

جمعية خبراء السكر المصرية

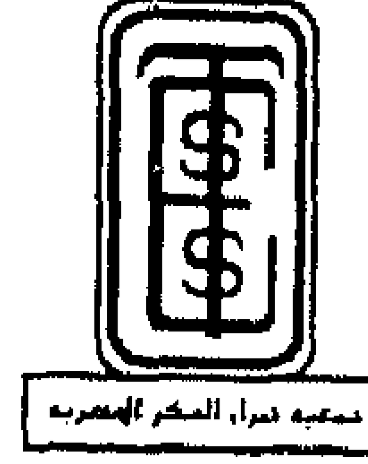
تاريخ
صناعة السكر في مصر

إعداد

جمعية خبراء السكر المصرية

مايو ٢٠٠٩

الطبعة الأولى



جمعيـة خبـراء السكـر المصـريـة

تــاريــخ
صناعة السكر في مصر

إعداد

جمعيـة خبـراء السكـر المصـريـة

مايو ٢٠٠٩
الطبعة الأولى

١٢ شارع جواد حسني القاهرة – مسجلة تحت رقم: ٥٢٨
www.esstegypt.com
ت: ٠١٠/٥١٦٥٢٦١ – ٢٣٩٥٢٣٧١
E-mail: info@esstegypt.com

تقديـــــــم

السكر هو مادة السكروز ذات المذاق الحلو، وهي مادة غذائيـــة هامـــة لجميع البشر على اختلاف أعمارهم وأحوالهم الاقتصادية والاجتماعية وأمـــاكن تواجدهم، ومن أهم مصادر الطاقة والتحلية مما يميز الـــسكر كـــسلعة غذائيـــة إستراتيجية.

ويذهب بعض المؤرخين إلى أن كلمة سكر قد عرفت في اللغة السنسكريتية الهندية القديمة (Sanskrit) بمسمى سكارم (Saccharum) ونقلت منها إلى اليونانية باسم سكارا (Sakara) وإلى اللاتينية باسم سكاروم (Sakkaroum) ثم استخدمها الفرس بمسمى شكروا والعرب بمسمى سكر.

وتعتبر صناعة السكر من أقدم الصناعات العالمية والمصرية التي يمتد تاريخها عبر عدة قرون تطورت خلالها أنشطة زراعة المحاصيل السكرية التي يأتي على رأسها قصب السكر وبنجر السكر وكذا صناعة استخلاص السكر، واستند تطوير الزراعة والصناعة على أسس فنية واقتصادية واجتماعية فاعلة تشهد بإعمال الفكر وشحذ الهمة وبذل الجهد.

وحيث أن صناعة السكر في مصر تمثل أحد الركائز الأساسية التي قامت عليها النهضة المصرية وتحفل بالعديد من الأحداث التاريخية الهامة فقد فطن القائمون على هذه الصناعة إلى أهمية توثيق مراحل تأسيسها وتطويرها وما يقترن بها من أنشطة زراعية وخدمية وآثار اقتصادية واجتماعية لتكون نموذجا مصريا يحتذى به في الأخذ بأسباب العلم والمعرفة والعمل الجاد والانفتاح الواعي الإيجابي على الخبرات العالمية لإحداث التطوير.

ولقد شرفت جمعية خبراء السكر المصرية في إطار دورها الريادي في تقديم الخدمات العلمية والثقافية والتكنولوجية في هذا المجال بإعداد هذا الكتاب ليكون مرجعا علمياً وتاريخياً وثائقيا ضرورياً وهاماً حاضرا ومستقبلا ينتفع به جميع المهتمين بدراسة ومعرفة التاريخ المصري والتطور الزراعي والصناعي والاقتصادي في مصر بصفة عامة والعاملين في مجال صناعة السكر بصفة خاصة، وليسد فراغا فى المكتبة العربية.

جمعية خبراء السكر المصرية

مقدمة:

توجد مادة السكروز في العديد من النباتات وعصارة الفاكهة والثمار التي من أشهرها التين والبلح، واستخدم الرومان عصير العنب المركز للتحلية، كما استخدمت البلدان الصحراوية المن للتحلية قديماً، واستعمل عسل الذرة السكرية كمادة تحلية في أفريقيا ونقل منها إلى القارة الأمريكية. وعرف قدماء المصريين عسل النحل منذ عصر الأسرة الخامسة (٢٥٦٠ – ٢٤٢٠ قبل الميلاد). ويمكن القول أن كل البشر بصفة عامة يستمتعون بالمذاق الحلو كسلوك فطري عام. وفضلا عن استخدام السكر كمادة للتحلية فقد أدرك الناس قديماً أنه مادة حافظة.

وتعتمد صناعة السكر في العالم على محصولين أساسيين همـــا قـــصب السكر وبنجر السكر، وقصب السكر هو الأسبق في الظهور والانتشار من بنجر السكر. وتجود زراعة القصب في المناطق الاستوائية بينما تجود زراعة البنجر في المناطق الباردة والمعتدلة.

ولقد ظل سكر القصب هو المصدر الوحيد للسكر في العالم دون منافس حتى ظهر سكر البنجر لأول مرة في أوائل القرن التاسع عشر، وقد أدى دعم حكومات الدول الأوربية لسكر البنجر إلى زيادة حجم إنتاجه حيث بلغ عام ١٩٠٠ حوالي ٦٣% من إجمالي إنتاج السكر في العالم، ولكنه تراجع بعد ذلك ليتعادل مع سكر القصب عام ١٩١٢ (٥٠% لكل منهما) واستمر التراجع حتى وصل إلى ٣٧% عام ١٩٨٠ ثم إلى ٢٧% تقريباً عام ٢٠٠٦م.

ونتيجة لتطور علم الكيمياء فقد تم إنتاج بدائل طبيعية وصناعية للتحلية (Sweeteners) تتميز بقلة سعراتها الحرارية لتلبية الاحتياجات الخاصة لبعض الأفراد، وأدى رخص البديل الصناعي إلى انتشاره كمصدر للتحلية في بعض المجتمعات الفقيرة في دول آسيا، ومن البدائل الصناعية الشهيرة التي ظهرت السكارين وشراب الهاي فركتوز من الذرة.

وقد اعتبر السكر مادة كمالية للمرفهين حتى القرن السابع عشر، وبعد أن توسعت زراعة القصب بالمناطق الاستوائية بأمريكا وتم إنتاج السكر بكميات وفيرة وبسعر منخفض زادت معدلات استهلاكه، ففي بريطانيا مثلا زاد استهلاك الفرد بين أعوام ١٦٦٣ و ١٧٧٥ إلى عشرين ضعفا، كما زاد الاستهلاك العالمي خلال المائة عام من عام ١٨٣٥ إلى عام ١٩٣٥ إلى خمسة أضعاف، وقد ساعدت الثورة الصناعية في زيادة معدلات استهلاك السكر عالمياً نتيجة لما صاحبها من تطور في أنشطة التصنيع الغذائي وانتشار الرخاء الاقتصادي فضلا عن مساهمة بعض العادات الغذائية في زيادة تلك المعدلات.

شكـــر وتقـــديـــر

تتقدم جمعية خبراء السكر المصرية بالشكر والتقدير الواجب لكل من السادة الذين ساهموا في إعداد هذه الدراسة من أعضاء اللجان التالية:

أولاً: اللجنة الإشرافية:

السادة/ رئيس ونائب رئيس وأعضاء مجلس إدارة جمعية خبراء السكر المصرية.

ثانياً: لجنة الإعداد والصياغة:

حسب الترتيب الابجدي:

١- السيد **الدكتور**/ حازم أحمد الشريف
٢- السيد **الدكتور**/ عباس هلال حجي
٣- السيد **الأستاذ الدكتور**/ عبد الوهاب إسماعيل علام
٤- السيد **المهندس**/ محمد رضا شندي
٥- السيد **المهندس**/ محمد زكريا كامل
٦- السيد **الأستاذ**/ محمد طايع أحمد
٧- السيد **الكيميائي**/ مصطفى محمد جاد الرب

كما تتقدم الجمعية بالشكر والتقدير إلى كل من ساهم في توفير معلومات أو بيانات لإعداد هذه الدراسة، وتخص بالذكر شركة السكر والصناعات التكاملية المصرية وشركة الدلتا للسكر وشركة الدقهلية للسكر والشركة الوطنية لمنتجات الذرة ومجلس المحاصيل السكرية بوزارة الزراعة والشركة القابضة للصناعات الغذائية وشركة الفيوم لصناعة السكر وشركة النوبارية لصناعة وتكرير السكر وشركة مصر إدفو للب وورق الكتابة والطباعة وشركة قنا لصناعة الورق وشركة نجع حمادي للفيبر بورد.

والله ولي التوفيق....

المحتويات

الفصل الأول

زراعة وتصنيع قصب السكر في مصر والعالم

(نظرة عامة)

الفصل الأول

زراعة وتصنيع قصب السكر في مصر والعالم

(نظـرة عـامــة)

أولا: زراعة وتصنيع قصب السكر في العالم

عرف العالم قصب السكر منذ آلاف السنين كأحد النباتات ذات العصير الحلو، وقد وجدت أدلة في اللغة الهندية القديمة تفيد بأن سكان شمال الهند قد عرفوا القصب وزرعوه منذ عام ١٥٠٠ قبل الميلاد، وعندما غزا الإسكندر الأكبر الهند عام ٣٢٧ قبل الميلاد سجل في مذكراته أنه وجد السكان يمصون عيدانا عجيبة تعطي نوعا من العسل دون تدخل من النحل.

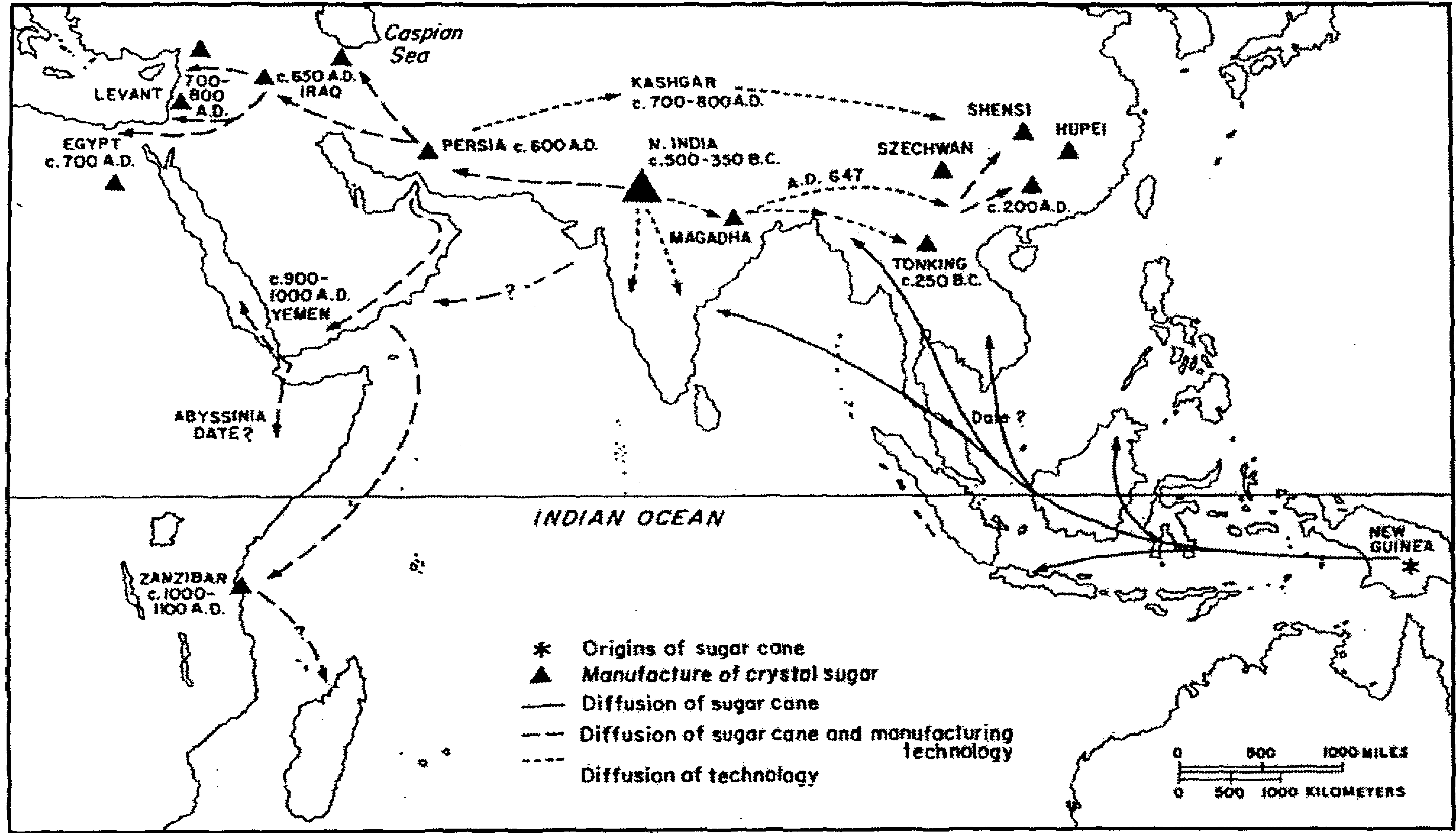
ويعتقد المؤرخون أن العديد من المجتمعات في جنوب آسيا قد عرفت القصب واستمتعت بمذاقه، كما نجحت في عصره بوسائل ميكانيكية، وعرفت أهمية غليه لتسهيل عمليات حفظه ونقله واستخدامه في التحلية. وأشار الباحثون إلى نقل نبات القصب من الهند إلى الصين قبل الميلاد بعدة قرون ثم إلى جزيرة جاوا والفلبين بعد ذلك. وقد صنع الصينيون تماثيل من السكر (Stonehoney) على هيئة بشر وبعض الحيوانات. ورغم أنه يصعب أن نحدد بدقة متى صار سكر القصب مادة رئيسية للتحلية في العالم القديم إلا أنه من المؤكد أن تاريخ تصنيع سكر القصب في الهند يرجع لأكثر من ألفي عام. وفي عام ٦٤٧ ميلادية أوفد إمبراطور الصين بعثة إلى الهند للتعرف على تقنيات صناعة السكر لتطوير صناعته في الصين. ويعتقد أن الصين كانت هي ثاني أكبر منطقة لزراعة القصب كمحصول اقتصادي مباشر (Cash crop).

وانتقلت زراعة القصب من الهند إلي بلاد الفرس خلال القرن السادس الميلادي " أول مسار لانتقال القصب- انظر الخريطة المرفقة رقم ١/١"، وقد ذكر أندرو واتسون (Andrew Watson) في كتابه:
(Agricultural Innovation In The Early Islamic World, 1983)
أن المصادر الصينية والعربية تشير بوضوح إلى أنه عند الفتح الإسلامي لبلاد الفرس في بداية القرن السابع الميلادي كانت توجد صناعة سكر بدائية ربما يرجع تاريخها إلى مائة عام قبل ذلك.

وانتشرت كذلك زراعة قصب السكر في مسارثان من غرب وجنوب الهند إلى عمان ومنها إلى أفريقيا " ثاني مسار لانتقال القصب- انظر الخريطة المرفقة رقم "١/٢".

ومن المؤكد أن قصب السكر قد ظهر في المنطقة العربية بعد ظهور وانتشار الإسلام حيث زرع في مصر في منتصف القرن السابع الميلادي، وفي حضرموت واليمن في القرن التاسع والعاشر وامتد حتى جنوب مدغشقر.

ولم يكن القصب معروفا في أمريكا قبل أن ينقله إليها كريستوفر كولومبوس في رحلته الثانية عام ١٤٩٣ ميلادية، وبعدها انتقلت معرفة زراعته إلى كوبا عام ١٧٧٢ ميلادية تقريبا، ثم انتشرت زراعته بعد ذلك في المكسيك والبرازيل عام ١٨٠٠ ميلادية تقريباً. وتنتشر حالياً زراعة محصول قصب السكر في مناطق واسعة من العالم تشمل المناطق الاستوائية وشبه الاستوائية بين خطي عرض ٣١° جنوبا و ٣٧° شمالاً في حوالي ٨٠ دولة . ويزرع محصول القصب في مستويات كنتورية متباينة حيث يزرع في مناطق الوديان تحت مستوى سطح البحر، كما يزرع على سفوح التلال والهضاب على



The Ancient Oriental Sugar Industry, c. 500 B.C. TO A.D 1100

خريطة (١/١) خريطة تبين مسار انتشار صناعة السكر خلال الفترة من سنة ٥٠٠ قبل الميلاد إلى ١١٠٠ بعد الميلاد

ارتفاعات تصل إلى ألف متر فوق مستوى سطح البحر، ويروي المحصول بأساليب مختلفة منها الري الدائم أو الاعتماد على مياه الأمطار أو بكليهما.

وتعتبر البرازيل من أكبر الدول المنتجة لقصب السكر في العالم تليها الهند ثم تأتي الصين والولايات المتحدة الأمريكية وتايلاند والمكسيك واستراليا وباكستان وكولومبيا وجنوب أفريقيا. ومن الجدير بالذكر أن إنتاج البرازيل والهند والصين يمثل أكبر من نصف الإنتاج العالمي من محصول قصب السكر.

ويوضح الجدول رقم (١/١) أهم الدول المنتجة لقصب السكر لعام ٢٠٠٥/٢٠٠٦ وترتيبها وفقا للمساحة المنزرعة.

ويرجع الانتشار الواسع لمحصول قصب السكر عالمياً إلى قدرته المتميزة في استقبال وتخزين الطاقة الشمسية في صورة مادة عضوية " سكر وألياف " حيث تقدر كفاءته في تخليق المادة العضوية في وحدة الزمن ووحدة المساحة بحوالي أربعة أضعاف كفاءة أي نبات آخر في المناطق الاستوائية وشبه الاستوائية.

وللتوضيح على سبيل المثال نجد أنه لإنتاج مليون كيلو كالوري نحتاج إلى زراعة مساحة أربعة قراريط(*) بقصب السكر، ولإنتاج نفس القدر من الطاقة نحتاج لزراعة أثنا عشر قيراطا بمحصول البطاطس أو زراعة ثلاثة وعشرين قيراطا بمحصول الذرة الشامية أو ثلاثون قيراطا بالذرة الرفيعة.

ويفسر ذلك تعاظم أهمية محصول قصب السكر في إنتاج السكر عالمياً وارتباط السكر بنبات القصب منذ القدم كمصدر لإنتاج السكر.

(*) القيراط = ١٧٥ متر مربع.

جدول رقم (١/١)

أهم الدول المنتجة لقصب السكر لعام ٢٠٠٥/٢٠٠٦

وترتيبها وفقا للمساحة المنزرعة

الـــــــــدولة	المساحة المنزرعة بالألف فدان	الإنتاجية الفدانية طن/ فدان	الإنتاج الكلي بالألف طن
العالم	٤٧٤١٨،٨٤	٢٧،١٨	١٢٨٨٩٤٨،١٩
البرازيل	١٣٩٣٣	٣٠،٣٩	٤٢٢٩٥٦
الهند	٨٧٨٧	٢٦،٩٨	٢٣٧٠٨٨
الصين	٣٢٨٣	٢٦،٦٥	٨٧٥١٣
تايلاند	٢٥٦٠	١٩،٣٦	٤٩٥٧٢
باكستان	٢٣١٩	٢٠،٣٧	٤٧٢٤٤
المكسيك	١٥٧٢	٢٨،٧٤	٤٥١٩٥
كوبا	١٢٤١	٩،٣٥	١١٦٠٠
اندونيسيا	١٠٤٤	٢٨،٢٦	٢٩٥٠٥
استراليا	١٠٤١	٣٦،٣٢	٣٧٨٢٢
جنوب أفريقيا	١٠٢٧	٢٠،٧٠	٢١٢٦٥
كولومبيا	١٠٢١	٣٩،٠٠	٣٩٨٤٩
الولايات المتحدة	٨٩٦	٢٨،٢٣	٢٥٣٠٧
الفلبين	٨٨٥	٢٥،٨٩	٢٢٩١٧
الأرجنتين	٦٨٣	٢٧،٥٢	١٨٧٩٩
فيتنام	٦٣٩	٢٣،٤٠	١٤٩٤٨
جواتيمالا	٤٥٦	٤١،٨٢	١٩٠٧٠
بنجلاديش	٤٢١	١٦،٠٧	٦٧٦٥
مصر	٣٢٤	٥٢،٤٩	١٧٠٠٠
السودان	١٦٧	٤٢،٩	٧١٨٦
المغرب	٣٢	٢٤،٥	٧٨٢

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة FAO

الفدان = ٢٤ قيراط = ٤٢٠٠ متر مربع

ثانيا: زراعة وتصنيع قصب السكر في مصر

يسجل المؤرخون أن العرب هم الذين أدخلوا زراعة القصب في مصر عام ٦٤١ ميلادية تقريباً في عهد الخليفة عمر بن عبد العزيز عندما نقلوه من بلاد فارس بعد الفتح الإسلامي لها، وحيث أن القصب من المحاصيل الاستوائية فإن نقله إلى مصر وبلدان الشرق الأوسط قد تطلب تعديل وتطوير نظم الري لتلائم زراعته لأن مصر لم تعرف قديما سوى ري المحاصيل الحقلية التي تعتمد في نموها على مياه النيل وفي درجات حرارة منخفضة نسبياً عكس القصب الذي بحاجة إلى الري أيضا خلال موسم الصيف الحار، وقد ساعدت الظروف التي صاحبت الفتح الإسلامي لمصر وانتشار السلم والاستقرار السياسي إلى انتشار زراعة بعض المحاصيل الجديدة الاستوائية وشبه الاستوائية التي نقلت من الهند والتي من ضمنها القصب وتعديل وتطوير نظم الري لتساعد على جودة المحصول واستقرار زراعته. وقد كان القصب يزرع في مصر في شرق الدلتا وفي الوادي لوفرة مياه الري.

وبعد عدة عقود من زراعة قصب السكر بدأت أولى خطوات صناعة السكر في مصر، ويعتبر المصريون أول من توصلوا إلى تكرير السكر خلال القرنين التاسع والعاشر الميلاديين وصدروا السكر المكرر إلى أوروبا، وكان يصنف السكر المكرر إلى رتبتين الأولى وتسمى "مكرر" تباع للأغنياء لغلو ثمنها عن الثانية التي تسمى "كسر" والتي كانت لاستهلاك الطبقة الوسطى.

ورغم أن تصنيع السكر قد بدأ في مصر منذ عام ٧١٠ ميلادية إلا أن عام ١٨١٨ ميلادية يعتبر هو تاريخ ظهور صناعة السكر الحديثة في مصر حيث قرر محمد علي باشا الكبير والي مصر في ذلك الوقت إقامة معمل لصناعة السكر قرب مزارعه في قرية الريرمون من أعمال ملوى بمديرية المنيا واستعان بالخبرة الأجنبية لإدارته حيث أداره مهندس انجليزي يسمى بريم

(Brim) وتولي مكانه بعد وفاته اثنان من الإيطاليين، وكان هذا المعمل يكـــرر حوالي ٣٠ قنطار سكر في اليوم، ومثل ذلك دعما كبيرا لصناعة السكر المحلية.

وفي عام ١٨٣٤ أنشأ محمد علي معملين آخرين في قريتـــي الروضـــة وساقية موسى بالمنيا، وفي عام ١٨٤٦ استعان بعدد من الفنيين الفرنسيين فـــي تشغيل وإدارة هذه المعامل.

ومن الجدير بالذكر أن كلمة معمل استعملت فى ذلك الوقت للتعبير عن كلمة مصنع (Factory)، ومازال ذلك التعبير مستعملا فى بعض الدول العربية حتى الآن.

وتسجل الوثائق أن إنتاج مصر من السكر قد بلغ ٢٤ ألف قنطار(*) عام ١٨٢١ و ٢١٣٩٥ قنطار عام ١٨٣٣ ميلادية ، كما تسجل الوثائق أيضا أنه في عام ١٨٤٤ ميلادية بلغت المساحة المنزرعة بالقصب في مصر ١٢١٠٠ فـدان من إجمالي المساحة الكلية المنزرعة وقدرها ٣٨٥٦٠٠٠ فـــدان، وفـــي عـــام ١٨٤٨ أقيمت أربعة معامل أخرى لإنتاج السكر في أبو النمرس بمديرية الجيزة وفي مدينة المنيا بمديرية المنيا وفي الضبعية وفرشوط بمديرية قنا. وفـــي عـــام ١٨٥٠ بدأ تنفيذ سياسة استيراد الأصناف التجارية من القـــصب مـــن الـــشرق الأقصى مما شجع على ازدهار زراعته وإقامة مصانع سكر جديدة.

وفي عام ١٨٦٨ بعد أن تولى إسماعيل باشا حكم مصر وظهور أزمـــة القطن العالمية، وعقب نهاية الحرب الأهلية الأمريكية تنبه إسماعيل باشـــا إلـــى خطورة اعتماد مصر على محصول القطن فقط فوجه اهتمامـــه نحـــو صـــناعة السكر حيث قامت الدائرة السنية بإنشاء ثمانية عشر مصنعا على امتداد الوجـــه القبلي من بني سويف شمالا حتى المطاعنة جنوبا، وقد وصـــل عـــدد مـــصانع

(*) القنطار = ٤٥ كيلوجرام.

السكر القائمة بمصر وقتئذ إلى أربعة وستين مصنعا تنوعت بين كبير وصغير أهلي وحكومي قديم وحديث، ومن بين هذه المصانع التى أنشأتها الدائرة السنية كان مصنع سكر أرمنت الذي بدأ عام ١٨٦٩ ميلادية ومازال يعمل حتى الآن، وكذا مصنع سكر أبوقرقاص.

وكان يتم تصدير جزء من السكر الخام المنتج إلى مرسيليا وتريستا لتكريره. وقد استعان إسماعيل باشا بالخبرة الأجنبية ممثلة في بعض الشركات الأوروبية مثل كاي وتيت أند ليل في الإشراف على تنظيم وإدارة المصانع المملوكة للدائرة السنية وإمدادها بالمعدات المتطورة والخبراء والفنيين مما أسهم في تطوير ونهضة صناعة السكر في ذلك الوقت.

وفي عام ١٨٨١ ميلادية أدرك بعض الأجانب من أصحاب رؤوس الأموال المقيمين في مصر أهمية إنشاء صناعة تكرير السكر في مصر وعائدها الاقتصادي المجزي فتم إنشاء شركة لتكرير السكر بالحوامدية بمساهمة رأس المال المصري والبلجيكي سميت شركة التكرير المصرية، وكان أهم المؤسسين رفائيل سوارس Raphael Suares

وفي عام ١٨٩٢ ميلادية تكونت شركة مساهمة برأس مال أجنبي هي الشركة العامة لمصانع السكر في الوجه القبلي، وقد تولت هذه الشركة فور تأسيسها إنشاء مصنع سكر الشيخ فضل بالمنيا ثم إنشاء مصنع سكر نجع حمادي عام١٨٩٦.

وفي عام ١٨٩٣ تم دمج شركتي التكرير المصرية والشركة العامة لمصانع السكر بالوجه القبلي في شركة واحدة سميت الشركة العامة لمصانع السكر والتكرير المصرية اشترت ما تبقى من مصانع الدائرة السنية وقتها

وعددها تسعة مصانع وقصرت نشاطها الفعلي على خمسة مصانع فقط هي مطاي والشيخ فضل وأبوقرقاص ونجع حمادي وأرمنت بالإضافة إلى مصنع تكرير السكر بالحوامدية.

وخلال هذه الفترة تعثرت بعض المصانع نتيجة لعدم إحلال وتجديد وتحديث معداتها وقلة إنتاجها وارتفاع تكلفتها وتزايد خسائرها المالية مما أدى إلى إغلاقها وإيقاف نشاطها في ذلك الوقت. وفي عام ١٨٩٤ باعت الحكومة بعض المصانع المملوكة للدائرة السنية لاستمرار تعثرها وتدهور أوضاعها المادية.

وفي عام ١٩١٢ قامت هذه الشركة بإنشاء مصنع سكر كوم أمبو بعد تأسيس شركة وادي كوم أمبو ومباشرة نشاطها في استصلاح الأراضي والتوسع في زراعة محصول قصب السكر.

وقد تعرضت صناعة السكر بعد ذلك لبعض الصعوبات والتقلبات نتيجة لمنافسة السكر المستورد للإنتاج المحلي مما أدى إلى حالة من عدم الاستقرار استمرت حتى سنة ١٩٣٠ عندما وقعت اتفاقية ريجي بين الحكومة المصرية والشركة العامة لمصانع السكر والتكرير المصرية تعهدت فيها الحكومة بفرض ضريبة على واردات السكر تدرجت قيمتها من ثلاثة جنيهات إلى تسعة جنيهات عن كل طن مستورد، واستمر العمل بهذه الاتفاقية حتى سنة ١٩٤٥ ميلادية. وكانت هذه الاتفاقية بداية لإعمال فكر الاقتصاد الموجه وحماية الصناعة الوطنية في مواجهة المنافسة الأجنبية، وهاجمتها المعارضه المصرية حيث اعتبرتها دعما لاحتكار الشركة المصرية.

وتطورت صناعة السكر والصناعات القائمة عليها فيما بعد على النحو التالي:

١- في عام ١٨٩٢ تم تأسيس شركة كوتسيكا لإنتاج الكحول.

٢- في عام ١٩٤٩ تم تأسيس شركة التقطير المصرية بجوار مصنع التكرير بالحوامدية لتصنيع المولاس الناتج من صناعة السكر.
٣- في عام ١٩٥٠ تم إغلاق مصنع الشيخ فضل بالمنيا.
٤- في عام ١٩٥١ تم تأسيس مصنع عطور قسمة بالحوامدية.
٥- في عام ١٩٥٦ تم تأسيس شركة السكر والتقطير المصرية شركة مساهمة مصرية طبقا للقانون رقم ١٩٦ لسنة ١٩٥٦ بدمج الشركة العامة لمصانع السكر والتكرير المصرية وشركة التقطير المصرية وبرأس مال قدره اثنا عشر مليون جنيه موزعه على ثلاثة ملايين سهم بقيمة اسمية قدرها أربعة جنيهات للسهم الواحد.
٦- في عام ١٩٦١ تم تأسيس مصنع الخشب الحبيبي بمصانع كوم امبو، وفي نفس العام تم تأميم الشركة بالكامل وصارت إحدى شركات القطاع العام تمتلك الدولة رأسمالها بالكامل.
٧- في عام ١٩٦٢ صدر قرار إنشاء شركة النصر لصناعة السكر ولب الورق التي قامت بتأسيس مصنع إدفو لصناعة السكر وبجواره مصنع لب الورق الذي يعتمد على باجاس (مصاص) القصب الوارد من مصنع السكر كخامة رئيسية.
٨- في عام ١٩٦٦ بدأ تأسيس مصنع سكر قوص.
٩- في عام ١٩٦٧ ضمت الدولة شركة النصر لصناعة السكر ولب الورق إلى شركة السكر والتقطير المصرية لتأكيد وجود كيان قوي يؤمن لهذه الصناعة عوامل وظروف نموها وتقدمها، وفي هذا العام أيضا اشترت شركة السكر والتقطير المصرية مصنع الشبراويشي للعطور بدار السلام بالقاهرة.
١٠- في عام ١٩٦٩ تم ضم شركة الكيماويات العضوية بالحوامدية إلى شركة السكر والتقطير المصرية.

١١- في عام ١٩٧٣ بدأ إنتاج مصنع المعدات بالحوامدية الذي أنشأته شركة السكر والتقطير المصرية لدعم الصناعة الوطنية من خلال توفير احتياجاتها من المعدات وبعض قطع الغيار.

١٢- في عام ١٩٧٦ بدأ إنتاج السكر بمصنع سكر دشنا.

١٣- في عامي ١٩٧٨ و ١٩٧٩ بدأ تأسيس مصانع شركة الدلتا للسكر لإنتاج السكر من البنجر.

١٤- في عام ١٩٨٦ بدأ إنتاج السكر بمصانع سكر جرجا بمحافظة سوهاج.

١٥- في عام ١٩٨٧ تم ضم شركة القاهرة للخلاصات الغذائية والعطرية لشركة السكر والتقطير المصرية.

١٦- في عام ١٩٩٣ وبعد مرور سبعة وثلاثين عاما على بدء مزاولة شركة السكر لنشاطها تحت اسم شركة السكر والتقطير المصرية تم تعديل اسم الشركة إلى شركة السكر والصناعات التكاملية ليكون أكثر دلالة وتعبيرا عن تعدد وتنوع وتطور أنشطة الشركة ورسالتها وأهدافها.

١٧- في عام ١٩٩٣ بدأ تأسيس مصنع شركة الدقهلية لإنتاج السكر.

١٨- في عام ١٩٩٧ بدأ إنشاء خط إنتاج (مقدمة) لتصنيع السكر من البنجر بمصنع سكر أبو قرقاص.

١٩- في عام ١٩٩٩ بدأت شركة الفيوم لإنتاج سكر البنجر مزاولة نشاطها.

٢٠- في عام ٢٠٠٤ بدأت إجراءات تأسيس شركة النوبارية لإنتاج وتكرير السكر بما يمثل إضافة كبيرة لهذه الصناعة.

إن ما سبق يمثل موجزا عاما لتطور صناعة السكر وصناعاتها التكاملية في مصر، وستوضح الفصول التالية مزيدا من التفصيلات التي تشهد على نجاح القائمين على هذه الصناعة في مراحل تاريخها المختلفة في تجنيد طاقاتها على أسس من الإيمان والعلم والمعرفة دعمت بقاءها وتطويرها لتكون قلعة من قلاع الصناعة الوطنية في مصر.

Sugar in the Mediterranean Lands, 700 - 1600

خريطة (٢/١) تبين مسار انتشار صناعة السكر فى منطقة البحر المتوسط من سنة ٧٠٠ - ١٦٠٠ ميلادية

الفصل الثاني

صناعة السكر في مصر والعالم

(٧٠٠م- ١٦٠٠م)

الفصل الثاني

صناعة السكر في مصر والعالم

(٧٠٠م- ١٦٠٠م)

مقدمة

ظلت أوروبا وشمال أفريقيا ما يقرب من ألف عام يحصلون على احتياجاتهم من السكر من مصانع الدول المطلة على البحر الأبيض المتوسط التي بدأت فيها صناعة السكر في القرن السابع الميلادي وازدهرت هناك، ولم تعرف أوروبا صناعة السكر إلا سنة ١٢٣٩ عندما نقل الإمبراطور فردريك الثاني صناع السكر من الشرق وقام بتوطينهم في جزيرة صقلية.

وفي القرن السادس عشر بدأت صناعة السكر في دول منطقة البحر المتوسط في فلسطين وقبرص والمغرب وصقلية تتدهور لأسباب أهمها زيادة الطلب على استخدام الأراضي لأغراض جديدة نتيجة لتعاظم الكثافة السكانية في تلك الدول وكذا تأثير منافسة الزراعة الحديثة التي ظهرت في الأمريكتين.

أولا: الأرض والعمالة

تشير الوثائق إلى أن أسلوب إدارة وحيازة الأراضي الزراعية في مصر كان مختلفا عما كان متبعا في الدول الإسلامية الأخرى، ففي العهد المملوكي (١٢٥٠- ١٥١٧ ميلادية) كانت الدولة هي التي تدير الأرض من خلال السلطان حيث قسمت الأراضي القابلة للزراعة إلى إقطاعيات وزعها السلطان على ضباط الجيش المملوكي الذين كانوا يعيشون في القاهرة تاركين مهمة إدارة إقطاعياتهم لوكلاء لهم، وكان الفلاحون يزرعون الأرض مقابل ضرائب يتم دفعها أو تسليم جزء عيني من المحصول للضامن "الوكيل – الملتزم".

واستخدم نظام السخرة في زراعة محصول القصب رغم أن المماليك نادراً ما استخدموا هذا النظام في المجالات الأخرى.

ثانيا: زراعة قصب السكر

مارس العرب طرقا مختلفة لزراعة القصب فقد حددوا العمق والمسافات الملائمة لزراعة العقل وعرفوا كيفية تعجيل "تسريع" إنبات العقل في وقت أقصر بكمر التقاوي بقليل من التربة الرطبة، وتعاظمت لديهم الخبرة في اختيار التوقيتات المناسبة للزراعة والحصاد وتجنب الآثار السلبية لفصل الصيف بحرارته وجفافه ولفصل الشتاء ببرودته وصقيعه، كما أدركوا أهمية إضافة الأسمدة وتحديد مقننات الري فهم الذين أكدوا على ضرورة أن يحصل القصب على ثمان وعشرون رية في الفترة ما بين زراعته وحصاده.

ثالثا: تصنيع السكر

لم تتطور عمليات تصنيع السكر بصفة عامة بنفس معدل تطور أنشطة زراعة القصب، فقد لجأ العرب في التصنيع إلى استخدام تقنيات كانت موجودة وقتها ويستخدمونها في مجالات ولأغراض أخرى.

كانت تبدأ عملية التصنيع بعصر القصب، واستخدمت لهذا الغرض عصارات أقرب ما تكون إلى عصارات استخراج الزيت من الزيتون وعصر العنب ومطاحن القمح "الرحي"، وكانت عيدان القصب تقطع يدويا إلى قطع صغيرة يتم تغذية العصارات بها ثم يدفع المصاص الناتج من العصارات إلى مكابس لعصره مرة ثانية.

١- العصارات "عصر القصب "

ساد في هذا الوقت نوعان من العصارات التقليدية التي عرفت في مصر وبلدان البحر المتوسط وانتقلت بعدها إلى العالم الجديد، وكانت تستخدم لاستخراج الزيوت من البذور الزيتية أو لسحق الخامات المعدنية:

النوع الأول: وهو يحاكي فكرة الرحي حيث يستخدم حجر علوي دوار وحجر سفلي ثابت، ويتم عصر قطع القصب بين الحجرين.

النوع الثاني: وهو يحاكي فكرة الطاحونة حيث يستخدم حجر كبير على شكل عجلة رأسية تدور على عمود أفقي مثبت في مركزها وتضغط عند إدارتها على قطع القصب لتعصرها.

واعتمدت القوى المحركة في النوعين على الإنسان أحياناً والحيوان غالبا حيث استخدمت الثيران ثم استبدلت بالخيول سنة ١٤٠٠ ميلادية (انظر الصورة المرفقة رقم ١/٢) وبعد ذلك استخدمت قوة دفع المياه خاصة في مصر وفلسطين والمغرب مما ساعد على زيادة كفاءة استخلاص العصير، واستمر العمل بهذا الأسلوب حتى بداية القرن السابع عشر.

٢-المكابس " عصر المصاص "

كان يتم تغذية المكابس بالمصاص الناتج من العصارات لعصره واستخلاص أكبر قدر ممكن من عصير القصب، وكان يوجد نوعان من المكابس:

النوع الأول: مكابس حلزونية مكونة من مجموعة من الألواح الخشبية يتولد بها الضغط من خلال دوران الحلزون.

النوع الثاني: مكابس ذات دعامة خشبية ثقيلة الوزن تتصل عبر عارضة بدعامة أصغر ذات مطارق " بروزات " رأسية ، وعند ضغط الدعامة

الرئيسية إلى أسفل من خلال الرافعة أو الحلزون فإن المطارق الرأسية تضغط على المصاص الموجود على سطح صخري فتعصره مستخلصة أكبر قدر ممكن مما يحتويه المصاص من العصير.

ومن الجدير بالذكر أن العصارة ثلاثية الأسهم لم تعرف إلا سنة ١٦١٠ ميلادية في بيرو والبرازيل، ويعتقد أنها انتقلت إليها من الصين " الأصل ".

٣- تصنيع السكر من العصير

كان يتم غلي العصير وتركيزه مع قشط الشوائب التي تطفو على السطح، وعند الوصول إلى درجة تركيز البللورة يتم سكب الشربات في أقماع لتبرد وتتبلور ثم تعبأ بعد ذلك في عبوات على شكل قوالب مخروطية من السكر، وكان يتم تجميع الرحيق المتبقي من خلال ثقب في أسفل القمع ثم يعاد غلي وتركيز ذلك الرحيق. ولا تزال هذه الطريقة مستخدمة في بعض مناطق الهند حتى الآن ويسمى السكر الناتج جور (gur) ويباع هناك معفيا من الضرائب.

ثم تطورت هذه الطريقة بعد ظهور أجهزة الطرد المركزي حيث يتم فصل الرحيق عن البللورات، وللحصول على سكر ذو جودة أفضل كانت تتم إذابة السكر الناتج من أول غليان "أول طبخة" (First boiling) في الماء ويعاد طبخ المحلول السكري مرة ثانية أو مرتين أو ثلاث مرات حسب مستوى الجودة المطلوب تحقيقه، وكان يتم بيع السكر على هيئة قوالب أو أقماع أو مسحوق ناعم " بودرة " .

٤- الطاقة المستخدمة في تصنيع السكر

واجهت صناعة سكر القصب في مصر مشكلة ندرة الفحم والأخشاب كمصادر للوقود اللازم لإنتاج الطاقة شأنها في ذلك شأن العديد من الصناعات التي تتطلب طاقات كبيرة مثل سباكة المعادن وصناعة الزجاج والفخار، وقد أدت ندرة الوقود وغلو ثمنه إلى تحجيم صناعة السكر في ذلك الوقت.

وقد يتساءل البعض: لماذا لم يتم استخدام المصاص كوقود لحل هذه المشكلة؟

والإجابة عن ذلك التساؤل: هي أن ذلك لم يكن ممكنا إلا في القرن السابع عشر بعد تطور العصارات وخفض رطوبة المصاص النهائي (Dewatering of final bagasse)، وكذا تطوير أفران المراجل.

وقد استخدم المصاص لإنتاج الطاقة في مصر لأول مرة في عصر الخديو إسماعيل باشا بفضل جهود ثلاثة خبراء فرنسيين كانوا يعملون في مصانع الدائرة السنية وهم: مسيو جونيه، ومسيو بوكيه، ومسيو فوكيه مما عمل على وقف استيراد واستخدام الفحم كمصدر للطاقة غالي الثمن. وقد أفاد ذلك التطور في خفض تكلفة الإنتاج وزيادة الأرباح.

رابعا: تكرير السكر

قصب السكر من المحاصيل ثقيلة الوزن وسريعة التدهور بعد الحصاد وناتجه من السكر يعادل ١٠% تقريبا من وزن القصب المصنع، ولهذا فقد كان من الأنسب قيام مصانع السكر وتكريره وسط مزارع إنتاج القصب في الدول المنتجة ويصدر منها إلى الدول المستهلكة. واستمر ذلك حتى عام ١٤٧٠ ميلادية عندما بدأ الأوروبيون تأسيس مصانع لتكرير السكر في فينسيا وبولونيا ثم التوسع بعد ذلك في إنشاء مصانع تكرير السكر خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر لتفادي الأضرار الناتجة عن تلوث السكر المكرر بماء البحر

خلال نقله من مواطن إنتاجه ولتوفير فرص العمل لمواطني هذه الدول فضلا عن الحصول على الأرباح، وساعد على ذلك وفرة ورخص ثمن الوقود في بلاد الشمال.

ولقد أدى تطور صناعة تكرير السكر في أوروبا إلى التقليل من أهمية تصنيع السكر بجودة عالية في الدول المنتجة كما دعم تبعية الدول المنتجة للسكر الخام للدول المستوردة له.

خامسا: تدهور صناعة السكر في مصر خلال الفترة من سنة ١٣٠٠ إلى سنة ١٦٠٠ ميلادية

تراجعت صناعة السكر في مصر ودول الشرق الأوسط بتأثير منافسة المنتجين الأكثر كفاءة وتطورا في المستعمرات الأوروبية الجديدة في أمريكا وبلاد الأطلنطي ودخول السكر المنتج في جزيرة ماديرا على الشمال الغربي لأفريقيا إلى السوق الأوروبية سنة ١٤٥٠ وانتشاره في أوروبا الغربية كلها سنة ١٥٠٠، وكذا تصدير السكر المنتج في البرازيل إلى أوروبا. ورغم أن صناعة السكر في مصر وفلسطين وسوريا قد تقلصت بشكل حاد في القرن الرابع عشر فإنها قد ازدهرت في ذات الوقت في قبرص وكريت وبلدان غرب المتوسط. وتشير الوثائق إلى أن تدهور صناعة السكر في مصر قد وصل ذروته في أواخر القرن السادس عشر.

ومن أهم الأسباب التي أدت إلى تقلص وانكماش صناعة السكر في مصر في تلك الفترة ما يلي:

١- عدم استقرار الدولة بسبب الحروب والصراعات الداخلية

لقد تأثرت زراعة القصب وصناعة السكر في مصر شأنها شأن جميع المجالات الاقتصادية الأخرى بحروب وصراعات المنطقة والتي انتهت بهزيمة الصليبيين في سوريا وفلسطين في النصف الثاني من القرن الثالث عشر،

واجتياح المغول المدمر لدول المنطقة عام ١٤٠٠ ميلادية فضلا عن الغزو التركي العثماني لمصر وبلدان الشرق الأوسط في القرن الخامس عشر الميلادي وما صاحبه من تدمير للزراعة والصناعة والتجارة.

٢- انتشار الإصابة بالطاعون وتأثيره المدمر على القوة البشرية والاقتصادية، وبعض الكوارث الأخرى

ساهم انتشار الطاعون في مصر سنة ١٣٤٧ ميلادية بصورة وبائية في خفض تعداد سكان مصر، وقد ورد في المصادر التاريخية أن عدد سكان مصر قد انخفض بمقدار الثلث في أوائل عام ١٤٠٠ ميلادية ، كما ساهمت عدة كوارث أخرى خلال القرنين الرابع عشر والخامس عشر في تدهور الزراعة أهمها الانخفاض المتتالي لعدة سنوات لفيضان نهر النيل وسوء صيانة شبكة الري وانتشار مرض طاعون الماشية وأثره في نفوق نسبة عالية من الماشية التي كانت تسهم بدور فاعل في ذلك الوقت في إنجاز الأعمال الزراعية وهجرة أهل القرى إلى المدن لتميزها في فرص العمل والرعاية الصحية وزيادة الأجور.

٣- اهتمام سلاطين المماليك بمصالحهم الخاصة وإهمال مصالح الدولة

ساهم سوء الحكم المملوكي في مصر في تدهور الأوضاع الاقتصادية بصفة عامة كما أدى ضعف حكام الأقاليم إلى تشجيع البدو من سكان الصحراء المجاورة على الإغارة على القرى القريبة وسلبها ونهبها مما أدى إلى شيوع حالة من الفزع دفعت الفلاحين إلى الهجرة إلى المدن الأكثر أمانا، وأدى ذلك إلى انخفاض عائد الإقطاعيات الذي يمثل مصدرا أساسياً لدخل المماليك، ولتعويض ذلك لجأوا إلى زيادة الضرائب على التجار واحتكروا مجالات التجارة المربحة ومنها السكر.

وتشير المصادر التاريخية في هذا الصدد إلى أن السلطان الأشرف برسباي "دولة المماليك الجراكسة" قد احتكر تجارة السكر في عهده، كما يشير

المؤرخ المقريزي في كتبه إلى أن عوامل الفساد وسوء الإدارة قد أدت إلى مزيد من تدهور الزراعة.

٤-إهمال البحث العلمي والتطوير في تلك الفترة من تاريخ مصر

ونتيجة لذلك تحولت مصر وسوريا وفلسطين إلى دول مستوردة للسكر من الغرب في نهاية القرن الخامس عشر بعد أن كانت منتجه ومصدرة للغرب.

لقد كان يوجد في منطقة الفسطاط ٦٦ منشأة لتكرير السكر سنة ١٣٢٤ انخفض هذا العدد إلى تسعة عشر فقط خلال ما لا يزيد على قرن من الزمن.

ولقد كان لهذا التدهور وتلك الكوارث أكبر الأثر فى ندرة جميع السلع والارتفاع الشديد فى أسعارها، وكان السكر من أهم السلع التى تضاعف سعرها بدرجة كبيرة خلال مرحلة حكم المماليك الجراكسة التى واكبت فترة الكوارث والتدهور.

فإذا أخذنا سعر الرطل(*) من السكر قبل ١٣٩٤/١٢/٧ ميلادية وهو ثلاثة دراهم سعر الأساس نجد أن هذا السعر قد زاد بعد هذا التاريخ مباشرة إلى ستة دراهم بزيادة ١٠٠%

وزاد فى يناير ١٤٠٣ إلى عشرين درهما بزيادة حوالى ستة أضعاف.

وزاد فى أغسطس ١٤٠٣ إلى خمس وعشرين درهما بزيادة حوالى سبعة أضعاف.

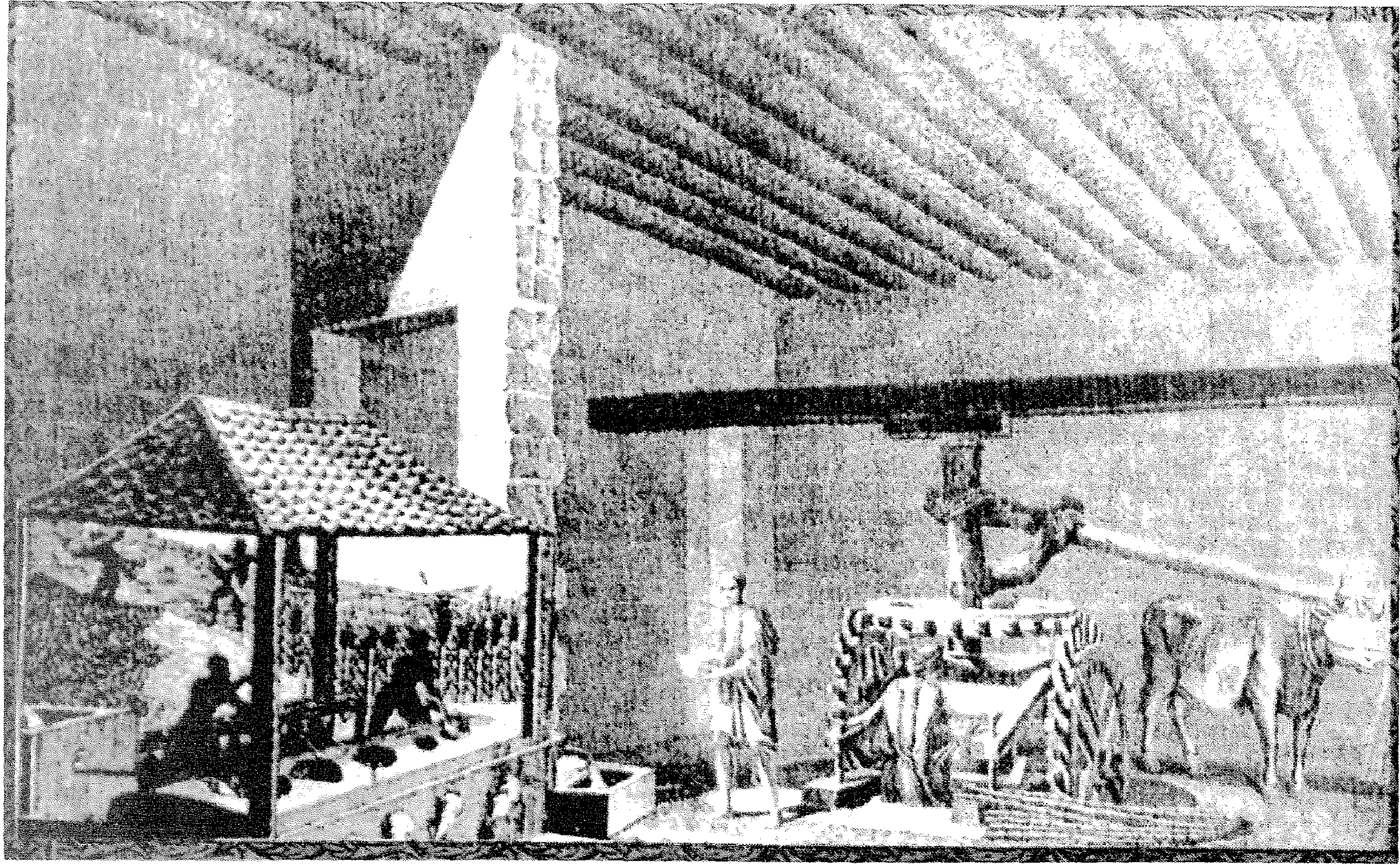
وزاد فى مارس ١٤٠٤ إلى خمسين درهما بزيادة حوالى ستة عشر ضعفا.

وزاد فى مايو ١٤٠٤ إلى ثمانين درهما بزيادة حوالى ستة وعشرون ضعفا.

وزاد فى إبريل ١٤١٥ إلى ما يزيد على مائة درهم بزيادة أكثر من اثنان وثلاثون ضعفا.

وهذا يوضح حساسية تلك السلعة (السكر) لعوامل العرض والطلب وللمتغيرات الاجتماعية والاقتصادية باعتبارها سلعة غذائية استراتيجية ذات ارتباط وثيق بالظروف المعيشية لأبناء المجتمع.

(*) الرطل = ٤٥٣,٦ جرام .



صورة (١/٢) مصنع سكر بدائى فى مصر القديمة

الفصل الثالث

زراعة محصول القصب وصناعة السكر في عهد محمد علي باشا

الفصل الثالث
زراعة محصول القصب وصناعة السكر
في عهد محمد علي باشا

أولا: النهضة الزراعية

كانت مصر تحت حكم المماليك والولاة العثمانيين قبل حكم محمد علي وشاعت فيها حالة من الإهمال والضعف سادت كل مرافق الدولة، لذا اهتم محمد علي في أول حكمه بتصفية كل عوامل الفوضى والإهمال المؤدية إلى الضعف العام للدولة ووضع أسس لإنشاء دولة قوية كان على رأسها النهوض بالزراعة.

عمل محمد علي مسحا عاما لجميع أراضي الدولة سنة ١٨١٣ وأصدر بعدها مباشرة سنة ١٨١٤ فرمانا يقضي بأن تؤول إليه ملكية جميع أراضي الدولة ثم أعاد توزيعها على الفلاحين لزراعتها مقابل ضرائب يسددونها إلى الدولة عن طريق الملتزمين " نظام الالتزام " ويظل الفلاح مالكا للأرض ينتفع بها " ملكية انتفاع " طالما أحسن استغلالها وإدارتها والتزم بسداد الضرائب.

ألغى محمد على بعد ذلك نظام الالتزام ووضع بذلك نهاية لعمليات السلب والنهب التي كانت تمارسها فئة الملتزمين وتعامل الفلاحون مع الدولة مباشرة من خلال الموظفين كما تحددت حقوق الفلاحين من خلال لائحة الأطيان.

وتم في عهد محمد علي حفر العديد من الترع وإقامة الكثير من الجسور والقناطر كما بدئ في إنشاء قناطر الدلتا التي تم استكمالها في عهد الخديو إسماعيل وغير ذلك من الأعمال التي أسهمت بفاعلية في إحداث نهضة زراعية في مصر.

وفي سنة ١٨١٦ أنشأ محمد علي ديوانا بالقاهرة للنظر في كل شئون الحاصلات الزراعية، ولما لاحظ صعوبة الإشراف والعمل المركزي والمتابعة من ديوان القاهرة قصر نشاط الديوان على تسويق وبيع وتصريف المنتجات الزراعية وترك باقي الأنشطة لمأموري الأقاليم.

وفي إطار خطته لتطوير أنشطة الزراعة قام محمد علي في سنة ١٨٢٦ بتقسيم القطر المصري إلى ٢٤ مأمورية منها ١٤ في الوجه البحري وعشرة في الوجه القبلي وذلك لإحكام الرقابة والمتابعة، وعين مأمورا لكل مأمورية واجبه الرئيسي هو العناية بالزراعة والإشراف على أنشطتها ومتابعة الفلاحين واتخاذ كل ما يلزم لزيادة إنتاجية الأراضي الزراعية، وكانت كل مأمورية مقسمة إلى أقسام وكل قسم يشمل إخطاط ثم قرى وحصص. وكان يتم اختيار المأمور على أساس خبرته ودرايته بشئون الزراعة ويكون مسئولا عن الزراعة في مأموريته أمام الباشا، كما كان ناظر القسم مسئولا عن الزراعة في القسم، وحاكم الخط مسئولا في الخط والقائمقام مسئولا في القرية، وكان يتم معاقبة كل من يقصر وعزله فورا.

اهتم محمد علي بالنهوض بالإنتاج الزراعي إيمانا منه بأن زيادة الإنتاجية الزراعية هي أساس قوة الدولة ونهضتها، وكان يرى أن السياسات الزراعية التي اتبعت قبل حكمه هي التي ساهمت في القضاء على الحافز الفردي لدى الفلاحين حيث أساء الحكام معاملة الفلاحين وقاسموهم أرزاقهم واستولوا على أغلب إنتاجهم لصالح الملتزمين وشيوخ القرى والمحصلين وحصة الاستانة مما ساعد على خلق روح البلادة واللامبالاة بين الفلاحين، واضطر محمد علي إلى التشديد والتهديد وتحذير الحكام والمسئولين من عواقب إهمال الزراعة. وقد أخذ محمد علي هذا الأمر مأخذ الجد إلى الحد الذي نجده

يبلغهم في أحد أوامره إليهم أنه (سيقوم بالتفتيش على الأطيان والزروع بنفسه ولو وجد أدنى تقصير من المأمورين أو النظار أو حكام الإخطاط أو المشايخ أو الخولة فإنه سيجمعهم في وسط الحقل المهمل ويدفنهم فيه أحياء على رؤوس الأشهاد وليكن ذلك معلوما وقاية لأنفسهم من ذلك قبل الندم). وكان محمد علي يقوم بنفسه بزيارات تفتيشية على الأقاليم مرة أو مرتين في السنة ويأمر بتنفيذ ما يتراءى له من إصلاحات ويحث ويشجع على الاجتهاد في الزراعة ويوقع العقاب على المهملين مجازاة لهم وليكونوا عبرة لغيرهم بينما يتم تشجيع الزراع المتميزين وتحفيزهم ورفع أسعار توريدهم للمحاصيل.

وقد بلغ من عناية محمد علي بالزراعة أن استقدم المعلمين المهرة لتعليم أصول الفلاحة وعلوم الزراعة وأساليبها، وتم تدوين كل ذلك في مدونة عرفت باسم " لائحة الفلاح لتعليم الزراعة والنجاح ".

لقد امتلك هذا الحاكم الألباني مقدرة تنظيمية وإدارية جيدة ساعدت على النهضة بالزراعة التي اعتبرها أساس ومصدر الدخل الرئيسي للدولة واستثمر عائدها في تقوية جيشه وصارت مصر بقيادته من أفضل الدول بعد ما شهدته من فوضى وضياع وضعف قبل توليه حكمها.

ثانيا: زراعة القصب وصناعة السكر

١-زراعة القصب

نال محصول قصب السكر مكانة متميزة بين الحاصلات الزراعية في عهد محمد علي فقد منح وخصص أراض بمساحات كبيرة لزراعته، وعمل على نشر زراعته في الأقاليم البحرية الأقل صلاحية إلى جانب زراعته في الأقاليم

القبلية التي يجود في أراضيها، ويؤكد ذلك الاهتمام ما ورد في الوقائع المصرية في عددها رقم ٢ الصادر في جمادى الأولى سنة ١٢٤٦ هجرية **كما يلي:**

"من حيث أن تكثير زراعة قصب السكر في الأقاليم البحرية يوجب نفعا عظيما للميري والمزارعين أيضا- صدرت إدارة حضرة أفندينا ولي النعم بتكثيره في جميع الأطراف والأكناف".

كما شجع محمد علي الفلاحين على التوسع في زراعة القصب بزيادة ثمن السكر.

وفي سنة ١٨٢٦ فرضت الدولة زراعة القصب في مساحات كبيرة في الوجه القبلي، كما بلغت المساحة المنزرعة قصبا في الوجه البحري ١٨٧٤ فدانا سنة ١٨٢٩ وفي سنة ١٨٣٠ زادت المساحة المنزرعة قصبا إلى ٧٥٤٠ فدان في الأقاليم البحرية و ٩٥٠٠ فدان في الأقاليم القبلية. وفي سنة ١٨٣٣ قررت الحكومة زيادة المساحة المنزرعة في الوجه القبلي لتصل إلى ثلاثة أضعاف ما كانت عليه. وكانت زراعة محصول القصب تتطلب نفقات كثيرة، ولذا لم يستطع زراعته في أوائل حكم محمد علي سوى عدد قليل من القادرين في مناطق أخميم وجرجا وفرشوط الذين زرعوه لتصنيع السكر، وزرع في باقي أنحاء البلاد لتصنيع العسل الأسود أو للاستهلاك المباشر "المص" . ولما فكر محمد علي في التوسع في زراعة محصول القصب قرر تقديم مساعدات لغير القادرين من الفلاحين في صورة قروض عينية كسلفة من الحكومة يتم ردها من عائد المحصول، ومن أهم تلك المساعدات إمداد الفلاحين بآلات الزراعة كالتوابيت والسواقي، والتقاوي وحيوانات العمل، وكان لذلك أثر كبير في التوسع في زراعة محصول القصب وزيادة إنتاجه، وتدخل محمد علي في تسعير التقاوي لمنع احتكارها والمغالاة في أسعارها، يؤكد ذلك ما ورد في الوقائع المصرية في

عددها رقم (٢) بتاريخ جمادي الأولى سنة ١٢٤٦ هجرية كما يلي: "إن الديوان الخديوي قرر أن قيراط التقاوي العال بخمسة وعشرين ريالا والوسط بعشرين والدون بخمسة عشر".

وفي إطار خطته للتوسع في زراعة القصب فقد استجاب محمد علي لطلب ابنه إبراهيم باشا ومنحه ألف فدان من أطيان الأبعادية في جرجا وأسيوط لزراعتها قصب لحسابه الخاص، وسار إبراهيم باشا على نهج أبيه في الاهتمام بمحصول قصب السكر فأوفد مستشاره الخاص "عمر أفندي" إلى جمايكا حيث أحضر منها نوعا من القصب الأحمر لزراعته بمصر، كما اصطحب معه اثنين من الانجليز خبراء في إنشاء وتطوير مزارع القصب الكبيرة والإشراف عليها.

ومما هو جدير بالذكر أن محمد علي قد استعان بالخبرة الأجنبية للارتقاء بجودة محصول القصب من خلال تطوير أنشطة زراعته فقد استقدم سنة ١٨٢٧ ميلادية خبيراً إنجليزياً في مجال زراعة القصب يدعى روبرتسون (Robertson) لمعاينة مزارع القصب في مصر الوسطى حيث قدم تقريرا أوضح فيه الوسائل الواجب إتباعها لزيادة وتحسين الإنتاج وتعظيم معدلات السكر والعسل في القصب.

وكانت طريقة زراعة قصب السكر في الوجه البحري تختلف عنها في الوجه القبلي كما يتضح فيما يلي:

أ- طريقة زراعة القصب في الأقاليم البحرية *(نقلا عن قانون عامة عن إجراء العمليات بالأقاليم البحرية)*

كانت الزراعة تتم في أرض بكر لم تزرع بأي محصول في هذه السنة، وإذا لم تتوفر مساحات كافية تتم زراعته بعد الذرة النيلية أو البرسيم، وكانت تتم زراعته في الفترة من ١٥ برمهات (٢٤مارس) إلى ١٠ برمودة (١٨أبريل) وإذا

تأخرت عن ذلك يكون المحصول ضعيفاً. وبعد اختيار الأرض للزراعة يتم حرثها خمس أو ست مرات ثم تزحف وتقسم ترابيع مساحة كل تربيعة قيراطان وتسوى بالقصابية ، ويتم الزرع بشق الأرض بالمحراث خطوطا حيث توضع التقاوي في قاع الخط ثم تغطى بالتراب بواسطة الفأس " مقدار التقاوي للفدان ثلاثة قراريط من القصب الجيد أو أربعة قراريط من القصب الخلفة " ثم تروي كل تربيعة من الأرض بمفردها، وبعد ذلك بثمانية أو عشر أيام يروي القصب مرة ثانية، ثم مرة ثالثة بعد ذلك بثلاثين يوما، ثم يروي مرة كل عشرة أيام بعد ذلك (بعد ١٥ يوم إذا كانت الأرض طرية) وتنظف الأرض من الحشائش بعد كل مرة، ثم تغمر الأرض بماء النيل عند الفيضان في أوائل مسرى (أغسطس) يوما وليلة تصرف بعدها المياه، وبعد ذلك تروي الأرض كل خمسة عشر يوما حتى منتصف بابة (٢٥ أكتوبر) حيث تغمر الأرض بالماء يوما وليلة وأخيرا يتم تقليع المحصول للبيع بالأسواق في نصف كيهك (٢٤ ديسمبر) ، فإذا أراد صاحب المحصول عصره يكون تقليعه في ١٠ طوبة (١٨يناير ليلة عيد الغطاس عند المسيحيين) أما ما يتبقى بدون قطع للتقاوي فيروي في نصف طوبة (٢٣يناير) حتى لا تكون تقاويه ضعيفة. ويمكث القصب في الأرض عشرة شهور وما يبقى منه للتقاوى يمكث سنة كاملة. وبعض الناس يبقون القصب في الأرض سنة أخرى فيعرف في السنة الثانية باسم القصب الخلفة، ويمكث هذا القصب في الأرض إلى طوبة ولكن محصوله يكون أقل من محصول القصب العروس "البكر".

ب- طريقة زراعة القصب في الأقاليم القبلية

كان يزرع القصب في أرض بكر أو بعد محصول علف الجلبان أو البرسيم وتحرث الأرض من خمس إلى سبع مرات حسب نوع الأرض ثم

تقصب بالجرافة لتسويتها وتقسم إلى أحواض مربعة مساحة كل منها قصبة(*) وثلثا قصبة، ويزرع القصب في نصف برمهات (٢٤مارس) بشق الأرض بالمحراث وتوضع عيدان القصب التقاوي في الخطوط وتردم بالتراب (مقدار تقاوي الفدان ثلاثة أو أربعة قراريط من القصب الجيد وقد تصل إلى سبعة قراريط من القصب غير الجيد) ثم تروى الأرض مرة كل سبعة أيام ، فإذا استمر القصب عشرة أيام بدون ري فإنه لا يصلح لاستخراج السكر منه بل يستعمل للتقاوي أو المص أو العسل، وتنظف الأرض من الحشائش بالفأس بعد كل رية، وتستمر الخدمة هكذا حتى فيضان النيل فيروى المحصول من ماء الفيضان بعد تسميده إما بزرق الحمام أو بزبل الغنم أو بروث البقر، فإذا سمد بزرق الحمام كان محصوله أكثر مما لو سمد بالنوعين الآخرين، وكان ريه من مياه الفيضان كل يومين أو ثلاثة بشرط أن يظل به الماء من وقت العصر حتى طلوع الفجر ثم يصرف الماء، وإذا حل شهر طوبة يسقى فيه مرتين فقط ثم يقطع ويورد إلى المعصرة لاستخراج السكر منه، وإذا كان محصول القصب البكر جيداً تبقى الجذور بدون قطع وتحرق الزعازيع المتخلفة بالحقل لدفع الهوام مثل الفئران والدود ثم تنظف الأرض وتسقى فينمو القصب في السنة الثانية ويعرف باسم القصب الخلفة ثم يتبع في خدمته واستخراج السكر منه نفس ما هو متبع في القصب البكر " العروس ".

وقد كان للاهتمام بزراعة محصول القصب أثره الكبير في زيادة إنتاجية كل من القصب والسكر حيث تشير الإحصائيات إلى أن إنتاجية الفدان المنزرع بالقصب قد تراوحت من ٢٦ إلى ٢٧ قنطار من السكر وحوالي ٢٩ قنطار من

(*) القصبة = ٣،٥٥ متر

العسل " ما يعادل حوالي ١٢٠٠ كجم من السكر " ، وتعتبر هذه الإنتاجية متميزة في ذاك الوقت طبقا للصنف المنزرع ووسائل التصنيع التي كانت متاحة.

٣- صناعة السكر

اهتم محمد علي بصناعة السكر وتطويرها واستعان بالخبراء الأجانب في ذلك مثل المسيو آلار (Alar) الفرنسي الذي أسندت إليه مهمة تعليم أولاد العرب طرق تكرير السكر وكيفية الحصول على أعلى معدلات استخلاص بأقل النفقات، وقد شددت الدولة وأكدت على أهمية الالتزام بالتعليمات الفنية لهؤلاء الخبراء، ونجد في أحد الأوامر الصادرة لمدير أسيوط ما يفيد ذلك ويؤكده **بالنص كما يلي:**

"ضرورة تنفيذ التعليمات التي يراها المسيو آلار خبير صناعة السكر بشأن غلي وتكرير السكر كما يجب تفهيم الأسطوات من أولاد العرب أن يقبلوا طريقته في صناعة السكر ويوافقوه عليها وعدم معارضة أي شخص كان في عمله".

وكان لاستقدام الخبراء الأجانب في مجال صناعة السكر بعض السلبيات التي أدركها محمد علي منها أن بعضهم لم تكن لدية خبرة وكان يعتمد على خبرة أولاد العرب مثل المستر أبرام (Abram) الذي استقدمه محمد علي للإشراف على مصنع الريرمون "أول مصنع للسكر أنشأه محمد علي في المنيا" ويصفه محمد علي بما نصه "وليس له خبرة بالسكر ولا بالروم وإنما هو خبير جدا بأكل السكر وشرب الروم.. ولا يجوز الوقوع في حبالته (مكائده) مرة أخرى مع الخسارات التي أورثها للحكومة وأنه يعمل لصالحه الخاص." ومع ذلك فقد أسهمت جهود الاستعانة بالخبرات الأجنبية في رفع معدلات إنتاج مصانع السكر فقد بلغت إنتاجية مصنع الريرمون ١٢٩٩٥ قنطار من السكر

الخام، ومصنع ساقية موسى ٥٢٠٠ قنطار، ومصنع الروضة ٣٢٠٠ قنطار. وكان يتم إرسال إنتاج المصانع من السكر الخام إلى مرسيليا بفرنسا لتكريره حتى سنة ١٨٣٠ عندما بدأ تكرير السكر الخام في مصنع الريرمون.

وكان يتم استخراج السكر بعصر القصب بواسطة آلة سميت بالمنجلة تتركب من إسطوانتين من الخشب تحركهما عجلة يديرها ثور حيث توضع عيدان القصب بعد تنظيفها بين الاسطوانتين فيسقط العصير في زير من الفخار موضوع تحت المنجلة، وكان بكل معصرة منجلتان يستقبل عصيرها في ستة أزيار فيما بين الفجر والعشاء ثم ينقل العصير من الأزيار إلى قيزان من النحاس حيث يغلي ثم يوضع في الأزيار للتهوية ثم ينقل إلى القيزان ويغلي حتى يصير عسلا حيث يوضع في الأزيار ومنها يفرغ في أقماع من الفخار توضع في دهليز لتهويتها ، وبعد أن يتجمد ما بها يتم إخراجه من الأقماع وينشر بالغرف حتى إذا ما جف يورد إلى مطابخ السكر أو إلى الوكالة بالمحروسة وتكتب به " رجعه " باسم الإقليم الذي ورد منه لتخصم من المال المطلوب من صاحبه.

وكان يتم تكرير السكر المنتج في مصانع أهلية بالقاهرة أول الأمر ثم أوقف محمد علي هذه المصانع وصار تكرير السكر يتم في المصانع التي أنشأها محمد على حيث تميزت برقي آلاتها وأدواتها عن المصانع الأهلية وكان إنتاجها من السكر أجود وأرخص.

وفي الفترة ما بين عامي ١٨٤٠ و ١٨٤٥ ميلادية قامت الحكومة بإنشاء أربعة مصانع لتكرير السكر أثنان منها في مصر الوسطى هما مصنعي جريس والمنيا والآخران في مصر العليا هما مصنعى أرمنت وفرشوط.

٣- موجز لأهم أعمال محمد علي للنهوض بزراعة القصب وصناعة السكر

أ- تخصيص مساحات واسعة من أملاكه لزراعة محصول قصب السكر.

ب- إنشاء مصانع السكر الحديثة على غرار مصانع الدول الأخرى واستيراد معداتها.

ج- استقدام الخبراء الأجانب لتعليم المصريين أساليب وفنون الزراعة وتطوير طرق الصناعة.

د- إرسال البعثات للتعليم في الخارج ونقل الخبرة العالمية إلى مصر.

هـ- تذليل العقبات التي تعوق زيادة مساحات القصب وتقديم المساعدات والقروض العينية للفلاحين.

و- تحفيز الأهالي لزراعة قصب السكر وزيادة المساحات المنزرعة منه برفع ثمن السكر.

ز- تحديد أسعار التقاوي لمنع المغالاة في أثمانها لخفض تكلفة الإنتاج الزراعي وتشجيع زراعة القصب.

ح- جلب أصناف جديدة من القصب حيث أوفد إبراهيم باشا ابن محمد علي مستشاره عمر أفندي إلى جمايكا لهذا الغرض.

ط- تأسيس تنظيم جيد فعال في الرقابة والإشراف لتعظيم الإنتاجية بتقسيم البلاد إلى أقسام إدارية وتعيين مسئول عن كل قسم.

ي- تنفيذ الخطط والمشروعات اللازمة للنهوض بالزراعة كشق الترع وإقامة الجسور وتنظيم أعمال الري وإقامة المشروعات الكبرى كقناطر الدلتا التي اكتملت بعد وفاة محمد علي.

ك- إنشاء مدرسة الزراعة سنة ١٨٣٢ وتخصيص مساحة مائة فدان لها بالقرب من حديقة شبرا لزراعتها بالمحاصيل بالطرق الحديثة مما أسهم في زيادة الوعي الزراعي الذي انعكس أثره إيجابا على زراعة جميع المحاصيل بما في ذلك قصب السكر.

ل- إصدار أول نشرة إرشادية زراعية بهدف الإرشاد الزراعي سميت باسم "لائحة زراعة الفلاح وتدبير أحكام السياسة بقصد النجاح".

وقد تمت الإشارة عند إصدارها إلى أنها تتضمن علوم أصول الزراعات ورسوم أحكام السياسات ليهتدى بها الجاهل والمتكاسل ويرغب فيها كل عارف وعاقل، وقد تناولت ما يخص الفلاحين فى زراعة الشتوى والصيفى.

٤-العائد الاقتصادي لزراعة القصب وصناعة السكر

كان العائد من زراعة وصناعة السكر كبيرا ومجزيا نتيجة للتيسيرات والمميزات التي دعم بها محمد علي باشا زراعة القصب وتصنيع السكر مما شجع الفلاحين على التوسع في زراعة القصب.

ويوضح الجدول رقم (١/٣) بيانا بمصروفات وإيرادات الفدان الواحد في ذاك الوقت "سنة ١٨٣٥ ميلادية – ١٢٥١ هجرية".

ومن الجدير بالذكر أن هذا البيان هو ترجمة لوثيقة أعدها ناظر مصانع السكر المملوكة لإبراهيم باشا ابن محمد علي.

جدول رقم (١/٣)

بيان بمصروفات وإيرادات الفدان الواحد "سنة ١٨٣٥ ميلادية- ١٢٥١هجرية"

البيان	بارة	قرش
ضريبة الأرض	١٠	١٠٦
غذاء للماشية مدة ٣٦٠ يوماً	٠	٤٥٠
١٥ أردباً من مخلفات الحمام للتسميد	٠	١٠٥
ثمن تقاوي القصب	٠	٣٢٤
٥٠ عاملا لعزق الأرض	٢٠	٢٧
مكافآت لسبعة عمال لمدة ثلاثة أيام	٠	٢١
عمال لتسوية الأرض	٠	٣
عمال لرفع المياه مدة ٣٦٠ يوماً	٠	٢٧٠

البيـــــــــان	بـــارة	قـــرش
حمالون لنقل التقاوي	٢٠	١٢
إثنا عشر شخصا لنشر السماد من مخلفات الحمام	٠	٩
الخولي	٣٠	٧
حبال لآبار المياه	٠	٢٥
٤٨ شخصاً لتنظيف القصب	٠	٣٦
٦٤ شخصاً للعناية بالقصب	٠	٤٨
عمال لغلي السكر وصنعه	٣٠	٣٣
ستة عشر حمالاً	٠	١٢
سقاءون	٠	٤
وقادون	٠	١٢
حمالون لنقل العصير	٠	٨٠
المشرفون على الوقود	٠	٤
ثمن خشب الوقود	٠	١٩٢
ثمن زيت الإضاءة	٠	١٢
ثمن دريس للبهائم المستخدم في عمليات الوقود	٠	٤
رواتب القواسين والكتبة ... ومن إليهم	٠	١٨٣
	٣٠	٢٠٣٥
مصاريف صنع السكر.	٠	٨٠
مصاريف العملية الثانية " يقصد بها التكرير "	٣٠	٨٦
جملـــــة المصروفـــــات	**٢٠**	**٢٢٠٢**
ما ينتجه نفس الفدان من السكر الخام	٠	٣١٢٠
قيمة ما ينتجه من السكر الجيد ١٢ قنطاراً و ٤٠ رطلاً	١٦	٨٤٢
قيمة ما ينتجه من السكر الخام مـن صـنف أجـود ١٤ قنطاراً و ٤ أرطال	٢٦	١٤٦٦
جملـــــة الإيـــــرادات	**٢**	**٥٤٢٩**
تنزيل النفقات التي سبق ذكرها	٢٠	٢٢٠٢
صافي إيراد الفدان ٣٢ جنيها أسترلينيا	**٢٢**	**٣٢٢٦**

القـــــرش = ٤٠ بارة

المصدر: **الحرف والصناعات في عهد محمد علي: د/ صلاح هريدي- كلية الآداب- جامعة الإسكندرية، الناشر عين للبحوث والدراسات الإنسانية ٢٠٠٣م.**

٥- صادرات وواردات السكر

يوضح الجدول رقم (٣/٢) بيانا بصادرات وواردات مصر من السكر في الفترة من سنة ١٨٤٣ إلى سنة ١٨٤٥ ميلادية (١٢٥٩ إلى ١٢٦١ هجرية) مقدرة بالقناطير الانجليزية.

جدول رقم (٣/٢)

بيان بصادرات وواردات مصر من السكر في الفترة من سنة ١٨٤٣ إلى سنة ١٨٤٥ ميلادية (١٢٥٩ – ١٢٦١ هجرية) مقدرة بالقناطير الانجليزية

السنة	الصادر	الوارد
١٨٤٣	١٠٨٢	٩٦٢٤
١٨٤٤	٦٣٠	٦٣٠٢
١٨٤٥	١٦٠٢٠	٥٣٧٤

القنطار = ٣٦ أقة = ١٠٠ رطل.

المصدر: الاقتصاد والإدارة في مصر في مستهل القرن التاسع عشر، هيلين آن ريفلين، دار المعارف بمصر ١٩٦٧.



محمد على باشا الكبير والى مصر

مؤسس صناعة السكر الحديثة فى مصر

الفصل الرابع

زراعة محصول القصب وصناعة السكر في عهد الخديو إسماعيل باشا

الفصل الرابع

زراعـــة محصول القصــــب وصنـاعة السكر في عهد الخديو إسماعيل باشـا

مقدمـــة

تولى الخديو إسماعيل باشا حكم مصر في الفترة من ١٨ ينـــاير ١٨٦٣ حتى أول يونيو ١٨٧٩، وكان أكبر مالك للأراضي الزراعية في مــصر قبــل توليه الحكم حيث تشير بعض المراجع إلى أن ممتلكاته قاربت المليــون فــدان، وينسب إليه الكثير من المشروعات الكبرى التي كان لها أكبر الأثر في الرخــاء الاقتصادي حيث قام بتأسيس أكبر شبكة من الترع والجسور والخدمات العامــة، كما يحسب له دوره في حفر قناة السويس التي كانت ومازالت من أهم الممرات المائية العالمية لخدمة النقل والتجارة وشريانا حيوياً للاقتصاد المصري. وعلــى الجانب الآخر اشتهر حكم الخديو إسماعيل بالبذخ والإسراف الشديدين والاستدانة من الدول الأجنبية وفساد البلاط الخديوي مما جلب الكوارث على البلاد وانتهى بها إلى الإفلاس والتمهيد للاحتلال الأجنبي.

اهتم الخديو إسماعيل بالزراعة حيث أدرك قيمتها وأهميتها ونجح فــي تطويرها في ضوء المتغيرات القومية، واهتم اهتماما كبيرا بزراعــة القــصب وبصناعة السكر التي حقق منها أرباحا كثيرة، وتم في عصره أيــضا اســتخدام مصاص القصب كوقود بديلا للفحم. وتؤكد المصادر والوثائق أن صناعة السكر قد حققت في عهد الخديو إسماعيل تقدما مشهودا.

أولا: اهتمام الخديو إسماعيل بالزراعة

اهتم الخديو إسماعيل اهتماما بالغا بالزراعة حيث تم في عهده تخطيط وتنفيذ الكثير من المشروعات التي تدعم تطوير ونجاح الزراعة في مصر **من أهمها ما يلي:**

١-إنشاء مدرسة جديدة للزراعة في شبرا اقتبست مواد الزراعة بها من مدرسة جرينون بفرنسا، وشملت دراستها علوم التاريخ الطبيعي والنبات والحيوان والجيولوجيا والأحياء والفيزياء والكيمياء الزراعية وتطبيقاتها والهندسة الزراعية والرياضيات والرسم والميكانيكا الزراعية وخدمات الزراعة والأدوات والآلات الزراعية بما في ذلك آلات الري وتربية الحيوان وتغذية وتحسين نسله. وكانت هذه المدرسة تابعة لناظر الطب البيطري ، وقد ساهم خريجوها في تطوير الزراعة في مصر ولكن بقدر محدود لقلة عددهم وانشغالهم في أراضيهم الخاصة حيث كانوا جميعا من أبناء الأعيان وكبار ملاك الأراضي الزراعية في مصر.

٢-مد خطوط السكك الحديدية لتيسير وتقليل تكلفة نقل الحاصلات وتوفير الوقت والجهد، واستخدمت تلك الخطوط في نقل السكر المنتج في المصانع إلى القاهرة حيث ديوان المبيعات.

٣-شق الكثير من الترع الجديدة حيث تم حفر ١١٢ ترعة جديدة من أهمها ترعة الإسماعيلية التي يبلغ طولها ٩٨كم وقدرت كمية حفرها بما يتجاوز ١١مليون متر مكعب من الأتربة، **وتطهير ترعة الإبراهيمية التي أنشئت لاستيعاب مياه الفيضان وتيسير الزراعة في المناطق القبلية مثل** أسيوط والمنيا وبني سويف وكانت تخدم جميع المساحات التابعة للدائرة السنية هناك وبلغت كمية حفرها ٣٨ مليون متر مكعب من الأتربة،

وترعة البحيرة بطول ٤٢كم وبكمية حفر قدرها عشرة ملايين متر مكعب من الأتربة تقريبا، كما تم تطهير الترع القديمة وفروعها. وأقيمت الكباري على الترع لتسهيل الانتقال بين ضفافها حيث بلغت أعدادها ٤٢٦ منها ٢٧٦ في الوجه البحري و ١٥٠ في الوجه القبلي.

ولقد ساعد ذلك في تهيئة الفرصة لإضافة محاصيل عديدة وإمكانية الزراعة في الموسمين الصيفي والشتوي والنهوض بزراعة القصب.

ثانيا: تحول الخديو من تجارة القطن إلى السكر

عاصرت السنوات الأولى من حكم الخديو إسماعيل لمصر الحرب الأهلية الأمريكية التي استمرت ما يقرب من خمسة سنوات (١٨٦١-١٨٦٥) حوصرت خلالها الولايات الجنوبية المنتجة للقطن وجند رجالها في العمليات الحربية وتوقفت بذلك زراعة القطن في مساحات كبيرة في تلك الولايات، كما توقفت صادرات القطن من الولايات الجنوبية بسبب مهاجمة الأسطول الحربي للولايات الشمالية لأسطولها التجاري البحري عند التصدير. وقد أدت تلك المتغيرات إلى ارتفاع أسعار القطن عالمياً فتضاعف سعر القطن المصري وصار يشكل مصدرا رئيسيا للثروة مما شجع كل المزارعين في مصر على تركيز جهودهم في زراعته وأطلق عليه اسم الذهب الأبيض تعبيرا واقعيا يتلاءم مع ارتفاع أسعاره في ذاك الوقت. **وبانتهاء الحرب الأهلية عاد القطن الأمريكي إلى الأسواق وانخفضت أسعاره إلى سابق عهدها فانتهى بذلك عصر رواج القطن المصري وهبطت أسعاره مما سبب خسارة ضخمة للخديو إسماعيل باعتباره أكبر ملاك الأراضي وأكبر المنتجين في مصر.** وفي ظل تلك المتغيرات اتجه تفكير الخديو إلى التركيز على زراعة القصب وتصنيع السكر باعتباره أفضل بديل للقطن في التصدير وتعويض خسائر القطن.

بدأ الخديو إسماعيل سنة ١٨٦٦ فور انتهاء الحرب الأهلية الأمريكية (بعد ما يقرب من ثلاث سنوات من بداية حكمه) استكمال مسيرة جده محمد علي باشا في إنشاء صناعة سكر حديثة بجوار مزارعه في مصر العليا والوسطى والتي سميت حينئذ الدائرة السنية حيث خطط لإنشاء ٢٢ مصنعا حديثا لإنتاج السكر بطاقة إنتاجية قدرها ٣،٢٥ مليون قنطار من السكر أي ما يعادل ١٤٦ ألف طن تقريبا استورد معداتها من أوروبا.

وقد اهتم الخديو بتخطيط وتنفيذ الكثير من الخدمات المساعدة في دعم وتطوير زراعة القصب وصناعة السكر **أهمها ما يلي:**

١-تطهير وتعميق ترعة الإبراهيمية من أسيوط إلى ببا لتأمين توفير مياه الري لمحصول القصب في مزارعه.

٢-مد خطوط السكك الحديدية من القاهرة إلى أسيوط لنقل المعدات إلى المصانع، ونقل السكر المنتج من المصانع إلى أماكن استهلاكه وتصديره.

٣-مد خطوط السكك الحديدية الفرعية (الديكوفيل) لنقل القصب من مزارعه إلى المصانع.

٤-تأسيس ورش متخصصة لصيانة وإصلاح الآلات والمعدات.

٥-إقامة صناعة تكرير الروم واستخراج الكحول من أرحقة صناعة السكر.

٦-إمداد المصانع بالآلات والمعدات الحديثة والعصارات الضخمة وأجهزة التكرير المتطورة المستوردة.

٧-المتابعة الدائمة المخططة للمزارع والمصانع بهدف التقييم والتحسين والتطوير

ثالثا: ازدهار صناعة السكر في عهد الخديو إسماعيل

تشير المصادر المعنية إلى أن الخديو قد قام بإنشاء ١٨ معملاً للسكر وزعت في خمسة أقاليم "مديريات" **جنوبية كما يلي:**

أ-**بني سويف:** اثنان في ببا وأشمنت.

ب-**المنيا:** تسعة في الفشن ومغاغة وأبا الوقف ومطاي والمنيا وأبو قرقاص والشيخ فضل وسمالوط وبني مزار.

ج-**أسيوط:** واحد في الروضة.

د-**قنا:** أربعة في الضبعية وأرمنت والمطاعنة وفرشوط.

هـ-**الفيوم:** اثنان في سنورس وأبوكساه.

وكانت جميع هذه المصانع ملكا خاصا للخديو إسماعيل وتابعة في إداراتها للدائرة السنية وكانت تنتج نوعين من السكر أحدهما أبيض لاستهلاك القاهرة وللتصدير والآخر أحمر "خام"، وتجاوزت نفقات إنشائها ٦،١مليون جنيه حصل عليها الخديو من القروض الأجنبية التي استدانها من الخارج.

ولقد كان الاهتمام الكبير للخديو إسماعيل بزراعة القصب وتصنيع السكر وتحوله من القطن إلى السكر **لتحقيق الأهداف التالية:**

أ-تأمين حاجة البلاد من السكر.

ب-تحقيق أرباح تعوض خسائر القطن بعد تدهور أسعاره عقب نهاية الحرب الأهلية الأمريكية.

ج-تصنيع القصب المنزرع بالدائرة السنية " الأملاك الخاصة للخديو ".

وقد وصف المؤرخ علي باشا مبارك أحد هذه المصانع وهو مصنع الضبعية بقنا بالوصف التالي نقلا عن نصه بالخطط التوفيقية صفحة ٢٧ من الجزء الثالث عشر:

(وفي الضبعية للدائرة السنية تفتيش أطيان عشرة آلاف فدان تزرع قصبا وتسقى بالوابورات وبها فاوريقة فرنساوية ذات عصارتين وآلات كاملة لعصره وعمل السكر منه، وينقل إليها القصب بسكك حديد زراعية معمولة هناك وشغلها دائما ليلا ونهارا كباقي الفاوريقات بواسطة وابور نور تتفرق أنواره على العنابر والآلات والمخازن وجميع الأماكن اللازمة للشغل، وينتج في اليوم من السكر الأبيض المكرر فوق ثمانمائة قنطار سكر حبا ومن السكر الأحمر فوق أربعمائة قنطار أقماعا وينقل منها العسل نمرة (٣) إلى ورشة الروم بفاوريقة المطاعنة ليستخرج منه السبرتو وقد عملت تجربة الفدان من هذا التفتيش فوجد متحصله من السكر بأنواعه اثنين وعشرين قنطارا ثم أن الفاوريقة يخرج منها فرع من السكة الحديد يوصل إلى البحر " النيل " لنقل الآلات التي تأتي بطريق البحر).

ويشير المؤرخون إلى أن السكر المنتج من مصانع الباشا تميز بجودته التي وضعته في المرتبة الثانية عالميا بعد السكر المنتج في غرب الهند.

ومن النجاحات المشهودة في عصر الخديو إسماعيل في مجال صناعة السكر استخدام مصاص القصب كوقود بديلا للفحم لإنتاج الطاقة اللازمة للصناعة مما كان له أكبر الأثر في توقف استيراد الفحم بنفقات باهظة وخفض تكلفة الإنتاج ومن ثم زيادة أرباح الباشا من زراعة القصب وصناعة السكر بالرغم من منافسة السكر المستورد.

ولقد كان لجهود المهندسين الفرنسيين مسيو بوكيه ومسيو مونيه ومسيو جيبوه أكبر الأثر في تأسيس وتطوير صناعة السكر في مصر وجعلها في مصاف الدول المتقدمة في هذا المجال بما تميزت به من وفرة إنتاجها وجودة منتجاتها.



صورة توضح مصنع سكر فى جزيرة صقلية فى النصف الثانى من القرن السادس عشر

الفصل الخامس

صناعة السكر في عهد الخديو عباس حلمي الثاني

الفصل الخامس
صناعة السكر
في عهد الخديو عباس حلمي الثاني

أولا: شركة التكرير المصرية RAFFINERIE D'EGYPTE

تم تأسيس شركة التكرير المصرية عام ١٨٨١ م بمشاركة رأس مال مصري بلجيكي حيث اقامت مصنع تكرير السكر بالحوامدية ومازال قائماً حتى الآن ويعتبر نواة شركة السكر الحالية

ثانياً: شركة مصر العليا للسكر

تكونت في مصر عام ١٨٩٢ شركة مساهمة فرنسية لإنتاج السكر سميت شركة مصر العليا للسكر

(Societe Generale Des Sucreries De La Haute Egypte)

ولا توجد سوى وثيقة واحدة تخص هذه الشركة تسجل وقائع محضر اجتماع الجمعية العمومية غير العادية للشركة بتاريخ ١٨٩٤/١١/١٧، ويتضح من دراسة تلك الوثيقة مايلي:

١-أعضاء مجلس الإدارة كلهم أجانب وعددهم ثمانية منهم رئيس المجلس ونائبه والعضو المنتدب.

٢-حضر الاجتماع محامي المجلس واثنان من المراقبين وهم أجانب أيضا.

٣-سكرتير المجلس هو المصري الوحيد في الحاضرين وهو السيد/ جاك إصلان قطاوي وهو يهودي مغربي استوطن مصر.

٤-الإعلان عن ميعاد عقد الجمعية العمومية في جرائد يومية تصدر في كل من مصر وفرنسا، حيث تم النشر في مصر في جريدة البسفور المصري وفي جريدة فنار الاسكندرية، كما تم النشر في فرنسا في جريدة Le temp الباريسية، وجريدة les petites affices . وتم النشر في كل جريدة ثلاثة أيام من شهر أكتوبر ١٨٩٤ وحفظت نسخ من تلك الجرائد في إدارة الشركة.

٥-إثبات قانونية وصحة عقد اجتماع الجمعية العمومية طبقا للقانون الأساسي للشركة حيث تواجد ممثلون لملاك عدد من الأسهم يزيد عن نصف عدد الأسهم الممثلة لرأس مال الشركة.

٦-إثبات حضور اثنين من مراقبي الحسابات الأجانب.

٧-شمل جدول أعمال اجتماع الجمعية العمومية بنودا يختص بعضها بتعديل النظام الأساسي للشركة.

٨-سجلت وقائع هذا الاجتماع ما يلي:

إنه في يوم السبت ١٨٩٤/١١/١٧ وفي تمام الساعة الثالثة بالمقر الرئيسي للشركة بمدينة القاهرة عقدت الجمعية العمومية للمساهمين اجتماعا غير عادي برئاسة M. Felex Suares نائب رئيس مجلس الإدارة وبحضور اثنين من أكبر المساهمين في الشركة هما:
Pelizeus, Mahoudeau ، وتولى السيد Cesar Adda أعمال السكرتارية.

وقد أسفرت المناقشات التي دارت في اجتماع الجمعية العمومية عن الآتي:

أ-الموافقة على زيادة عدد أعضاء مجلس الإدارة إلى ثمانية بدلا من سبعة بعد ضم السيد ERNEST CRONIER وهو مهندس إنشاءات جسور وطرق ويعمل عضوا مفوضا بشركة تكرير ساي الفرنسية وهو أحد مؤسسي الشركة.

ب–في حالة نقص عدد أعضاء مجلس الإدارة بسبب الوفاة أو الإقالة يستكمل باقي أعضاء المجلس العدد المطلوب بصفة مؤقتة على أن يتم التعيين النهائي في أول اجتماع تال للجمعية العمومية للشركة.

ثالثاً: شركة السكر والتكرير المصرية

Societe Generale Des Sucreries et De la Raffinerie D'Egypte

في عام ١٨٩٣ وتحديداً في ١٨٩٣/٧/١٨ تم إندماج شركة التكرير المصرية وشركة مصر العليا للسكر التي تكونت عام ١٨٩٢ لتكوين شركة جديدة سميت شركة السكر والتكرير المصرية، واعتبارا من ذلك التاريخ تم تسجيل وتوثيق جميع محاضر اجتماعات الجمعية العمومية للشركة الجديدة سواء العادية أو غير العادية، وتوجد جميع هذه الوثائق محفوظة بأرشيف شركة السكر والصناعات التكاملية المصرية بالحوامدية.

وسوف نلقي الضوء من خلال هذه الوثائق على أهم الوقائع التي سجلت نشاط الشركة منذ بدايتها كشاهد تاريخي على الأحداث التي صنعت تاريخ صناعة السكر في مصر.

اجتمعت أول جمعية عمومية عادية للشركة بتاريخ ١٨٩٥/٢/٢٨ لمناقشة تقرير بأعمال الشركة عن الفترة من ١٨٩٣/٧/١٨ "بدء تأسيس الشركة" حتى ١٨٩٤/١٠/٣١ (١٥ شهر ونصف تقريبا)، وبدراسة محضر اجتماع هذه الجمعية **يتضح ما يلي:**

١– يتكون مجلس الإدارة من عشرة أعضاء بما فيهم رئيس المجلس كان جميعهم من الأجانب يحملون الجنسيات البلجيكية والفرنسية عدا ثلاثة

من اليهود المغاربة الذين استوطنوا مصر، وبهذا التشكيل لم يكن هنــاك أي تمثيل مصــري حقيقي في المجلس.

٢- إثبات صحة عقد الجمعية العمومية بنشــر الإعلان عن موعــدها فــي الصحف المصرية والفرنسية لمدة ثلاثة أيام حيث تم النشر في مصر في صحف المصري والتقدم وفنار الإسكندرية، كما تم النشر في فرنسا في صحف Le temp, Les petites affices خلال فبراير ١٨٩٥ ، وتــم حفظ نسخ من هذه الصحف بإدارة الشركة.

٣- عرض العضو المفوض تقرير مجلس الإدارة الذي تناول ما يلي:

أ- تحديد صافي الأرباح عن المدة والتي بلغت ٢١٢٢٧،٥١٠ جنيه.

ب-إيضاح أن الأرباح التي تحققت ناتجة عن نــشاط مــصنع تكريــر الحوامدية "الشركة القديمة" لأن مصنعي الــسكر بنجــع حمــادي والشيخ فضل مازالا تحت الإنشاء، وقدرت الأرباح المحققــة عــن الفترة السابقة على الاندماج وتم صرفها لمستحقيها بواقــع عــشرة فرنكات فرنسية للسهم.

ج- اقتراح تثبيت حصة السهم بواقع ١٥ فرنك فرنسي.

د- توقعات زيادة الأرباح بعد إدخال بعض التحسينات التــي ســتنفذها شركة التكرير الفرنسية ساي (SAY).

هـ- بمقارنة الأرباح بما تحقق من أرباح سنة ١٨٩٠ نجد أن الأرباح زادت بنسبة ٤٣،٣٣% سنة ١٨٩٣ وبنسبة ٥٧،٣٣% سنة ١٨٩٤.

و- يتضح من قوائم الميزانية وجود كمية من السكر الخام بالمخازن من إنتاج الدائرة السنية من نوعية الطبخــة الأولــى (First boiling)

حدد سعر القنطار منه بمبلغ ٥٧،٥ قرشا ، كما أوضحت القوائم إجمالي ما يوجد في مخازن الشركة من السكر المكرر وسعر القنطار وكمية مشتريات الشركة من السكر الخام.

٤- تم الاستماع في نهاية الجلسة إلى تقرير مراقب الشركة الذي أكد على إقرار مراقبي الشركة بأن القيود المحاسبية منتظمة وطبقا لأصول النظم المحاسبية وأن كل الأرقام الواردة في الميزانية تطابق ما هو مسجل بدفاتر الشركة وأن جرد ما هو موجود يتطابق مع ما تم مناظرته بالمخازن.

٥- كانت أهم قرارات الجمعية ما يلي:

أ- اعتماد الموافقة على حساب المدة الأولى المنتهية في ١٨٩٤/١٠/٣١.

ب- تثبيت ربح السهم بواقع ١٥ فرنك للسهم.

ج- تسمية اثنين مراقبين لأعمال الشركة للسنة المالية ١٨٩٥/١٨٩٤.

واعتبرت هذه القرارات نهائية طبقا للقانون الأساسي للشركة.

ثم انعقدت الجمعية العمومية للشركة للمرة الثانية في ١٨٩٦/٢/٢٨ لمناقشة نتائج أعمال الشركة لموسم ١٨٩٥/٩٤ ، وبالإطلاع على محضر **هذا الاجتماع يتضح ما يلي:**

١- تعيين رئيس جديد لمجلس الإدارة هو Raphael Suares كان عضوا بالمجلس السابق وكذا عضو مفوض جديد Francois C. Dusseigneur بعد أن استقال الرئيس والعضو المفوض السابقين لأسباب صحية، وتمت إضافة عضو جديد للمجلس هو Ternynek وظل باقي تشكيل المجلس كما هو.

٢-تم تحديد أرباح الشركة عن السنة المالية السابقة وقدرها ١١٤٠٢،١٠٠ جنيه.

٣- انتهاء عمليات تركيب مصنع السكر الجديد بنجع حمادي وتجربته في موسم تجريبي قصير والتأكد من قدرة المصنع وبدء عمله في ١٨٩٥/١٢/٢٠ وجودة أدائه حيث تطور المتوسط اليومي للتشغيل من ٥٠٠ طن قصب/ يوم خلال ديسمبر ١٨٩٥ إلى ٦٧٠ طن قصب/ يوم خلال يناير ١٨٩٦ ثم إلى ٧١٥ طن قصب/ يوم خلال فبراير ١٨٩٦.

٤- اقتراح توزيع أرباح الأسهم بواقع ٤% من قيمة السهم.

٥-تحديد إجمالي المبالغ المزمع توزيعها وحصص الأسهم من الأرباح.

٦- تحميل نفقات تركيب وتشغيل المصنع الجديد بنجع حمادي على حساب الشركة الأولى "مصر العليا للسكر" طبقا لقرار الجمعية العمومية غير العادية التي عقدت بتاريخ ١٨٩٥/٤/٢٣ .

٧- تحديد أرصدة المخازن من السكر الخام والسكر المكرر والمولاس.

٨- ضمت قائمة منتجات مصنع التكرير ما يلي:

سكر أقماع PAINS ، وسكر قوالب TABLETTES، وسكر كاسيونات CONCASSES، وسكر بلاط PILES ، وسكر سنترفيش GRANULES ، وسكر نبات CANDI ، وعسل مكرر MIEL.

وتواصل الشركة أعمالها ونصل إلى السنة السادسة ونطالع محضر اجتماع الجمعية العمومية العادية للشركة بتاريخ ١٩٠٠/٤/٢٠ لعرض نتائج تشغيل موسم ١٨٩٩/٩٨ بعد خمس سنوات من الدمج ، ويسجل هذا الاجتماع

حدثا هاما في تاريخ صناعة السكر في مصر، لذا سنورد فيما يلـي الترجمـة العربية لما ورد في تقرير الاجتماع باللغة الفرنسية:

من المهم لشركة السكر والتكرير المصرية إدخال محصول بنجر السكر ضمن الدورة الزراعية بطريقة تسمح باستغلال إنتاجية الأرض عند عدم زراعتها بمحاصيل أخرى.

وحيث تم إجراء تجارب متعددة بدأت أولا على نطاق صغير ثم تمت إعادتها على نطاق أكبر فأكبر وأكدت نتائجها نجاح فكرة زراعة وتصنيع السكر من البنجر، تمكنا لأول مرة في التاريخ من تصنيع محصول بنجر السكر في مصنع سكر الحوامدية " مصنع التكرير بالحوامدية الآن " وذلك في ١٥/١٢/١٨٩٩ .

لاحظ:

١- المحصول بنجر السكر.

٢- تاريخ التصنيع ١٥ ديسمبر ١٨٩٩ .

٣- مكان التصنيع مصنع الحوامدية.

وبعد نجاح زراعة محصول بنجر السكر وتصنيعه فسوف تتم زراعة مساحات أكبر من البنجر وتصنيعه بمصانع الشركة اعتبارا من نوفمبر ١٩٠٠ قبل بداية موسم عصير القصب، وسوف يزرع البنجر خلال فصل الشتاء لعمل موسم تصنيع بنجر ثان بعد موسم عصير القصب.

واستطرد التقرير يوضح ما يلي:

تقديم عظيم الشكر للأفراد الذين قادوا المبادرة التي توجت بنجاح وهي زراعة محصول البنجر وتصنيعه بمصر، وليس هناك أدنى شك في أنه لا توجد

تربة أفضل من التربة المصرية لزراعة البنجر ، كما أنـــه بالإمكـــان تطبيـــع محصول البنجر للظروف المصرية، وقد توجد بعض الصعوبات ولكن النجـــاح مؤكد في النهاية.

لقد كانت أقصى طموحات الشركة أن يستمر موسم العصير بالمـــصانع لمدة أربعة أشهر إلا أن النجاح الجديد يبشر بإمكانية إطالة موسم العصير لـــستة أو سبعة شهور وبإنتاجية مرتفعة، والمصانع تعمل بكفـــاءة ويمكنهـــا تـــصنيع القصب والبنجر على السواء وبناتج سكر جيد.

ويعد ذلك أول تسجيل وتوثيق للحدث الهام وهـــو زراعـــة بنجـــر السكر وتصنيعه في مصنع الحوامدية سنة ١٨٩٩.

ويعرض التقرير باقي أنشطة الشركة على النحو التالي:

في مجال الزراعة: تمت الإشارة إلى أن الشركة تزرع ٥٠٠ فدانا على الذمـــة، كما أنها تعمل على تحسين الإنتاجية ونسبة السكر بالمحصول.

في مجال تشغيل المصانع: عرض التقرير إنتاج الشركة من مـــصنعي الـــشيخ فضل ونجع حمادي في الخمسة مواسم الـــسابقة علـــى النحـــو الموضح في الجدول رقم (١/٥)

جدول رقم (٥/١)

إنتاجية الشركة من السكر في خمس سنوات

من موسم ١٨٩٥/٩٤ حتى موسم ١٨٩٩/٩٨

مقدرة بجوالات زنة مائة كجم

المـــوســـم	الكمية المنتجة بالجوال زنة مائة كجم
١٨٩٥/٩٤	٤٨٠٠٠
١٨٩٦/٩٥	١٢٦٠٠٠
١٨٩٧/٩٦	١٧٥٠٠٠
١٨٩٨/٩٧	٢١٣٠٠٠
١٨٩٩/٩٨	٢٦٧٦٠٤

وأوضح التقرير ما يلي:

أ-مصنع نجع حمادي يتحسن أداؤه بفضل طلمبة الري التي أخذت من محطة رفع بالدرب(*) تابعة لمصلحة الري التابعة لوزارة الأشغال العامة والري.

ب-مصنع الحوامدية ينتج عسل مكرر ويبيعه ويوفر في تكلفة التكرير.

ج-إنتاج مصنع التكرير ٢٣٠٦٤ طنا مقابل ٢١١٠٦ طنا في الموسم السابق، وهذا الإنتاج يعادل نصف طاقة المصنع ، كما أنتج المصنع ٤٦٩ طنا من العسل.

د-بدأ مصنع الحوامدية إنتاج سكر النبات CANDI حيث أنتج ١٤ طنا منه.

(*) الدرب هي قرية تقع على نهر النيل بجوار المصنع.

هـ- بيان بمبيعات السكر المكرر خلال عامي ١٨٩٨ ، ١٨٩٩ في السوق المحلي والتصدير على النحو الموضح في الجدول رقم (٢/٥)

جدول رقم (٢/٥)

بيان مبيعات السكر المكرر خلال عامي ١٨٩٨ ، ١٨٩٩ في السوق المحلي والتصدير مقدرة بالطن

الموسم	١٨٩٨	١٨٩٩
المبيعات داخل القطر المصري "طن"	١٥٨٩٢	١٩٣٩٢
المبيعات خارج القطر المصري "طن"	٥٢١٤	٣٦٧٢

هذا بخلاف بيع كمية من السكر الأبيض من إنتاج مصنع الشيخ فضل.

و-تصدير السكر المصري إلى السودان.

ز-بيان ببعض المصروفات التي تم إنفاقها على التجديد والتوسعة والإنشاءات على النحو الموضح في الجدول رقم (٣/٥) بخلاف ما تم صرفه على البنجر.

جدول رقم (٣/٥)

بيان ببعض المصروفات للتجديد والتوسعة والإنشاءات

القيمة بالجنيه	بيان وجه الإنفاق
٥٧٤٥،٧٥	شراء ١٠٠ عربة نقل قصب وقاطرة واحدة
١٠٠٦،٤٤	تكلفة إنشاء خط سكة حديد جديد بنجع حمادي
٧٣٤٣،٣٤	ثمن مواد ومهمات
١٣٩١١،٩٧	تكلفة تركيبات مختلفة
١٩٥٠،٠٠	مدفوعات ثمن أرض مصنع الشيخ فضل
٩٢٠،٠٠	تكلفة بناء مستودع في القاهرة ومدرسة في الحوامدية

وكما كانت محاضر جلسات مجلس الإدارة والتقارير المعروضة على الجمعيات العمومية تعبر عن نشاط الشركة فإنها قد دونت ووثقت في الوقت ذاته بعض الأحداث المؤثرة المعاصرة للفترة التي تعرضها.

فعلى سبيل المثال نجد أن تقرير الجمعية العمومية العادية لشركة السكر والتكرير المصرية التي عقدت بتاريخ ٢/٤/١٩٠١ لعرض ومناقشة نشاط الشركة في موسم ١٨٩٩/١٩٠٠ قد أشار إلى **ما يلي**:

١- انخفاض مستوى فيضان نهر النيل مما تسبب في انخفاض إنتاجية المحصول، وتم تعويض ذلك بزيادة المساحة المنزرعة.

٢- توقع وصول الإنتاج إلى ٣٠٠ ألف جوال، ولا يزال ذلك أقل من المستهدف.

٣- تم تصنيع بنجر السكر على المستوى الصناعي حيث كانت كمية البنجر المشغول حوالي ١٥ ألف طن، وفاقت النتائج كل التوقعات سواء بالنسبة إلى ناتج السكر أو سهولة التصنيع.

٤- بالرغم من صعوبة الزراعة الجديدة فإن نقاوة البنجر جيدة مما ساعد على تسهيل العمليات الصناعية وخفض معدلات استهلاك الوقود.

٥- تطبيق نظام الكربنة المزدوجة في مصنع نجع حمادي ساعد على إنتاج سكر فاخر يباع بسعر متميز.

٦- تحسين إنتاجية وحلاوة القصب.

٧- أما زراعة البنجر فقد تعرضت لظروف صعبة بسبب انخفاض مستوى الفيضان والآفات التي تكاثرت وهاجمت المحصول بالإضافة إلى أن زراعة البنجر قد بدأت متأخرة عن موعدها والأرض لم تكن قد أعدت

إعدادا جيدا بالصورة الواجبة علاوة على نقص خبرة المزارعين، ومع كل ذلك فنتائج زراعة محصول البنجر مقبولة.

وجدير بالذكر أنه في عام ١٩٠٠ بالتحديد كان إنتاج سكر البنجر في العالم يمثل حوالي ٦٣% من جملة الإنتاج العالمي للسكر.

٨- توجيه الشكر للخديو عباس حلمي الثاني الذي يهتم دائماً بكل ما يعمل على رخاء بلاده حيث سمح للشركة بزراعة البنجر في أملاكه الخاصة مما حفزهم وشجعهم على الاستمرار قدما.

٩- تحديد قيمة صافي الربح التي تم توزيعها طبقا للقانون الأساسي للشركة وقدرها ٨١١٨١،١٠٠ جنيه مع حساب التزامات الشركة حتى نهاية السنة المالية في ١٩٠٠/١٠/٣١ .

١٠- الإشادة بتطور إنتاجية مصنع تكرير الحوامدية من ٢١ ألف طن سكر إلى ٢٣ الف طن وأخيراً إلى ٣٠ ألف طن ، وزيادة متوسط الإنتاج اليومي إلى ١٥٠٠ جوال سكر زنة مائة كجم كل ١٢ ساعة بما يقابل تكرير ٧٥ ألف طن سنويا بسهولة ، وزيادة مبيعات العسل إلى ١٧٣٨ طن بعد أن كانت ٤٦٩ طن في الموسم السابق.

١١- تحديد قيمة التركيبات التي أضيفت لتصنيع البنجر بمصنع تكرير الحوامدية وقدرها ١٧٣٠٠ جنيه.

١٢- مقارنة بين إجمالي إنتاج ومبيعات السكر للسوق المحلي وللتصدير في الموسمين ١٨٩٩/١٨٩٨ و ١٩٠٠/١٨٩٩ على النحو الموضح في الجدول رقم (٥/٤) .

جدول رقم (٥/٤)

بيان بإنتاج ومبيعات السكر للسوق المحلي والتصدير مقدرة بالطن

في الموسمين ١٨٩٨/١٨٩٩ و ١٨٩٩/١٩٠٠

الموســـم	١٨٩٩/١٩٠٠	١٨٩٨/١٨٩٩
إجمالي الإنتاج "طن"	٣٠٠٧٩	٢٣٠٦٤
المبيعات داخل مصر "طن"	٢٥٤١٤	١٩٣٩٢
المبيعات خارج مصر "طن"	٤٦٦٥	٣٦٧٢

١٣- نشاط مصنع الشيخ فضل ونجاحه في تصنيع كمية من السكر بمواصفات خاصة للتصدير.

١٤- اكتمال بناء خزان أسوان سنة ١٩٠٢ كما هو متوقع سوف يساعد كثيرا في زيادة مساحة الأرض المروية " المساحات التي ستتحول من ري الحياض إلى ري دائم " سنة ١٩٠٣ وبالتالي سيسهم في توفير المادة الخام اللازمة للمصانع.

١٥- العمل على التغلب على المصاعب التي واجهنت زراعة البنجر، وتدريب المزارعين عمليا على طريقة زراعته وتوعيتهم بخصائص البنجر في تقوية التربة وزيادة خصوبتها.

وبمتابعة مسيرة الشركة من خلال محاضر اجتماعات الجمعية العمومية نجد في عام ١٩٠٢ محضرا لاجتماع الجمعية العمومية العادية بتاريخ ١٩٠٢/٤/٢ ومحضرا لاجتماع الجمعية العمومية غير العادية بتاريخ ١٩٠٢/١٠/٩ ، **ونعرض فيما يلي أهم ما ورد في تلك الوثائق:**

أ-محضر اجتماع الجمعية العمومية العادية بتاريخ ١٩٠٣/٤/٣ يوضح ما يلي:

١- إنتاج مصانع السكر لموسم ١٩٠١/١٩٠٠ هو ٣٠٥٤٧ طن، ويتوقع إنتاج ٣٦٠٠٠ طن في موسم ١٩٠٢/١٩٠١ وهذا أقل مما كان مستهدفا (٤٠ ألف طن) لاستمرار تأثر الزراعة بانخفاض منسوب فيضان نهر النيل وانخفاض الحرارة في فصل الشتاء.

٢- اكتمال بناء خزان أسوان سيحسن إنتاجية الأرض.

٣- تهتم الشركة بزراعة وتصنيع بنجر السكر، ومن المتوقع تصنيع ٢٥ ألف طن بنجر في الموسم المقبل.

٤- استأجرت شركة السكر والتكرير المصرية مصنع سكر البلينا من الشركة المالكة له وهي شركة السكر والأراضي Sugar and Land Co.، وذلك في إطار جهود شركة السكر والتكرير المصرية للتوسع في زراعة المحصول المطلوب لمصنع نجع حمادي.

ويلاحظ أنه يظهر لأول مرة بالوثائق وجود مصنع سكر بالبلينا ويعتقد أنه مصنع خاص مملوك للشركة المذكورة.

ومدة الإيجار عشر سنوات، والقيمة الإيجارية متزايدة تبدأ من ٤٥٠٠ جنيه استرليني أول سنة وتنتهي بقيمة ٨١٠٠ جنيه استرليني في السنة العاشرة والأخيرة.

٥- عدم تشغيل مصنع البلينا المؤجر إلا بعد توفير القصب المنزرع بالكمية الكافية للتشغيل الاقتصادي، ونقل محصول القصب من البلينا إلى مصنع نجع حمادي في المرحلة الحالية.

٦- المساحة المنزرعة حاليا في البلينا ١٨٠٠ فدان قابلة للزيادة خاصة وأن طاقة طلمبات الري بالمصنع (لرفع الماء من نهر النيل لري زراعات القصب) يمكنها ري مساحة تصل إلى ثلاثة أو أربعة أمثال المساحة الحالية.

٧- الهدف الأساسي من تأجير مصنع البلينا هو توفير محصول القصب المنزرع في زمامه لمصنع نجع حمادي وكذا استغلال طلمبات الري به لزيادة المساحة المنزرعة بالقصب خاصة وأن طاقة تلك الطلمبات تعادل الطاقة المتاحة بمحطة الدرب "محطة رفع على النيل بنجع حمادي".

٨- نظراً لقرب تشغيل خزان أسوان وانخفاض منسوب النهر بعد تشغيله فإن مصلحة الري المصرية قد حصلت علي امتياز تركيب ثلاث طلمبات علي نهر النيل واحدة منها بالدرب تضاف إلي الواحدة العاملة هناك واثنين بالخضيرات(*) بما يمكن من ري ٢٠ ألف فدان محاصيل سكرية (قصب أو بنجر) تعطي من ٤٠٠ إلى ٥٠٠ ألف طن محصول إذا تم تشغيل الطلمبات الأربع بكامل طاقتها.

٩- مقارنة بين مبيعات مصنع التكرير في موسمي ١٩٠٠/١٩٠١ و ١٨٩٩/١٩٠٠ من حيث إجمالي المبيعات والمبيعات المحلية والتصدير على النحو الموضح بالجدول رقم (٥/٥)

(*) الخضيرات قرية تابعة لزمام نجع حمادي.

جدول رقم (٥/٥)

مقارنة بين موسمي ١٩٠١/١٩٠٠ و ١٩٠٠/١٨٩٩

الموسم	١٩٠١/١٩٠٠	١٩٠٠/١٨٩٩
إجمالي المبيعات "طن"	٣٣٩٢٥	٣٠٠٧٩
المبيعات المحلية "طن"	٢٧٦٩٨	٢٥٤١٤
التصدير "طن"	٦٢٢٧	٤٦٦٥

ب-محضر اجتماع الجمعية العمومية غير العادية بتاريخ ١٩٠٢/١٠/٩

سجلت هذه الوثيقة حدثاً هاماً في تاريخ شركة السكر حيث واكبت هذه الفترة اتجاه الحكومة إلى تقليص نشاطها في مجال صناعة السكر لتزايد خسائر مصانع الدائرة السنية وتراكم ديونها وتوقف عمليات الإحلال والتجديد بها وقصر أنشطة صيانتها على الحد الأدنى.

وتوضح هذه الوثيقة ما يلي:

١- تصفية الدائرة السنية وبيع مصانعها ومتعلقاتها وخطوط السكك الحديدية "الديكوفيل" الخاصة بها صار أمراً مؤكداً.

٢- **ستقوم مؤسسة انجليزية تسمى:**

The Daira Sanieh Sugar Corporation Limited

بشراء مصانع الدائرة السنية التسعة وكافة ملحقاتها وأصولها الثابتة والمتحركة وحوش المصاص ومنازل العاملين وخطوط السكة الحديد بطول ٥٢٠ كيلومتر وعدد ٦٥ قاطرة و ٢١٠٠ عربة لشحن القصب.

٣- جاري الاتفاق بين شركة السكر والمؤسسة الإنجليزية على استغلال المصانع التسعة لمدة ٢٥ سنة وعلى جميع الشروط المالية المتعلقة بذلك على أن تؤول ملكية هذه المصانع لشركة السكر في نهاية المدة.

٤- تشترط شركة الدائرة السنية للسكر بيع مصانعها بمبلغ:

٩٤٤٨٠٠ جنيه إسترليني تسدد كما يلي:

١٧١٨٠٠ جنيه إسترليني تسدد نقداً.

٧٧٣٠٠٠جنيه إسترليني في صورة سندات بفائدة٤%تسدد على٢٥سنة.

٥- تنشأ الشركة الإنجليزية برأس مال في صورة أسهم قيمتها ٨٠٠ ألف جنيه إسترليني مع إصدار سندات قيمتها ٧٧٣ ألف جنيه إسترليني بفائدة ٤% لمدة ٢٥ سنة.

٦- اكتمال تشييد خزان أسوان وقناطر أسيوط على النيل سنة ١٩٠٢ سيساعد على التوسع في زراعة محصول القصب.

ونأتي بعد ذلك إلى سنة ١٩٠٣ حيث يطالعنا محضر اجتماع الجمعية العمومية العادية بتاريخ ١٩٠٣/٤/١٥ لعرض نتائج أعمال موسم ١٩٠٢/١٩٠١ بما يلي:

١- تم إنتاج ٣٥٢٥١ طن من السكر مقابل ٣٠٥٤٧ طن الموسم السابق.

٢- يأتي فيضان نهر النيل منخفضا للسنة الخامسة على التوالي مما أثر على جميع المحاصيل الزراعية بما في ذلك القصب والبنجر، وأدى إلى تكاثر

الحشرات إلى الحد الذي صار يمثل عقبة كبرى في طريق تطوير زراعة البنجر.

٣- خزان أسوان الذي انتهى بناؤه عام ١٩٠٢ لم تظهر آثاره بعد.

٤- يوجد الكثير من مشروعات الري في مصر الوسطى ومصر العليا مازالت تحت التنفيذ ومن المتوقع أن تؤدي بعد انتهائها إلى توفير مساحات شاسعة من الأراضي لزراعة القصب والبنجر.

٥- تملك الشركة لمصانع الدائرة السنية التسعة بالإضافة إلى خطوط السكة الحديد بطول ٥٠٠كم تقريباً بالإضافة إلى كل مستلزمات نقل القصب يعظم من قدراتها ويمكنها من أن تحتل موقعا متميزا على المستوى العالمي.

٦- إمكانية تطوير جميع المصانع باستثناء مصنع المنيا مع توفر إمكانيات يمكن أن تؤدي إلى زيادة الطن المعصور / يوم إلى ١٢٠٠٠ طن/يوم.

وبتاريخ ١٩٠٤/٤/٧ عقدت الجمعية العمومية العادية للشركة اجتماعها لعرض ومناقشة ميزانية سنة ١٩٠٣/١٩٠٢ وهي ميزانية السنة العاشرة للشركة وكذا نتائج أنشطة الشركة، وسجل تقرير اجتماع الجمعية العمومية ما يلي:

١- بلغ إنتاج المصانع ٤٠٦٤١ طن مقابل ٣٥٢٥١ طن في الموسم السابق.

٢- من المتوقع أن يزيد الإنتاج في موسم ١٩٠٤/١٩٠٣ إلى ٧٠ ألف طن سكر نتيجة لما تم من تطوير وتحسين في مصانع الدائرة السنية التي تم ضمها للشركة.

٣- يمكن زيادة الإنتاج عن المتوقع رغم شدة منافسة القطن لقصب السكر نتيجة للزيادة الكبيرة في سعر القطن.

٤- تأخر عمليات تطوير مصانع أبو قرقاص ومطاي وببا بعض الوقت، ومع هذا فإن نتائج الاستخلاص بها جيدة.

٥- زادت طاقة مصنع نجع حمادي في هذا الموسم إلى ٢٢٠ ألف طن قصب، كما حدث تحسن في معدل استهلاك الوقود "معادل الفحم" ، ويتوقع استمرار معدلات التحسن خلال الموسم القادم.

٦- زيادة استهلاك السكر بمعدلات كبيرة حيث تجاوزت المبيعات ٥٥ ألف طن هذا العام مقابل ٣٨ ألف طن في العام الماضي.

٧- انخفاض التكلفة نتيجة لزيادة الإنتاجية بالشركة.

٨- استمرار أزمة السكر رغم معاهدة بروكسل.

٩- إنتاج التكرير ٥٥٠٣٧ طن بيع منه ٣٥٦٤٣ طن داخل مصر و ١٩٣٩٤ طن خارجها.

وباستعراض تقرير الجمعية العمومية لمناقشة ميزانية وأعمال الشركة عن السنة الحادية عشرة ١٩٠٣/١٩٠٤ يتضح ما يلي:

١- كمية الإنتاج ٦٤٥٦٧٣ جوال سكر سعة مائة كجم بينما كان المقدر ٧٠٠ ألف جوال وذلك بسبب التأثير الضار لدرجات الحرارة التي أعاقت نمو المحاصيل، وكذا نتيجة لاستمرار منافسة القطن لارتفاع أسعاره.

٢- ظهور نتائج تطوير بعض مصانع الدائرة السنية في أبو قرقاص ومطاي وببا.

٣- زيادة الطن المعصور/ يوم بمصنع أبو قرقاص إلى حوالي ألفي طـــن، وسيراعى تنفيذ ذلك أيضا في مصنعي مطاي وببا ممـــا يـــساعد علـــى خفض تكلفة الإنتاج.

٤- بذل جهد كبير لخفض معدل استهلاك الوقود من خلال تحـــسين حـــرق المصاص.

٥- تطوير مصنع أرمنت لعصر ألف طن قصب في اليوم، وسيتم ذلك أيضا في مصنعي المطاعنة والضبعية بعد التوسع في زراعة القصب.

٦- الإقلال من كميات السكر المصدرة نتيجة لاستمرار أزمة السكر طـــوال الموسم وزيادة الاستهلاك المحلي.

٧- تأثر أرباح الشركة نتيجة لبدء سداد القـــسط الخـــاص بتملـــك مـــصانع وأراضي الدائرة السنية وقدره ١١٢ ألف جنيه إسترليني وحـــوالي ٥١ ألف جنيه مصري مما شكل عبئاً على الميزانية، فضلا عن تأثير أزمـــة السكر.

٨- لم تستفد الشركة كثيراً من الزيادة في سعر السكر ولكن يتوقـــع زيـــادة أرباح الشركة بسبب هذه الزيادة في الموسم القادم ١٩٠٤/١٩٠٥ خاصة وأنه من المتوقع استمرار زيادة سعر السكر لنقص إنتاجه فـــي أوروبـــا ونتيجة لاتفاقية بروكسل بالإضافة إلى زيادة الاستهلاك في كل الـــدول بما يفوق كل التوقعات، وجميع هذه المتغيرات تؤكد ثقة الـــشركة فـــي المستقبل.

ويأتي بعد ذلك عام ١٩٠٥ وتعقد الجمعية العمومية للشركة اجتماعها غير العادي في ١٩٠٥/١١/٢٥، ويطالعنا تقرير ذلـــك الاجتمـــاع بمعلومـــات ومفاجآت غير سارة وغير متوقعة كما يلي:

١- وفاة رئيس مجلس إدارة الشركة Mr. ERNEST CRONIER فجأة في ١٩٠٥/٨/٢٧ والذي كان قد تولى رئاسة الشركة سنة١٨٩٨ وهو أحد المساهمين في الشركة.

٢- اكتشاف وجود ديون على الشركة واجبة السداد قيمتها ٢٤ مليون فرنك محرر بها كمبيالتين وقعهما عضوان مفوضان من مجلس إدارة الشركة الذي كان به ثلاثة أعضاء مفوضين، الكمبيالة الأولى بمبلغ ١٨ مليون فرنك والثانية بمبلغ ٦ مليون فرنك، وقد وقع كل منهما دون معرفة ما وقعه الآخر، وقد تقدمت الشركة بطلب إشهار صلح تجاري وقائي بتاريخ ١٩٠٥/٩/١٩ تنفيذاً لرأي المستشارين القانونيين للشركة في مصر وباريس. وقد صدر الحكم ببدء اتخاذ إجراءات الصلح التجاري وعين القاضي ثلاثة مراقبين للشركة هم:

أ) SIR EL WIN PALMER محافظ البنك الأهلي المصري

ب) S. E. HARARI PACHA المدير العام للدائرة السنية

ج) EUGENE DEBOURGE العضو المنتدب الصناعي لشركة الملح والصودا المصرية

كما تم تحديد الخبراء لفحص جميع المستندات وإبداء وجهة النظر في شأن الديون.

وفي ١٩٠٦/٣/٢٤ عقدت جمعية عمومية غير عادية لعرض ومناقشة اقتراحات الدائنين وشروطهم لتسوية الديون، وصدرت توصية من الجمعية العمومية بقبول مطالب الدائنين ووافق مجلس إدارة الشركة على ذلك. وقد تمت الإشارة في وثائق هذه الديون إلى أن اقتراحات ومطالب الدائنين قد تم التصويت عليها بمعرفة المساهمين في اجتماع ضم المساهمين والدائنين بتاريخ

١٩٠٦/٥/٢٣ أي بعد شهرين من عقد الجمعية العمومية غير العادية، وقد جاء قرار الأغلبية العظمى من المساهمين بالموافقة على التسوية بالشروط المعروضة من الدائنين وبذلك اعتبرت الموافقة على التسوية نهائية، وفي ١٩٠٦/٦/٢ روجعت الديون بواسطة الغرفة التجارية وتم التصديق على المصالحة بمعرفة المحكمة المختلطة واعتبرت المصالحة نهائية.

وأعقب ذلك عقد جمعية عمومية عادية في ١٩٠٦/١١/٣٠، وجمعية عمومية غير عادية في ١٩٠٦/١٢/٢٤ لمتابعة الموضوع وكذلك لعرض أعمال الشركة وإعادة الثقة للمساهمين، وأهم الملاحظات التي تطالعنا بها وثائق تلك الاجتماعات ما يلي:

١- إجراءات التسوية النهائية للديون تتم طبقا للمصالحة التي تمت.

٢- انخفاض إنتاج الشركة في موسم ١٩٠٥/١٩٠٤ إلى ٤٥٧٣٣٦ جوال سكر مائة كجم مقابل ٦٤٥٦٧٣ في الموسم السابق، وذلك بسبب برودة الشتاء غير العادية التي تسببت في انخفاض الإنتاجية وناتج السكر واستمرار منافسة محصول القطن الذي يفضله المزارعون.

٣- تحسن في كمية الإنتاج حيث بلغت كمية السكر المنتج في موسم١٩٠٦/١٩٠٥ مقدار ٦٢٤٥٨٥ جوال زنة مائة كجم.

٤- انخفاض كمية السكر التي تم تكريرها في موسم ١٩٠٦/١٩٠٥ عن الموسم السابق له في ضوء سياسة الشركة بعدم استيراد سكر خام لتكريره وإعادة تصدير جزء منه.

٥- الاستهلاك المحلي من السكر في سنة ١٩٠٦/١٩٠٥ كان مساويا تقريبا لنفس الاستهلاك في العام السابق حيث كانت الكميات المستهلكة ٣٦٤٧٣ طن و ٣٦١٧٥ طن على الترتيب.

٦- بيان تكلفة تركيب معدات جديدة في بعض مصانع الشركة.

٧- بيان قوائم بمقدمات الزراعة توضح السلف الزراعية التي دفعت مقدما للمزارعين في البلينا ومطاي والمنيا والروضة وأبو قرقاص وأرمنت ومغاغة والعياط والشيخ فضل وإطسا.

ويعرض تقرير اجتماع الجمعية العمومية في سنة ١٩٠٨ لمناقشة ميزانية ونشاط الشركة عن موسم ١٩٠٦/١٩٠٧ ما يلي:

١- استيراد سكر من النمسا وروسيا وبلجيكا.

٢- المصانع العاملة هي مطاي وأبو قرقاص ونجع حمادي والشيخ فضل وأرمنت.

٣- توضيح ملكية الشركة من الأراضي في مغاغة وملوي والضبعية.

٤- إجمالي طن القصب المعصور ٤١٤٨٧٥ ، والحلاوة ١٢،٧٠ بزيادة ٠،٣٦ عن العام السابق، وناتج السكر ١٠،١٦% بزيادة ٠،٧٦% عن العام السابق وانخفضت نسبة المولاس % قصب.

٥- زيادة متوسط التكلفة قليلا حيث بلغ متوسط تكلفة إنتاج جوال السكر مائة كجم ٢٦،١٤ فرنك هذا الموسم مقابل ٢٥،٣٩٢ فرنك في الموسم الماضي (١جنيه مصري= ٢٥،٩فرنك) .

٦- سبب زيادة التكلفة هو نقص كمية القصب وتشغيل مصنع مطاي بثلث طاقته فقط مع زيادة مصاريف الزراعة وتكلفة التشغيل.

٧- توقف مصنع مطاي عن العمل اعتبارا من موسم ١٩٠٧/١٩٠٨ بسبب انخفاض توريدات القصب.

٨- الشركة بصدد تطبيق نظام دفع مقدمات مالية للمزارعين تدفع تحت حساب توريداتهم لتشجيعهم على زراعة القصب.

٩- سياسة الشركة في جلب واستيراد أصناف جديدة من القصب تبشر بزيادة في إنتاجية المحصول تصل إلى ٢٥-٣٠% (بعض الأصناف مستورد من جاوا بأندونيسيا)، وقد تم توزيع هذه الأصناف على المزارعين لزراعتها.

١٠- لا يزال سعر القطن مرتفعا بما يمثل تهديدا قويا للتوسع في زراعة القصب خاصة في مصر الوسطى، ولكن تحسن إنتاجية القصب سيحفظ للقصب توازنه التنافسي مع القطن.

١١- توالي انخفاض منسوب فيضان نهر النيل في العامين السابقين، وتقدير كمية القصب المتوقع توريدها بمقدار ٣٧٥ ألف طن للموسم القادم مع توقع زيادتها في موسم ١٩٠٨/١٩٠٩، وسيتم تعويض العجز في السكر المنتج بالاستيراد.

١٢- على الرغم من أن الشركة تمر بظروف انتقالية حرجة إلا أن أنشطتها سوف تسهم بكل تأكيد في ازدهار منطقة مصر العليا.

١٣- انخفاض فقد التصنيع بمصنع التكرير إلى ٠،٥٨٣% استقطاب داخل (مشغول)، والسكروز في كل المنتجات يعادل ٩٩،٤١٧% سكروز بالخام المشغول.

١٤- أثر انخفاض الإنتاج على تكلفة التكرير حيث بلغت مصروفات التكرير ٣،٤٧ فرنك لكل جوال سكر خام مائة كجم بحسابها على إجمالي السكر الخام ، ٣،٥٩ فرنك إذا حسبت على إجمالي السكر المكرر.

ونصل إلى أوائل سنة ١٩٠٩ وتقرير الجمعية العمومية العادية للشركة التي عقدت اجتماعها في ١٩٠٩/١/٢٦ لعرض ومناقشة أعمال موسم ١٩٠٨/١٩٠٧، ونعرض فيما يلي أهم ما يوضحه تقرير ذلك الاجتماع:

١- انخفاض طن القصب المشغول إلى ٢٥٣٤٥٩ طن مقابل ٤١٤٨٧٥ طن في الموسم السابق بسبب انخفاض مستوى فيضان نهر النيل سنة ١٩٠٧ وتأثيره على إنتاجية الفدان من القصب وكذا حجز كمية كبيرة من القصب لاستخدامها تقاوي وزيادة كميات القصب التي استخدمت في تصنيع العسل الأسود والاستهلاك المباشر مما أدى إلى رفع سعر القصب في السوق، وقصر التشغيل على مصانع الشيخ فضل ونجع حمادي وأبو قرقاص وأرمنت بعد توقف مصنع مطاي نتيجة لنقص كمية القصب الموردة له.

٢- ناتج السكر ١٠،٠٧%، وإنتاج الشركة ٢٥٥٤١٣ جوال سكر مائة كجم.

٣- أدى نقص الطن المشغول إلى زيادة تكلفة الإنتاج حيث بلغت ٢٦،٤٥ فرنك لكل جوال سكر مائة كجم مقابل ٢٦،١٥ فرنك في العام السابق.

٤- التخطيط لزيادة كمية القصب الموردة إلى الشركة حيث يهدد عجز توريدات القصب بإغلاق بعض المصانع كما حدث مع مصنع مطاي، ويعتمد ذلك التخطيط على زيادة سعر القصب في مواجهة ارتفاع أسعار

القطن والحبوب وتقديم سلف للمزارعين تسترد خلال سنتين وبهذا يتم تأمين توريدات مصنع أبو قرقاص لموسم ١٩٠٨/١٩٠٩ وإعادة تشغيل مصنع مطاي حيث تم التعاقد على توريد ١٠٠ ألف طن في زمام المصنع لموسم ١٩٠٩/١٩١٠، وسيتم أيضا إعادة تشغيل مصنع المطاعنة.

٥- إيقاف المصنع الذي لا تتوافر له إمدادات القصب التي تجعل تشغيله اقتصاديا.

٦- استيراد الشركة سكر خام من الخارج حسب الضرورة.

٧- في إطار سياسة الشركة نحو جلب واستيراد أصناف جديدة من القصب لرفع متوسط إنتاجية الفدان وإحلال أصناف جديدة وجيدة محل الأصناف التي مازالت تزرع منذ أربعين سنة فقد تمت دراسة وتقييم خمسة عشر صنفا على مدى ستة سنوات وانتهت نتائج تلك الدراسة إلى تحديد خمسة أصناف جيدة يعول عليها (أصناف مبشرة) رتبت حسب جدارتها الإنتاجية ترتيبا **تنازليا كما يلي:**

Borneo Rouge- Cheribon- Semis No. 105
Semis 05 Semis No.100- Borneo Blanche

وقد زرعت٤٠٠فدان من الصنف الأول الأكثرتميزا**(SEMIS NO. 105).**

٨- أعطت هذه الزراعات إنتاجية فدانية تزيد عن أفضل إنتاجية سبق تحقيقها بما يتراوح بين ٢٠% و ٥٠% مع زيادة إنتاجية السكر كذلك.

٩- تخطط الشركة لزيادة المساحات المنزرعة بزمام المصانع لموسم ١٩٠٩/١٩١٠.

١٠- زاد إنتاج السكر بما يغطي الاستهلاك المحلي لمصر والسودان.

١١- كمية استهلاك مصر والسودان من السكر خلال الموسمين ١٩٠٧/١٩٠٨، ١٩٠٨/١٩٠٩ بلغت ٨١١٣٩ و ٨٢٣٧٨ طن على الترتيب.

١٢- تطورت مبيعات السكر للسودان خلال السنوات من ١٩٠٢ إلى ١٩٠٨ على النحو الموضح بالجدول رقم (٦/٥).

جدول رقم (٦/٥)

تطور مبيعات السكر للسودان خلال الفترة من ١٩٠٢ إلى ١٩٠٨

السنة	الكمية المباعة بالطن
١٩٠٢	٢٦٨١
١٩٠٣	٢٨٨٩
١٩٠٤	٣٢٠٨
١٩٠٥	٣٨٤٣
١٩٠٦	٤٣٧٠
١٩٠٧	٥٩٩٣
١٩٠٨	٧٨٤٤

هذا بالإضافة إلى تصدير كمية قدرها ١٣٤٥٢ قنطاراً إلى دول أخرى غير السودان.

١٣- في مجال استيراد السكر للاستهلاك المحلي تمت الإشارة إلى أن تركيا قد قررت مقاطعة السكر الوارد من النمسا مما أدى إلى بيع كثير من السكر النمساوي في مصر بسعر أقل من سعر السكر المحلي.

١٤- قامت الشركة بتصدير ١٠٢٩٦٠ كجم سكر نبات(**CANDIS**) إلى ألمانيا.

١٥- عرض مؤشرات الميزانية والموقف المالي للشركة عن موسم (١٩٠٨/١٩٠٧) تمثلت في إيضاح إجمالي الإيرادات والمصروفات والربح وكذا صافي الربح.

١٦- تمثلت أهم الملاحظات على النشاط المالي للشركة فيما يلي:

أ- عدم وجود مصروفات "سلف زراعية" في مصنعي أبو قرقاص وأرمنت "من مصانع الدائرة السنية" عكس مصنعي نجع حمادي والشيخ فضل.

ب-وجود مصروفات محملة على المصانع المشتراه من الدائرة السنية التي تم إيقافها عن العمل.

وتستمر الشركة في نشاطها وتتوالى عليها الأحداث والمؤثرات التي تناقشها الجمعية العمومية في اجتماعاتها السنوية وتوثقها في تقاريرها ومحاضر جلساتها، فنأتي إلى الجمعية العمومية التي عقدت اجتماعها التاسع عشر في ١٩١٣/٢/٢٦ لمناقشة نشاط الشركة لموسم ١٩١٢/١٩١١ وكانت أهم الملاحظات ما يلي:

١- بدأ أول موسم تشغيل بمصنع كوم امبو في ١٩١٢/١/١٥ بعد اكتمال إنشاءاته وتركيباته حيث قام بتشغيل ٥٣١١٩ طن معصور، وبدأ ثاني **موسم تشغيل للمصنع بتاريخ ١٩١٢/١٢/٢٣ ومن المتوقع أن يتم تشغيل حوالي ٩٠ ألف طن.**

ملحوظة: عقدت الجمعية العمومية اجتماعها ولم ينته موسم التشغيل.

٢- بلغ إجمالي مصروفات إنشاء مصنع كوم امبو ١٦٩٣٠٤،١٥٧ جنيهـا بيانها كما يلي:

١٣٠١٨٩،٤٤٩جنيه ثمن شراء الأرض والآلات والمعدات المستوردة من فرنسـا وتكلفة التركيبات ومساكن العاملين.

٣٩١١٤،٧٠٨ جنيه قيمة معدات منقولة من المصانع الشقيقة.

٣- تطور الطن المعصور بمصانع أرمنت من ٤٣٩٢٨ طـن فـي موسـم ١٩٠٥/١٩٠٤ إلى ١٧٢٤٢٨ طن في موسم ١٩١٢/١٩١١ ، كما تـم إحلال عنابر الطبخ والنفض وإضافة بطارية عصارات ثالثة. وقد بلـغ إجمالي ما تم صرفه على توسعة مصانع أرمنت ٤٥ ألف جنيه وسوف يتم إضافة توسعات أخرى حتى تصل طاقته إلى ٢٠٠ ألف طـن فـي الموسم خاصة وأن طاقة التشغيل اليومي للمصنع قد وصلت إلى عصر ألفي طن قصب/ يوم.

٤- تم بيع جزء من أرض مصنع سكر المنيا القديم بمساحة قدرها ٥٧٩٧٩ متر مربع بمبلغ ٥٥٩٣٣ جنيه.

ملحوظة: ثمن المتر أقل من جنيه.

٥- تم استقطاع جزء من شونة بولاق للمنفعة العامة وحصلت الشركة على ثمنه، وتقرر إنشاء شونة على الجزء المتبقـي مـن الأرض لـضمان استمرار تخزين السكر المعد للتوزيع على عملاء الشركة وتوصيل تلك الشونة بشاطئ النيل من خلال نفق تحت الأرض.

٦- انخفض استهلاك مصر والسودان من السكر فـي موسـم ١٩١٢/١٩١١ إلى ٧٦٩٣٥ طن مقابل ٨٠٥٢٧ طن في الموسم السابق (١٩١١/١٩١٠) بسبب ارتفاع سعر السكر وصعوبة الأوضاع الاقتصادية.

٧- ارتفع طن القصب المشغول في موسم ١٩١٢/١٩١١ إلى ٥٣٧٢٣٥ طن نتيجة للتوسع في زراعة القصب في الجنوب لتشغيل مصنع كوم أمبو، وبلغ إنتاج السكر ٥٤٩٦١٠ جوال مائة كجم وكان ناتج السكر ١٠،٢٢% ويتوقع زيادة توريدات الموسم القادم (١٩١٣/١٩١٢) بمقدار مائة ألف طن قصب نتيجة للتوسع في الزراعة في الجنوب مع بقاء مساحة القصب في مصر الوسطى كما هي، ويتوقع أن يصل الطن المعصور في موسم ١٩١٣/١٩١٢ إلى ٦٥٠ ألف طن.

٨- بيان الحقوق المدفوعة لكل من الحكومة المصرية والفرنسية عن موسمي ١٩١٢/١٩١١, ١٩١١/١٩١٠ **على الترتيب على النحو التالي:**

أ- ١٢٤٥٤ جنيه (تعادل ٣٢٢٨٥٢ فرنك) ، ١٦٠٣٤ جنيه (تعادل ٤١٥٦٥٨ فرنك) للحكومة المصرية.

ب- ١٣٩٩٦ جنيه (تعادل ٣٦٢٨٣٤ فرنك)، ١٥٨١٣ جنيه (تعادل ٤٠٩٩٣٧ فرنك) للحكومة الفرنسية.

وفي ١٩١٤/٣/٧ عقدت الجمعية العمومية العادية التاسعة عشر لمناقشة الميزانية ونشاط الشركة عن موسم ١٩١٣/١٩١٢، وكان من أبرز ما تم عرضه ما يلي:

١- وصلت كمية السكر المنتجة ٧٥٤٢٠٢ جوال مائة كجم.

٢- أدت زيادة الطن المعصور إلى خفض تكلفة الإنتاج وبالتالي خفض أسعار بيع السكر في سنة ١٩١٣.

٣- أثر الصقيع على حلاوة القصب المورد وارتفعت تكلفة التكرير لارتفاع أسعار المنتجات البترولية والمواد الأولية.

SOCIÉTÉ GÉNÉRALE DES SUCRERIES ET DE LA RAFFINERIE D'EGYPTE.

SUCRERIE DE KOM-OMBO.

INAUGURÉE LE 15 JANVIER 1912 A 11 HEURES 30 DU MATIN EN PRÉSENCE DE

وثيقة تاريخية بتوقيع الشخصيات التى حضرت الاحتفال
بافتتاح مصنع سكر كوم امبو فى ١٥ يناير ١٩١٢

الفصل السادس

صناعة السكر خلال الحرب العالمية الأولى

الفصل السادس

صناعة السكر خلال الحرب العالمية الأولى

تقديم

عند دراسة وتوثيق تاريخ صناعة السكر في مصر والعالم تطالعنا علامة فارقة في تاريخ هذه الصناعة عرفت باتفاقية ريجي (سنة ١٩٣٠/ ١٩٣١).

وكان الهدف الرئيسي لتلك الاتفاقية هو تنظيم العلاقة بين الحكومة المصرية وشركة السكر لحماية صناعة السكر في مواجهة المنافسة الحادة الشرسة مع السكر المستورد... تلك المنافسة التي كادت أن تقضي على صناعة السكر في مصر.

صناعة السكر قبل اتفاقية ريجي

عقدت الجمعية العمومية لشركة السكر اجتماعها في ١٩١٦/٣/٢٥ لمناقشة نتائج أعمال الشركة في موسم ١٩١٥/١٩١٤، ويشير التقرير المعروض في هذا الاجتماع إلى ما يلي:

١- تخصيص مصنعي نجع حمادي والشيخ فضل لإنتاج سكر أبيض وباقي المصانع لإنتاج سكر خام.

٢- زيادة كمية القصب المعصور في موسم ١٩١٥/١٩١٤ إلى ٧٣٥٥٥٥ طن مقابل ٧١٨٠٥٥ طن في الموسم السابق، وكانت الحلاوة ١٢،٨٥% وناتج سكر الموسم ١٠،٣١% .

٣- زيادة المساحات المنزرعة قصبا في مصر الوسطى وتراجع مساحات القطن، وظهور أثر تعاون شركة السكر مع شركة وادي كوم أمبو للتوسع في زراعة القصب حيث تزايدت مساحات القصب في أراضيها الخاصة.

ولقد شهدت مصر في بداية هذه المرحلة التاريخية أحداث الحرب العالمية الأولى التي كان لها أكبر الأثر على صناعة السكر، ونجد ذلك في التقرير المعروض في اجتماع الجمعية العمومية العادية للشركة بتاريخ ١٩١٨/٣/٢٢ لمناقشة نتائج أعمال الشركة في موسم ١٩١٧/١٩١٦ ، حيث ورد في التقرير ما يلي:

١- تموين المصانع بالعديد من المستلزمات الضرورية قد تعرض للتأخير في التسليم في معظم الأحيان أو تعذر تسليمه تماماً في بعض الأوقات، وقد أصبح لزاما تعديل الطرق المتبعة في هذا الشأن لتتلاءم مع الظروف المحيطة واتخاذ الاحتياطات اللازمة لتأمين تشغيل السورش وأعمال التركيبات الميكانيكية، وإذا ما طالت فترة الحرب فإن إمدادات المصانع من مهمات التصنيع وأنشطة النقل سوف تتأثر بدرجة خطيرة في موسم ١٩١٨/١٩١٧ .

٢- تشهد مصر مرحلة من الرخاء والازدهار نتيجة لارتفاع أسعار المنتجات الزراعية بمعدلات غير مسبوقة بسبب الحرب.

٣- رغم سلبيات الحرب بالنسبة للمصانع فإن زراعة القصب قد استمرت في تطورها حيث زاد الطن المعصور من القصب إلى ٩٦٩٦١٢ طن

وزادت الحلاوة إلى ١٣،٢١% ، ويرجع ذلك إلى وفرة فيضان نهر النيل وعدم وجود صقيع مما أدى إلى نضج القصب بدرجة جيدة حتى وصلت حلاوته إلى معدل غير مسبوق خلال العشرين سنة السابقة، ولقد أسهم ذلك في تحسين نتائج أداء الشركة حيث بلغ ناتج سكر الموسم ١٠،٥١٤%.

٤- زادت تكلفة إنتاج السكر بسبب الزيادات المتتالية في أسعار الوقود ومستلزمات الإنتاج الصناعي وكذا ندرة العمالة ومصاعب النقل في ظل ظروف الحرب وزيادة سعر القصب إلى ١١ قرش لقنطار السكر في مواجهة الزيادة المستمرة في أسعار القطن، وقامت الحكومة من جانبها برفع سعر بيع السكر بالسوق المحلي للحد من التأثير السلبي لتلك المتغيرات على الشركة، وبهذا لم تتأثر أرباح الشركة بزيادة التكلفة.

٥- في ظل توقعات زيادة أسعار المحاصيل المنافسة والتي يأتي في مقدمتها القطن والحبوب فقد توصلت مفاوضات الشركة مع الحكومة إلى قرار بتثبيت زيادة سعر القصب عند ٣٣ قرش للطن بما يعادل ١،٥ قرش للقنطار، على أن يتم تحميل ثلث هذه الزيادة على سعر بيع السكر وتتحمل الشركة ثلثيها.

وقد أدت زيادة سعر شراء القصب إلى زيادة القيمة الإيجارية لأراضي الزراعة الخاصة، كما أدت زيادة تكلفة المواد الأولية ومستلزمات الإنتاج الصناعي إلى زيادة تكلفة إنتاج السكر.

٦- اشترت الشركة ٣٤٦٤ فدان بالمطاعنة بسعر الفدان ٨١،٦٨ جنيه لزراعتها على الذمة وتأمين تموين مصنع أرمنت بالقصب.

٧- قدر استهلاك مصر والسودان من السكر بمقدار ٧٨٤٧٤ طن، وقد فرضت الحكومة ضريبة إنتاج قدرها ١٤٠ قرش على كل جوال سكر زنة مائة كجم، وعلى الرغم من ذلك ظل سعر السكر في مصر أقل من سعره في أوروبا بفارق يتراوح بين ٤٠% و ٥٠%.

وفي ١٩١٩/٣/٢٢ عقدت الجمعية العمومية للشركة اجتماعها رقم (٢٥) لمناقشة نتائج الأعمال في موسم ١٩١٨/١٩١٧ ، وقد أشار التقرير المعروض في الاجتماع إلى انتهاء الحرب العالمية الأولى بانتصار قوات التحالف على أعدائهم الألمان، وأن موظفي الشركة الملتحقين بالجيش قد أدوا واجبهم على أكمل وجه، كما ضاعف العاملون بالشركة جهدهم لتأمين تشغيل المصانع خلال فترة الحرب رغم ما واجهوه من صعوبات خلال تلك الفترة.

وقد كانت أبرز الملامح التي ميزت أحداث هذا الموسم ما يلي:

١- نقص كمية القصب وانخفاض الحلاوة وناتج سكر الموسم مما تسبب في زيادة تكلفة التشغيل وتأثر أرباح الشركة.

٢- حجزت الحكومة كل الكمية المنتجة للاستهلاك المحلي مما أثر على كمية السكر الخام الموجه للتكرير، وزيادة مصروفات التكرير فضلا عن الزيادة المستمرة في أسعار المواد الأولية اللازمة للإنتاج.

وقد أثرت تلك المتغيرات تأثيراً ملموساً على أرباح الشركة مما دفع المسئولين بالشركة إلى مطالبة الحكومة بمراجعة أسعار بيع السكر في السوق المحلي الذي يشمل مصر والسودان ومبيعات الجيش بما يضمن تحقيق هامش ربح يغطي مصروفات الشركة ويكفل استمرارها خاصة وأنه كان للشركة دوراً إيجابياً ملموسا وفاعلا مع الحكومة خلال فترة الحرب حيث تحملت كل ما

فرضته عليها الحكومة رغم انعكاس ذلك بصعوبات بالغة على الشركة، فقد قدرت مبيعات الشركة خلال فترة الحرب بحوالي ٣١٨ ألف طن سكر للسوق المحلي بالسعر المحدد الذي فرضته الحكومة فضلا عن استجابة الشركة لقرار الحكومة بإيقاف تصدير السكر إلى الخارج رغم أن تلك الصادرات بالسعر العالمي كانت تغطي معظم تكلفة استيراد السكر الخام، وقراراتها بإخضاع مخزون السكر بالشركة لرقابتها وتحديد كمية السكر المستورد.

ويلاحظ أنه رغم أن الشركة كانت شركة خاصة يديرها مجلس إدارة من غير المصريين فإنها قد استجابت للحكومة المصرية وتعاونت معها تعاونا وثيقاً بما مكن الحكومة من تجاوز الأزمة التي كانت تمر بها البلاد نتيجة لظروف الحرب. ولهذا فإن الحكومة قد ساندت الشركة في مواجهة التحديات التي هددت بقاءها واستمرارها حيث وقعت معها اتفاقا في ١٩١٩/١/٢٩ لحماية صناعة السكر وتجارته في موسم ١٩١٩/١٩١٨.

ويشير التقرير المعروض على الجمعية العمومية العادية للشركة في اجتماعها رقم (٢٦) بتاريخ ١٩٢٠/٣/٢٢ لمناقشة نتائج موسم ١٩١٩/١٩١٨ إلى ما يلي:

١- اتفاق الشركة مع الحكومة الموقع في ١٩١٩/١/٢٩ يحدد سعر بيع السكر للسوق المحلي على أساس حساب مصروفات الإنتاج وإضافة هامش ربح للشركة قدره ثلاثة جنيهات للطن المنتج دون النظر إلى كمية الإنتاج أو التكلفة، وبالنسبة للسكر المصدر إلى الخارج فإن الشركة تحتجز خمسة جنيهات للطن ثم تقتسم باقي الربح مناصفة مع الحكومة على ألا تسمح الحكومة لأي جهة أخرى غير شركة السكر

والتكرير المصرية باستيراد سكر من الخارج، وأن يسري هذا الاتفاق حتى نهاية سنة ١٩١٩.

٢- الاتفاق مع الحكومة على استمرار قرار حظر استيراد السكر بمعرفة أي جهة أخرى غير شركة السكر حتى ٣١ يناير ١٩٢١.

٣- تخصيص مخزون السكر بالشركة في ١٩١٩/١٠/٣١ مع إنتاج الموسم الجديد لاستهلاك مصر والسودان في الفترة من ١٩١٩/١١/١حتى ١٩٢١/١/٣١، بالإضافة إلى قيام الشركة باستيراد ٩٥٠٠ طن سكر خام لتكريره وتسليمه للحكومة بسعر السكر المحلي لتغطية الاستهلاك المحلي في تلك الفترة.

وقد أدت تلك الإجراءات إلى رفع سعر بيع السكر في السوق المحلي إلى قيمة تتراوح بين ٤٣و ٤٧ جنيه للطن مما ساعد الشركة على زيادة أجور العاملين ورفع سعر شراء القصب.

٤- استمرار منافسة سعر القطن للقصب وتأثير ذلك على نقص مساحات القصب المزروعة والكميات الموردة مما يهدد بعض المصانع بالتوقف عن العمل.

٥- دعمت الشركة الاقتصاد القومي من خلال توفير السكر في السوق المحلي بسعر أقل من السعر العالمي خلال فترة الحرب العالمية الأولى بما حقق للدولة وفراً قدره ٩٦٠٧٤٩٩ جنيها (تسعة ملايين وستمائة وسبعة ألفا وأربعمائة تسعة وتسعين جنيها).

٦- رفعت الشركة سعر شراء قنطار القصب من ٥٥ مليما إلى مائة مليم في موسم ١٩٢١/١٩٢٠، وقررت منح حافز قدره عشرة مليمات للقنطار في موسمي ١٩٢٠/١٩١٩ و ١٩٢١/١٩٢٠.

٧- العامل الرئيسي في تحديد سعر القصب هو السعر المحدد لبيع السكر المقرر سريانه حتى ١٩٢١/١/٣١، وهناك توقعات بتحرير سعر بيع السكر وبالتالي تحرير سعر شراء القصب بعد هذا التاريخ.

وبالإطلاع على التقرير المعروض على الجمعية العمومية للشركة في اجتماعها رقم (٢٧) لمناقشة نتائج موسم ١٩١٩/١٩٢٠ نجد ما يلي:

١- انخفاض ناتج السكر إلى حد غير مسبوق حيث تدنى إلى ٨،٨٨% لانخفاض الحلاوة بتأثير الصقيع وتأخر مواعيد الزراعة لنقص الأيدي العاملة، وأن هذا التدني لم يحدث سوى مرتين خلال العشرين سنة الأخيرة.

٢- زيادة تكلفة الإنتاج لنقص كمية القصب المعصور وانخفاض الحلاوة.

٣- من المتوقع زيادة الإقبال على زراعة القصب في موسم ١٩٢١/١٩٢٢ نتيجة لحدوث انخفاض في سعر القطن سنة ١٩٢٠ .

٤- استمرار العمل بالاتفاق الموقع مع الحكومة في ١٩١٩/١/٢٩.

٥- بيع ٧٢٧٠٩ طن سكر لمصر والسودان بالسعر الرسمي وقدره ٥٢،٥٧٧ جنيه للطن، واستيراد ٣٧٢٨٤ طن تم توجيه ٢١٥٠٠ طن منها لدعم الاستهلاك المحلي وتصدير الكمية الباقية وقدرها ١٦٠٢٤ طن بالسعر الحر (٩١،٠٦٩ جنيه) والاستفادة بالربح المحقق من التصدير الذي يفوق كثيراً الربح الناتج من بيع السكر في السوق المحلي.

وفي العام التالي بدأت الحكومة ولأول مرة الربط بين سعر شراء القصب من المزارعين وسعر بيع السكر المنتج حيث **أفادت وثائق اجتماع**

الجمعية العمومية للشركة رقم (٢٨) لمناقشة نتائج موسم ١٩٢١/١٩٢٠

دعوة الحكومة للشركة لتوريد ٧٥ ألف طن سكر بسعر ٥٦ جنيه للطن على أن تشتري الشركة توريدات القصب سنة ١٩٢٢ من المزارعين بسعر القنطار ٩،٥ قرش.

وقد حققت الشركة سنة ١٩٢١ أرباحاً نتيجة لبيع السكر بالسعر الرسمي مكنتها من تحمل السعر الذي حددته الدولة لشراء القصب (٩،٥ قرش للقنطار) رغم أنه من المتوقع أن تزيد كميات التوريد على المليون طن في موسم ١٩٢٢/١٩٢١ (قدرت بحوالي ١١٢١٥٠٠طن).

وقد أدى رفع سعر شراء القصب إلى زيادة تكلفة الإنتاج ولكنه لم يؤثر تأثيراً فاعلا في ظل سعر بيع السكر طبقا للاتفاق مع الحكومة.

وأفاد التقرير بأن الشركة تخشى منافسة السكر المستورد بعد نهاية الاتفاق مع الحكومة مما جعل الشركة تجنب ٦٣١ ألف جنيه بما يعادل ٦٩% من حجم الربح الكلي سنة ١٩٢٠ وقدره ٩١٥ ألف جنيه لتغطية المخاطر المحتملة لتلك المنافسة.

وابتداء من نهاية يناير ١٩٢١ بدأ تنفيذ اتفاق الشركة مع الحكومة لتوريد ٧٥ ألف طن سكر للاستهلاك المحلي في مصر والسودان يتم توريدها خلال اثنى عشر شهراً تبدأ من أول فبراير ١٩٢١ وتنتهي آخر يناير ١٩٢٢ (٦٤ ألف طن لمصر و ١١ ألف طن للسودان) . ولم تتمكن الشركة من الوفاء بالتزاماتها في التوريد حتى نهاية الاتفاق مما اضطر الحكومة إلى تخفيض سعر السكر المنتج في موسم ١٩٢٢ إلى ٣٢،٥ جنيه للطن، وقد أدى ذلك إلى إعفاء الشركة من رسوم الاستهلاك التي كانت تدفعها للحكومة ومحاسبتها على أساس قانون

الضرائب العامة حيث تدفع الشركة رسوماً جمركية على السكر المستورد لاحتياجات الصناعة مع استرداد قيمة هذه الرسوم عند إعادة تصدير السكر.

وفي شهر مارس ١٩٢١ توفى أحد أعضاء مجلس إدارة الشركة وعين مكانه السيد هنري نوس (Henri Naus) الذي عمل مديرا عاماً للشركة فضلاً عن عضويته في مجلس الإدارة، وتوجد له حتى الآن لوحة تحمل اسمه وصورة بارزة له في مدخل مقر شركة السكر والصناعات التكاملية المصرية بشارع جواد حسني بالقاهرة.

ثم نأتي إلى اجتماع الجمعية العمومية للشركة رقم (٢٩) لمناقشة نتائج أعمال سنة ١٩٢٢ لنرى أنه ولأول مرة في تاريخ الشركة تزداد كمية القصب المورد حتى تتعدى المليون طن، فقد كانت كمية القصب المعصور ١١٣٨٩٨٤ طن مقابل ٦٩٢٧٧٥ في الموسم السابق بزيادة قدرها ٤٤٦٢٠٩ طن وذلك نتيجة لزيادة سعر توريد القصب إلى ٩،٥ قرش للقنطار. ويشير التقرير المعروض على الجمعية العمومية إلى اتفاق الحكومة مع الشركة على تحديد كمية السكر المطلوبة للاستهلاك المحلي بحوالي ٦٠ ألف طن وتحديد سعر بيع طن السكر بمقدار ٣٥ جنيه مقابل تحديد سعر قنطار القصب المورد بمبلغ ستة قروش مع التزام الشركة بسداد جنيه واحد للحكومة عن كل طن سكر منتج مقابل عدم تدخل الحكومة. وقد تم تجزئة المبلغ السابق ترحيله من أرباح سنة ١٩٢١ وقدره ٦٣١ ألف جنيه حيث تم تخصيص ٣٥١ ألف جنيه منه لتوريدات سنة ١٩٢٢ و ٢٨٠ ألف جنيه لتوريدات سنة ١٩٢٣.

ونأتي بعد ذلك إلى سنة ١٩٢٣ حيث اجتمعت خلالها الجمعية العمومية للشركة اجتماعها رقم (٣٠) ونجد أن أهم الأحداث كما تفيد الوثائق هو عدم تجديد الاتفاق السابق مع الحكومة بشأن تحديد سعر بيع السكر للاستهلاك المحلي وسعر توريد القصب، وإرجاء النظر في الحظر المفروض على دخول السكر إلى البلاد. **وقد ترتب على ذلك ما يلي:**

١- عدم تحديد سعر حكمي مسبقا لشراء القصب.

٢- العودة إلى ربط سعر بيع السكر في السوق المحلي بالسعر العالمي.

وتسجل حركة السعر العالمي في سنة ١٩٢٣ تذبذب السعر حيث كان سعر الطن المستورد من جاوة ٢٤ جنيه إسترليني في بداية سنة ١٩٢٣ زاد في شهري مايو ويونيو إلى ٣٣ جنيه إسترليني ثم عاود الانخفاض إلى ٢٤ جنيه إسترليني. وقد أثر ذلك على سعر السكر في السوق المحلي حيث تذبذبت أسعاره نتيجة لربط سعر السكر في السوق المحلي بالسعر العالمي.

وفي ١٩٢٣/١٠/٢٢ فرضت الحكومة ضريبة إنتاج على السكر المكرر قدرها ٢% وزادت الجمارك على واردات السكر المكرر المستورد من ٨% إلى ١٠%.

ومن الجدير بالذكر أن كمية القصب المعصور قد انخفضت بمقدار ١٩٠٢٦٠ طن حيث صارت ٩٤٨٧١٩ طن وظلت الحلاوة في نفس المستوى ١٢،٨٢%، وسجل مصنع التكرير أعلى إنتاجية حيث وصلت كمية السكر المذاب للتكرير ١٠١٥٤٣ طن.

وقد ورد بالتقرير المعروض في اجتماع الجمعية العمومية ما يلي:

١- المصروفات المتوقعة لتطوير مصنع تكرير الحوامدية ١٥٠ ألف جنيه.

٢- مصانع تكرير الحوامدية ونجع حمادي وكوم أمبو وأرمنت بحاجة إلى إحلال وتحديث بعض معداتها التي تجاوزت عمرها الافتراضي بتكلفة قدرت بمبلغ ٧٠٠ ألف جنيه توزع على ثلاثة سنوات ١٩٢٤، ١٩٢٥، ١٩٢٦.

٣- تخصيص مبلغ ٢٥٠ ألف جنيه من إيرادات سنة ١٩٢٣ لتمويل مستلزمات الصيانة لسنة ١٩٢٤.

٤- تثبيت سعر شراء القصب لا يتوافق مع نظم اقتصاديات التجارة الحرة.

٥- الانتهاء من تسليم ٦٠ ألف طن سكر مكرر للحكومة في شهر أبريل ١٩٢٣ لتغطية الاستهلاك المحلي.

٦- إنشاء وظيفة سكرتير لمجلس الإدارة لأول مرة.

ويأتي عام ١٩٢٤ حيث يشير التقرير المعروض في اجتماع الجمعية العمومية للشركة رقم (٣١) إلى الوقائع التالية:

١- انخفاض كمية القصب المعصور بمقدار ٢٢٨٩١٩ طن حيث كانت ٩٤٨٧١٩ طن في الموسم السابق انخفضت إلى ٧١٩٨٠٠ طن، كما انخفضت كمية السكر الخام المنتج محلياً بمقدار ٢٣٧٨٧ طن حيث كانت ٩٦٠٠٧ طن في الموسم السابق نقصت إلى ٧٢٢٢٠ طن.

٢- سعر شراء قنطار القصب من المزارعين هو ٤،٥ قرش في موسم ١٩٢٤ وقد تقرر زيادته إلى ٥،٥ قرش في موسم ١٩٢٥ .

٣- استيراد سكر خام من جاوة لتشغيل مصنع تكرير الحوامدية بكامل طاقته لتغطية الاستهلاك المحلي والتصدير.

٤- تأثر السوق المحلي بالمنافسة السعرية مع السكر المستورد لانخفاض السعر العالمي في آخر العام بعد أن كان مرتفعا أول الموسم.

٥- الانتهاء من تنفيذ ٥٠% من خطة تحديث وإحلال مصنع تكرير الحوامدية ومخطط استكمال الخطة في سنة ١٩٢٥.

٦- الانتهاء من تأهيل وإحلال مصانع نجع حمادي وإعدادها للتشغيل في موسم ١٩٢٥/١٩٢٦ والتخطيط لإنهاء تأهيل وإحلال مصانع كوم امبو وأرمنت وإعدادها للتشغيل في موسم ١٩٢٧.

٧- تذبذب توريدات القصب إلى مصنعي الشيخ فضل وأبو قرقاص لاعتمادها على توريدات المزارعين وتأثرها بالمنافسة السعرية للقطن عكس مصانع الجنوب التي تعتمد على توريدات الزراعات الخاصة.

٨- تعيين السيد/ يوسف أصلان قطاوي باشا عضو مجلس إدارة الشركة وزيرا للمالية خلال السنة المالية ١٩٢٣/١٩٢٤ واستقالته من عضوية مجلس إدارة الشركة.

وانتقالا إلى أحداث ١٩٢٥ حيث يطالعنا التقرير المعروض في اجتماع الجمعية العمومية للشركة رقم (٣٢) بأهم الأحداث التالية:

١- انخفاض جودة القصب المورد لانخفاض درجات الحرارة في شهر ديسمبر وتعرض المحصول لموجات الصقيع في شهر يناير، فقد انخفضت الحلاوة من ١٢،٧٤% إلى ١٢،١٦% ، وانخفض ناتج السكر نتيجة لذلك من ١٠،٠٤% إلى ٩،٤٧%.

٢- انخفاض كمية السكر المذاب للتكرير بمصانع تكرير الحوامدية من ١٠٢٢٢٧ طن سكر خام إلى ٨٦٤٧٣ طن.

٣- استيراد ٣٠ ألف طن سكر خام لاستكمال الاحتياجات.

٤- استمرار انخفاض أسعار بيع السكر لزيادة كميات السكر المستورد وزيادة الإنتاج العالمي خاصة السكر الكوبي، وعدم كفاية الحماية الجمركية.

٥- انخفاض المبيعات للسوق المحلي والتصدير إلى ٩٠٢٢٠ طن مقابل ١١١ ألف طن عام ١٩٢٤ وكذا انخفاض سعر بيع السكر بمقدار خمسة جنيهات للطن عن سعر عام ١٩٢٤ ، وقد أثر ذلك تأثيراً بالغا على إيرادات الشركة ونتج عنه ما يلي:

أ-تخفيض سعر شراء القصب.

ب-تشجيع إنتاج الزراعات الخاصة لترشيد تكلفه الإنتاج، واحتمال إيقاف تشغيل مصنعي أبو قرقاص والشيخ فضل في موسم ١٩٢٦ على أن يعاد تشغيلهما عند تحسن ظروف التوريدات.

ج-طلب تدخل الحكومة لحماية صناعة السكر باعتبارها من الصناعات الوطنية الهامة، وقد شكلت الحكومة لجنة برئاسة وزير الزراعة لدراسة المشكلة وإيجاد حلول مناسبة.

د-تعديل خطة توريدات القصب في حالة توقف مصنعي أبو قرقاص والشيخ فضل على النحو التالي:

- مصانع نجع حمادي يورد إليها قصب الشركة المنزرع على الذمة.
- مصانع أرمنت يورد إليها قصب الشركة المنزرع في المطاعنة بالإضافة إلى أراضي الضبعية وأراضي موريس المستأجرة.
- مصانع كوم امبو يورد إليها قصب التعاقد مع شركة وادي كوم امبو

ويمكن لهذه المصانع عصر ٦٠٠ ألف طن في موسم ١٩٢٦ / ١٩٢٧.

هـــ-تأمين تشغيل مصانع تكرير الحوامدية بالسكر الخام المستورد.

٦-السير قدما في تنفيذ برنامج تأهيل مصنعي تكرير الحوامدية ونجع حمادي.

٧-انتهاء عمل السيد/ يوسف أصلان قطاوي باشا كوزير للمالية وإعادة تعيينه عضوا بمجلس إدارة الشركة.

وفي سنة ١٩٢٦ اجتمعت الجمعية العمومية للشركة (اجتماع رقم ٣٣) لمراجعة نتائج موسم ١٩٢٥/١٩٢٦، وتشير الوثائق المعنية إلى أهم الأحداث التالية:

١- كان الموسم في مجمله جيدا حيث كانت حلاوة القصب ١٢،٧% وكان ناتج السكر ٩،٩٢%.

٢- انخفاض السعر العالمي للسكر بسبب زيادة الإنتاج العالمي بحوالي مليون طن مما اضطر الشركة إلى تخفيض سعر البيع في السوق المحلي بحوالي خمسة جنيهات للطن وانخفضت بالتالي إيرادات الشركة ، ولكن تخفيض سعر شراء القصب وترشيد تكلفة التصنيع مع زيادة سعر البيع في أواخر السنة المالية قد عوض إلى حد ما نقص الإيرادات.

٣- وجود بعض المتاعب بمصنع نجع حمادي لتأخر وصول بعض المعدات المستوردة من أوروبا، والتخطيط لإنهاء جميع التركيبات خلال الموسم الجاري.

٤- توجيه الدعوة للحكومة لدعم المؤسسات والشركات لتعظيم قدرتها في تطوير الاقتصاد المصري بناء على توصيات اللجنة المشكلة برئاسة

وزير الزراعة لذلك الغرض، ولهذا فقد تم إعفاء الشركة من رسوم تصدير السكر وخفض رسوم النقل بالسكة الحديد مما مكن الشركة من رفع أسعار القصب بما يؤمن استمرار واستقرار تشغيل مصنعي الشيخ فضل وأبو قرقاص.

٥- الاستمرار في تنفيذ برنامج التأهيل والإحلال لمصنعي نجع حمادي وتكرير الحوامدية.

٦- تقدير كمية القصب المتوقع توريدها في موسم ١٩٢٦/١٩٢٧ بمقدار ٧٤٥ ألف طن

ونصل إلى أحداث سنة ١٩٢٧ والتقرير المعروض على الجمعية العمومية للشركة في اجتماعها رقم (٣٤) لمراجعة نتائج موسم ١٩٢٦/١٩٢٧ حيث يطالعنا التقرير بما يلي:

١- انخفاض كميات السكر الخام للتشغيل بمصانع تكرير الحوامدية نتيجة لانخفاض إنتاج المصانع وطرح كميات من الإنتاج للاستهلاك المباشر دون تكرير، ولهذا فقد تم استيراد ٤٢٠٠ طن سكر خام لتأمين تشغيل مصانع التكرير.

٢- انخفاض المبيعات للسوق المحلي والسودان والتصدير إلى ٨٦٤١٩ طن مقابل ٩٦٩١٤ طن عام ١٩٢٦ .

٣- توقع زيادة إنتاج السكر في موسم ١٩٢٧/١٩٢٨ إلى ٩٢ ألف طن مقابل ٧١٥٥٣ طن تم انتاجها في موسم ١٩٢٦/١٩٢٧ .

٤- تسليم الأراضي المستأجرة من وزارة الأوقاف بالمطاعنة بعد انتهاء مدة الإيجار.

٥- زيادة طاقة تشغيل مصنع أرمنت ليعصر ٢٧٥ ألف طن قصب عام ١٩٢٨ بعد تنفيذ عمليات التحسين والإحلال بالمصنع والتي بلغت تكلفتها ٢٥ ألف جنيه مصري يتم استهلاكها خلال خمسة سنوات ابتداء من موسم ١٩٢٧/١٩٢٦ ، مع استكمال خطة التأهيل في موسم ١٩٢٩/١٩٢٨.

ولقد ظل محصول القطن وتأثيره على زراعة وتوريدات القصب عامل تهديد للشركة على مدار تاريخها حيث يشير التقرير المعروض على الجمعية العمومية للشركة في اجتماعها رقم (٣٥) لمراجعة نتائج موسم ١٩٢٨/١٩٢٧ إلى ضرورة تأمين إمدادات المصانع بقصب السكر بما يكفي لتشغيلها بكامل طاقتها في ظل منافسة محصول القطن وتأثير سعر السكر المستورد وأهمية الموازنة بين تكاليف الإنتاج وأسعار البيع، ويشير التقرير إلى بعض إجراءات التأمين التي اتخذتها الشركة وبعض الصعوبات في مصنعي أبو قرقاص والشيخ فضل حيث يوضح ما يلي:

١- الاتفاق مع شركة وادي كوم امبو على الاستمرار في تأمين إمدادات مصنع كوم امبو حسب طاقته وتجديد الاتفاقية السابقة التي ينتهي العمل بها في موسم ١٩٣١/١٩٣٠.

٢- استفادة مصانع أرمنت من إبرام عقود إيجار أراضي زراعية لمدد طويلة بما يسمح بتحقيق الدورات الزراعية المطلوبة.

٣- استفادة مصنع نجع حمادي من محصول زراعات الذمة في تأمين توريداته.

٤- صعوبة الأوضاع نسبيا في مصنعي أبو قرقاص والشيخ فضل عكس منطقة مصر العليا التي يفضل زراعها القصب مع القطن حيث يعتقدون أن ثراءهم يجب ألا يعتمد على محصول القطن فقط.

ويوضح التقرير أسس اتفاق الشركة مع شركة وادي كوم امبو لتأمين إمدادات مصنع كوم امبو من القصب، حيث يشير إلى توقيع الاتفاق بينهما بتاريخ ٢٨ مايو ١٩٢٨ طبقاً للبنود التالية:

١- مدة الاتفاق ١٧ سنة تتضمن السنوات الأربع المتبقية من الاتفاقية السابقة ومد الاتفاق ١٣ سنة أخرى تلتزم شركة وادي كوم امبو خلالها بتأمين إمدادات مصنع كوم امبو ليعمل بكامل طاقته.

٢- المساحة المنزرعة قصبا ستة آلاف فدان، يزرع ٢٠% منها بالصنف البلدى إذا طلبت شركة السكر ذلك.

٣- تحديد سعر قنطار القصب بمقدار ٣،٧٥ قرش لصنف بيز البلدي وثلاثة قروش فقط للأصناف الأخرى.

٤- حصة شركة وادي كوم امبو ٥٠% من صافي الأرباح المحققة من بيع السكر الناتج من القصب المورد من شركة وادي كوم امبو بعد خصم تكلفة الإنتاج الفعلية وستة آلاف جنيه قيمة معدل إهلاك المعدات.

وقد قررت الشركة الانتهاء من عمليات إحلال وتجديد وتحديث مصنع كوم امبو للعمل في موسم ١٩٢٩/١٩٣٠ للاستفادة من ذلك الاتفاق، وقدرت المبالغ اللازمة لذلك بمقدار ٣٠ ألف جنيه، وتقدير تكلفة خطة تطوير المصانع الأخرى بمبلغ ٣٧٣٦٣ جنيها، وأن يتم استهلاك تلك المبالغ خلال خمسة سنوات اعتبارا من موسم ١٩٢٧/١٩٢٨.

ويشير التقرير إلى استمرار انخفاض سعر السكر في السوق العالمي لزيادة الإنتاج مع توقع الاستمرار في الانخفاض نتيجة لفشل محادثات الدول المنتجة للسكر في الدفاع عن مصالحها، وقد أثر ذلك على سعر بيع السكر المحلي حيث انخفض المتوسط العام لسعر بيع الطن بمقدار ١،٢٥ جنيه سنة ١٩٢٨ مقارنة بسعر سنة ١٩٢٧ مما أدى إلى انخفاض أرباح الشركة. وأوضح التقرير كذلك وجهة نظر الشركة لحماية صناعة السكر الوطنية من خلال فرض تعريفة جمركية مرتفعة على السكر المستورد، والعمل على إيقاف استيراد السكر من الدول التي لا ترتبط باتفاقية المعاملة بالمثل مع مصر، وضرورة التوسع في زراعة القصب لتغطية كافة احتياجات البلاد من السكر خاصة وأنه لا توجد أسباب منطقية جوهرية تحول دون ذلك في ظل الأوضاع الحالية التي تهدد صناعة السكر التي تعتبر من أهم الصناعات الوطنية، ويجب على الحكومة التصدي للسكر المستورد بإجراءات فاعلة لحماية مصالح المزارعين المصريين والصناعة الوطنية.

وعرض التقرير نتائج الموسم على النحو التالي:

١- زيادة كميات القصب المورد إلى جميع المصانع وكان أبرزها مصنع أرمنت.

٢- انخفاض الحلاوة من ١٢،٨٦% إلى ١٢،٥٨% بسبب البداية المبكرة للموسم بجميع المصانع.

٣- بلغ استيعاب السوق المصري هذا العام ١٥٠ ألف طن سكر ساهمت الشركة فيها بكمية ٩٠ ألف طن والباقي ٦٠ ألف طن تم استيرادها.

٤- حال انخفاض سعر السكر عالمياً دون التوسع في التصدير.

٥- من المتوقع عصر مليون طن في موسم ١٩٢٩/١٩٢٨ وإنتاج مائة ألف طن سكر.

وفي سنة ١٩٢٩ اجتاحت العالم أزمة اقتصادية بدأت في آخر شهر يوليو سنة ١٩٢٩ بالولايات المتحدة ثم انتقلت منها إلي بقية الدول نتيجة زيادة الإنتاج ومغالاة الدول في رفع الرسوم الجمركية أخذا بنظام الحماية التجارية، وأخذت أسعار السكر في الهبوط باستمرار... فكثر الاستهلاك، إلا أن السكر الفائض عن حاجة العالم في ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٢٩ بلغ ٥،٥ مليون طن.

وغمرت السوق المصرية كميات ضخمة من السكر المستورد بثمن بخس لم يكن في استطاعة شركة السكر منافسته لارتفاع تكاليف الإنتاج في مصر عنها في الأقطار الأخرى.

كان السكر في ذاك الوقت من أهم الصناعات، وما كان سبب الأهمية أنها صناعة مصرية صناعها مصريون فحسب، بل كان في طليعة الأسباب ضخامة عدد الزراع في الوجه القبلي ممن لا يبيعون محصولهم إلا لشركة السكر... فإذا ماولت الشركة وجهها عنهم اندثرت زراعة ليس من مصلحة البلاد القضاء عليها وعلي مئات الآلاف من صغار الزراع والمستأجرين والعمال.

وقد سجل التقرير المعروض على الجمعية العمومية للشركة في اجتماعها رقم (٣٦) لمناقشة نتائج الشركة في موسم ١٩٢٩/١٩٢٨ حدثين هامين أولهما تعيين عضو مصري ثان بمجلس الإدارة هو السيد/ حسين مظلوم باشا وهو عضو بمجلس الشيوخ المصري والمدير العام السابق لهيئة البريد، والحدث الثاني هو تجاوز كمية القصب المعصورة المليون طن لثاني مرة في

تاريخ الشركة، وقد شملت زيادة التوريدات جميع المصانع إلا أن مصانع أرمنت قد سجلت أعلى معدل للزيادة.

وأشار التقرير إلى انخفاض السعر العالمي للسكر وعدم تطبيق نظام الحماية الجمركية لحماية السكر المحلي في مواجهة السكر المستورد مما اضطر الشركة إلى تخفيض سعر توريد القصب بالرغم من التأثير السلبي لذلك على المزارعين، وأن الشركة مازالت تأمل في تدخل الحكومة لحماية الزراعة والصناعة الوطنية من خلال نظام جمركي مناسب.

وأوضح التقرير أن إجمالي مبيعات الشركة من السكر كان ٨٨٥٨٠ طن منها ٦٥٧٤ للسودان والباقي لمصر وهذا يعادل حوالي نصف الكمية المطلوبة للاستهلاك المحلي وتستكمل باقي الاحتياجات بالاستيراد.

كما أكد التقرير على تدهور الأسعار العالمية للسكر بعرض بعض البيانات عن أسعار السكر المستورد من جاوة (CIF) ميناء الاسكندرية في نوفمبر ١٩٢٨، وفبراير ١٩٣٠ للمقارنة حيث انخفض سعر طن السكر الأبيض من ١٢،٦٨ جنيه استرليني إلى ١١،٥ جنيه استرليني، وانخفض سعر طن السكر الخام من ١٠،٥ جنيه استرليني إلى ١٠،١٨ جنيه استرليني، وعرض التقرير كذلك تطور الإنتاج العالمي من السكر خلال السنوات العشر من موسم ١٩٢٠/١٩١٩ إلى موسم ١٩٢٩/١٩٢٨ على النحو الموضح في الجدول رقم (٦/١)

جدول رقم (١/٦)

تطور الإنتاج العالمي من السكر خلال عشر سنوات سابقة

(من موسم ١٩١٩/١٩٢٠ إلى موسم ١٩٢٨/١٩٢٩)

م	الموسم	جملة الإنتاج العالمي بالطن
١	١٩٢٠/١٩١٩	١٦٤٤٢٠٠٠
٢	١٩٢١/١٩٢٠	١٧٩٧٢٠٠٠
٣	١٩٢٢/١٩٢١	١٨٩٩٨٠٠٠
٤	١٩٢٣/١٩٢٢	١٩١٣٨٠٠٠
٥	١٩٢٤/١٩٢٣	٢١٢٨٤٠٠٠
٦	١٩٢٥/١٩٢٤	٢٤٧٧٨٠٠٠
٧	١٩٢٦/١٩٢٥	٢٥٦٢٠٠٠٠
٨	١٩٢٧/١٩٢٦	٢٤٧٠٤٠٠٠
٩	١٩٢٨/١٩٢٧	٢٦٦٦٦٠٠٠
١٠	١٩٢٩/١٩٢٨	٢٨٢١٨٠٠٠

ومن الجدير بالذكر أن إنتاج أوروبا في موسم ١٩٢٨/١٩٢٩ كان ١،٥٥٢ مليون طن وهي تطبق حماية جمركية عالية. واستطرد التقرير يعرض ما يلي:

تم تخفيض سعر بيع السكر المحلي لدعم منافسته للمستورد الذي بلغت كميته ٩٠٤٠٠ طن مقابل ٨٨٥٨٠ طن إنتاج محلي، وكان متوسط تخفيض السعر حوالي ثلاثة جنيهات للطن مما أدى إلى نقص إيرادات الشركة بمبالغ كبيرة واضطر الشركة إلى اتخاذ تدابير قاسية لترشيد تكلفة الإنتاج لتخفيف الآثار السلبية على نتائج الموسم. ولم يكن ذلك حلا جذرياً لأن معدلات تخفيض سعر بيع السكر أعلى من معدلات ترشيد وتخفيض التكلفة، ولهذا قرر مجلس إدارة الشركة في يوليو ١٩٢٩ بحث إمكانية تأجيل دفع أرباح الأسهم لحين تدخل الحكومة واتخاذ قرارات وإجراءات لحماية الصناعة الوطنية والمزارعين والعمل على استقرار زراعة القصب بصعيد مصر ودعم توسعاتها في ظل تذبذب سوق القطن. وقد تدخلت الدولة بالفعل وقررت بعض قواعد للحماية

الجمركية يبدأ العمل بها اعتباراً من ١٩٣٠/٢/١٧، ولكن تأثير ذلك لن يظهر سريعاً حيث سيستغرق بعض الوقت إلى أن تنتهي الشركة من تسليم كميات السكر التي تعاقدت على بيعها بالأسعار القديمة والتي تمثل معظم كميات السكر المخزون، علاوة على الكميات الضخمة التي سيتم استيرادها بنظام الاحتكار (DES TIERS) بهدف المضاربة قبل بدء العمل بالجمارك الجديدة، ولهذا لن تتمكن الشركة من رفع أسعار بيع السكر إلا بعد فترة من تطبيق قواعد الحماية الجمركية.

وقد أورد التقرير بعد ذلك أهم ملامح التشغيل في موسم ١٩٢٩/١٩٢٨ كما يلي:

١- انخفاض الحلاوة نتيجة لتعرض المحصول لموجات الصقيع.

٢- انخفاض ناتج السكر.

٣- كمية إنتاج السكر ١٠٨٩٥٢ طن.

٤- كميات السكر المنتجة سوف تغطي استهلاك من ستة إلى سبعة شهور من السنة المالية الجديدة، وهذا غير الكمية المنتجة في موسم ١٩٣٠/١٩٢٩.

٥- قدرت كمية السكر الخام للتشغيل بمصانع تكرير الحوامدية بمقدار ٩٤١٧١ طن نتيجة لعدم بيع سكر مباشر للاستهلاك المحلي.

٦- من المتوقع تجاوز كميات القصب الموردة في موسم ١٩٣٠/١٩٢٩ المليون طن.

٧- الانتهاء من تجديد وإحلال مصنع كوم أمبو حيث أصبح المصنع به عنبر عصارات يتميز بقدرة إنتاجية عالية وكذا محطة كهرباء ضغط عال ومحطة تبخير بطاقة كبيرة.

٨- بلغت قيمة السكر في المخازن في ١٩٢٩/١٠/٣١ مبلغاً قدره ٦٠٧٤٩٢ جنيه.

ومن الجدير بالذكر أن الأسعار العالمية للسكر قد استمرت في التدهور حتى هبط سعر الطن إلي ٣ جنيه و٩٦٠ مليما في شهر يونيو سنة ١٩٣٠، وأصبحت شركة السكر في مركز لا يمكنها من منافسة السكر المستورد مما

جعلها تتقدم للحكومة تعلنها أنها ستضطر إلي إغلاق معظم مصانعها والاكتفاء بعملية التكرير، وتلك كارثة علي زراعة القصب والعمال... فعرض الأمر علي لجنة التعريفة فرأت أن الموضوع يحتاج إلي أن تراعي فيه المصالح المرتبطة بصناعة السكر وهي مصلحة الخزينة ومصلحة الصناعة ومصلحة الزراعة.

ونظراً لأن السكر في معظم بلاد العالم مصدر إيراد عظيم للخزينة، فإن من الدول ما يجعل استيراده من محتكرات الحكومة ومنها ما تتولي الدولة شئونه بنفسها "نظام الريجي" ومنها ما يجعل الضريبة الجمركية عليه مصدر إيراد للخزانة العامة.

وقد أوصت اللجنة بضرورة اتباع "نظام الريجي" لأنه خير نظام يمكن اتباعه في مصر إذا ما قدرت المصالح المختلفة المشتبكة فيه، علي أن يكون من دعائم هذا النظام أن تفرض الحكومة ضريبة تحمي الصناعة حماية تامة مقابل مشاطرتها الشركة أرباحها، وعلي أن يحصل المزارعون في نفس الوقت علي ثمن معقول لقصبهم، وعلي أن تشترك الحكومة أيضاً في تحديد أسعار بيع السكر بأنواعه.

وحيث أن "نظام الريجي" يحتاج إلي وقت لوضع النظام واستيفاء الإجراءات التشريعية فقد رؤي الالتجاء إلي علاج مؤقت يدرأ الخطر فاقترحت وزارة المالية زيادة الرسوم علي السكر ورفعت الأمر لمجلس الوزراء فوافق في ١٤ من يوليو سنة ١٩٣٠ علي فرض رسم نوعي علي السكر مقداره ٤ جنيه عن كل طن واشترطت علي الشركة في مقابل ذلك أن ترفع سعر قنطار القصب بمعدل ٤ مليمات لمصلحة الزراع.

ونجد في التقرير المعروض على الجمعية العمومية للشركة في اجتماعها رقم (٣٧) لمراجعة نتائج موسم ١٩٢٩/١٩٣٠ إعادة التأكيد على تأثر الشركة بأوضاع السوق العالمي للسكر وانخفاض أسعاره حيث تم استيراد كميات كبيرة من السكر قبل تطبيق تعريفة الحماية الجمركية الجديدة في ١٧/٢/١٩٣٠ ، فقد كان حجم الاستيراد في الأحوال العادية يتراوح من ٥٠ إلى ٦٠ ألف طن سنوياً ارتفع في عام ١٩٢٨ إلى ٧٥ ألف طن، كما قام المضاربون في سوق السكر باستيراد كمية حوالي ٢٠٧ ألف طن خلال الفترة من مارس

١٩٢٩ وحتى ١٩٣٠/٢/١٦ قبل بدء سريان التعريفة الجمركية الجديدة بما يعادل استهلاك سنة ونصف تقريباً للسوق المحلي، وقد أدى ذلك إلى انخفاض مبيعات الشركة وتضخم مخزونها الذي بلغت قيمته ١٠١٥١٤٥ جنيها بتاريخ ١٩٣٠/١٠/٣١ وارتفعت بذلك مديونية الشركة لدى البنك الأهلي المصري.

درست وزارة المالية الموضوع مع الشركة في أوائل ديسمبر سنة ١٩٣٠ وكان المضاربون يريدون في تلك الفترة استيراد مقادير كبيرة من السكر للاستفادة من احتمال رفع الرسوم الجمركية، فزاد مجلس الوزراء في ١٤ من ديسمبر سنة ١٩٣٠ الرسوم الجمركية إلي ٧ جنيه عن كل طن وجعل رسم الإنتاج ثلاثة جنيهات.

وفي عام ١٩٣١ ظهرت "اتفاقية ريجي" لتفرض علي كل من شركة السكر والحكومة التزامات متبادلة علي النحو الموضح تفصيلا في الفصل التالي (الفصل السابع- صناعة السكر في ظل اتفاقية ريجي).

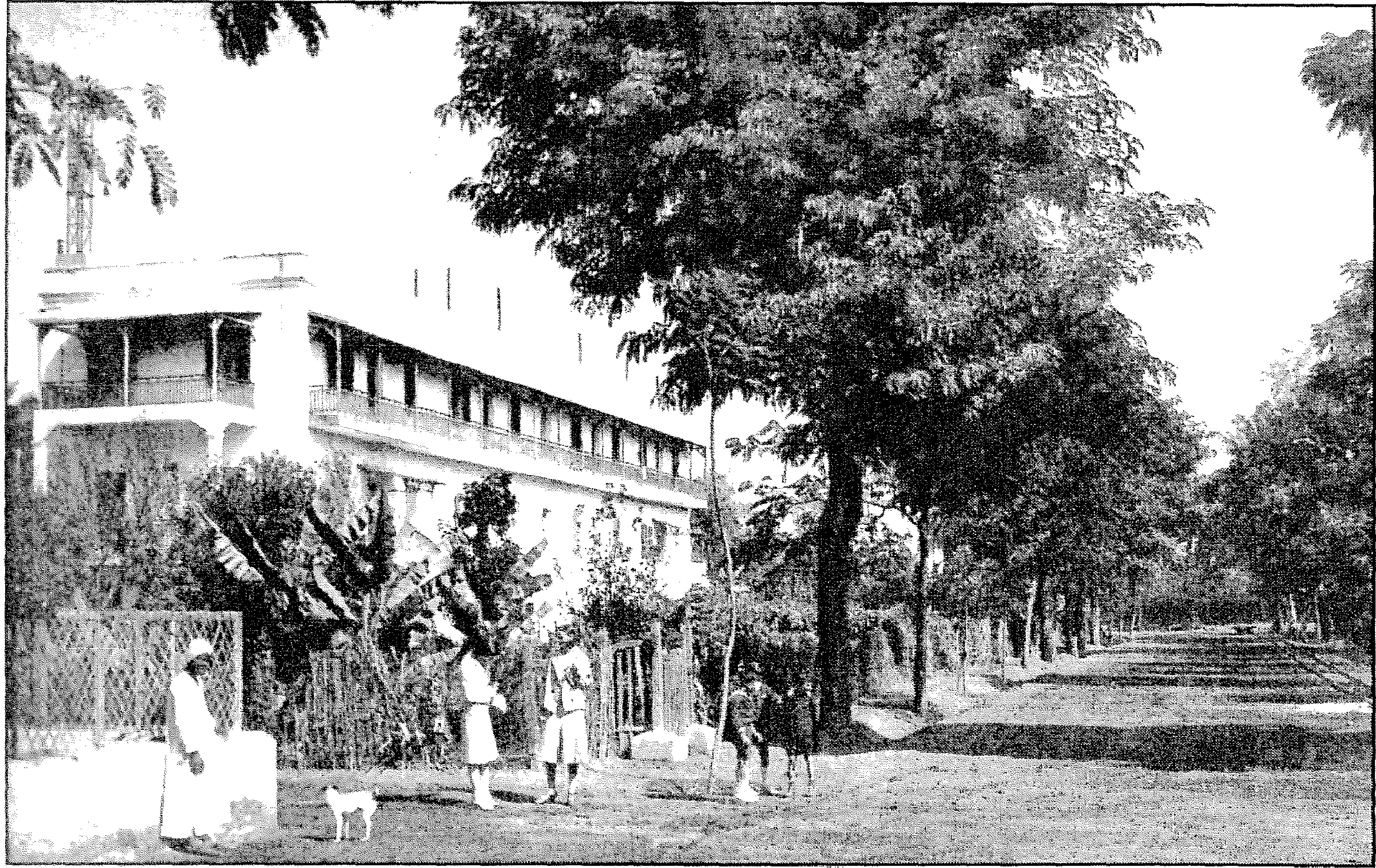
واستعرض التقرير بعد ذلك أهم ملامح تشغيل الموسم كما يلي:

١- تحسن الحلاوة وارتفاع ناتج السكر.

٢- تجاوزت كميات القصب الموردة والمعصورة بالمصانع المليون طن.

٣- في مايو ١٩٣٠ تم تعديل الاتفاق المبرم مع شركة وادي كوم امبو بتاريخ ٢٨ مايو ١٩٢٩ لزيادة المساحة المنزرعة بالقصب إلى ما بين ٨٠٠٠ إلى ٨٥٠٠ فدان بدلا من ٦٦٠٠ فدان المنزرعة.

٤- انخفاض كميات السكر الواردة إلى مصنع تكرير الحوامدية لتشغيلها إلى ٧٩٩٦٨ طن، وفي ظل تلك الظروف فإنه لا يوجد أمام مصنع التكرير سوى أحد خيارين أولهما هو تخفيض سعر السكر الخام المصري من خلال تخفيض سعر توريد القصب باعتبار أن سعر المادة الخام هو أهم عناصر التكلفة رغم التأثير السلبي لذلك على الزراعة المصرية والمزارعين والشركة، والخيار الثاني هو استيراد سكر خام من السوق العالمي بأسعار مخفضة وتكريره.



منظر عام من المدينة السكنية لمصنع سكر نجع حمادي

الفصل السابع

صناعة السكر
في ظل اتفاقية ريجي
(١٩٣١ ـ ١٩٤٥)

الفصل السابع

صناعة السكر في ظل اتفاقية ريجي

(١٩٣١ ـ ١٩٤٥)

ظهور اتفاقية ريجي (Regie)

في عام ١٩٣١ نجد علامة مضيئة فارقة في تاريخ صناعة السكر في مصر تمثلت فيما عرف باسم اتفاقية ريجي (Regie) التي تمت بين الحكومة وشركة السكر كإطار يحدد أسس العلاقة بينهما في ظل تدني سعر السكر العالمي ومنافسته غير المسبوقة للسكر المحلي بما يشكل تهديداً حقيقياً لشركة السكر وصناعة السكر في مصر.

وهذا يوضح تكاتف الدولة مع شركة خاصة معظم رأس مالها أجنبي يديرها مجموعة معظمهم من الأجانب لحماية صناعة السكر في مصر والزراعة المصرية والاقتصاد الوطني عموما.

ونجد في التقرير المعروض على الجمعية العمومية للشركة في اجتماعها رقم (٣٨) لمراجعة نتائج موسم ١٩٣١/١٩٣٠ توضيحا لتبادل المذكرات بتاريخ ٥، ٦ فبراير بين رئيس مجلس إدارة الشركة وسعادة وزير المالية وقتها إسماعيل صدقي باشا للاتفاق على بنود اتفاقية ريجي، وبعد التنسيق والتفاهم وبتاريخ ٧ فبراير ١٩٣١ رفع سعادة وزير المالية مشروع الاتفاق وشروطه في مذكرة خاصة إلى مجلس الوزراء وتمت الموافقة عليه في جلسة مجلس الوزراء المنعقدة بتاريخ ١١ فبراير ١٩٣١ وصدر به مرسوما بالقانون رقم (٢٤) لسنة ١٩٣١ في ١٢ فبراير ١٩٣١.

ومن الجدير بالذكر والملاحظة والتقدير هو أن تبادل المذكرات والدراسة وإعداد مشروع القانون ورفعه إلى مجلس الوزراء والتصديق عليه وصدور القانون قد استغرق ثمانية أيام من ٥ فبراير إلى ١٢ فبراير ١٩٣١ .

ولقد نظمت اتفاقية ريجي العلاقة بين الشركة والحكومة، حيث حددت التزامات كل منهما تجاه الآخر، وكان أهم التزامات الحكومة هو التعهد باتخاذ كافة الإجراءات الكفيلة بحماية صناعة السكر. وفيما يلي أهم ملامح اتفاقية ريجي:

١- زيادة الرسوم الجمركية على السكر المستورد لتحجيم منافسته للسكر المحلي حيث كانت الرسوم ٣،٥ جنيه لطن السكر الخام و ٤ جنيه لطن السكر المكرر تدرجت في الزيادة إلى ٦ ثم إلى ٨ ثم إلى ٩ جنيه للطن على التوالي بعد العمل باتفاقية ريجي.
٢- تمكين الشركة من خلال السياسة السعرية من تغطية كافة نفقاتها وتوزيع حصة عادلة من الأرباح على أسهم رأس المال وحصص التأسيس قدرت بمقدار ٥%.

أما التزامات الشركة في اتفاقية ريجي فقد شملت التزامات خاصة بالإنتاج، وأخرى بالأسعار، وثالثة بتوزيع السكر وتغطية احتياجات البلاد منه على النحو التالي:

٣- الالتزامات الخاصة بالإنتاج

أ-بذل كل الجهد لزيادة الإنتاج بما يفي بحاجة البلاد.

ب-استعمال قصب السكر المنزرع في مصر لصناعة السكر وعدم استيراد السكر الخام إلا في حالة عدم كفاية محصول القصب في تغطية احتياجات البلاد من السكر.

ج-استخدام وسائل وتكنولوجيات إنتاج حديثة لترشيد التكلفة بقدر ما يمكن.

٤- الالتزامات الخاصة بالأسعار

تحدد الحكومة سعر شراء القصب من المزارعين، وكذلك سعر بيع السكر بأنواعه المختلفة للاستهلاك المحلي على أن يراعى في ذلك حساب التكلفة الفعلية للإنتاج بشرط ألا تزيد قيمتها عن متوسط التكلفة في آخر ثلاثة سنوات ماضية باستثناء ثمن شراء القصب.

٥-التزامات توزيع السكر

تغطية احتياجات الدولة من السكر داخل البلاد.

٦-أرباح الشركة

حددت أرباح الشركة على أساس الباقي من الإيردات بعد خصم جميع المصروفات، على أن تكفي هذه الأرباح للوفاء بسداد التزامات الشركة **التي تحددها البنود التالية:**

أ- سداد رسم إنتاج قدره ٣ جنيه لطن السكر المنتج.

ب- سداد قيمة سندات الشركة التي لم تستهلك.

ج- تخصيص مبلغ ٨٠٠ مليم عن كل طن سكر تبيعه الشركة للاستهلاك المحلي عندما يكون سعر السكر المكرر في بورصة لندن ١٠ جنيه استرليني للطن أو أقل، ويضاف ٥٠ مليم مقابل كل جنيه زيادة عن ١٠ جنيه استرليني للطن في سعر بورصة لندن بشرط ألا يتجاوز المبلغ المخصص عن كل طن ١٠٠٠ مليم

(جنيه واحد) مهما كان سعر بورصة لندن. وتجنب المبالغ المخصصة في حساب خاص للتوسعة والتجديد والإحلال وزيادة طاقة المصانع، وما يتبقى من هذا المبلغ بعد انتهاء مدة اتفاقية ريجي (١٤ سنة) يصير ربحا يتم تقسيمه مناصفة بين الشركة والحكومة.

وقدرت أرباح الأسهم بمقدار ٥% من قيمة الأسهم إذا كان متوسط سعر السكر في سوق بورصة لندن عشرة جنيهات استرليني أو أقل وإذا زاد السعر عن ذلك تزاد أرباح الأسهم بشرط ألا تتجاوز ٧% من قيمة الأسهم.

د- إذا زاد سعر طن السكر في بورصة لندن عن ١٤ جنيه استرليني للطن تزاد حصة شركة السكر بمقدار عشرة قروش مصرية عن كل طن مقابل كل جنيهين زيادة .

هـ- حصة الحكومة في أرباح الشركة

لما كان قرار الحكومة برفع الرسوم الجمركية المفروضة على السكر المستورد سوف يؤدي إلى الإقلال من كميات السكر المستورد وبالتالي انخفاض دخل الدولة من الجمارك فإن الشركة قد أقرت بحق الحكومة في الحصول على حصة من صافي أرباحها تحدد قيمتها **على النحو التالي:**

٧٠% عن ٤٥٠٠٠ جنيه الأولى

٧٥% عن ٤٥٠٠٠ جنيه التالية

٨٥% عن ٣٥٠٠٠ جنيه التالية

٩٠% عن ٣٥٠٠٠ جنيه التالية

٩٥% عما يزيد على ذلك

٧- تدخل الحكومة فى شئون الشركة

يحق للحكومة مراقبة حسابات الشركة للتحقق من أرباحها مع إلزام الشركة بأن يكون نظامها المحاسبى وفق ما تراه الحكومة لتسهيل أعمال المتابعة والمراجعة ، وتعيين عضوين ممثلين للحكومة لحضور جلسات مجلس إدارة الشركة.

٨- القيود الخاصة بتصدير واستيراد السكر فى ظل اتفاقية ريجى

أ-لا يحق للشركة التصدير إلا بعد الوفاء بحاجة البلاد وموافقة الحكومة.

ب-يحق للحكومة السماح للشركة باستيراد سكر خام لتكريره إذا لم يكن الإنتاج المحلى كافيا لسد حاجة البلاد على أن يكون الاستيراد بالقدر اللازم لاستكمال الاحتياجات وبالشروط التى تحددها الحكومة.

ج-لا يحق للشركة استيراد سكر خام لتكريره وإعادة تصديره إلا بموافقة الحكومة وبشروطها .

٩- مدة الأتفاقية

مدة الاتفاقية ١٤ سنة، ولكل من الطرفين الحق فى إيقاف العمل بها بعد انتهاء السنوات الخمس الأولى بشرط إعلام الطرف الآخر قبل الإنهاء بثلاثة شهور، ويجدد العمل بالاتفاقية كل ثلاث سنوات بنفس الشروط ، ويمكن تعديل الاتفاقية فى أى وقت بموافقة الطرفين.

وفى ١٥ فبراير بعد ثلاثة أيام من صدور القانون الخاص باتفاقية ريجى أرسل سعادة وزير المالية إلى شركة السكر كتاباً يخطرها فيه بأن لجنة

السكر ترى أن يكون سعر شراء القصب من المزارعين فى موسم ١٩٣١ / ١٩٣٢ على النحو التالى:

٣٦ مليم للقنطار تسليم مصانع أرمنت

٣٨ مليم للقنطار تسليم مصانع نجع حمادي

٤٠ مليم للقنطار تسليم مصنعى الشيخ فضل وأبو قرقاص

وفى ٢٢ فبراير ١٩٣١ صدر مرسوم بزيادة الرسوم الجمركية للسكر المستورد إلى ٩ جنيه للطن، وفى أول يونيو ١٩٣٢ صدر مرسوم آخر بزيادتها إلى ١٢ جنيه للطن.

وبعد أن أوضح التقرير اتفاقية ريجى وشروطها والتزاماتها انتقل إلى عرض أنشطة الشركة ونتائج أدائها **حيث أشار إلى ما يلى:**

١- انخفاض مبيعات الشركة من السكر لتكدس السكر المستورد الذي تم إدخاله للبلاد وتخزينه للمضاربة به قبل سريان قرار زيادة الرسوم الجمركية في ١٩٣١/٢/١٧ ، ولكن شركة السكر ستكون المصدر الوحيد لتغطية الاستهلاك المحلي من السكر عقب نفاد باقي كميات السكر السابق استيرادها.

٢- تشير التوقعات إلى توريد كميات من القصب في موسم ١٩٣٢/١٩٣١ تمكن الشركة من إنتاج كمية سكر يتراوح تقديرها بين ١٤٥ ألف طن و ١٥٠ ألف طن في ظل ما تم من تحسينات وتطوير في المصانع لزيادة طاقتها، وهذا يمكن الشركة من تغطية احتياجات البلاد.

ويشير تقرير الجمعية العمومية العادية للسنة المالية رقم (٣٩) إلى أن شركة السكر قد التزمت خلال موسم ١٩٣٢/٣١ بتطبيق اتفاقية ريجي التي بدأ العمل بها في فبراير ١٩٣١، وأن السعر العالمي للسكر قد استمر في

الانخفاض مما دفع الحكومة إلى زيادة الرسوم الجمركية إلى ١٢جنيه للطن بدلاً من ٩ جنيه اعتباراً من أول يونيو ١٩٣٢ لتحجيم استيراد السكر، ولم تؤثر هذه الزيادة على سعر بيع السكر في السوق المحلي حيث ظل السعر ثابتاً منذ بدء العمل باتفاقية ريجي، ويوضح التقرير ما يلي:

١- زيادة مبيعات الشركة بمقدار ١٧٠٠ طن سكر حيث اقتصر بيع السكر للاستهلاك المحلي على السكر المصري من إنتاج شركة السكر اعتباراً من منتصف ١٩٣١.

٢- ظل استهلاك السكر أقل من الإنتاج مما أدى إلى زيادة رصيد الشركة في آخر أكتوبر ١٩٣٢ إلى ١٤٦ ألف طن وهو ما يزيد بمقدار ٤٠ ألف طن عن رصيد السنة السابقة.

٣- التعاون المثمر بين ممثلي الحكومة والشركة في حل المشاكل الطارئة المتعلقة بتطبيق اتفاقية ريجي.

٤- اهتمام كل من الشركة ووزارة المالية بتحقيق توازن أفضل بين إنتاج واستهلاك السكر بما يساعد على تخفيض حجم الرصيد المخزون بالشركة، **من خلال المفاضلة بين البدائل التالية:**

أ- الإقلال من المساحة الكلية للقصب فى المناطق ضعيفة الإنتاج بتخفيض مساحة الغرس وإزالة الخلف المسنة.

ب-تخفيض سعر توريد القصب.

وقد كان لكل بديل معارضين لأسباب اجتماعية أو اقتصادية، واستقر الرأي أخيراً على تخفيض سعر توريد القصب في موسم ١٩٣٤/١٩٣٣ بعد موافقة وزارة المالية التي أصدرت تعليماتها بمعدلات التخفيض حيث قررت تخفيض السعر في

منطقة الإبراهيمية إلى ٣٥ مليم للقنطار بدلاً من ٤٠ مليم في موسم ١٩٣٢/٣١ وفي منطقة نجع حمادي إلى ٣٤ مليم بدلا من ٣٨ مليم وفي منطقة أرمنت إلى ٣٣ مليم بدلاً من ٣٦ مليم. واعتبرت هذه الأسعار مجزية للمزارعين وأدت إلى نقص في بعض المساحات المنزرعة.

٥- تدني السعر العالمي للسكر خلال النصف الأول من سنة ١٩٣٢ ووصل إلى أقل سعر في مايو ١٩٣٢، ورغم زيادة السعر بعد ذلك إلا أن تلك الزيادة لا تحقق معدلا مقبولا من الربح لصناعة سكر لا تحميها رسوم جمركية، ومن ثم فإن تصدير السكر في تلك المرحلة غير مجز.

٦- تشير الإحصائيات إلى حدوث انخفاض في الإنتاج العالمي للسكر قدره ١٧% تقريبا في موسم ١٩٣٠/١٩٣١، وقدرت كمية الإنتاج العالمي بحوالي ٢٨٧٨٩٠٠٠ طن.

٧- تأمل الشركة في الإقلال من المساحات المنزرعة قصبا من خلال تطبيق خطة شادبورن Chadbourne التي تهدف إلى خفض إنتاج السكر بتقليص مساحات زراعة القصب، وذلك لإيقاف مسلسل انخفاض الأسعار وتحسينها تدريجياً بعد استهلاك المخزون المتراكم بما يساعد على تحقيق التوازن بين العرض والطلب.

٨- توقعات نقص معدلات الإنتاج عن معدلات الاستهلاك على المستوى العالمي في العام القادم.

٩- تجاوزت كميات القصب التي تم توريدها للمصانع ١,٥ مليون طن لأول مرة، وقد تركزت الزيادة في مصنعي أبو قرقاص والشيخ فضل.

١٠- انخفضت الحلاوة إلى ١١,٩٣% لتكرار تعرض المحصول لموجات الصقيع.

١١- ساعد وجود أرصدة من السكر المستورد داخل البلاد على نقص مبيعات الشركة حيث بلغت حوالي ١٠٧ ألف طن على الرغم من أن حجم الاستهلاك قدر بحوالي ١٢٥ ألف طن.

١٢- توقع توريد مليون ونصف طن قصب في موسم ١٩٣٢/١٩٣٣ .

١٣- موقف أنشطة الإحلال والتجديد: في إطار تطبيق اتفاقية ريجي يتم تخصيص ٨٠٠ مليم لكل طن سكر لعمليات الإحلال والتجديد والتوسعات، وقد بلغت الحصيلة ٦٨٩٢٥ جنيها في سنة ١٩٣١ وزادت إلى ٨٤٧٩٩ جنيها في سنة ١٩٣٢ بمجموع قدره ١٥٣٧٢٤ جنيها.

وقد تم إنفاق مبلغ ٣٦٩٢٦ جنيها على التجديدات التي أدت إلى زيادة الطاقة الإنتاجية لمصانع الشركة بمقدار ٣٥٠ ألف طن قصب و ٣٠ ألف طن سكر.

١٤- خلو مقعد بمجلس إدارة الشركة لرحيل العضو Emile Miriel، وترشيح واعتماد السيد Le Baron De Benoist بديلاً وهو من كبار العاملين بالشركة العالمية البحرية لقناة السويس.

١٥- قرار الجمعية العمومية بتثبيت قيمة بدل حضور اجتماعات مجلس الإدارة بمبلغ إجمالي قدره خمسة آلاف جنيه سنويا اعتبارا من السنة المالية ١٩٣٢/١٩٣٣ يتم توزيعها على أعضاء المجلس بناء على النسب التي يقررها مجلس الإدارة، وذلك طبقا للمادة (٢٦) من القانون الأساسي للشركة.

١٦- الموافقة على استمرار نفس مراقبي حسابات الشركة في العمل وتحديد أجرهم السنوي بمبلغ ٤٠٠ جنيه.

١٧- قدرت قيمة رصيد السكر في المخازن بمقدار ١٩٢٤٣١٠ جنيها.

وننتقل بعد ذلك إلى اجتماع الجمعية العمومية العادية رقم (٤٠) حيث يشير التقرير المعروض في الاجتماع إلى ما يلي:

١- استمرار حالة عدم استقرار أسعار السكر نتيجة لوجود أرصدة كبيرة لدى كبار الدول المنتجة، والتفكير في عقد مؤتمر عالمي لدراسة وتحديد كميات الإنتاج وخطط التصدير حيث أن خطة تقليص المساحات المنزرعة والتي عرفت باسم Chadbourne لم تحقق هدفها.

٢- بلغت توريدات القصب مليون و ٦٨٠ ألف طن بزيادة قدرها ١٨٠ ألف طن عما كان مقدراً (١,٥ مليون طن) ، وهذه الزيادة نتيجة لعدة عوامل أهمها ملاءمة الظروف المناخية، والإقلال من كميات القصب الموردة إلى عصارات العسل بكل من ملوي وفرشوط.

وقد تم قبول توريد كميات من القصب خارج إطار التعاقدات بسعر أقل من السعر الذي حددته الحكومة وبموافقة المزارعين على ذلك حيث لا يزال ذلك السعر مجز ومنافس للمحاصيل الأخرى. وعلي الرغم من أن زيادة التوريدات تساعد في خفض تكلفة الإنتاج إلا أنها تؤدي إلى زيادة أرصدة السكر في المخازن.

٣- صعوبة تقدير كميات التوريد في ظل التعاقد على أساس المساحات المنزرعة، وقد أدى ذلك إلى صدور قرار وزير المالية بتحديد حجم التوريدات في موسم ١٩٣٤/١٩٣٥ بما لا يزيد على مليون و ٢٥٩ ألف طن، وأن يكون التعاقد على أساس الوزن الفعلي للتوريدات بدلا

من المساحة المنزرعة بما يساعد على دقة تقدير حجم التوريدات وتحديد العلاقة بين الشركة والمزارعين على أسس أكثر ثباتاً واستقراراً.

٤- قرار الشركة بيع جزء من أملاكها بالمطاعنة مساحته ٣٤٥٩ فدان وثمانية قراريط وأربعة أسهم بمبلغ ٣٢٨٦٣٧ جنيها من الأراضي التي سبق للشركة شراءها سنة ١٩١٧ لتأمين إمداد مصنع أرمنت بالقصب في ظل منافسة محصول القطن في ذاك الوقت حيث أن تلك الظروف لم تعد قائمة.

٥- زيادة توريدات القصب في موسم ١٩٣٣/١٩٣٢ إلى ١٦٧٩٩٩٩ طن، وتركزت الزيادة في مصنعي أبو قرقاص ونجع حمادي حيث بلغت توريدات مصنع أبو قرقاص ٤٠٧٢٩٢ طن مما تسبب في استمرار موسم العصير حتى ٩ يونيو ١٩٣٣.

٦- بلغت المبيعات للسوق المحلي ١١٢٩٦٤ طن، وكان متوسط سعر البيع ١٨،٦٨٢ جنيها للطن وهو أقل قليلا من العام السابق.

وقد خاطبت الشركة الحكومة للسماح بتصدير جزء من المخزون طبقاً لاتفاقية ريجي في ظل زيادة الإنتاج عن الاستهلاك المحلي وزيادة أرصدة السكر في المخازن، وذلك بهدف الحد من زيادة الأرصدة على الرغم من انخفاض السعر في السوق العالمي. وقد وافقت الحكومة على التصدير حيث صدرت الشركة ٢٩٤٤٣ طن ، وبذلك زاد حجم المبيعات إلى ١٤٢٤٠٧ طن بزيادة قدرها ٦ آلاف طن عن الموسم السابق إلا أنه لا يزال أقل من حجم الإنتاج بمقدار ٢٨ ألف طن تقريباً، وستعمل الشركة على زيادة كميات التصدير في موسم ١٩٣٤/١٩٣٣.

٧- من المتوقع أن يصل حجم توريدات القصب في موسم ١٩٣٤/١٩٣٣ إلى مليون ونصف طن.

٨- قدرت قيمة رصيد السكر في المخازن بمقدار ٢٠٢٨٨٤٧ جنيه.

٩- لا يزال الاتزان مفقودا بين الإنتاج والاستهلاك على المستوى العالمي رغم أن الزيادة في الأرصدة العالمية لا تتعدى استهلاك ثلاثة شهور، إلا أن سوء التوزيع وانخفاض معدلاته هو الذي يسهم في تضخيم المشكلة والتأثير السلبي على الأسعار. ومن العوامل التي تساعد أيضا على خفض سعر السكر في السوق العالمي هو التركيز على زيادة الإنتاج من سكر القصب بينما انخفضت معدلات إنتاج سكر البنجر ولم تتجاوز معدلات ما قبل الحرب، وبصفة عامة فإن الظروف العالمية في مجملها تؤدي إلى خفض الأسعار، ولا تزال التأثيرات السلبية قائمة رغم المشاورات الجارية بين الدول المعنية لتعديل تلك الأوضاع.

أما بالنسبة لمصر فإن صناعة السكر في ظل اتفاقية ريجي تحقق أهدافها الزراعية والاقتصادية والاجتماعية والصناعية، ولم تتأثر شركة السكر إلا بزيادة أرصدة المخازن التي بدأت في الانخفاض ومن ثم فإن الشركة لا تتوقع مواجهة أي مخاطر في ظل اتفاقية ريجي.

ثم نأتي إلى اجتماع الجمعية العمومية رقم (٤١) حيث تشير الوثائق إلى ما يلي:

١- بلغت كمية توريدات القصب للمصانع ١٥٠٧٩٩٩ طن تقريبا في موسم ١٩٣٤/١٩٣٣ وانخفضت كمية الإنتاج إلى ١٥٤٤٩٨ طن سكر بعد أن كانت ١٧٠٢٨٤ طن في الموسم السابق.

٢- توقع حجم توريدات مقداره مليون و ٢٦٠ ألف طن قصب في موسم ١٩٣٥/١٩٣٤ حسب التعاقدات المبرمة مع المزارعين مع استمرار قبول توريدات خارج إطار التعاقدات بسعر أقل.

٣- زيادة دقة تقدير كمية التوريدات في ظل تعديل نظام التعاقد على أساس الكمية بالطن بدلا من المساحة.

٤- ثبات سعر شراء القصب وسعر بيع السكر.

٥- زاد حجم مبيعات السكر إلى ١٨٧٧٧٦ طن مقابل ١٤٢٤٠٧ طن في موسم ١٩٣٣/١٩٣٢ و ١٠٧٠١٣ طن في موسم ١٩٣٢/١٩٣١ .

٦- زاد استهلاك مصر من السكر بمقدار ١٤١٤٩ طن حيث وصل إلى ١٢٧١١٣ طن.

٧- نقص مديونية الشركة للبنك بعد بيع أملاك الشركة بالمطاعنة وتخفيض أرصدة السكر بالمخازن بما حسن المركز المالي للشركة وتخفيض تكلفة خدمة الدين.

٨- انخفضت قيمة أرصدة السكر في المخازن بمقدار ١٣٠٥٦٢٧ جنيها حيث قدرت في ١٩٣٤/١٠/٣١ بمقدار ١٥٠٠٦٢٥ جنيها مقابل ٢٨٠٦٢٥٢ جنيها في العام السابق.

وتتواصل السنوات ونصل إلى تقرير الجمعية العمومية رقم (٤٢) التي اجتمعت في ٢٧ فبراير ١٩٣٦ لمناقشة نشاط الشركة في عام ١٩٣٥، ويعرض التقرير الآثار المترتبة على العمل باتفاقية ريجي حيث أن تلك هي السنة الخامسة التي تعمل فيها الشركة تحت مظلة الاتفاقية منذ بدء العمل بها في فبراير ١٩٣١، وكانت تلك هي الفترة الزمنية الأولى المحددة لمتابعة العمل

بالاتفاقية وحرية إيقاف العمل بها بعد نهاية الخمس سنوات الأولى بشرط أن يعلم الطرف الذي يرغب في إيقاف التعامل الطرف الآخر قبل انتهاء الأجل بثلاثة أشهر.

وقد أوضح التقرير أن العمل باتفاقية ريجي قد حقق أهداف كل من الحكومة والشركة على النحو التالي:

١- زيادة إنتاج قصب السكر حيث تم توريد وعصر ٧٠١٣٠٠٠ طن خلال السنوات الخمس الأولى مقابل ٤٨٧٥٧٥٦ طن خلال السنوات الخمس السابقة للاتفاقية.

٢- صار سعر توريد القصب الذي تحدده الحكومة مجزيا للمزارعين إذا ما قورن بأسعار المحاصيل الأخرى.

٣- تشغيل مصنع تكرير الحوامدية بالخام المحلي قد ساعد على تجنب الحكومة لأي أزمة اقتصادية قد تنتج بسبب الاستيراد.

٤- بلغ سعر توريد قصب السكر في موسم ١٩٣٥/١٩٣٤ ما يعادل حوالي ٧٤,٥% من تكلفة إنتاج السكر، وتتجاوز تلك النسبة ما هو محدد في دول أخرى كثيرة مما يعظم من الاقتصاد الريفي.

٥- كان للمبلغ الذي تم تخصيصه في الاتفاقية لأعمال الإحلال والتجديد والتوسعات وقدره ٨٠٠ مليم عن كل طن سكر منتج أثره في زيادة طاقة المصانع وتحسين أدائها.

٦- مد العمل بالاتفاقية لثلاثة سنوات جديدة قادمة تمتد حتى ٣١ أكتوبر من العام الثالث لتجنب انتهاء سريانها في فبراير أثناء موسم العصير،

وتخفيض معدل التخصيص لأعمال الإحلال والتجديد من ٨٠٠ مليم عن كل طن سكر منتج إلى ٦٠٠ مليم.

٧- الوصول إلى توازن أفضل بين الإنتاج والاستهلاك على المستوى العالمي كما يلي:

أ- نقص إنتاج العالم من السكر في ١٩٣٥/١٩٣٤ بمقدار حوالي ٦٠٠ ألف طن حيث بلغ ٢٤ مليون و ٩٠٠ ألف طن تقريباً مقابل ٢٥,٥ مليون طن تقريبا في العام السابق.

ب-زاد الاستهلاك العالمي في ١٩٣٥/١٩٣٤ إلى ٢٥٦٣٧٠٠٠ طن مقابل ٢٥٠٠٠٣٧٥ طن في العام السابق.

ج- انخفض المخزون العالمي بمقدار ١,٢ مليون طن خلال سنة واحدة ليصل إلى الحد الأدنى، واستقر السوق العالمي نتيجة لحدوث توازن أفضل بين الإنتاج والاستهلاك، ولهذا لا داعي لاستمرار العمل بخطة شادبورن Chadbourne لتقليص مساحات القصب وإيقاف العمل بها.

٨- على المستوى المحلي:

أ- تثبيت حجم تعاقدات القصب على متوسط موسم ١٩٣٥/١٩٣٤ وقدره ١,٣ مليون طن تقريباً في ضوء أرصدة المخازن وتقديرات الاستهلاك المحلي.

ب- قدرت قيمة أرصدة السكر بالمخازن في ١٩٣٥/١٠/٣١ بمقدار ٨٣٢٧٣٩ جنيه.

ج- سمحت الحكومة بزيادة توريدات القصب موسم ١٩٣٦ بمقدار ٢٤٠ ألف طن عن الموسم السابق في ظل انخفاض رصيد

المخزون وزيادة الاستهلاك، على أن يخصص نصف هذه الزيادة لقدامى المتعاقدين والنصف الآخر لمزارعين جدد.

د- زيادة سعر توريد القصب بمقدار مليم واحد للقنطار.

هـ- انخفاض حجم كميات القصب الموردة إلى ١٣٠٤٨٥٥ طن خلال موسم ١٩٣٥/١٩٣٤ ومع ذلك ظلت تكلفة الإنتاج كما هي نتيجة للأداء الجيد للمصانع.

و- زادت طاقة مصنع تكرير الحوامدية عن احتياجات الاستهلاك المحلي من السكر المكرر وتم استغلال باقي الطاقة المتاحة في تكرير خام مستورد وإعادة تصديره بعد تكريره حيث تم إعادة تصدير ٦٥٢٧١ طن سكر مكرر.

ز- بالرغم من أن الحكومة قد رفعت ضريبة الإنتاج من ٣ جنيه للطن إلى ٥ جنيه فقد ظل سعر السكر ثابتاً.

وكنظام تقارير العرض على الجمعية العمومية في تسجيل الأحداث الهامة فقد استهل تقرير العرض على الجمعية العمومية رقم (٤٣) لمراجعة نشاط الشركة سنة ١٩٣٦ بالحديث عن وفاة المغفور له جلالة الملك فؤاد في أبريل ١٩٣٦ والإشارة إلى منجزاته وتسخير جهده ووقته لخدمة وطنه وشعبه ومساهمته في تحديث البلاد في مجال الصناعة والزراعة والفنون، والآمال المعلقة على خليفته الجديد الملك فاروق الأول للارتقاء بشعبه وتحقيق آمال أمته. وقد تمت الإشارة إلى أن تلك هي السنة السادسة لتطبيق اتفاقية ريجي والأولى في سنوات مد العمل بالاتفاقية وإلى أن العمل بهذه الاتفاقية قد ساعد على إحداث انتعاش للاقتصاد الزراعي بجميع المناطق التي تزرع قصب السكر، وأن المزارعين قد تحسنت دخولهم بما يحصلون عليه ثمنا لتوريداتهم من القصب،

وأن ثمن القصب كمادة خام يمثل حوالي ٧٥% من تكلفة إنتاج السكر وتلك نسبة أعلى من النسب العالمية. وأوضح التقرير أن الحكومة قد أصدرت مرسوما بتاريخ ١٩٣٦/٦/١١ لزيادة ضريبة إنتاج السكر إلى ٧,٥ جنيه للطن بدلا من خمسة جنيهات، وأن الشركة قد تضررت لسعادة وزير المالية لصعوبة تطبيق الزيادة على إنتاج موسم ١٩٣٦/١٩٣٥ نظراً لإصدار مرسوم الزيادة في الجزء الأخير من السنة المالية التي تنتهي في أكتوبر.

ثم عرض التقرير الموقف العالمي لإنتاج السكر في سنة ١٩٣٦/١٩٣٥ حيث أوضح أن الإنتاج العالمي قد بدأ في الزيادة التصاعدية بعد ميله للثبات خلال السنوات الثلاث الماضية، وأن حجم الإنتاج العالمي قدر بمقدار ٢٦,٤ مليون طن بزيادة ١,٧٥ مليون طن عن الموسم السابق، وأن زيادة الاستهلاك العالمي عن الإنتاج قد أسهم في تخفيض المخزون العالمي حيث صار الرصيد لا يتجاوز استهلاك ثلاثة شهور، وأن السعر العالمي للسكر يتأثر بعدة عوامل مثل نولون الشحن. وأشار التقرير إلى مبادرة MR. Macdonald لعقد مؤتمر عالمي للسكر لمناقشة أوضاع السوق العالمي للسكر بعد نهاية تطبيق خطة شادبورن Chadbourne بعد تذليل العقبات التي حالت دون عقد مثل هذا المؤتمر فيما مضى.

وعرض التقرير بعد ذلك موقف الإنتاج المحلي على النحو التالي:

١- موافقة الحكومة على زيادة حجم توريدات القصب بمقدار ٢٤٠ ألف طن في موسم ١٩٣٧/١٩٣٦ لزيادة استهلاك السكر ونقص أرصدة المخازن إلى أقل مستوى لها.

٢- يوجد انخفاض في درجة الحرارة بمتوسط ٤,٥°م في الموسم الجاري ١٩٣٧/١٩٣٦ بما يضر بنضج القصب وجودته عموما، وستؤدي تلك

الظروف المناخية غير الملائمة إلى عدم كفاية الإنتاج لحاجة الاستهلاك وزيادة تكلفة التصنيع.

٣- ثبات سعر البيع للسكر رغم زيادة ضريبة الإنتاج من ٥ جنيه للطن إلى ٧,٥ جنيه.

٤- نقصت قيمة أرصدة المخازن حيث قدرت بمقدار ٦١٢٥٧٥ جنيه مقابل ٨٣٢٧٣٩ جنيه في الموسم السابق.

وفي ١٩٣٨/٢/٢٨ تم عقد الجمعية العمومية رقم (٤٤) لمراجعة نشاط الشركة في موسم ١٩٣٧/١٩٣٦ حيث السنة السابعة في تطبيق اتفاقية ريجي، وقد تمت الإشارة مرة ثانية في التقرير المعروض إلى زيادة ضريبة الإنتاج إلى ٧,٥ جنيه للطن ابتداء من موسم ١٩٣٧/١٩٣٦ . وأوضح التقرير أن مصر قد صارت عضوا في عصبة الأمم، كما اشار رئيس مجلس الإدارة إلى انعقاد مؤتمر مونتري Montreuy الذي ألغى الامتيازات الأجنبية التي كانت تحد من سيادة مصر، وألمح إلى أن اعتلاء جلالة الملك فاروق عرش المملكة المصرية يبشر بمستقبل سعيد وواعد. وانتقل التقرير بعد ذلك إلى عرض الموقف العالمي للسكر على النحو التالي:

١- تم توقيع اتفاقية لندن في مايو ١٩٣٧ على أن يتم العمل بها بعد ثلاثة أشهر من توقيعها. وقد نظمت هذه الاتفاقية حصص السوق الحرة وحددت حصة تصدير السكر على مستوى العالم بمقدار ٣٦٢٢٥٠٠ طن، وذللت الكثير من العقبات وأدت إلى تحسن نسبي في الأسعار.

٢- بدأ حجم الإنتاج العالمي من السكر يزداد تدريجيا حيث وصل في عام ١٩٣٧/٣٦ إلى ٢٨٨٩٥٨٢٩ طن بعد أن كان ٢٧٠٧٠٣٨٤ طن في

موسم ١٩٣٥/١٩٣٦، ومن المتوقع أن يزداد إلى ٢٩٦٩١٥٤٤ طن في موسم ١٩٣٧/١٩٣٨ ، كما ازداد أيضا حجم الاستهلاك العالمي.

٣- الأمل في مزيد من إصلاح السوق العالمي للسكر رغم أن مصر لا تصدر سكر في تلك المرحلة ولكن أنشطة الشركة في تكرير السكر الخام تتأثر بتقلبات السوق العالمي.

كما عرض التقرير ملامح الإنتاج والاستهلاك في مصر كما يلي:

١- تعرض محصول القصب لموجات من الصقيع وظروف جوية غير ملائمة أثرت على كمية ونوعية القصب المورد.

٢- انخفضت أرصدة السكر بسبب زيادة حجم الاستهلاك عن الإنتاج، كما تأثرت التكلفة أيضا بتلك الزيادة.

٣- زادت توريدات القصب إلى ١٣٨٢٢٤١ طن مقابل ١٢٤٣١٥٧ طن في الموسم السابق.

٤- حقق مصنع تكرير الحوامدية أعلى إنتاجية حيث تم تكرير ٢٢٥٤٣٣ طن سكر خام بما يزيد على ضعف أعلى إنتاجية سبق تحقيقها قبل اتفاقية ريجي.

٥- تصدير ٧٣٩٦٠ طن إلى الخارج شاملا ما تم تصديره إلى السودان بالسعر العالمي.

٦- قدرت قيمة أرصدة السكر في المخازن بمبلغ ٥٩٩٣١٦ جنيه.

ومن الجدير بالذكر أن تقرير الجمعية العمومية قد أشار ولأول مرة إلى أسماء ممثلي الحكومة في مجلس إدارة الشركة " تنفيذا لاتفاقية ريجي " وهما أحمد محمد عبد الوهاب باشا، وأمين عثمان باشا.

وتتواصل الأحداث ونأتي إلى اجتماع الجمعية العمومية رقم (٤٥) بتاريخ ١٩٣٩/٢/٢٨ حيث يشير التقرير المعروض إلى مجموعة من الأخبار غير السارة كما يلي:

١- **وفاة هنري نوس بك HENERY NAUS** في بروكسل " عاصمة بلجيكا " بتاريخ ١٩٣٨/٩/٢٢. وقد بدأ هنري نوس عمله في شركة السكر سنة ١٩٠٢ مديرا لمصنع نجع حمادي ثم عين مديرا عاما للشركة سنة ١٩٠٦ ، وعين بعد ذلك عضوا بمجلس الإدارة ومديرا عاما في نفس الوقت. وكان هنري نوس بلجيكي الجنسية يعتبر أن مصر وطنه الثاني، وكانت له أياد بيضاء ودور فاعل في تطوير صناعة السكر المصرية من خلال عمله بشركة السكر، ولهذا فإن إدارة شركة السكر قد عملت على تخليد ذكراه تقديراً لدوره وعرفانا بجميله وخدماته للشركة مدة تزيد على ٣٦ عاما حيث أعدت لوحة تحمل صورة بارزة له مسجل عليها تاريخ ميلاده وتاريخ وفاته وضعت في حينه في مدخل البهو الرئيسي للمبنى العريق لشركة السكر (شركة السكر والصناعات التكاملية المصرية حاليا) في شارع جواد حسني بالقاهرة.

٢- وفاة السيد/ أحمد محمد عبد الوهاب باشا ممثل الحكومة في مجلس الإدارة بتاريخ ١٩٣٨/٤/١٦ الذي سبق له شغل منصب وزير المالية، وقد اختير صاحب العزة/ عبد الملك حمزة بك خلفاً له.

٣- استقالة مسيو فيكتور هراري باشا (VICTOR HARARI PACHA) من رئاسة مجلس إدارة الشركة لأسباب صحية، وقد تولى رئاسة المجلس في ١٩٠٥ وشارك في إعادة تنظيم الشركة سنة ١٩٠٦ ، وقد اختاره المجلس رئيسا فخريا للشركة تقديراً لدوره وخدماته.

ويشير التقرير إلى قيام رئيس مجلس إدارة الشركة بتقديم التهاني لجلالة الملك فاروق الأول وحرمه جلالة الملكة فريدة بمناسبة مولد الأميرة فريال أول

مولود للملك فاروق من زوجته الملكة فريدة وأن ذلك يأتي في إطار سياسة الشركة في مواكبة الأحداث الجارية في البلاد .

ويعرض التقرير بعد ذلك نشاط الشركة حيث يوضح أن تلك هي السنة الثامنة للعمل باتفاقية ريجي التي أسهمت في زيادة نشاط ونمو صناعة السكر والتكرير في مصر وجلبت الخير والرخاء للبلاد، ولذلك تقرر تجديد الاتفاقية ومد العمل بها لثلاثة سنوات أخرى. وعرض التقرير مقارنة بين إنتاجية الشركة في الثمانية سنوات في ظل اتفاقية ريجي وإنتاجيتها في الثمانية سنوات السابقة لاتفاقية ريجي على النحو التالي:

١- زادت توريدات القصب إلى ١١٣٥٩٨٢٩ طن بعد أن كانت ٧٢٨٣٤٠٢ طن.

٢- زادت كميات السكر الخام المذاب للتكرير إلى ١٣٠٦٧٥٥ طن بعد أن كانت ٦٨٠٧٠٠ طن.

وينتقل التقرير بعد ذلك إلى حالة السوق العالمي حيث يوضح ما يلي:

١- أدى اتفاق لندن في مايو ١٩٣٧ إلى تحسن في مستوى مخزون السكر كما توضحه البيانات الإحصائية نظريا، واستقرار السوق وتحسن الأسعار نتيجة للترتيب الدقيق لنظام الحصص، وإذا كان معدل التحسن بطيئا إلا أنه تميز بالانتظام.

٢- انخفاض الإنتاج الأوروبي نتيجة لتأثير الأحوال المناخية غير الملائمة إلى ٨ مليون و ٨٠٠ ألف طن سكر في الموسم السابق مما كان له أثراً إيجابياً على سعر السكر في السوق العالمي.

٣- نقص الإنتاج العالمي في موسم ١٩٣٨/١٩٣٧ إلى ٢٨٦٨٤٠٠٠ طن مقابل ٢٨٨٩٥٠٠٠طن في موسم ١٩٣٧/١٩٣٦ بينما زاد الاستهلاك العالمي.

وأوضح التقرير أنه على الرغم من عدم تصدير سكر مصري في المرحلة الحالية إلا أن نشاط التكرير يتأثر بأحوال السوق العالمي للسكر.

وينتقل التقرير بعد ذلك إلى مؤشرات وملامح السوق المحلي حيث يشير إلى ما يلي:

١- زيادة الإنتاج بمعدلات تزيد على الاستهلاك مما ساعد على استقرار الاستهلاك وزيادة أرصدة المخازن.

٢- موافقة الحكومة على قرارات لجنة السكر " مجلس السكر الاستشاري " وتطبيق نفس الشروط الموضوعة والسارية في موسم ١٩٣٨/١٩٣٩ خلال موسم ١٩٣٩/١٩٤٠ ومن ثم عدم تغيير كميات توريد القصب والأسعار.

٣- قدرت قيمة أرصدة السكر في المخازن بمبلغ ٦٧٨٢١١ جنيه مقابل ٥٩٩٣١٦ في العام السابق.

وكان من أهم قرارات الجمعية العمومية ما يلي:

١- تعيين محمد محمود خليل بك عضوا بمجلس الإدارة خلفاً للراحل هنري نوس بك.

٢- انتخاب محمد محمود خليل بك رئيسا لمجلس إدارة الشركة، ويعتبر أول رئيس مصري لمجلس الإدارة.

٣- تعيين السيد/ فيكتور هراري باشا رئيسا فخريا للشركة تقديرا لدوره وإقرارا بفضله وخدماته للشركة، وقد انضم السيد/ رالف هراري إلى عضوية مجلس الإدارة خلفا للسيد فيكتور هراري.

وننتقل عبر التاريخ إلى اجتماع الجمعية العمومية رقم (٤٦) بتاريخ ١٩٤٠/٢/٢٨ حيث كانت بوادر الحرب العالمية الثانية قد لاحت في الأفق، ويشير التقرير المعروض في هذا الاجتماع إلى معاناة الدول الأوروبية خلال السنوات الماضية نتيجة لظروف سياسية واقتصادية واجتماعية فرضت عليها التزامات تحمل نفقات تسليح وأعباء إعداد جيوش تتزايد باستمرار بما يشكل ضغطا على اقتصاديات هذه الدول، وأن تلك الدول اضطرت في سبتمبر ١٩٣٩ إلى خوض غمار حرب أحدثت خللا جسيما وهددت بشدة حالة الاستقرار بهذه

الدول. وذكر التقرير أنه يصعب التكهن بالفترة الزمنية لاستمرار الخلاف القائم المؤدي إلى الحرب أو مدى اتساع وانتشار ذلك الخلاف وتلك الحرب، ولكنه أكد الثقة في قدرة القوات المتحالفة التي انضمت إليها مصر للدفاع عن مبادئ الحرية والعقيدة، (وكانت مصر في ذلك الوقت خاضعة للاحتلال البريطاني الذي كان يملي عليها سياستها الخارجية).

وقد أعاد التقرير إلى الأذهان مدى ما تحملته الشركة من خدمات للبلاد خلال الحرب العالمية الأولى وتحقيق وفر للدولة قدره ٩٦٠٧٤٩٩ جنيها (تسعة ملايين وستمائة وسبعة آلاف وأربعمائة تسعة وتسعون جنيها)، وأشار إلى تكرار نفس الظروف مع بداية الحرب العالمية الثانية حيث زادت أسعار السكر عالميا عن الأسعار في مصر، وأكد على استعداد الشركة التام لتنفيذ ما يطلب منها لتأمين أوضاع البلاد صناعيا واقتصاديا واجتماعيا في ظل الظروف الصعبة للحرب.

ثم انتقل التقرير إلى إيضاح أن سنة ١٩٣٨/١٩٣٩ هي السنة التاسعة للعمل مع الحكومة باتفاقية ريجي وأنها السنة الأولى من فترة التجديد الثانية للاتفاقية وقدرها ثلاثة سنوات، وأوضح كالمعتاد دراسة مقارنة بين ما تحقق في التسع سنوات التي طبقت خلالها الاتفاقية وما تحقق في السنوات التسع السابقة على **العمل بالاتفاقية على النحو التالي:**

- كمية توريدات القصب خلال تسعة سنوات في ظل تطبيق الاتفاقية = ١٢٨٩٦٥٣٩طن
- كمية توريدات القصب خلال تسعة سنوات سابقة للاتفاقية = ٨٤٢٢٣٨٦ طن
- كمية السكر الخام التي تم تكريرها خلال تسعة سنوات في ظل تطبيق الاتفاقية = ١٥٦١٣٠٧ طن .
- كمية السكر الخام التي تم تكريرها خلال تسعة سنوات سابقة للاتفاقية= ٧٧٧٧٣٢ طن.

وتوضح تلك الأرقام زيادة طاقة مصانع السكر بنسبة ٥٠% تقريبا، وتضاعف طاقة مصنع التكرير حيث زادت طاقته بنسبة ١٠٠% تقريبا وذلك نتيجة للتعاون المثمر والتكامل البناء بين شركة السكر والحكومة المصرية.

وعرض التقرير بعد ذلك حالة السوق العالمي للسكر على النحو التالي:

١-ينتهي العام الثاني من الاتفاقية الدولية للسكر (اتفاقية لندن فى مايو ١٩٣٧) بانتهاء السنة المالية ١٩٣٨/١٩٣٩.

٢-انتهت اللجنة الدولية للسكر في ١٩٣٩/٦/٢٤ من تحديد حصص العام الثالث من الاتفاق والذي يبدأ أول سبتمبر ١٩٣٩.

٣-بدأت الحرب العالمية الثانية مع بداية العام الثالث للاتفاقية الدولية للسكر.

٤-كان قد تم تحديد حصص سوق التجارة الحرة للسكر بمقدار ٣ مليون و ١١١ ألف طن سكر بما يمثل نقصا فى الاستهلاك خلال المدة من سبتمبر ١٩٣٩ إلى أغسطس ١٩٤٠ قدره ٥٣٦ ألف طن عن الحصص الأساسية التى سبق تحديدها فى مايو ١٩٣٧ عند إبرام الاتفاق (الاتفاقية الدولية).

٥-لم تعد هناك فى الواقع سوق عالمية للسكر منذ بداية الحرب العالمية الثانية فى سبتمبر ١٩٣٩ حيث قامت وزارة التموين والحكومة البريطانية بإيقاف نشاط بورصة السلع فى لندن ولم تعد هناك مخارج للتصدير (terminal market) حيث عهد إلى لجنة ملكية خاصة بقيادة Tate & Lyle بشراء السكر وتحديد سعر السكر المكرر الناعم.

٦-فى ١٩٣٩/٩/٩ أصدر Willer & Cray بنيوريورك تقريرا عن الإنتاج العالمى من السكر **سنة ١٩٣٨/١٩٣٩ مقارنا بسنتين سابقتين على النحو التالى:-**

أ- الانتاج العالمى سنة ١٩٣٨ / ١٩٣٩ قدره ٢٨٧٩١٦٦٦ طن

ب-الانتاج العالمى سنة ١٩٣٧ /١٩٣٨ قدره ٢٩٧٩٦٨٦١ طن
ج-الإنتاج العالمى سنة ١٩٣٦/١٩٣٧ قدره ٢٩٨٠٠٧٧٦ طن.
٧-التناقص المستمر فى الاستهلاك العالمى للسكر لظروف الحرب العالمية الثانية
٨-استمرار التجارة الخارجية للسكر فى مصر بشكل جيد.

وأشار التقرير بعد ذلك إلى مؤشرات وملامح الإنتاج والاستهلاك فى مصر سنة ١٩٣٨/١٩٣٩ على النحو التالى:

١- زيادة صادرات السكر المصرى لارتفاع الأسعار العالمية بسبب الحرب.
٢- قام المجلس الاستشارى للسكر بتعديل سعر شراء القصب مراعاة للظروف الاقتصادية التى سادت البلاد فى تلك الفترة كما يلى:-
أ-زيادة مليم واحد لقنطار القصب فى توريدات موسم ١٩٣٩/١٩٤٠ على سعر توريدات موسم ١٩٣٨/١٩٣٩م.
ب-تكون الأسعار فى موسم ١٩٤٠ /١٩٤١ على النحو التالى:
٤٤ مليم للقنطار فى مصنع الشيخ فضل.
٤٦ مليم للقنطار فى مصنع أبو قرقاص
٤٢ مليم للقنطار فى مصانع نجع حمادى وأرمنت وكوم أمبو.

وقد استجابت الشركة لمطالب الحكومة ونفذت قرارات المجلس الاستشارى للسكر.

٣-اتخاذ ما يلزم لزيادة إنتاج السكر فى موسم ١٩٤٠/١٩٤١ زيادة ملموسة بما يعود بالنفع على مزارعى القصب وكافة الصناعات المحلية المعاونة لصناعة السكر

٤-ضمان التأمين الكامل لإمدادات السكر فى مصر والسودان بفضل جهود شركة السكر.

ولقد حدثت بعد ذلك بعض التعديلات فى تشكيل مجلس إدارة شركة السكر أشار إليها **تقرير الجمعية العمومية رقم (٤٦) كما يلى:**

١- استقالة صاحب السعادة يوسف أصلان قطاوى باشا من مجلس إدارة الشركة، وهو عضو بالمجلس منذ سنة ١٩٠٨ وكان مديراً لمصنع تكرير الحوامدية عند إنشائه، وقد حل محله صاحب العزة رينيه قطاوى بك الذى سبق له العمل فى عدة وظائف رئيسية بشركة السكر.

٢- تم تعيين صاحب السعادة حافظ عفيفى باشا عضوا جديداً فى مجلس الإدارة.

كما ذكر تقرير الجمعية العمومية أسماء ممثلى الحكومة فى مجلس الإدارة وهما:

أ- صاحب السعادة / أمين عثمان باشا

ب- صاحب العزة / عبد الملك حمزة بك

ولأول مرة يذكر تقرير الجمعية العمومية اسم مدير عام الشركة وأسماء مساعديه كما يلى:

المدير العام هو هيوج نوس HUGUES NAUS، والمساعدان هما صاحب العزة ممدوح بك رياض، والبير سيسنز ALBERT CYSENS.

وأوضح التقرير أيضا تحديد نفس مراقبى الحسابات بنفس الأتعاب وقدرها ٥٠٠ جنيه فى السنة، وأن مخزون السكر بلغت قيمته ٦٦١٥٣٧ جنيه.

ولقد تأخر اجتماع الجمعية العمومية رقم (٤٧) عن موعده فى فبراير حيث تم بتاريخ ١٩٤١/٣/٢٧، وقد أثرت ظروف الحرب العالمية الثانية الدائرة فى ذاك الوقت على مجريات الأحداث فقد أشار التقرير فى بداية حديثه عن الحرب إلى عدالة القضية التى تدافع عنها الشعوب والتى من أجلها نشبت الحرب، وأشاد ببريطانيا العظمى وحلفائها من الدول والشعوب، وأوضح التقرير

أن مصر قد أثبتت قدرتها الفائقة على مواجهة الصعوبات التى فرضتها ظروف الحرب حيث استطاعت حل مشاكلها الاقتصادية بالرغم من التهديدات المباشرة لها وقطع خطوط المواصلات التجارية بسبب الحرب وتداعياتها على المستوى العالمي، وأشاد التقرير بقدرة الشركة فى ظل الظروف الصعبة الراهنة على سد حاجة السوقين المصرى و السودانى من السكر بالإضافة إلى ما يتم تصديره إلى أقطار الشرق الأدنى.

واستمرارا لتقييم نتائج تطبيق اتفاقية ريجى بعد هذا العام الذى يمثل السنة العاشرة للتطبيق أورد التقرير عرضا تفصيليا لنتائج العشر سنوات فى ظل تطبيق الاتفاقية ومقارنة بين المتوسط السنوى لأداء تلك السنوات العشر والمتوسط السنوى للعشر سنوات السابقة لتطبيق الاتفاقية، والزيادة الإنتاجية التى تحققت، ويوضح الجدول رقم (١/٧) تلك البيانات.

وقد عرض التقرير تأثير الحرب على السوق العالمى للسكر حيث أدت ظروف القتال وتداعياتها إلى ارتفاع تكلفة النقل والتأمين على الشحنات المنقولة بحرا نتيجة لاحتمالات التعرض للمخاطر بسبب الحرب وتأثيرها على خطوط المواصلات والملاحة البحرية، وقد وصلت التكاليف إلى قيمة أعلى من ثمن السكر ، ونتيجة لذلك توقف تصدير السكر وتكدس فى الدول المنتجة له ، ففى جاوة مثلا زاد رصيد المخزون فى الفترة من أبريل إلى نوفمبر ١٩٤٠ من ٢٤٢ ألف طن إلى ١٠٧٥ ألف طن سكر وقدر الخبراء أن ذلك المخزون سيصل إلى ٦٠٠ ألف طن فى أبريل ١٩٤١ ، و ١٣٤٦ ألف طن فى أبريل ١٩٤٢.

وأفاد التقرير أن اتفاق السكر الدولى المبرم فى ١٩٣٧ قد جدد لسنة رابعة تنتهى فى ١٩٤١/٨/٣١، وأن الحصص المحددة لتصديرها للسوق الحرة قد ظلت كما هى فى السنة الثالثة وقدرها ٣١٧٠٠٠٠ طن ، وبالنسبة لمصر فإنها قد صدرت ١٠٣٣٣٩ طن منها ٢٤٨٥٦ طن من الإنتاج المصرى والباقى

خام مستورد أعيد تصديره بعد تكريره ، وقد بلغت قيمة أرصدة المخازن ٨٥٣٢٢٧ جنيه.

جدول رقم (٧/١)

بيانات أداء الشركة خلال عشرة سنوات فى ظل اتفاقية ريجى
مقارنا بمتوسط الأداء خلال عشرة سنوات سابقة لتطبيق الاتفاقية

العام	القصب المعصور بالطن	السكر الناتج بالطن	السكر المكرر بالطن	المبيعات بالطن	
				لمصر	للخارج
٣١/١٩٣٠	١١٧٣٧١٧	١٢١٨٠٠	٩٠٩٠٠	٨٦١٥٦	٣٦٦٥
٣٢/١٩٣١	١٥٢٠٥٥٠	١٤٧٣٩٤	١٠٧٤٦٨	١٠٥٩٩٩	١٠١٥
٣٣/١٩٣٢	١٦٧٩٩٩٩	١٧٠٢٨٤	١٤١٦٠٣	١١٢٩٦٤	٢٩٤٤٣
٣٤/١٩٣٣	١٥٠٧٩٠٩	١٥٤٤٩٨	١٦٤٤٤٢	١٢٧١١٣	٤٧٢١٨
٣٥/١٩٣٤	١٣٠٤٨٥٥	١٣٦٥٤٦	١٩٩٨٤٠	١٣٥١١٢	٦٥٢٧١
٣٦/١٩٣٥	١٢٤٣١٥٧	١٣١٨٧٩	١٨٧٨٦٨	١٤٣٧٥٥	٤٤٠٥٨
٣٧/١٩٣٦	١٣٨٢٢٤١	١٣٧٩٠٨	٢٢٥٣٣٣	١٥٣٠٢٢	٧٣٩٦٠
٣٨/١٩٣٧	١٥٤٧٣٩٥	١٦٠٢١١	٢١٠٣٠٤	١٥٢٧٣٦	٥٦١٦٥
٣٩/١٩٣٨	١٥٣٦٧١٠	١٦٢٠٥٤	٢٣٧٠٠٠	١٤٦٧٦٥	٩١٨٦٣
٤٠/١٩٣٩	١٥٧٨٤٠٥	١٥٩٨٤٣	٢٤٠٠٠٠	١٣٢٤٤٠	١٠٣٣٤٠
المتوسط السنوى					
من ١٩٣٠ إلى ١٩٤٠	١٤٤٧٤٩٤	١٤٨٢٤٢	١٨٠٤٧٦	١٢٩٦٠٦	٥١٦٠٠
من ١٩٢٠ إلى ١٩٣٠	٩١١٥١٦	٩٠٠٧٤	٨٥٤٠٠	٧٣٢١٢	١٦٦٠٣
الزيادة	٥٣٥٩٧٨	٥٨١٦٨	٩٥٠٧٦	٥٦٣٩٤	٣٤٩٩٧

وانتقل التقرير بعد ذلك إلى إيضاح أعمال الإحلال والتجديد والصيانة وما قابلها من صعوبات بسبب الحرب حيث صار الاعتماد كلية على ورش

مصانع الشركة مع الاستفادة بما قامت الشركة باستيراده من قطع الغيار ومستلزمات الإحلال بكميات كبيرة قبل الحرب، وقد استدعى ذلك زيادة إنتاج المعدات والمسابك غير أن هذه الزيادة لم تتم بالقدر المطلوب لنقص الاعتمادات المالية، كما أن أسعار المهمات والمعادن ومستلزمات الإنتاج قد زادت مما أثر سلبا على أعمال الإحلال والتجديد وأنشطة الصيانة عموماً.

واجتمعت الجمعية العمومية للشركة بعد ذلك بتاريخ ١٩٤٢/٢/٢٦- اجتماع رقم (٤٨)، ويسجل التقرير المعروض فى هذا الاجتماع دخول صاحب السعادة / أحمد عبود باشا عضوا منتدبا فى مجلس إدارة الشركة ثم يعرض التقرير ما يلى:

١-تواجه الشركة الكثير من الصعوبات بسبب الحرب العالمية الثانية أهمها مشاكل النقل على خطوط الملاحة البحرية للقتال الحادث بين الاساطيل المتحاربة، ونقص المعلومات والبيانات عن التجارة العالمية بصفة عامة وعن السكر بصفة خاصة.

٢-عطلت المعارك البحرية فى المحيط الهادى أنشطة استيراد السكر من جاوة إلى دول الشرق الأدنى مما جعل الشركة تزيد إنتاجها لتغطية احتياجات السوق المحلي والمساهمة فى سد حاجة بلدان الشرق الأدنى.

٣-شجعت اتفاقية السكر بين الحكومة والشركة على استمرار زراعة القصب وزيادة المساحة المنزرعة به إلا أنها فرضت على الشركة تضحيات كبيرة فى ظل ظروف الحرب، ومع ذلك فإن الاستمرار فى التعاون بين الشركة والحكومة يدعم مصالح الطرفين.

٤-جملة توريدات القصب فى موسم ١٩٤١/١٩٤٠ هى ١٧٥٦٣٤٨ طن، وتم إنتاج ١٧٥٠٠٥ طن سكر بناتج سكر قدره ٩,٩٦%

٥-هناك تخوف من تأثر محصول القصب فى موسم ١٩٤٢/٤١ بالعوامل المناخية غير الملائمة لشدة برودة الشتاء مع انخفاض الحرارة، وقلة مياه الرى، وعدم توافر الأسمدة.

٦-ورد إلى مصانع تكرير الحوامدية ١٩٥١٧٦ طن سكر خام محلى، و ١٠١٦٨ طن سكر خام مستورد بالإضافة إلى ما ورد فى موسم ١٩٣٩ /١٩٤٠ وقدره ٨٧٦٦٢٥ طن سكر خام.

٧-مقارنة بين موسمى ١٩٣٩/١٩٤٠، و ١٩٤٠ / ١٩٤١ من حيث كميات السكر للاستهلاك المحلى وللتصدير **على النحو التالى:-**

أ- فى موسم ١٩٣٩/١٩٤٠ كان الاستهلاك المحلى ١٣٢٤٤٠ طن والتصدير ١٠٣٣٣٩ طن بإجمالى ٢٣٥٧٧٩طن.

ب-فى موسم ١٩٤٠/١٩٤١ كان الاستهلاك المحلى ١٣٥٣٦٧ طن والتصدير ٦٦٢٦١ طن بإجمالى ٢٠١٦٢٨ طن.

ج-اقتصرت صادرات موسم ١٩٣٩/١٩٤٠ على السكر الخام المستورد بعد تكريره، أما صادرات موسم ١٩٤٠/١٩٤١ فقد جمعت بين السكر الخام المحلى والسكر الخام المستورد بكميات قدرها ٥٣٠٢١ طن ، و ١٣٢٤٠ طن على الترتيب.

٨-بدأت الحكومة أخيراً فى تطبيق مشروعها الذى أعدته فى أغسطس ١٩٤١ لتوزيع السكر بالبطاقات بحصص محددة لكل فرد للحد من الاستهلاك.

ثم ننتقل بعد ذلك إلى اجتماع الجمعية العمومية رقم (٤٩) بتاريخ ١٩٤٣/٢/٢٦ حيث يطالعنا التقرير المعروض فى الاجتماع بما يلى:-

١-لا تزال الحرب العالمية الثانية تخيم بظلالها على مجريات الأنشطة الاقتصادية بصفة عامة ولكن بعد المعارك والقتال عن حدود مصر قد ساعد على إيجاد بعض فرص التجارة لها مع الدول الأخرى.

٢-أصدرت الحكومة القرارين التاليين فى ديسمبر ١٩٤١ كانا بمثابة عقبة كبرى فى طريق التصدير:

أ-**القرار الأول** : ضرورة الحصول على ترخيص بالتصدير ، وعادة ما يتم رفض طلبات الترخيص.

ب-**القرار الثانى**: فرض رسم استثنائى على تصدير السكر قدره خمسون جنيهاً للطن الواحد، ويعتبر هذا القرار مانعاً للتصدير.

ولو راعت الحكومة الاتفاقية المبرمة بينها وبين الشركة والتزمت بها لأمكن للشركة تصدير ١٥ ألف طن سكر موجودة بالمخازن فى نهاية السنة المالية.

٣-طالبت الشركة الحكومة منذ مايو ١٩٤٢ برفع أسعار السكر لتتمكن الشركة من مواجهة الأعباء المتزايدة لتشغيل المصانع وعمليات الإحلال والتجديد وخاصة في فترة ما بعد الحرب، وقد استجابت الحكومة أخيراً لزيادة الأسعار ولكن معدل الزيادة لا يتناسب مع معدل زيادة تكلفة التشغيل والإحلال والتجديد فقد قدرت تكلفة الإحلال بمعدل ٢٣٢ قرش لكل طن سكر منتج فى سنة ١٩٤١/١٩٤٢ .

٤-تقدمت الحكومة للبرلمان بمشروع قانون لمد أجل العمل بالقانون ٢٤ لسنة ١٩٣١ (أتفاقية ريجى) الخاص بالحماية الجمركية لصناعة السكر الوطنية ولكن البرلمان لم ينته إلى قرار حتى تاريخ اجتماع الجمعية

العمومية ، وستواصل الشركة مشاوراتها ومفاوضاتها مع الحكومة لإقرار تعويض عادل لإنتاج الشركة وتحسين ظروف صناعة السكر بصفة عامة والعمل على النهوض بالتصدير والحصول على إعانة تصدير على غرار النظم المتبعة فى بعض الدول.

٥-على الرغم من أن نتائج الشركة هذا العام أفضل من العام السابق إلا ان معدل الفائدة هذا العام أقل من العام السابق لزيادة تكلفة الإنتاج وتأخر الحكومة فى إصدار قرارها برفع أسعار السكر.

٦-تم توريد ١٦٢٣١٥٩ طن من القصب فى موسم ١٩٤٢/١٩٤١، وتم إنتاج ١٥٨٩٢٤ طن سكر بناتج سكر قدره ٩,٧٩%.

ومن المتوقع انخفاض الإنتاجية الفدانية فى موسم ١٩٤٣/١٩٤٢ لعدم توافر الأسمدة، وعدم كفاية مياه الرى فى بعض المناطق.

وعقدت بعد ذلك الجمعية العمومية اجتماعها رقم (٥٠) بتاريخ ١٩٤٤/٢/٢٩ حيث ذكرى احتفال الشركة باليوبيل الذهبى بعد بلوغها عامها الخمسين، وتعود إلى الأذهان فى هذه الذكرى ما قدمته الشركة من خدمات جليلة للوطن فى وقت السلم ، ودورها الأجل شأنا والأعظم أثرا فى ظروف الحرب العالمية الأولى والثانية حيث يسرت للشعب المصرى سبل الاكتفاء الذاتي من السكر كسلعة استراتيجية هامة لاغنى لأى فرد عنها وجنبت المصريين شرور الأزمات التى ذاقت مرارتها أغلب الدول المحاربة منها والمحايدة ، وساعدت الدولة فى تنفيذ خططها للتقدم فى المجالات الصناعية والزراعية والاقتصادية.

ويشير تقرير الاجتماع إلى أن الشركة وهى تحتفل باليوبيل الذهبى ومرور خمسين عاما على إنشائها قد قررت إصدار كتيب عن تاريخ صناعة

السكر فى مصر يتناول تاريخ تلك الصناعة الهامة منذ نشأتها ولكن القائمين بإعداد وتوثيق هذه الدراسة لم يتمكنوا من العثور على مثل هذا الكتيب.

واستطرد التقرير بعد ذلك فى الحديث عن اهتمام مجلس إدارة الشركة بتحسين ظروف صناعة السكر وتسهيل تصدير السكر إلى الدول المجاورة وتجاوز سلبيات الحرب ونجاح الشركة فى استيراد مهمات المصانع والسماد رغم ارتفاع الأسعار ، وخطة الشركة فى الإحلال والتجديد بعد انتهاء الحرب وإحلال السلام ، وتفضل سعادة وزير المالية بدراسة أحوال الشركة فى ظل الظروف الحاضرة.

ثم استعرض التقرير نتائج تشغيل الموسم على النحو التالى:

١- كمية توريدات القصب ١٧٧٥٢٤٢ طن فى موسم ١٩٤٢/١٩٤٣ وكمية السكر المنتج ١٨٩٩٢٥ طن بناتج سكر ١٠,٧% ، ومن المتوقع انخفاض توريدات الموسم الحالى ١٩٤٤/٤٣ وكذلك انخفاض ناتج السكر لنقص الأسمدة فى البلاد بسبب الحرب ، ولكن هناك توقعات بزيادة المساحة المنزرعة قصبا فى موسم ١٩٤٤ /١٩٤٥.

٢- أنتج مصنع تكرير الحوامدية ١٥٧٧٥٦ طنا من السكر المكرر كلها من السكر الخام المصرى مثل الموسم السابق حيث حالت ظروف الحرب دون استيراد السكر الخام، وحتى الأنواع الرديئة المتوافرة منه قرب سواحل القارة الأفريقية المنتجة فى دول تقع تحت سيطرة الدول المتحالفة والتى لا يرغب أحد فى استيرادها فى الأوقات العادية قد صعب استيرادها بسبب إعطاء الأولوية المطلقة للسلطات العسكرية فى شحن مهماتها الحربية.

ومن الجدير بالذكر أن شركة السكر قد تصرفت فى جزء من إنتاجها من السكر الخام، وهذا هو سبب انخفاض إنتاجية مصنع تكرير الحوامدية عن الموسم الماضى على الرغم من زيادة إنتاج السكر الخام بمقدار ٣٠ ألف طن عن الموسم الماضى.

٣- زاد توزيع السكر سواء للاستهلاك العائلى أو لمصانع المنتجات الغذائية التى نشأت حديثا، وقد ساعد على ذلك سهولة تداول النقد ووفرته وارتفاع أسعار جميع السلع الغذائية.

٤- لا يمكن تحديد أوجه الاستهلاك بدقة لعدم وجود رقابة فعلية لمعرفة وتحديد أوجه استهلاك الكميات المباعة.

٥- تم توزيع ١٤٨٣٥٩ طن سكر داخل القطر المصرى، و تصدير ٤٨٨طن بما يعنى جملة توزيعات قدرها ١٤٨٨٤٧ طن بالإضافة إلى تسليمات خاصة بصفة مؤقتة بلغت ٣٥٦٧٤ طن لجيوش الحلفاء في الحرب العالمية الثانية.

وننتقل بعد ذلك إلى عام ١٩٤٥ حيث التقرير المعروض فى اجتماع الجمعية العمومية رقم (٥١) بتاريخ ١٩٤٥/٢/٢٨ لعرض نتائج أداء الشركة فى سنة ١٩٤٤ حيث يشير فى بدايته إلى الحدث الذى هز القطر المصرى وهو اغتيال المغفور له الدكتور أحمد ماهر باشا وهو على رأس الحكومة وما يمثل رحيله من خسارة للوطن وللصناعة الوطنية باعتباره من أكبر دعاة الصناعة ومشجعيها وحماتها دائماً فى مواقعه المختلفة كوزير للمالية ورئيس لمجلس الوزراء وحتى وهو خارج السلطة، وقد قدمت الشركة خالص عزائها وعزاء مجلس إدارتها إلى الأمة المصرية والحكومة وجلالة الملك فاروق. كما نعى المجلس وفاة الرئيس الفخرى للشركة مسيوفيكتور هرارى باشا الذى وافته

المنية فى ١٩٤٥/٢/٢١، ومن الجدير بالذكر أن V. Harari Pacha قد حصل على العديد من الأوسمة منها:

١- وشاح النيل الأكبر.

٢- وسام Grand Cordon De Lorder Dunil

٣- وسام الليجون هونير (وسام الشرف) الفرنسي.
Officier De La Legion D'Honneur

وقد أشار التقرير إلى أن مسيوهرارى قد تقلد عضوية مجلس إدارة الشركة منذ سنة ١٩٠٦ ثم تم اختياره رئيسا لمجلس إدارتها سنة ١٩٠٩. ورغم أن شركة السكر كانت تشغل باله وفكره إلا أن نشاطه المتميز قد امتد ليشمل كثيراً من الأنشطة الاقتصادية الأخرى حيث كان رئيسا لشركة الرهن العقارى المصرى، ورئيسا لشركة تفتيش وادى كوم امبو، وعضوا بمجلس إدارة البنك الأهلى المصرى والعديد من المؤسسات الأخرى.

ثم استطرد التقرير بعد ذلك إلى توضيح أن الميزانية رقم (٥١) لسنة ١٩٤٣/ ١٩٤٤ التى بصدد المناقشة هى الخامسة منذ بداية الحرب العالمية الثانية وأن مجلس الإدارة يعرب عن أمله في وضع حد لهذا الصراع العالمى بعد الانتصارات التى حققها الحلفاء.

وقد أشار التقرير عند عرض الظروف التى واجهت الشركة خلال السنة إلى أربع موضوعات هامة كما يلى:-

١-تصديق البرلمان المصرى على مرسوم بقانون للنظام الجمركى للسكر بعد المفاوضات التى استمرت منذ سنة ١٩٤١ حتى سنة ١٩٤٣ لتجديد عقد اتفاقية السكر بين الشركة والحكومة، وسيعرض مجلس الإدارة شروط تجديد المعاهدة على الجمعية العمومية فور استيفاء بعض النقاط.

٢- مطالبة مصلحة الضرائب بتحصيل ضريبة الأرباح التجارية والصناعية وكذلك ضريبة الأرباح الاستثنائية على المبالغ المخصصة كاحتياطى لعمليات الإحلال والتجديد لمصانع الشركة.

وترى الشركة أن أى صناعة لابد لها من تكوين هذا الاحتياطى، ويجب عند تسعير اى منتج صناعى مراعاة وجود هذا الاحتياطى بجانب هامش الربح الذى يتناسب مع قيمة المنتج.

وقد أوضح التقرير أن الشركة قد اضطرت عقب الحرب العالمية الأولى إلى تكوين احتياطيات تزيد على ٢,٥ مليون جنيه مصرى أنفقت بالفعل على عمليات الإحلال والتجديد للمعدات والمنشآت حيث كان الإنتاج فى تلك الفترة لا يزيد على ٨٠ ألف طن سكر، وقد زاد الإنتاج فى سنة ١٩٤٢ على ١٩٠ ألف طن ، ويمكن أن تصل الطاقة الإنتاجية للمصانع إلى ٢٥٠ ألف طن فى الموسم إذا توفرت الأسمدة للمزارعين، وترى الشركة أنه قياسا على الاحتياطى الذى تم تخصيصه أثناء الحرب العالمية الأولى ومتغيرات الإنتاجية فإن التقدير السليم يحتم أن يصل الاحتياطى إلى ثلاثة أمثال ما كان عليه ، وتجدر الإشارة إلى أن ممثلى الحكومة قد أقروا خلال مناقشة بنود إتفاقية السكر بمجلس الشيوخ والنواب بحق الشركة فى تخصيص احتياطى ٣,٥ مليون جنيه للإحلال والتجديد، وأوضح التقرير أن سعر السكر الذى حددته الحكومة قد راعى السماح للشركة بتخصيص الاحتياطى للإحلال والتجديد، ولم يحتسب ضرائب على الأرباح التجارية والصناعية أو الاستثنائية.

ولما كانت مطالبة مصلحة الضرائب مصحوبة بالتنفيذ الجبرى فقد اضطرت الشركة إلى دفع ٣٠٤١٤٦ جنيهاً فروق ضرائب عن الفترة من سنة

١٩٣٨/١٩٣٧ إلى سنة ١٩٤٢/١٩٤١، والتقدم بمعارضة أمام القضاء بخصوص ما فرض على الشركة من زيادة فى الضرائب.

٣- على الرغم مما فرض على الشركة من زيادة فى الضرائب فإن الحكومة قد قررت خفض سعر بيع السكر بمقدار عشرة مليمات للأقة اعتباراً من أول نوفمبر ١٩٤٤ فى إطار ما أعلنته الحكومة عن سياستها لخفض تكاليف المعيشة، وسيؤدى ذلك إلى بيع السكر بأقل من سعر التكلفة بما يحمل الشركة مبلغ ١,٢ مليون جنيه فى السنة المالية الجارية ١٩٤٥/١٩٤٤ كفروق أسعار.

٤- ارتفعت الأصوات بالشكوى خلال سنة ١٩٤٤/١٩٤٣ من عدم توافر السكر بالأسواق فى بعض الأوقات على الرغم من التزام الشركة بتسليم كميات السكر فى مواعيدها المقررة بانتظام وزيادة الإنتاج حيث طرح بالسوق المحلى ١٤٥٦٦١طن فى عام ١٩٤٤/١٩٤٣ مقابل ١٣٢٤٤٠ طن فى عام ١٩٤٠/١٩٣٩، ومن ثم فإن قلة المعروض فى الأسواق وشكوى الجمهور من ذلك أحيانا سببه الأساسى هو تداول السلعة فى السوق السوداء الذى لا سلطان للشركة عليه، وقد تم الاتفاق على تنسيق العمل مع وزارة المالية لتطبيق نظام جديد لتوزيع السكر يعمل على حل تلك المشكلة.

وقد استعرض تقرير الجمعية العمومية بعد ذلك نتائج أداء الشركة على النحو التالى:

١- نقص كمية توريدات القصب إلى ١٦٥١٧٧٠ طن فى موسم ١٩٤٤/١٩٤٣ مقابل ١٧٧٥٢٤٥طن فى الموسم السابق

١٩٤٣/١٩٤٢ بالرغم من زيادة تعاقدات التوريد بما يوازى محصول ثلاثة آلاف فدان.

٢- كمية السكر المنتج ١٦٧٠٥١ طن بناتج سكر قدره ١٠,١١% مقابل ١٠,٧% فى الموسم السابق.

٣- ما زالت مشكلة عدم توافر السماد لمحصول القصب قائمة وتأمل الشركة ألا تتأثر المساحة المنزرعة قصبا بتلك المشكلة.

٤- أدخلت الشركة زراعة صنفين جديدين من القصب يتميزان بإنتاجية عالية هما:

أ-كوامباتور ٢٨١ Co. 281

ب-جاوه ٢٨٧٨ P.O.J 2878

٥- أنتج مصنع تكرير الحوامدية ١٥٥٣٢٣ طن سكر مكرر كلها من السكر الخام المحلى لتعذر الاستيراد من الخارج فى ظل ظروف الحرب.

٦-حدثت بعض التغيرات فى مجلس إدارة الشركة حيث استقال العضو حافظ عفيفى باشا فى مطلع سنة ١٩٤٥ وتم ترشيح حسين سرى باشا بدلا منه ، ومثل الحكومة فى مجلس الإدارة كل من محمد شرارة باشا ، وعبد الملك حمزة بك.

٧-عرض بيانات مقارنة لاستهلاك السكر خلال الأربعة سنوات الأخيرة من سنة ١٩٤١/١٩٤٠ إلى سنة ١٩٤٤/١٩٤٣ على النحو الموضح فى الجدول رقم (٢/٧)

جدول رقم (٢/٧)
مقارنة استهلاك السكر فى الفترة من سنة ١٩٤٠/١٩٤١ إلى سنة ١٩٤٣/١٩٤٤

السنة / وجه الاستهلاك	١٩٤١/٤٠ طن	١٩٤٢/٤١ طن	١٩٤٣/٤٢ طن	١٩٤٤/٤٣ طن
السكر المباع للاستهلاك المحلى	١٣٣٩٣٦	١٣٩٩٩٠	١٤٨٣٥٩	١٤٥١٦١
سكر للتصدير	٦٦٢٦١	٢٦٠٤٢	٤٨٨	٥٠٣
السكر المنصرف للسلطات بصفة مؤقتة	–	–	٣٥٦٧٤	٢٧٣٠٥
الإجمالـــــــي	٢٠٠١٩٧	١٦٦٠٣٢	١٨٤٥٢١	١٧٢٩٦٩

ويتضح من الجدول زيادة الكميات المستهلكة محلياً وانخفاض الكميات المصدرة خلال سنوات الحرب العالمية الثانية.

وتأخذنا الأحداث بعد ذلك إلى عام ١٩٤٦ حيث تقرير اجتماع الجمعية العمومية رقم (٥٢) بتاريخ ١٩٤٦/٣/١٦ الذى يشير فى مقدمته إلى انتهاء الحرب العالمية الثانية فى اغسطس ١٩٤٥ والتى اندلعت شرارتها أواخر سبتمبر ١٩٣٩، وأنه على الرغم من انتهاء الحرب إلا أن التقارير التى ترد من مختلف الدول تدل على وجود نقص كبير فى سلعة السكر مما اضطر العديد من الدول بما فيها أكبر الدول المنتصرة فى الحرب (أمريكا وبريطانيا) إلى فرض قيود على استهلاك السكر أشد من تلك القيود التى فرضت أثناء الحرب، وقد أشار التقرير إلى أن الوضع فى مصر كان مختلفا بفضل جهود شركة السكر فى تغطية احتياجات الشعب المصرى مما أدى إلى عدم وجود أى معاناة للجمهور من نقص السكر، وقامت الشركة بزيادة معدلات إنتاجها وفق الزيادة المضطردة فى استهلاك السكر، فبينما كان استهلاك السكر سنة ١٩٤٠ حوالى ١٣٠٧٦٥

طن فإن الكميات المستهلكة منه قد زادت إلى ١٣٢٥٤٥ طن سنة١٩٤١ ووصلت إلى ما يقرب من ١٥١٤٠٠ طن سنة ١٩٤٥. وفى ظل تلك الحقائق تكون مصر من الدول القلائل – بل تكاد تكون الدولة الوحيدة– التى تيسر لشعبها زيادة كميات السكر المستهلكة خلال سنوات الحرب.

وعرض التقرير بعد ذلك آخر تطورات الموقف بين الشركة ووزارة المالية (مصلحة الضرائب) فى مشكلة زيادة الضرائب التى أوضحها تقرير الجمعية العمومية رقم (٥١) والتى كانت الشركة قد قدمت معارضة بشأنها أمام القضاء، حيث رفض القضاء مطلب الشركة متجاهلا اتفاقية السكر والاتفاقيات اللاحقة التى سبق أن وافق عليها البرلمان المصرى فى هذا الشأن، ونتيجة لذلك ألزمت مصلحة الضرائب الشركة بدفع مبلغ ٨٧٠١٩٨ جنيهاً كضرائب عن سنتى ١٩٤٣/١٩٤٢، و ١٩٤٤/١٩٤٣ مما اضطر الشركة إلى دفع ذلك المبلغ فى يونيو ١٩٤٥ مع إبداء نفس التحفظات التى سبق أن أبدتها الشركة عند دفعها المبلغ الأول (٣٠٤١٤٦ جنيه) وأن الشركة ستستمر فى عرض الأمر على القضاء.

وقد عرض التقرير وجهة نظر الشركة فيما يخص تحديد سعر السكر كما يلى:

السكر هو السلعة الوحيدة التى لم يزد سعرها بالقدر المناسب مقارنة بسعرها قبل نشوب الحرب العالمية الثانية، بينما زاد سعر شراء القصب إلى ثلاثة أمثال ما كان عليه قبل الحرب وزادت أسعار جميع مستلزمات الإنتاج بمعدلات كبيرة مما تسبب فى زيادة تكلفة إنتاج السكر، وعلى الرغم من ذلك

خفضت وزارة المالية سعر بيع السكر بمقدار عشرة مليمات للأقة مما فرض على الشركة بيع منتجها بسعر أقل من التكلفة اعتباراً من أول نوفمبر ١٩٤٤ مما تسبب فى نقص إيرادات الشركة بمقدار ١١٩٠٥٣٦ جنيهاً، ونتيجة لذلك تم فتح حساب جديد فى أصول الميزانية المعروضة على الجمعية العمومية ١٩٤٥/١٩٤٤ وبلغت قيمة ما رصد تحت هذا الحساب ٩٩٩٥٦٧ جنيهاً ، وقد تم إدراج هذا المبلغ تحت مسمى المبلغ الذى يجب تغطيته بمعرفة الحكومة ، ولما كانت الحكومة ملتزمة بتغطية هذا المبلغ طبقاً لاتفاقية السكر فقد تم وضع وإقرار الميزانية النهائية للشركة على هذا الأساس.

وانتقل التقرير بعد ذلك إلى إيضاح موقف اتفاقية السكر (اتفاقية ريجى) بين الشركة والحكومة حيث أفاد عدم تجديد الاتفاقية التى انتهت فى ١٩٤٥/١٠/٣١ فى ظل عدم الوفاق فى العلاقة بين الشركة والحكومة بعد تشدد مصلحة الضرائب ورفض وزارة المالية المطالب العادلة للشركة وحل الخلافات فى ضوء الاتفاقيات المبرمة وكذلك خفض سعر السكر فجائياً بدون مبرر فى أول نوفمبر ١٩٤٤ وبدون أى اتفاق أو تنسيق مع الشركة فى الوقت الذى ارتفعت فيه أسعار جميع السلع ، بالإضافة إلى العراقيل التى بدأت الحكومة فى وضعها واعتراضها على كافة المقترحات والحلول التى عرضتها الشركة. ومن الجدير بالذكر أنه فور انتهاء الاتفاقية وفى اليوم التالى مباشرة أول نوفمبر ١٩٤٥ قررت الحكومة زيادة رسوم الإنتاج على السكر مع عدم زيادة سعر بيع السكر بما يمثل موقفا غريبا من جانب الحكومة، وقد احتجت الشركة على هذا وطالبت الحكومة بالعدول عن قرارها حيث لا يمكن للشركة الاستمرار فى بيع

إنتاجها بسعر أقل من التكلفة بما يهدد بتوقف الشركة عن إنتاج السكر اللازم للبلاد.

ثم أوضح التقرير بعد ذلك مؤشرات الأداء ونتائج وملاحظات تشغيل الموسم على النحو التالى:

١- تم توريد ١٧٠١٩٤٥ طن قصب، وإنتاج ١٧٢٥٢٧ طن سكر ، مع ملاحظة زيادة الكميات الموردة من الأصناف الجديدة P.O.J 2878- CO 281 ، واستمر نقص السماد اللازم للقصب بما يهدد جودة المحصول.

٢- أنتج مصنع تكرير الحوامدية ١٤٨١٩٤ طن سكر مكرر ، ويقتصر عمل المصنع على تكرير السكر الخام المحلى فقط اعتباراً من سنة ١٩٤١ وحتى تاريخه (١٩٤٦/٣/١٦) بسبب ظروف الحرب العالمية الثانية.

٣- بلغ إجمالى استهلاك السكر ١٥٨٢٥٧ طن منها ١٤٨٨١٨ طن للاستهلاك المحلى، و٦١٣ طن للتصدير، و٨٨٢٦ طن مصروفة للسلطة مؤقتا.

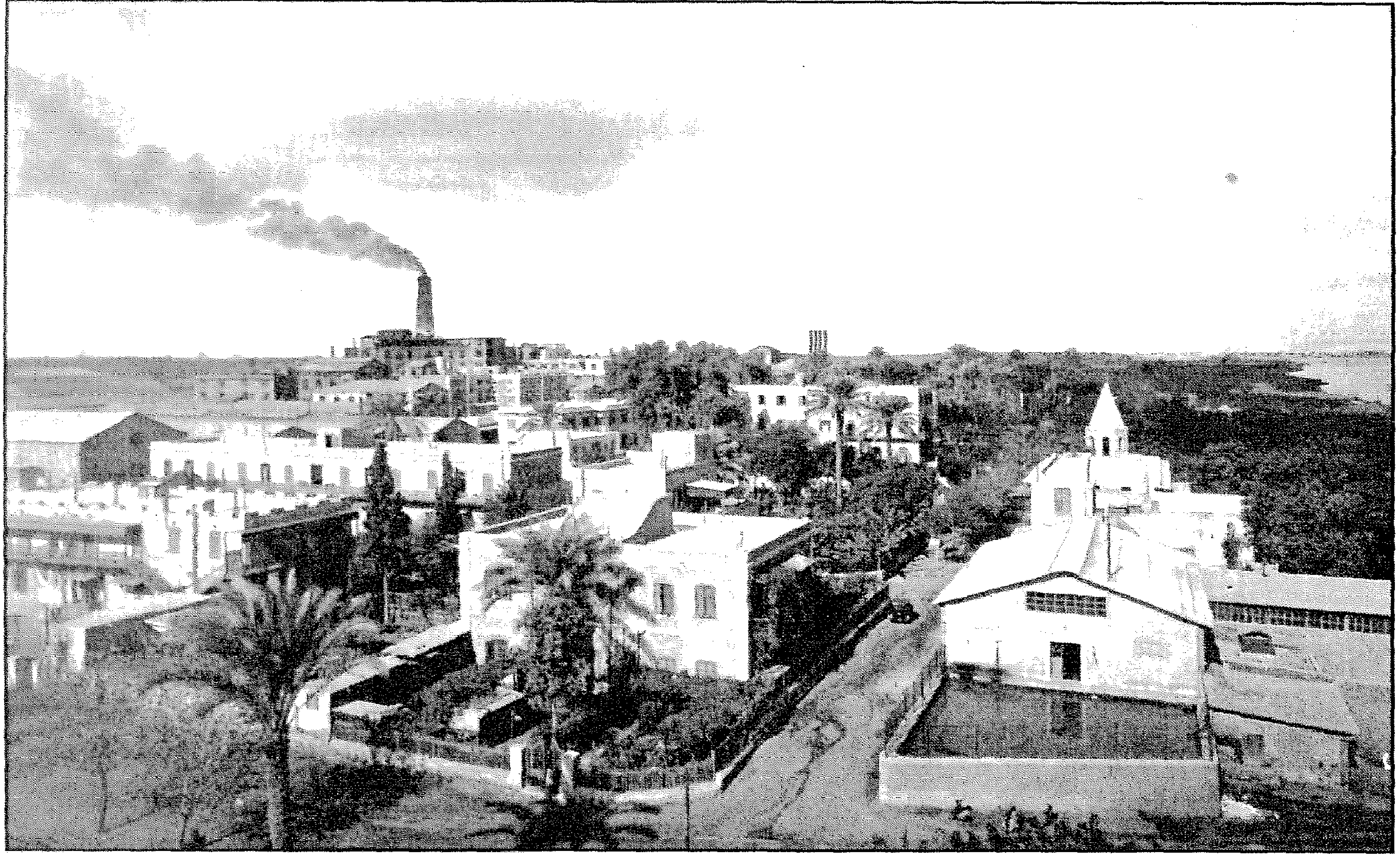
٤- قدرت قيمة المخزون بمبلغ ٣٣١٥٩٤٣ جنيهاً.

٥- تضمنت الميزانية بندا فى الإيرادات بمسمى " ما يجب إضافته للإيرادات بمعرفة الحكومة" أدرج به مبلغ قدره ٩٩٩٥٦٧ جنيهاً.

وأفاد التقرير بعد ذلك أنه قد تم ضم كل من شريف صبرى باشا، وعبد الحميد بدوى باشا إلى عضوية مجلس إدارة الشركة ليصبح عدد الأعضاء ثمانية

بالإضافة إلى الرئيس والعضو المنتدب ليكون عدد أعضاء مجلس الإدارة عشرة أعضاء، وأنه قد تقرر أن يكون مقابل حضور الجلسات لأعضاء مجلس الإدارة عشرة آلاف جنيه سنوياً اعتباراً من السنة المالية ١٩٤٥/١٩٤٦

وأوضح التقرير فى نهايته أن هذه الجمعية العمومية (رقم ٥٢) هى آخر جمعية عمومية يتواجد بها ممثلو الحكومة وهما السيدان محمد شرارة باشا، وعبد الملك حمزة بك اللذان مثلا الحكومة آخر سنة.



منظر عام لمصنع تكرير السكر بالحوامدية

الفصل الثامن

صناعة السكر

ما بعد اتفاقية ريجي

الفصل الثامن

صناعة السكر ما بعد اتفاقية ريجي

تقديم:

يتناول هذا الفصل تاريخ صناعة السكر فى مصر فى الفترة من سنة ١٩٤٦ حتى سنة ١٩٥٦ من خلال عرض موقف شركة السكر وتطورها خلال تلك الفترة، ويبدأ بالحديث عن الخلافات بين الشركة والحكومة بعد انتهاء العمل باتفاقية ريجى فى ١٩٤٥/١٠/٣١ ومشكلات الشركة مع مصلحة الضرائب.. تلك الخلافات والمشكلات التى أدت إلى تعثر الشركة وتهديد مستقبلها إلى أن انتهى الأمر بتصفيتها سنة ١٩٥٦.

وقد ورد فى محاضر الجمعيات العمومية للشركة فى هذا الفصل مقارنات بين نتائج المواسم المختلفة حيث يتناول تقرير كل جمعية عمومية مقارنة بين نتائج الموسم الذى تناقشه الجمعية والموسم الذى يسبقه، وبالتالى يوجد بالفصل ستة مقارنات تشمل المواسم من ١٩٤٧/١٩٤٦ إلى ١٩٥٢/١٩٥١.

وحرصا على عدم تكرار البيانات فقد تم تجميع تلك المقارنات كلها فى جدول واحد هو الجدول رقم (١/٨).

كما أن هذا الفصل قد تميز بكثرة البيانات التى وردت فى تقارير الجمعيات العمومية التى تناولها، وحرصا على إعطاء الفرصة للقارئ للاطلاع على تلك البيانات فقد تم توثيقها وتبويبها فى الجداول من رقم (٢/٨) إلى رقم (١٣/٨).

ونظرا لكثرة الجداول والبيانات فقد روعى وضعها فى نهاية الفصل حتى لا تعوق القارئ فى متابعة تسلسل أحداث التاريخ بسهولة ويسر.

انتهى العمل باتفاقية ريجي في ١٩٤٥/١٠/٣١ بعد أن ظلت سارية لأربعة عشر عاما تنظم العلاقة بين شركة السكر والحكومة، وكانت أول جمعية عمومية للشركة بعدها هي الجمعية رقم (٥٣) التي عقدت في ٢٨ فبراير ١٩٤٧ لمناقشة أول ميزانية بعد الاتفاقية. **وقد عرضت الشركة في تقرير الجمعية العمومية عدة موضوعات كما يلي:**

أولا: الخلاف بين الشركة ومصلحة الضرائب

أصرت مصلحة الضرائب على إخضاع احتياطي (مخصصات) عمليات الإحلال والتجديد لضريبتي الأرباح التجارية والصناعية، والأرباح الاستثنائية. وقررت بذلك أن تسدد الشركة لها مبلغا قدره ٣٠٤١٤٦ جنيها فرق ضرائب حتى سنة ١٩٤٢/١٩٤١ . وتضررت الشركة من هذا القرار ولجأت إلى المحكمة المختلطة التي أصدرت حكمها في ١٩٤٦/٤/١٨ بعدم جواز ذلك.

وقد حصلت مصلحة الضرائب من الشركة مبلغ ٨٧٠١٩٨ جنيها عن العامين ١٩٤٣/١٩٤٢، ١٩٤٤/١٩٤٣ استنادا إلى الأوامر العسكرية وقتها، وقد قضت المحكمة في ١٩٤٦/٤/٢٥ بأن هذا المبلغ قد تم تحصيله بدون وجه حق لعدم استيفاء الإجراءات القانونية في تحصيله، وألزمت مصلحة الضرائب برده إلى الشركة مضافا إليه الفوائد المستحقة عن فترة استبقائه لدى مصلحة الضرائب. وقد استأنفت مصلحة الضرائب هذا الحكم ولم يتم الفصل في الاستئناف حتى اجتماع الجمعية العمومية.

وعلى الرغم من تتابع صدور الأحكام بعدم الحق في تحصيل ضريبة على المبالغ المخصصة لعمليات الإحلال والتجديد فإن المصلحة قد أصرت على تعديل حساب سنة ١٩٤٣/١٩٤٢، وسنة ١٩٤٤/١٩٤٣ متجاهلة قرارات المحكمة ، وطالبت الشركة بسداد فروق ضرائب قدرها ٤٣١٧٤٥ جنيها. وبذلك أصبحت جملة المبالغ التي ادعت المصلحة استحقاقها ١٣٠١٩٤٣ جنيها عن العامين ١٩٤٣/١٩٤٢، ١٩٤٤/١٩٤٣.

ولجأت الشركة مرة أخرى إلى القضاء للمعارضة في استحقاق المصلحة لهذه المبالغ.

ثانيا: الخلاف بين الشركة والحكومة

١- قررت الحكومة تخفيض سعر بيع أقة السكر بمقدار ١٠ مليمات للأقة اعتبارا من ١٩٤٤/١١/١، كما قررت رفع سعر بيع السكر لمصانع الحلوى، إلا أنها نفذت القرار الأول وتجاهلت تنفيذ القرار الثاني. وقد أدى تنفيذ قرار الحكومة إلى نقص في إيرادات الشركة مقداره ١،٢ مليون جنيه سنويا، ولم تتخذ الحكومة أي إجراء لتعويض الشركة عن ذلك.

٢- قررت الحكومة رفع رسم الإنتاج على السكر ليصبح ١٧،٦ جنيه للطن بما يعادل ٣٢% من سعر البيع الذي قررته الحكومة وقدره ٥٥،٤٧٥ جنيه للطن، ولم تتخذ أي إجراء لرفع سعر بيع السكر بما يعوض الشركة عن النقص الهائل في إيراداتها.

وقد تضررت الشركة من تلك القرارات وعاودت اللجوء إلى القضاء. وكان من أهم عناصر دفاع الشركة عن وجهة نظرها هو أن السكر هو السلعة

الوحيدة التي لم يزد سعرها بمعدلات كبيرة كغيره من السلع الأخرى حيث كان سعره ٤ قروش للأقة سنة ١٩٤٠ زاد إلى ٧ قروش للأقة سنة ١٩٤٧ بما يمثل زيادة قدرها ٧٥% فقط، رغم أن القصب قد زاد سعره خلال هذه الفترة إلى ثلاثة أمثال ما كان عليه، كما تضاعفت أسعار مستلزمات الإنتاج الأخرى في نفس الفترة حيث زادت مثلا أسعار جوالات الجوت المستخدمة لتعبئة السكر بنسبة ٤٠٠%، بالإضافة إلى تضاعف أسعار جميع مستلزمات الصيانة والتجديد مثل جميع أنواع الحديد والخشب والنحاس وغيرها من الخامات وقطع الغيار مقارنة بأسعارها قبل الحرب. وقد تسبب ذلك في نقص كبير في إيرادات الشركة.

ثم عرض التقرير بعد ذلك فضل شركة السكر على الاقتصاد القومي متمثلا فيما يلي:

أ- بلغ عائد الحكومة أكثر من ٢١ مليون جنيه نتيجة التزام الشركة ببيع السكر بالأسعار المقررة خلال فترة تنفيذ اتفاقية السكر "اتفاقية ريجي" رغم أن إجمالي ما تم توزيعه من أرباح على مساهمي الشركة خلال هذه الفترة لم يتجاوز ١،٢ مليون جنيه فقط.

ب- وفرت الشركة أكثر من مليون طن سكر للاستهلاك المحلي خلال فترة الحرب العالمية الثانية (يناير ١٩٤٠- ديسمبر ١٩٤٦) ، ولم يشعر المواطن المصري في ظل ذلك بأي نقص في السكر، ولولا ذلك لتحملت خزانة الحكومة ما يزيد على مائة مليون جنيه لتغطية تكاليف استيراد ونقل السكر في زمن الحرب.

٣- أظهرت الميزانية عجزا قدره ٦٠٨٣٥٠ جنيها نتيجة لعدم استجابة الحكومة لمطالب الشركة.

٤- **ترى الشركة ضرورة اتخاذ الحكومة قرارات فاعلة لتحقيق ما يلي:**

أ- تعويض الشركة عن عجز الميزانية.

ب- كفالة ربح مقبول لمساهمي الشركة أسوة بمساهمي الشركات الصناعية الأخرى الذين حصلوا على أرباح بمعدلات عالية خلال فترة الحرب وبعدها، في الوقت الذي اكتفت فيه شركة السكر بصرف نسبة ٧% فقط كعائد أسهم انخفض بعد ذلك إلى ٥،٥% سنة ١٩٤٢/١٩٤١ ثم إلى ٥% سنة ١٩٤٥/١٩٤٤ في ظل انفراد الحكومة بتحديد سعر شراء القصب الذي تمثل تكلفته ثلثي تكلفة الإنتاج وكذا بتحديد سعر بيع السكر.

٥- اقترح مجلس الإدارة على الجمعية العمومية تقرير ربح قدره ٥% لمالكي الأسهم عن هذا العام على أن يؤجل سداد هذا الاستحقاق إلى ما بعد الفصل في نزاع الشركة مع الحكومة. وتتوقع الشركة أن يتم حسم النزاع لصالحها.

ثالثا: الموقف العالمي للسكر

زاد الإنتاج الفعلي للسكر حيث بلغ حجمه ٢١ مليون طن سنة ١٩٤٥، ٢٤ مليون طن سنة ١٩٤٦ ومن المتوقع أن يصل حجم الإنتاج إلى حوالي ٢٦ مليون طن سنة ١٩٤٧. وقد تلاحظ أن حجم الإنتاج أقل من حجم الاستهلاك الذي وصل قبل الحرب العالمية الثانية إلى ٣١ مليون طن سنويا مع أن القيود التي كانت مفروضة على استهلاك السكر أثناء الحرب مازالت قائمة بالرغم من انتهاء الحرب فعلا.

رابعا: الموقف المحلي للسكر

زاد الاستهلاك المحلي زيادة مضطردة على النحو التالي:

في عام ١٩٤٠/١٩٣٩ كان ١٣٠٧٦٥ طن.

في عام ١٩٤٥/١٩٤٤ وصل ١٥٠١٤٥ طن.

في عام ١٩٤٦/١٩٤٥ زاد إلى ١٦٠٠٠٠ طن.

وقد ظهرت سوق سوداء للسكر، مع أن الشركة قد استجابت إلى تنفيذ المطالب المتكررة لوزارة التموين بزيادة كميات السكر المطروحة في السوق المحلي رغم تخفيض الحكومة لسعر بيع السكر، فقد زادت الكمية المطروحة سنة ١٩٤٦/١٩٤٥ بمقدار ١٠ آلاف طن عن الكمية التي طرحت في السنة التي قبلها. ومع هذا فإن شكوى الجمهور من عدم كفاية كميات السكر بالأسواق قد تصاعدت. وقد تقدمت الشركة للحكومة بعدة مقترحات للقضاء على السوق السوداء إلا أن الحكومة لم ترد على الشركة برأيها في تلك المقترحات.

وعلى الرغم من الزيادة المضطردة في كميات السكر المستهلكة محليا فقد تبقى لدى الشركة ٢٤ ألف طن بعد تغطية كافة احتياجات السوق المحلي، وفكرت الشركة في تصدير تلك الكمية للحد من الآثار السلبية المترتبة على خفض سعر بيع السكر محليا إلا أن الحكومة قد وضعت عدة عراقيل أمام تصدير السكر **أهمها ما يلي:**

١- فرض رسم تصدير قدره ٢٥ جنيه عن كل طن. وبإضافة الرسوم الأخرى للمواني (الأرصفة- الإحصاء الخ) يبلغ مجموع ما يتحمله الطن من رسوم ٢٨،٥٥ جنيه عند تصديره.

٢- أخضعت الحكومة تراخيص التصدير لقيود وشروط تخالف الأعراف التجارية.

وتتوقع الشركة أن تؤدي تلك العراقيل إلى تراكم فائض من السكر في مخازن الشركة يقدر بحوالي ٥٠ ألف طن في نهاية موسم ١٩٤٧/١٩٤٦ . هذا إلى جانب أن الدولة قد فرضت قيودا على استيراد السكر الخام حالت دون استيراده حيث رفضت الحكومة السماح للشركة باستيراد السكر الخام لتكريره وإعادة تصديره دون سداد رسوم عليه حسب ما كان متبعا من قبل، رغم أن ذلك النشاط – مع عدم تحصيل رسوم عليه– كان يدر عائدا على الاقتصاد القومي قدره ١٢ جنيها عن كل طن سكر خام مستورد بغرض التكرير وإعادة التصدير، وذلك في صورة مصاريف شحن ونقل وأجور عمالة ورسوم رصيف الميناء وثمن مواد أولية.

وقد أوضح التقرير كميات السكر الخام التي تم استيرادها وتكريرها وإعادة تصديرها خلال السنوات الثلاث السابقة على نشوب الحرب العالمية الثانية حيث كانت على التوالي ٥٥٥١٧، ٧٤٧١٧ ، ٩٤٥٦٠ طنا.

ما سبق كان استعراضا لبعض هموم شركة السكر بسبب تصرفات الحكومة التي اتسمت بالتعسف رغم كل الخدمات الجليلة التي قدمتها الشركة للوطن وللاقتصاد القومي فترة الحرب.

خامسا: نتائج تشغيل مصانع الشركة فى موسم ١٩٤٦/٤٥

١- تم توريد وتشغيل ١٧٣١٠٣٧ طن قصب، وبلغت كمية السكر المنتج منها ١٧٩٨٥٧ طن.

٢- تشير التوقعات إلى تحسن في كمية ونوعية القصب المنتظر توريده في موسم ١٩٤٧/١٩٤٦ نتيجة لتحسن مستوى فيضان نهر النيل ووفرة مياهه هذا الموسم.

٣- مازال مصنع التكرير يعمل على الخام المحلي للعام الخامس على التوالي في ظل عدم توفر السكر الخام المستورد لظروف الحرب.

سادسا: بحوث الزراعة

استمرت التجارب على أصناف القصب المستوردة حيث يوجد ٤٠ صنف هجين قيد البحث والدراسة والفحص والاختبار أعطى بعضها نتائج مشجعة، وسوف تتم تجربتها على المستوى الصناعي قريبا.

سابعا: مجلس الإدارة

مازال محمد محمود خليل باشا يشغل منصب رئيس مجلس إدارة الشركة المكون من ٨ أعضاء بخلاف الرئيس ونائب الرئيس، ويوجد بالمجلس ثلاثة أعضاء من الأجانب.

أما الجمعية العمومية رقم (٥٤) للشركة فقد تأخر عقدها إلى ١٩٤٨/٦/٣ بدلا من شهر فبراير كالمعتاد، ولم تتضح أسباب ذلك، وقد شغل أحمد عبود باشا منصبي رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب، ومن الجدير بالذكر أن هذه هي أول مرة يشغل فيها شخص واحد المنصبين، واستمر الرئيس السابق للشركة محمد محمود خليل باشا عضوا بالمجلس، كما تم تعيين محمد شاكر محمد عضوا بمجلس الإدارة.

وقد استعرض تقرير مجلس الإدارة الذي أعد للعرض على الجمعية العمومية ما يلي:

١- أيدت محكمة الاستئناف في ١٩٤٧/٤/٢٦ حكم محكمة أول درجة الذي قضى بتاريخ ١٩٤٦/٤/٢٥ بعدم أحقية الحكومة في تحصيل مبلغ ٨٧٠١٩٨ جنيها، وأن ذلك قد تم على نحو غير مشروع في ظل

الأحكام العسكرية التي كانت سائدة في ذاك الوقت، وقضت المحكمة برد المبلغ إلى الشركة وإضافة فوائد عن مدة استبقاء الحكومة للمبلغ بمعدل ٥% عن السنة حتى تاريخ انعقاد الجمعية العمومية، إلا أن مصلحة الضرائب قد اكتفت بسداد الفوائد ولم تسدد أصل المبلغ.

٢- ألزمت مصلحة الضرائب الشركة بسداد مبلغ ٣٠٤١٤٦ جنيها كزيادة في الضرائب عن السنوات الأربع من ١٩٣٨/١٩٣٩ إلى ١٩٤١/١٩٤٢، وكذا سداد مبلغ ١٣٠١٩٤٣ جنيها عن السنتين ١٩٤٢/١٩٤٣، ١٩٤٣/١٩٤٤.

٣- أصدرت محكمة مصر المختلطة بتاريخ ١٩٤٧/١٢/١٨ قرارا بتخفيض الضرائب المشار إليها إلى ١٠٣٧٥ جنيها عن سنة ١٩٤٢/١٩٤٣، ٢١٢٠٨ جنيها عن سنة ١٩٤٣/١٩٤٤ عملا بمبدأ عدم خضوع احتياطي (مخصصات) الإحلال والتجديد للضرائب، وقد استأنفت الحكومة كعادتها ضد هذه الأحكام ومازالت القضية مطروحة أمام محكمة الاستئناف.

٤- التذكرة بقرار الحكومة في نوفمبر ١٩٤٤ والتي خفضت بموجبه سعر السكر بمقدار ١٠ مليمات للأقة مما سبب عجزا في ميزانية ١٩٤٤/١٩٤٥ قدره مليون جنيه تقريبا، ولم تسدد وزارة المالية للشركة قيمة هذا العجز حتى تاريخه على الرغم من التزام الحكومة بذلك حسب شروط اتفاقية السكر (اتفاقية ريجي).

٥- التذكير بقرار الحكومة بزيادة رسم الإنتاج على السكر اعتبارا من ١٩٤٥/١١/١ دون زيادة سعر السكر بما يعوض الشركة في مواجهة زيادة رسم الإنتاج. وقد بلغت قيمة رسم الإنتاج التي سددتها الشركة

للحكومة مبلغا قدره ٣١٣٨٧٥٢ جنيها عن سنة ١٩٤٧/١٩٤٦، بينما لم يتجاوز الرسم المحصل ١٠٠ ألف جنيه فقط سنة ١٩٣١/١٩٣٠.

٦- قررت الحكومة تخفيض رسم تصدير السكر من ٢٥ جنيه للطن إلى ١٢،٥ جنيه للطن، ثم قررت بعد ذلك إلغاءه تماما، ولكن جاءت هذه القرارات متأخرة بعد انخفاض الأسعار العالمية للسكر وما ترتب عليه من تخفيض حجم التصدير.

٧- تقوم الشركة بدورها على أكمل وجه في توفير وتأمين كميات السكر بسعر معتدل جداً، وقد زاد الاستهلاك المحلي من ١٣٠٧٦٥ طن سنة ١٩٤٠ إلى حوالي ١٨٠ ألف طن سنة ١٩٤٧، هذا على الرغم من أن سعر بيع السكر لم يزد كثيرا حيث كان سعر الأقة ٤٠ مليم سنة ١٩٤٠ زاد إلى ٧٠ مليم سنة ١٩٤٧ في الوقت الذي تضاعفت فيه أسعار السلع الأخرى لتصير ثلاثة أمثال ما كانت عليه قبل الحرب.

٨- بلغ حجم الإنتاج العالمي من السكر سنة ١٩٤٧ حوالي ٢٥،٩٧٥ مليون طن، ومن المتوقع أن يزيد إلى ٢٧،٥ مليون طن سنة ١٩٤٨، بينما يصل حجم الاستهلاك العالمي إلى حوالي ٣١ مليون طن، أي أن الإنتاج العالمي لا يزال أقل من الاستهلاك العالمي قبل الحرب بما يعادل حوالي ٣ مليون طن.

وفي ظل عدم كفاية الإنتاج لسد حاجة الاستهلاك عالميا بالإضافة إلى أزمة وسائل النقل السائدة علاوة على القيود المفروضة في معظم البلاد على تداول النقد فقد اضطرت معظم دول العالم إلى الإبقاء على نظام توزيع السكر بالبطاقات للحد من الاستهلاك.

٩- تم ندب لجنة فنية من الحكومة لمعاينة حالة المصانع، وقد أعدت اللجنة تقريرا بعد أن تفقدت مصانع الشركة، وقد أوضح هذا التقرير أن معظم الآلات قديمة جداً وحالتها سيئة وتعمل فوق طاقتها مما يجعلها بحاجة إلى عمرات متتالية تحتاج إلى نفقات كبيرة، وانتهى التقرير إلى التوجيه بوجوب تخصيص احتياطي قدره ٧٣٦٥٣٠٠ جنيه لأعمال التجديد بالإضافة إلى مليون جنيه لتنفيذ الأعمال المدنية والاجتماعية لتحسين حالة العاملين بالشركة، وعلى أن يمتد تنفيذ توصيات هذه اللجنة الحكومية إلى سنة ١٩٥١. وبعد حساب ما تم تخصيصه من اعتمادات لهذا الغرض منذ سنة ١٩٤٢ وجد أن تنفيذ الأعمال الفنية التي أوصت بها اللجنة بحاجة إلى تخصيص احتياطي قدره مليون جنيه سنويا اعتبارا من سنة ١٩٤٧ حتى سنة ١٩٥١.

١٠- انتهاء عقد كوتسيكا

أشار التقرير إلى انتهاء عقد الشركة مع محل كوتسيكا لتوريد العسل الأسود (مقصود به المولاس) اللازم لإنتاج الكحول في ١٩٤٧/٣/٣١.

وتسعى شركة السكر جاهدة إلى تأسيس شركة مساهمة مصرية تقوم بإنشاء مصنع حديث لصناعة الكحول ومشتقاته.

ونأتي بعد ذلك إلى اجتماع الجمعية العمومية رقم (٥٥) في ١٩٤٩/٢/٢٨ لمناقشة نتائج موسم ١٩٤٨/١٩٤٧ حيث مازال أحمد عبود باشا يجمع بين منصبي رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب، ومجلس الإدارة المكون من ٩ أعضاء به اثنان من الأجانب. وكان من أهم ما تضمنه تقرير العرض على الجمعية العمومية هو قرار إغلاق أحد مصانع الشركة وهو مصنع

الشيخ فضل بمحافظة المنيا حيث تزيد تكلفة إنتاج السكر به عن التكلفة في باقي مصانع الشركة مما أدى إلى طرح فكرة إغلاق المصنع أكثر من مرة فقد سبق أن اقترح مجلس الإدارة في ١٩٤١/٧/٣٠ إغلاقه إلا أنه تم إرجاء تنفيذ هذا الاقتراح، وتجدد الاتجاه نحو إغلاقه قبل الحرب العالمية الثانية، والآن تجد الشركة نفسها مضطرة لاتخاذ **قرار غلق المصنع للأسباب الآتية:**

١- انخفاض درجة حلاوة القصب المورد للمصنع بنسبة ٨% عن باقي مصانع الشركة.

٢- قلة توريدات المصنع من القصب حيث لا تزيد على ١٢٠ ألف طن في الوقت الذي يصل فيه حجم التوريدات إلى بعض مصانع الجنوب إلى ٨٠٠ ألف طن.

٣- يتم إنتاج السكر في هذا المصنع بتكنولوجيات قديمة جدا مما يؤدي إلى زيادة في تكلفة الأيدي العاملة والوقود إلخ.

٤- تناقصت توريدات القصب من تفتيش الشيخ فضل المورد الرئيسي للمصنع اعتباراً من سنة ١٩٤٣ حتى وصلت إلى ثلث ما كانت عليه.

٥- أشار أحد تقارير مجلس إدارة شركة أراضي الشيخ فضل العقارية إلى التفكير في استبدال محصول القصب الذي يمثل الزراعة الرئيسية للتفتيش بزراعة محاصيل أخرى تتفوق في ميزاتها على القصب وتقل عنه في تكاليف الري في ظل تكرار تعرض القصب للصقيع والتعثر في الالتزام بحجم التوريدات المتعاقد عليه مع الشركة.

٦- كان اتجاه الشركة أولا هو تجديد المصنع واستبدال آلاته وتطوير تكنولوجيا استخلاص السكر به، ولكن اللجنة الحكومية المنتدبة من وزارتي الأشغال والتجارة لتقدير الاعتمادات المطلوبة لإحلال وتجديد

المصانع قد استبعدت مصنع الشيخ فضل ورفضت تماما تخصيص أي مبالغ لهذا الغرض مما جعل الشركة توجه الاعتمادات التي كانت قد خصصتها لتجديد هذا المصنع إلى مخصصات باقي مصانع الشركة وإغلاق ذلك المصنع.

وهكذا فرضت الظروف على الجمعية العمومية اتخاذ قرار بإغلاق مصنع الشيخ فضل، وأسدلت بذلك الستار على مصنع من مصانع الشركة ليتوقف تاريخه عند هذا الحد، ولكن يظل التاريخ يذكره كجزء من تاريخ شركة السكر، ومازالت أطلال وبقايا إنشاءات هذا المصنع باقية حتى الآن على الشاطئ الشرقي لنهر النيل في مواجهة مدينة بني مزار (بمديرية المنيا).

ثم عرض التقرير موقف تجديد معدات المصانع حيث أشار إلى تعذر استيراد الآلات والمعدات اللازمة خلال فترة الحرب العالمية الثانية مما أدى إلى زيادة معدلات استهلاك المعدات بشكل غير عادي، وقد تفهمت الحكومة لهذه الظروف وراعت تأثير الحرب على زيادة أسعار الآلات والمعدات فأجازت للشركة زيادة معدل الإحلال والتجديد المنصوص عليه في اتفاقية السكر ووافقت على أن تخصص الشركة من إيراداتها لهذا الغرض ٣،٥ مليون جنيه توزع على أربع سنوات من سنة ١٩٤٢ إلى سنة ١٩٤٥ .

وفي يناير ١٩٤٨ انتدبت الحكومة لجنة من المهندسين العاملين بوزارتي الأشغال العمومية، والتجارة والصناعة لتقرير حالة مصانع الشركة وتقدير المبالغ اللازمة لعمليات الإحلال والتجديد بها، وقد انتهت اللجنة إلى التوصية بضرورة تخصيص مبلغ وقدره ٧٣٦٥٣٠٠ جنيها لهذا الغرض بخلاف تكاليف المنشآت الاجتماعية. وفيما يلي ما ورد في **تقرير اللجنة في هذا الشأن:**

(قمنا بزيارة وفحص وتقييم مصانع الشركة في كوم امبو وأرمنت ونجع حمادي وأبو قرقاص والحوامدية لعدة أيام ابتداء من يوم ١٩٤٨/٢/٧ واتضح أن معظم الآلات قديمة جدا وحالتها سيئة وتعمل بأكثر من طاقتها مما يجعلها بحاجة إلى عمرات متكررة تتكلف الكثير من النفقات، مع الزيادة المضطردة في معدلات استهلاكها للوقود والزيوت بما يفوق الحد، كما أن القيزانات عرضة للانفجار لتآكل مواسيرها مما دعا إلى طلب مصلحة الميكانيكا " تفتيش الآلات " بتخفيض ضغوط البخار بها، ويتم تغذية هذه القيزانات بالوقود " المصاص " بطريقة يدوية تحتاج إلى كثير من الأيدي العاملة بما يزيد كثيرا من التكلفة، وتستخدم في الإنتاج تكنولوجيات قديمة وغير نظيفة وتحتاج إلى كثرة في الأيدي العاملة، ولهذا نرى ضرورة التحديث والتطوير واستبدال الآلات القديمة بأخرى حديثة يتوفر باستعمالها الكثير من النفقات وتقل تكاليف الأيدي العاملة والصيانة والاستهلاك، كما نرى زيادة طاقة الآلات والمعدات).

وقد تقرر أيضا اعتماد مبلغ مليون جنيه للمصانع الخمسة لتحسين أحوال العاملين بالشركة في ظل اهتمام كل من الشركة والحكومة بذلك وقناعتهم بأهميته، وعدم إغفال الأعمال المدنية والاجتماعية اللازمة لهذا الغرض.

ثم انتقل التقرير ليعيد الحديث عن المشكلات مع الحكومة في تسعير السكر حيث أشار إلى أنه على الرغم من إلحاح الشركة المستمر على الحكومة بطلب زيادة سعر بيع السكر في ظل ما تواجهه الشركة من صعوبات بالغة، إلا أن الحكومة قد خفضت سعر بيع السكر بمقدار ١٠ مليمات للأقة في سنة ١٩٤٤، كما رفعت رسم الإنتاج ٥ مليمات للأقة دون الالتفات إلى طلب الشركة. وعاد التقرير مرة أخرى ليؤكد على أن الزيادة في سعر السكر ٧٥% مقارنة بسعره قبل الحرب بينما زادت أسعار السلع الغذائية الأخرى بمعدلات

عالية مثل الزيت الذي ارتفع سعره من ٣٥ مليم للأقة قبل الحرب إلى ١٨٠ مليم " ما يزيد على خمسة أمثال "، وكذلك الصابون الذي ارتفع سعره من ٣٥ مليم للأقة قبل الحرب إلى ١٦٠ مليم (ما يقارب خمسة أمثال). وبصفة عامة فإن جدول التسعير الذي يصدره قسم الإحصاء بوزارة المالية قد أوضح أن المتوسط العام لأسعار السلع الأساسية قد سجل ارتفاعا قدره ٣٢٥% مقارنة بأسعار ما قبل الحرب بينما لم تتعد الزيادة في سعر السكر ٧٥% فقط.

وقد أبرز التقرير دور شركة السكر في محاربة السوق السوداء بتلبيتها لمطالب وزارة التموين بزيادة كميات السكر المعروضة في السوق المحلي، وكذا زيادة الكميات المخصصة لصناع الحلوى في ضوء زيادة حجم الاستهلاك المحلي إلى ٢٠٠ ألف طن بعد أن كان ١٣٥ ألف طن قبل الحرب، ومساعدة الشركة للحكومة في تسهيل إلغاء القيود المفروضة على توزيع السكر والعمل على العودة بالتدريج إلى الأوضاع العادية رغم أن ذلك يضر بمصالح الشركة حيث يحد من الكميات التي يمكن أن تصدرها.

وأشار التقرير إلى أن الحكومة قد أصدرت قرارا بقصر تصدير السكر على المشترين الذين يسددون ثمن السكر بالعملة الصعبة، وقد ساعد هذا القرار على الحد من تصدير السكر للخارج.

وتناول التقرير بعد ذلك موقف القضايا بين الشركة ومصلحة الضرائب حيث أوضح أن المحكمة الابتدائية قد حكمت لصالح الشركة بإعفاء المبالغ المخصصة للإحلال والتجديد من الضرائب، وأن الحكومة قد استأنفت الحكم كالعادة ومازالت القضية مطروحة أمام محكمة الاستئناف للفصل فيها.

وقد انتقل التقرير بعد ذلك إلى عرض موقف الإنتاج العالمي والمحلي للسكر، وكذا موقف الاستهلاك المحلي، ونتائج أعمال مصانع السكر على النحو التالي:

١- بلغ حجم الإنتاج العالمي ٢٧،٢٣٦ مليون طن سنة ١٩٤٨.

٢- بلغ حجم الإنتاج المحلي رقما قياسيا حيث وصل إلى ٢٢٢،٥ ألف طن سنة ١٩٤٨ ، كما زاد حجم الاستهلاك المحلي من السكر لرخص ثمنه إلى نحو ١٩٣،٨ ألف طن سنة ١٩٤٨ منها ٤٠ ألف لمصانع الحلوى التي لم يتجاوز حجم استهلاكها قبل الحرب ٢٥ ألف طن.

٣- نتائج أعمال الشركة

تجاوز الطن المعصور مليوني طن لأول مرة في تاريخ الشركة، وزادت الحلاوة إلى ١٣،٢٨ وناتج السكر إلى ١٠،٨١% ، وذلك نتيجة لتأثير العوامل الجوية المناسبة وتوفير السماد بالكميات المناسبة وفي الوقت المناسب للمحصول.

وقد أورد التقرير بيانا عرض فيه نتائج موسم ١٩٤٨/١٩٤٧ مقارنة بنتائج موسم ١٩٤٧/١٩٤٦ على النحو الموضح في الجدول رقم (١/٨).

وأشار التقرير إلى أن نتائج توريدات القصب في الموسم الجاري (١٩٤٩/١٩٤٨) تدل على أن المحصول أقل جودة نتيجة لتعرضه لموجة البرد التي استمرت منذ بداية فصل الشتاء، وأن حجم إنتاج مصانع تكرير الحوامدية ١٩٩٦٠٠ طن سكر مكرر، وأن الشركة قد وزعت أرباحا للمساهمين بواقع ٧% .

وانتهى التقرير إلى تسجيل وفاة شخصيتين هامتين بالشركة هما:

١- المسيو أدولف أبراهام مدير مصنع تكرير الحوامدية في ١٩٤٩/٢/١٨ الذي عمل بالشركة قرابة ٥٢ عاما منذ سنة ١٨٩٧ وتولى العديد من المناصب بمصانع الشركة ومصنع التكرير.

٢- Mr. Apezas عضو مجلس إدارة الشركة في أكتوبر ١٩٤٨، وهو الذي شغل منصب عضو مجلس إدارة منذ سنة ١٩٢١.

وبهذا لم يتبق من الأجانب بمجلس إدارة الشركة سوى أثنين فقط هما . R. Harari , Bron L. De Benoist

ونسير مع التاريخ لنصل إلى تقرير الجمعية العمومية رقم (٥٦) في ١٩٥٠/٢/٢٨، الذي يشير في بدايته إلى نبأ في غاية الأهمية وهو توصل الشركة إلى مشروع اتفاق مع الحكومة في أبريل ١٩٤٩ تتحقق في إطاره بعض المطالب الهامة للشركة، وتنتهي به القضايا المعلقة منذ عدة سنوات بعد أن تم تشكيل لجنة من ستة وزراء اجتمعت مع ممثلين لشركة السكر لدراسة جميع القضايا والمشكلات المثارة والمطالبات المتبادلة بين الشركة والحكومة في ضوء اتفاقية السكر، وبعد نجاح اللجنة مع ممثلي الشركة في إحداث توازن بين مصروفات وإيرادات الشركة حتى عام ١٩٥٢ . **ويعرض التقرير أهم بنود مشروع الاتفاق مع الحكومة على النحو التالي:**

١- تطالب الحكومة الشركة بحصتها في الضرائب المستحقة خلال فترة العمل باتفاقية السكر "ريجي" من سنة ١٩٣١ إلى سنة ١٩٤٥ على ما يلي:

أ- الاحتياطي الذي تكون أثناء الحرب العالمية الثانية البالغ ٥٧١٩٧١ جنيه.

ب- الاحتياطي المخصص للإحلال والتجديد وقدره ٣،٥ مليون جنيه.

٢- تطالب الشركة الحكومة بتعويضها عما لحق بها من خسائر نتيجة لقرار الحكومة بتخفيض سعر السكر بمقدار ١٠ مليمات للأقة اعتبارا من ١٩٤٤/١١/١ ، وكذلك قرارها بزيادة رسم الإنتاج على السكر اعتبارا من ١٩٤٥/١١/١ دون زيادة في سعر السكر.

ومن الجدير بالذكر أن الحكومة قد أعدت مرسوما بمشروع قانون في هذا الشأن في ١٩٤٩/٦/٢ وألحقت به مذكرته الإيضاحية الخاصة بالاتفاق، وتقدمت به إلى مجلسي الشيوخ والنواب إلا أن المشروع ظل قيد البحث والدراسة حتى قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ ، ولم يقدر لهذا القانون أن يرى النور بعد كل ما ثار من جدل بشأنه.

ويوضح الملحق رقم (٥) تسجيلا مختصرا لتبادل الخطابات والمذكرات وكذا الاتهامات والخلافات والشد والجذب بين الشركة والحكومة في الفترة من ١٩٤٥ حتى الاتفاق على تسوية النزاع في أبريل ١٩٤٩ .

ثم استعرض التقرير بعد ذلك تأثير بعض المتغيرات المحلية والعالمية على صناعة وإنتاج السكر في العالم وفي مصر على النحو التالي:

١- زيادة تكلفة استيراد المعدات من أوروبا بمقدار ٢٥% ومن أمريكا بمقدار ٤٠% نتيجة لقرار تخفيض سعر الجنيه الاسترليني وما أعقبه من تخفيض في قيمة الجنيه المصري في سبتمبر ١٩٤٩ .

٢- تحسن إنتاج السكر في العالم بصفة عامة تدريجيا بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية على الرغم من أن جاوة وهي أحد كبار منتجي السكر في العالم لم تتمكن من استعادة طاقتها الإنتاجية التي كانت عليها قبل الحرب، فقد بلغ حجم الإنتاج العالمي ٣١ مليون طن سنة ١٩٤٦ وهو ما يزيد قليلا على حجم الإنتاج قبل الحرب سنة ١٩٣٩.

وفي ظل ذلك قامت دول مثل فرنسا وأمريكا بإلغاء القيود المفروضة على استهلاك السكر بينما استمرت بقية دول أوروبا والشرق الأوسط في تطبيق القواعد والنظم المعمول بها لضبط وتحديد حجم استهلاك السكر.

٣- تراجع حجم الإنتاج المحلي خلال عامي ١٩٤٥/١٩٤٦، ١٩٤٦/١٩٤٧ لنقص المساحات المزروعة بالقصب وذلك بسبب المنافسة السعرية لمحصول القطن خاصة في مناطق مصر الوسطى، بالإضافة إلى تعرض محصول القصب لموجات البرد والصقيع وحساسيته الشديدة في التأثر بها وما أدى إليه ذلك من تدهور في إنتاجية المحصول وحلاوته وكذلك ناتج السكر. وواصل حجم الإنتاج المحلي تراجعه حيث انخفض إلى ١٩١ ألف طن سنة ١٩٤٩ بعد أن كان ٢٢٢،٥ ألف طن سنة ١٩٤٨، ومن المتوقع أن ينخفض إلى نحو ١٨٠ ألف طن سنة ١٩٥٠. وقد زادت التكلفة في ظل انخفاض الإنتاجية.

٤- زيادة حجم الاستهلاك المحلي من السكر زيادة مضطردة حيث كان حوالي ١٣٥ ألف طن سنة ١٩٣٨ زاد حتى وصل إلى ٢٥٢ ألف طن سنة ١٩٤٦/١٩٤٧ ومن المتوقع أن يزيد إلى ٢٨٠-٣٠٠ ألف طن سنويا إذا ما ألغيت القيود المفروضة على استهلاك السكر.

وذكر التقرير الأسباب التالية لزيادة حجم الاستهلاك:

أ- الزيادة المضطردة في أعداد السكان.

ب- انخفاض سعر السكر مقارنا بأسعار الفاكهة مما يجعله بديلا مقبولا في عمليات التحلية. (الشاي بديلا للفاكهة)

ج- ظهور وانتشار الصناعات الغذائية مثل صناعة المربى والحلوى والبسكويت.

د- زيادة عدد سكان المدن والتجمعات الحضرية وانتشار المراكز الصناعية مع زيادة معدل استهلاك الفرد في هذه الأماكن.

واستطرد التقرير ليعبر عن الأسف على ما آلت إليه الأوضاع في مصر التي كان حجم إنتاجها يغطي احتياجات السوق المحلي بها منذ أكثر من ربع قرن، والتي تمكنت من سد احتياجات البلاد وقوات الحلفاء على أرضها خلال فترة الحرب العالمية الثانية في الوقت الذي عانت فيه معظم بلاد العالم خلال فترة الحرب من نقص إمدادات السكر في أسواقها، واليوم نجد أن مصر مضطرة إلى استيراد كميات كبيرة من السكر لسد احتياجات البلاد بأسعار مرتفعة جداً وبالعملة الصعبة مما يؤثر على الميزان التجاري وعلى الاقتصاد القومي عموما.

وقد عملت الشركة على توفير ٢٥ ألف طن زيادة على الكميات المحددة للاستهلاك في شهور مارس وأبريل ومايو ويونيو ١٩٤٩ استجابة لطلب الحكومة.

وقد أوضح التقرير أنه إذا ما تم تأهيل مصانع الشركة فإنها يمكن أن تعمل بضعف طاقتها وتلبى كافة احتياجات السوق المحلي وتصدير الفائض إلى بعض البلدان المجاورة.

كما أشار التقرير إلى أن الشركة على اتصال دائم بجميع الهيئات المعنية بزيادة المساحات المنزرعة بمحصول قصب السكر مع السعي إلى شراء القصب من المزارعين بسعر مشجع، وأنها تبذل قصارى جهدها في مد خطوط وتوسعة شبكة السكك الحديدية لنقل القصب بحيث تصل إلى جميع المناطق التي يمكن أن تجود بها زراعة القصب.

وأفاد التقرير بأنه يمكن للحكومة استرجاع نفقات تنفيذ تلك البرامج في مدى زمني معقول من خلال عائد نقل القصب والسكر المنتج وكذلك من خلال رسوم الإنتاج.

وانتقل التقرير بعد ذلك إلى بيان نتائج تشغيل مصانع الشركة خلال عامي ١٩٤٨/١٩٤٧ ، ١٩٤٩/١٩٤٨ على النحو الموضح في الجدول رقم (١/٨).

وقد أنتج مصنع تكرير الحوامدية ٢١٦٣٣٦ طن من السكر المكرر.

وانتهى التقرير بخبر خروج سعادة حسين سري باشا من مجلس إدارة شركة السكر لتوليه منصب رئيس مجلس الوزراء.

وتنقلنا خطوات التاريخ بعد ذلك إلى تقرير الجمعية العمومية رقم (٥٧) التي اجتمعت في ١٩٥١/٢/٢٨ لنطالع في مقدمته خبر ارتفاع سعر السكر في السوق العالمي نتيجة للأحداث الدولية التي أهمها الحرب الكورية والخلاف حول جزيرة فورموزا وخفض قيمة الجنيه الاسترليني في نهاية عام ١٩٤٩ . وأكد التقرير ذلك بسعر السكر الخام المستورد الذي زاد إلى ٥٠ جنيه استرليني سنة ١٩٥٠ ويصل سعره حاليا " أول ١٩٥١ " إلى ٦٥ جنيه استرليني على الرغم

من أنه سبق استيراده لحساب وزارة التموين بسعر ٣١،٦ جنيه استرليني فقط في أغسطس ١٩٤٩ .

ثم انتقل التقرير إلى مناقشة أوضاع الإنتاج والاستهلاك على المستوى المحلي حيث أوضح ما يلي:

١- يرجع انخفاض الإنتاج المحلي من السكر إلى تناقص المساحات المنزرعة قصب لتفضيل المزارعين لمحصول القطن، وكذا بسبب تأثير الظروف المناخية غير الملائمة.

٢- حالة السكر في السوق المصري غير مستقرة بسبب نقص الإنتاج مع زيادة الاستهلاك.

حيث زاد الاستهلاك من ١٧٨٣٣٦ طن سنة ١٩٤٧ إلى ٢٦٢٧٩٤ طن سنة ١٩٥٠، وبتتبع بيانات الاستهلاك الشهري خلال الشهور الأخيرة لعام ١٩٥١ نجد أن المتوسط الشهري للاستهلاك ٢٦٠٠٠ طن وهو ما يساوي معدل استهلاك سنوي قدره ٣١٢ ألف طن بما يزيد على ضعفي معدل الاستهلاك السنوي قبل الحرب العالمية الثانية.

٣- عرض التقرير بيانات لإنتاج واستهلاك السكر في مصر خلال خمسة سنوات " من ١٩٤٦ حتى ١٩٥٠ " مقارنة ببيان الإنتاج والاستهلاك سنة ١٩٣٩ " قبل الحرب " على النحو الموضح في الجدول رقم (٨/٢).

ويتضح من هذا البيان حجم الفجوة الكبيرة بين الإنتاج والاستهلاك خلال عامي ١٩٤٩، ١٩٥٠ .

وقد اضطرت الدولة أمام هذا الموقف إلى استيراد ٢٦٠ ألف طن سكر خلال الفترة من أكتوبر ١٩٤٩ حتى نوفمبر ١٩٥٠ بما يزيد على ١٢ مليون جنيه.

ومن الجدير بالذكر أن سعر الطن من السكر الخام المستورد قد زاد إلى ٦٥ جنيه استرليني في الوقت الذي بلغت فيه تكلفة إنتاج الطن من السكر المصري الأفضل جودة أقل من ٣٢ جنيه مصري تصل بعد التكرير إلى ٣٥،٥ جنيه مصري، بالإضافة إلى أن إعفاء السكر المستورد من رسم الإنتاج قد أضاع على الدولة ٤،٥ مليون جنيه.

وقد أشار التقرير إلى أن شركة السكر قد أوضحت للحكومة الأثر السلبي لهذه السياسة على الاقتصاد المصري سواء في المجال الزراعي أو الصناعي وعلى الأيدي العاملة وأجورها، وأوضح أن سياسة الشركة تهدف في المقام الأول إلى إحداث توازن سليم بين الإنتاج والاستهلاك يدعم استقرار الأسعار، واستطرد التقرير يوضح أن سياسة الشركة كانت تهدف إلى زيادة الإنتاج بما يغطي حاجة السوق المحلي وتصدير الفائض، وقد تمكنت الشركة من تحقيق ذلك طيلة ربع قرن لم تستورد البلاد خلالها غير السكر الخام لتكريره وإعادة تصديره، ولم يشعر المواطنون في مصر بأي أزمة في السكر خلال الحرب العالمية الثانية والفترة التي تلتها. أما في السنتين الأخيرتين فقد عجز الإنتاج المحلي عن تغطية احتياجات السوق المحلي لأسباب خارجة عن إرادة الشركة تماما حيث انصرف الزراع إلى القطن بدلا من القصب لارتفاع أسعاره بمعدلات غير مسبوقة ونقصت بذلك المساحات المنزرعة قصبا، فنجد أن مساحة القصب في منطقة أبو قرقاص مثلا قد صارت ١١٢٥٠ فدان سنة ١٩٥٠ بعد أن كانت ٢٣ ألف فدان سنة ١٩٤٨ . لهذا واصلت الشركة تكرار طلبها للحكومة بتحديد سعر مجزي للقصب غير أن الحكومة لم تستجب إلا في شهر أغسطس سنة ١٩٥٠ حيث تم رفع سعر شراء القنطار من ٩٥ مليم إلى ١١٥ مليم. هذا إلى جانب مواصلة الشركة دورها في المطالبة بتسهيل سبل الري في

مساحات واسعة من الأراضي التي يمكن أن تجود فيها زراعة القصب، وكذا المطالبة بتوسيع شبكة السكك الحديدية لتصل إلى جميع المناطق الجديدة التي تصلح لزراعة قصب السكر. وأفاد التقرير بأن الحكومة تدرس مقترحات الشركة.

وانتقل التقرير بعد ذلك إلى التعليق على الاستهلاك المتزايد للسكر في مصر، ففي الوقت الذي لم توجد فيه أية قيود على استهلاك السكر قبل الحرب العالمية الثانية "سنة ١٩٣٩" لم يزد حجم الاستهلاك المحلي على ١٤٦٧٦٥ طن بينما يصل حجم الاستهلاك المحلي المقدر للعام الحالي (١٩٥٠/١٩٥١) إلى حوالي ٣١٢ ألف طن في ظل القيود المفروضة لتحجيم الاستهلاك. **وأعاد التقرير التذكير بأهم الأسباب التي أدت إلى زيادة الاستهلاك كما يلي:**

١- زيادة عدد السكان.

٢- الزيادة في معدل الاستهلاك التي صاحبت التطور الاجتماعي في المدن والمناطق الصناعية الجديدة.

٣- انخفاض سعر بيع السكر مقارنا بأسعار الفواكه مما جعل السكر بديلا منافسا للفواكه.

٤- سياسة التوسع في منح مقررات السكر الإضافية التي تنتهجها وزارة التموين، والتي أدت إلى زيادة حصة المحلات العمومية ومصانع الحلوى من ٦٠٠٠ طن شهرياً منذ عامين إلى ما يزيد على ١٠٠٠٠ طن شهريا حاليا.

وقد استجابت الحكومة أخيرا حيث عدلت عن قرارها الصادر في أغسطس ١٩٤٩ بزيادة المقررات بنسبة ٢٥%.

وعلى الرغم من العوامل والمؤثرات السابقة فإن الشركة تعتقد أن زيادة الاستهلاك المتوقع إلى ٣١٢ ألف طن سنويا يرجع إلى تهريب السكر إما بصورته المباشرة أو على شكل مصنعات يدخل فيها السكر كالحلوى وغيرها إلى الدول المجاورة التي يرتفع فيها سعر السكر بنسبة كبيرة عن سعره في مصر، بالإضافة إلى انفراد السكر دون غيره من السلع بعدم زيادة سعره بما يتواءم مع ارتفاع أسعار عناصر تكلفته، حيث كان سعر الأقة من السكر ٤ قروش في يناير ١٩٤٠ ثم ارتفع تدريجيا إلى ٨٠ مليما للأقة، ونقص بعد ذلك إلى ٧٠ مليما للأقة اعتبارا من أول نوفمبر ١٩٤٤، وفي نوفمبر ١٩٤٥ نقص سعر الأقة بما يعادل ٥ مليمات نتيجة لرفع رسوم الإنتاج المفروضة على السكر دون زيادة في سعر البيع.

واستطرد التقرير ليوضح أن المقصود بتحديد سعر السكر هو منع الارتفاع المصطنع للأسعار ومنع المنتج من الحصول على أرباح تزيد عن القدر المناسب، ولهذا فإن العدالة تقتضي أن يكون تحديد السعر بالقدر الذي يوفر للمنتج " الشركة " ما يكفي لمواجهة التكاليف والأعباء المتزايدة أسوة بما هو متبع في الصناعات المحلية المماثلة.

وإذا نظرنا إلى السعر العالمي للسكر نجد أن سعر الطن كان ٨ جنيه استرليني سنة ١٩٣٩ زاد إلى ٦٥ جنيه استرليني حاليا "سنة ١٩٥٠ " أي ما يزيد على ثمانية أضعاف ما كان عليه قبل الحرب على الرغم من زيادة الإنتاج العالمي من ٣١ مليون طن سنة ١٩٣٩ إلى ٣٥ مليون طن سنة ١٩٥٠. إن العوامل التي أدت إلى زيادة سعر السكر عالميا بتلك المعدلات كان يجب أن تؤدي إلى زيادة سعر السكر محليا بنفس المعدل، ففي مصر كغيرها من الدول الأخرى المنتجة للسكر ارتفعت أسعار المادة الخام بمعدلات كبيرة حيث كان

سعر قنطار القصب ٣٥ مليم زاد إلى ٩٥ مليم بالإضافة إلى الزيادة الجديدة التي أقرتها الحكومة وقدرها ٢٠ مليما للقنطار.

وزادت الصعوبات والمشكلات التي تواجهها الشركة مع فداحة التقديرات الضريبية التي قررتها مصلحة الضرائب على الشركة، مع ظهور بعض المتغيرات التي لم تكن في الحسبان التي أهمها ما يلي:

١- انخفاض الإنتاج عكس التوقعات بزيادته.

٢- تخفيض سعر الجنيه في سبتمبر ١٩٤٩.

٣- الزيادات المتتالية في أسعار الآلات والمعدات ومستلزمات الإنتاج.

وتم عرض الأمر على الحكومة فاستقر الرأي على انتداب لجنة لمراجعة تكاليف الإنتاج، وقد قررت اللجنة أن سعر البيع المحدد للسكر غير مناسب في ظل تزايد التكلفة، وبناء على ذلك أوصت اللجنة العليا للتموين بزيادة سعر السكر المخصص لمصانع الحلوى وعدم رفع سعر السكر المخصص للاستهلاك المنزلي، ثم تقرر بعدها زيادة سعر السكر بصفة عامة بمقدار قرش واحد للأقة سواء للاستهلاك المنزلي أو لمصانع الحلوى، ولكن مجلس الوزراء لم يصدق على قرار زيادة السعر.

وركز التقرير على إعادة التأكيد على أن شركة السكر هي الشركة الوحيدة التي استمرت طوال فترة الحرب وحتى تاريخه توزع أرباحا على مساهميها مساوية أو أقل من تلك التي كانت توزعها عليهم قبل الحرب، بينما توزع الشركات الأخرى بما فيها الشركات الخاضعة للتسعير الجبري أرباحا على مساهميها بما يعادل من أربعة إلى سبعة أمثال الأرباح التي كانت توزعها

عليهم سنة ١٩٣٩ قبل الحرب، وقد تقرر زيادة الأرباح نتيجة للهبوط الشديد في قيمة النقد منذ نشوب الحرب.

وخلص التقرير إلى وجوب وضع سياسة رشيدة للسكر تهدف إلى زيادة الإنتاج وتنظيم الاستهلاك مع تحديد سعر عادل يراعى في تقديره التكلفة الفعلية للإنتاج وعناصر التكلفة الأخرى الضرورية للشركة بما يكفل تعظيم أدائها واستمرارية دورها.

ولقد عوضت الحكومة الشركة بعد ذلك عن الفرق الناشئ عن عدم كفاية سعر بيع السكر.

وأشار التقرير إلى تعيين مسيو بيير فودنيه عضوا بمجلس إدارة الشركة، وكان يشغل منصب محافظ بنك فرنسا- سابقا.

وانتهى التقرير بعرض بيانات عن أداء الشركة حيث أوضح أن مصنع تكرير السكر بالحوامدية قد أنتج ٢٣٠٨٧٦ طن من السكر المكرر، كما أوضح بيانا يقارن فيه بين نتائج موسم ١٩٥٠/١٩٤٩ وموسم ١٩٤٩/١٩٤٨ على النحو الموضح في الجدول رقم (١/٨).

ونقلب صفحات التاريخ لنصل بعد ذلك إلى تقرير اجتماع الجمعية العمومية رقم (٥٨) في ١٩٥٢/٢/٢٩ حيث كانت الحرب الكورية التي نشبت سنة ١٩٥٠ تحرك عوامل التوتر في المحيط الهادي وتدفع إلى السطح بذكريات وهواجس وتوتر الحرب العالمية الثانية التي لم تزل عالقة بالأذهان مما أدى إلى حرص دول العالم على تخزين المواد الاستراتيجية وارتفاع أسعار تلك المواد، فارتفعت بذلك أسعار السكر على الرغم من زيادة الإنتاج العالمي في سنة

١٩٥١ بمقدار ٤ مليون طن عما كان عليه الإنتاج عام ١٩٥٠ وهو ٣٥ مليون طن سكر.

وأكد التقرير على صحة ما سبق من خلال ما عرضه من مقارنة سعر السكر الوارد من فورموزا حاليا (سنة ١٩٥١) وسعره في الماضي حيث بلغ السعر الحالي ٦٧ جنيه إسترليني للطن (تسليم مصر) بينما كان ٥٠ جنيه إسترليني للطن في العام السابق (١٩٥٠) ، ٣١،١٦ جنيه إسترليني للطن سنة ١٩٤٩ .

وينتقل التقرير بعد ذلك إلى الاستهلاك العالمي وتأثيره حيث يقدر بحوالي ٤٠ مليون طن، ولا يزال حجم الطلب على السكر أكبر من حجم الإنتاج علي الرغم من الزيادة المضطردة في الإنتاج مما يؤدي إلي استمرار زيادة الأسعار. وأشار التقرير إلى أن ذلك قد يكون نتيجة للتأثير النفسي علي الناس بسبب القيود الموضوعة للحد من الاستهلاك بما يدفعهم إلى التهافت على شراء وتخزين السكر وبالتالي زيادة الاستهلاك.

ويعرض التقرير المحاولات المستمرة للشركة في إقناع الحكومة بإقرار نظام عادل لتسعير السكر على غرار الإجراء الذي اتخذته بريطانيا حيث تم أخيرا إبرام اتفاق بين وزارة التموين البريطانية وبين منتجي السكر في دول الكومنولث لتنظيم تجارة السكر، ومن المتوقع أن تتخذ دول أخرى كثيرة إجراءات مماثلة مما يشير بوضوح تام إلى استمرار توزيع السكر بنظام البطاقات المعمول به منذ الحرب العالمية الثانية لفترة مستقبلية أخرى، وعدم تحرير تجارة السكر في المستقبل القريب.

وانتقل التقرير بعد ذلك إلى عرض البيانات والظروف المتعلقة بالإنتاج المحلي والاستهلاك القومي للسكر كما يلي:

١- تم إنتاج ١٩٥٠٥٢ طن موسم ١٩٥١، ويعتبر هذا رقما قياسيا رغم أنه قد سبق للشركة إنتاج ٢٢٢٥٠٥ طن سنة ١٩٤٨/١٩٤٧ ولكن ذلك كان يشمل إنتاج مصنع الشيخ فضل قبل غلقه.

٢- لم تزد المساحة المنزرعة قصبا في موسم ١٩٥١/١٩٥٠ على الرغم من استجابة الحكومة للشركة ورفع سعر توريد القصب في أغسطس ١٩٥٠ من ٩٥ مليم للقنطار إلى ١١٥ مليم وذلك بسبب المنافسة السعرية للقطن.

٣- تضاعف حجم الاستهلاك الداخلي حيث زاد إلى ٢٨٧٤٥٩ طن بعد أن كان ١٤٦٧٦٥ طن سنة ١٩٣٩ قبل الحرب. وقد بلغت الكميات المباعة للصناعات الغذائية وتجار الحلوى والمحلات العمومية حوالي ٨٥ ألف طن وهي كمية ضخمة.

٤- تطور الإنتاج والاستهلاك القومى على النحو الوارد في الجدول رقم (٢/٨) الذى يوضح بيانات الإنتاج والاستهلاك عام ١٩٣٩ قبل الحرب ثم الفترة بعد الحرب من سنة ١٩٤٦ إلى سنة ١٩٥١ .

ويعيد التقرير التذكير بأن الحكومة قد اضطرت إلى استيراد ٢٦٠ ألف طن سكر قيمتها ١٢ مليون جنيه خلال العامين الأخيرين لتغطية الفرق بين الإنتاج والاستهلاك وتم استهلاكها بالكامل، وهناك إجراءات لاستيراد كميات أخرى مما يلحق ضررا شديدا بالبلاد حيث يتم استيراد السكر بأسعار تزيد على ضعف سعر السكر المحلي مما يزيد العبء على المستهلكين والحكومة والاقتصاد القومي. ولا يقتصر الضرر على الاقتصاد القومي على المبالغ

الضخمة التي تخرج من البلاد بالعملة الصعبة بل وضياع فرصة الحصول على رسم الإنتاج في حالة الاستيراد.

٥- دعت الشركة الحكومة إلى تحديد معالم واضحة وثابتة للسياسة السعرية للسكر تركز أهدافها على تشجيع الإنتاج المحلي وترشيد وتنظيم الاستهلاك ووضع تعريفة سعرية تحقق مصالح المنتجين والمستهلكين على السواء.

٦- **مقترحات الشركة لزيادة الإنتاج**

أ- زيادة سعر توريد القصب في مواجهة منافسة القطن.

ب- زيادة المساحة المنزرعة قصب بتحويل أراض من ري الحياض إلى الري الدائم مع العناية بوسائل الري.

ج- توسعة شبكة خطوط السكك الحديدية لنقل القصب إلى المصانع بحيث تشمل جميع المناطق الصالحة لزراعة القصب.

وتستفيد الدولة من تنفيذ هذه الإجراءات من خلال ما يلي:

أ- زيادة حصيلة رسم الإنتاج نتيجة لزيادة الإنتاج.

ب- زيادة حصيلة الضرائب العقارية على الأراضي نتيجة لزيادة المساحة المنزرعة قصب.

ج- تجنيب البلاد مخاطر الاعتماد على محصول واحد وهو القطن.

د- إمكانية تصدير الفائض.

٧- اقترحت الشركة تنظيم استهلاك السكر على النحو التالي:

حيث أن السبب الرئيسي لزيادة الاستهلاك هو تهريب السكر إلى خارج البلاد سواء على حالته كسكر أو في صورة مصنعات غذائية تحتوي

على نسبة عالية من السكر كالحلوى وغيرها فإن اتخاذ الإجراءات التالية يحد كثيرا من حجم الاستهلاك:

أ- تشديد الرقابة على الجمارك والحدود لمكافحة تهريب السكر.

ب- تحديد حصة للاستهلاك حسب أغراض الاستخدام منزلي أو صناعي.

ج- تسعير السكر بحيث يكون السعر معتدلا للاستهلاك المنزلي الضروري المحدد في المقررات التموينية، وسعرا أعلى للاستعمال الصناعي، وسعرا ثالثا للاستهلاك الحر الذي يزيد عن المقررات المحددة في البطاقات.

وقد استشهدت الشركة في ذلك بالنظام المعمول به في انجلترا وأسبانيا وهو وجود أكثر من سعر للسكر حيث يصل السعر خارج المقررات في انجلترا إلى الضعف، ويزيد في أسبانيا بنسبة ٢٥%.

٨- ترى الشركة ضرورة وضع تعريفة عادلة لسعر السكر تتحقق في ظلها مصالح كل من المنتج (الشركة) والمستهلك والدولة **كما يلي:**

أ- تتحمل الخزانة العامة للدولة حاليا فرق البيع بأقل من سعر التكلفة طبقا لمشروع اتفاقية أبريل ١٩٤٩ والتي أيدها قرار مجلس الوزراء في ١٩٥١/٢/١٨، وفي ضوء ذلك تتحمل الحكومة الزيادة المقررة لسعر القصب وقدرها ٢ قرش للقنطار. وإذا ما طبقت التسعيرة العادلة فإن الدولة لن تتحمل تلك التكاليف.

ب- ليس من العدل حصول المساهمين على نفس الأرباح التي كـــانوا يحصلون عليها قبل الحرب وهي في الحقيقة أقل في ظل انخفاض القيمة الشرائية للنقود بينما تضاعفت أرباح الشركات الأخرى.

ويمكن للحكومة تحقيق قدر من العدالة بتخفيض رسوم الإنتاج.

وأوضحت الشركة بعض البيانات التي تـدعم أســس وأهميــة التسعيرة العادلة حيث أفادت أن السعر العالمي للسكر يصل حاليا إلـــى تسعة أضعاف سعره قبل الحرب على الرغم من زيادة الإنتاج العـــالمي بستة ملايين طن عما كان عليه قبل الحرب، وذلك لزيادة أسعار جميـــع عناصر التكلفة من مواد خام وأجور عمال وجميع مستلزمات الإنتـــاج وغيرها، وكذا تخفيض قيمة الجنيه في ســبتمبر ١٩٤٩ فـضلا عــن تداعيات الحرب في كوريا سنة ١٩٥٠. وفي مصر لم يزد سعر السكر إلا بمقدار ٧٥% فقط من سعره قبل الحرب رغم ارتفاع تكاليف إنتاجه إلى ٤٠٠%.

٩- أحدثت تلك الأوضاع قلقا شديدا لمجلس إدارة الشركة، ولجأت الـشركة للحكومة في ١٩٥١/٣/٨ لإبلاغها بخطـورة الأوضــاع والأضــرار المترتبة على السياسة الحالية لتسعير السكر، ولما لم تحـدث اسـتجابة أعادت الشركة العرض على الحكومة في ١٩٥١/١١/٩ ولم يحدث أي رد فعل أيضا من الحكومة . وفي ١٩٥٢/١/٨ أعادت الشركة عــرض الأمر مرة ثالثة على الحكومة موضحة حجم المخـاطر التـي تواجـه الشركة في ظل الظلم الجائر الواقع عليها نتيجة لإصرار الحكومة على سياستها في تسعير السكر ورجت الشركة الحكومــة دراســة الأمــر

ومراجعة وتعديل السياسة الحالية لتسعير السكر حتى لا تضطر الشركة إلى رفع الأمر للقضاء.

١٠-اقترحت الشركة على الحكومة تخفيض أو إلغاء رسم الإنتاج المقرر حاليا وقدره ١٧،٦ جنيه للطن وهو رسم مبالغ في تقديره إذا ما قورن بما هو مأخوذ به في الدول الأخرى فهذا الرسم في إيطاليا كان ٤،٢٥ جنيه للطن وتم إلغاؤه أخيرا، كما أن معظم الدول لا تحصل رسما للإنتاج مثل أسبانيا وفرنسا وأيرلندا والسويد.

١١- نتائج أداء الشركة من خلال مقارنة بين نتائج الموسمين ١٩٤٩/١٩٥٠، ١٩٥٠/١٩٥١ على النحو الموضح في الجدول رقم (١/٨).

وقد أوضح التقرير أن التحسن في نتائج موسم ١٩٥٠/١٩٥١ يرجع إلى ملاءمة الظروف الجوية السائدة خلال هذا الموسم.

١٢- نتائج مصنع التكرير خلال الخمسة سنوات الأخيرة يوضحها الجدول رقم (٣/٨).

وقد علل التقرير انخفاض كمية السكر المكرر سنة ١٩٥٠/١٩٥١ باستيراد الحكومة سكر مكرر من الخارج للاستهلاك المباشر.

وانتهى التقرير ليوضح قيام الجمعية العمومية بتنفيذ اقتراح الشركة بإعادة انتخاب محمد محمود خليل بك عضوا بمجلس الإدارة بعد انتهاء فترة عضويته، وعودة صاحب المقام الرفيع حسين سري باشا لعضوية مجلس إدارة الشركة بعد أن سبق له تقديم استقالته لتقلده منصب رئيس مجلس الوزراء، واستمرار صاحب السعادة أحمد عبود باشا في الجمع بين منصبي رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب.

وقد أقرت الجمعية العمومية تعيين مراقبين للحسابات وتحديد أتعابهمـــا، وهما حضرة أوسكار كولدري والأستاذ راؤول فرحات.

ونصل إلى الجمعية العموميـــة رقـــم (٥٩) فـــى اجتماعهـــا بتـــاريخ ١٩٥٣/٢/٢٧م لمناقشة الميزانية المنتهية فى ١٩٥٢/١٠/٣١م ، ورغم أن هذا كان أول اجتماع بعد قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ إلا أن الجمعية لم تتعـــرض فـــى اجتماعها للحدث إلا بقدر محدود كما ورد بنص تقرير الاجتماع الذى اقتـــصر على الإشارة إلى الثقة فى رجال العهد الجديد وسياستهم الاقتصادية التى تنـــادى بتشجيع الصناعة والقائمين عليها ، وما أوصت به لجنـــة الإصـــلاح الزراعـــى بضرورة تنمية زراعة القصب مما يطمئن بأن مصالح الشركة ســتكون محـــل رعاية وعناية المسئولين ، **وأوضح تقرير الاجتماع ما يلى:**

١- استمرار الحرب الكورية وحالة التوتر مما ينذر بأزمة اقتصادية دولية.

٢- زيادة الإنتاج العالمى من السكر إلى رقم قياسى قدره ٣٧ مليـــون طـــن بزيادة ٨ ملايين طن عن حجم الإنتاج قبل الحـــرب ، ممـــا أدى إلـــى انخفاض ملموس فى أسعار السكر، ولهذا اتجهت بعـــض الـــدول إلـــى الإقلال من إنتاجها مثل كوبا التى قررت تخفيض إنتاجها من ٧ مليـــون طن إلى ٥ مليون طن فى الموسم القادم.

٣- زيادة الاستهلاك العالمى للسكر نتيجة لإلغاء القيود التى سبق وضـــعها فى دول عديدة مثل انجلترا والسويد والنـــرويج والـــدانمارك والنمـــسا واليونان وإيطاليا وإيران ، ومع ذلك لم يتم اســـتهلاك كـــل الكميـــات المنتجة.

٤- بدء المشاورات بين الدول لعقد مؤتمر دولى للسكر لمناقشة المتغيرات الدولية وتأثيراتها على صناعة وتجارة السكر فى العالم.

٥- عرض مقارنة بين نتائج الشركة فى موسمى ١٩٥٠/١٩٥١ ، ١٩٥١ / ١٩٥٢ على النحو الموضح فى الجدول رقم (١/٨)

وأوضح التقرير أن انخفاض نسبة السكر فى موسم ١٩٥١ /١٩٥٢ سببه تعرض القصب لموجات متعاقبة من البرد والصقيع فى ذلك الموسم.

٦- برامج تجديد المصانع قد أوشكت على الانتهاء مما يمكن الشركة من زيادة إنتاجها إلى ٣٠٠ ألف طن تقريبا لتغطية الاستهلاك المحلى وتصدير الفائض.

٧- نجاح استيراد بذور جيدة من بعض محطات التجارب والبحوث الاستوائية ، واستنباط وزراعة نوعين إنتاجيتهما عالية حيث وصلت إلى حوالى ألف قنطار للفدان (٤٥ طن).

٨- قدرت مبيعات السكر خلال السنوات الثلاث الماضية من ١٩٥٠ إلى سنة ١٩٥٢ بمقدار ١٤٣١٧٥، ١٨١٧٠٤، ٢١٨٠٨٧ طن على الترتيب .

٩- كان إنتاج مصنع تكرير الحوامدية من السكر المكرر خلال الخمسة سنوات الماضية من سنة ١٩٤٧ إلى سنة ١٩٥٢ على النحو الموضح فى الجدول رقم (٣/٨)

وأشار التقرير إلى أن سبب انخفاض حجم الإنتاج فى السنتين الأخيرتين هو استيراد الحكومة لكميات من السكر الأبيض المبلور وطرحها فى الأسواق مؤدية بذلك إلى تحجيم دور مصنع تكرير الحوامدية فى توفير فرص عمل لحوالى ١٠٠٠ عامل مصرى وإنعاش التجارة المحلية ودعم

الميزان التجارى المصرى رغم أن المصنع يقدم إنتاجا جيداً من السكر المكرر الذى يفضله المستهلكون.

١٠-العلاقة بين الشركة والحكومة وما شابها من توتر على النحو التالى:-

أ-تقوم الحكومة باستيراد السكر فتنافس بذلك الشركة، ثم تضع قيودا على الشركة لتعرقل تصريف إنتاجها وتسهل لنفسها بيع ما تستورده.

ب-تصر الحكومة على عدم وضع وإقرار تسعيرة عادلة لبيع السكر تتناسب مع تكلفة إنتاجه ، رغم تكرار طلب الشركة لذلك وتوضيح الأخطار التى تهدد الشركة والصناعة والزراع فى ظل النظام المعمول به ، مما اضطر الشركة إلى اللجوء إلى مجلس الدولة.

ج-امتنعت الحكومة عن سداد الزيادة فى سعر القصب وفرق إعانة الغلاء للعاملين بالشركة رغم تعهدها بذلك وصدور قرارات فى هذا الشأن فى ديسمبر ١٩٥٠ وفبراير ١٩٥١ مما اضطر الشركة إلى اللجوء للقضاء.

ومن الجدير بالذكر هو أن التقرير يصف تلك الأوضاع والمواقف بالشذوذ!

١١-قبول سعادة حسين سرى باشا معاودة نشاطه فى مجلس إدارة شركة السكر ، وإعادة انتخاب حضرة المهندس محمود شاكر محمد بعد انتهاء عضويته ، والموافقة على إنهاء عضوية حضرة الأستاذ شريف صبرى بناء على رغبته ، ونعى الراحل موسى ريش المدير العام المساعد الذى توفى فى ١٩٥٢/١٢/٨ فجأة وعرف عنه تميزه بالإخلاص والكفاءة والأمانة.

١٢-إنشاء محطة لأبحاث وتجارب القصب فى كوم امبو فى إطار سياسة الشركة لمساعدة الزراع وتقديم المشورة لهم ودعمهم.

ونستمر فى قراءة التاريخ حيث يقابلنا حدث ملفت للنظر إذ يحدث لأول مرة منذ إنشاء شركة السكر وهو عدم اجتماع الجمعية العمومية لمناقشة ميزانية السنتين الماليتين ١٩٥٢/١٩٥٣ ، ١٩٥٣ /١٩٥٤.

كما تشير الوثائق المتاحة إلى اجتماع جمعية عمومية غير عادية فى ٢٨ فبراير ١٩٥٤ تقرر فيه تأجيل اجتماعات الجمعية العمومية إلى أن يصدر قرار هيئة التحكيم فى النزاع القائم بين الشركة والحكومة ، ذلك النزاع الذى زاد بعد انتهاء اتفاقية ريجى بناء على رغبة الشركة فى عدم تجديد الاتفاقية بعد انتهاء العمل بها فى آخر أكتوبر ١٩٤٥ ، وعدم استجابة الحكومة للمطالبات المتكررة للشركة فى مساعدتها أمام ما يهددها من مخاطر بسبب سياسات الحكومة ، وعدم تنفيذ اتفاقية ١٩٤٩ التى أبرمتها الشركة مع الحكومة لعدم اعتمادها من مجلسي النواب والشيوخ حتى قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ وحل البرلمان ... تلك الاتفاقية التى وافقت فيها الحكومة على تدبير مبلغ ٨،١ مليون جنيه لتجديد مصانع الشركة تساهم الحكومة بدفع ٤ مليون جنيه منه ، وأمام تواصل النزاع بين الشركة والحكومة فى ظل اختلاف رؤيتهما بشأن حقوق كل منهما تجاه الآخر تقرر إحالة الأمر إلى لجنة تحكيم يكون قرارها واجب النفاذ على كل الأطراف ولا يجوز الطعن فيه أو الدفع ببطلانه. وقد قدم كل طرف دفوعه ، واستمر تداول المشكلة إلى أن صدر قرار هيئة التحكيم فى ٢٥ مايو ١٩٥٤. وهذا يفسر عدم اجتماع الجمعية العمومية عامى ١٩٥٢/١٩٥٣ ، ١٩٥٣/١٩٥٤ حيث لم تكن هناك ميزانيات نهائية لإقرارها واعتمادها ، وفى ١٩٥٤/٩/٣٠ وافق الحارس المعين من الحكومة مع مكتب المراجعة الذى يتولى مراجعة ميزانيات الشركة على تسوية الميزانيات من سنة ١٩٤٨/١٩٤٩ إلى سنة

١٩٥٢/١٩٥١ فى ضوء ما يستقر عليه الرأى ويتم إقراره بالنسبة لميزانية ١٩٥٣/١٩٥٢.

وقد تم إعداد تقرير المراجعة الذى ورد به كل ما يتعلق بأعمال الشركة والميزانية عن عام ١٩٥٣/١٩٥٢ والمقارنة مع ميزانية ١٩٥٤/١٩٥٣، وقد تلاحظ اختلاف قيمة الخسائر التى وردت فى سجلات الشركة عن العامين ١٩٥٣/١٩٥٢ ، ١٩٥٤/١٩٥٣ عن قيمتها التى أقرها مكتب المراجعة بعد مراجعتها ، على النحو الموضح بالجدول رقم (٤/٨).

وقد ظهرت كميات السكر وقيمتها بالمخازن فى نفس العامين (١٩٥٣/٥٢، ١٩٥٤/٥٣) على النحو الموضح فى الجدول رقم (٥/٨) .
وقد تم تقييم سعر السكر الخام على أساس سعر السكر المكرر مخصوما منه تكلفة التكرير.

وقد ورد بالتقرير صافى مصروفات تشغيل السكر الخام وتشمل ثمن شراء القصب ومصروفات التشغيل بعد خصم ثمن المولاس وحساب مصروفات الصيانة والرصيد المخصص كاحتياطى للتأمين ضد الحوادث وكذلك أقساط التأمين على السكر بالمخازن والتأمين على البضائع المنقولة وأرباح وحدات النقل النيلية وبعض الإيرادات المتنوعة الأخرى.

كما ورد بالتقرير بيان كمية السكر الخام المنتجة بكل مصنع وتكلفة إنتاج الطن به على النحو الموضح فى الجدول رقم (٦/٨). ويلاحظ انخفاض تكلفة إنتاج الطن سنة ١٩٥٤/٥٣ عن سنة ١٩٥٣/٥٢ ، **ويرجع ذلك إلى الأسباب الآتية:**

١- زيادة كمية طن القصب المعصور

٢- زيادة الحلاوة وبالتالى ناتج السكر % قصب

وقد أدت تلك الأسباب إلى زيادة حجم إنتاج السكر سنة ١٩٥٤/٥٣ ومن ثم انخفاض التكلفة.

وعرض التقرير بعد ذلك باقى مؤشرات الإنتاجية لسنة ١٩٥٣/١٩٥٢ مقارنة بسنة ١٩٥٤/١٩٥٣ لكل مصنع على النحو التالى:-

أولا: القصب المعصور بالطن : كما هو موضح بالجدول رقم (٧/٨)

ثانيا: السكر المنتج بالطن : كما هو موضح بالجدول رقم (٨/٨)

ثالثا: ناتج السكر % قصب : كما هو موضح بالجدول رقم (٩/٨)

كما استعرض التقرير بعض المؤشرات والأرقام التى أثرت فى الميزانية أوجزها فيما يلى:

١- تسلمت الشركة كميات من القصب من الأصناف غير المرغوب فيها وغير المصرح بزراعتها بسعر مخفض وفر مبلغاً قدره ١٣٠ ألف جنيه فى سنة ١٩٥٤/٥٣.

٢- توفير ثمن الجوالات الفارغة المعاد استعمالها سنة ١٩٥٤/٥٣ ، وانخفاض أسعار الجوت (جوالات التعبئة) وفر مبلغاً قدره ٢٨٠ ألف جنيه فى سنة ١٩٥٤/٥٣.

٣- تكلفة شراء القصب ٦١٦١٨٠٥،٢ جنيه سنة ١٩٥٣/١٩٥٢ بما يمثل ٧٦% من تكلفة إنتاج السكر الخام ، زادت إلى ٧٠٧٤٦٠٤،٢ جنيه سنة ١٩٥٤/٥٣ بما يمثل ٨٣% من تكلفة إنتاج السكر الخام ، ومما تجدر الإشارة إليه هو أن متوسط نسبة تكلفة المادة الخام فى العالم من ٦٠ إلى ٦٥% من تكلفة إنتاج السكر الخام ، ويعود الارتفاع فى نسبة

تكلفة القصب سنة ١٩٥٤/٥٣ إلى قرار اللجنة الوزارية العليا للتموين في ١٩٥٠/٨/٥ بزيادة سعر قنطار القصب بمقدار ٢٠ مليم للقنطار ليصير ثمنه ١١٥ مليم بدلا من ٩٥ مليم بما يمثل زيادة قدرها ٢١% بهدف تشجيع زراعة القصب وزيادة مساحته لزيادة الإنتاج إلى ٣٠٠ ألف طن سكر فى ظل منافسة القطن مرتفع السعر، وقد وعدت الحكومة بتحمل تكلفة الزيادة فى سعر التوريد ليظل سعر بيع السكر للمستهلك كما هو.

٤- صدر مرسوم بمشروع قانون فى أول يناير ١٩٥١ بفتح اعتماد قدره ٩٠٠ ألف جنيه لمواجهة الزيادة فى سعر توريد القصب حسب قرار اللجنة العليا للتموين فى ١٩٥٠/٨/٥ إلا أن مجلس الشيوخ أرجأ البت فى مشروع القانون ، وعلى الرغم من ذلك استمرت الشركة فى شراء القصب بالسعر الجديد وهو ١١٥ مليم للقنطار حتى نهاية سنة ١٩٥٤/٥٣ ، وكان ذلك من أهم أسباب زيادة تكلفة الإنتاج فى سنتى ١٩٥٣/٥٢ ، ١٩٥٤/٥٣ ، ويعتبر استمرار الشركة فى تحمل الزيادة فى سعر شراء القصب تصرفا غريباً ، ولكن تزول الغرابة – كما يذكر التقرير – إذا علمنا أن السيد / أحمد عبود رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب (يلاحظ أن ثورة يوليو ١٩٥٢ قد ألغت الألقاب) كان من أكبر موردى القصب للشركة حيث كان يزرع أكثر من ٣٠٠٠ فدان سنويا فى دائرته الزراعية بأرمنت ، وكان من صالحه أن يبيع للشركة بالسعر المرتفع ، وقد حصل على زيادة من فرق سعر القصب خلال الثلاثة سنوات من ١٩٥١/٥٠ إلى ١٩٥٣/٥٢ حوالى ١٣٧١٤٢،٢٢

جنيهاً ، وبعدها صدرت قوانين الإصلاح الزراعى وتم الاستيلاء على أراضى الإقطاعيين بما فيهم السيد أحمد عبود.

وأفاد التقرير بأن الشركة لم تكن قد أدرجت الزيادة فى سعر توريد القصب ضمن بنود تكلفة الإنتاج فى سنتى ١٩٥١/٥٠ ، ١٩٥٢/٥١ على أساس أن الحكومة ملتزمة بسدادها بناء على سابق تعهدها بذلك ولكن هيئة التحكيم قضت بإدراج هذه الزيادة ضمن تكاليف الإنتاج ومعنى ذلك عدم استرداد الشركة للزيادة التى قررتها الحكومة فى سعر شراء القصب.

كما أثار تقرير المراجعة نقطة أخرى هامة وهى مدى تأثير شراء القصب بالسعر الثابت على تكلفة الإنتاج حيث تنخفض التكلفة بزيادة ناتج السكر % قصب مع ثبات سعر القصب ، وهذا يفسر – كما يذكر التقرير– السر فى أن مصانع السكر فى العالم تشترى القصب من الزراع على أساس نسبة السكر فيه ، وينصح التقرير بالأخذ بهذا المبدأ فى مصر.

وقد دعا تقرير مكتب المراجعة إلى إعادة النظر فى السعر الذى قدرته اللجنة العليا للتموين فى ظل انخفاض أسعار القطن كثيراً عن مستواها سنة ١٩٥١/٥٠ ، وانخفاض قيمة إيجار الأراضى الزراعية بعد تطبيق قانون الإصلاح الزراعى الذى حدد القيمة الإيجارية.

تم استعرض التقرير باقى عناصر التكلفة لسنة ١٩٥٣/٥٢ مقارنة بسنة ١٩٥٤/٥٣ على النحو التالى:

أ–مصاريف نقل السكر الخام من مصانع الشركة إلى الحوامدية بالسكة الحديد ووحدات النقل النيلية المملوكة للشركة : كما هو موضح بالجدول رقم (١٠/٨)

ب-مصاريف تكرير السكر الخام بمصنع الحوامدية : كما هو موضح بالجدول رقم (١١/٨)

ج-مصاريف تعبئة السكر المكرر : كما هو موضح بالجدول رقم (١٢/٨)

وفسر التقرير أسباب زيادة تكلفة تعبئة الطن المكرر سنة ١٩٥٤/٥٣ وهو تعبئة السكر فى قماش الدمور الذى اشترته الشركة من الشركة المصرية نزهة للغزل والنسيج (إحدى شركات السيد/أحمد عبود) وهو أغلى ثمنا من جوالات الخيش ، كما أنه أخف وزنا مما استدعى تعويض فرق الوزن بالسكر المكرر لتثبيت الوزن القائم للجوال.

د-مبيعات السكر : كما هو موضح بالجدول رقم (١٣/٨)

وتشمل الكميات المباعة سكر البطاقات التموينية وسكر البودرة وسكر الطوارئ وسكر النبات والسكر الحر الذى يتولى بنك التسليف بيعه ، ويرجع انخفاض متوسط سعر البيع الإجمالى فى ١٩٥٣/٥٢ إلى أن رسم الإنتاج كان ١٧،٦ جنيه للطن حتى آخر يونيو١٩٥٣ زاد إلى ٣٣،٦ جنيه للطن اعتبارا من أول يوليو ١٩٥٣.

هـ- حسابات شركة السكر مع شركات السيد / أحمد عبود

أوضح تقرير المراجعة أن المقصود بشركات السيد / أحمد عبود هى الشركات التي يهيمن على إدارتها ولها رصيد حسابات بدفاتر شركة السكر عن سنوات ١٩٥٢ ، ١٩٥٤/٥٣ **وهى:-**

١- الشركة المصرية للأسمدة والصناعات الكيماوية

٢- شركة بواخر البوستة الخديوية

٣- شركة التقطير المصرية

٤- الشركة المصرية نزهة للغزل والنسيج

ونظرا لأن إدارة الحسابات بالشركة قد أفادت بأنها لم تتلق ردا على خطاباتها التى أرسلتها بشأن رصيد حسابات هذه الشركات فى ١٩٥٣/١٠/٣١ ، ١٩٥٤/١٠/٣١ فقد اعتمد السيد المراجع إدخال أرصدة هذه الشركات كما هى واردة فى دفاتر شركة السكر فى ميزانية سنة ١٩٥٣/٥٢ ، وسنة ١٩٥٤/٥٣.

وقد وضعت الشركة تحت الحراسة طوال فترة عمل لجنة التحكيم.

وقد صدر قرار لجنة التحكيم فى ١٩٥٤/٥/٢٥ يقضى بأن مستحقات الحكومة لدى شركة السكر والتكرير المصرية ٥ مليون جنيه يضاف إليها فوائد هذاالمبلغ وكذا الضرائب المستحقة على الشركة عن المدة من سنة ١٩٤٩/٤٨ حتى سنة ١٩٥٢/٥١ وقدرها ٦٢٢٤٨٦ جنيها.

وقد بلغت خسائر الشركة فى السنتين السابقتين على وضعها تحت الحراسة طبقاً لما ورد فى ميزانيتها العمومية فى ١٩٥٥/١٠/٣١ مبلغ ٢٢١٤٦٦٢ جنيه ، وهذه الخسارة تزيد على نصف رأس مال الشركة ، لذلك وجب تصفية الشركة طبقاً لأحكام نظامها الأساسى ، وقد رأت الحكومة حفاظاً على حقوقها لدى الشركة وحقوق المساهمين ومصالح زراع القصب والموظفين والعمال والإبقاء على صناعة السكر فى مصر أنه لابد من تدخل الدولة لحسم هذا الموقف فوضعت شركة السكر المصفاة تحت الحراسة كإجراء مؤقت بتاريخ ٢٤ أغسطس ١٩٥٥.

ولما كانت خسائر شركة التقطير قد بلغت ٥٩٥٤٧٣ جنيه طبقاً لميزانيتها العمومية فى ١٩٥٥/١٢/٣١ بما يزيد على نصف رأس مال الشركة مما يستوجب تصفيتها طبقاً لأحكام نظامها الأساسى، فإنه نظرا للروابط الوثيقة القائمة بين كل من شركة السكر وشركة التقطير وللتداخل بين إدارتيهما رؤى مد مجال الحراسة لتشمل شركة التقطير فى ١٩٥٥/٩/١٤م.

ولقد حرصت الدولة على استمرار صناعتين من الصناعات الرئيسية فى البلاد هما صناعة السكر وصناعة الكحول فأصدرت الحكومة القانون رقم ١٩٦

لسنة ١٩٥٦ الذى نشر فى عدد الوقائع المصرية رقم (٦٩) الصادر يوم الاثنين ٢٠ محرم سنة ١٣٧٦هجرية – الموافق ٢٧ أغسطس سنة ١٩٥٦ بتصفية كل من الشركة العامة لمصانع السكر والتكرير المصرية وشركة التقطير المصرية ، وإنشاء شركة جديدة. وكان القانون المنشور فى الوقائع المصرية ينص على قرار رئيس الجمهورية بتأسيس شركة السكر والتقطير المصرية (بتوقيع جمال عبد الناصر فى ٣١ يوليو ١٩٥٦) ، وقد عرض النص المرافق لهذا القرار النظام الاساسى للشركة الجديدة ، **وكانت أهم عناصره الأساسية ما يلى:**

١- اسم الشركة هو (شركة السكر والتقطير المصرية).

٢- غرض الشركة هو جميع العمليات المتصلة بصناعة السكر وتجارته وصناعة وتجارة الكحول.

٣- مدة الشركة ٥٠ عاماً من تاريخ بدء العمل بالقانون ١٩٦ لسنة ١٩٥٦.

٤- تحديد رأس مال الشركة بمبلغ ١٢ مليون جنيه يوزع على ٣ مليون سهم.

٥- تعين الحكومة عدد (٦) أعضاء ممثلين لها فى مجلس إدارة الشركة منهم رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب.

وهكذا تم إسدال الستار على الشركة العامة لمصانع السكر والتكرير المصرية وشركة التقطير المصرية وظهرت من خلالهما شركة جديدة هى شركة السكر والتقطير المصرية.

وتساهم الحكومة فى رأس مال الشركة الجديدة بنسبة ٥١% للمشاركة فى إدارة الشركة من خلال تعيين أكثر من نصف عدد أعضاء مجلس إدارتها ومنهم رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب ، وهكذا بدأ عهد جديد تحت اسم جديد مع شركة جديدة لتواصل المسيرة عبر التاريخ فى فصول جديدة من تاريخ صناعة السكر فى مصر نعرض لها فى الفصول التالية.

جدول رقم (٨/١)
مقارنة بين نتائج شركة السكر
فى المواسم من ١٩٤٧/١٩٤٦ إلى ١٩٥٢/١٩٥١

بيـــــان	الموســـــم					
	١٩٤٧/٤٦	١٩٤٨/٤٧	١٩٤٩/٤٨	١٩٥٠/٤٩	١٩٥١/٥٠	١٩٥٢/٥١
المساحة المنزرعة قصب (بالفدان)	٨٩٨٥٦	٩٥٠٠٠	٩٩٦١٤	٩٣٩٨٤	٩١٢٧٩	٨٥٣٤١
المساحة فى التعاقدات (بالفدان)	٧٥٠٠٠	٨٠٠٠٠	٨١٣٧٤	٧٧٢١٣	٧١٦٩٨	٧٦٨١٢
المساحة الموردة (بالفدان)	٧٠٢١٢	٧٤٣٧٠	٧٣٤٣٢	٧٤١٩٩	٦٧٣٤١	٦٤٣٢٦
متوسط محصول الفدان (بالقنطار)	٥٨١	٦١٤	٥٦٣	٥٥٥	٦٤٤	٦٩٦
متوسط محصول الفدان (بالطن)	٢٦،١٥	٢٦،٦٣	٢٥،٣٣٥	٢٤،٩٧٥	٢٥،٣٣٥	٣١،٣٣
الحلاوة (%)	١٢،٥٠	١٣،٢٨	١٢،٤٨	١١،٥٤	١٢،٤٨	١١،٨١
ناتج السكر (%)	١٠،٤٢	١٠،٨١	١٠،٣٨	٩،٣٨	١٠،٣٨	٩،٣٧

جدول رقم (٨/٢)
بيانات إنتاج واستهلاك السكر سنة ١٩٣٩ (قبل الحرب) وفي الفترة من ١٩٤٦ إلى سنة ١٩٥١ (بعد الحرب)

السنة	الإنتاج (طن)	الاستهلاك (طن)	ملاحظات
١٩٣٩	١٦٢٠٥٧	١٤٦٧٦٥	يزيد الإنتاج عن الاستهلاك حتى سنة ١٩٤٨ ، ثم تغير الوضع من سنة ١٩٤٩ حيث صار الإنتاج أقل من الاستهلاك.
١٩٤٦	١٧٩٨٥٧	١٥٨٠٨٦	
١٩٤٧	١٩٠٧٧٩	١٧٨٣٣٦	
١٩٤٨	٢٢٢٥٠٥	١٩٣٧٠٧	
١٩٤٩	١٩٠٨٠٣	٢٥٢١٥٠	
١٩٥٠	١٧٤٧٠٧	٢٧٤١٩٤	
١٩٥١	١٩٥٠٤٢	٢٨٧٤٥٩	

جدول رقم (٨/٣)

بيان إنتاج مصنع تكرير الحوامدية خلال الخمسة سنوات الماضية

(من سنة ١٩٤٧ إلى سنة ١٩٥٢)

السنة	الإنتاج (بالطن)
١٩٤٧/١٩٤٦	١٨٤٩٩٠
١٩٤٨/١٩٤٧	١٩٩٦٠٠
١٩٤٩/١٩٤٨	٢١٦٣٣٦
١٩٥٠/١٩٤٩	٢٣٠٨٧٦
١٩٥١/١٩٥٠	٢١٨٠٨٥
١٩٥٢/١٩٥١	٢١٠٦١٠

جدول رقم (٨/٤)

بيان خسائر ١٩٥٣/١٩٥٢ ، ١٩٥٤/١٩٥٣

السنة المالية	جملة الخسائر قبل المراجعة	جملة الخسائر بعد المراجعة	الفرق
١٩٥٣/٥٢	٣٦٧٥٤٧٣	٢٢٦٧٢٣٨	١٤٠٨٢٣٥
١٩٥٤/٥٣	١٢٥٣٧٧٣	٩٦٣٠٠٤	٢٩٠٧٦٩

جدول رقم (٨/٥)

بيان كميات السكر وقيمتها بالمخازن فى العامين (١٩٥٣/٥٢ ، ١٩٥٤/٥٣)

بيــــان	١٩٥٣/١٩٥٢	١٩٥٤/١٩٥٣
كمية السكر الخام (بالطن)	٢٧٨٦٠،١٧٢	٤٨٥٩٣،٩٢٦
كمية السكر المكرر (بالطن)	١٤٣٢٩،٩٢٩	٢٢٦٧٧،٤٢٩
سعر طن السكر الخام (بالجنيه)	٣١،٤٣٣	٣٢،٠٩٤
سعر طن السكر المكرر (بالجنيه)	٣٦،٣١٢	٣٧،٣٨٣
جملة القيمة (بالجنيه)	١٣٩٦٠٧٧	٢٤٣١٦٢١

جدول رقم (٨/٦)

بيان كمية السكر الخام المنتجة وتكلفة إنتاج الطن بكل مصنع

اســم المصنع	السنة المالية	الكمية المنتجة (بالطن)	إجمالى تكلفة الإنتاج (بالجنيه)	تكلفة الطن (بالجنيه)
كوم امبو	١٩٥٣/٥٢	٥٤٥٣٤	١٨٤١٢٢٦،٧	٣٣،٧٦٣
	١٩٥٤/٥٣	٦٢٩٧١،٦	١٩٥١٣٦٦,٧	٣٠،٩٨٨
أرمنت	١٩٥٣/٥٢	٦٦٦٥١،١	٢٢٩٨٠٧٠،٤	٣٤،٤٧٩
	١٩٥٤/٥٣	٧١٥٣٢،١	٢٣٥٢٣٩٠،٢	٣٢،٨٨٦
نجع حمادى	١٩٥٣/٥٢	٧٧٥٦٨،٨	٢٩٣٢٩٥٢،٨	٣٧،٨١١
	١٩٥٤/٥٣	٩٤٤٢٩،٩	٢٩٣٧٥٤٧،٩	٣١،١٠٨
أبو قرقاص	١٩٥٣/٥٢	٣٠٠١٧،٨	١٠٣٥٩٣٤	٣٤،٥١٠

جدول رقم (٨/٧)
القصب المعصور بالطن

السنة المالية	ابو قرقاص	نجع حمادى	ارمنت	كوم امبو	الإجمالى
١٩٥٣/٥٢	٣٠٩١٩٨	٨٦١٧٤٦	٧١٦٥٢٧	٥٤٤٠١٦	٢٤٣١٤٨٧
١٩٥٤/٥٣	٤٠٧٦٢٨	٩٧٢٤٨٨	٧٨٧٧٢٣	٦٤٩٣٢١	٢٨١٧١٦٠

جدول رقم (٨/٨)
السكر المنتج بالطن

السنة المالية	ابو قرقاص	نجع حمادى	ارمنت	كوم أمبو	الإجمالى
١٩٥٣/٥٢	٣٠٠١٧،٨	٧٧٥٦٨،٨	٦٦٦٥١،١	٥٤٥٣٤،٠	٢٢٨٨٦١،٧
١٩٥٤/٥٣	٤١٩٤٧،٦	٩٤٤٢٩،٩	٧١٥٣٢،١	٦٢٩٧١،٦	٢٧٠٨٨١،٢

جدول رقم (٨/٩)
ناتج السكر % قصب

السنة المالية	ابو قرقاص	نجع حمادى	ارمنت	كوم امبو	الإجمالى
١٩٥٣/٥٢	٩،٧٠٨	٩،١٠	٩،٣٢	١٠،٠٢	٩،٤١٢
١٩٥٤/٥٣	١٠،٢٩	٩،٧١	٩،٠٨	٩،٦٩	٩،٦١٥

جدول رقم (٨/١٠)
مصاريف نقل السكر الخام

السنة المالية	إجمالى الكميات المنقولة (طن)	إجمالى مصاريف النقل (جنيه)	تكلفة نقل الطن (جنيه)
١٩٥٣/٥٢	٢٢٨٧٤٩	٢١٦٣٤٠،٤	٠،٩٤٦
١٩٥٤/٥٣	٢٧٠٤٥١	٣١٨٠٢٧،١	١،١٧٦

جدول رقم (٨/١١)

مصاريف تكرير السكر الخام

السنة المالية	إجمالى الكميات المكررة (طن)	إجمالى تكلفة التكرير (جنيه)	تكلفة تكرير الطن (جنيه)
١٩٥٣/٥٢	٢٠٦٠٧٨	٦٧٨٤٢٩،٨	٣،٢٩٢
١٩٥٤/٥٣	٢٦٢٢٧٩	٧٠٤٠٦٣،٢	٢،٦٨٤

جدول رقم (٨/١٢)

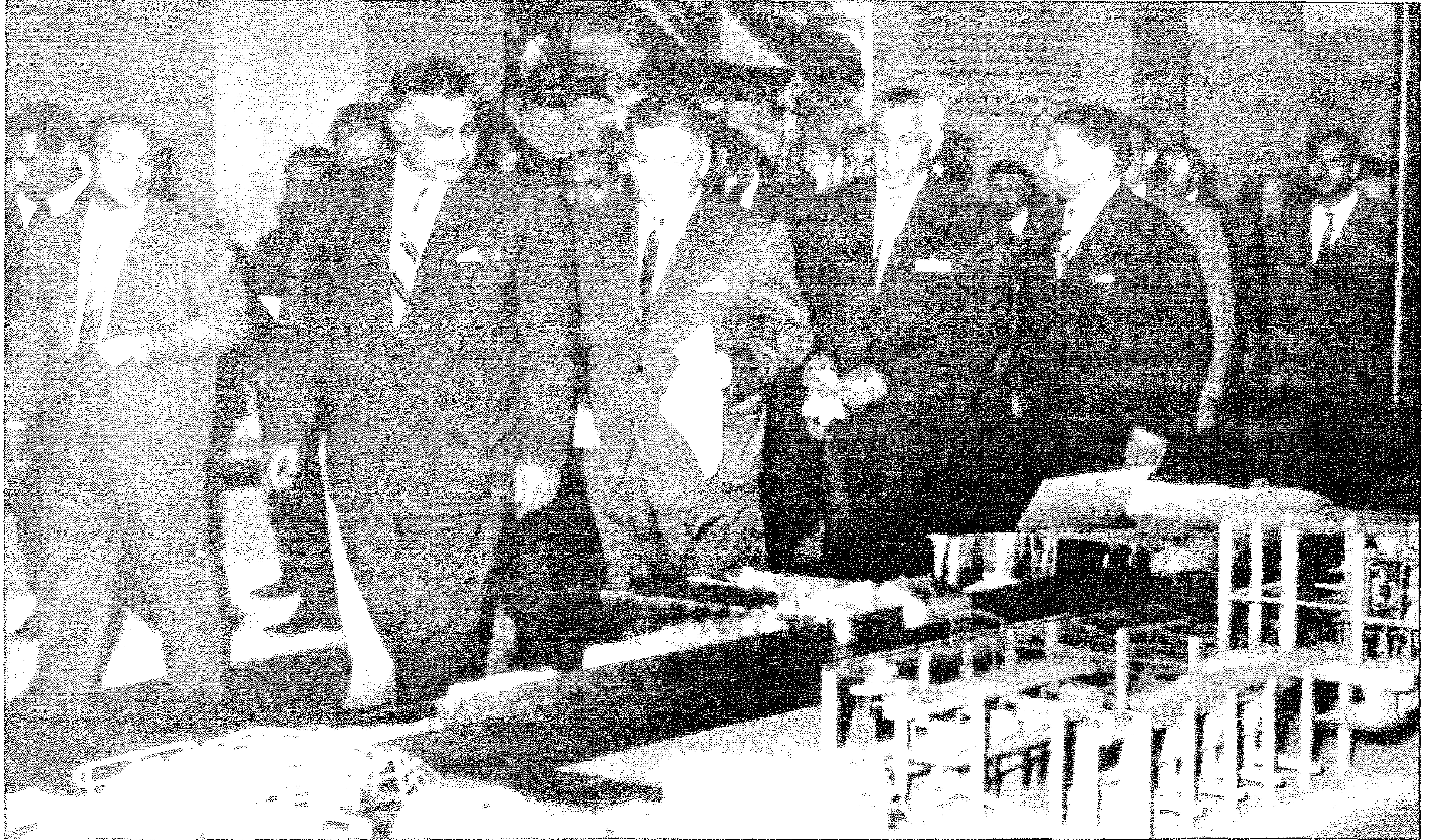
مصاريف تعبئة السكر المكرر

السنة المالية	كمية السكر المعبأ (طن)	إجمالى مصروفات التعبئة (جنيه)	تكلفة تعبئة الطن (جنيه)
١٩٥٣/٥٢	٢٠٦٠٧٨	٢٢٦١٦٩	١،٠٩٧
١٩٥٤/٥٣	٢٦٢٢٧٩	٣١١٣٥٤	١،١٨٧

جدول رقم (٨/١٣)

مبيعـــــــات السكـــــــر

السنة المالية	الكمية المباعة (طن)	قيمة المبيعات قبل خصم رسم الإنتاج (جنيه)	متوسط سعر البيع الإجمالى (جنيه)	قيمة المبيعات الصافية بعد خصم رسم الإنتاج (جنيه)	متوسط سعر البيع الصافى (جنيه)
١٩٥٣/٥٢	١٩٨٧٦٦،٣	١٢٢٢٤٣٧١	٦١،٥٠١	٧٥٦٢٢٢٥،٦	٣٨،٠٤٦
١٩٥٤/٥٣	٢٦٤٠٧١،٤	١٨٧٧٤١٨٩	٧١،٠٩٥	٩٩٠١٧٦٣،٨	٣٧،٤٩٦



السيد الرئيس جمال عبد الناصر أثناء افتتاحه لمصانع سكر إدفو يرافقه السادة

١ - السيد/ زكريا محى الدين   ٢ - الدكتور/ عزيز صدقى

٣ - السيد الدكتور/ حسين كامل   ٤ - السيد/ عبد الحكيم عامر

الفصل التاسع

صناعة السكر
في ظل القوانين الاشتراكية
(شركة السكر والتقطير المصرية)

الفصل التاسع
صناعة السكر في ظل القوانين الاشتراكية
(شركة السكر والتقطير المصرية)

بدأت شركة السكر والتقطير المصرية كشركة جديدة عملها، وأعد مجلس الإدارة تقريرا للعرض على أول جمعية عمومية عادية للشركة الجديدة في اجتماعها بتاريخ٢٢/١٠/١٩٥٦. وقد أشار التقرير بوضوح إلى ثورة يوليو ١٩٥٢ وتأثيرها على الوطن، وأشاد برئيس الجمهورية وقائد الثورة على عكس مجلس إدارة الشركة العامة للسكر والتكرير المصرية التي تمت تصفيتها حيث اقتصر تقرير المجلس المعروض على آخر جمعية عمومية للشركة في اجتماعها رقم (٥٩) بتاريخ ٢٧/٢/١٩٥٣ على إشارة عابرة رغم أهمية الحدث في تاريخ مصر.

وقد استعرض تقرير الميزانية الافتتاحية تاريخ العلاقة بين الشركة المصفاة والحكومة حيث أوجز ما سبق إيضاحه تفصيلا عن تلك الفترة بدءا من الأزمة الاقتصادية العالمية سنة ١٩٢٩ ومرورا باتفاقية ريجي ومشروع اتفاقية إبريل ١٩٤٩ وحكم هيئة التحكيم في ٢٥/٥/١٩٥٤ وانتهاء بوضع الشركة تحت الحراسة اعتبارا من ٢٤/٨/١٩٥٥ وامتداد الحراسة لتشمل شركة التقطير المصرية في ١٤/٩/١٩٥٥ للارتباط الوثيق بين الشركتين.

وأبرز التقرير قيمة خسائر كل من الشركتين خلال السنتين السابقتين لوضعهما تحت الحراسة والتي بلغت ٢٢١٤٦٦٢,٤٧٤ جنيها لشركة السكر، ٥٩٥٤٧٣,١١٣ جنيها لشركة التقطير، وأن زيادة الخسائر إلى تلك القيم التي

تزيد على نصف رأس مال كل شركة قد فرض تصفية كل من الشركتين وفقا لأحكام نظامهما الأساسي، وإصدار القانون رقم (١٩٦) لسنة ١٩٥٦ بإنشاء الشركة الجديدة "شركة السكر والتقطير المصرية" للمحافظة على صناعتي السكر والتقطير في مصر باعتبارهما صناعتين حيويتين هامتين للبلاد.

وبعد تلك المقدمة تم عرض الميزانية الافتتاحية للشركة التي شملت تقييم أموال شركة السكر والتقطير المصرية والأصول الثابتة والمتداولة والخصوم المتداولة وحصة الحكومة في رأس المال وقدرها ٥١%، وقد حددت الحكومة أسماء ممثليها في مجلس إدارة الشركة الجديدة وتم ترشيح باقي أعضاء المجلس للعرض على الجمعية العمومية للنظر في تقرير عضويتهم.

وقد تم تشكيل أول مجلس إدارة لشركة السكر والتقطير المصرية على النحو التالي:

١- الأستاذ/ محمود محمد لطفي	رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب
٢- الأستاذ/ سعد الدين طه	عضو مجلس إدارة
٣- الأستاذ/ يونس ثابت	عضو مجلس إدارة
٤- الأستاذ/ عمر طراف	عضو مجلس إدارة
٥- الدكتور/ محمد بدوي الشيتي	عضو مجلس إدارة
٦- المهندس/ موسى عرفه	عضو مجلس إدارة
٧- الأستاذ/ محمد عبد الوهاب عزت	عضو مجلس إدارة
٨- الأستاذ/ عبد الحميد نعمت	عضو مجلس إدارة
٩- الأستاذ/ يحيي العلايلي	عضو مجلس إدارة
١٠- السيدة/ مونا أحمد عبود	عضو مجلس إدارة

ويمثل الأعضاء الستة الأوائل المؤسسة الاقتصادية عن الحكومة "نسبة ٥١%"، ويمثل الأعضاء الأربعة الآخرين باقي المساهمين بالشركة (٤٩%) ، وتم تعيين مراقب حسابات وتحديد أتعابه عن السنة الأولى.

ثم اجتمعت الجمعية العمومية العادية لشركة السكر والتقطير المصرية في ١٩٥٨/٤/٢٦ لمناقشة ميزانية السنة المالية الأولى المنتهية في ١٩٥٧/١٠/٣١ ، وأشارت مقدمة التقرير الذي أعده مجلس الإدارة للعرض على الجمعية العمومية في هذا الاجتماع إلى الأجواء التي سادت مصر مع ظهور ثورة يوليو حيث تم تأميم قناة السويس وانتصار مصر في حرب السويس ومؤازرة العالم لقضية مصر، وظهور الجمهورية العربية المتحدة باتحاد مصر وسوريا وانضمام جمهورية اليمن لهما بعد ذلك، والمد الثوري الذي امتد إلى جميع مناحي الحياة في مصر.

وتم استعراض ملامح ومؤشرات السوق العالمي للسكر لتوضيح كيف أدت الزيادة في معدلات الإنتاج والاستهلاك العالميين إلى تعاظم أهمية السكر في التجارة الدولية وتأثيره الفاعل على اقتصاديات الدول المنتجة والمستهلكة على السواء، وأن تلك الظروف قد أوجبت الحاجة إلى وجود هيئة لتنظيم التجارة الدولية للسكر فكان تشكيل المجلس الدولي للسكر بموجب اتفاقية ١٩٥٣ لمدة خمسة سنوات.

وتشير ظروف الإنتاج المحلي من سكر القصب إلى منافسة القطن وخاصة في منطقة مصر الوسطى وما تبذله الشركة من جهود للنهوض بمحصول القصب والتوسع في زراعته، والزيادة المضطردة في الاستهلاك المحلي للسكر وعدم وجود فائض للتصدير.. الأمر الذي جعل شركة السكر

تطالب بإنشاء مصنع سكر جديد بمنطقة ادفو محافظة أسوان تمت الموافقة عليه وإدراجه بمشروع السنوات الخمس للدولة.

وأوضح التقرير بعد ذلك جهود الشركة للنهوض بمنتجات التقطير ومبيعات المولاس، وصيانة معدات المصانع وتطوير قدراتها الإنتاجية سواء في صعيد مصر أو في الحوامدية، ومساهمة شركة السكر في تأسيس الشركة المصرية لصناعة الورق لتوفير الورق اللازم لتعبئة السكر لترشيد التكلفة في ظل ارتفاع أسعار جوالات الجوت "الخيش"، وخطة الشركة المستقبلية لإقامة مصنع الخشب المضغوط بكوم امبو للاستفادة من فائض مصاص القصب.

وقد سادت روح التفاؤل بما ورد في ذلك التقرير، ثم تم استعراض الميزانية العمومية وحساب الأرباح والخسائر، وتحديد مكافأة أعضاء مجلس الإدارة بمبلغ عشرين ألف جنيه بحد أقصى قدره ألفي جنيه للعضو سنويا. وحددت الميزانية ربح السهم الواحد بمبلغ ٣٠ قرش (قيمة السهم أربعة جنيهات) ، كما تم تحديد أتعاب مراقب حسابات الشركة بمبلغ ٢٥٠٠ جنيه عن سنة ١٩٥٨/٥٧ ، وطلب من السادة أعضاء الجمعية العمومية اختيار مراقب الحسابات من بين ثلاثة مرشحين.

وفي ١٩٥٩/٤/٣٠ عقدت الجمعية العمومية لشركة السكر والتقطير المصرية اجتماعها لمناقشة أنشطة وميزانية الشركة لسنة ١٩٥٨/٥٧ ، وكان أول خبر في التقرير المعروض هو تخفيض عدد أعضاء مجلس الإدارة إلى سبعة أعضاء فقط بعد أن ترك ثلاثة أعضاء من ممثلي الحكومة المجلس وهم السادة: موسى عرفه، ويونس ثابت، وسعد الدين طه، واستمرار الأستاذ محمود لطفي رئيسا للمجلس وعضوا منتدبا.

وتم عرض بيان الإنتاج والاستهلاك العالميين من السكر سنة ١٩٥٨/٥٧ حيث زاد الإنتاج العالمي إلى ٤٥١٩٦٠٢٧ طن بزيادة قدرها ٣،٣٥٧ مليون طن عن العام السابق تعادل ٨% ساهم البنجر فيها بنسبة ٥% والقصب بنسبة ٣% وزاد الاستهلاك العالمي أيضا إلى ٤٣٧٥١٦٥١ طن بزيادة قدرها ٢،١٧٢ مليون طن عن العام السابق تعادل ٥% تقريبا، كما تم عرض معدلات زيادة استهلاك قارات العالم سنة ١٩٥٨/٥٧ مقارنة بسنة ١٩٣٩/٣٨ كسنة أساس باعتبارها العام السابق لنشوب الحرب العالمية الثانية، وذلك على النحو الموضح في الجدول رقم (١/٩) .

جدول رقم (١/٩)

معدلات زيادة استهلاك قارات العالم من السكر سنة ١٩٥٨/٥٧ بالنسبة لسنة ١٩٣٩/٣٨

القـــــارة	معدل الزيادة (٪)	ملاحظات
أوروبا	٥٠	اتخذ عام ١٩٣٩/٣٨
أمريكا الوسطى والشمالية	٤٣	سنة الأساس في حساب
أمريكا الجنوبية	١٠٦٠	معدلات الزيادة باعتباره العام
دول الأقيانوسية	٥٢	السابق لنشوب الحرب العالمية الثانية
أسيا	٢٥	
أفريقيا	١٦٣	

ملحوظة: دول الأقيانوسية تشمل استراليا، وأندونسيا، وجزر فيجى، وجزر الفلبين، وجزر هاواى.

وتم توضيح الجهود التي تبذلها الشركة للنهوض بإنتاجية القصب والتوسع في زراعته واستحداث نظام منح علاوة خاصة للمزارعين عند زيادة

حلاوة القصب المورد وتقديم قروض بضمان المحصول لتوفير معدات الري وكذا تقديم خدمات الإرشاد الزراعي للمزارعين وفرز التقاوي لمنع خلط الأصناف المختلفة، واستئجار الشركة لبعض الحقول لزراعتها " زراعة على الذمة " وإعداد بعض الحقول كنماذج إرشادية للزراع والاستفادة من الحقول في أنشطة البحث وتجربة الأصناف الجديدة قبل توزيعها على الزراع ودعم توريدات القصب للمصانع، وكيف أسهمت تلك الجهود في زيادة المساحة المنزرعة إلى ٨٤٥٠٦ فدان سنة ١٩٥٨/٥٧، ٨٦٨٧٠ فدان سنة ١٩٥٩/٥٨ على الرغم من تناقص المساحة المنزرعة بزمام مصنع أبو قرقاص، وبلغ حجم إنتاج السكر ٣٠٦٠٧٤ طن وانخفض ناتج السكر إلى ١٠,٢% قصب لتعرض محصول القصب لموجات متكررة من الصقيع خلال شهري يناير وفبراير ١٩٥٨.

كما تم عرض نتائج مصنع التكرير وبيان أنه قد تم تكرير ٢٧٠٣٦٨ طن سكر خام منها ٦٤٧٩٢ طن سكر خام مستورد لحساب وزارة التموين لتعويض الصادرات إلى السودان، وأن الشركة قد طلبت من الحكومة قصر استيراد السكر على الخام فقط حيث تتوافر طاقة كافية بمصنع تكرير الحوامدية تتيح تكرير ٣٠٠ ألف طن سنويا.

وأشارت الوثائق إلى زيادة الاستهلاك المحلي سنة ١٩٥٨/٥٧ إلى ٣١٣٣٨٩ طن بعد أن كان ٣٠١٣٠٣ طن في العام السابق نتيجة لزيادة عدد السكان وارتفاع مستوى الدخل النقدي.

وجاء بيان عمليات الإحلال والتجديد في المصانع وبيان الإنفاق على أنشطة الصيانة والتجديدات والتوسعات، ودعم الأسطول النهري للشركة بعدد ١٣ وحدة نهرية " صندل " مجموع حمولاتها ٣٥٨٠ طن لرفع طاقة النقل

وترشيد تكلفته، وأهم الإنجازات الأخرى مثل تركيب عصارة جديدة بمصنع أرمنت للعمل في الموسم القادم، وتجديدات المراجل والنافضات وقيزانات الطبخ في المصانع.

وتمضي الأيام، والزمن يطوي صفحاته لنصل إلى اجتماع الجمعية العمومية للشركة في ١٩٦٠/٤/٣٠ لمراجعة أنشطة وميزانية الشركة سنة ١٩٥٩/٥٨ ، وقد بدأ تقرير مجلس الإدارة المعروض في هذا الاجتماع الحديث عن بداية تنفيذ مشروع السد العالي والآمال المعلقة عليه في زيادة مساحة الرقعة الزراعية والمساحة المحصولية بتحويل ري الحياض الموسمي إلى ري دائم والاستفادة من ذلك في مضاعفة المساحات المنزرعة قصبا وزيادة حجم الإنتاج المحلي من السكر بما يسمح بوجود فائض للتصدير، ثم استعرض اقتصاديات السكر على المستوى العالمي حيث أفاد بأن الإنتاج قد زاد بمقدار ٥،٧٤ مليون طن عام ١٩٥٩/٥٨ عن العام السابق بما يمثل زيادة قدرها ١٢%.

وقد تلاحظ زيادة حجم الإنتاج العالمي بمعدلات تفوق الزيادة في حجم الاستهلاك مما أدى إلى زيادة المخزون العالمي من السكر وانخفاض الأسعار على الرغم من محاولات المجلس الدولي للسكر لتخفيض حصص التصدير للحفاظ على الحد الأدني للسعر الذي قرره المجلس وقدره ٧٠,٥٦ دولار للطن تسليم رصيف الشحن بكوبا بما لا يضر باقتصاديات الدول المنتجة والمستهلكة.

وتم عرض بيان للأسعار العالمية للسكر خلال سنتي ١٩٥٨/٥٧، ١٩٥٩/٥٨ على النحو الموضح في الجدول رقم (٢/٩).

جدول رقم (٢/٩)

بيان الأسعار العالمية للسكر خلال عامي ١٩٥٨/٥٧ ، ١٩٥٩/٥٨

الشهر	سعر طن السكر الخام تسليم رصيف الشحن بكوبا " بالدولار الأمريكي "	
	عام ١٩٥٨/٥٧	عام ١٩٥٩/٥٨
نوفمبر	٨١,٣١	٧٦,١٦
يناير	٨٦,٢٤	٧٦,١٦
مارس	٧٥,٤٨	٦٩,٢١
مايو	٧٦,٦٠	٦٧,٢٠
يوليو	٧٦,٣٨	٦١,٦٠
أغسطس	٧٧,٠٥	٥٩,٣٦
ديسمبر	٧٩,٠٧	٦٦,٠٨

ملحوظة: البيانات الواردة في الجدول خاصة بالفترة من نوفمبر ٥٧ حتى ديسمبر ١٩٥٨ لعام ١٩٥٨/٥٧ ، والفترة من نوفمبر ٥٨ حتى ديسمبر ١٩٥٩ لعام ١٩٥٩/٥٨ .

ثم انتقل التقرير بعد ذلك إلى عرض ملامح ومؤشرات صناعة السكر المصرية فأوضح أن المساحة المنزرعة قصب قد زادت سنة ١٩٥٩/٥٨ بمقدار ٢٨١٣ فدان عن الموسم السابق لتصل إلى ٨٤٦٠٢ فدان، كما بلغت كمية القصب المورد ٣٢٥٠٥٣٣ طن بزيادة قدرها ٩٣٣٠٤ طن عن الموسم السابق، وأن ذلك يرجع إلى ارتفاع مستوى فيضان نهر النيل وتشجيع الشركة للمزارعين بصرف منح مالية لتوريدات القصب عالي الجودة مما حفزهم على الاهتمام بزراعة المحصول وخدماته وساعد على زيادة ناتج السكر إلى ١٠,٦٢% بعد أن كان ١٠,٢% في العام السابق، وكذا اهتمام الشركة بنشر صنفين جديدين بالتنسيق والتعاون مع وزارة الزراعة هما: 48D12 الذي ظهر نتاجا لبحوث الشركة، N.Co.310 الذي تم استيراده من الهند بعد أن تم إنتاجه بالتعاون بين محطة ناتال (NATAL) بجنوب أفريقيا ومحطة بحوث القصب بكومباتور (COMPATOR) بالهند.

كما تم تكرير ٢٦٣٢٥٥ طن خام محلي هذا الموسم (١٩٥٩/٥٨) مقابل ٢٧٠٢٦٨ طن في الموسم السابق، منها ٦٤٧٩٢ طن خام مستورد لحساب وزارة التموين لمواجهة صادرات السودان.

وبالنسبة لصيانة المصانع وتطوير القدرة الإنتاجية فقد تمت الإشارة إلى انتهاء المرحلة الأولى لزيادة طاقة مصنعي كوم امبو وأرمنت إلى ٨٨٠ ألف طن قصب في الموسم، وبدء المرحلة الثانية لزيادة تلك الطاقة إلى ٩٥٠ ألف طن قصب في الموسم، وأنه جاري استكمال الدراسات المتعلقة بزيادة الطاقة الإنتاجية للشركة إلى ٣٥٠٠٠٠٠ طن قصب في الموسم، وكذا زيادة طاقة تكرير مصنع الحوامدية إلى ١٠٠٠ طن في اليوم كمرحلة أولى تزيد إلى ١٢٠٠ طن في اليوم في مرحلة لاحقة.

وبالنسبة للمشروعات الجديدة تم التعاقد على تنفيذ مشروع إنتاج حمض الخليك الثلجي، وتنفيذ مشروع الخميرة الجافة، وفى ذلك الوقت كان من المتوقع أن يبدأ إنتاج المشروع الأول سنة ١٩٦١ والثاني في منتصف ١٩٦٢. ومن الجدير بالذكر أن تلك المشروعات كان سيتم تنفيذها بالتمويل الذاتي، هذا بالإضافة إلى أنه كان من المنتظر. التعاقد على تنفيذ مشروع إنتاج الخشب الحبيبي من مصاص القصب الزائد عن الحاجة، وقد تعاقدت الشركة مع الهيئة العامة لتنفيذ برنامج السنوات الخمس للصناعة على تنفيذ مصنع سكر إدفو.

وانتهى التقرير بالحديث عن اهتمام الشركة بالعاملين بها وتعظيم مهاراتهم وقدراتهم من خلال مراكز تدريبهم وتوعيتهم ورفع كفاءتهم الإنتاجية، ولهذا فقد تم إنشاء مراكز للتدريب المهني في بعض المصانع، وإيفاد مجموعة من أبناء العاملين بالشركة إلى مراكز تدريب وزارة الصناعة للتدريب على المهن التي ستحتاجها الشركة خلال الثلاثة سنوات المقبلة وتتحمل الشركة التكلفة بالكامل، هذا بالإضافة إلى إيفاد مجموعة من العاملين بالشركة في بعثات علمية إلى الخارج والمشاركة في برامج الكفاية الإنتاجية بوزارة الصناعة والاهتمام ببرامج التدريب في مجال الأمن الصناعي والسلامة والصحة المهنية.

ونأتي بعد ذلك إلى اجتماع الجمعية العمومية في ١٩٦١/٤/٢٥ لمناقشة أنشطة وميزانية الشركة خلال السنة الرابعة التي انتهت في ١٩٦٠/١٠/٣١ ، ويستعرض تقرير مجلس إدارة الشركة الذي أعد للعرض في هذا الاجتماع عدة موضوعات جاء في مقدمتها موقف الإنتاج والاستهلاك العالميين للسكر فأفاد بأن إنتاج سكر البنجر قد نقص خلال موسم ١٩٦٠/٥٩ بمقدار ١,٢٥٥ مليون طن، بينما زاد إنتاج سكر القصب بمقدار ٧٠٠ ألف طن عن العام السابق بما يمثل نقصا في حجم الإنتاج الكلي مقداره ٥٥٥ ألف طن ليصير الإنتاج االعالمى ٥٠,٣١٤ مليون طن بعد أن كان ٥٠,٨٦٩ مليون طن في العام السابق، أما الاستهلاك العالمي فقد زاد بمقدار ١,٥ مليون طن عن العام السابق ليصل إلى ٤٩ مليون طن.

وجاء بعد ذلك إلى الحديث عن تأثير الأوضاع السياسية على التجارة العالمية للسكر فأوضح أثر التوتر في العلاقات بين كوبا والولايات المتحدة الأمريكية على السوق العالمية للسكر حيث أغلقت الولايات المتحدة الأمريكية أسواقها أمام السكر الكوبي بعد أن كان يتم بيع نصف إنتاج كوبا في هذه الأسواق بضعف السعر العالمي مما أدى إلى زيادة مخزون السكر في كوبا ودفع كوبا إلى تصدير مخزونها إلى الكتلة الشرقية بأسعار تقل عن سعر البيع الجاري لحاجتها إلى العملة الحرة، ولم يقتصر الأمر على ذلك بل تم تعديل أسس تحديد سعر تداول السكر من خلال عقد جديد سمي العقد الثامن الذي حدد مراكز إنتاج متعددة استبعد منها كوبا، بعد أن كانت التعاملات تتم في إطار الاتفاق العالمي الذي أبرمه مجلس السكر العالمي سنة ١٩٥٨ وهو ما يعرف بالعقد الرابع الذي كان يحدد سعر تداول السكر على أساس سعر الطن الخام تسليم رصيف الميناء بكوبا. وبدأ تطبيق العقد الثامن في التجارة الدولية للسكر اعتبارا من ١٩٦١/١/٣ ، وقد تجنب هذا العقد الخلل الذي ترتب على توتر العلاقات بين أمريكا وكوبا وتأثيره السلبي على بورصة نيويورك وعدم تمثيل الأسعار المتداولة عالميا للقيمة الحقيقية للسكر. وأفاد التقرير بأن تلك الظروف

والأوضاع السياسية قد أدت إلى انخفاض سعر السكر عالميا خلال الخمسة شهور الأولى من سنة ١٩٦٠/٥٩ (من نوفمبر ١٩٥٩ إلى مارس ١٩٦٠) مقارنة بنفس الفترة من العام السابق بسبب وفرة وتراكم مخزون السكر الكوبي الذي وصل إلى ١,٢ مليون طن، ثم تحسن السعر بعد ذلك.

وقد أورد التقرير بيانا بالأسعار العالمية للسكر يقارن فيه بين سعر طن السكر الخام بالدولار تسليم رصيف الشحن بكوبا خلال سنتي ١٩٥٩/٥٨ و ١٩٦٠/٥٩. ويتضح من تلك البيانات أنه في سنة ١٩٥٩/٥٨ كان أقل سعر ٥٥,٣٦ دولار في أغسطس ١٩٥٩ وكان أعلى سعر ٧٩,١٧ دولار في ديسمبر ١٩٥٨ ، وفي سنة ٥٩/ ١٩٦٠ كان أقل سعر ٦٤,٩٦ دولار في مارس ١٩٦٠ وكان أعلى سعر ٧٦,١٦ دولار في سبتمبر ١٩٦٠ وقد حاولت الولايات المتحدة الضغط على كوبا بحظر استيراد حصتها في الربع الأخير من سنة ١٩٦٠ وقدرها ٧٠٠ ألف طن ولكن سياسات البيع التي اتبعتها كوبا قد حالت دون هبوط الأسعار.

وعند عرض أنشطة شركة السكر خلال موسم ١٩٦٠/٥٩ نجد أن محصول القصب قد زادت توريداته بمقدار ٥٥ ألف طن عن الموسم السابق ليصل حجم التوريدات إلى ٣٣٠٥٤٧٥ طن رغم نقص المساحة بمقدار ٢١٤٠ فدان، ومن الجدير بالذكر أن هذا الرقم لم يسبق تحقيقه في توريدات القصب، ويرجع ذلك إلى توجيه جزء من محصول القصب المخصص لصناعة العسل الأسود إلى مصانع السكر بنجع حمادي وأبو قرقاص لانخفاض سعر العسل الأسود فضلا عن زيادة إنتاجية الفدان إلى ٨٦٢ قنطار مقارنة بما كانت عليه في العام السابق ٨٥٢ قنطار.

وقد أوضح التقرير جهود الشركة لتحسين جودة القصب حيث استوردت أجهزة معالجة التقاوي بالماء الساخن وكذلك أجهزة المعالجة بالهواء الساخن قبل الزراعة لمقاومة مرض تقزم الخلفة، كما استوردت أجهزة الرفراكتوميتر لتحديد درجة النضج قبل الحصاد لتوريد القصب الأكثر نضجاً، وتوسعت الشركة في

زراعة الأصناف المتميزة من القصب مثل الصنفين N.Co . 310 و 48D12 وكان ناتج السكر ١٠,٧٤% قصب.

وسجل نشاط الشركة في مجال التكرير أن إجمالي إنتاج السكر الخام في موسم ١٩٦٠/٥٩ هو ٣٣٦٥٦٢ طن، كما سجل مصنع التكرير هذا الموسم رقما قياسيا حيث تم تكرير ٣٤٤٢٥٥ طن خام محلي بالإضافة إلى ٢٠ ألف طن خام مستورد لحساب وزارة التموين لمواجهة صادرات السودان.

وقد زاد حجم الاستهلاك المحلي إلى ٣٣٥٥٤٢ طن نتيجة لزيادة عدد السكان وارتفاع مستوى الدخول في ظل التشريعات الجديدة لزيادة الأجور، كما بلغ حجم صادرات السكر ٣٨١٦٥ طن بعد تجديد اتفاقية تصدير السكر إلى السودان.

ثم تم استعراض مشروعات التطوير من خلال إعداد برنامج للسنوات الخمس المقبلة يهدف إلى استكمال التجديدات الوقائية لتأمين التشغيل المستمر للمصانع وعدم التوقف، وزيادة الطاقة الإنتاجية لمصنعي كوم امبو وأرمنت إلى ١٢٠ ألف طن سكر سنويا بزيادة قدرها ٤٠ ألف طن في السنة وهو ما يعادل إنتاج مصنع جديد للسكر تكلفته حوالي ٨ مليون جنيه، وزيادة الطاقة الإنتاجية لمصنع تكرير الحوامدية إلى ١٢٠٠ طن سكر خام في اليوم وكذا زيادة الطاقة الإنتاجية لمصنع الخل إلى ٨ مليون لتر سنويا لمواجهة احتياجات مصنع الخليك الثلجي الذي تم استيراد معداته، وزيادة حمولة وحدات النقل النهري المملوكة للشركة بمقدار عشرة آلاف طن.

وتم إبراز اهتمام الشركة بتدريب العاملين حيث تم إيفاد ١١ بعثة إلى الخارج عام (١٩٦٠/٥٩)، وتدريب ٤٤ من العاملين بالشركة على برامج الكفاية الإنتاجية، كما تم إنشاء مراكز تدريب للتلمذة الصناعية مدة الدراسة بها ثلاثة سنوات.

ونقلب صفحات التاريخ لنصل إلى اجتماع الجمعية العمومية للشركة في ٢٨/٤/١٩٦٢ لمناقشة تقرير مجلس إدارة الشركة عن السنة المالية المنتهية في ٣١/١٠/١٩٦١.

وقد بدأ التقرير المعروض بمقدمة عن الأحوال السياسية السائدة بعد انتصار مصر في حرب السويس وبروز الاتجاهات الاشتراكية مدعومة من دول الكتلة الشرقية والبدء في بناء السد العالي. وقد أبرز التقرير الأثر الفاعل للقوانين الاشتراكية في نجاح الشركة وإنجازاتها، بل أرجع الفضل كاملا إلى تلك القوانين التي حفزت العاملين وارتقت بانتمائهم وحبهم للعمل من خلال تحقيق العدالة الاجتماعية بإعادة توزيع الدخل بين فئات المجتمع وتحديد حصة للعمال في أرباح المؤسسات التي يعملون بها ورفع مستوى أجورهم بما يكفل لهم حياة كريمة والنظر إليهم باعتبارهم شركاء وليسوا أجراء. ثم عرض التقرير بعض البيانات عن نتائج الأداء في صورة مقارنة بين نتائج الموسمين ٥٩/١٩٦٠ ، ٦٠/١٩٦١ على النحو الموضح بالجدول رقم (٩/٣).

جدول رقم (٩/٣)

مقارنة بين نتائج موسم ٥٩/١٩٦٠ ، وموسم ٦٠/١٩٦١

وجه المقارنة	بيـــــــــان	موسم ١٩٦٠/٥٩	موسم ١٩٦١/٦٠
المساحة المنزرعة	مساحة القصب (بالفدان)	٨٦٦٥٥	٨٨٢٢٦
الإنتاجية	قنطار / فدان	٨٦٢	٩١٨
مساحة الأصناف الجديدة "بالفدان".	48D12	٣٩٣	٧٢٠
	N.Co.310	٤٣١٣	٨٢٢٠
ناتج السكر % قصب	الناتج بعد الخصومات %	١٠,٧٤	١٠,٨١
المنح التشجيعية "بالجنية"	علاوات ومنح القصب الممتاز	١٠٠٧٩٥	١١٨٤١٠
التوريدات " بالطن "	كمية القصب المورد	٣٣٠٥٤٧٥	٣٥٣١٥٨٠
الإنتاج " بالطن "	كمية السكر الخام المنتج	٣٣٦٥٦٢	٣٦٣٠٢٨

وقد أشار التقرير إلى أن تسعير القصب يتم جبريا بمعرفة لجنة التموين العليا ، كما أوضح تقدم مصر في الترتيب العالمي للإنتاجية الفدانية من السكر

حيث جاء ترتيبها الثاني بعد هاواي إذ أن إنتاج مصر ٤ طن سكر للفدان وهاواي ٤,٥ طن سكر للفدان.

وقد نقص حجم تكرير السكر الخام إلى ٣٣٦٨٨٩ طن بعد أن كان ٣٤٤٢٥٥ طن في العام السابق (١٩٦٠/٥٩) وذلك بسبب التوسع في إنتاج السكر الروس "الأقماع" وسكر الماكينة "المكعبات" لتحقيق طلبات السوق المحلى والتصدير إلى مراكش (المملكة المغربية حاليا)، ويتطلب ذلك عمليات إضافية ووقت أطول من إنتاج السكر الناعم ، وقد كانت نسبة السكر الناعم ٦١% بدلا من ٦٤% فى العام السابق.

وقد زاد الاستهلاك المحلى من السكر إلى ٣٥٣٧٩٧ طن منها ٣٨٦٠٧ طن سكر مستورد لحساب وزارة الاقتصاد تم توزيعها للمستهلكين مباشرة بمعرفة بنك التسليف المصرى (بنك التنمية والائتمان الزراعى حاليا) لمعادلة ما يتم تصديره من السكر المصرى للسودان تنفيذا للاتفاق المبرم بين الدولتين، وتم إيضاح تطور الاستهلاك المحلى حيث كان ٣٠١٣٠٣ طن سنة ١٩٥٧/٥٦ عند ضم الشركة إلى القطاع العام زاد بمقدار ٥٢٤٩٤ طن فى أربعة سنوات ليصل إلى ٣٥٣٧٩٧ طن بمعدل زيادة سنوية قدرها ١٣١٠٠ طن فى السنة، وأفاد بأن حجم الاستهلاك المحلى سيزداد بعد زيادة مقررات البطاقات التموينية التى قررتها الدولة ، بالإضافة إلى تنفيذ طلبات التصدير للخارج فى ظل الالتزامات مع السودان لتصدير ٦٠ ألف طن سكر إليها خلال عام يبدأ من ١٩٦١/٩/١ إلى ١٩٦٢/١٠/٣١ ، وكل ذلك يعزز الحاجة إلى الإسراع فى إنشاء مصنع السكر الجديد فى إدفو وكذا المصانع الجديدة الأخرى المتوقع إنشاؤها.

ثم تم توضيح حجم صادرات السكر وقدرها ٦٠٤٣٨ طن منها ٤٧٠٠٠ طن إلى السودان ، وقد زادت صادرات السودان حيث كانت ٣٩١٦٥ طن فى العام السابق (١٩٦٠/٥٩)، هذا وقد تم فتح أسواق جديدة للتصدير فقد تم تصدير

١٠٦١٦ طن سكر روس (أقماع) لمراكش وتصدير ٤٧٣٠ طن للصومال ، وقد زادت صادرات المولاس إلى ٧٨٤٧٢ طن منها ٥٥٨٧ طن خاصة بوزارة الاقتصاد ناتجة من تكرير السكر الخام المستورد بمعرفتها، وقد كانت صادرات المولاس ٧٥٧٦٣ طن فى العام السابق.

وفي مجال الصيانة والتجديدات خلال موسم ١٩٦١/١٩٦٠ تم إنفاق مبلغ ١٠٦٩٧٦٥ جنيه للتجديدات ، ١٤٠٤٤٧٦ جنيها لأعمال الصيانة.

ومن المشروعات المستقبلية زيادة الطاقة الإنتاجية لمصنع الخل من ٤ مليون لتر فى السنة إلى ٢٤ مليون لتر في السنة لمواجهة احتياجات إنتاج حامض الخليك الثلجى الذى انتهت تركيبات خط إنتاجه بالفعل ومن المتوقع بدء إنتاجه خلال موسم ١٩٦٢/٦١.

وانتقل التقرير إلى بيان أنشطة التدريب خلال هذا العام (١٩٦١/٦٠) حيث تمت إقامة مركزين للتدريب المهنى بمصنعى أبو قرقاص وأرمنت ، وتم إلحاق أبناء العاملين بمراكز التدريب التابعة لمصلحة الكفاية الإنتاجية ، كما تم إيفاد البعثات إلى الخارج والإلحاق بالمعاهد العليا بالداخل فضلاً عن إلحاق شاغلى الوظائف الإدارية التنفيذية بالمعهد القومى للإدارة العليا للتدريب.

وأشار إلى توفير الشركة للعلاج الطبى والأدوية مجاناً للعاملين وأسرهم، وأن الشركة قد أنفقت هذا العام (١٩٦١/٦٠) مبلغاً قدره ٨٤٥٠٠ جنيه لهذا الغرض ، كما أن الشركة تقوم بدعم الأنشطة الرياضية والاجتماعية وقد أنفقت هذا العام مبلغاً قدره ٧٥ ألف جنيه على هذا النشاط.

وانتهى التقرير بالحديث عن برنامج مقترحات العاملين حيث وضعت الشركة برنامجاً متكاملاً لتلقى مقترحات العاملين للتحسين والتطوير والارتقاء بجودة الأداء ومنح مكافآت مادية للاقتراحات المفيدة ، وتشجيع العاملين على

ترشيد التكاليف من خلال تقرير مكافآت تشجيعية للعاملين بالمصنع الذى يحقق أقل تكلفة لإنتاج السكر.

وتمضى سبع سنوات على إنشاء شركة السكر والتقطير والمصرية ، وتجتمع الجمعية العمومية بتاريخ ١٩٦٣/١/١٥ لمناقشة ميزانية ١٩٦٢/٦١ ويشير التقرير المعروض فى هذا الاجتماع فى بدايته إلى تعديل السنة المالية لتنتهى فى آخر يونيو من كل عام بدلا من آخر اكتوبر وبالتالى فإن ميزانية السنة المالية السادسة للشركة (١٩٦٢/١٩٦١) تغطى النشاط المالى للشركة لمدة ثمانية شهور فقط.

ومن الجدير بالذكر أنه **فى عام ١٩٦١ قد تم تأميم الشركة بالكامل وأصبحت إحدى شركات القطاع العام وتمتلك الدولة رأس مالها بالكامل.**

وفى عام ١٩٦٢ صدر قرار إنشاء شركة النصر لصناعة السكر ولب الورق التى قامت بإنشاء مصنع سكر إدفو وبجواره مصنع لب الورق باستخدام باجاس القصب.

وقد بدأ التقرير بالإشادة بجهود حكومة الثورة بقيادة الرئيس جمال عبد الناصر فى زيادة الإنتاج الصناعى من خلال إضافة طاقات إنتاجية جديدة وتطوير كفاءة وقدرات الطاقات المتاحة ، والنهضة الزراعية التى أدت إلى زيادة متوسط الإنتاجية ، وواصل التقرير الإشادة بجهود الثورة فى مجال رعاية العمال حيث قررت حدا أدنى للأجور قدره ٢٥ قرش يومياً وتخصيص حصة للعمال فى أرباح الشركات التى يعملون بها ، وإصدار قانون جديد للمعاشات فى أول يناير ١٩٦٢ بما يؤمن مستقبل العاملين وأسرهم مع رفع مستوى دخولهم وتحسن واضح ملموس فى أحوالهم المعيشية ، وأثبت التقرير ذلك ببيانات محددة

حيث زاد إجمالى دخل العاملين بالشركة سنة ١٩٦٢/٦١ (ثمانية شهور فقط) بمقدار ١٧٦ ألف جنيه بالإضافة إلى حصتهم فى الأرباح وقدرها ٦٨ ألف جنيه بما يعنى أن مجموع زيادة دخل العاملين بالشركة قد بلغ ٢٤٤ ألف جنيه خلال الثمانية أشهر التى تغطيها ميزانية سنة ١٩٦٢/٦١ مقابل مبلغ ١٦٠ ألف جنيه خلال عام كامل سنة ١٩٦١/٦٠، واستطرد التقرير فى عرض إنجازات الثورة حيث أشار إلى إصدار الميثاق الوطنى الذى قدمه الرئيس جمال عبد الناصر فى الجلسة الافتتاحية للمؤتمر الوطني للقوى الشعبية الذى عقد مساء ٢١ مايو ١٩٦٢ ، كما أشار إلى دخول الجمهورية العربية المتحدة مجال غزو الفضاء بإطلاق صواريخ القاهر والظافر، وانتقل التقرير بعد ذلك ليوضح التهنئة التى قدمها مجلس الإدارة إلى السيد الدكتور وزير الصناعة ولشركة النصر للسكر بمناسبة بداية أول موسم عصير لمصنع سكر إدفو.

وعرضت بعد تلك المقدمة الأوضاع العالمية لصناعة السكر، وأنه من المتوقع نقص الإنتاج العالمى سنة ١٩٦٢/٦١ عن العام السابق حيث يقل إنتاج سكر البنجر من ٢٥,٧٤٣ مليون طن إلى ٢٢,٥٦٦ مليون طن بما يعادل نقصا قدره ١٢%، ويقل إنتاج سكر القصب من ٣١,١٨٣ مليون طن إلى ٢٩,٦٥٧ مليون طن بما يعادل نقصا قدره ٥% ، وهذا يعنى أن الإنتاج العالمى من السكر سوف ينقص سنة ١٩٦٢/٦١ بمقدار ٤,٧٠٣ مليون طن بما يعادل ٨% عن العام السابق ، وفسر التقرير أساس التوقعات بنقص الإنتاج حيث ذكر أن توقع نقص إنتاج سكر البنجر يرجع إلى عدم ملاءمة الأحوال الجوية التى سادت أوروبا الغربية مع ثبات المساحة المنزرعة ، وأن توقع انخفاض إنتاج سكر القصب سببه نقص إنتاج السكر الكوبى لعدم توافر الأيدى العاملة اللازمة لحصاد المحصول.

ثم عرض موقف الاستهلاك العالمى من السكر الذي أفاد بأنه من المتوقع زيادة الاستهلاك العالمى سنة ١٩٦٢/٦١ عن العام السابق من ٥١,٠٦٨ مليون طن إلى ٥٣,١١٠ مليون طن بزيادة قدرها ٤% وفسر توقعات زيادة الاستهلاك بزيادة عدد السكان وارتفاع مستوى معيشة الأفراد فى الدول النامية.

وقد عرضت مقارنة بين الأسعار العالمية لطن السكر خلال أشهر عامى ١٩٦٢/٦١، ١٩٦١/٦٠ أوضحت أنه فى عام ١٩٦١/٦٠ كان أعلى سعر ٧٦,١٦ دولار أمريكي فى يونيو ١٩٦١ وأقل سعر ٦٥,٦٣ دولار فى مارس ١٩٦١ ، أما فى عام ١٩٦٢/٦١ فقد كان أعلى سعر ٦٣,٨٤ دولار فى أبريل ١٩٦٢ وأقل سعر ٤٩,٢٨ دولار فى فبراير ١٩٦٢.

ويعنى ذلك أن الأسعار العالمية للسكر قد وصلت حدها الأدنى فى فبراير سنة ١٩٦٢ وذلك نتيجة لفشل المجلس الدولى للسكر فى تحديد حصص التصدير لسنة ١٩٦٢ وقيام دول أوروبا الشرقية بإعادة تصدير السكر الكوبى بأسعار متدنية ، ثم بدأت الأسعار فى الارتفاع حتى بلغت حدها الأقصى فى أبريل ١٩٦٢ وذلك لتوقع انخفاض إنتاج كوبا واتفاق كوبا مع البرازيل ثالث أكبر دولة منتجة للسكر على التعاون لتحسين الأسعار، كما أن الارتفاع النسبى فى الأسعار خلال يونيو ١٩٦٢ قد جاء نتيجة لانخفاض إنتاج كوبا.

وانتقل التقرير بعد ذلك إلى الصناعة المحلية للسكر بادئا بموقف أنشطة الزراعة ومحصول القصب فأشار إلى أن متوسط محصول الفدان قد انخفض سنة ٦١/ ١٩٦٢ إلى ٨٢٢ قنطار مقابل ٩١٨ قنطار فى الموسم السابق لعدم ملاءمة الأحوال الجوية ، كما انخفضت المساحة المنزرعة قصب إلى ٨٠٤٣٣ فدان بعد أن كانت ٨٨٢٢٦ فدان فى الموسم السابق ، وانخفضت بالتالى كمية توريدات القصب إلى ٣٠٠٤٨٣٥ طن مقابل ٣٥٣١٥٨٠ طن فى الموسم السابق

، وقد أبلغت الشركة وزارة الإصلاح الزراعى بهذا الموقف فوعدت بالتوسع فى زراعة مساحات القصب لديها فى الموسم القادم ، وقد انخفض ناتج السكر أيضا سنة ٦١ /١٩٦٢ إلى ١٠,١٨% بعد أن كان ١٠,٢٨ % فى الموسم السابق، وتسعى الشركة جاهدة لنشر أصناف جديدة من القصب تمتاز بجودتها وأن المساحة المنزرعة بالأصناف الجديدة قد زادت من ١٠,١ % فى العام السابق إلى ١٧,٧ % هذا العام، كما أن الشركة تقوم بفرز التقاوى قبل الزراعة لاستبعاد الأصناف غير الجيدة للحفاظ على نقاوة الأصناف، ومعالجة التقاوى بالماء الساخن وبالهواء الساخن لمقاومة مرض تقزم الخلفة ، وتشجع الشركة المزارعين على التجويد من خلال منح مكافآت لمن يورد أصناف عالية الجودة، وقد زادت قيمة تلك المكافآت سنة ١٩٦٢/٦١ إلى ٦٧٧٨٢ جنيها مقابل ٢٢٦٧٥ جنيه فى الموسم السابق.

ثم عرض بعد ذلك موقف إنتاج السكر الخام فأفاد بأن إنتاجه قد زاد خلال سنة ١٩٦٢/٦١ إلى ٢١٣٩٨٠ طن مقابل ٢١٠٩٨٢ طن فى العام السابق ، ثم أشار بعد ذلك إلى الاستهلاك المحلى الذى زاد سنة ١٩٦٢/٦١ إلى ما يعادل ٣٧٣ ألف طن فى السنة مقابل ٣٥٤ ألف طن سنة ١٩٦١/٦٠ ، ومن المعلوم أن الاستهلاك فى أول سنوات الثورة كان ٣٠٨ ألف طن بما يعنى أن الاستهلاك المحلى قد زاد بمقدار ٦٥ ألف طن خلال عشرة سنوات مما يؤكد صحة وحسن توجه الدولة فى إقامة مشروعات جديدة لإنتاج السكر متمثلة فى المصانع الجديدة التى أسستها وزارة الصناعة ، وتطوير الطاقات الإنتاجية للمصانع لزيادتها والعمل بذلك على سد حاجة الاستهلاك المحلى مع وجود فائض للتصدير.

وقد نقصت صادرات السكر سنة ١٩٦٢/٦١ بمقدار ١١ ألف طن عن العام السابق لأسباب خارجة عن إرادة الشركة لوجود عقبات عند التصدير للمغرب وللسودان.

وقد أبرز التقرير اهتمام الشركة بأعمال التطوير خلال موسم ١٩٦٢/٦١ لتحسين الإنتاج وترشيد التكلفة حيث تم تعديل طريقة الاستخلاص فى مصنعى أبو قرقاص ونجع حمادى بما يوفر ٦٠% من طاقة معدات وحدات الاستخلاص وبالتالى تخفيض تكلفة التشغيل والصيانة مع زيادة كفاءة الاستخلاص، كما تمكنت الشركة من خلال أنشطة البحوث والتطوير بها من ابتكار طريقة للانتشار المستمر أكثر ملاءمة للقصب ، وقامت بتصنيع الجهاز الخاص بذلك محلياً بالجهود الذاتية وتم تركيبه وتجربته بمصانع نجع حمادى وقد أعطى نتائج جيدة ومشجعة ، وبالتالى فقد قررت الشركة استبدال وحدات الانتشار غير المستمر بمصانع نجع حمادى بالجهاز الجديد المصنع محلياً عدا المحركات التى تم استيرادها فقط ، **وقد سجلت الشركة جهاز الانتشار الجديد وطريقة عمله باسمها محلياً ودولياً وحصلت على براءة اختراع بذلك**، كما تم تعديل طريقة إضافة المياه على المصاص الخارج من العصارات فى مصنعى أرمنت وكوم امبو لزيادة نسبة استخلاص المحتويات السكرية والإقلال من فقد السكر فى المصاص النهائى الموجه إلى المراجل البخارية ، وقد قامت الشركة بتجربة استخدام المرشحات المستمرة لترشيح العصير العكر بمصنع كوم امبو وظهرت النتائج مشجعة مع سهولة التشغيل وترشيد تكلفة الصيانة وخفض الفقد فى الطينة الخارجة ، كما تم تعديل الأجهزة والطريقة المستخدمة فى عجائن المولاس لخفض الفقد النهائى فى المولاس وتم تصنيع الأجهزة المعدلة بورش الشركة وقد أعطت نتائج مشجعة.

وبالنسبة للمشروعات الجديدة تم الانتهاء من دراسة مشروع إقامة وحدة لإنتاج شمع القصب بمصانع كوم امبو بطاقة قدرها ١٠٠٠ طن في السنة ، كما تم الانتهاء من دراسة مشروع إقامة وحدة لإنتاج أملاح البوتاسيوم بمصانع التقطير بالحوامدية بطاقة قدرها ٥٢٠٠ طن فى السنة.

وتم توضيح أن سياسة الشركة في مجال التدريب تقوم على الاستفادة بالجامعات وبالمعاهد العليا المحلية ومراكز مصلحة الكفاية الإنتاجية فى تدريب العاملين، وإيفاد المديرين ورؤساء الأقسام ووكلائهم إلى المعهد القومي للإدارة العليا للتدريب ، وإرسال بعض الفنيين فى بعثات تدريبية إلى الخارج في بعض الدول مثل ألمانيا والهند والسويد وانجلترا للتدريب على مختلف المهن الفنية المتعلقة بصناعة السكر وكذا بعثات داخلية للحصول على درجتى الماجستير والدكتوراه فى مجال العلوم الزراعية.

وانتهى التقرير بالتأكيد على اهتمام الشركة بصحة وسلامة العاملين بها من خلال تطوير نظم الأمن الصناعى والسلامة والصحة المهنية ورفع وعى العاملين فى هذا المجال لتفادى الإصابات والحوادث وزيادة وتجويد الإنتاج، وتشكيل لجنة للسلامة والصحة المهنية بكل مصنع يشارك فى عضويتها ممثلين عن العمال بالمصنع تتولى دراسة وتحليل المخاطر فى بيئة العمل ووضع وتأسيس ضوابط الأداء التى تعمل على تأمين بيئة العمل وتوفير مهمات الوقاية اللازمة والإضاءة الكافية وغير ذلك من عوامل وإجراءات التأمين مما كان له أكبر الأثر فى الإقلال من معدلات إصابات العمل والحوادث.

وتمضى الأيام ونأتى إلى سنة ١٩٦٣ وانعقاد الجمعية العمومية للشركة بتاريخ ١٠/١٠/١٩٦٣ لمناقشة نتائج أعمال الشركة فى موسم ١٩٦٣/٦٢، ومن اللافت للنظر فى التقرير المعروض فى اجتماع الجمعية

العمومية هو **وجود عضوين بمجلس إدارة الشركة ممثلين للعمال، ويأتي ذلك الحدث لأول مرة بعد تطبيق القرارات الاشتراكية التي تقضي بضرورة وجود ممثلين عن العمال ضمن تشكيل مجالس إدارات الشركات.**

وقد بدأ التقرير بعرض الأوضاع العالمية للسكر حيث أوضح تصاعد أسعار السكر في بورصة نيويورك إلى مستويات غير مسبوقة منذ أكثر من أربعين عاماً إذ بلغ ثمن المائة لبرة ١٢،٦٠ دولار (فوب) في مايو ١٩٦٣، كما أن هذا العام (١٩٦٣/٦٢) قد اتسم بكثرة التقلبات في مستويات الأسعار فقد وصل الفرق بين الحدين الأقصى والأدنى للسعر ٩،٨ دولار لكل مائة لبرة فوب مقابل ١،٧ دولار في العام السابق، وأوضح التقرير بعد ذلك انخفاض الإنتاج العالمي إلى ٥١،٣١٠ مليون طن سنة ١٩٦٣ بعد أن كان ٥١،٨٤٨ مليون طن في العام السابق، ٥٥،٣٥٩ مليون طن سنة ١٩٦١/٦٠ ، وذلك بسبب عدم ملاءمة العوامل المناخية في غالبية مناطق أوروبا وكذا انخفاض الإنتاج الكوبي سنة ١٩٦٣/٦٢ إلى ٣،٨ مليون طن مقابل ٤،٨١٥ مليون طن سنة ١٩٦٢/٦١، ٦،٧٦ مليون طن سنة ١٩٦١/٦٠، وأشار التقرير إلى زيادة الاستهلاك العالمي من السكر سنة ١٩٦٣/٦٢ بنسبة ١،٤٨% مقابل ٥،١٤% في العام السابق، ويرجع النقص في معدل زيادة الاستهلاك العالمي إلى تحجيم استهلاك السكر في العديد من الدول المستوردة له لتوفير العملة الصعبة ، وأوضح التقرير أن المخزون العالمي من السكر قد تناقص نتيجة لما سبق حيث بلغ ٩،٩٢٣ مليون طن سنة ١٩٦٣/٦٢ بعد أن كان ١٣،٦٣٥ مليون طن في عام ١٩٦٢/٦١، ١٧،٢٣٦ مليون طن عام ١٩٦١/٦٠، وقد ارتفعت الأسعار في ظل انخفاض الإنتاج العالمي وتناقص المخزون حيث وصل أقصى سعر

للطن فى بورصة البضاعة الحاضرة بنيويورك إلى ٢٣٢,٩٦ دولار فوب فى مايو ١٩٦٣ مقابل ٥٨,٢٤ دولار للطن فوب فى مايو ١٩٦٢.

وانتقل بعد ذلك إلى الصناعة المحلية للسكر (قطاع شركة السكر والتقطير المصرية) حيث أوضح زيادة المساحة المنزرعة قصب إلى ٨٢٩٣٥ فدان سنة ١٩٦٣/٦٢ مقابل ٨٢٦٢٤ فدان فى الموسم السابق ، كما زادت نسبة المساحة المنزرعة بالأصناف الممتازة إلى ٢٦,٤% من إجمالى المساحة المنزرعة مقابل ١٧,٧% فى العام السابق ، وتعمل الشركة جاهدة فى محاربة الأمراض الفطرية والفيروسية التى تضر بالقصب.

وأوضح التقرير انخفاض ناتج السكر سنة ١٩٦٣/٦٢ إلى ٩,٩٨% مقابل ١٠,١٨% فى الموسم السابق نتيجة لاستمرار ارتفاع درجات الحرارة مما أدى إلى استمرار النمو الخضرى على حساب المحتوى السكرى وكذا زيادة نسبة القصب الراقد وتعرض المحصول للإصابة بالصقيع فى أبو قرقاص ونجع حمادى وبعض مناطق أرمنت، وزيادة إنتاج السكر إلى ٣٢٥ ألف طن مقابل ٣٠٦ ألف طن فى الموسم السابق، وعرضت مقارنة بين معدلات زيادة إنتاج السكر قبل الثورة وبعدها فأوضحت أن معدل زيادة إنتاج السكر خلال العشر سنوات السابقة على قيام الثورة كانت ١٨,٦% بينما بلغت ٥٦,٦% خلال العشر سنوات التالية لقيام الثورة ، كما بلغت كمية السكر المكررة ٣٢٣ ألف طن، وبالنسبة للاستهلاك المحلى فقد زاد إلى أكثر من ٤٠٠ ألف طن خلال سنة ١٩٦٣/٦٢ مقابل ٣٧٣ ألف طن فى السنة السابقة، وقد استوردت وزارة التموين ٨٠ ألف طن سكر لمواجهة زيادة الاستهلاك فى ظل ارتفاع مستوى المعيشة ، وعرضت مقارنة بين معدلات زيادة استهلاك السكر قبل الثورة وبعدها فأوضحت أن معدل زيادة استهلاك السكر خلال العشر سنوات السابقة

على قيام الثورة كانت ٥٦,٥% بينما بلغت ١٠١% خلال العشر سنوات التالية لقيام الثورة ، وفى ظل ذلك بدأ التخطيط لزيادة الإنتاج القومى من السكر بإنشاء وحدات إنتاجية جديدة وتطوير المصانع القائمة لرفع كفاءتها واستغلال الطاقات المعطلة بها، وأوضح بأن الصادرات قد نقصت سنة ١٩٦٣/٦٢ من ٣٢ ألف طن إلى ١٧ ألف طن نتيجة لزيادة الاستهلاك المحلى بحوالى ٢٧ ألف طن، وقد قامت الشركة بتصدير المولاس الخاص بها وكذا الخاص بشركة النصر ووزارة التموين، وأبرز أهمية تصدير المولاس فى تعظيم أرباح الشركة.

ولقد أوضحت الوثائق اهتمام الشركة بأنشطة الصيانة فى المصانع لزيادة الطاقة الإنتاجية حيث بلغت مصاريف الصيانة ١,٥١٨ مليون جنيه كما اهتمت بالتجديدات التى بلغت تكلفتها ١,٤١٨ مليون جنيه وأضيفت إلى الأصول، ويعتبر جهاز الانتشار الذى تم ابتكاره وتصنيعه بمصنع نجع حمادى من أهم أعمال التجديدات فى موسم ١٩٦٣/٦٢ وقد حقق استخدامه نجاحا كبيراً حيث أدى إلى رفع كفاءة الاستخلاص وتخفيض مصروفات الصيانة والتشغيل ، وقد بلغ إجمالى نفقات هذا المشروع ١٧٠ ألف جنيه، وقد اهتمت الشركة أيضا بتطوير وزيادة قدرة وسائل نقل القصب لمنع تدهوره وأنفقت على ذلك ١٧٨ ألف جنيه، كما أنفقت على تجديد المراجل البخارية حوالى ٤٣١ ألف جنيه ، وقد أنفقت الشركة ٤٢ ألف جنيه على النوادى والمبانى السكنية تنفيذا لسياسة الشركة وخطتها لتوفير الراحة والاستقرار للعاملين بها.

كما تم تشغيل الوحدة التجريبية التى تم استيرادها لإجراء تجارب قصر لون شمع القصب لإنتاج كمية من الشمع لطرحها فى الأسواق العالمية لتحديد قيمتها التجارية، وتعتبر هذه الخطوة آخر مرحلة فى هذا المشروع.

ثم تم استعراض أوضاع العمالة بالشركة وما ترتب على تطبيق القوانين الاشتراكية من تحسن كبير فى أوضاع العاملين وتأمين مستقبلهم مما أدى إلى زيادة عدد العاملين وارتفاع مستوى الأجور ومن ثم فقد زادت تكلفة عنصر العمل، وقد عرضت البيانات التى توضح أثر تطبيق القوانين الاشتراكية على الشركة والعاملين بها من خلال مقارنة بين هذا الموسم (١٩٦٣/٦٢) وموسم ١٩٦٠/٥٩ قبل سريان تلك القوانين على النحو الموضح بالجدول رقم (٤/٩) .

جدول رقم (٤/٩)

مقارنة بين حالة العاملين فى موسم ١٩٦٣/٦٢ وموسم ١٩٦٠/٥٩ (قبل سريان القوانين الاشتراكية)

بيان	موسم ١٩٦٣/٦٢	موسم ١٩٦٠/٥٩
عدد العاملين	١٤٣٩٠	١٢٧٧٩
الأجور وما فى حكمها (جنيه)	٢٥٩٥٩٢٤	١٩٧٨٠٦٠
تكلفة الخدمات الاجتماعية (جنيه)	٢٧٩٠٠٠	١٥٠٠٠٠
إجمالى تكلفة العمالة (بخلاف حصة العاملين فى الأرباح لعدم اعتمادها). (جنيه)	٣٠٦٨٦٢٤	٢٢٨٨٤٩٥
نسبة ارتفاع متوسط الدخل النقدى للعامل	%١٧	....
نسبة زيادة ما يخص الفرد من الخدمات الاجتماعية	%٨	....
متوسط إنتاجية العامل (طن سكر / ساعة عمل)	٠,٠٣٣	٠,٠٣١(٦٢/٦١)

كما أشار إلى اهتمام الشركة برفع الروح المعنوية للعاملين من خلال تحسين الخدمات الصحية والاجتماعية والرياضية وإقامة المباريات بين المصانع وتخصيص مكافآت للفائزين وكذا إشهار الأندية الرياضية للشركة طبقا لأحكام

القانون رقم ٣٨٤ لسنة ١٩٥٦ للتمكن من المشاركة فى المسابقات الرياضية بصورة رسمية والتمتع بتخفيضات أجور السكك الحديدية فى انتقالات الأندية الرياضية.

وانتهى التقرير إلى إيضاح اهتمام الشركة بتقييم الوظائف المختلفة بها على أسس علمية وموضوعية وإعداد بطاقات التوصيف الوظيفى تنفيذاً لأحكام القرار الجمهورى رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ لتكون شركة السكر ضمن أوائل الشركات فى تنفيذ ذلك.

ونستمر فى طى صفحات التاريخ لنصل إلى سنة ١٩٦٤ واجتماع الجمعية العمومية للشركة فى أكتوبر ١٩٦٤ ، ويبدأ التقرير المعروض فى ذلك الاجتماع باستعراض للأوضاع العالمية لصناعة السكر ،حيث أشار إلى زيادة الإنتاج العالمى من السكر بمقدار ٣,٢٤٨ مليون طن عن العام السابق ، وأن ٤٣% من جملة الإنتاج العالمى سكر بنجر ، ٥٧% منه سكر قصب ، وأوضح أن هذه الزيادة قد حدثت نتيجة لزيادة إنتاج دول غرب أوروبا بمقدار ١,٢٥ مليون طن سكر بنجر، وزيادة إنتاج سكر القصب عموماً باستثناء كل من أسبانيا وكوبا واستراليا وفيجى، وكذا زيادة إنتاج الولايات المتحدة بمقدار ٠,٤٤٧ مليون طن ، كما أشار إلى زيادة الاستهلاك العالمى بمقدار ١,١٥٥ مليون طن عن السنة السابقة، وخلص إلى انخفاض الأسعار العالمية للسكر نتيجة لزيادة الإنتاج بمعدل أكبر من زيادة الاستهلاك.

وانتقل إلى إيضاح موقف الصناعة المحلية للسكر (قطاع شركة السكر و التقطير المصرية) خلال هذا العام (٦٣ /١٩٦٤) ، وبدأ بالحديث عن زراعة القصب حيث أوضح زيادة المساحة المنزرعة إلى ٩٠ ألف فدان مقابل ٨٣ ألف فدان فى العام السابق وانخفاض إنتاجية الفدان من ٩١١ قنطار إلى ٨٥١ قنطار

نتيجة لانخفاض درجات الحرارة صيفاً مقارنة بالعام السابق والإصابة بالفئران ووجود حالات عطش لعدم كفاية مياه الرى.

وأشار إلى الجهود التى تبذلها الشركة للتوسع الزراعى حيث تتولى حرث الأرض بأجور زهيدة ، وإمداد المزارعين بالتقاوى الممتازة ، والمساهمة فى نقل المحصول من المناطق البعيدة عن شبكة الديكوفيل باللوارى المملوكة للشركة وبأجور مدعمة ومنح الزراع المتميزين فى الإنتاجية حوافز تشجيعية بلغ إجماليها ٦٨ ألف جنيه هذا الموسم (١٩٦٤/٦٣)، كما عملت الشركة على نشر الأصناف المتميزة ذات الجودة العالية مثل صنف N.Co.310 حيث بلغت نسبة المساحة المنزرعة منه ٣٨% من إجمالى المساحة المنزرعة قصب ، وقد أثمرت تلك الجهود فى زيادة حجم توريدات القصب إلى ٣,٣٦٣ مليون طن مقابل ٣,٢٥٣ مليون طن فى الموسم السابق ، وانتقل بعد ذلك إلى إيضاح موقف الإنتاج والاستهلاك على المستوى المحلى حيث زاد إنتاج السكر الخام إلى ٣٣٩ ألف طن مقابل ٣٢٥ ألف طن فى الموسم السابق وزاد ناتج السكر إلى ١٠,٠٨% مقابل ٩,٩٨% في الموسم السابق، ونقصت كمية السكر المكرر إلى ٢٩٢ ألف طن مقابل ٣٢٣ ألف طن فى الموسم السابق وذلك لتوسع المصانع فى إنتاج السكر الأبيض الذى يوزع مباشرة للاستهلاك المحلى حيث بلغت كميته فى ذلك العام ١٠٨ ألف طن مقابل ٩٥ ألف طن فى الموسم الماضى، أما بالنسبة للاستهلاك المحلى فقد زاد إلى ٤٢٣ ألف طن مقابل ٤٠٠ ألف طن فى العام السابق بزيادة تعادل ٥,٧% وذلك نتيجة لارتفاع مستوى الدخل ، وبلغ الاستهلاك المحلى من السكر المخصص للبطاقات التموينية ٦٤,٣% من إجمالي الاستهلاك ، وقد اضطرت الحكومة إلى استيراد حوالى ١٠٠ ألف طن سكر نتيجة لعدم كفاية الإنتاج لسد حاجة الاستهلاك المحلى ، كما

أدرجت الدولة ضمن خططها ومشروعاتها الصناعية إقامة وحدات إنتاجية جديدة لصناعة السكر وتطوير المصانع القائمة لاستغلال الطاقات المعطلة بها لمواجهة الاستهلاك المحلى المتزايد وتوفير العملة الصعبة ، هذا وقد نقص حجم الصادرات من السكر نتيجة لزيادة معدلات الاستهلاك المحلى إلى ٢٧٥٠٠ طن مقابل ٣٨٧٠٠ طن فى السنة الماضية ، وزاد حجم تصدير المولاس إلى ٧٤٥٣٣ طن مقابل ٦٥٩٦٢ طن في السنة السابقة، وقد زادت حصيلة التصدير هذا الموسم بحوالى ٣٨٥ ألف جنيه عن الموسم الماضى ، وقد زاد الاستهلاك المحلى من المولاس إلى ٨٢١٢٨ طن مقابل ٧٦٥٦٩ طن فى العام الماضى نتيجة لتوسع مصنع التقطير فى إنتاج الكحول بنوعيه.

وأشار بعد ذلك إلى اهتمام الشركة بصيانة المصانع وتجديدها ورفع طاقتها الإنتاجية حيث أوضح زيادة مصاريف الصيانة خلال سنة ١٩٦٤/٦٣ إلى ١,٥٩٧ مليون جنيه مقابل ١,٥١٨ مليون جنيه فى الموسم السابق ، وكذا زيادة قيمة التجديدات التى أضيفت إلى الأصول إلى ٢,٥٠٣ مليون جنيه مقابل ١,٤١٨ مليون جنيه فى الموسم السابق ، وزيادة إجمالى نفقات الصيانة والتجديد إلى حوالى ٤,١ مليون جنيه مقابل ٢,٩٣٦ مليون جنيه فى السنة الماضية.

وأوضح التقرير اهتمام الشركة بإجراء التجارب و البحوث اللازمة لتطوير الأداء من خلال رفع كفاءة الاستخلاص وخفض تكلفة التشغيل ، وذكر أهم هذه التجارب وهى طريقة الانتشار المستمر التى ابتكرتها الشركة وتحقيقها كفاءة استخلاص متميزة قياساً على النتائج العالمية وكذا خفض الفقد فى المصاص النهائى ، وتجارب إنتاج سكر خام بدرجة استقطاب ضوئى ٩٧/٩٦ وأثر ذلك فى ترشيد عمليات النفض والتجفيف وتحقيق استخلاص أفضل مع الحد من استهلاك جوالات تعبئة السكر وتوحيد مواصفات السكر الخام الذى

يرسل للتكرير بما يعمل على رفع كفاءة التشغيل ، وتجارب تطوير المرشحات المستمرة للعصير باستخدام المواد المساعدة التى أدت إلى رفع كفاءة الترشيح إلى حوالى ٩٩% وخفض نسبة السكر بالطينة ، وإدخال بعض التعديلات على طريقة تجهيز القصب قبل دخول العصارات ، وتطوير ضوابط الرش فى عصارات القصب بما يحقق استخلاصا أفضل وانخفاضاً ملموساً فى فقد السكر بالمصاص، ومعالجة الشربات فى مصنع أرمنت بغاز ثانى أكسيد الكبريت لتحسين مواصفات السكر المباشر، وتزويد مصنع نجع حمادى بالمعدات اللازمة لإنتاج سكر أبيض بدرجة تقطب مرتفعة لتوزيعه مباشرة للاستهلاك المحلى تخفيفا للعبء الملقى على عاتق مصنع تكرير الحوامدية.

وأشار إلى دعم الشركة لجهود الأمن الصناعى والسلامة والصحة المهنية ونشاط لجنة السلامة والصحة المهنية التى سبق تشكيلها فى المصانع وتخصيص مشرف متفرغ للأمن الصناعى بكل مصنع والاهتمام بنشر الوعى الوقائى مع توفير مهمات الوقاية اللازمة ، والاهتمام بالتدريب فى هذا المجال حيث تم إيفاد ١٦ مشرف وملاحظ من الشركة لحضور الدورات التى تنظمها مصلحة الكفاية الإنتاجية ، وكان لذلك أثره الكبير فى نقص عدد إصابات العمل سنة ١٩٦٤/٦٣ بمقدار ٣٣% عن العام السابق، وعدد الوفيات بمقدار ٣٣% ، ومعدل تكرار الإصابة فى المليون ساعة بمقدار ٣٠% ، وقد حصل مصنع أرمنت على كأس التفوق فى الأمن الصناعى وشهادة تقدير من وزارة العمل.

وانتقل بعد ذلك إلى بيان اهتمام الشركة بخدمات العاملين حيث عملت على توفير المساكن والأندية الرياضية والمطاعم و الخدمات الطبية ووسائل الانتقال وحمامات السباحة والسينما ، وزيادة تكاليف الخدمات الاجتماعية إلى

٢٢٥ ألف جنيه مقابل ١٩٤ ألف جنيه فى العام السابق ، وتقرر إنشاء مطعم للعاملين بكل مصنع بسعة من ٣٠٠ إلى ٦٠٠ فرد .

وأشار إلى التزام الشركة بتطبيق التشريعات العمالية التى تهدف إلى تحسين أوضاع العاملين وما صاحب ذلك من زيادة تكلفة العمالة إلى ٣,٢٠٩ مليون جنيه هذا العام (١٩٦٤/٦٣) مقابل ٢,٢٨٨ مليون جنيه سنة ١٩٦٠/٥٩ بزيادة قدرها ٩٢١ ألف جنيه شملت الأجور والتأمينات والخدمات الاجتماعية، وقد أوضح أن عدد العاملين قد بلغ ١٤٣٠٤ عاملا فى سنة ١٩٦٤/٦٣ مقابل ١٤٣٩٢ عاملا فى العام السابق، كما وصل عدد العاملين الدائمين إلى ١٠١٩٥ عاملاً مقابل ٩١٢٠ فى العام السابق ، وبلغ عدد العمال الموسميين والمؤقتين ٤١٠٩ عامل مقابل ٥٢٧٢ فى العام السابق بنقص قدره ١١٦٣ عامل بما يمثل ٢٢% لعدم توافر العمالة المطلوبة بمناطق المصانع القبلية.

وانتهى باستعراض مشروعات الشركة بادئا بالمشروعات التى تم تنفيذها وهى مصنع الخشب الحبيبى بكوم امبو بطاقة ٢٢ ألف متر مكعب فى السنة ، والوحدة الأولى لإنتاج حامض الخليك الثلجى بمصنع تقطير الحوامدية بطاقة إنتاجية ٩٠٠ طن فى السنة وقد بدأت الإنتاج فى يونيو ١٩٦٢ ، وهناك مشروعات انتهت دراستها وجارى تنفيذها هى التوسع فى صناعة الخل لإنتاج حامض الخليك الثلجى ، ومصنع الخميرة الجافة ، والتوسع فى إنتاج الكحول لزيادة الطاقة الإنتاجية من ٥٠ ألف لتر إلى ٨٠ ألف لتر كحول يومياً ، وكذا مشروع استغلال الطاقات المعطلة بالمصانع وزيادة حمولة الأسطول النهرى للشركة باعتمادات قدرها ٩,٨٤٠ مليون جنيه تم استثمار ٥,٧ مليون جنيه منها حتى٣٠/٦/١٩٦٤ بنسبة تبلغ ٨٥% من جملة الاعتمادات، وتبذل الشركة قصارى جهودها لتصنيع أكبر قدر من المهمات الخاصة اللازمة لأعمال

الصيانة وورش المصانع والعمل على زيادة حصتها من النقد الأجنبي لتأمين توفير أي مهمات مستوردة ، وتقوم الشركة بالتنسيق مع الهيئة العامة للسكك الحديدية لتطوير نظم وبرامج نقل القصب إلى المصانع ، هذا بالإضافة إلى أن الشركة تقوم بدراسة مشروعات إقامة صناعات جديدة تقوم على تصنيع المخلفات.

ثم نأتي بعد ذلك إلى عام ١٩٦٦ حيث زاد عدد أعضاء مجلس الإدارة إلى تسعة أعضاء بدلا من ستة بعد زيادة عدد الأعضاء المنتخبين إلى أربعة أعضاء، وقد عقدت الجمعية العمومية اجتماعها هذا العام لأول مرة في يومين متتاليين ١٢ ، ١٣ مارس سنة ١٩٦٦، وقد تم عرض تقرير مجلس الإدارة على الجمعية العمومية، ويبدأ بالحديث عن السوق العالمي للسكر حيث أوضح زيادة الإنتاج العالمي بمقدار ١٠,٨٦٦ مليون طن عن السنة الماضية ليصل إلى ٦٥,٣٢٠ مليون طن مما أدى إلى زيادة رصيد المخزون العالمي إلى ١٦,٨٢١ مليون طن مقابل ٩,٦٥ مليون طن في العام السابق (١٩٦٤/٦٣) بزيادة قدرها ٧٥% ، وقد أدى ذلك إلى انخفاض حاد في الأسعار العالمية خاصة الشهور الأخيرة من موسم ١٩٦٥/٦٤ حيث تم بيع السكر بسعر أقل من التكلفة الفعلية في أي موقع من مواقع إنتاجه.

وانتقل بعد ذلك إلى استعراض أحوال صناعة السكر في مصر (قطاع شركة السكر والتقطير المصرية) حيث أشار إلى جهود الشركة في دعم زراعة القصب والمزارعين وإنشاء مكاتب في مناطق تموين وإمداد المصانع بالمحصول يشرف عليها مهندسون زراعيون متخصصون يتولون الإرشاد الزراعي وتوعية المزارعين وتقديم الدعم الفني والمشورة لهم وتخطيط عمليات نقل المحصول بعد نضجه إلى المصانع بدءا من تحديد عدد العربات اللازمة

لكل مزارع والإخطار بمواعيد التوريد ومتابعة كافة العمليات الأخرى المتعلقة بالتوريد مثل نظافة القصب المورد والشحن .... الخ ، وبذلك تكون الشركة قد نقلت الشق الأكبر والأهم من الخدمات المتعلقة بمحصول القصب إلى مواقع الزراعة وأماكن تواجد المزارعين عملا على راحتهم وتشجيعاً على زراعة المحصول والنهوض بجودته ، وأشار التقرير إلى موافقة مجلس الوزراء بجلسة ١٩٦٥/٢/١٥ على المذكرة المقدمة من السيد نائب رئيس الوزراء للزراعة والري برفع سعر القصب إلى ٢٥٧ قرش للطن الذى يعطى ناتج سكر ١٠,٣% على أن تتحمل الخزانة العامة بقيمة الزيادة المترتبة على ذلك اعتباراً من موسم ١٩٦٦/٦٥، وكان ذلك تشجيعاً للمزارعين على زراعة القصب بعد انصراف بعضهم إلى زراعة المحاصيل الأخرى التى تدر عائداً أكبر لهم ، وأوضح أن المساحة المنزرعة ٨٨٦٠٠ فدان وأن حجم التوريدات ٣,٣٢٩ مليون طن وأن إنتاجية الفدان ٣٧,٥ طن مقابل ٣٨,٢ طن فى الموسم السابق بعجز قدره ٠,٧ طن للفدان نتيجة لتأثير العوامل المناخية وتأخر التسميد ، وأن الشركة قد حققت ناتج سكر لم يسبق تحقيقه من قبل إذ بلغ المتوسط العام ١١,١٢% وأن ذلك قد تحقق نتيجة لعدم إصابة المحصول بالصقيع وارتفاع مستوى فيضان نهر النيل وعلاج مشكلة الرقاد فى القصب بدرجة فاعلة وزيادة المساحة المنزرعة بالأصناف المتميزة فى درجة الحلاوة مبكرة النضج وخاصة الصنف N. Co. 310 الذى بلغت المساحة المنزرعة به ٤٨,٥% من إجمالى المساحة المنزرعة بمحصول القصب.

وقد ذكر التقرير أن إنتاج السكر الخام قد زاد إلى ٣٧٠ ألف طن مقابل ٣٣٩ ألف طن فى الموسم الماضى بزيادة قدرها ٩,١% نتيجة لزيادة ناتج

السكر وارتفاع كفاءة الاستخلاص بعد تطوير بعض المراحل الصناعية في بعض مصانع الشركة.

كما أشار إلى أن إجمالي كمية السكر المكرر ٢٨٨ ألف طن بنقص قدره ٤٠٠٠ طن عن السنة السابقة بسبب تدني مواصفات السكر الخام المنتج بمصانع الشركة لنقص في بعض مستلزمات النافضات مما أثر على الطاقة اليومية لمصنع التكرير، وكذا لنقص كمية السكر المكرر لحساب شركة النصر إلى ٩٠٠٠ طن مقابل ١٤٥٠٠ طن في الموسم السابق بعد توسع مصنع إدفو في إنتاج السكر الأبيض للاستهلاك المباشر.

وانتقل بعد ذلك إلى الاستهلاك المحلى حيث أشار إلى زيادة الاستهلاك المحلى إلى ٤٥٩ ألف طن مقابل ٤٢٣ ألف طن في السنة السابقة منها ٢٧٧ ألف طن بطاقات تموين، ١٨٢ ألف طن سكر حر.

ومن الجدير بالذكر أن الاستهلاك المحلى سنة ١٩٥٩ وهو العام السابق لبداية تنفيذ خطة التوسع في إنتاج السكر كان ٣١٨ ألف طن.

وقد سجل التقرير انفراد شركة السكر بمباشرة جميع أعمال إنشاء مصانع السكر في مصر باعتبار أنها الجهة المصرية الوحيدة التي تمتلك الخبرات اللازمة لذلك، وقد أبرمت الشركة مع الهيئة العامة للتصنيع عقدا لإقامة مصنع للسكر بدشنا بطاقة إنتاجية قدرها مائة ألف طن في الموسم وآخر في البلينا بطاقة إنتاجية قدرها ١٥٠ ألف طن في الموسم (تغير موقع المشروع بعد ذلك إلى جرجا)، وتم البدء بالفعل في تنفيذ مصنع دشنا.

وقد أوضح أن عام ١٩٦٥ قد شهد تطورا كبيراً غير مسبوق في مجال الاهتمام بالعاملين ورعايتهم والارتفاع بمستوى معيشتهم ومشاركتهم في ظل التحولات الاشتراكية في البلاد واهتمام الثورة بالطبقة العمالية ودعم حقوق تلك

الطبقة، وذكر بعض المنجزات فى هذا المجال حيث تم دعم وتطوير صندوق الاقتراحات لتلقى مقترحات العاملين لتطوير الأداء ومنح مكافآت مادية مجزية لمقدمى المقترحات البناءة تحفيزاً للعاملين على المشاركة، وتزايد اهتمام الشركة بمجالات الأمن الصناعى والسلامة والصحة المهنية مما أدى إلى نقص متوسط عدد إصابات العمل وحالات الوفاة، كما زادت الخدمات الاجتماعية التى تقدمها الشركة فى جميع المجالات حيث زاد إجمالى ما أنفقته الشركة هذا العام (١٩٦٥/٦٤) إلى ٢٦٥٨٤٠ جنيه مقابل ٢٢٤٨٨٢ جنيه فى العام السابق شملت الخدمات الطبية والإسكان والمرافق والرياضة والثقافة والمطاعم وخدمات أخرى متنوعة ،كما تطورت تكلفة العمالة حيث زادت الأجور بمقدار ٣٦٢٠٠٠ جنيه نتيجة لزيادة الأجور الشاملة بحوالى ٨٦٣٠٠ جنيه وزيادة عدد العاملين بحوالى ١٣٠٠ عامل وزيادة التأمينات الاجتماعية بمقدار ١٤٠ ألف جنيه والخدمات الاجتماعية بمقدار ٤١٠٠٠ جنيه ، ولقد زادت الأجور الشاملة نتيجة لزيادة عدد العاملين وفروق تسويات لتسكين العاملين والعلاوات وزيادة الأجور الإضافية وبدل الراحات الأسبوعية وتحويل عمال اليومية إلى النظام الشهرى وتسوية أوضاع العاملين بالملاحة وتقرير التأمين ضد البطالة بواقع ٢% من الأجر اعتباراً من ١٩٦٤/١٠/١ وتطبيق نظام التأمين الصحى على العاملين بمكتب الشركة بالإسكندرية بواقع ٤% اعتباراً من ١٩٦٤/٤/١ وزيادة نسبة التأمين على العاملين الموسميين والمؤقتين (شيخوخة – عجز – وفاة) من ٣% إلى ١٧% اعتباراً من ١٩٦٤/٤/١م.

وعرض بعد ذلك موقف المولاس الذى لا يزال يشكل أهم مصادر الربح فى صناعة السكر بالإضافة إلى كونه من موارد تمويل الخزانة العامة بالنقد الأجنبى ، وقد تم تصدير ٨٥٩٧٠ طن مولاس هذا العام مقابل ٧٤٥٣٣ طن فى

السنة السابقة مما أدى إلى زيادة حصيلة تصدير المولاس بمبلغ ٤٧٥٠٠ جنيه ، وقد بلغ الاستهلاك المحلى من المولاس ٨٢٧٠٠ طن.

وانتهى التقرير بعرض جهود الشركة فى صيانة المعدات وتجديدها فى المصانع الستة وإعادة تخطيط العمليات الإنتاجية والعمليات المساعدة لتحقيق فاعلية أكبر واستغلال الطاقات المعطلة في إطار السياسة العامة للشركة بزيادة القدرات الإنتاجية، كما عرض جهود الشركة في إقامة صناعات جديدة تعتمد أساسا على مخلفات صناعة السكر.

وأوضح أن مصروفات الصيانة قد زادت هذا العام بمبلغ قدره ٥٤٠٠٠ جنيه عن العام السابق، وبلغت قيمة الإنشاءات الجديدة التي أضيفت إلى الأصول مليون ومائة ألف جنيه، وقيمة الأعمال تحت التنفيذ ٣ مليون ومائة ألف جنيه، والمصروفات الرأسمالية ٤ مليون ومائتي ألف جنيه.

وأبرز جهود الشركة في تطوير العمليات الصناعية بجميع المصانع بما يزيد من كفاءة الاستخلاص حيث تم تركيب وتشغيل ٣٨ مبرد " فلتشر " لعجينة المولاس بمصانع أرمنت ونجع حمادي وكوم امبو للإقلال من الفقد في المولاس ومخطط تركيب اثنين آخرين في نجع حمادي وأبو قرقاص ، كما تم تركيب وتشغيل مرشحات الطينة بمصنع أرمنت ومخطط وحدة مماثلة بمصنع كوم امبو، وتطوير العمل في مصنع كوم امبو لتشغيل نظام الانتشار المستمر الذي ابتكرته الشركة، ومعالجة العصير بغاز ثاني أكسيد الكبريت بمصنع نجع حمادي **لتحسين مواصفات السكر الخام وإنتاج السكر الأبيض للاستهلاك المباشر دون تكرير.**

أما تقرير مجلس الإدارة الذي تم إعداده لعرض ميزانية العام المالي ١٩٦٦/٦٥ فقد تم تقديمه إلى مجلس إدارة المؤسسة المصرية

العامة للصناعات الغذائية المنعقد على هيئة جمعية عمومية حيث تمثل المؤسسة ملكية الدولة للشركة بكاملها، وهذا تعبير عن النظم والاتجاهات الاشتراكية التي سادت في ذلك التوقيت.

وقد بدأ التقرير المعروض بإيضاح الأوضاع العالمية للسكر خلال عام ١٩٦٦/٦٥ وما حدث في ذلك العام من متناقضات حيث نقص الإنتاج العالمي بينما زاد الاستهلاك العالمي وانخفضت الأسعار العالمية إلى مستويات متدنية لم تحدث منذ زمن بعيد. واستطرد في الحديث عن الأوضاع العالمية فأشار إلى أن معدل الزيادة في الاستهلاك عام ١٩٦٦/٦٥ قد نقص إلى ٣,٩% بعد أن كان ٦% في السنة السابقة بسبب اتجاه بعض الدول إلى ترشيد استهلاكها من السكر لتوفير العملة الصعبة لاستخدامها في المشروعات العامة مما أدى إلى زيادة المخزون العالمي من السكر إلى ٢٠,٢٧٥ مليون طن بعد أن كان ١٧,٧٥٢ مليون طن سنة ١٩٦٥/٦٤ بزيادة قدرها ١٤,٢% ولهذا انخفضت الأسعار العالمية، ولجأت بعض الدول المنتجة إلى البيع بأسعار تقل عن تكلفة الإنتاج لتغطية احتياجاتها من العملات الحرة. وقد انخفض الحد الأدنى لسعر السكر سنة ١٩٦٦/٦٥ إلى ٣٥,٢٧ دولار للطن في شهر سبتمبر سنة ١٩٦٦ بعد أن كان ٣٩,٦٨ دولار للطن منتصف يوليو ١٩٦٥، كما كان الحد الأقصى لسعر طن السكر سنة ١٩٦٦/٦٥ هو ٥٧,٣٢ دولار بعد أن كان ١١٥,٩٦ دولار سنة ١٩٦٥/٦٤، وأشار إلى توقع خروج بعض الدول المنتجة من السوق العالمي للسكر كليا أو جزئيا لحماية اقتصادياتها مما سوف يعمل على إعادة التوازن للسوق العالمي.

وقد انتقل إلى استعراض الأوضاع المحلية لصناعة السكر فأوضح أن المساحة الموردة للقصب سنة ١٩٦٦/٦٥ قد نقصت إلى ٧٥٩٦٧ فدان بعد أن كانت ٨٨٦٠٠ فدان في السنة السابقة بما يمثل ١٤% عجزا تقريبا، بينما زادت

إنتاجية الفدان إلى ٣٧,٦ طن بعد أن كانت ٣٧,٥ طن في الموسم السابق، مما أدى إلى نقص التوريدات إلى ٢,٨٧٨ مليون طن قصب سنة ١٩٦٦/٦٥ مقابل ٣,٣٢٩ مليون طن في الموسم السابق بما يمثل عجزا قدره ١٣,٥% ، وقد فسر التقرير أن ذلك العجز سببه هو نقص المساحة المنزرعة واتجاه بعض الزراع إلى استخدام القصب في تصنيع العسل الأسود حيث ارتفع ثمن القنطار إلى جنيهين، كما أشار إلى بدء تطبيق لائحة شراء القصب الجديدة التي اعتمدت من مجلس الوزراء في ١٩٦٥/٢/١٥ والتي تحدد سعر الطن بمبلغ ٢٥٧ قرش على أساس ناتج سكر ١٠,٣% ، وقد ترتب على تطبيق هذه اللائحة ارتفاع دخل المزارعين من القصب بمبلغ ١,٢٦٠ مليون جنيه. وأوضح الخدمات التي تقدمها الشركة للمزارعين مثل حرث الأرض بأسعار معتدلة وبالتقسيط وكذا توزيع التقاوي المعاملة ضد الأمراض، ودعم دور مكاتب الإرشاد الزراعي بالمناطق الزراعية لزيادة فاعليتها في التوجيه والإرشاد الزراعي، وجهود الشركة في محاولة إدخال الميكنة في بعض العمليات الزراعية بالتنسيق مع شركة النصر للتصدير والاستيراد وشركة ماسي فيرجسون الانجليزية العاملة في مجال المعدات الزراعية لإجراء تجارب على الميكنة، والنتائج المبشرة لتلك التجارب التي تهدف إلى خفض تكلفة العمليات الزراعية وترشيد تكاليف الإنتاج بصفة عامة فضلا عن توفير بعض الأيدي العاملة التي يمكن توجيهها إلى مجالات وأنشطة أخرى.

وأشار أيضا إلى جهود الشركة في مجال تربية أصناف القصب واستنباط الأنواع المتميزة في جودتها ونشرها مثل الصنف N.Co.310 الذي تزرع منه ٥٦% من إجمالي المساحات المنزرعة بالقصب.

وانتقل بعد ذلك إلى عرض أهم الملامح والمؤشرات لصناعة السكر محليا هذا العام (١٩٦٦/٦٥) حيث أبرز ما يلي:

١- بلغ إنتاج السكر الخام ٣١٣٦٤٤ طن مقابل ٣٧٠٣٢٦ طن في الموسم السابق بنقص يعادل ١٥,٣% بسبب نقص المساحة الموردة.
٢- كمية السكر التي تم تكريرها سواء لحساب وزارة التموين أو الشركة ٢٩٥ ألف طن.
٣- زاد الاستهلاك المحلي بنسبة ٧,٨% ليصل إلى ٤٩٥ ألف طن منها ٣١٥ ألف طن من إنتاج شركة السكر ، ٤٥ ألف طن من إنتاج شركة النصر، ١٣٥ ألف طن مستوردة من الخارج لحساب وزارة التموين.
٤- تم تصدير ١٤٩٩٢ طن مقابل ٤٤٢٥ طن في الموسم السابق.
٥- تقوم الشركة بتكرير السكر الخام الذي تستورده وزارة التموين وتوزعه من خلال منافذ البيع الخاصة بالشركة بالإضافة إلى توزيع سكر مصنع إدفو التابع لشركة النصر لصناعة السكر ولب الورق.
٦- إشراف شركة السكر على تنفيذ مشروع سكر دشنا طبقا لتعاقدها مع الهيئة العامة للتصنيع ، وتصنيع بعض مهماته ولوازمه بورش مصانع شركة السكر.

واستطرد في الحديث عن جهود الشركة حيث أوضح الجهود الكبيرة في عمليات الصيانة والإحلال والتجديد وتكلفتها من خلال بعض المؤشرات والملامح التي من أهمها ما يلي:

١- مصروفات الصيانة في موسم ١٩٦٦/٦٥ مقدارها ١,٥٧١ مليون جنيه فضلا عن ١,٦٥١ مليون جنيه في العام السابق.
٢- الأعمال التي أضيفت إلى الأصول في موسم ١٩٦٦/٦٥ قيمتها ٢,٧٢٠ مليون جنيه وكانت ١,١٠٠ مليون جنيه في الموسم السابق.
٣- الأعمال تحت التنفيذ خلال موسم ١٩٦٦/٦٥ قيمتها ٤,١٦٢ مليون جنيه، وكانت ٣,٥٤٣ مليون جنيه في الموسم السابق.

٤- إجمالي الاستثمارات سنة ١٩٦٦/٦٥ قيمتها ٣,٣٣٩ مليون جنيه فضلا عن ٣,٩٨٥ مليون جنيه في السنة السابقة.

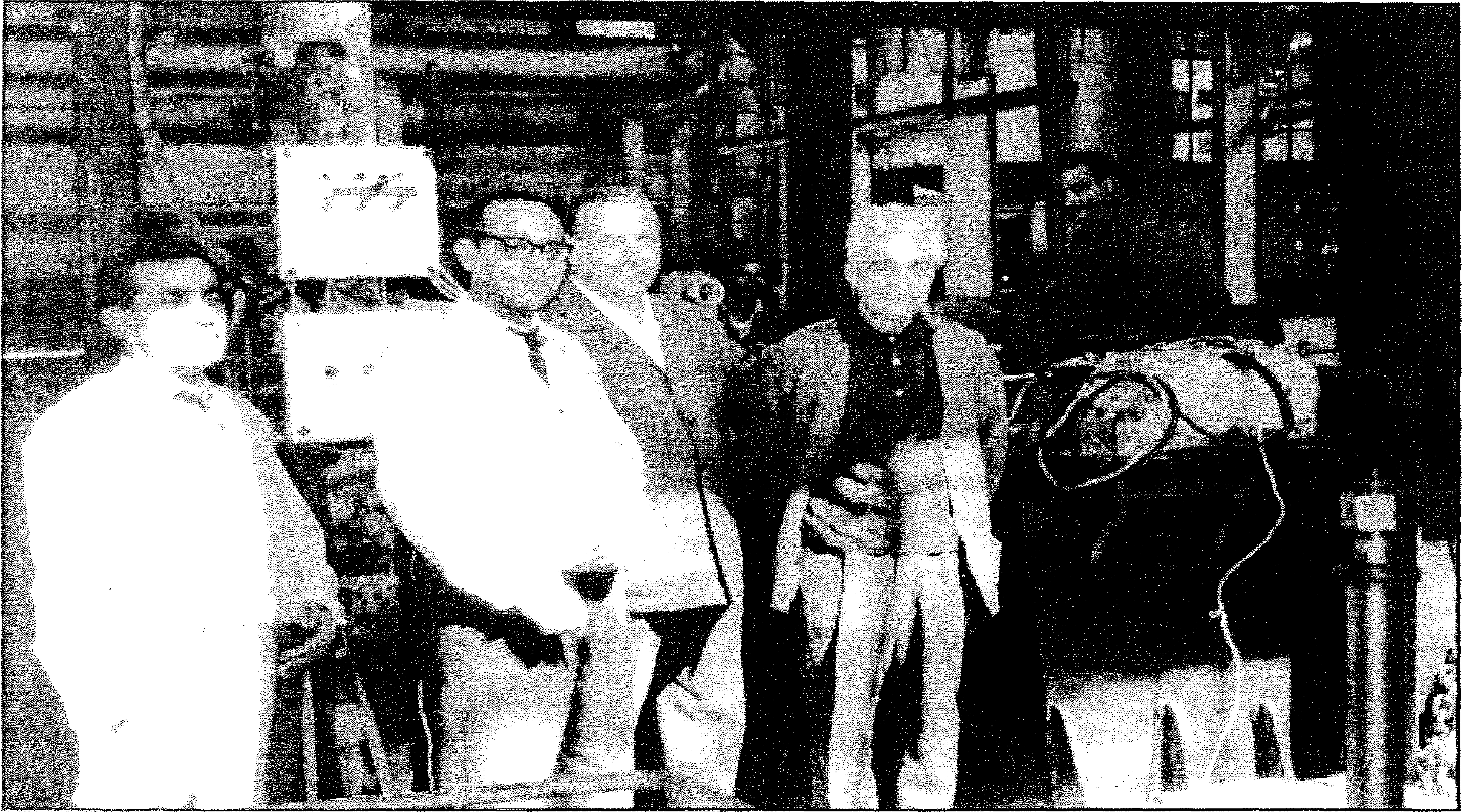
وأورد بيانا بالمشروعات المدرجة بالخطة والتي أهمهـا زيـادة طاقـة مصانع الشركة إلى ٤,٨ مليون طن قصب في الموسم ، وطاقة مصنع التكريـر إلى ١٢٠٠ طن في اليوم، وطاقة إنتاج الكحول إلى ٢٥ مليون لتر في الـسنة، وإنشاء ورشة مركزية لتصنيع أكبر قدر ممكن مـن قطـع الغيـار والمهمـات اللازمة لأنشطة الصيانة والإحلال والتجديد بالشركة بالإضافة إلى المساهمة في تنفيذ الخطة الثانية للتنمية في الدولة وكذلك تلبيـة بعـض احتياجـات الـسوق المحلي، على أن تكون هذه الورشة نواة لورشة تصنيعية كبرى تسهم بفاعلية في نهضة صناعة السكر في مصر وفي خدمة أهداف التنمية على المستوى القومي.

وانتهى بعرض أهم المؤشرات الماليـة لميزانيـة ١٩٦٦/٦٥ وتقريـر الميزانية، وكان أهم ما يلفت النظر في تقرير الميزانية هو عدم استحقاق مجلس إدارة الشركة في الأرباح مع صرف الأرباح للعاملين بالشركة، وذلـك تطبيقـا للائحة المكافآت التي تشترط ألا تقل نسبة الأرباح عـن ٥% مـن رأس مـال الشركة.

هذا وقد قررت الجمعية العمومية صرف بدل حضور جلسات لأعـضاء مجلس الإدارة بمعدل خمسة جنيهات للعضو عن كل جلسة فـي العـام التـالي ١٩٦٧/٦٦ .

<u>وقد قرر مجلس إدارة المؤسسة المصرية العامة للصناعات الغذائيـة إدماج كل من شركة النصر لصناعة السكر ولب الورق ومشروع سكر دشـنا في شركة السكر والتقطير المصرية اعتبار من ١٩٦٦/٧/١ .</u>

وتبدأ شركة السكر والتقطير المصرية بعد تطبيق هـذا القـرار فـصلا جديدا من فصول تاريخ صناعة السكر في مصر.



الصورة من اليمين
١- دكتور / محمد حسن طنطاوى ٢- مستر Willy Kaether رئيس مجلس إدارة شركة BMA
٣- دكتور / هانى الزينى ٤- مهندس / مصطفى كمال
أثناء زيارة مصانع نجع حمادى فى ديسمبر ١٩٦٣ خلال معاينة جهاز الانتشار المستمر قبل التعاقد على تصنيعه بمعرفة شركة BMA

الفصل العاشر

صناعة السكر ما بين نكسة الستينيات وانتصار السبعينيات

(١٩٦٧ - ١٩٨٠)

الفصل العاشر

صناعة السكر

ما بين نكسة الستينيات وانتصار السبعينيات

(١٩٦٧-١٩٨٠)

فصل جديد في تاريخ صناعة السكر وتقرير مجلس إدارة الشركة عن ميزانية ١٩٦٧/٦٦ المعروض على مجلس إدارة المؤسسة المصرية العامة للصناعات الغذائية المنعقدة بسلطات الجمعية العمومية، ويوضح التقرير في بدايته أنه بعد صدور قرار مجلس إدارة المؤسسة المصرية العامة للصناعات الغذائية بدمج كل من شركة النصر لصناعة السكر ولب الورق ومشروع سكر دشنا في شركة السكر والتقطير المصرية اعتبارا من ١٩٦٦/٧/١ تم تشكيل لجنة لتقدير قيمة الأصول، وقامت الإدارة العامة للحراسة على أموال الخاضعين ببيع مصنع عطور الشبراويشي بدار السلام لشركة السكر وإبرام عقد بذلك، وتم تشكيل لجنة لتقدير ثمن البيع . ومن الجدير بالذكر أن الإدارة العامة للحراسة على أموال الخاضعين قد تم إنشاؤها لإدارة أموال من فرضت الحراسة على ممتلكاتهم في ظل تطبيق القرارات الاشتراكية والتأميم.

ونظرا لعدم انتهاء تلك اللجان من مهامها حتى موعد الانتهاء من إعداد ميزانية العام المالي ١٩٦٧/٦٦ لشركة السكر والتقطير المصرية فقد تقرر إعداد ميزانية منفصلة لكل من شركة السكر وشركة النصر في ١٩٦٧/٦/٣٠، وإعداد مركز مالي لمشروع سكر دشنا في نفس التاريخ ثم إعداد مركز مالي مشترك " ميزانية " للثلاثة معا "السكر والنصر ودشنا "، وكذا قيد معاملات مصانع الشبراويشي خلال سنة ١٩٦٧/٦٦ في حساب مستقل ضمن حسابات شركة السكر والتقطير المصرية.

وانتقل التقرير بعد ذلك إلى عرض أوضاع السوق العالمية للسكر فأوضح أن الإنتاج العالمي قد زاد في سنة ١٩٦٧/٦٦ بنسبة ٤,٧% عن السنة السابقة بما يعادل ٢,٩٦٩ مليون طن معظمها من محصول بنجر السكر الذي أسهم بنسبة ٢١,٦% من الإنتاج العالمي للسكر، وقدر إنتاج دول شرق أوروبا بحوالي ٤٩,٧% من سكر البنجر، وقدر إنتاج كوبا بمقدار ٦,١٤ مليون طن بما يعادل ١٦,٣% من جملة إنتاج سكر القصب في العالم و ٩,٢% من إجمالي إنتاج السكر العالمي من القصب والبنجر، كما بلغ إنتاج قارة أفريقيا ٤,١٢٩ مليون طن بما يعادل ١٠,٩% من الإنتاج العالمي لسكر القصب و ٦,٢% من إجمالي الإنتاج العالمي من سكر القصب والبنجر.

كما أوضح زيادة الاستهلاك العالمي من السكر سنة ١٩٦٧/٦٦ إلى ٦٥,٦٦٩ مليون طن بعد أن كان ٦٣,٦ مليون طن في السنة السابقة.

وأشار إلى انخفاض الأسعار العالمية للسكر سنة ١٩٦٧/٦٦ بالمقارنة بالعام السابق، وحدد ثلاثة أسباب لذلك هي اتجاه الدول النامية والحديثة الاستقلال إلى إدخال صناعة السكر لتحقيق قدر من الاكتفاء الذاتي، ووجود رصيد فائض من إنتاج العام السابق مع توقع زيادة كبيرة في إنتاج سنة ١٩٦٧/٦٦ ، وتوسع بعض الدول وخاصة كوبا في إنتاج السكر بغض النظر عن الأسعار لارتباط كوبا باتفاقيات خاصة مع دول الكتلة الشرقية وخاصة روسيا التي تضمن لها سعرا محددا دون الارتباط بالأسعار العالمية. **<u>ولقد شجع الهبوط المستمر في أسعار السكر الولايات المتحدة الأمريكية على شراء كميات من السكر الخام واستخدامها لانتاج الكحول ليكون ذلك بداية التوسع في إنتاج الكحول من السكر الخام.</u>**

وعرض التقرير بعد ذلك أحوال صناعة السكر المحلية في الجمهورية العربية المتحدة حيث شركة السكر ومصانعها الخمس القائمة في ذلك الوقت في أبو قرقاص ونجع حمادي وأرمنت وإدفو وكوم امبو بادئا بأحوال القصب الذي نقصت مساحة توريده سنة ١٩٦٧/٦٦ بنسبة ٢,٦% عن الموسم السابق مع

تركز ذلك النقص في أبو قرقاص وأرمنت، وزيادة إنتاجية الفدان من ٣٧,٧ طن إلى ٣٨,٧ طن مما ساعد على تخفيف الآثار السلبية لنقص المساحة على توريدات القصب التي بلغت كميتها ٣,٣٧٢ مليون طن بنقص قدرة ثلاثة آلاف طن عن العام السابق، وكان متوسط ناتج السكر ١١% قصب أفضل من العام السابق حيث كان ١٠,٩% مما أسهم في زيادة دخل المزارعين بمعدل ١٥,٩٤٤ جنيها تقريبا للفدان الواحد بالمقارنة بسنة ١٩٦٥/٦٤ قبل تطبيق اللائحة الخاصة بشراء محصول القصب على أساس ناتج السكر.

وأوضح أن إنتاج الشركة من السكر الخام قد زاد في موسم ١٩٦٧/٦٦ بمقدار ٤٣٣٩ طن ليصل إلى ٣٧٠٧٨٩ طن، ونقصت كميات السكر المكررة بمقدار ٣١٢٨٥ طن لتصل إلى ٢٦٣٧١٥ طن وذلك بسبب سياسة التوسع في إنتاج سكر أبيض للاستهلاك المباشر وانخفاض كمية السكر الخام المستورد.

وانتقل من الإنتاج إلى الاستهلاك المحلي الذي بلغ حجمه ٥٠٣٧٠٠ طن سنة ١٩٦٧/٦٦ منه ١٧٩٣٠٠ طن مستورد والباقي من الإنتاج المحلي.

وانتهى بتوضيح مشروعات التطوير في شركة السكر والتي أهمها استكمال مصانع قوص لتبدأ إنتاجها سنة ١٩٦٨ واستكمال الخط الثاني لمصنع سكر إدفو وإنشاءات مصنع سكر دشنا وكذا استكمال وحدة إنتاج السكر المبلور ووحدتي التقطير الجديدتين لمواجهة الزيادة في الاستهلاك المحلي من الكحول.

ونخطو خطوة جديدة مع التاريخ إلى تقرير مجلس إدارة شركة السكر والتقطير المصرية عن السنة المالية ١٩٦٨/٦٧ في وقت تعرضت فيه البلاد إلى هزة شديدة في جميع مناحي الحياة في ظلال نكسة ١٩٦٧ وآثارها، وبدأ التقرير بعرض وتحليل الموقف العالمي لإنتاج واستهلاك السكر موضحا تنامي مساهمة محصول البنجر في إنتاج السكر عالميا حتى وصل هذا العام (١٩٦٨/٦٧) إلى ٤٥,٤% من إجمالي الإنتاج العالمي للسكر، وأن الاستهلاك العالمي قد زاد بنسبة بسيطة، وزادت الأسعار العالمية للسكر حيث زاد سعر طن السكر الخام إلى ٤٣,٨٧ دولار بعد أن كان ٣٩,٤٦ دولار في العام السابق.

وانتقل بعد ذلك إلى الصناعة المحلية للسكر بادئا كالمعتاد بأحوال القصب وتوريداته فأوضح زيادة مساحة التوريد سنة ١٩٦٨/٦٧ إلى ٩٤٨٣٠ فدان مقابل ٨٧١١٩ فدان في الموسم السابق، ونقص إنتاجية الفدان من ٣٨,٧ طن إلى ٣٦,٣ طن بسبب بعض المشكلات في الري والصرف. وعلى الرغم من زيادة المساحة المنزرعة بنسبة ٦% فإن زيادة التوريدات لم تتجاوز ٢% بسبب النقص المؤثر في إنتاجية الفدان حيث بلغ حجم التوريدات ٣,٤٤ مليون طن قصب مقابل ٣,٣٧٢ مليون طن في الموسم السابق، وزاد ناتج السكر من ١١% إلى ١١,٢٩% قصب، كما زاد إنتاج السكر الخام إلى ٣٨٨ ألف طن مقابل ٣٧١ ألف طن في الموسم السابق، وتم تكرير ٢٤٩ ألف طن مقابل ٢٦٤ ألف طن في الموسم السابق.

وأشار إلى انخفاض الاستهلاك المحلي من السكر سنة ١٩٦٨/٦٧ بسبب ظروف ما بعد حرب يونيو واتجاه الدولة إلى ترشيد الانفاق في جميع المجالات بما يسمح بتوجيه الموارد إلى إعادة بناء القوات المسلحة وإنقاص مخصصات السكر للفرد في بطاقات التموين العائلية من ٧٥٠ حم في الشهر إلى ٥٠٠ حم اعتبارا من أغسطس ١٩٦٧ مع ترشيد الزيادة المطروحة من السكر الحر، وعرض التقرير بعض البيانات المتعلقة بذلك في صورة مقارنة بين الموسمين ١٩٦٧/٦٦ ، ١٩٦٨/٦٧ . وتفيد تلك البيانات أن سكر بطاقات التموين قد نقص من ٢٩٤ ألف طن إلى ١٩٨ ألف طن بما يمثل نقصا قدره ٣٢,٦% تقريبا، وأن السكر الحر قد زاد من ٢١٠ ألف طن إلى ٢٢٨ ألف طن بما يمثل زيادة قدرها ٨,٥% تقريبا، وبذلك نقص الاستهلاك المحلي في مجمله من ٥٠٤ ألف طن إلى ٤٢٦ ألف طن بنسبة نقص قدرها ١٥,٤% تقريبا مما نتج عنه قلة أهمية السكر المستورد وزيادة صادرات السكر وتوفير النقد الأجنبي، كما تم استخدام السكر المستورد بديلا للسكر المصري المصدر للاستفادة من فروق الأسعار بالعملة الصعبة.

وانتهى التقرير بالإفادة بأن الشركة قد بدأت تطبيق قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٧٥٩ لسنة ١٩٦٧ لصرف تذاكر سفر مجانية للعاملين بالمناطق النائية.

ونصل بعد ذلك إلى تقرير مجلس إدارة شركة السكر عن ميزانية سنة ١٩٦٩/٦٨ وقد أشار في بدايته إلى الاتفاقية الدولية الجديدة للسكر التي تم إعداد بنودها خلال انعقاد مؤتمر السكر في جنيف بسويسرا سنة ١٩٦٨ والتي أصبحت سارية المفعول من أول يناير ١٩٦٩. **وقد صيغت أهداف هذه الاتفاقية بحيث تدعم تنفيذ توصيات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وأهم تلك الأهداف ما يلي:**

١- العمل على الاحتفاظ بسعر ثابت مستقر يكون مجزيا للمنتجين ولكن لا يشجع على التوسع في صناعة السكر.
٢- سد احتياجات الدول المستوردة للسكر بأسعار عادلة وتوفير الموارد الكافية لذلك.
٣- رفع معدل استهلاك السكر للدول التي يقل فيها نصيب الفرد من السكر.
٤- إيجاد حالة من التوازن بين الإنتاج والاستهلاك العالمي.
٥- التنسيق بين سياسات تسويق السكر وتنظيم سوق تداوله.
٦- الاستفادة من صادرات السكر في دعم الاقتصاد الوطني.
٧- متابعة تطور استخدام بدائل السكر والمحليات الصناعية.
٨- تحقيق مزيد من التعاون الدولي في كل ما يتعلق بسلعة السكر.

وبعد هذه المقدمة عن الاتفاقية الجديدة للسكر أوضح حالة السوق العالمية للسكر فأفاد بأن جملة الإنتاج العالمي سنة ١٩٦٩/٦٨ كانت ٦٧,١٨١ مليون طن حيث كان سكر القصب ٣٦,٥٥٥ مليون طن وسكر البنجر ٣٠,٦٢٦ مليون طن، وبلغ الاستهلاك العالمي في نفس العام ٦٩,٧ مليون طن، وقد ارتفع السعر العالمي نتيجة لزيادة الاستهلاك عن الإنتاج حيث زاد السعر إلى ٨٨,٤٦ دولار للطن مقابل ٣٩,٨٨ دولار للطن في العام السابق، ويرجع ذلك الارتفاع

الكبير في سعر السكر إلى سببين رئيسيين هما تحديد حد أدنى لسعر السكر في المعاهدة الجديدة وإعلان التقدير الأول والثاني عن الإنتاج المتوقع من السكر في شهري يناير ومايو ١٩٦٩ مع الإشارة فيهما إلى توقع انخفاض المخزون العالمي من السكر بما يعادل ١,٤ مليون طن وتوقع تساوي الإنتاج والاستهلاك العالميين في نفس السنة.

ثم انتقل إلى عرض نتائج موسم ١٩٦٩/٦٨ حيث أشار إلى زيادة مساحات القصب الموردة إلى ١١٠١٢١ فدان بزيادة قدرها ١٦% عن الموسم السابق، وعرض جهود الشركة التي أدت إلى ذلك والتي أهمها التوسع في الزراعات الخاصة "الزراعة على الذمة " والتنسيق مع هيئة الإصلاح الزراعي ومد خطوط الديكوفيل إلى مناطق يتميز فيها محصول القصب ويمكنه منافسة المحاصيل الأخرى، كما بين زيادة محصول الفدان في موسم ١٩٦٩/٦٨ إلى ٣٨,٥ طن مقابل ٣٦,٣ طن في الموسم السابق وأن ذلك قد أسهم في زيادة كمية القصب المورد إلى ٤,١ مليون طن مقابل ٣,٤ مليون طن في الموسم السابق بزيادة ٢٠,٥% .

وأثنى على النتائج المتميزة التي حققتها الشركة في موسم ١٩٦٩/٦٨ بالنسبة للموسم السابق حيث وصلت إنتاجية السكر إلى ٤,١٨٨ طن لكل فدان وتم إنتاج ٤٦١ ألف طن سكر منها ٦٣% خام و ٣٧% أبيض، وزادت كميات السكر التي تم تكريرها إلى ٢٨٨ ألف طن مقابل ٢٤٩ ألف طن في الموسم السابق.

وأوضح زيادة الاستهلاك المحلي إلى ٤٧١ ألف طن وأن الزيادة كانت في الاستهلاك الحر فقط وقدرها ٤٩ ألف طن لتثبيت مقررات سكر البطاقات التموينية في ظروف مرحلة ما بعد الحرب، وأن الصادرات قد زادت إلى ٨٠ ألف طن سنة ١٩٦٩/٦٨ مقابل ٤٤ ألف طن في الموسم السابق، وقد بلغت حصيلة الصادرات ٣,٢ مليون جنيه.

وعرض رؤية الشركة نحو أهمية التوسع في إنتاج السكر لتغطية الاستهلاك المحلي المتزايد وفائض للتصدير لدعم حصيلة الخزانة العامة للدولة من العملات الحرة، وكذا من العملة المحلية في صورة رسم إنتاج وفروق أسعار بلغت ٢٨ مليون جنيه في موسم ١٩٦٩/٦٨.

وأشار إلى أن إنتاج المولاس قد وصل إلى ٢١٦ ألف طن سنة ١٩٦٩/٦٨ وكان كافيا لسد احتياجات مصنع التقطير والسوق المحلي وتم تصدير الفائض.

وأبرز اهتمام الشركة بخفض تكلفة الإنتاج والتخطيط لتحقيق ذلك الهدف من خلال قيام كل مصنع بتكرير جزء من إنتاجه من السكر الخام عقب انتهاء موسم العصير، وقد تمت تجربة ذلك بالفعل في مصنع أرمنت سنة ١٩٦٩/٦٨ بموسم تكرير قدره ١٠٠ يوم بعد انتهاء موسم العصير .. الأمر الذي يساعد على الاستفادة بمعدات المصنع بعض الوقت المخصص للصيانة ومن ثم تخفيض التكلفة وإتاحة الفرصة لمصنع التكرير لتغطية احتياجات السوق المحلي والتصدير من الأصناف الفاخرة والتركيز على تجويد منتجاته.

وأشار إلى انتهاء الشركة من دراسة إقامة مصنع جديد للكحول يلحق بمصنع سكر أبو قرقاص لمواجهة الطلب المتزايد على الكحول.

ونخطو بعد ذلك خطوة أخرى مع التاريخ لنصل إلى عام ١٩٧٠/٦٩ وتقرير مجلس إدارة شركة السكر، ونوجز فيما يلي ما تضمنه ذلك التقرير:

أولا: أوضاع السوق العالمية للسكر سنة ١٩٧٠/٦٩

١- زيادة الإنتاج العالمي بمقدار ٤ مليون طن عن السنة السابقة بما يعادل ٥,٧%.

٢- زاد إنتاج سكر القصب ليسهم بنسبة ٥٩,٥% من جملة الإنتاج العالمي بعد أن كان ٥٥,٢% في الموسم السابق.

٣- تركزت زيادة الإنتاج في كوبا بمقدار ٣,٨ مليون طن وفي الهند ٨٠٠ ألف طن ومجموعة دول أمريكا الجنوبية خاصة البرازيل وبيرو

وفنزويلا، ومجموعة دول آسيا وخاصة الهند وباكستان وتايلاند، ومجموعة دول أفريقيا خاصة مصر وجنوب أفريقيا وأثيوبيا.

٤- توقع انخفاض الأسعار في الهند لوجود فائض بها، مما يهيئ الفرصة لشركة السكر لاستيراد كمية منها بما يمكن الشركة من تغطية التزاماتها التصديرية.

٥- زيادة الاستهلاك العالمي بمقدار ٣,٢ مليون طن.

٦- زيادة المخزون العالمي مليون طن تقريبا.

٧- اتجاه الأسعار إلى الثبات النسبي وانخفاض حدة تقلباتها.

ثانيا: صناعة السكر على المستوى المحلي سنة ١٩٧٠/٦٩

١- زادت المساحة الموردة بمقدار ١٥ ألف فدان عن الموسم الماضي لتصل إلى ١٢٥ ألف فدان شملت جميع المصانع.

٢- تم توريد ٤,٩ مليون طن قصب إلى المصانع مقابل ٤,١ مليون طن في العام السابق، وشملت الزيادة جميع المصانع خاصة مصنع قوص الذي تضاعفت توريداته.

٣- زاد متوسط محصول الفدان إلى ٣٩,٥ طن مقابل ٣٨,٥ طن في الموسم السابق، وقد تميز مصنع قوص حيث بدأت الزراعة في الاستقرار والاتجاه إلى أراضي عالية الخصوبة مما ساعد على زيادة متوسط محصول الفدان بمقدار ١٠,٦ طن عن المتوسط العام.

٤- رعاية الحكومة للزراع وتشجيعهم بدعم زراع القصب في المناطق التي تحولت من ري الحياض إلى ري دائم " منحة الري ".

ومن الجدير بالذكر أنه قد صدر قرار جمهوري بأن تتحمل الخزانة العامة للدولة ما يزيد على عشرة جنيهات من تكلفة ري الفدان بشرط تحقيق حد أدنى من الإنتاجية الفدانية تحدده لجنة خاصة، وذلك في الأراضي التي يستلزم ريها آلات ميكانيكية لرفع المياه، ويتم تحديد هذه المناطق بمعرفة وزارة الري ووزارة الزراعة وشركة السكر.

٥- وصلت إنتاجية الفدان من السكر إلى مستوى غير مسبوق قدره ٤,٣٦٩ طن سكر نتيجة لزيادة الإنتاجية الفدانية وارتفاع نسبة السكر.

٦- حدث انخفاض كبير في أسعار العسل الأسود مما دعم توجه الزراع في التوريد لشركة السكر وصدور توصية من اللجنة الدائمة للزراعة والري المنبثقة من اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي العربي بقبول التوريدات الزائدة عن التعاقدات مما أدى إلى إطالة موسم العصير " بلغ ١٧٠ يوما في نجع حمادي " والآثار السلبية المترتبة على ذلك وخاصة زيادة التكلفة حرصا على مصالح المزارعين.

(من الجدير بالذكر أن الاتحاد الاشتراكي العربي هو تنظيم سياسي شعبي أنشأته الحكومة بعد تحول الدولة إلى النظام الاشتراكي).

٧- حقق إنتاج السكر بالشركة أرقاما قياسية حيث وصل إلى ٥٤٦٣٢٥ طن مقابل ٤٦١٢٩٢ طن في الموسم السابق، وكانت نسبة السكر الأبيض ٤٥% من جملة الإنتاج.

٨- تهدف الشركة إلى زيادة نسبة السكر الأبيض في المصانع لسرعة تلبية احتياجات السوق المحلي المتزايدة وتوفير الوقت والجهد في نقل السكر الخام إلى الحوامدية لتكريره وبالتالي توفير تكلفة ذلك وإعطاء الفرصة لمصنع تكرير الحوامدية للتفرغ لتصدير الأنواع الفاخرة من السكر.

٩- بلغت كمية السكر المكرر حوالي ٣٢٦ ألف طن مقابل ٢٨٨ ألف طن في العام السابق.

١٠-بلغ الاستهلاك المحلي حوالي ٥٠١ ألف طن مقابل ٤٧١ ألف طن في العام السابق بزيادة ٢٥ ألف طن سكر حر وخمسة آلاف طن لسكر البطاقات.

١١- بلغ إنتاج المولاس ٢٦٢ ألف طن بزيادة ٤٦ ألف طن عن السنة السابقة، استهلك منها ٤٩ ألف طن محليا وخصص الباقي للتصدير.

ونطوي صفحة أخرى من صفحات التاريخ لننتقل إلى صفحة جديدة بحثا عن موسم ١٩٧١/٧٠ فنجد أنه لا تتوافر بالوثائق بيانات مسجلة كالمعتاد بالقدر الذي ورد في السنوات الماضية، وقد تم تحديد بعض المؤشرات الهامة عن ذلك الموسم من خلال محاضر جلسات مجلس إدارة شركة السكر نعرضها فيما يلي:

أولا: أوضاع السوق العالمية للسكر سنة ١٩٧١/٧٠

١- الإنتاج العالمي ٧٢,٨ مليون طن.

٢- الاستهلاك العالمي ٧٤,٦ مليون طن.

٣- المخزون العالمي ١٩ مليون طن " في نهاية أغسطس ١٩٧١ ".

ثانيا: الصناعة المحلية للسكر سنة ١٩٧١/٧٠

١- المساحة الموردة للقصب ١٣٦,٤ ألف فدان.

٢- متوسط محصول الفدان ٣٧,٦ طن.

٣- كمية القصب المورد ٥,١ مليون طن.

ونستعرض الوثائق بعد ذلك، ونجد تقرير مجلس إدارة شركة السكر للعرض على مجلس إدارة المؤسسة المصرية العامة للصناعات الغذائية كالمعتاد، والذي يشمل عرضا لنشاط الشركة وميزانيتها عن ١٨ شهر تشمل الفترة من ١٩٧١/٧/١ إلى ١٩٧٢/١٢/٣١ تنفيذا للتعليمات الصادرة بأن تكون الميزانيات الختامية للشركات عموما في نهاية السنة الميلادية، ونعرض فيما يلي أهم الملامح والمؤشرات التي عرضها ذلك التقرير.

أولا: الأوضاع العالمية للسكر سنة ١٩٧٢/٧١

[من ١٩٧١/٧/١ إلى ١٩٧٢/١٢/٣١ ـ ١٨ شهر]

١- الإنتاج العالمي ٧٢,٥ مليون طن مقابل ٧٢,٨ مليون طن في السنة السابقة.

٢- زاد إنتاج سكر البنجر عن السنة السابقة بمقدار ١,٥ مليون طن بينما انخفض إنتاج سكر القصب بحوالي ١,٨ مليون طن.

٣- الاستهلاك العالمي ٧٦ مليون طن بزيادة قدرها ١,٤ مليون طن عن العام السابق.

وفسر التقرير أسباب هذه الزيادة نتيجة لتزايد عدد السكان وارتفاع الاستهلاك الفردي في الدول النامية لارتفاع مستوى المعيشة بها.

٤- انخفض المخزون العالمي في نهاية أغسطس ١٩٧١ إلى ١٦,٦ مليون طن تعادل ٢١,٩% من جملة الاستهلاك العالمي بعد أن كانت ٢٥,٥% في العام السابق (١٩ مليون طن) ، وذلك لزيادة الاستهلاك مع الثبات النسبي في الإنتاج، ونتيجة لذلك زادت أسعار السكر.

وقد ذكر التقرير أسبابا أخرى ساعدت على زيادة الأسعار أهمها إعلان الهند في أغسطس ١٩٧٢ عن رغبتها في شراء نصف مليون طن سكر، وشراء الاتحاد السوفيتي ٨٠٠ ألف طن سكر بعد انخفاض إنتاجه، والتوقعات بزيادة الاستهلاك العالمي عن الإنتاج العالمي بمقدار ٣,٥ مليون طن (وقد تحقق ذلك فعلا).

ثانيا: صناعة السكر على المستوى المحلي سنة ١٩٧٢/٧١

١- تنفيذا للتعليمات الجديدة بأن تكون الميزانيات الختامية في نهاية السنة المالية، تم إعداد موازنتين داخليتين الأولى عن الفترة من ٧١/٧/١

حتى ١٩٧٢/٦/٣٠ والثانية عن الفترة من ١٩٧٢/٧/١ حتى ١٩٧٢/١٢/٣١ ودمج الميزانيتين لتشمل الفترة كلها "١٨ شهر".

٢- مساحات القصب الموردة ١٣٨,٢٧٧ ألف فدان. وقد حدث نقص في المساحات الموردة لجميع المصانع ماعدا مصنعي قوص وإدفو حيث زادت المساحة في قوص خمسة آلاف فدان نتيجة للتوسع الزراعي هناك، وكان أكبر نقص في أبو قرقاص.

٣- بلغت كمية القصب الموردة ٥,٥ مليون طن تشمل ١٢١ ألف طن من محصول الموسم الجديد ثم توريدها في ديسمبر ١٩٧٢ .

٤- بلغ متوسط محصول الفدان ٣٨,٩ طن مقابل ٣٧,٦ طن في الموسم السابق.

٥- بلغت كمية السكر التي تم تكريرها ٤٦٥ ألف طن.

٦- حجم الاستهلاك المحلي حوالي ٨٧٠ ألف طن بزيادة قدرها ٥,١% عن الموسم السابق.

وقد أشار التقرير إلى ضرورة بل وحتمية العمل على زيادة إنتاج السكر محليا حيث تصل تكلفة استيراد السكر إلى ما يعادل ضعف تكلفة الإنتاج المحلي تقريبا فضلا عن سداد تكلفة الاستيراد بالعملة الحرة، وركز على ضرورة الإسراع في تخصيص الاعتمادات اللازمة لاستكمال مصنع سكر دشنا للاستفادة من طاقته الإنتاجية التي تصل إلى ١٠٠ ألف طن في السنة، وضرورة التوسع في زراعة القصب.

٧- تم تصدير ٦٥ ألف طن من الإنتاج المحلي واستيراد ٧١ ألف طن.

٨- بلغ حجم المولاس حوالي ٢٧٩ ألف طن، وكانت مبيعاته المحلية ٢٢٨ ألف طن.

وقد استعرض التقرير أيضا جهود الشركة في الصناعات التحويلية (الخل والكحول والخشب الحبيبي ولب الورق والعطور ومستحضرات التجميل.. الخ).

ثالثا: تحسين أوضاع العاملين بتطبيق القوانين الجديدة والعمل على تحقيق ما يلي:

١- رفع الحد الأدنى للأجور.

٢- صرف بدل طبيعة العمل للفئات المستحقة.

٣- إطلاق العلاوات الدورية.

٤- استكمال تطبيق نظام الحوافز الجماعية للعاملين.

٥- صرف بدل الإقامة في المناطق النائية (محافظتي قنا وأسوان).

٦- تحمل الشركة لزيادة تكلفة التأمينات الاجتماعية في ظل تزايد الأجور.

رابعا: رفع الكفاءة الإنتاجية للعاملين بالشركة

تواصل الشركة جهودها في هذا المجال حيث تدعم أنشطة التدريب من خلال التوسع في إنشاء مراكز التدريب بمصانع الشركة والاستفادة بالمراكز التابعة للدولة وإيفاد بعض العاملين للتدريب في الخارج حيث تم إيفاد مجموعة من الكميائيين للتدريب في أحد معاهد السكر المتخصصة "معهد كانبور" Kanpur في الهند لدراسة أحدث تكنولوجيات صناعة السكر والاستفادة من ذلك في نقل تلك الخبرة إلى الصناعة المحلية.

وقد اهتمت الشركة أيضا بالتدريب الإداري وانشأت لذلك مركزا متخصصا في مصانع أرمنت يهدف إلى تنمية المهارات والقدرات الإدارية للعاملين بالشركة.

خامسا: الصعوبات التي تواجه الشركة لتحسين الإنتاجية وترشيد التكلفة

١- عدم كفاية الاعتمادات المخصصة للاستثمارات وخاصة من النقد الأجنبي لإحلال المعدات التي انتهى عمرها الافتراضي ومن ثم زيادة الفقد والتكلفة .

وأشار إلى أن الشركة بحاجة إلى استثمارات لذلك تبلغ ٨ مليون جنيه سنويا نصفها بالعملة الصعبة.

٢- عدم كفاية توريدات القصب لتشغيل المصانع بكامل طاقتها.

٣- تأثر صناعة التقطير بتعدد فترات انقطاع التغذية الكهربية من الشبكة الحكومية.

وقد أشار إلى مطالب الشركة للتغلب على تلك الصعوبات وهي:

١- توفير توريدات القصب اللازمة لتشغيل المصانع بكامل طاقتها.

٢- استثناء الشركة من قيود خفض الاستثمارات وتوفير الاعتمادات اللازمة للإحلال والتجديد من العملة المحلية والصعبة.

٣- توفير الاعتمادات اللازمة لاستكمال مصنع دشنا والبدء في تنفيذ مشروع سكر البلينا "جرجا فيما بعد".

وجاء بعد ذلك عام ١٩٧٣ حيث قدم مجلس إدارة شركة السكر تقريره عن الفترة من ١٩٧٣/١/١ حتى ١٩٧٣/١٢/٣١ ، ونوجز ما ورد بذلك التقرير :

أولا: أوضاع السوق العالمية للسكر

١- بلغ الإنتاج العالمي ٧٧ مليون طن.

٢- زاد الاستهلاك في جميع أنحاء العالم باستثناء دول قارة آسيا التي انخفض استهلاكها نسبيا. وقد أدت زيادة الاستهلاك العالمي إلى خفض المخزون العالمي من السكر إلى ١٥,٨ مليون طن بعد أن كان ١٧,١ مليون طن في العام السابق، وانخفضت بذلك نسبة المخزون العالمي إلى ٢٠,٢% من الاستهلاك العالمي بعد أن كانت ٢٢,٤% في السنة السابقة.

ثانيا: صناعة السكر المحلية سنة ١٩٧٣

١- بلغت المساحة الموردة حوالي ١٤٢,٥ ألف فدان بزيادة ٥,٢ ألف فدان عن السنة السابقة.

٢- انخفض محصول الفدان إلى ٣٧,١ طن بعد أن كان ٣٨,٩ طن في العام السابق، مما أدى إلى نقص توريدات القصب بمقدار ٧١ ألف طن لتصل إلى ٥,١٣٩ مليون طن، وذكر التقرير أن نسبة نقص التوريدات خلال الموسمين الاخيرين تصل إلى ٢٨-٣٠% في أبو قرقاص ، ٥,٩-٦,٦% في نجع حمادي. وقد أوضح التقرير أن سبب ذلك هو توريد الزراع محصولهم إلى عصارات العسل الأسود أو البيع المباشر لمحلات العصير بالقاهرة وكذا انصراف بعض الزراع إلى زراعة محاصيل أخرى تحقق عائدا أفضل. وقد ترتب على ذلك انخفاض كمية

السكر المنتجة إلى ٥٨٥ ألف طن مقابل ٥٩٣ ألف طن في الموسم السابق.

٣- زادت كمية السكر التي تم تكريرها إلى ٣٠٤ ألف طن مقابل ٢٨٤ ألف طن في الموسم السابق.

٤- لم يتم الانتهاء من تنفيذ مشروع سكر دشنا على الرغم من إدراجه بخطة ١٩٧٠/٦٥، وقد تم إنفاق عشرة ملايين جنيه على المشروع حتى نهاية عام ١٩٧٣ تعتبر استثمارات معطلة في ظل عدم تشغيل المشروع، ولهذا وافقت الدولة على أن تقترض شركة السكر مبلغ ٣ مليون جنيه بالعملة الصعبة من البنك المصري الدولي لاستيراد باقي معدات المصنع وتخصيص إنتاجه خلال السنوات الثلاث الأولى لتشغيله للتصدير وتوجيه حصيلة ذلك لسداد القرض وفوائده. ومن المتوقع بدء إنتاج المصنع سنة ١٩٧٧ .

٥- تم استيراد ١٨ ألف طن سكر عام ١٩٧٣ .

٦- وضعت الدولة بعض القيود على استهلاك السكر في إطار خطتها للاستعداد لحرب أكتوبر ١٩٧٣ ، وساعد ذلك في زيادة حجم الصادرات إلى حوالي ٤٣ ألف طن سكر مقابل ١٢ ألف طن في العام السابق.

٧- بلغ إنتاج المولاس ٢٦٨ ألف طن استهلك منها ١٦٧ ألف طن محليا وتم تصدير ٩٥ ألف طن.

ثالثاً: بعض الصعوبات التي تواجه الشركة

تعتبر الطاقة المعطلة بالمصانع في ظل نقص توريدات القصب أكبر المشكلات التي تواجه الشركة، وقد استعرض التقرير حجم المشكلة وتقييمها الاقتصادي على النحو التالي:

١- الطاقة الإنتاجية للعصير بمصانع الشركة ٦,٥ مليون طن، وبلغت كمية توريدات القصب ٥,٣ مليون طن.

٢- حجم الطاقة العاطلة ١,٢ مليون طن قصب تعطي إنتاج حوالي ١٣١ ألف طن سكر و ٦٠ ألف طن مولاس قياساً على متوسطات إنتاجية ١٩٧٣.

٣- تقدر تكلفة الطاقة العاطلة بما يعادل ١٤,٤ مليون جنيه استرليني على أساس المتوسط العام لأسعار السكر في بورصة لندن سنة ١٩٧٣ وسعر تصدير المولاس حسب الأسعار التي تم البيع بها فعلا.

وبالتالي فإن استغلال الطاقات المعطلة يجب أن يكون هدفا قوميا يأتي على رأس قائمة الاهتمامات.

وانتهى التقرير إلى أن حل تلك المشكلة يتوقف على زيادة المساحات المنزرعة قصبا، وأنه يمكن تحقيق ذلك بدراسة وعلاج الأسباب التي أشار إليها التقرير فيما سبق وتقارير السنوات السابقة.

ونمضى مع التاريخ ومصر تعيش مرحلة انتصارات أكتوبر ١٩٧٣ ، ومع تقرير مجلس إدارة شركة السكر لسنة ١٩٧٤ لنجد في مقدمته معلومات هامة عن السوق العالمي للسكر حيث يشير إلى أن سنة ١٩٧٤ تعتبر سنة الدهشة والحيرة وعدم الاستقرار في التجارة الدولية للسكر حيث كان أدنى سعر لطن السكر في أول العام ١٤٣ جنيه استرليني وهو أقصى سعر منذ بدء التعامل مع سلعة السكر في بورصة لندن سنة ١٩٥٦ ، ثم استمر السعر في الزيادة حتى وصل إلى ٦٥٠ جنيه استرليني في أواخر نوفمبر ١٩٧٤ .

وقد تميزت الأسعار خلال عام ١٩٧٤ بالتقلبات الكبيرة وتزايد الفرق بين أعلى سعر وأدنى سعر إلى قيمة لم تحدث من قبل حيث وصلت إلى

٢١٢,٤% بينما لم تزد على ٤٧%، ٦٥,٧% في عامي ١٩٧٣، ١٩٧٢ على الترتيب. ولم يقتصر تقلب الأسعار على السكر الأبيض وإنما شمل أيضا السكر الخام الذي وصل سعره في يناير ١٩٧٤ إلى ١٧٠,٥٨ جنيه استرليني للطن، ارتفع في نوفمبر ١٩٧٤ إلى ٥٣٣,١٥ جنيه استرليني ، وكان متوسط سعر السكر الخام عام ١٩٧٤ هو ٤٦٥,٩٣ جنيه استرليني.

وأشار التقرير إلى بعض الأسباب التي أسهمت في تذبذب الأسعار وهي إعلان فرنسا تعويم عملتها " الفرنك الفرنسي " في يناير ١٩٧٤ ، وربط البرازيل أسعار السكر بأسعار البترول في تعاقداتها، وعدم تسليم بعض دول الكومنولث البريطاني حصص السكر المتفق عليها لبريطانيا وكذا عدم نجاح مباحثات تجديد الاتفاقية الدولية للسكر.

وقد أدى تذبذب الأسعار وعدم استقرارها إلى تعامل كل دولة مع إنتاجها بالطريقة التي تخدم مصالحها في ظل نتائج حرب ١٩٧٣ وظهور أهمية سلاح البترول وانعكاس أسعاره على جميع السلع في العالم أجمع.

وقد بلغ الإنتاج العالمي حوالي ٨٠,٧ مليون طن منها ٣٢,٤ مليون طن من سكر البنجر، ٤٨,٣ مليون طن من سكر القصب. وكانت الزيادة في سكر القصب ٢,٦ مليون طن وفي سكر البنجر ١,١ مليون طن، كما زاد الاستهلاك العالمي أيضا بمقدار ٢,٥ مليون طن عن السنة السابقة ليصل إلى حوالي ٨٠,٥ مليون طن. وقد قدرت مؤسسة ليخت (LICHT) العالمية المخزون العالمي من السكر بمقدار ١٥,٩ مليون طن.

وانتقل التقرير بعد ذلك إلى استعراض مؤشرات وملامح الصناعة المحلية للسكر في موسم ١٩٧٤/٧٣ على النحو التالي:

١- نقصت المساحات الموردة من القصب إلى ١٣٤,٩ ألف فدان مقابل ١٤٢,٥ ألف فدان في الموسم السابق. هذا على الرغم من جهود الشركة لزيادة مساحات القصب وتشجيع الزراع دائما ، وتخفيف الأعباء المالية عنهم في الزراعة والنقل، وكان من آخر أعمال الشركة في هذا الشأن إعفاء الزراع من تحمل فروق زيادة نولون القصب للمسافات التي تزيد على ٥٠ كيلو متر بالسكة الحديد، وبهذا صارت الشركة تتحمل جميع تكاليف نقل القصب بكافة الوسائل.

وقد نقصت كمية القصب المورد إلى ٤,٩٠٨ مليون طن مقابل ٥,٢٨٨ مليون طن في الموسم السابق نتيجة لنقص مساحات القصب الموردة وانخفاض متوسط محصول الفدان بمقدار ٠,٧ طن عن الموسم السابق، وقد تركز النقص في مصنعي نجع حمادي وأبو قرقاص.

٢- تلاحظ انخفاض متوسط محصول الفدان للعام الثالث على التوالي حيث كان في الأعوام الثلاثة الأخيرة ٣٨,٩ طن ، ٣٧,١ طن ، ٣٦,٤ طن على الترتيب.

٣- أعاد التقرير التذكير بأسباب نقص كميات القصب وهي تحول الزراع إلى محاصيل أخرى تدر عائدا أفضل، وانخفاض متوسط محصول الفدان، وتسرب محصول كثير من المساحات المنزرعة إلى محلات العصير وعصارات العسل الأسود للحصول على عائد أفضل. وأوضح التقرير أن ذلك كله نتيجة لانخفاض سعر القصب المورد للشركة إلى ٣,٥ جنيه للطن. وأشار التقرير إلى أن كمية القصب التي تم تسويقها خارج صناعة السكر قد قدرت بحوالي مليون طن قصب يمكن باستخدامها زيادة إنتاج السكر بمقدار ١١٠ ألف طن سكر تبلغ قيمتها

طبقا لسعر بورصة لندن سنة ١٩٧٤ حوالي ٣٣ مليون جنيه استرليني بخلاف ثمن المولاس الناتج.

٤- نقص إنتاج السكر إلى ٥٤٥ ألف طن مقابل ٥٨٥ ألف طن في الموسم السابق بعجز يعادل ٦,٨% ، ونقصت كمية السكر المباعة للسوق المحلي إلى ٥٠٥ ألف طن مقابل ٦١٠ ألف طن في الموسم السابق بعجز يعادل ١٧,٢% وذلك لقيام وزارة التموين باستيراد سكر خام عن طريق الهيئة العامة للسلع التموينية وتوزيعه بمعرفتها مباشرة فضلا عن القيود التي وضعتها الحكومة لترشيد الاستهلاك المحلي للسكر.

٥- زاد حجم تصدير السكر إلى ٥١ ألف طن سكر مقابل ٤٣ ألف طن في العام السابق.

٦- نقصت كميات السكر الخام التي تم تكريرها إلى حوالي ٢٧٠ ألف طن مقابل ٣٠٤ ألف طن في الموسم السابق بعجز حوالي ١١,١% وذلك نتيجة لانخفاض إنتاج السكر الخام بالمصانع وقدم وتهالك معدات مصنع التكرير وانخفاض طاقتها الإنتاجية.

٧- نقص إنتاج المولاس إلى ٢٤٣ ألف طن مقابل ٢٦٨ ألف طن في الموسم السابق نتيجة لنقص كمية القصب، وقد بيع ١٥٦ ألف طن منها في السوق المحلي وتم تصدير حوالي ٨١ ألف طن مقابل ٩٥ ألف طن في الموسم السابق.

ونأتي بعد ذلك إلى سنة ١٩٧٥ وصفحة جديدة في تاريخ صناعة السكر في مصر نقرؤها من خلال تقرير مجلس إدارة شركة السكر الذي أوضح ما يلي:

١-إعادة الإشارة إلى عام ١٩٧٤ وتقلبات الأسعار غير المسبوقة التي حدثت خلاله.

٢-بداية نقص واستقرار الأسعار عام ١٩٧٥ فقد بلغ متوسط سعر طن السكر الخام طبقا لأسعار بورصة لندن ٢١٨,٦ جنيه استرليني مقابل ٣٠٣,١١ جنيه استرليني في العام السابق (١٩٧٤).

٣-نقص الإنتاج العالمي من السكر إلى ٧٩,٥ مليون طن مقابل ٨٠,٨ مليون طن في العام السابق، وزادت إنتاجية سكر القصب إلى ٤٩,٧ مليون طن مقابل ٣٢,٦ مليون طن فى العام السابق

٤- نقص الاستهلاك العالمى إلى ٧٨,٥ مليون طن مقابل ٨٠,٩ مليون طن فى العام السابق نتيجة لاتجاه المستهلكين إلى ترشيد الاستهلاك بعد زيادة الأسعار وانتشار استخدام بدائل السكر فى التحلية خاصة فى الدول المتقدمة حيث استخدم الجلوكوز والفركتوز فى صناعات الحلوى والمياه الغازية.

٥- زاد المخزون العالمى إلى ١٦,٩ مليون طن مقابل ١٥,٩ مليون طن فى العام السابق.

وانتقل بعد ذلك إلى الحديث عن الصناعة المحلية للسكر فأوضح ما يلى:

إبراز دور الشركة فى زيادة مساحات التوريد للقصب ودعمها للمزارعين بإمدادهم بالتقاوى المعالجة مع شروط ميسرة للسداد وخدمات الحرث بأجور مدعمة بجرارات الشركة التى اشترتها خصيصاً لهذا الغرض وعددها ٦٢ جرار زراعى ، ومنح الزراع قروض بشروط ميسرة فى السداد لتملك

المعدات الزراعية وآلات الرى تشجيعاً لهم على إدخال الميكنة والاستفادة منها ، وقيام الشركة بتوسيع شبكة خطوط الديكوفيل لتسهيل نقل القصب ، وتوسط الشركة لدى الجهات المعنية الأخرى لحل مشاكل المزارعين وتوفير جهاز زراعى فى كل مصنع لتقديم الإرشادات الفنية ومتابعة تنفيذها لتحقيق أفضل النتائج ، وأشار أيضاً إلى الجهود البحثية والتعاون فى هذا المجال مع الجامعات ومراكز البحوث لتطوير أنشطة الشركة زراعياً وصناعياً ، ولقد كان لتلك الجهود أثرها فى التوصل إلى دفع القصب للإزهار صناعياً بما يمكن من إنتاج العديد من الهجن وبالتالى إمكانية إنتاج أصناف جديدة ، ومعاملة القصب بالماء الساخن لإنتاج تقاوى سليمة ، واستيراد الأجهزة اللازمة لذلك للمحافظة على إنتاجية الصنف المتميز *N.Co* . 310 ووقايته من مرض تقزم الخلفة الذى لوحظ انتشاره وتأثيره على المحصول.

وأبرز اتجاه الشركة إلى استخدام المقاومة الحيوية لثاقبات القصب من خلال التوسع فى تربية ونشر طفيل الترايكوجراما وأنه قد تم بالفعل إنشاء معمل لتربية الطفيل وإكثاره بمصنع نجع حمادى.

وأوضح التقرير أيضاً بعض الجهود الأخرى المبذولة لرعاية محصول القصب والتوسع فى زراعته والارتقاء بإنتاجيته ، والتى أهمها ما يلى:

١- نشر زراعة بعض الأصناف المبشرة المماثلة للصنف N.Co . 310 فى الإنتاجية والجودة مثل حوامدية ٦ وحوامدية ٧ ، ومتابعة وتقييم نتائجها خلال موسم ١٩٧٦/٧٥.

٢- دراسة العلاقة بين النبات والتربة وتأثير انقطاع طمى النيل عقب إنشاء السد العالى، وتتم الدراسة بالتعاون مع كلية الزراعة بجامعة كاليفورنيا بالولايات المتحدة الأمريكية وكلية الزراعة بجامعة الإسكندرية.

٣- دراسة إنضاج القصب صناعياً بالرش بالكيماويات (Ripening)، وتتم الدراسة بالتعاون مع شركة تيت أند ليل الإنجليزية وبعض الشركات الأمريكية المنتجة لتلك الكيماويات، والتعاون مع بعض الهيئات والمؤسسات العالمية فى هذا المجال فى كل من سيلان واستراليا وأمريكا.

٤- تدخل الشركة مع الأجهزة المختصة بالدولة لرفع سعر القصب تشجيعاً للزراع، وقد استجابت الحكومة لذلك حيث رفعت سعر الطن من ٣,٥ جنيه إلى ٥ جنيه عند ناتج سكر ١٠,٣، ثم قررت زيادته إلى ٧جنيه فى أواخر ١٩٧٥ ليسرى على توريدات موسم ١٩٧٦/٧٥.

٥- توسع الشركة فى الزراعات الخاصة (زراعة الذمة) حيث بلغت مساحتها ١٠٢٠٠ فدان تتبعها مزرعة وادى خريت التى اشترتها الشركة لتكون مزرعة آلية لميكنة عمليات الزراعة والحصاد مع استغلال جزء من المساحة للبحوث والتجارب وإكثار الأصناف المبشرة والتقاوى المعاملة ضد الأمراض لنشرها كنويات للإكثار ومساهمتها فى إنتاج كمية من القصب تسد جزءاً من عجز التوريدات.

وقد أعاد التقرير التذكير بالطاقات العاطلة وتقييمها وإمكانية أن تدر ما يعادل ٤٥ مليون جنيه استرلينى إذا تم تشغيلها والاستفادة منها بتوفير القصب من خلال زيادة سعر القصب ليكون منافساً للمحاصيل الأخرى وإعادة النظر فى

التركيب المحصولى وتوفير مياه الرى وصيانة المجارى المائية والعمل على تهيئة كل الظروف لزيادة الإنتاجية الفدانية.

وانتقل إلى توضيح بعض المعلومات والبيانات على النحو التالى:

١- نقص الإنتاج المحلى من السكر سنة ١٩٧٥ إلى حوالى ٥٢٢ ألف طن مقابل ٥٤٥ ألف طن فى العام السابق.

٢- زادت مبيعات السكر فى السوق المحلى سنة ١٩٧٥ إلى ٥٠٩ ألف طن مقابل ٥٠٥ ألف طن فى العام السابق ، وقامت وزارة التموين باستيراد كميات من السكر لتغطية احتياجات السوق المحلى فى ظل نقص الإنتاج.

٣- تستورد الشركة السكر الخام وتكرره وتصدر السكر المكرر للاستفادة بفروق الأسعار.

٤- بلغ إنتاج المولاس سنة ١٩٧٥ حوالى ٢٦٣ ألف طن بيع منه ١٧٥ ألف طن للاستهلاك المحلى وتم تصدير ٥٤ ألف طن ، وكان التصدير أقل من العام السابق الذى بلغ ٨١ ألف طن بسبب تشغيل مصنع الكحول الجديد بأبو قرقاص.

وبدأت فى ذلك التوقيت بوادر الانفتاح الاقتصادي فى مصر كأحد النتائج البارزة لحرب أكتوبر ١٩٧٣ فنجد أن تقرير مجلس إدارة شركة السكر لعرض ميزانية ١٩٧٦ يشير فى مقدمته بوضوح إلى مرحلة الانفتاح الاقتصادى، ومسايرة الشركة لاتجاهات الدولة فى ذلك حيث بدأت فى المشاركة فى أحد المشروعات الاستثمارية الجديدة وهو مشروع الأثاث المتماثل من خلال إنتاجها من الخشب الحبيبى ، والمشاركة فى مشروع لإنشاء صناعة السكر من البنجر

في مصر بمنطقة الدلتا – وفيما يلي عرض موجز لأهم البيانات والمعلومات التي وردت بالتقرير:

أولا: أوضاع السكر في السوق العالمية سنة ١٩٧٦

١- الارتفاع المعتدل في السعر حيث وصل سعر الطن إلى ١٦٤ جنيه استرليني في أول العام، زاد إلى ١٩١,٢ جنيه استرليني في مايو ١٩٧٦ ثم انخفض إلى ١١٥,٩٣ جنيه استرليني في ديسمبر ١٩٧٦. وقد تميزت سنة ١٩٧٦ عموماً بالاعتدال في الأسعار مقارنة بالعام السابق حيث كان المتوسط العام لأسعار ١٩٧٦ هو ١٥٣,٩ جنيه استرليني للطن مقابل ٢١٨,١٦ جنيه استرليني سنة ١٩٧٥.

٢- زاد الإنتاج العالمي إلي ٨١,٧ مليون طن مقابل ٧٩,٥ مليون طن في العام السابق، وكان إنتاج سكر القصب ٤٩,٢ مليون طن وسكر البنجر ٣٢,٥مليون طن.

وقد تميزت سنة ١٩٧٦ بزيادة إنتاجية كل من سكر القصب وسكر البنجر.

٣- زاد الاستهلاك العالمي إلى ٧٩,٩٤٦ مليون طن مقابل ٧٨,٥ مليون طن في العام السابق.

ويرجع ذلك إلى زيادة عدد السكان وزيادة الاستهلاك في بعض الدول النامية لارتفاع مستوى المعيشة بها واستقرار أسعار السكر واتجاهها إلى الانخفاض.

وقد قدرت مؤسسة ليخت (*LICHT*) المخزون العالمي بما يعادل ٢٠,٣٤٩ مليون طن مقابل ١٧,٦٢٢ مليون طن في السنة السابقة.

ثانيا: صناعة السكر المحلية

أعاد تقرير سنة ١٩٧٦ ما سبق ذكره في تقرير سنة ١٩٧٥ عن جهود الشركة في رعاية محصول القصب وتشجيع المزارعين وإدخال الميكنة الزراعية ، وأنشطة البحوث والتطوير والتجارب لإدخال سلالات جديدة متميزة ، والعمل على زيادة المساحة المنزرعة قصب لزيادة التوريدات وتشغيل الطاقة العاطلة دعما للشركة وللاقتصاد الوطني عموماً.

وأوضح بعض البيانات والمعلومات عن سنة ١٩٧٦ نوجزها فيما يلي:

١- ساهمت الزيادة في إنتاج السكر وقدرها ٧٨ ألف طن في تحسين ميزان المدفوعات بما يعادل ١٢ مليون جنيه من العملات الحرة.

٢- أنفقت الشركة مبلغ ١,٨ مليون جنيه لشراء جرارات لخدمة المزارعين ، وتتحمل الشركة في مجال تقديم هذه الخدمة ٢٠,٦ ألف جنه سنوياً.

٣- تجاوزت قيمة السلفيات للمزارعين لتملك معدات الزراعة والري مبلغ ١٦٥٨٢١٨ جنيهاً للمصانع السبعة ، وتتحمل الشركة فوائد هذا المبلغ بمعدل ٧% سنوياً.

٤- بدأ تشغيل معمل تربية الطفيل في مصنع نجع حمادي لمكافحة ثاقبات القصب ، والبدء في إنشاء معمل آخر في أبو قرقاص.

٥- دراسة ظاهرة حريق القصب قبل الحصاد وأثرها على جودة المحصول والسكر المنتج وسبل مكافحة هذه الظاهرة.

٦- استكمال دراسة تأثير إنشاء السد العالى على خصوبة التربة ومحصول القصب بالتعاون مع كلية الزراعة بجامعة كاليفورنيا بالولايات المتحدة الأمريكية وكلية الزراعة بجامعة الإسكندرية.

٧- الاستمرار فى مشروع الميكنة الزراعية وإعداد آلات الحصاد فى أواخر موسم عصير ١٩٧٧ ، ودراسة اقتصاديات الميكنة الزراعية فى ظل ارتفاع أجور الأيدى العاملة.

٨- الإعداد لإجراء بحوث مشتركة مع جمهورية السودان لدراسة كل ما يتعلق بمحصول القصب فى إطار التكامل الإقتصادى بين مصر و السودان.

٩- كان لقرار رفع سعر طن القصب إلى ٧ جنيه اعتباراً من موسم ١٩٧٦/٧٥ أثراً كبيراً فى زيادة المساحة المنزرعة سنة ١٩٧٧/٧٦ إلى ١٨٥١٥١ فدان مقابل ١٥٩٥٣٣ فدان فى السنة السابقة.

١٠-يتم استغلال ٥١٨٧ فدان. زراعات خاصة أسهمت فى إنتاج ١٨٦٧٦٨ طن قصب وحققت عائداً صافياً قدره ٦١٦٣٧٦ جنيهاً.

١١-لا تزال هناك طاقات عاطلة بنسبة ١٧,١% تقريباً يقدر عائد تشغيلها عند توفر محصول القصب بحوالى ٢٠,٧ مليون جنيه استرلينى.

١٢-زادت كمية السكر المنتج إلى ٦٠٠ ألف طن مقابل ٥٢٢ ألف طن فى العام السابق.

١٣-بلغت مبيعات الشركة فى السوق المحلى ٥٢١ ألف طن وتخلف مخزون قدره ٧٨ ألف طن لقيام وزارة التموين باستيراد وتوزيع كمية من السكر فى السوق المحلى.

١٤-استوردت الشركة ٤٨ ألف طن سكر خام للتكرير وقامت بتصدير نفس الكمية من السكر المكرر ، وحققت من ذلك ربحاً قدره ١٥١٣٧٠٤ جنيهاً بالعملات الحرة.

١٥-بلغ حجم المولاس المنتج ٣٠١ ألف طن بيع منه ١٧٣ ألف طن محلياً وتم تصدير ٩٨ ألف طن.

١٦-تم تكرير ٢٧٨ ألف طن سكر بمصنع التكرير ، ويواجه المصنع بعض الصعوبات التى أهمها نقص كمية السكر الخام الواردة إليه لانخفاض طاقة الجر بهيئة السكة الحديد مما سبب توقف المصنع عن التشغيل لعدة فترات فضلاً عن سوء حالة معدات المصنع وتقادمها وحاجتها إلى الإحلال والتجديد.

١٧-تم الانتهاء من عمل دراسة الجدوى لمشروع بنجر السكر فى كفر الشيخ ، وأوضح التقرير الخطوات التى تمت فى المشروع.

(تفاصيل هذا المشروع موضحة فى الفصل الخاص ببنجر السكر)

وقد استعرض التقرير باقى أنشطة الشركة كالمعتاد فى كافة المجالات التى أهمها التدريب، وأبرز دور الشركة فى تدريب أكثر من مائة من المبعوثين من السودان والمغرب والعراق وتنزانيا فضلاً عن إعارة بعض خبراء الشركة إلى السودان والعراق وأوغندا لتشغيل مصانع السكر بهذه الدول وتدريب العاملين هناك، كما أشار إلى أن الشركة قد بدأت صرف مقابل نقدي لتذاكر السفر المجانية التي يتمتع بها العاملون منذ عام ١٩٦٧م وإضافة القيمة إلى الأجور.

ونمضى إلى سنة ١٩٧٧ حيث تقرير مجلس إدارة شركة السكر برئاسة المهندس الزراعى إسماعيل بليغ صبرى المعروض على الجمعية العمومية للشركة نوجزه فيما يلى:-

أولا: السوق العالمية للسكر سنة ١٩٧٧

١- التوصل إلى اتفاقية دولية للسكر يسرى العمل بها اعتباراً من ١٩٧٨.

٢- توقف العمل ببورصة السكر الخام فى نيويورك التى كانت تعمل فى تجارة السكر الخام منذ سنة ١٩٤٨.

٣- انتقال مركز التجارة الدولية للسكر إلى بورصة لندن بالإضافة إلى بورصة هونج كونج اعتباراً من سنة ١٩٧٧.

٤- اتجاه أسعار السكر إلى الهبوط حيث كان سعر الطن الخام ١٢٩ جنيه استرلينى فى يناير ١٩٧٧ انخفضت إلى ٩٦,٢٣ جنيه استرلينى فى نوفمبر ١٩٧٧ وانتهت بسعر ١٠٦,٩٥ جنيه استرلينى فى ديسمبر ١٩٧٧ بمتوسط عام للسعر حوالى ١١٦,٨٧ جنيه استرلينى وهو أقل من المتوسط العام للسنة السابقة وقدره ١٥٣,٩٥ جنيه استرلينى.

٥- زاد الإنتاج العالمى من السكر إلى ٨٧,٧ مليون طن مقابل ٨١,٧ مليون طن فى العام السابق ، وكان سكر القصب ٥٤,٣ مليون طن وسكر البنجر ٣٣,٤ مليون طن.

٦- زاد الاستهلاك العالمى بمقدار ٢,٧٥٥ مليون طن عن السنة السابقة ليصل إلى ٨٢,٦٦٩ مليون طن .

٧- تشير التوقعات الدولية إلى عدم زيادة الاستهلاك بنفس معدلات زيادة الإنتاج لوصول معدل استهلاك الفرد فى الدول المتقدمة إلى أعلى مستوى له (٥٠ كجم للفرد سنوياً) ، ومنافسة بدائل السكر من المحليات الأخرى التى تساعد فى قلة الطلب على السكر، وارتفاع أسعار السكر فى كثير من دول العالم وترشيد بعض الدول لاستهلاك السكر بها.

٨- زاد المخزون العالمى بمعدل ٢٠% ليصل إلى ٢٤,٤٨٧ مليون طن.

٩- هناك توقع بتدهور الأسعار فى ظل توقعات زيادة الإنتاج العالمى والمخزون العالمى طبقا لإحصائيات مؤسسة ليخت، وهذا يفرض على الدول المنتجة للسكر اتخاذ سياسات اقتصادية جديدة لمواجهة ذلك الوضع.

ومن الجدير بالذكر أن الاتفاقية الجديدة للسكر قد تم التوصل إليها فى أواخر عام ١٩٧٧، و اتفق على أن يتم العمل بها اعتباراً من بداية سنة ١٩٧٨، وأهم بنودها مايلى:-

أ- تكوين مخزون احتياطى للطوارئ عند وصول الأسعار إلى الحد الأدنى لمنع هبوط السعر عن ١١,٥ سنت للرطل مع عرض كميات من هذا المخزون للبيع عند زيادة السعر عن ١٩ سنت للرطل.

ب- تحديد حصة سنوية للتصدير لكل دولة من الدول الأعضاء مع تحديد الحد الأدنى والأقصى لسعر الرطل بمبلغ ١١، ٢١ سنت على الترتيب.

ج- تحديد التزامات الدول الأعضاء المصدرة والمستوردة للسكر.

ثانيا: صناعة السكر المحلية سنة ١٩٧٧

١- زاد الإنتاج المحلى بنسبة ٥,٤% عن السنة السابقة ليصل إلى ٦٣٨,٦٧٨ طن.

٢- انخفض متوسط محصول الفدان بمقدار ٢ طن عن السنة السابقة ليصل إلى ٣٣,٩ طن ، وأفاد التقرير بأن النقص المتوالى فى متوسط محصول الفدان يدعو إلى القلق ، وأشار إلى بعض الحلول لعلاج المشكلة مثل تحسين ظروف الرى والصرف وميكنة العمليات الزراعية لتعويض النقص فى الأيدى العاملة الزراعية وارتفاع أجورها.

٣- تعرض الشركة لبعض الصعوبات والمشكلات خلال موسم العصير لتقادم الآلات والمعدات ونقص اعتمادات الإحلال والتجديد مما أدى إلى تشغيل معدات تجاوزت عمرها الافتراضي وانخفاض معدلات الأداء فضلاً عن تأخر بعض الموردين فى توريد المعدات المطلوبة لبعض المصانع مثل أبو قرقاص وندرة العمالة الموسمية وارتفاع أجورها ومشاكل شبكة السكة الحديد بأرمنت – وقد أدت تلك الصعوبات إلى إطالة موسم العصير فى جميع المصانع، وتمكنت الشركة من قبول واستيعاب كل الكميات التى تم توريدها من القصب وقدرها ٥٧٢٩ ألف طن.

٤- زاد الاستهلاك المحلى بمقدار ٥٠ ألف طن عن العام السابق بما يعادل ٦,٦% ليصل إلى ٨٠٩ ألف طن لزيادة عدد السكان وارتفاع الاستهلاك الفردى فى ظل ارتفاع مستوى المعيشة، وتقوم الشركة بالتنسيق مع وزارة التموين لاستيراد السكر لتغطية باقى احتياجات السوق المحلى.

٥- أعاد التقرير توضيح الجهود التى تبذلها الشركة فى مجال زراعة القصب والاهتمام به والتوسع فى الميكنة الزراعية، ومقاومة الحشائش والآفات والأمراض، وتشجيع الزراع، وأنشطة البحوث والتطوير فى هذا المجال والتعاون مع جميع الجهات المعنية فى الداخل والخارج.

٦- أبرز التقرير مشاركة الشركة فى اجتماعات الجمعية الدولية لخبراء القصب فى سان باولو بالبرازيل فى سبتمبر ١٩٧٧ حيث قدمت الشركة ١٢ بحثاً فى المجالات المتعلقة بمحصول القصب وإيفاد اثنين من خبراء

الشركة لعرض تلك البحوث ، وقد اعتبرت مصر إحدى أكبر ثلاث دول فى مجالات البحث والتطوير فى مجال زراعة القصب.

٧- رفع سعر طن القصب إلى ٨ جنيه يسرى على توريدات ١٩٧٧/٧٦

٨- التوسع فى الزراعات الخاصة وتعظيم كميات القصب منها وعائدها ، وقد بلغ صافى عائدها سنة ١٩٧٧/٧٦ مبلغ ٦٤٠٤٠٧ جنيهاً.

٩- تقدر الطاقة العاطلة سنة ١٩٧٧ لعدم وفرة التوريدات بنسبة ١٢,٩% بعد التحسن النسبى فى استغلال تلك الطاقة بما يوازى ٤,٢% بالمقارنة بالعام الماضى ، وتقييم إنتاجية الطاقة العاطلة بما يعادل ١٢ مليون جنيه استرلينى.

١٠-زاد الإنتاج المحلى بمقدار ٣٣ ألف طن عن السنة السابقة ليصل إلى ٦٣٩ ألف طن سكر.

١١-زادت كميات السكر التى تم تكريرها إلى ٣٠١ ألف طن مقابل ٢٧٨ ألف طن فى السنة السابقة رغم الصعوبات التى يواجهها مصنع التكرير والتى من أهمها تهالك وقدم معدات وحدات معالجة وترشيح الشربات ومعدات تنشيط الفحم الحيوانى، ونقص توريدات الفحم الحيوانى لعدم التزام الشركة الموردة ، ومشكلات انقطاع التغذية الكهربية من شبكة السد العالى (زاد الاعتماد عليها بعد احتراق أحد المولدات بالمصنع).

١٢-بلغت مبيعات السكر بالسوق المحلى حوالى ٥٩٦ ألف طن ، كما بلغت كمية المخزون ٨٧ ألف طن فى آخر ديسمبر ١٩٧٧ بزيادة قدرها ٩ آلاف طن عن مخزون العام الماضى وذلك نتيجة لاستيراد هيئة السلع التموينية للسكر وتوزيعه بمعرفتها.

١٣-استوردت الشركة ٦٣ ألف طن سكر خام لتكريره ، وصدرت نفس الكمية من السكر المكرر وحققت من ذلك عائداً قدره ٢٤١٦٦١١ جنيهاً بالعملات الحرة.

١٤-بلغ إنتاج المولاس ٣١٤ ألف طن بزيادة قدرها ١٣ ألف طن عن السنة السابقة، بيع منها ١٩٦ ألف طن وتم تصدير ٨٩ ألف طن.

وقد استعرض التقرير أنشطة الشركة فى المجالات الأخرى التى أهمها الصناعات التكاملية للتقطير ومشتقاته والعطور والخشب الحبيبى ولب الورق والكيماويات والمعدات وخدمات النقل.......... الخ.

وقد أوضح قيام الشركة بإنشاء وتشغيل وحدة لتعبئة غاز الاكسجين بمصنع الكيماويات بالحوامدية لتوفير الاكسجين اللازم لمصانع الحوامدية وأبو قرقاص، وأنه قد تقرر إقامة وحدة أخرى بمصانع قوص لتغطية احتياجات باقى مصانع الشركة فى الوجه القبلى.

وقد أشار إلى مشكلة تواجه الشركة وغيرها من الشركات الصناعية فى مصر وهى نقص العمالة الفنية بعد انتشار ظاهرة هجرة العمالة الفنية إلى دول الجوار وخاصة إلى دول البترول التى حققت عائداً كبيراً من البترول بعد ارتفاع أسعاره بسبب حرب ١٩٧٣ بما مكنها من إدخال صناعات جديدة لا تتوافر لها العمالة المحلية وجذبت معها الكثير من العمالة الفنية المدربة من خلال ما توفره لتلك العمالة من أجور مرتفعة وحوافز مغرية ، وقد ساعد على كبر حجم تلك المشكلة بشركة السكر ضعف الأجور وخاصة للعمالة الموسمية حيث كان أجر العامل الموسمى فى اليوم ٦٠٠ مليم مقابل جنيه ونصف للعامل الزراعى فضلاً عن أن العامل الموسمى لا يحصل على امتيازات العامل الدائم ، فاتجهت العمالة

الموسمية إلى الخارج أو إلى المشروعات الصناعية الجديدة التي توسعت وازدهرت في ظل السياسة الجديدة للانفتاح الاقتصادي بعد حرب ١٩٧٣ وتوفر فرصا أفضل من حيث الأجور والامتيازات الأخرى للإقامة والانتقال والبدلات المختلفة.

وأوضح التقرير أن الشركة قد قامت بدراسة المشكلة بأبعادها المختلفة ووضعت عدة حلول لها أهمها تثبيت العمالة المؤقتة على درجات وظيفية دائمة وتحسين الأجور والتوسع فى أنشطة التدريب الداخلى بما يمكن من تعظيم الاستفادة من العمالة الدائمة للعمل فى أكثر من مجال ومهنة والتوسع فى استخدام التكنولوجيات الحديثة فى الإنتاج التى تقوم أساساً على قلة الحاجة إلى الأيدى العاملة.

وأبرز كذلك دور الشركة فى التدريب للعاملين بها وللوافدين من الدول الشقيقة مثل السودان والمغرب والعراق وباكستان .... الخ ، وإيفاد خبراء الشركة لهذه الدول لتدريب العاملين فى مجال صناعة السكر هناك.

وانتقل إلى الحديث عن عمليات الإحلال والتجديد فأشار إلى الصعوبات التى واجهتها الشركة فى الفترة ما بعد حرب ١٩٦٧ وقبل حرب اكتوبر ١٩٧٣ والتى كانت تستعد فيها البلاد للحرب وتوجيه جميع الموارد وخاصة العملة الصعبة لإعداد البلاد للحرب مما تعذر معه توفير الاعتمادات المطلوبة للإحلال والتجديد والاضطرار إلى تشغيل المعدات المتهالكة التى انتهى عمرها الافتراضى، وأوضح أن الاعتمادات التى كانت مطلوبة لإحلال العصارات حوالى ١٥ مليون دولار، وللمراجل ٧ مليون جنيه مصرى تقريباً.

ونظراً لقصور الاعتمادات المخصصة لذلك فقد لجأت الشركة بعد موافقة الحكومة إلى الاقتراض من البنوك، وقد بلغت قروض الشركة خلال الثلاث سنوات الأخيرة ٣٠ مليون دولار، واستفادت الشركة من تلك القروض فى استكمال مصنع دشنا وإحلال وتجديد شبكة سكة حديد أرمنت، وقد أشارت الدراسة التى أعدتها الشركة لتحديد المبالغ اللازمة لإحلال وتجديد المعدات التى انتهى عمرها الافتراضي لإدراجها ضمن خطة استثمارات ١٩٨٠/١٩٧٦ إلى أن هذه المبالغ تصل إلى ٨١,٨ مليون جنيه منها ٣٢,٣ مليون جنيه عملة محلية والباقى عملة صعبة.

ومن الجدير بالذكر أن الشركة قد اضطرت فى تلك الفترة إلى السحب من البنوك على المكشوف لإحلال وتجديد المعدات المتهالكة بما يؤمن استمرار الشركة في أداء دورها الوطنى.

ويمضى بنا التاريخ إلى سنة ١٩٧٨ حيث تقرير مجلس إدارة شركة السكر المعروض على الجمعية العمومية للشركة نوجز فيما يلى أهم ما يتضمنه من معلومات وبيانات:

أولا: السوق العالمية للسكر سنة ١٩٧٨

١- كان من المقرر أن تسرى بنود الاتفاقية الجديدة للسكر فى أول هذا العام إلا أن ذلك لم يحدث حيث انخفضت أسعار السكر أول العام إلى أقل من الحد الأدنى طبقاً للاتفاقية وهو ٢٤٣ دولار للطن فقد سجل السعر فى يناير ١٩٧٨ حوالى ٢١٤ دولار للطن الخام و ٢٢١ دولار لطن السكر الأبيض، ثم انخفضت الأسعار إلى ١٦١,٤٦ دولار للخام و ١٨١,٩٨ دولار للأبيض، ثم ارتفعت إلى ٢١٩,٧٨ دولار للخام ، وانخفضت مرة

أخرى فى آخر العام إلى ١٨٧,٣ دولار للخام و ١٩٦,٧٥ للأبيض فى ديسمبر ١٩٧٨ ، وقد تضاربت الآراء فى تفسير ذلك التدهور فى السعر إلا ان المخزون العالمى يظل سبباً رئيسياً فى ذلك.

٢- زاد الانتاج العالمى بمقدار ٦,٥٤١ مليون طن عن العام السابق ليصل إلى ٩٣,٥٦١ مليون طن، وكان إنتاج سكر القصب ٣٥,٨٨٨ مليون طن وسكر البنجر ٥٧,٦٧٣ مليون طن، وزادت إنتاجية كل من سكر القصب وسكر البنجر عام ١٩٧٨ نتيجة للظروف الجوية الملائمة التى سادت مناطق إنتاجهما.

٣- زاد الاستهلاك العالمى بمقدار ٣,٣٩٨ مليون طن عن العام السابق ليصل إلى ٨٦,٥٦٥ مليون طن.

٤- زاد المخزون العالمى بمقدار ٥,٤١ مليون طن عن العام السابق ليصل إلى ٣١,١٥٧ مليون طن، ومن غير المتوقع تحسن الأسعار فى ظل تزايد المخزون العالمى واتجاه الدول المتقدمة إلى استخدام السكريات السائلة فى صناعة المياه الغازية والحلوى.

ثانيا: الصناعة المحلية للسكر سنة ١٩٧٨

١-واجهت شركة السكر العديد من المشكلات والصعوبات التى أهمها ما يلى:-

أ-تعدد مرات توقف العصارات لنقص التوريدات اليومية للقصب نتيجة لنقص العمالة الزراعية اللازمة للشحن اليدوى بالكميات المطلوبة لتموين المصانع.

ب-انخفاض طاقة البخار لتقادم المراجل وانتهاء العمر الافتراضى لكثير منها والاضطرار لتخفيض ضغوطها لتأمين سلامة تشغيلها.

ج-تقادم بعض المعدات الرئيسية وانخفاض معدل أدائها فى ظل تعدد مرات وطول أزمنة التوقف.

٢- زادت المساحة المنزرعة بمقدار ١٢٣٠٦ فدان عن السنة السابقة لتصل إلى حوالى ١٩٥٢٧٢ فدان إلا أن كمية توريدات القصب نقصت إلى ٥٧٥٤٧٤٠ طن وذلك نتيجة لانخفاض متوسط محصول الفدان بما يعادل ٢,٥ طن عن السنة السابقة وذلك بسبب تعرض المحصول لموجات الصقيع وعدم كفاية مياه الرى وسوء الصرف فى بعض المناطق وتأخر موسم العصير فى مصانع أبوقرقاص ونجع حمادى وكوم امبو إلى شهر يونيو وقصر موسم النمو وتأثر المحصول بالظروف الجوية وكذلك عدم أداء الخدمات الزراعية على النحو المطلوب لنقص العمالة الزراعية وارتفاع أجورها هذا فضلاً عن زيادة نسبة الخلف المسنة وانخفاض إنتاجيتها.

٣- عرض التقرير كالمعتاد جهود الشركة للعناية بمحصول القصب وتشجيع الزراع ، والتى تمت الإشارة إليها فى تقارير السنوات السابقة ، وأوضح أنه على الرغم من تلك الجهود فلا يزال التدهور فى إنتاجية الفدان مستمرا للعام الثالث على التوالى حيث انخفضت إنتاجية الفدان من ٣٥,٧ طن سنة ١٩٧٦ إلى ٣٣,٩ طن سنة ١٩٧٧ وأخيراً إلى ٣١,٤ طن سنة ١٩٧٨ الأمر الذى دعا إلى التفكير فى إنشاء مجلس للنهوض بإنتاجية قصب السكر وهو مجلس المحاصيل السكرية حاليا.

٤- زادت نسبة الطاقة غير المستغلة بمقدار ٣,١% عن العام السابق نتيجة لنقص توريدات القصب ، وتقدير قيمتها بما يعادل ٢٥,٨ مليون دولار أمريكى ، وقد أعاد التقرير عرض مقترحات حل تلك المشكلة على النحو

الذى سبق فى تقارير الأعوام السابقة بتوفير كميات القصب اللازمة من خلال زيادة المساحات المنزرعة والعمل على رفع إنتاجية الفدان والتوسع فى الميكنة الزراعية.

٥- نقص الإنتاج المحلى من السكر بمقدار ٣٠ ألف طن عن العام السابق ليصل إلى حوالى ٦٠٩ ألف طن ، وكان الاستهلاك المحلى ٨٧٦ ألف طن ، ويتم استكمال حاجة الاستهلاك المحلى بالتنسيق بين الشركة ووزارة التموين لاستيراد الكميات المطلوبة.

٦- لا زال مصنع التكرير يتعرض للمشكلات والصعوبات التى سبق عرضها فى تقارير السنوات السابقة مما أدى إلى نقص كمية السكر التى تم تكريرها بحوالى ١٥ ألف طن عن العام السابق.

٧- نقص حجم المولاس الناتج بمقدار ٢٦ ألف طن عن الموسم السابق ليصل إلى ٢٨٨ ألف طن .

ثالثا: جهود الشركة فى أنشطة التدريب وخدمات العاملين وأسرهم

تواصل الشركة جهودها فى التدريب المستمر للارتقاء دوما بكفاءة العاملين بها فضلاً عن دور الشركة فى تدريب الوافدين من الدول الشقيقة وإيفاد خبراء الشركة إلى تلك الدول لتشغيل مصانع السكر بها وتدريب العاملين هناك ، وعرض التقرير التعاون المشترك بين الشركة وهيئة اليونيسيف الدولية لإنشاء مراكز التأهيل المهنى وكذا تعاون الشركة مع وزارة القوى العاملة والتدريب لافتتاح مراكز التدريب على بعض الحرف للعاملين وأسرهم مثل الحياكة والتطريز وقيادة السيارات واللحام والكهرباء ومحو الأمية وتأمين ظروف العمل

،كما تواصل الشركة جهودها فى تقديم الخدمات الاجتماعية والطبية للعاملين وأسرهم.

رابعاً: الإحلال والتجديد بمصانع الشركة (وخاصة للمراجل والعصارات)

تم عرض الصعوبات التى تتعرض لها الشركة فى هذا الشأن والمشكلات مع هيئة المعونة الأمريكية التى تقدمت بعروض كانت جميعها غير مطابقة للمواصفات.

خامسا: موقف مشروعات الانفتاح الاقتصادى

عرض الموقف التنفيذى للمشروع المتكامل لمصنع سكر البنجر بوسط الدلتا ، وشركة مصر إيران للأثاث.

وننتقل مع التاريخ بعد ذلك إلى سنة ١٩٧٩ وتقرير مجلس إدارة شركة السكر الذى يوضح ما يلى:

أولا: الاقتصاديات الدولية للسكر سنة ١٩٧٩

بلغ الإنتاج العالمى ٩١,٠٥٢ مليون طن، و الاستهلاك العالمى ٩٠,٣٨٣ مليون طن بزيادة ٤,٦٤ مليون طن عن العام السابق، والمخزون العالمى ٣٠,٤٢١ مليون طن، وانعكس ذلك على أسعار السكر حيث حدث ثبات نسبي للأسعار خلال النصف الأول من العام إلا أنها ارتفعت خلال النصف الثانى لتصل إلى أعلى مستوى لها منذ ١٩٧٦ حيث سجل سعر طن السكر الخام حوالى ١١٥,٢٤جنيه استرلينى مقابل ١٠٢,٣٧ جنيه استرلينى فى العام السابق، وقد أشارت توقعات الليخت إلى احتمال زيادة الأسعار بدرجة مؤثرة فى المستقبل القريب.

ثانيا: الصناعة المحلية للسكر سنة ١٩٧٩

١- زاد الإنتاج المحلى من السكر بمقدار ١٥٣٥٠ طن عن السنة السابقة ليصل إلى حوالى ٦٢٤٦٩٨ طن على الرغم من نقص المساحة الموردة للقصب بحوالى ٤٢١٣ فدان ، وكانت زيادة الإنتاج نتيجة لزيادة متوسط محصول الفدان بمقدار ١،٣ طن عن السنة السابقة وتحسن ناتج السكر لزيادة النسب فى حلاوة ونقاوة القصب سنة١٩٧٩.

٢- زاد الاستهلاك المحلى من السكر بمقدار ١٥٦ ألف طن عن السنة السابقة ليصل إلى ١،٠٤٥ مليون طن لزيادة عدد السكان وارتفاع معدل استهلاك الفرد من السكر لارتفاع مستوى المعيشة ، وتتعاون شركة السكر مع وزارة التموين فى تحديد واستيراد الكميات المطلوبة لاستكمال حاجة السوق المحلى.

٣- استمرار جهود الشركة فى رعاية محصول القصب وتشجيع الزراع وأنشطة البحوث والتطوير للارتقاء بجودة المحصول وإدخال سلالات متميزة والتنسيق والتعاون المشترك مع الجهات القومية والدولية المتخصصة فى هذا المجال ، وقد سبق الحديث تفصيلاً عن ذلك فى تقارير الأعوام الماضية.

٤- نقصت مساحة توريد القصب سنة ١٩٧٩ بمقدار ٤٢١٣ فدان لتصل إلى ١٧٩٥٧٣ فدان لنقص مياه الرى ، وقد أعدت الشركة دراسة لتحديد الاحتياجات المائية اللازمة لمساحات القصب المستهدف زراعتها لتشغيل المصانع بطاقتها الكاملة وقدمت تلك الدراسة إلى لجنة الزراعة والرى بمجلس الشعب ووزارة الرى.

٥- تم توريد ٥٨٥٩٩٤٢ طن قصب سنة ١٩٧٩ وكانت إنتاجية الفدان ٣٢,٦٤ طن.

٦- لا تزال هناك مشكلة الطاقة المعطلة التى قدرت نسبتها بمقدار ١٦,٣% ، كما قدرت تكلفتها بحوالى ٣٦,٨ مليون دولار امريكى ، وأعاد التقرير ما سبق عرضه فى تقارير الأعوام السابقة من مقترحات لحل تلك المشكلة.

٧- زاد إنتاج السكر بمقدار ١٦ ألف طن عن السنة السابقة ليصل إلى حوالى ٦٢٥ ألف طن.

٨- التذكير بالصعوبات والمشكلات التي يواجهها مصنع التكرير فى ظل تقادم آلاته ومعداته الرئيسية وانتهاء عمرها الافتراضى ، والتى سبق الحديث عنها فى تقارير السنوات السابقة.

٩- تم إنتاج ٢٦٤ ألف طن مولاس سنة ١٩٧٩ استهلك منها ١٧١ ألف طن محلياً، وتم تصدير ١١٢ ألف طن.

١٠-عرض باقى أنشطة الشركة وجهودها فى مجال التدريب ورفع كفاءة العاملين بالشركة وبالدول الشقيقة، وكذا الخدمات التى تقدمها الشركة للعاملين بها.

وتم تشكيل لجنة عليا للتدريب برئاسة السيد رئيس مجلس إدارة الشركة وعضوية السادة رؤساء القطاعات والمصانع إيماناً من الشركة بأهمية الاستثمار فى العنصر البشرى وتنمية قدراته وتحفيزه وتعظيم دوره فى المشاركة وإعمالا لسياسة الشركة فى هذا المجال، واهتمام الشركة بدعم المكتبة المركزية ومكتبات المصانع بالمراجع اللازمة

والدوريات العالمية المتخصصة وكذا إتاحة فرص تعلم اللغات الإنجليزية والفرنسية والألمانية لمن يرغب من العاملين فى الشركة.

١١- الإشارة إلي الجهود التى تبذلها الشركة لإحلال وتجديد المعدات في المصانع وخاصة العصارات والمراجل ، وكذا شبكة ديكوفيل أرمنت ، والانتهاء من دراسة ميكنة نقل وشحن وتستيف جوالات السكر وطرح العملية فى مناقصة عالمية بين الشركات المتخصصة.

١٢-مصنع سكر جرجا

ورد ذكر مصنع سكر جرجاً لأول مرة فى تقرير ١٩٧٩ حيث أشار إلى الاجتماعات مع بنك التنمية والتعمير الألمانى لتخصيص التمويل اللازم لإنشاء المصنع من خلال قرض حكومة ألمانيا الغربية لمصر وتخصيص ١١٠ مليون مارك ألمانى لهذا الغرض، وأوضح موافقة الأجهزة المعنية بوزارة الزراعة على تخصيص ٢٠٠ فدان من الأراضى الزراعية لإقامة المصنع والمدينة السكنية بجوار قرية البياض بمدينة جرجا بمحافظة سوهاج.

ثالثا: مشروعات الانفتاح الاقتصادى التى تشارك فيها شركة السكر

١- شركة الدلتا للسكر (مشروع سكر البنجر بوسط الدلتا)

يوضح الفصل الخاص ببنجر السكر جميع التفصيلات المتعلقة بهذا المشروع.

٢- شركة مصر إيران للأثاث

عرض موقف هذا المشروع والمفاوضات الجارية مع الشركاء الأجانب للحصول على المعونة الفنية اللازمة فى هذا المجال.

ونسير مع التاريخ خطوة ننهى بها حقبة السبعينيات ونقف بها على عتبة الثمانينيات ونستعرض تقرير مجلس الإدارة عن سنة ١٩٨٠ فى ظل تعليمات الدولة بتعديل مواعيد عرض ميزانيات الشركات لتكون عن الفترة من ٧/١ إلى ٦/٣٠ من العام التالى ، وبالتالى فإن التقرير المعروض يشمل نشاط الشركة عن ستة شهور فقط عن الفترة من ١٩٨٠/١/١ إلى ١٩٨٠/٦/٣٠، ونعرض فيما يلى أهم ما ورد بذلك التقرير:

أولا: الموقف العالمى للسكر سنة ١٩٨٠

١- نقص الإنتاج العالمى بمقدار ٦,١٥٦ مليون طن عن الموسم السابق ليصل إلى حوالى ٨٤,٣٩٩ مليون طن.

٢- زاد الاستهلاك العالمى بمقدار ١,١٣ مليون طن عن الموسم السابق ليصل إلى حوالى ٩١,٠٥٥ مليون طن .

٣- نقص المخزون العالمى بمقدار ٦,٣٩٩ مليون طن عن الموسم السابق ليصل إلى حوالى ٢٤,٤١١ مليون طن.

وقد أدت العوامل الثلاثة السابقة إلى اتجاه الأسعار للارتفاع ، وساعد على ذلك الزيادة المضطردة فى أسعار البترول ، وقد اتجهت البرازيل وهى من أكبر دول العالم فى إنتاج وتصدير السكر إلى استخدام قصب السكر فى إنتاج الكحول واستغلاله كوقود للسيارات فى ظل الارتفاع المتزايد فى أسعار البترول ، وساعد على ارتفاع أسعار السكر أيضاً عدم استقرار الأحوال المالية العالمية وما صاحبها من ارتفاع في معدل أسعار الفائدة.

ثانيا: الصناعة المحلية سنة ١٩٨٠

١- نقص إنتاج السكر بمقدار ٦٣٧٧ طن ليصل إلى ٥٧١٦٢٩ طن ، وحدث ذلك النقص بسب انخفاض حلاوة القصب ومن ثم ناتج السكر عن الموسم الماضي وكذلك انخفاض معدل التشغيل وكفاءة الاستخلاص فى ظل تقادم بعض المعدات الرئيسية بالمصانع وتجاوز عمرها الافتراضى ، وفى ظل زيادة الاستهلاك المحلى وعدم كفاية الإنتاج لتغطية احتياجات السوق فإن وزارة التموين تستعوض الكميات اللازمة بالاستيراد وتتولى توزيع السكر بمعرفتها.

٢- عرض الجهود المتزايدة التى تبذلها الشركة لدعم محصول القصب وزراعه وجميع الأنشطة البحثية المتعلقة به والتى سبق الحديث عنها تفصيلاً فى تقارير السنوات السابقة .

٣- عرض الدراسات والأبحاث التى تجرى على طينة المرشحات لاستخدامها كمخصب عضوى.

٤- بلغت كمية توريدات القصب حوالى ٦٢٣٣٦٨١ طن من مساحة حوالى ١٨١٠٥٠ فدان.

٥- تم تقييم الطاقة العاطلة بما يعادل ١٢٤,٥ مليون دولار، وأشار التقرير إلى ما سبق عرضه فى تقارير السنوات السابقة من مقترحات لاستغلال تلك الطاقة.

٦- البدء فى عمليات إحلال وتجديد بعض معدات مصنع التكرير ، ومن المتوقع زيادة طاقة المصنع بعد الانتهاء من ذلك.

٧- زادت كمية المولاس المنتج بمقدار ٢٤ ألف طن لتصل إلى ٢٨٨ ألف طن ، وبلغت مبيعات المولاس ١٠١ ألف طن لصناعات التقطير والكيماويات والخميرة والأعلاف والدخان.

ثالثا: جهود الشركة فى تدريب العاملين ورعايتهم

استمرار الشركة فى بذل جهودها فى مجال تدريب العاملين وتعظيم قدرتهم والارتقاء دوما بكفاءتهم من خلال أنشطة التدريب محليا ودوليا والاهتمام بإنشاء مراكز التدريب بمواقع الشركة وتدريب الوافدين من الدول الشقيقة وإيفاد خبراء الشركة إلى تلك الدول لتشغيل مصانع السكر بها وتدريب العاملين هناك ، واستمرار الشركة فى تطبيق سياستها فى تقديم الخدمات الاجتماعية والصحية للعاملين وأسرهم بما يعمل على استقرارهم.

رابعا: جهود الشركة فى الإحلال والتجديد

تم اتفاق شركة السكر مع إحدى الشركات اليابانية والتعاقد معها فى سبتمبر ١٩٨٠ لتوريد معدات العصارات لمصنعى كوم امبو وأرمنت، وتم أيضا إنهاء الإجراءات الخاصة بقيام هيئة المعونة الأمريكية بتمويل العرض المخصص لخطى العصارات لمصنع نجع حمادى ، وجارى توريد سبعة مراجل بخارية من اليابان، والانتهاء من إجراءات مناقصة توريد معدات ميكنة نقل جوالات السكر بمصانع نجع حمادى وقوص وأرمنت وإدفو وكوم امبو ، واستكمال إنشاءات الخط الثانى لمصنع الخشب الحبيبى بكوم امبو المقرر بدء تشغيله خلال موسم ١٩٨١/٨٠ ، ونقل مصنع عطور قسمة من مصنع التقطير إلى موقعه الجديد بالحوامدية.

خامسا: مصنع سكر جرجا

تم الانتهاء من إعداد عقود بنك التنمية والتعمير الألمانى مع كل من البنك المركزى وشركة السكر لتوقيعها فور موافقة اللجنة العليا لخطة الدولة بإدراج المشروع ضمن مشروعات الخطة الخمسية للصناعة.

سادساً: مشروعات الانفتاح الاقتصادى

تم عرض الموقف التنفيذى لمشروع شركة الدلتا للسكر ، وشركة مصر إيران للأثاث، والإفادة بأنه قد تم توقيع عقود المشاركة والمعونة الفنية مع شركة مفكو وشركة باريو الفرنسية وأنه جارى إنهاء كافة الإجراءات المالية والإدارية لاستكمال المشروع.



السيد رئيس الجمهورية محمد حسنى مبارك أثناء افتتاح مصانع سكر جرجا ويقوم السيد
الدكتور مهندس / محمد عبد العال خليف رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب بالشرح على ماكيت المشروع

الفصل الحادي عشر

صناعة سكر القصب في أواخر القرن العشرين وأوائل القرن الحادي والعشرين

(١٩٨١ – ٢٠٠٦)

الفصل الحادي عشر

صناعة سكر القصب في أواخر القرن العشرين وأوائل القرن الحادي والعشرين (١٩٨١ – ٢٠٠٦)

نسير مع التاريخ لينقلنا إلى عقد الثمانينيات لنبدأ بالسنة المالية ١٩٨١/٨٠ وتقرير مجلس الإدارة المعروض على الجمعية العمومية، ونعرض فيما يلي موجزاً لأهم البيانات والمعلومات التي وردت بذلك التقرير:

أولاً: السوق العالمية للسكر سنة ١٩٨١/٨٠

تميزت هذه السنة بالارتفاع التدريجي للأسعار حتى وصلت أقصى حد لها في أكتوبر ١٩٨٠ بقيمة قدرها ٣٨٧،٨٧ دولار للطن، وفسر التقرير أن سبب ذلك هو زيادة الاستهلاك العالمي عن الإنتاج العالمي بمقدار ٣،٢ مليون طن حيث كان الاستهلاك ٨٩،٦٤٣ مليون طن والإنتاج ٨٦،٤٦ مليون طن، وقد نقص المخزون العالمي بمقدار الفرق بين الإنتاج والاستهلاك العالميين، ثم انخفضت الأسعار اعتباراً من شهر نوفمبر ١٩٨٠ حتى شهر يونيو ١٩٨١ نتيجة لنقص الطلب على السكر الخام، وتطبيق ضوابط الاتفاقية الدولية للسكر المتعلقة بطرح جزء من مخزون السكر العالمي عند تجاوز سعر السكر حد معين مما أدى إلى زيادة المعروض وانخفاض الأسعار.

ثانياً: الصناعة المحلية للسكر سنة ١٩٨١/٨٠

١- بلغت المساحة المنزرعة ١٩٦٤٠٧ فدان، ومساحة التوريد ١٨٥٤٦٩ فدان، وحجم التوريدات ٦٣٧١٢٣٦ طن قصب، ومتوسط محصول الفدان ٣٤،٤ طن قصب.

٢- استعرض التقرير جهود الشركة للنهوض بإنتاجية المحصول والخدمات التي تقدمها للمزارعين على النحو الذي سبق عرضه تفصيلاً في تقارير السنوات السابقة، وأبرز فكرة التجميع الزراعي لتجميع وتوحيد الأعمار وأنه قد تم ذلك في مساحة ١٥ ألف فدان خلال الثلاثة سنوات الماضية، وإنشاء شركات ميكنة متخصصة لخدمة أراضي المحصول، والتوسع في تطبيق المقاومة الحيوية لثاقبات القصب، والتعاون القائم مع هيئة الأغذية والزراعة التابعة لهيئة الأمم المتحدة (الفاو) ومعهد بحوث الأراضي والمياه لزيادة إنتاجية محصول القصب.

٣- تقدر الطاقة المتاحة بمصانع الشركة بحوالي ٨،١ مليون طن قصب في الموسم يلزم لتشغيلها كاملة زراعة مساحة ٢٣٧ ألف فدان، ولكن الطاقة المستغلة فعلاً حوالي ٦٣٧١٢٣٦ طن قصب وغير المستغلة ١٧٦٥٦٣٦ طن قصب، ولكي يتم استغلال الطاقة الكاملة فإنه يلزم زراعة وتوريد محصول حوالي ٣٧ ألف فدان، وأشار التقرير إلى أن قيمة الطاقة غير المستغلة تقدر بما يعادل ١٠٥ مليون دولار طبقاً للأسعار السارية.

٤- عرض التقرير الجهود البحثية التي تقوم بها الشركة لإنتاج أصناف جديدة والحفاظ على إنتاجية الأصناف الحالية وحمايتها من التدهور بالتعاون مع الجهات ومراكز البحوث القومية والعالمية على النحو الذي سبق توضيحه في تقارير السنوات السابقة.

٥- نقص إنتاج السكر بمقدار ٣٢١٦ طن عن الموسم السابق ليصل إلى ٦١٥١١٥ طن، بالرغم من زيادة المساحة الموردة وكمية التوريد عن الموسم الماضي وذلك نتيجة لانخفاض ناتج السكر إلى ١٠،٠٢%

مقابل ١٠،٢٤% في الموسم السابق وتقادم بعض معدات المصانع بما يقلل من كفاءتها، وقد بلغ إنتاج السكر المكرر ٢٦٠٨٨٤ طن، ولم يتم تحقيق المستهدف في الخطة لتقادم معدات مصنع التكرير وعدم تشغيل المعدات الجديدة التي تم تركيبها حتى تاريخه.

٦- بلغت مبيعات السكر ٦١٤٠٢٠طن، وتم تصدير ٢٠٩٠٩ طن حققت منها الشركة عائداً قدره ١،٨٦٩ مليون جنيه فروق أسعار.

٧- بلغ إنتاج المولاس ٣٠٧ ألف طن بيع منه ١٩١ ألف طن للاستهلاك المحلي، وتم تصدير ١١١ ألف طن.

٨- تم عرض باقي أنشطة الشركة وعلى الأخص الصناعات التكاملية في التقطير والعطور ومستحضرات التجميل والكيماويات والمعدات ولب الورق والخشب الحبيبي وخدمات النقل .... إلخ.

كما عرضت جهود الشركة في أنشطة التدريب وتنمية قدرات ومهارات العاملين والخدمات التي تقدمها الشركة للعاملين وأسرهم على النحو الذي سبق عرضه تفصيلاً في تقارير السنوات الماضية.

٩- بيان أنشطة الشركة في عمليات الإحلال والتجديد وعلى الأخص للعصارات والمراجل البخارية ومعدات تفريغ القصب وميكنة نقل جوالات السكر واستكمال خطوط الإنتاج الجديدة في مصانع قوص ودشنا.

١٠- عرض التقرير الموقف التنفيذي لإنشاء مصنع سكر جرجا حتى ١٩٨١/٦/٣٠ على النحو التالي:

أ- صدر قرار اللجنة العليا للخطة بإدراج المشروع في الخطة الخمسية ١٩٨٥/٨١.

ب- تم توقيع عقود تمويل المشروع مع البنك المركزي المصري وبنك التنمية والتعمير الألماني بقيمة ٩٥ مليون مارك.

ج-تم سداد ١،٥ مليون جنيه من ميزانية المشروع لهيئة السكة الحديد لإنشاء نفق تحت خط سكة حديد الحكومة، ولهيئة المساحة لسداد مستحقات ملاك الأراضي المقرر إقامة المشروع عليها، وذلك بعد صدور قرار رئيس الجمهورية بنزع ملكية الأراضي لإقامة المشروع.

د- تم إيقاف المشروع مؤقتاً وشكلت لجنة عليا برئاسة السيد رئيس مجلس الوزراء تمثل جميع الأجهزة المعنية بالدولة لدراسة تحفظات وزارة الري على إنشاء المشروع، وإيقاف طرح المناقصة العالمية لتوريد المعدات لحين انتهاء اللجنة من دراستها.

ه- تم الانتهاء من الدراسات الفنية وإعداد الوثائق اللازمة لطرح مناقصة إنشاء المدينة السكنية.

و- أبلغت وزارة الصناعة والثروة المعدنية الشركة بأنه قد تم إدراج ٣٦ مليون جنيه للمشروع.

١١- استعراض الموقف التنفيذي لمشروعي الانفتاح الاقتصادي اللذان تساهم فيهما الشركة وهما شركة مصر إيران للأثاث وشركة الدلتا للسكر.

وانتهي التقرير بعرض النشاط المالي للشركة، وأبرز ما يلي:

اعتباراً من ١/٧/ ١٩٨٠ أصبحت صناعة السكر تتحمل بكافة تكاليف هذه الصناعة دون أي دعم من الدولة كما كان متبعاً من قبل، وذلك بناء على قرار اللجنة الوزارية للخطة والإنتاج للشئون الاقتصادية بتاريخ ١٣/١١/١٩٧٩ فيما عرف بتصويب أسس التعامل بين شركة السكر وأجهزة وزارتي التموين والمالية على أن يتم احتساب هامش ربح قدره ٣،٥% للشركة بناء على قوائم التكاليف الفعلية المحتسبة والمعتمدة من الجهاز المركزي للمحاسبات.

ونخطو خطوة جديدة في عقد الثمانينيات وتقرير مجلس الإدارة عن سنة ٨١/١٩٨٢ المعروض على الجمعية العمومية الذي يوضح ما يلي:

أولاً: السوق العالمية للسكر سنة ٨١/١٩٨٢

تميزت هذه السنة بالانخفاض المتوالي في سعر السكر حتى وصل إلى ٩٩،٨٦ دولار للطن الخام في يونيو ١٩٨٢ وانخفض سعر السكر الأبيض أيضاً ليصل إلى ١٣١،٨٢ دولار للطن في ذلك الوقت، وحدث ذلك نتيجة لزيادة الإنتاج زيادة ملموسة حيث وصل إلى ٩٧،١٨٨ مليون طن مقابل ٨٧،٤٢٨ مليون طن في السنة السابقة، وزيادة الاستهلاك بمعدل أقل حيث وصل إلى ٩٠،٧٤٣ مليون طن مقابل ٨٨،٦١٦ مليون طن للسنة السابقة مما أدى إلى زيادة المخزون العالمي إلى ٣١،٣٥٨ مليون طن بنسبة تعادل ٣٤،٥٦% من الاستهلاك العالمي، ويرجع التباين الكبير بين معدل زيادة الإنتاج ومعدل زيادة الاستهلاك إلى ما يلي:

١- تمثل الزيادة في الإنتاج طفرة غير مسبوقة أو متوقعة في عدد من البلدان منها تايلاند والهند.

٢- اتجاه شريحة كبيرة من المستهلكين إلى استخدام شراب الفركتوز المنتج من الذرة خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية حيث يتميز بانخفاض سعره مقارنة بالسكر علاوة على ملاءمته لظروف الإنتاج بأمريكا.

٣- تأثير سياسات الاستهلاك في بعض الدول النامية لوجود أزمة اقتصادية عالمية فضلاً عن بعض الظروف الخاصة لبعض الدول مثل إيران التي خفضت استهلاكها إلى النصف بسبب حربها مع العراق.

ثانياً: السوق المحلية للسكر سنة ١٩٨٢/٨١

١- زادت المساحة المنزرعة إلى ١٩٩٠٤٥ فدان، وزادت المساحة الموردة إلى ١٨٧٦٨٤فدان، وحجم التوريدات إلى ٦٦٧١١٢٠ طن، ومتوسط محصول الفدان إلى ٣٥،٥طن، وقد أسهمت تلك الزيادات في زيادة حجم إنتاج الشركة إلى ٦٨١٨٩٦طن سكر، **ومن الجدير بالذكر أن تلك الإنتاجية لم يسبق تحقيقها في صناعة السكر في مصر**.

٢- على الرغم من زيادة محصول الفدان على المستوى العام بحوالي ١،١ طن إلا أن متوسط محصول الفدان بمصنعي كوم امبو وأبو قرقاص مازال منخفضاً حيث لايزال الصنف N.Co. 310 هو الصنف السائد وقد تدهورت إنتاجيته ويجرى إحلاله بالصنف ٥٤ س ٩ مرتفع الإنتاجية متأخر النضج.

٣- تقيم الطاقة العاطلة بما يعادل إنتاج ٧٧ ألف طن سكر، ٣٤ ألف طن مولاس تقدر قيمتها بحوالي ٢٢،١ مليون دولار بالأسعار السائدة وقتها.

٤- عرضت جهود الشركة للنهوض بإنتاجية محصول القصب والخدمات التي تقدمها للزراع بالتعاون مع المجلس الدائم لمحصول القصب بوزارة الزراعة (مجلس المحاصيل السكرية حالياً) على النحو الذي سبق إيضاحه تفصيلاً في تقارير السنوات السابقة، واتجاه الشركة إلى المضى قدماً في تنفيذ مشروع التجميع الزراعي وتوحيد الأعمار الذي أسهم في زيادة متوسط محصول الفدان بحوالي ٣ طن في المساحات التي تم تنفيذ المشروع بها، كما أبرزت جهود الشركة في المجال البحثي لاستنباط أصناف جديدة من القصب والتعاون في هذا المجال مع المراكز البحثية المتخصصة محلياً ودولياً، وكذا تكوين الشركات المتخصصة للميكنة الزراعية.

٥- عرض دور وأهمية عمليات الإحلال والتجديد في مصانع الشركة والتي كانت لها أثراً كبيراً في زيادة إنتاجية السكر بالقدر الذي لم يسبق تحقيقه في الشركة طيلة تاريخها، وهناك بيانات محددة عن أثر تلك التجديدات في مصنع نجع حمادي كما يلي:

أ- نقص عدد أيام الموسم بمقدار ٢٢ يوماً رغم زيادة حجم التوريدات بنسبة ٤،٧% عن العام السابق.

ب- زيادة كمية السكر المنتج بمقدار ٢٨ ألف طن.

ج- زيادة معدل الطن المعصور بمقدار ١٧٤٠ طن/ يوم.

د- انخفاض الوقود المستهلك بمقدار ٥،٨ كجم/ طن قصب.

٥- انخفاض معدل العمالة بمقدار ١٦،٨ رجل ساعة/ طن سكر.

٦- الاهتمام بتطوير مرفق النقل مما كان له أثراً كبيراً في انتظام التشغيل وزيادة معدل الطن المعصور.

٧- بلغ إنتاج السكر المكرر ٢٢١٧٢٣ طن بنقص قدره ٣٩١٦١ طن عن الموسم السابق نتيجة لتقادم معدات مصنع التكرير لانتهاء عمرها الافتراضي وتأخر تشغيل المرحلة الأولى من تجديدات المصانع وكذا تعدد مرات انقطاع التيار الكهربائي من الشبكة العامة.

٨- تم إنتاج ٢٩٦ ألف طن مولاس بيع منها محلياً ١٨٩٧٢٦ طن، وتم تصدير ٩٣٨٠٠ طن.

٩- استعراض أنشطة الشركة في مجال الصناعات التكاملية في التقطير ومستحضرات التجميل والعطور والكيماويات والمعدات ولب الورق والخشب الحبيبي وخدمات قطاع النقل.

١٠- الإشارة إلى الجهود التي تبذلها الشركة في مجال التدريب داخلياً وخارجياً وأثر ذلك في زيادة الإنتاجية حيث زادت إنتاجية العامل بمقدار ١٤٤،٦% مقارنة بإنتاجيته سنة ١٩٧٨/٧٧.

١١- بيان معدلات زيادة الأجور ومزايا العاملين حيث زادت بمقدار ١٩٢% مقارنة بسنة ١٩٧٨/٧٧، والإشارة إلى زيادة حوافز الإنتاج للعاملين بنسبة تتراوح بين ٢٥% و ٥٠% بالإضافة إلى **إنشاء صندوق معاشات تكميلي للعاملين اعتباراً من ١٩٨١/٦/١ يتيح صرف معاش إضافي للعاملين الدائمين بالشركة طبقاً لمدة خدمة كل منهم.**

١٢- المشروعات الجديدة بالشركة والموقف التنفيذي لكل مشروع على النحو التالي:

أ- مشروع خميرة الخبز

تم التعاقد مع شركة ستاركوزا الألمانية لتوريد معدات مصنع خميرة الخبز بطاقة ٣٥ طن/ يوم، وسيتم إلحاق المصنع بمصانع الكيماويات بالحوامدية.

ب-مشروع مصنع سكر جرجا

تم طرح مناقصة إنشاء المدينة السكنية للعاملين، والانتهاء من وضع المواصفات الفنية للمعدات والمرافق، وجاري التفاوض مع بنك التنمية والتعمير الألماني لتمويل الزيادة في أسعار المعدات التي يتوقع أن تصل قيمتها إلى ١٤٠ مليون مارك في حين أن عقد تمويل المشروع الموقع بين الشركة والبنك المركزي المصري وبنك التنمية والتعمير الألماني يبلغ ٩٥ مليون مارك.

١٣- عرض مشروعات الانفتاح الاقتصادي والموقف التنفيذي لشركة مصر إيران للأثاث وتوقع بدء إنتاجها في النصف الثاني من سنة ١٩٨٢ وانخفاض حصة شركة السكر بها إلى ١٢،٥% بدلاً من ٢٠% حيث أنها لم تساهم في زيادة رأس مال الشركة مكتفية بمساهمتها الحالية وقدرها ربع مليون دولار، كما تم عرض موقف شركة الدلتا للسكر (سكر البنجر) التي سيرد الحديث عنها تفصيلاً في الفصل الخاص بصناعة بنجر السكر في مصر.

ونمضى مع التاريخ إلى سنة ١٩٨٣/٨٢ وتقرير مجلس إدارة شركة السكر المعروض على الجمعية العمومية نوجز فيما يلي أهم ما تضمنه من بيانات ومعلومات:

أولاً: السوق العالمية للسكر سنة ٨٢/ ١٩٨٣

بدأ انخفاض الأسعار العالمية للسكر من يوليو ١٩٨٢ حيث انخفض سعر الطن الخام إلى ١٩٥،٧٨ دولار وواصل الانخفاض حتى وصل إلى ١٤٧،٤٩ دولار في سبتمبر ١٩٨٢ ثم زاد إلى ٢٦٥،٤٧ دولار في يونيو ١٩٨٣، وعلى الرغم من الزيادة في سعر السكر فإن السعر لا يزال أقل من تكلفة الإنتاج، وأوضح التقرير أن السبب في تذبذب الأسعار هو زيادة المخزون العالمي من السكر في نهاية يونيو ١٩٨٣ بما يعادل ٤،٣ مليون طن عن العام السابق نتيجة لزيادة الإنتاج العالمي.

ثانياً: الصناعة المحلية للسكر سنة ٨٢/ ١٩٨٣

١- زادت المساحات المنزرعة والكميات الموردة، كما زاد متوسط محصول الفدان في جميع المصانع عن السنة السابقة حيث كانت المساحة المنزرعة ٢٠٧١٠٧ فدان بزيادة قدرها ٨٠٦٢ فدان عن السنة السابقة، وزادت كميات التوريد بمقدار ٣٥٦٩٨٨ طن عن السنة السابقة لتصل إلى ٧٠٢٨١٠٨ طن، وزاد متوسط محصول الفدان بمقدار ٠،٣٥ طن عدا مصانع أبو قرقاص التي انخفض متوسط محصول الفدان بها إلى ٣١ طن بسبب زيادة مساحة الصنف N.Co. 310 الذي تدهورت إنتاجيته لتعرضه للعديد من الأمراض وزراعته في أكثر من ٩٦% من إجمالي المساحة

المنزرعة بزمام المصنع عكس المصانع الأخرى التي اعتمدت على زراعة الصنف ٥٤ س ٩ الذي أسهم بإنتاجيته المتميزة في زيادة متوسط محصول الفدان.

٢- انخفض ناتج السكر إلى ٩،٨٨% مقابل ١٠،١٧% في الموسم السابق وذلك بسبب تزايد توريدات القصب من الصنف ٥٤ س ٩ الذي يتصف بانخفاض محتواه السكري وتأخره في النضج.

٣- تقدر الطاقة العاطلة في مصانع الشركة بما يعادل إنتاج ٦٦ ألف طن سكر و ٣٠ ألف طن مولاس بما يساوي ١٣،٦ مليون دولار تقريباً بالأسعار السارية.

٤- بيان الجهود التي تبذلها الشركة للنهوض بزراعة القصب وإنتاجيته والخدمات التي تقدمها للمزارعين والأبحاث والتجارب التي تقوم بها بالتعاون مع مراكز البحوث المتخصصة محلياً وعالمياً لاستنباط أصناف جديدة من القصب ومقاومة الآفات والأمراض التي تصيب المحصول وتكوين شركات متخصصة في الميكنة، وعرض بعض البيانات التي توضح النتائج المتميزة التي ظهرت نتيجة لتنفيذ خطة الشركة للتجميع الزراعي وتوحيد الأعمار التي سبق الحديث عنها في تقارير السنوات السابقة، فقد زاد متوسط محصول الفدان خلال الثلاث سنوات الأخيرة ١٩٨١/٨٠، ١٩٨٢/٨١، ١٩٨٣/٨٢ إلى ٣٨،٦ طن، ٣٨،٩ طن، ٣٩،٩ طن على الترتيب في المساحات المجمعة مقابل ٣٤،٩ طن، ٣٥،٥ طن، ٣٤،٩ طن على الترتيب في المساحات غير المجمعة.

وأشار التقرير إلى انتخاب ثلاث أصناف جديدة مبشرة من القصب نتيجة للتعاون بين الشركة ومعهد بحوث المحاصيل السكرية التابع لوزارة الزراعة، وهذه الأصناف هي جيزة ٦٨/٨٨ مبكر النضج، وجيزة ٦٨/٦٣ متوسط النضج، وجيزة ٧٥/٣٩٣ متأخر النضج على أن يتم تقييم نتائج زراعة هذه الأصناف تمهيداً للتوسع في زراعتها عند ثبوت تميزها، هذا بالإضافة إلى استيراد الهجن من محطات البحوث العالمية وتجربة زراعتها في الظروف المحلية.

٥- توضيح جهود الشركة في مجال مكافحة الإصابة بمرض تفحم القصب بعد ظهوره وانتشاره في الصنف N.Co. 310 الذي يتصف بحساسيته للإصابة بهذا المرض، واتخاذ الإجراءات التالية:

أ- استصدار قرار وزير الزراعة والأمن الغذائي رقم ٤ لسنة ١٩٨٣ بمنع زراعة الصنف N.Co. 310 اعتباراً من موسم ١٩٨٣ حتى لا يتوطن المرض بمصر.

ب- تشكيل لجان مشتركة من شركة السكر ومديريات الزراعة ومعهد بحوث المحاصيل السكرية لحصر المساحات المصابة بالمرض وتنفيذ برنامج المقاومة الذي يشترط جمع وإعدام النباتات المصابة عندما تكون الإصابة أقل من أو تساوي ١٠%، وإعدام الحقل بالكامل إذا زادت نسبة الإصابة على ١٠% مع صرف التعويض المناسب.

٦- زاد إنتاج السكر بمقدار ١٥٤٨١ طن عن الموسم السابق ليصل إلى ٦٩٧٣٧٠ طن، وهذه الزيادة لا تتناسب مع زيادة توريدات القصب

لانخفاض ناتج السكر للصنف ٥٤ س ٩ الذي انتشرت زراعته وزادت توريداته.

٧- زادت كمية السكر الخام الذي تم تكريره بمقدار ٣٩٥٧٩ طن عن السنة السابقة ليصل إلى ٣١٥٣٠٢ طن، وقد تحققت تلك الزيادة نتيجة لتشغيل وحدة التكرير بمصنع دشنا التي بلغ إنتاجها ٧٨٨٨٥ طن في ذلك الموسم (١٩٨٣/٨٢).

٨- بلغ إنتاج المولاس ٣٣٠ ألف طن بيع منها ١٩١٤٨٦ طن محلياً وتم تصدير ١٠٤٣٩٦ طن.

٩- بيان أنشطة الشركة في باقي المجالات وعلى الأخص في الصناعات التكاملية التي شملت التقطير ومستحضرات التجميل والكيماويات والمعدات والورق والخشب وخدمات قطاع النقل.

١٠- الإشارة إلى الجهود التي تبذلها الشركة في مجال تدريب العاملين بجميع مستوياتهم وتخصصاتهم محلياً وخارجياً، وكذلك تطور المزايا والخدمات التي تقدمها الشركة للعاملين بها وزيادة الأجور سنة ١٩٨٣/٨٢ بمقدار ٩٥% تقريباً مقارنة بسنة ١٩٧٨/٧٧ فضلاً عن زيادة الحوافز بنسب تتروح بين ٢٤% و ٩٢% وزيادة قيمة المكافأة الإضافية التي تمنح للعاملين عند انتهاء خدمتهم وتعميم صرفها لجميع العاملين، وإلغاء التخفيض من قيمة المعاش التكميلي لمن تنتهي خدمتهم خلال ثلاث سنوات من تاريخ إنشاء الصندوق.

١١- عرض عمليات الإحلال والتجديد التي تقوم بها الشركة في مختلف الوحدات التابعة لها وعمليات التطوير والإنشاءات الجديدة في صناعة لب الورق وتشغيل الخط الجديد في مصنع الخشب الحبيبي، وكذا استكمال إجراءات تأسيس المدينة السكنية والمباني الإدارية لمصنع سكر جرجا الذي تم استلام موقعه في إبريل ١٩٨٣، وإنهاء إجراءات مناقصة توريد معدات المصنع.

١٢- متابعة الموقف التنفيذي لمشروعات الانفتاح الاقتصادي التي سبق الحديث عنها وهي مشروع خميرة الخبز الذي بدأ العمل في إنشاءاته وتوريد معداته بمعرفة شركة ستاركوزا الألمانية، وشركة الدلتا للسكر، وشركة مصر إيران للأثاث التي وصلت جميع معداتها والانتهاء من ٩٠% من مبانيها وكذا الانتهاء من تركيب وإدارة وتشغيل خط الإنتاج الأول (خط الأطقم المنجدة) في أول أكتوبر ١٩٨٢.

ثم نأتي بعد ذلك إلى سنة ١٩٨٤/٨٣ وتقرير مجلس إدارة شركة السكر المعروض على الجمعية العمومية لنوجز ما يحتويه فيما يلي:

أولاً: السوق العالمية للسكر سنة ١٩٨٤/٨٣

واصلت الأسعار العالمية للسكر انخفاضها هذا العام حيث كان سعر طن السكر الخام في أول العام (يوليو ١٩٨٣) ٢٥٧،١١ دولار للطن واستمر في الانخفاض حتى وصل إلى ١٤٧،٣٦ دولار للطن في آخر العام (يونيو ١٩٨٤) بانخفاض قدره حوالي ١١٠ دولار خلال عام واحد.

ثانياً: الصناعة المحلية للسكر سنة ١٩٨٤/٨٣

١- نقصت المساحات المنزرعة وكذا المساحات الموردة وكمية توريدات القصب عن السنة السابقة، كما نقص متوسط محصول الفدان أيضاً على النحو التالي:

أ- المساحة المنزرعة ٢٠١٧٢٨ فدان مقابل ٢٠٧١٠٧ فدان في العام السابق.

ب- المساحة الموردة ١٩٠٦٨٧ فدان مقابل ١٩٦٠٥١ فدان في العام السابق.

ج- حجم التوريدات ٦٦٣٢٦٢٢ طن مقابل ٧٠٢٨١٠٧ طن في العام السابق.

د-متوسط محصول الفدان ٣٤،٨ طن مقابل ٣٥،٨ طن في العام السابق.

ومن أهم العوامل التي تسببت في ذلك النقص هو تلف ٢٢٢٥ فدان بزمام مصنع أبو قرقاص التهمتها الفئران التي انتشرت بصورة وبائية في زمام المصنع وأدت إلى انخفاض متوسط محصول الفدان إلى ٢٥ طن، وكذا عدم ملاءمة الظروف الجوية التي أدت إلى انخفاض المتوسط العام للإنتاجية الفدانية بزمامات جميع المصانع.

٢- انخفض ناتج السكر إلى ٩،٨٧% مقابل ٩،٨٨% لزيادة نسبة توريدات الصنف ٥٤ س٩.

٣- تقدر الطاقة غير المستغلة بما يعادل إنتاج ٨٣ ألف طن سكر و٣٦ ألف طن مولاس تقدر قيمتها بما يعادل ١٧،٨ مليون دولار طبقاً للأسعار السائدة، وأوضح التقرير أن الشركة بحاجة إلى زيادة

التوريدات إلى ثمانية مليون طن للعمل بكامل طاقتها، وأشار إلى أن مساحات القصب بزمام نجع حمادي وأبو قرقاص كافية لتشغيل المصانع هناك بكامل طاقتها عكس باقي المصانع، وأوضح الجهود التي تبذلها الشركة للنهوض بمحصول القصب وخدمة المزارعين ومجالات البحث والتطوير التي سبق الحديث عنها تفصيلاً في تقارير السنوات السابقة، والتخطيط لزيادة المساحات المنزرعة بالأصناف الجديدة التي سبق الإشارة إليها في تقرير العام الماضي وهي جيزة ٦٨/٨٨ مبكر النضج، جيزة ٦٨/٦٣ متوسط النضج خلال الثلاثة سنوات من ٨٤/ ١٩٨٥ إلى ٨٦/١٩٨٧ في محافظتي قنا وأسوان وتأجيل نشر هذه الأصناف بزمام محافظة المنيا لحين الانتهاء من تنفيذ خطة إحلال الصنف ٥٤ س ٩ محل الصنف N.Co. 310. وقد ورد بالتقرير أن خطة التوسع في محافظة قنا ستشمل ٥٠٠ فدان، ٢٥٠٠ فدان، ٢٥٠٠ فدان خلال الثلاث سنوات، وفي محافظة أسوان ١٠٠ فدان، ٥٠٠ فدان، ٢٥٠٠ فدان على الترتيب، وأشار التقرير إلى استمرار شركة السكر بالتعاون مع معهد بحوث المحاصيل السكرية في المتابعة والتقييم للتوسع في زراعة الأصناف التي يثبت تميزها، واستمرار أبحاث القصب في الشركة في تنفيذ مشروع مزارع النويات المنتقاة من الصنف ٥٤ س ٩ بزراعات الشركة الخاصة للمحافظة على إنتاجية الصنف وحمايته من التدهور، واستمرار عمليات تمشيط وفحص زراعات القصب لكشف الإصابة بالتفحم والتعامل مع الظاهرة على النحو الذي سبق إيضاحه في تقرير العام الماضي.

٤- بلغ إنتاج السكر ٦٥٦٩٨٠ طن بنقص قدره ٤٠١٩٦ طن عن الموسم السابق، وذلك لانخفاض توريدات القصب بمقدار ٣٩٥٤٨٦ طن علاوة على انخفاض ناتج السكر عن السنة السابقة.

٥- بلغت كمية السكر المكرر ٢٢٧٢٠١ طن بنقص قدره ٨٨١٠١ طن عن الموسم السابق نتيجة لزيادة إنتاجية المصانع من السكر الأبيض للاستهلاك المباشر.

٦- بلغ إنتاج المولاس ٣٠٨ ألف طن بيع منه محلياً ٢٢٢٢٥١ طن وتم تصدير ٩١٢١٥ طن.

٧- بيان باقي أنشطة الشركة خصوصاً في الصناعات التكاملية التي أهمها التقطير والعطور والكيماويات والمعدات ولب الورق والخشب الحبيبي وخدمات النقل، واستمرار الشركة في بذل جهودها في أنشطة التدريب وتطوير مهارات وقدرات القوى العاملة، وكذا الاستمرار في تقديم الخدمات الاجتماعية والرعاية الصحية للعاملين وأسرهم وزيادة الأجور والحوافز والتأمينات الاجتماعية حيث بلغت الزيادة في تلك المزايا بما يعادل ١٧٩،٣% مقارنة بسنة ١٩٧٨.

٨- عرض الجهود التي تبذلها الشركة لإحلال وتجديد الآلات والمعدات في مصانع الشركة والعمل على رفع كفاءتها وزيادة إنتاجيتها وترشيد التكلفة.

٩- توضيح الموقف التنفيذي لمشروع مصنع سكر جرجا وأن الشركة قد تعاقدت مع شركة B. M. A الألمانية لتوريد المعدات الرئيسية للمصنع، فضلاً عن التقدم في تنفيذ الإنشاءات المدنية بموقع المشروع.

١٠- الإشارة إلى أن شركة مصر إيران للأثاث، وهي إحدى شركات مشروعات الانفتاح الاقتصادي التي تمتلك شركة السكر حصة قدرها ١٢،٥% من رأس مالها بما يعادل ربع مليون دولار قد حققت خسائر بلغت ٨٨٤٧٦٤ دولار في ١٩٨٣/١٢/٣١، وأن الشركة تعاني من نقص السيولة وارتفاع تكلفة التمويل.

وننتقل بعد ذلك إلى السنة المالية ٨٤/ ١٩٨٥، ونطلع على أحوال صناعة السكر عالمياً ومحلياً من خلال تقرير مجلس إدارة شركة السكر المعروض على الجمعية العمومية الذي يوضح ما يلي:

أولاً: السوق العالمية للسكر سنة ١٩٨٥/٨٤

انخفضت الأسعار على مدار العام حيث كان سعر طن السكر الخام ١٢٣،٢ دولار أول العام في يوليو ١٩٨٤ ثم انخفض إلى ٨٧،٨٩ دولار في آخر العام في يونيو ١٩٨٥، ومن البديهي أن سعر البيع بهذا القدر أقل من تكلفة الإنتاج.

ثانياً: الصناعة المحلية للسكر سنة ١٩٨٥/٨٤

١- زادت كمية القصب الموردة عن العام السابق لتصل إلى ٧٢٥٩٦٢٢ طن نتيجة لزيادة المساحة الموردة بمقدار ١٣٤٦ فدان عن الموسم السابق رغم نقص إجمالي المساحات المنزرعة بمقدار ٢٤٧٠ فدان، ويرجع ذلك إلى الجهود التي بذلت لإعمال القرار الوزاري الخاص بحظر نقل القصب خارج مناطق زراعته وكذا ارتفاع متوسط محصول الفدان بمقدار ٣ طن نتيجة لتحسن الظروف الجوية وزيادة نسبة المنزرع من الصنف ٥٤ س ٩ وطول موسم

النمو الخضري وتحسن النمو والإنتاجية في ظل تطبيق الخطة المطورة للكسر والتوريد.

٢- بلغ ناتج السكر ١٠،٢٨%.

٣- قدرت الطاقة غير المستغلة بما يعادل ١٠٠٤٧٦ طن قصب.

٤- بيان الجهود التي تبذلها الشركة للنهوض بإنتاجية القصب وخدمات المزارعين وأنشطة البحث والتطوير وتدريب العاملين وتنمية مهاراتهم وقدراتهم والخدمات الاجتماعية والرعاية الصحية التي تقدمها الشركة للعاملين وأسرهم.

٥- عرض موقف الشركة تجاه التوسع في زراعة الأصناف الجديدة التي سبق الحديث عنها في تقارير السنوات السابقة (جيزة ٦٨/٨٨، جيزة ٦٨/٦٣) بالتعاون مع معهد بحوث المحاصيل السكرية بوزارة الزراعة، وكذا إجراء التجارب المشتركة لتقييم الأصناف المبشرة مثل جيزة ٩٦/٧٤، جيزة ٣٦٨/٥٥ واستمرار التوسع في النويات المنتقاة كمصدر لتقاوي القصب الخالية من الأصناف الغريبة والأمراض الفيروسية، بالإضافة إلى إكثار الصنف ٦٩ E ١٨ الذي توصلت إليه بحوث الشركة.

٦- استمرار الشركة في التعاون مع الأجهزة المعنية بوزارة الزراعة في تنفيذ برنامج مكافحة ظاهرة التفحم في زراعات القصب.

٧- بلغ إنتاج السكر ٧٤٨٢٤٩ طن بزيادة قدرها ٩١٢٦٩ طن عن الموسم الماضي، وزادت كمية السكر المكرر بمقدار ٦١٥٣٧ طن لتصل إلى ٢٨٨٧٣٨ طن، وزاد إنتاج المولاس إلى ٣٤٥ ألف طن مقابل ٣٠٨ ألف طن في الموسم السابق.

٨- الإشارة إلى الجهود التي تبذلها الشركة في الصناعات التكاملية، وأنشطة التدريب على النحو الذي سبق توضيحه بالتفصيل في الفصول السابقة، وأثر التدريب في رفع إنتاجية العامل سنة ١٩٨٥/٨٤ إلى ما يعادل ١٦٣% تقريباً من إنتاجيته سنة ١٩٧٨/٧٧.

٩- توضيح عمليات الإحلال والتجديد والإنشاءات الجديدة بمصانع الشركة، والموقف التنفيذي لمشروع سكر جرجا حيث تم توقيع اتفاق قرض تكميلي مع بنك التنمية والتعمير الألماني قدره ٤٥ مليون مارك غير القرض الأصلي وقدره ٩٥ مليون مارك لتمويل شراء المعدات، كما قامت الشركة بطرح مشروع ورق الكتابة والطباعة بقوص في مناقصة عالمية.

١٠- إبراز خسائر شركة مصر إيران للأثاث (ميفكو) والتي تساهم فيها الشركة بنسبة ١٢،٥% من رأس مالها بما يعادل ربع مليون دولار، وأن الخسائر تعادل ٩٩،٨% من رأس مال الشركة، وقد عقد اجتماع غير عادي للجمعية العمومية لمناقشة تلك المشكلة وتقرر زيادة رأس مال الشركة من ٢ مليون دولار إلى ٥ مليون دولار، وإعادة توزيع حصص المساهمين لحماية الشركة ولضمان بقائها واستمرارها.

ويأتي عام ٨٥/ ١٩٨٦ وتقرير مجلس إدارة شركة السكر المعروض على الجمعية العمومية الذي يفيد تميز نتائج موسم ١٩٨٦/٨٥ وأنه لم يسبق للشركة تحقيقها حيث بلغت القيمة الإجمالية لمنتجات الشركة مبلغ ٤١٢،٣٦٥ مليون جنيه، وأوضح ما يلي:

أولاً: السوق العالمية للسكر سنة ٨٥/ ١٩٨٦

اتجهت أسعار السوق العالمية إلى الصعود وبلغت حدها الأقصى في إبريل ١٩٨٦ حيث وصل سعر الطن الخام إلى ٢٠٤،٣٢ دولار وهناك توقعات باستمرار الصعود لانخفاض المخزون العالمي بنسبة ٣،٦% عن العام الماضي.

ثانياً: الصناعة المحلية للسكر سنة ٨٥/ ١٩٨٦

١- زاد حجم التوريدات من القصب إلى ٧٧٩٦٣٦٠ طن بزيادة قدرها ٥٣٦٦٩٨ طن عن الموسم السابق، وذلك لزيادة متوسط محصول الفدان بمقدار ١،٣ طن ليصل إلى ٣٩،١ طن، وكذا زيادة كل من المساحة المنزرعة والمساحة الموردة حيث زادت المساحة الموردة بمقدار ٧٤٢٦ فدان لتصل إلى ١٩٩٤٥٩ فدان، وقد ساعد على ذلك ملاءمة الظروف الجوية، وانتظام عمليات الري وتنفيذ خطة الكسر والتوريد التي أتاحت الاستمرار في ري مساحات الأعمار الصغيرة المقرر كسرها في نهاية الموسم مما زاد من متوسط محصولها، وإجادة العمليات الزراعية في ظل استخدام الميكنة، وزيادة نسبة المنزرع من الصنف ٥٤ س ٩.

٢- نقص ناتج السكر إلى ١٠،٢٤% مقابل ١٠،٢٨% في الموسم السابق، وذلك لزيادة نسبة القصب الراقد والمفترش في بعض المصانع وانتشار ظاهرة حريق القصب في الأحواض خارج خطة الكسر والتوريد وتخلف توريدها لفترات طويلة، فضلاً عن الارتفاع غير المألوف في درجات الحرارة خلال شهري فبراير ومارس ١٩٨٦ مما دعم النمو الخضري على حساب ناتج السكر.

٣- عملت المصانع بكامل طاقتها.

٤- تخطيط وتنفيذ مشروع لتحسين إنتاجية القصب وزيادة إنتاجية الفدان من ٣٥ طن إلى ٤٢ طن بالتنسيق والتعاون بين شركة السكر والمجلس المركزي للمحاصيل السكرية وأجهزة وزارة الزراعة والري ومركز البحوث الزراعية، وذلك من خلال العمل على تحسين التربة وأصناف القصب وتوحيد الأعمار ومكافحة الحشائش وميكنة العمليات الزراعية وتحسين وسائل الري والصرف، وتمت دراسة تمويل المشروع من الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية بقرض ميسر قدره ١٠ مليون دينار (٣٤ مليون جنيه مصري). وقد تمت زراعة ٢٢٨٤ فدان والإعداد لزراعة مساحة ٧٠٠٠ فدان أخرى بنويات تقاوي منتقاة لتنفيذ هذا المشروع.

٥- قطاع أبحاث القصب

أ- موافقة لجنة تقييم أصناف القصب على زراعة الصنفين جيزة ٨٨/٦٨، ٦٩ E ١٨ والاستمرار في متابعتهما مع مراعاة تميز الصنف الثاني عن الأول في وزن العود والحلاوة وناتج السكر.

ب- تنفيذ توصية لجنة تقييم أصناف القصب بإكثار الصنفين جيزة ٣٦٨/٧٥ وجيزة ٩٦/٧٤ في مرحلة إكثار موسع بالزراعات الخاصة بالشركة لاستكمال دراسة صفاتهما الإنتاجية والمقارنة بالصنف ٥٤ س ٩ تمهيداً للسماح بنشر الصنف الذي تثبت جدارته.

ج- التوسع في زراعة نويات القصب بتقاوي منتقاة في مساحة ٢٤٠١ فدان غرس ربيعي بمصانع الإنتاج، والبدء في زراعة مساحة ٢٥٠٠ فدان كنويات منتقاة في عمر الغرس الخريفي بمصانع جرجا.

د- متابعة الإصابة بمرض تفحم القصب، ولم يثبت ظهور أي إصابة في الصنف ٥٤ س ٩.

ه- الانتهاء من تنفيذ المشروع القومي للميكنة الزراعية بكوم امبو والتمهيد لتطوير ميكنة العمليات الزراعية.

و- التعاون مع وزارة الزراعة في تنفيذ تجربة التسوية بأشعة الليزر لتقييم التجربة وانعكاس استخدامها على الإنتاجية والاحتياجات المائية لمحصول القصب.

٦- زيادة إنتاج السكر في موسم ١٩٨٦/٨٥ إلى ٧٩٨٠٨٣ طن بزيادة قدرها ٤٩٨٣٤ طن عن الموسم السابق، كما زاد إنتاج السكر المكرر في نفس العام بمقدار ٥٦٥٨ طن عن الموسم السابق ليصل إلى ٢٩٤٣٩٦ طن.

٧- تبذل الشركة جهوداً كبيرة في مجال الصناعات التكاملية لتطويرها والارتقاء بها.

٨- تقدمت شركة السكر بطلب إلى الجمعية العمومية لشركة مصر للأثاث التي تساهم فيها لحل الشركة وتصفيتها لتوالي خسائرها، ولكن الجمعية العمومية لم توافق على طلب شركة السكر.

ونسير خطوة جديدة مع التاريخ وتقرير مجلس إدارة شـركة السـكر المعروض على الجمعية العمومية بنتائج موسم ١٩٨٧/٨٦، ونجد أنه يركـز على الصناعة المحلية للسكر حيث أوضح ما يلي:

١- تميزت نتائج موسم ١٩٨٧/٨٦ بزيادة المساحة المنزرعة إلى ٢١٣١٤٩ فدان، والمساحة الموردة إلى ٢٠٤٠٧٦ فدان، وحجم توريدات القصب إلى ٨١٢٤٨٦٩ طن، ومتوسط محصول الفدان إلى ٣٩،٨ طن.

ويرجع ذلك إلى نفس الأسباب التي سبق توضيحها في تقرير العام السابق بالإضافة إلى انتظام توريد القصب وتشغيل المصانع، وجودة الفطام، وانخفاض نسبة القصب المحروق والراقد والمطوش، وانخفاض مستوى الإصابات الحشرية والمرضية مما أدى إلى جودة المحصول وزيادة ناتج السكر بمقدار ٠،٠٦% عن الموسم لسابق ليصل إلى ١٠،٣٠%.

٢- عدم التشغيل بكامل الطاقة في مصنعي قوص ودشنا لعدة أسباب أهمها النقص في كميات مياه الري، والظروف الأمنية التي اعتبرت القصب محصولاً يحجب الرؤية، وتحول بعض الزراع إلى محاصيل أخرى أفضل في عائدها كما حدث في زراعة الطماطم في قنا وقفط، وتحول البعض الآخر عن القصب لتراكم مديونياتهم وتخوفهم من خصمها من حساباَت توريداتهم، فضلاً عن عدم الالتزام بتطبيق قرار وزير الزراعة رقم ١٨ لسنة ١٩٨٠ في شأن حرمان المزارعين المخالفين للدورة الزراعية من مستلزمات الإنتاج.

٣- تم إعداد الخطة اللازمة لاستكمال تشغيل مصنع سكر جرجا وإمداده بكميات القصب اللازمة له، وتعتمد الخطة على زراعة ٢٧ ألف فدان خلال ثلاثة سنوات، ومن المتوقع أن يكون متوسط إنتاجية الفدان ٣٩ طن ليمكن إمداد المصنع بكمية قدرها مليون طن قصب من مساحة ٢٦ ألف فدان، وتخصيص ألف فدان كمصدر لتقاوي الغرس الجديد سنوياً سواء غرس ربيعي أو غرس خريفي (توسع أو إحلال).

٤- تبذل الشركة جهوداً كبيرة لدراسة جدوى طرق الري الحديثة بالتنسيق مع كافة الأجهزة المعنية بالدولة بعد أن أسفرت النتائج عن تفوق طريقة الري بالتنقيط عن غيرها من الطرق الحديثة مثل الري بالرش أو الري السطحي المحسن.

٥- اتخاذ عدة إجراءات لزيادة محصول القصب المورد لمصانع دشنا بعد انخفاض توريداته، وأهم هذه الإجراءات ما يلي:

أ- التنسيق مع مديرية الزراعة بقنا لتنفيذ الدورة الزراعية التي تكفل سد احتياجات مصنع دشنا من القصب.

ب- اعتماد مجلس المحاصيل السكرية سلفة مقدراها ١٠٠ ألف جنيه تخصص لزراع مصنع سكر دشنا حيث تمنح سلفة سريعة للزراع المتعاقدين بما يمكنهم من البدء في الزراعة لحين حصولهم على قرض بنك التنمية والائتمان الزراعي، وتتولى شركة السكر (مصنع دشنا) استرداد السلفة من توريدات المزارعين وردها إلى مجلس المحاصيل السكرية.

ج- مساهمة مجلس المحاصيل السكرية في حل مشكلة نقص مياه الري في نهايات الترع من خلال تخصيص سلفة مقدارها ١٥٠ ألف جنيه توزع على المزارعين لشراء وتركيب ماكينات ري ارتوازي لري المساحات الموجودة بزمام نهايات الترع للتغلب على مشكلة نقص المياه في تلك النهايات.

د- موافقة السيد نائب رئيس الوزراء ووزير الزراعة على تقديم قرض من مجلس المحاصيل السكرية لشركة قنا للميكنة الزراعية يتم من خلاله تمليك المزارعين لوحدات ري نقالي للتغلب على مشكلة انخفاض منسوب الترع صيفاً، وتتولى شركة السكر تحصيل قيمة القروض وتوريدها لمجلس المحاصيل السكرية.

٦- تم تكرير ٣٠٨٧٣٤ طن من الخام المحلي والمستورد بمصنع تكرير الحوامدية في موسم ١٩٨٧/٨٦، كما تم إنتاج ٣٦٥ ألف طن مولاس في ذلك الموسم.

٧- عرض أنشطة الشركة في الصناعات التكاملية للتقطير والكيماويات والمعدات والعطور ومستحضرات التجميل ولب الورق والخشب الحبيبي وخدمات النقل، وكذا أنشطة التدريب داخلياً وخارجياً.

٨- مشروع مصنع سكر جرجا

أ- بدأ تأسيس المشروع في يوليو ١٩٨٢.

ب- بدأ تشغيل المصنع في يونيو ١٩٨٧.

ج- حجم استثمارات المشروع ١٨٠،٠٣ مليون جنيه منها ٨٩،٦٧٧ مليون جنية مكون محلي، ٩٠،٣٥٣ مليون جنيه مكون أجنبي.

ويعتبر هذا المشروع إضافة حقيقية للاقتصاد القومي المصري يعمل على زيادة الإنتاج القومي للسكر بما يؤدي إلى تقليص حجم الفجوة الغذائية من السكر كسلعة استراتيجية وخلق فرص عمل جديدة.

٩- حلت شركة السكر محل شركة القاهرة للخلاصات الغذائية والعطرية في شراكتها لشركة ناردن الدولية لإنتاج مكسبات الطعم والرائحة كأحد الآثار القانونية المترتبة على ضم شركة القاهرة للخلاصات الغذائية والعطرية إلى شركة السكر اعتبار من ١٩٨٦/٧/١ بنفس أسس الشراكة السابقة وهي ملكية ٥١% لشركة ناردن، ٤٩% لشركة السكر والتقطير المصرية.

ويسير بنا التاريخ لينقلنا إلى تقرير مجلس إدارة شركة السكر المعروض على الجمعية العمومية في اجتماعها لمناقشة نتائج موسم ٨٧/ ١٩٨٨ حيث ركز ذلك التقرير أيضاً على الصناعة المحلية للسكر فأوضح ما يلي:

١- بلغت المساحة المنزرعة ٢١٨٨٧١ فدان، والمساحة الموردة ٢٠٩٦٠٧ فدان، وحجم التوريدات ٧٩٤٧١٣٧ طن، وكمية السكر المنتج ٨٢٥٨٢٦ طن، وناتج السكر ١٠،٣٧%.

٢- من أهم الملاحظات التى سجلها موسم ٨٧ / ١٩٨٨ ما يلى:

أ-انخفاض متوسط محصول الفدان بمقدار ١،٩ طن مقارنة بالموسم السابق.

ب- ارتفاع ناتج السكر بمقدار ٠،٠٩% عن الموسم السابق.

٣-التشغيل بالطاقة الكاملة لمصانع الشركة يستلزم زيادة المساحة المنزرعة بمقدار ٣٧ ألف فدان ليصل إجمالى المساحة إلى ٢٥٥ ألف فدان، وقد أوصى التقرير ببعض المقترحات لحل مشكلة وجود طاقة عاطلة، وقد سبق التحدث تفصيلاً فى تقارير السنوات السابقة عن تلك المقترحات.

٤-تم تكرير ٣٠٩ ألف طن خام محلى بالإضافة إلى ٤٤ ألف طن خام مستورد بمعرفة الغير ولحسابهم، وقد تم التكرير بمصنعى الحوامدية ودشنا.

٥-أسندت الدولة مهمة توفير كميات السكر اللازمة لاستخدامات شركات القطاع العام التابعة لوزارة الصناعة إلى شركة السكر والتقطير المصرية اعتبارا من أول يوليو ١٩٨٨ بناء على توصية اللجنة المشكلة برئاسة السيد الأستاذ الدكتور رئيس مجلس الوزراء وعضوية السادة وزراء الصناعة والتموين والاقتصاد والمالية والسيد محافظ البنك المركزي في ١٩٨٨/٢/٢. وقد استوردت الشركة لهذا الغرض ٣٦ ألف طن سكر خام لتغطية احتياجات القطاع العام من السكر.

٦-بلغ إنتاج المولاس ٣٦٦ ألف طن في موسم ١٩٨٨/٨٧ استهلك معظمه محليا وتم تصدير الفائض.

٧-جهود الشركة في الأنشطة الأخرى وخاصة الصناعات التكاملية وأنشطة التدريب على النحو الذي سبق توضيحه تفصيلا في تقارير السنوات السابقة مع ملاحظة أن الشركة قد أسست وحدة للتجارب النصف صناعية بمصانع سكر قوص بالتعاون مع هيئة الأمم المتحدة للتدريب العملي على تكنولوجيا إنتاج السكر.

٨-جهود الشركة في مجال الإحلال والتجديد بالمصانع والتوسعات الجديدة مثل مشروع العلف المطور، وأيضا الجهود المبذولة في مجال حماية البيئة من التلوث حيث يتم نقل طينة المرشحات إلى أماكن بعيدة عن التجمعات السكنية والمجاري المائية.

ونعرض سنة ١٩٨٩/٨٨ وتقرير مجلس إدارة شركة السكر المعروض على الجمعية العمومية والذي يوضح أنشطة الشركة خلال موسم ١٩٨٩/٨٨ على النحو التالي:

١- المساحة المنزرعة ٢٢٥٣١٠ فدان، والمساحة الموردة ٢١٥٤١٩ فدان، وحجم التوريدات ٨٠٧٩٢٧٣ طن، ومتوسط محصول الفدان ٣٧،٥ طن، وكمية السكر المنتج ٨٠٥٣٣٠ طن، وناتج السكر ٩،٩٧%. وتعتبر نتائج ذلك الموسم أقل من مثيلاتها في الموسم السابق عدا المساحة المنزرعة التي زادت نسبيا، وقد أوضح التقرير أسباب ذلك وهي تعرض محصول القصب لموجات متتالية من الصقيع خلال الفترة من أواخر ديسمبر ١٩٨٨ حتى منتصف فبراير ١٩٨٩، وتغيير نظام مناوبات الري من مناوبة ثنائية إلى مناوبة ثلاثية مما أدى إلى تعرض المحصول للعطش خلال الفترة من أول يوليو ١٩٨٨ حتى منتصف أغسطس ١٩٨٨ التي تعتبر ضمن فترة النمو العظمى للمحصول، كما

أن ارتفاع سعر العسل الأسود قد شجع المزارعين على التحول بمحصولهم إلى مصنعي العسل فضلا عن تهريب آخرين لمحصولهم خارج محافظات الإنتاج والتصنيع سعيا وراء ربح أكبر رغم قرار حظر ذلك.

٢- نسبة الطاقة غير المستغلة حوالي ٤،٤%، ويلزم زيادة المساحة المنزرعة حاليا بالقصب من ٢٢٥ ألف فدان إلى ٢٦٥ ألف فدان للتشغيل بالطاقة الكاملة، وقد أوضح التقرير مقترحات لتحقيق ذلك سبق توضيحها تفصيلا في تقارير السنوات السابقة.

٣- جهود الشركة للارتقاء بمحصول القصب وإنتاجيته ونوعيته، والتنسيق في ذلك مع كافة الجهات والأجهزة المعنية بشئون الزراعة والبحوث والتطوير محليا ودوليا على النحو الذي سبق توضيحه تفصيلا في تقارير السنوات السابقة، وقد أنشأت الشركة محطة للأرصاد الجوية بمصانع كوم امبو لدراسة أثر العوامل الجوية على الاحتياجات المائية لمحصول القصب وتحديد تلك الاحتياجات بدقة، واستكمال مراحل تربية طفيل الترايكوجراما المقاوم لثاقبات القصب بمحطة بحوث القصب بمصنع أبو قرقاص تمهيدا لتعميمه في باقي مصانع الشركة.

٤- تم تكرير ٢٦٥ ألف طن سكر خام مصري، ٦٥ ألف طن سكر خام مستورد بإجمالي ٣٣٠ ألف طن سنة ١٩٨٩/٨٨.

٥- تم إنتاج ٣٥٨ ألف طن مولاس خلال موسم ١٩٨٩/٨٨.

٦- جهود الشركة في الصناعات التكاملية وتطويرها في التقطير والعطور والكيماويات والمعدات ولب الورق والخشب الحبيبي وخدمات النقل... الخ.

٧- الجهود التي تبذلها الشركة في أنشطة التدريب داخليا وخارجيا محليا ودوليا على النحو الذي سبق توضيحه تفصيلا في تقارير السنوات السابقة.

٨- أنشطة الصيانة والإحلال والتجديد بمصانع الشركة.

ويأخذنا التاريخ إلى آخر سنوات الثمانينيات وموسم ١٩٩٠/٨٩ حيث تقرير مجلس الإدارة المعروض على الجمعية العمومية لمناقشة نتائج ذلك الموسم، ونوجز فيما يلي ما ورد في ذلك التقرير:

١- المساحة المنزرعة قصب ٢٢٥٥٣٠ فدان، والمساحة الموردة ٢١٧٢١٢ فدان، وحجم توريدات القصب ٧٨٧٤٦٦٩ طن، ومتوسط محصول الفدان ٣٦،٣ طن، وكمية السكر المنتج ٨٢٨٨٣٠ طن، وناتج السكر ١٠،٥٣%. وقد تلاحظ ما يلي:

أ- زيادة المساحة المنزرعة بمقدار ٢٢٣ فدان عن الموسم السابق.

ب- زيادة المساحة الموردة بمقدار ١٧٩٣ فدان عن الموسم السابق.

ج- نقص متوسط محصول الفدان بمقدار ١،٢ طن عن الموسم السابق.

د- نقص حجم التوريدات بمقدار ٢٠٤٦٠٤ طن عن الموسم السابق.

ه- زيادة ناتج السكر بمقدار ٠،٥٦% قصب عن الموسم السابق.

وقد أوضح التقرير أن سبب النقص في متوسط إنتاجية الفدان هو تعرض المحصول لموجة من الجو البارد استمرت حتى منتصف فبراير وأثرت

على معدل نمو المحصول، وكذلك نقص عمر المحصول المورد لبعض المصانع.

٢- التذكير بالطاقة غير المستغلة في المصانع وأهمية زيادة المساحة المنزرعة وكيفية تحقيق ذلك على النحو الذي سبق توضيحه تفصيلا في تقارير السنوات السابقة.

٣- جهود الشركة لزيادة إنتاجية القصب وتحسين نوعيته.

٤- تعاقدت الشركة على استيراد ٧٢ ألف طن سكر خام للوفاء بالتزاماتها في توفير احتياجات شركات القطاع العام من السكر تنفيذا لتوصيات اللجنة المختصة بالسكر برئاسة السيد رئيس مجلس الوزراء والوزراء المعنيين في ٢ فبراير ١٩٨٨.

٥- حجم إنتاج المولاس ٣٦٤ ألف طن في موسم ١٩٩٠/٨٩ تم استهلاك جزء منه محليا وتصدير الفائض.

٦- الجهود التي تبذلها الشركة في مجالات أنشطتها الأخرى وعلى الأخص في الصناعات التكاملية والتدريب.

٧- **المركز الطبي للشركة بالحوامدية**

تم التخطيط لإنشاء مركز طبي متطور بالحوامدية لتقديم خدمة طبية متميزة للعاملين بالشركة وأسرهم، ولخدمة أهالي المنطقة في إطار سياسة الشركة لخدمة المجتمع المحلي، وكذا تقديم خدماته للعاملين بشركات القطاع العام والخاص، وتبلغ التكلفة الاستثمارية التقديرية للمشروع ١٦ مليون جنيه بالعملة المحلية وتم إسناد التنفيذ إلى شركات المقاولات، ومخطط الانتهاء من تنفيذ المشروع في منتصف سنة ١٩٩٢.

٨- **مشروع تركيز الفيناس وحماية البيئة من التلوث**

تنتج صناعة التقطير بشركة السكر حوالي ٨٠٠ ألف طن من الفيناس سنويا، وتم التخطيط لمشروع تركيز الفيناس كأحد عناصر إنتاج العلف الحيواني الغير تقليدي، وتوفير الاعتمادات المخصصة لذلك الغرض وقدرها ٢٠ مليون جنيه.

٩- مشروع تأسيس مكتب التصميمات بمصانع المعدات بالحوامدية بالتعاون المشترك بين شركة السكر والتقطير المصرية والجامعات المصرية وهيئة اليونيدو لدعم التصنيع المحلي للمعدات وقطع الغيار لخدمة الشركة ومصانعها والشركات المصرية الشقيقة، وتبلغ تكلفة المشروع ٣ مليون جنيه تتحملها شركة السكر وهيئة اليونيدو مناصفة.

١٠- تتخذ شركة السكر الإجراءات التنفيذية لمشروع سكر بنجر بلقاس بمحافظة الدقهلية مع الجهات المعنية وتدبير قرض من الصندوق السعودي للتنمية لتمويل المكون الأجنبي من استثمارات المشروع، وتقدر الاستثمارات الكلية للمشروع ٢٠٧ مليون جنيه منها ٩١ مليون جنيه نقد أجنبي، ١١٦ مليون جنيه بالعملة المحلية، ويهدف المشروع إلى إنتاج ٦٠ ألف طن سكر سنويا في مرحلته الأولى، ويمكن مضاعفة طاقته الإنتاجية في مرحلة لاحقة.

ونعبر إلى عقد التسعينيات حيث تقرير مجلس إدارة شركة السكر المعروض على الجمعية العمومية الذي يغطي أنشطة الشركة خلال موسم ١٩٩١/٩٠ ويوضح ما يلي:

١- بلغ إنتاج الشركة من السكر ٨٩١٤٠٤ طن خلال موسم ١٩٩١/٩٠ بزيادة قدرها ٦٢٥٧٤ طن عن إنتاج الموسم الماضي، وقد زاد إنتاج

السكر نتيجة لزيادة حجم توريدات القصب بما يقارب نصف مليون طن على الرغم من نقص المساحة المزروعة والموردة، وزيادة متوسط محصول الفدان بمقدار ٢،٧ طن عن الموسم السابق لتحسن العوامل الجوية، وكذا زيادة ناتج السكر بمقدار ١٢،٠% عن الموسم السابق.

٢- كانت نسبة التشغيل ٨٩،٧%، ويلزم زيادة المساحة المنزرعة بمقدار ٤٢ ألف فدان حتى يمكن التشغيل بالطاقة القصوى، وأعيد عرض المقترحات التي سبق توضيحها في تقارير الأعوام الماضية لتحقيق ذلك الهدف والتي تتلخص في زيادة المساحات المنزرعة بالدورة الزراعية، ورفع غرامات المخالفات، وحظر نقل القصب خارج زمامات الإنتاج، وأضيف اقتراح جديد وهو التزام وزارة الأشغال العامة والموارد المائية بتوفير مياه الري اللازمة لمناطق التوسع الجديد لزراعة القصب.

٣- تطوير جهود الشركة لتحسين إنتاجية محصول القصب باعتبار أن ذلك أحد الأهداف الإستراتيجية للشركة، وقد تم إيضاح الكثير من تلك الجهود في تقارير السنوات السابقة. ونوجز فيما يلي أهم ما تم عرضه في تقرير ١٩٩١/٩٠:

أ- زيادة كميات بذور القصب المنتجة وعدد الهجن والبادرات الناتجة من عمليات التربية.

ب- زراعة الأصناف المبشرة في محطات بحوث القصب بالمصانع لتحديد مدى ملاءمتها لمناطق زراعتها.

ج- الإعداد والتنسيق مع الجهات المعنية لمشروع مزارع الأنسجة لإنتاج أصناف جديدة.

د- استكمال تنفيذ برنامج التقاوي المنتقاه للصنف ٥٤ س ٩ لحمايته من التدهور.

ه- استمرار العمل في برنامج مقاومة تفحم القصب، ونشر طفيل مكافحة الثاقبات في زمام مصانع أبو قرقاص مع التخطيط لإنشاء معامل جديدة لإنتاج الطفيل في مناطق زراعة القصب بالتعاون مع معهد بحوث وقاية النبات.

و- التعاون مع المركز القومي للبحوث (المشروع المصري للكبريت) لاستصلاح أراضي المزرعة الآلية وتحسين إنتاجية القصب بها.

ز- التعاون مع معهد بحوث الزراعة الآلية لتطوير طرق الري باستخدام الري بالرش والتنقيط لمحصول القصب، وكذا التعاون مع معهد بحوث الزراعة الآلية ومصانع الآلات والمعدات لتطوير آلة زراعة القصب الفرنسية P.M.C وحامل الأسلحة متعدد الأغراض.

ح- تنفيذ مشروع تنمية إنتاج القصب بالتعاون مع كل من مجلس المحاصيل السكرية ومعهد بحوث المحاصيل السكرية.

ط- استمرار التعاون مع مجلس المحاصيل السكرية لمنح قروض بدون فائدة للمزارعين لتسهيل تملكهم لماكينات الري وآلات خدمة المحصول مع تقسيط تلك القروض وسدادها خصما من توريداتهم.

ي- التوسع في زراعة بنجر السكر وإدخال زراعة الذرة السكرية لاستكمال الطاقة الإنتاجية للمصانع والعمل على توفير كميات القصب المستهلكة في صناعة العسل الأسود.

٤- استيراد شركة السكر ٨٤ ألف طن سكر خام لتغطية التزامها بتنفيذ توصية لجنة السكر الصادرة في ١٩٨٨/٢/٢ بخصوص توفير كميات

السكر المطلوبة للاستخدامات الصناعية في شركات القطاع العام التابعة لوزارة الصناعة.

٥- توقع انخفاض الأسعار العالمية للسكر خلال السنة القادمة (١٩٩٢/٩١).

٦- حجم السكر المكرر ٤٣٧ ألف طن بزيادة قدرها ١٢٨ ألف طن عن العام السابق.

٧- حجم المولاس المنتج ٣٨١ ألف طن تم استخدام معظمه محليا وتصدير الفائض.

٨- استمرار الشركة في جهودها لتنمية الصناعات التكاملية وكذا في أنشطة التدريب داخليا وخارجيا محليا ودوليا.

٩- تحديث كل من مصانع نجع حمادي وأبو قرقاص، وتوسعات مصنع لب الورق بإدفو، والإنشاءات الجديدة مثل خط إنتاج العلف الحيواني المطور بمصنع أرمنت والمركز الطبي بالحوامدية وكذا استكمال إنشاءات مشروع تركيز الفيناس لحماية البيئة من التلوث.

١٠- بدء الإعداد لتنفيذ مشروع استخلاص السكر من المولاس.

١١- جهود الشركة في مجال تصنيع المعدات.

١٢- موقف المشروعات التي تساهم فيها شركة السكر مثل شركة الدلتا للسكر، والشركة العالمية للأثاث ميفكو، وكذلك شركة ناردن لمكسبات الطعم والرائحة.

ونصل إلى عام ١٩٩٢/٩١ والتقرير المعروض على الجمعية العمومية الذي يشير إلى ما يلي:

١- تم إنتاج ٨٩٥٩٠٦ طن سكر من حجم توريدات قصب قدرها ٨٧٣٠٧٢١ طن ناتجة من مساحة قدرها ٢٢١٥٥٦ فدان حيث بلغ متوسط محصول الفدان ٣٩،٤ طن.

٢- ضرورة زراعة ٣٤٥٠٠ فدان إضافية من القصب لإمكانية التشغيل بالطاقة الإنتاجية الكاملة للشركة، وعرض المقترحات التي سبق عرضها لتحقيق ذلك في تقارير السنوات السابقة.

٣- جهود الشركة لزيادة إنتاجية محصول القصب وتحسين الإنتاج.... تلك الجهود التي سبق إيضاحها تفصيلا في تقارير السنوات السابقة.

٤- أوجه التعاون بين شركة السكر والجهات العلمية سواء معاهد البحوث المتخصصة أو كليات جامعة أسيوط لتنفيذ المشروعات المتعلقة بالمحاصيل السكرية والتي أهمها ما يلي:

أ- إعادة تجربة زراعة محصول البنجر في مساحة ١٩٥ فدان بزمامات أبو قرقاص وجرجا ودشنا بالتعاون مع معهد بحوث المحاصيل السكرية، وقد أعطت المساحة المنزرعة إنتاجية قدرها ١٦،٩٥ طن بنجر للفدان.

ب- زراعة البنجر في العروة الصيفية بزمامات قوص وكوم امبو، واستكمال تجارب زراعة الذرة السكرية لاستخدامها في صناعة العسل الأسود لتوفير القصب لصناعة السكر.

ج- تجارب تحسين التربة في المزرعة الآلية بوادي خريت (كوم امبو) باستخدام سماد الكبرونيت بالتعاون مع المركز القومي للبحوث (المشروع المصري للكبريت).

د- مشروع تحضير سماد عضوي من مخلفات صناعة السكر (طينة المرشحات والفيناس) بالتعاون مع كلية الزراعة بجامعة أسيوط.

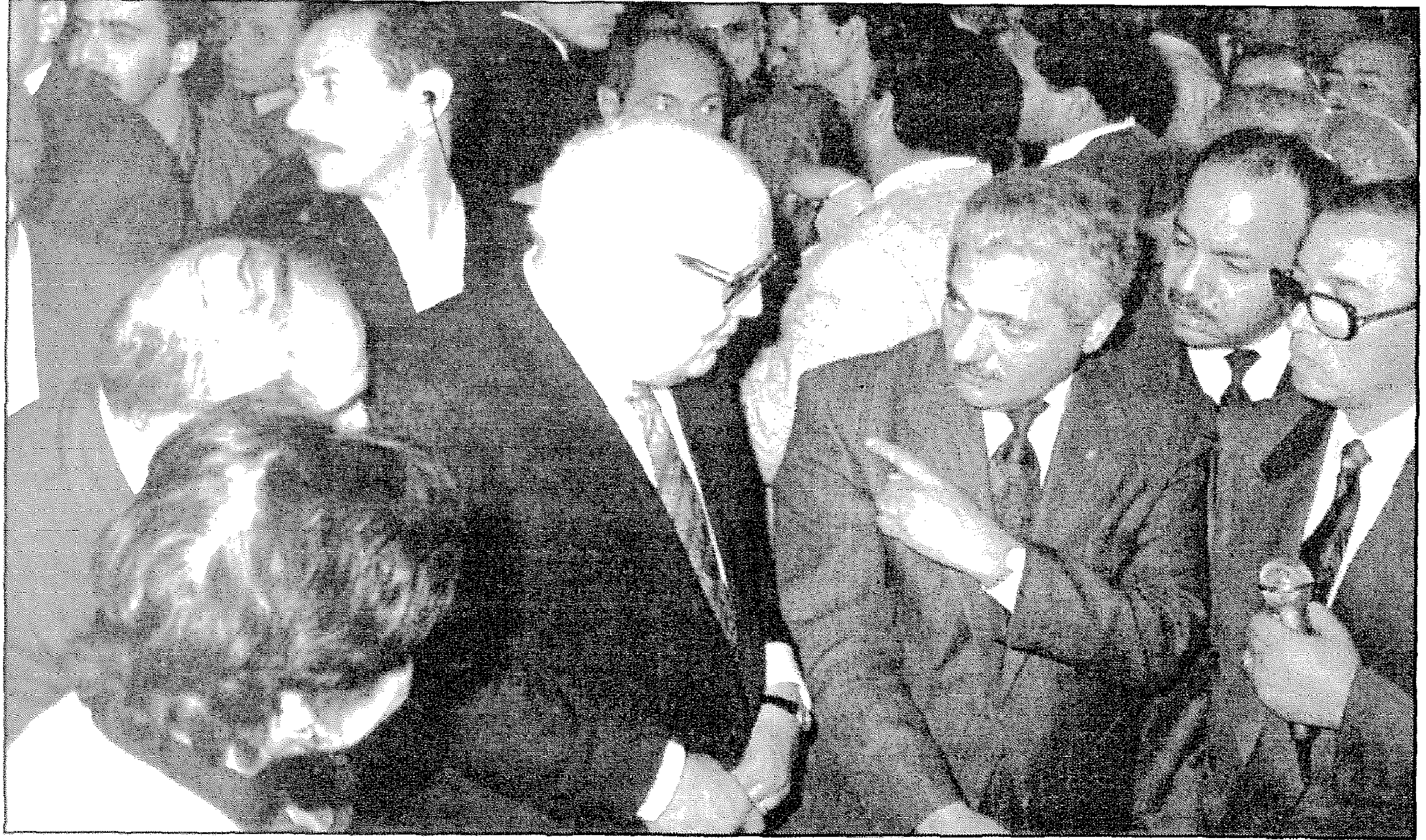
ه- تجارب تحديد المقننات المائية لقصب السكر بالتعاون مع معهد بحوث الزراعة الآلية.

٥- التأكيد على استمرار شركة السكر في أداء دورها لتغطية احتياجات شركات القطاع العام التابعة لوزارة الصناعة من السكر، وقد استوردت الشركة ٢٤ ألف طن سكر خام لهذا الغرض علاوة على استيراد ٣٦ ألف طن سكر خام لتكريرها لحساب الشركة، وكان إجمالي ما تم تكريره ٣٣٩٠٢٠ طن سكر خام من المحلي والمستورد.

٦- حجم المولاس المنتج ٤٠٣ ألف طن استخدم معظمه للاستهلاك المحلي والباقي للتصدير.

٧- الأنشطة المختلفة للشركة غير صناعة السكر، وعلى الأخص الصناعات التكاملية، وأنشطة التدريب داخليا وخارجيا محليا ودوليا مع التركيز على التعاون بين الشركة وجامعة أسيوط لإنشاء المعهد العالي لتكنولوجيا السكر لمنح درجات الدبلوم والماجستير والدكتوراه في التخصصات المختلفة المتعلقة بصناعة السكر.

٨- سياسة الشركة في الإحلال والتجديد والصيانة خاصة في مصانع نجع حمادي التي تم إنشاؤها سنة ١٨٩٢، وبلغت جملة الاستثمارات في هذا المجال ١٦٤،١ مليون جنيه كان المكون المحلي ٧٦% منها مما يعد إنجازا هاما في مجال التصنيع المحلي لمعدات صناعة السكر، كما تم إنشاء خط لإنتاج علف الماشية بمصانع أرمنت تم تصنيع جميع معداته



السيد الدكتور عاطف صدقى رئيس مجلس الوزراء يفتتح مصانع سكر نجع حمادى بعد إعادة تأهيله وتجديده بالأيدى المصرية ، وبسواعد أبناء الشركة

محليا وذلك في إطار سياسة الشركة في تنويع الإنتاج والاستفادة من المخلفات.

٩- مشروع إنشاء المركز الطبي بالحوامدية على مساحة ١٠٠٠٠ متر مربع على نهر النيل بتكلفة قدرها ٣٥ مليون جنيه.

١٠- العديد من المشروعات الأخرى التي تساهم فيها الشركة والتي أهمها:

أ- مشروع سكر البنجر ببلقاس برأس مال ١٥٠ مليون جنيه.

ب- مشروع استخلاص السكر من المولاس بتكلفة ٦١ مليون جنيه.

ج- مشروع ورق طباعة الصحف.

د- مشروع شركة الدلتا للسكر.

هـ- مشروع شركة ناردن لمكسبات الطعم والرائحة.

و- مشروع شركة مصر العالمية للأثاث.

<u>أما عام ١٩٩٣ فقد شهد تغييرا جديدا في اسم شركة السكر حيث تقرر تعديل اسمها من شركة السكر والتقطير المصرية إلى شركة السكر والصناعات التكاملية تعبيرا عن التوجه الجديد للشركة في الاهتمام بالصناعات التكاملية</u> وتنفيذ مشروعات إنشاء مصانع السكر والصناعات الأخرى على المستوى القومي والإقليمي تنفيذا لسياسة الدولة في تعميق التصنيع المحلي. وقد أوضح تقرير مجلس الإدارة المعروض على الجمعية العمومية في اجتماعها لمناقشة نتائج موسم ١٩٩٣/٩٢ ما يلي:

١- إنتاج ٩٠٨٨٠٥ طن من السكر في موسم ١٩٩٣/٩٢ من توريدات حجمها ٨٤٤٤٢٦٦ طن قصب، وكانت المساحة الموردة ٢٢١٩٥٣ فدان ومتوسط محصول الفدان ٣٨،٠٤ طن قصب، وكان ناتج السكر

١٠،٧٦%. وقد تحققت تلك النتائج المتميزة نتيجة لملاءمة الظروف الجوية للنمو والنضج، والتطبيق الدقيق لخطة الكسر والتوريد.

٢- نسبة الطاقة المستغلة بمصانع الإنتاج ٨٥،٣%، ويمكن استغلال الطاقة بكاملها إذا زادت المساحة المنزرعة بمقدار ٣٨٣٠٠ فدان.

٣- الجهود التي تبذلها الشركة لتحسين إنتاجية محصول القصب والتي سبق توضيحها تفصيلا في تقارير السنوات السابقة والتي تشمل برامج الإكثار والانتخاب وإنتاج الهجن في محطات بحوث الشركة، واستعراض البرامج الجاري تنفيذها والتي أهمها ما يلي:

أ- برنامج تحديث السلالات (نويات الأساس).

ب- برنامج مقاومة الثاقبات بطفيل الترايكوجراما والانتهاء من تجهيز معمل إنتاج الطفيل بمصنع نجع حمادي لتوفير كمية من الطفيل وتخصيصها للإطلاق في الزراعات الخاصة للشركة.

ج- موافقة السيد الدكتور نائب رئيس الوزراء ووزير الزراعة واستصلاح الأراضي على امتداد مشروع المكافحة الحيوية للثاقبات على مدى ٣ سنوات ١٩٩٥/٩٤/٩٣ بتمويل مشترك من وزارة الزراعة وشركة السكر، وخطة ذلك المشروع كما يلي:

- المرحلة الأولى سنة ١٩٩٣ وتشمل عشرة آلاف فدان بالمنيا.
- المرحلة الثانية سنة ١٩٩٤ وتشمل أكثر المناطق إصابة في المنيا وقنا وأسوان.
- المرحلة الثالثة سنة ١٩٩٥ تقييم النتائج وتحديد نسبة الإصابة لتحديد متطلبات المرحلة التالية.

٤- إعادة زراعة البنجر في ٢٩ فدان في زمام أبو قرقاص، و١٢٧ فدان في زمام جرجا بإنتاجية قدرها ٢٢،١ طن للفدان، ١٩،٠ طن للفدان على الترتيب.

٥- زراعة الصنفين ٤٠٥، ٣٠١ من الذرة السكرية لإنتاج العسل الأسود وتقييمه مقارنة بعسل قصب السكر.

٦- التعاون بين شركة السكر وكليتي الزراعة والعلوم بجامعة أسيوط في إجراء التجارب والبحوث العلمية لتطوير الأداء بالشركة.

٧- استمرار شركة السكر في التزامها بتوفير احتياجات شركات القطاع العام التابعة لوزارة الصناعة تنفيذا لتوصية لجنة السكر الصادرة سنة ١٩٨٨، واستيراد ١٠٧٧٥ طن سكر خام لهذا الغرض.

٨- تم تكرير ٣٢٤٩٦٣ طن سكر خام محلي ومستورد بمصنع التكرير بالحوامدية.

٩- تم إنتاج ٣٤٨ ألف طن من المولاس استهلك معظمه محليا وتم تصدير الفائض.

١٠- تعاقدت شركة السكر مع سوريا لإنشاء وحدة لإنتاج الكحول الأثيلي، كما تقدمت الشركة بعرض في المناقصة العالمية التي طرحتها إيران لإنشاء خمسة مصانع سكر هناك.

١١- تم تدريب ٣٧٢٣ من العاملين بالشركة بما يعادل ١٨% من إجمالي عدد العاملين في إطار سياسة الشركة لتنمية مهارات وقدرات العاملين بها.

ثم نأتي بعد ذلك إلى عام ١٩٩٤/٩٣ وتقرير مجلس إدارة شركة السكر المعروض على الجمعية العمومية في اجتماعها والذي يبرز في مقدمته

تطور الشركة ونموها وتنوع منتجاتها وتحقيق مبيعات بلغ حجمها مليار وستمائة وعشرون مليون جنيه، ثم أوضح ما يلي:

١- كمية السكر المنتجة ٩٨٨٦٣٦ طن من السكر الخام والمكرر والأبيض، والطاقة المستغلة ٩٥%، وللتشغيل بالطاقة الكاملة يلزم زيادة المساحة المنزرعة قصب بمقدار ٢٤٣٥٠ فدان. واستعرض التقرير بعض المقترحات التي سبق إيضاحها تفصيلا في تقارير السنوات السابقة لتحقيق ذلك الهدف.

٢- الجهود التي تبذلها الشركة للارتقاء بجودة القصب، وكذا المحاصيل السكرية الأخرى وعلى الأخص بنجر السكر والذرة السكرية بالتعاون بين شركة السكر ومعهد بحوث المحاصيل السكرية ومجلس المحاصيل السكرية واستيراد أربعة أصناف جديدة من الذرة السكرية من الولايات المتحدة الأمريكية لهذا الغرض.

٣- استكمال دراسة أثر إضافة الفيناس المركز إلى ماء الري لتسميد القصب بمعدلات من ٤٠م^{٣} للفدان إلى ١٦٠م^{٣} للفدان مع الإشارة إلى النتائج الجيدة التي تحققت في الإنتاجية وناتج السكر عند إضافة ٤٠م^{٣} للفدان.

٤- المشروعات البحثية بين شركة السكر وكليتي الزراعة والعلوم بجامعة أسيوط لتحسين إنتاجية القصب وجودته من خلال مقاومة الآفات والأمراض واستخدام طرق الري الحديثة، والتسميد المتوازن، وتكثيف الإزهار في قصب السكر باستخدام الكيماويات، وتحضير سماد صناعي من طينة المرشحات والفيناس (من مخلفات صناعة السكر من القصب)، وتقييم الخزان المائي التحت سطحي في مزرعة الشركة بوادي خريت (كوم امبو بأسوان).

٥- الخدمات الاجتماعية التي تقدمها الشركة للعاملين بها وأسرهم والتي تشمل تقديم وجبات غذائية وزي موحد للعمل وتوفير وسائل انتقالهم إلى مواقع عملهم وذهاب أبنائهم للمدارس، وإقامة المدن السكنية لإقامة العاملين وأسرهم مع توفير وسائل الترفيه بأنواعها المختلفة وحجز المصايف، وإنشاء المركز الطبي بالحوامدية لتوفير الرعاية الطبية للعاملين وأسرهم.

٦- المشروعات الاستثمارية الجاري تنفيذها وتشمل ما يلي:

أ- استخلاص السكر من المولاس بتكلفة ٦١ مليون جنيه.

ب- إنشاء الخط الثاني لإنتاج لب الورق بتكلفة ١٦ مليون جنيه.

ج- المركز الطبي بالحوامدية بتكلفة ٣٥ مليون جنيه.

د- الخط المطور لإنتاج العلف الحيواني بتكلفة ٥،٥ مليون جنيه.

بالإضافة إلى المشروعات الجديدة الجاري دراستها وهي مشروع شركة قنا لورق طباعة الصحف، ومشروع شركة مصر إدفو لصناعة اللب وورق الكتابة.

ونمضي مع التاريخ إلى سنة ١٩٩٥/٩٤ وتقرير مجلس إدارة شركة السكر المعروض على الجمعية العمومية في اجتماعها لمناقشة نتائج الموسم وميزانية ١٩٩٥/٩٤ الذي أبرز في مقدمته **تجاوز إنتاج الشركة من السكر رقم المليون طن لأول مرة في تاريخ الشركة حيث تم إنتاج ١٠٠٤٠٦٥ طن سنة ١٩٩٥/٩٤**، ثم أوضح التقرير ما يلي:

١- زيادة حجم توريدات القصب بمقدار ٨٧٢٢٥٩ طن عن السنة السابقة، وكذلك زيادة المساحة الموردة بمقدار ٢٢٤٩٨ فدان.

٢- قيمة إجمالي مبيعات الشركة ٢٢٦٥٧٥٩٠٠٠ جنيه.

٣- تم تشغيل المصانع بطاقتها الكاملة لأول مرة.

٤- جهود الشركة لتحسين جودة القصب وبنجر السكر، والتعاون المشترك بين الشركة وكليات جامعة أسيوط على النحو الذي سبق توضيحه تفصيلا في تقارير السنوات السابقة.

٥- جهود الشركة وخدماتها للعاملين، وتحويل جميع العمال إلى عمالة دائمة والاستغناء بقدر الإمكان عن العمالة المؤقتة والموسمية دعما لاستقرار العاملين وتقوية انتمائهم للشركة.

٦- جهود الشركة في تدريب العاملين داخليا وخارجيا محليا وعالميا.

٧- التعاون المشترك بين شركة السكر ومركز إعداد القادة للصناعة لرفع مستوى ٢٠٠ متدرب من العاملين بالشركة في اللغة الإنجليزية.

٨- **القرار الجمهوري رقم ٢٨٧ لسنة ١٩٩٤ بإنشاء معهد دراسات وبحوث تكنولوجيا صناعة السكر ويتبع جامعة أسيوط**، وبدء التدريب في المعهد في ١٩٩٤/١٠/١٥ للفرقة الأولى. ويتيح المعهد الفرصة للدارسين للحصول على درجات الدبلوم والماجستير والدكتوراه.

٩- الموقف التنفيذي للمشروعات الاستثمارية التي سبق الحديث عنها تفصيلا في تقارير السنوات السابقة.

ونعبر بعد ذلك إلى النصف الثاني من عقد التسعينيات وتقرير مجلس إدارة شركة السكر عن موسم ١٩٩٦/٩٥ المعروض على الجمعية العمومية فنجد أن التقرير يشير في بدايته إلى أن موسم٩٥/١٩٩٦ قد تميز بتشغيل المصانع بطاقتها الكاملة حيث بلغت نسبة التشغيل الفعلية بالنسبة للطاقة التصميمية القصوى ٩٩،٥% وبالنسبة للطاقة المتاحة ١٠٣،٨%، وتجاوز حجم

إنتاج السكر المليون طن ليصل إلى ١٠١٩٤٢٥ طن، ثم أوضح التقرير المعلومات التالية بشأن موسم ١٩٩٦/٩٥:

١- المساحة المنزرعة قصب حوالي ٢٦٩٥٦٧ فدان، ومساحة التوريدات ٢٥٤٤٥٢ فدان، وناتج السكر ١٠،٦%.

وعلى الرغم من زيادة المساحة المنزرعة في موسم ١٩٩٦/٩٥ عن الموسم السابق إلا أن حجم التوريدات قد نقص عن توريدات السنة الماضية لعدة أسباب أهمها ما يلي:

أ- نقص متوسط محصول الفدان بمقدار ١،٥ طن عن الموسم السابق.

ب- إزالة محصول مساحة ٥٢٩٧ فدان قصب من المساحات التي عرفت وقتها بمساحات الحزام الأمني.

ومن الجدير بالذكر أنه يتم في إطار الحزام الأمني إزالة كافة الزراعات التي تحجب الرؤية لمسافة ٢٠٠ متر من جانبي الطرق الرئيسية والفرعية ونهر النيل والسكة الحديد.

ج- عدم قبول توريدات محصول القصب التالف بسبب المداهمات الأمنية لمساحات الحزام الأمني بزمام أبو قرقاص، وقد بلغت تلك المساحات ٢٠٠٤ فدان ضمن مساحات التعاقدات.

هذا وقد قدرت الأجهزة الأمنية المساحات المنزرعة قصب الواجب إزالة محصولها فى العام القادم ٩٦ / ١٩٩٧ بحوالى ٢١٢٠٥ فدان على مستوى مصانع الشركة.

٢- تعددت الجهود المبذولة فى مجال تحسين جودة القصب وكذا الاستمرار فى تطوير زراعة المحاصيل السكرية الأخرى وعلى الأخص بنجر السكر والذرة السكرية على النحو التالى:

أ- الانتهاء من تنفيذ المرحلة الأولى من برنامج تحديث السلالات (التقاوى المنتقاة) حيث تمت زراعة مساحة ٤٧٧٨٥ فدان وبدء تنفيذ المرحلة الثانية من البرنامج.

ب- انخفضت نسبة الإصابة بالثاقبات فى المساحات التى عوملت بإطلاق طفيل الترايكوجراما بنسبة ٤٥% مقارنة بالمساحات التى لم يتم الإطلاق بها.

ومن مستهدفات موسم ٩٥ / ١٩٩٦ تغطية ١٢ ألف فدان بالطفيل فى محافظة المنيا، ٥٠٠ فدان بنجع حمادى محافظة قنا.

هذا وقد تم الانتهاء من إنشاء وحدة لتربية الطفيل بمحطة بحوث ملوى الزراعية (التابعة لوزارة الزراعة) وجارى إنشاء وحدة أخرى بمصانع كوم امبو، ومن المستهدف إنشاء وحدة جديدة بمحطة بحوث شندويل الزراعية تابعة لوزارة الزراعة (زمام محافظة سوهاج).

جـ- التوسع فى إجراء التجارب البحثية لزراعة القصب بالشتل، وتحسين التربة بالمزرعة الآلية ملك الشركة بكوم امبو باستخدام مركب الكبرونايت بالتعاون مغ المركز القومى للبحوث ، وبدء تطبيق تجارب الري السطحى المطور فى المزرعة الآلية بكوم امبو، وتجربة زراعة بنجر السكر فى أراضى القصب بالوجه القبلى بالتعاون بين شركة السكر ومعهد بحوث المحاصيل

السكرية، واستخدام الهندسة الوراثية والبيوتكنولوجيا لزيادة إنتاجية القصب بالتعاون بين شركة السكر وكلية الزراعة بجامعة عين شمس.

د- الاستمرار فى زراعة الذرة السكرية وتقييم نتائج أصنافها المختلفة.

هـ- الاستمرار فى التعاون العلمى والبحثي مع جامعة أسيوط وتقديم تقرير متابعة تفصيلى دورى كل ٦ شهور.

٣- استمرار الشركة فى الاهتمام بالعنصر البشرى وتنمية قدراته ومهاراته باعتباره أهم العناصر الإنتاجية، وذلك من خلال أنشطة التدريب داخلياً وخارجياً محلياً ودولياً مع الاستفادة بمركز إعداد القادة للصناعة فى هذا المجال.

٤- الموقف التنفيذى للمشروعات الاستثمارية الجارى تنفيذها ومشروعات حماية البيئة، وقد سبق الحديث بالتفصيل عن تلك المشروعات فى تقارير السنوات السابقة.

وتنتقل إلى عام جديد وتقرير مجلس إدارة شركة السكر عن أنشطة الشركة فى موسم ٩٦ / ١٩٩٧ المعد للعرض على الجمعية العمومية حيث يبرز فى مقدمته نقص المساحة المنزرعة بالقصب هذا الموسم بمقدار ١٣٠١٣ فدان فى ظل الاستمرار فى تطبيق نظام الحزام الأمنى الذى تحدثت عنه تقارير السنوات السابقة، وبالتالى نقص حجم التوريدات بمقدار ٢١٨٣٢٣ طن قصب عن الموسم الماضي على الرغم من زيادة متوسط محصول الفدان بمقدار ٠،٦ طن هذا الموسم مقارنة بالموسم الماضي، ثم أوضح التقرير ما يلى:

١- ناتج السكر ١٠،٦% فى موسم ٩٦ / ١٩٩٧ مساوياً لناتج الموسم الماضى.

٢- تم التشغيل بكامل الطاقة على الرغم من نقص المساحة المنزرعة وحجم التوريدات.

٣- استمرار الشركة فى بذل الجهود لتحسين جودة القصب من خلال مايلى:

أ- التوسع فى برامج إزهار وتربية القصب مع التوسع فى زراعة الأصناف المبشرة حيث بلغت المساحة المنزرعة ٢٢٧٢ فدان من أصناف جيزة ٨٥ / ٣٧، F ١٥٣، جيزة ٧٤ / ٩٦ ، جيزة ٨٤/ ٤٧ وغيرها.

ب-استمرار العمل فى برنامج التقاوى المنتقاة (تحديث السلالات) بالتعاون مع مديريات الزراعة ومعهد بحوث المحاصيل السكرية، وعرض التقرير بيانات محددة عن الموقف التنفيذي لذلك النشاط على النحو الموضح بالجدول رقم (١/١١).

جدول رقم (١/١١)

الموقف التنفيذى لبرنامج التقاوى المنتقاة (تحديث السلالات)

المحافظة	الخطة المستهدفة	المساحة المنفذة		نسبة التنفيذ
	ف	ط	ف	%
المنيا	٤٠٠	٢٢	٣١٢	٧٨،٢
سوهاج	٣٠٠	١٩	١٨٧	٦٢،٦
قنا	٢٣٠٠	١٩	٢٣٦٧	١٠٢،٩
الأقصر	٢٥٠	١٢	٢٤١	٩٦،٦
أسوان	٨٥٠	٠٤	٨٩١	١٠٤،٨
الجملة	٤١٠٠	٠٤	٤٠٠١	٩٧،٦

جـ- التوسع فى المقاومة الحيوية للثاقبات باستخدام طفيل الترايكوجراما حيث تم تغطية مساحة ١٦٢٦٣،٥ فدان تقريباً منها ١٤٣٠٠ فدان فى أبو قرقاص، ٥٠٥،٥ فدان فى جرجا وحوالى ١٤٥٨ فدان تقريباً فى نجع حمادى. وقد تضاعفت مساحة الإطلاق فى موسم ٩٧/٩٦ بمقدار ٤،٦ مرة تقريباً مقارنة بموسم ١٩٩٦/٩٥. وقد حقق إطلاق الطفيل نقصا فى الإصابة بنسبة ٤٦%، ومن المخطط تغطية مساحة ٢٥ ألف فدان بالطفيل فى الموسم القادم ١٩٩٨/٩٧ فى أبو قرقاص وجرجا ونجع حمادى وكوم امبو.

وقد تم الإنتهاء من إنشاء وحدة لإنتاج الطفيل بمصانع جرجا وجارى اتخاذ اللازم لإنشاء وحدة بمصنع قوص.

د- الاستمرار فى تنفيذ برنامج حصر ومكافحة مرض تفحم القصب.

٤-الاستمرار والتوسع فى تجارب زراعة الذرة السكرية والتجارب المتعلقة بها لإنتاج العسل واستخدام الألياف فى صناعة الورق بالتعاون مع معهد بحوث المحاصيل السكرية.

٥-الاستمرار فى تجارب زراعة البنجر فى مناطق القصب فى الوجه القبلى بالتعاون مع معهد بحوث المحاصيل السكرية.

٦-بدء استخدام حمض الأرثوفوسفوريك بديلاً للسوبرفوسفات الثلاثى فى معالجة العصير فى إطار سياسة الشركة للتحسين المستمر فى أداء العمليات الإنتاجية، وقد حقق ذلك عدة مزايا أهمها ترشيد التكلفة وسهولة الاستخدام وترشيد أداء المعدات فضلاً عن زيادة نقاوة العصير وانخفاض كمية الطينة فى أحواض الترويق والرواسب على الأسطح

الداخلية لمعدات التبخير وسهولة إزالة الرواسب لهشاشتها، وقد ساعد ذلك بدوره فى رفع كفاءة معدات التبخير وزيادة الطن المعصور بالإضافة إلى ترشيد استهلاك البخار والوقود المستخدم. وقد تقرر تعميم هذه الطريقة فى جميع المصانع بعد أن تأكدت فاعليتها.

٧-استمرار جهود الشركة فى أنشطة التدريب داخلياً وخارجياً محلياً ودولياً على النحو الذى سبق إيضاحه فى تقارير السنوات السابقة.

٨- الموقف التنفيذى للمشروعات الجديدة التى سبق الحديث عنها وهى الخط الثانى لإنتاج لب الورق، واستخلاص السكر من المولاس وإنتاج العلف المطور.

ونصل إلى تقرير مجلس إدارة شركة السكر المعد للعرض على الجمعية العمومية لمناقشة نتائج أنشطة الشركة خلال موسم ٩٧ / ١٩٩٨، وقد أوضح التقرير فى مقدمته نقص كمية السكر المنتجة لذلك الموسم نتيجة لنقص مساحة القصب المنزرعة والموردة كأثر مباشر لتنفيذ سياسة الحزام الأمنى حيث انخفضت مساحات القصب المنزرعة بمقدار ٦٥٠٦ فدان عن الموسم الماضى وكذلك نقصت المساحة الموردة بمقدار ٩٧٣٩ فدان عن الموسم الماضى مما أدى إلى نقص إنتاج السكر إلى ٩٣٤٧٢٢ طن بعجز قدره ٦١٢٧٤ طن عن الموسم السابق، وأشار التقرير إلى أن جميع المصانع قد تأثرت بتلك الظروف عدا مصنع كوم امبو الذى عمل بطاقته القصوى خلال موسم ٩٧ / ١٩٩٨، كما أشار إلى أن مصنع أبو قرقاص كان الأشد تأثراً حيث انخفض تشغيله إلى ٣٨% من طاقته القصوى بالإضافة إلى وجود نقص فى الإنتاجية الفدانية مقداره ٠،٤ طن لكل فدان. وقد أوضح التقرير الحقائق التالية عن موسم ١٩٩٨/٩٧:

١-المساحة المنزرعة ٢٥٠٠٤٨ فدان، والمساحة الموردة ٢٣٥٣٢٤ فدان، وحجم التوريدات ٨٩٤٥٧٠٩ طن قصب، ومتوسط الإنتاجية الفدانية ٣٨ طن لكل فدان.

٢- جهود الشركة لتحسين جودة القصب على النحو الذى سبق الحديث عنه تفصيلاً فى تقارير السنوات السابقة وعلى الأخص البرامج الخاصة بعمليات التهجين وتحديث السلالات والمقاومة الحيوية لثاقبات القصب باستخدام طفيل الترايكوجراما والتوسع فى إنشاء معامل تربية الطفيل بوجود أربعة معامل تابعة للشركة فى أبو قرقاص وجرجا ونجع حمادى وقوص، وخمسة معامل تابعة لوزارة الزراعة فى الجيزة وملوى وشندويل والمطاعنة وكوم امبو وإطلاق الطفيل فى مساحة ٥٣١٠٨ فدان بالإضافة إلى برنامج مكافحة مرض تفحم القصب.

٣-جهود الشركة فى مجال الأبحاث والتجارب بالتعاون مع الجامعات ومراكز البحوث المتخصصة محلياً ودولياً، وعلى الأخص جامعات أسيوط وعين شمس والإسكندرية.

٤- جهود الشركة فى مجال تحسين الجودة وتطوير العمليات الإنتاجية وترشيد التكلفة، وعلى الأخص استخدام حمض الأرثوفوسفوريك في معالجة العصير بدلا من السوبر فوسفات، وتطوير الإنتاج فى مصنع إدفو ليكون إنتاجه سكر أبيض فقط، وكذا إنتاج سكر فاخر للتصدير إلى الدول العربية واستخدام طريقة المعالجة البسيطة للخام فى مصنعى دشنا وجرجا، والترويق بتعويم الرواسب، واستخدام الهيدرودينمك لمنع تكوين الرواسب على أسطح التسخين، واستخدام أوتوماتيكية الطبخ.

٥- تشغيل مقدمة مصنع سكر أبو قرقاص على محصول البنجر **لأول مرة فى ١٥ مايو ١٩٩٨** حيث تم تصنيع ٩٥ ألف طن بنجر خلال موسم ٩٧ / ١٩٩٨.

٦- تمت تجارب استلام مصنع استخلاص السكر من المولاس (T.O.T)

٧- توسع مصنع المعدات فى إنتاج المعدات الرأسمالية وقطع الغيار اللازمة لمصانع السكر والمصانع الأخرى بالشركة بالإضافة إلى التصنيع المحلى للعملاء داخل مصر وفى سوريا والسعودية وإيران والسودان، وكذا التصنيع المحلى لمعدات مصانع ورق الصحف بشركة قنا وشركة نجع حمادى لإنتاج وتصنيع الأخشاب.

٨- جهود وأنشطة الشركة فى مجال التدريب الداخلى والخارجى محلياً ودولياً.

٩- الموقف التنفيذى حتى ٣٠ / ٦ / ١٩٩٨ للشركات التى تساهم شركة السكر فى رأس مالها وهى شركات الدقهلية للسكر، وقنا لورق طباعة الصحف، ومصر إدفو للب وورق الكتابة والطباعة، والمتحدة لإنتاج العبوات، ونجع حمادى لإنتاج وتصنيع الأخشاب.

ثم نسير مع التاريخ خطوة جديدة نعبر بها إلى تقرير مجلس إدارة شركة السكر المعد للعرض على الجمعية العمومية والذى يتناول نتائج أنشطة الشركة خلال موسم ٩٨ / ١٩٩٩، ويسجل التقرير ما يلى:

١- نقص إنتاج السكر خلال ذلك الموسم إلى ٩٢٥٥٩١ طن مقابل ٩٣٤٧٢٢ طن فى الموسم السابق.

٢- زادت المساحة المنزرعة قصب بمقدار ٤٢ فدان عن الموسم السابق، بينما انخفضت المساحة الموردة للمصانع بمقدار ٣٦٨١ فدان، وانخفض حجم توريدات القصب بمقدار ٥٨٢٣٤ طن عن الموسم السابق على

الرغم من زيادة الإنتاجية الفدانية بمقدار ٠،٤ طن للفدان عن الموسم الماضى.

٣- مقارنة بين نتائج الزراعة فى موسم ٩٧ / ١٩٩٨، ٩٨ / ١٩٩٩ على النحو الموضح بالجدول رقم (١١ / ٢)

جدول رقم (٢/١١)

مقارنة بين نتائج زراعة القصب خلال موسمى ٩٧ / ١٩٩٨، ٩٨ / ١٩٩٩

بيـــــــان	موسم ٩٧ / ١٩٩٨	موسم ٩٨ / ١٩٩٩
المساحة المنزرعة	٢٥٠٠٤٨ فدان	٢٥٠٠٩٠ فدان
المساحة الموردة	٢٣٥٣٢٤ فدان	٢٣١٦٤٣ فدان
الطن المورد	٨٩٤٥٧٠٩ طن	٨٨٨٦٤٩١ طن
متوسط محصول الفدان	٣٨ طن / فدان	٣٨،٤ طن/ فدان

٤- الاستمرار والتوسع فى مشروعات وبرامج الشركة للنهوض بمحصول القصب وزيادة إنتاجيته والتى أهمها ما يلى:

أ- مشروع التجميع الزراعى وتوحيد الأعمار الذى بدأ تنفيذه منذ موسم ١٩٧٨/٧٧.

ب- مشروع تحديث السلالات للمحافظة على نقاء الصنف التجارى ٥٤ س ٩ الذى بدأ تنفيذه عام ١٩٩٤.

ج- تطوير العمليات الزراعية الأساسية مثل حراث تحت التربة والتسوية بأشعة الليزر وإضافة الجبس الزراعى والرش بالعناصر الصغرى بأسعار مدعومة.

د- استخدام أسلوب التغذية برش المجموع الخضرى بمخصب الأجروسبون.

٥- استعراض مجموعة من المشروعات البحثية التى تتم بالتعاون بين شركة السكر وجامعة أسيوط والمعاهد البحثية وأهمها مشروع تحسين القيمة الغذائية لقالوح القصب (القمم الخضراء) واستخدامه فى علائق الحيوانات المجترة، واستخدام الفيناس لتحسين خواص التربة بالتعاون مع معهد بحوث الأراضى والمياه والبيئة بمركز البحوث الزراعية.

٦- التوسع فى زراعة محصول بنجر السكر لتشغيل وحدة تصنيع البنجر بمصنع أبو قرقاص حيث تمت زراعة ١٢٦٥٣ فدان بنجر بزمام محافظة المنيا، ٤٨٠٧ فدان بزمام محافظة الفيوم وبنى سويف (هذه المساحة منزرعة بواسطة شركة الفيوم للسكر لتصنيعها بمصنع أبو قرقاص). وتعمل الشركة على تحفيز الزراع لزراعة البنجر باعتباره محصولاً جديداً حيث تتحمل الشركة ما يلى:

أ- تكلفة مبيدات مقاومة الحفار والدودة القارضة مناصفة مع مجلس المحاصيل السكرية.

ب-٥٠% من تكلفة مقاومة الإصابة بدودة ورق القطن فى زراعات العروة الأولى (عروة سبتمبر).

ج- نولون نقل البنجر.

د-دعم ثمن التقاوى المقدمة للزراع.

وسجل التقرير بيانات الأداء المتعلقة بمحصول البنجر فى أبو قرقاص على النحو التالى:

أ- بداية موسم التصنيع ١٥ مارس ١٩٩٩.

ب-المساحة المنزرعة ١٧٤٦٠ فدان.

ج-المساحة الموردة ١٧١٣٦ فدان.

د- المساحة المنزرعة لحساب شركة الفيوم للسكر والموردة ٤٥٢٧ فدان.

هـ-حجم التوريدات لمصانع أبو قرقاص (من المساحات المنزرعة لحساب أبو قرقاص) ٢٩١٥١٧ طن.

و-حجم التوريدات لمصانع أبو قرقاص (من المساحات المنزرعة لحساب الفيوم للسكر) ٧٤٦٤١ طن.

ز-إجمالي توريدات البنجر لأبو قرقاص ٣٦٦١٥٨ طن.

ح-ناتج السكر ١٠،٧٣%

ط- متوسط الحلاوة ١٥،٧٤ %

٧- جهود وأنشطة الشركة فى تدريب العاملين داخلياً وخارجياً محلياً ودولياً، وأبرز التقرير التدريب فى الدول المتقدمة فى مجال صناعة السكر مثل فرنسا والسويد وألمانيا وتشيكوسلوفاكيا، هذا إلى جانب إيفاد عدد ٣٦ دارس للدراسة بمعهد دراسات وبحوث تكنولوجيا صناعة السكر بجامعة أسيوط لنيل دبلوم معهد تكنولوجيا السكر فى هذه المجالات. وأوضح التقرير أن إدارة الشركة قد اتخذت عدداً من القرارات التى تهدف إلى الارتقاء بكفاءة العاملين وتنمية قدراتهم وأهمها عدم الترقى للوظائف الإشرافية إلا بعد اجتياز التدريب بأسلوب رفع الجدارة المهنية، وإعادة صقل مهارات خريجى مراكز التدريب الخاصة بالشركة فى مصانع قوص ومصنع المعدات.

٨- تواصل الجهود البحثية لتحسين جودة الإنتاج فى جميع مجالات صناعة السكر والصناعات التحويلية وصناعات العطور والخلاصات ومكسبات الطعم والرائحة.

٩- دور مصانع المعدات وشئون المشروعات فى خدمة مصانع الشركة ومشروعاتها داخلياً وخارجياً.

١٠- تدنى أسعار السكر عالمياً وإغراق السوق المحلى بالسكر المستورد مما أدى إلى انخفاض حجم مبيعات الشركة من السكر وارتفاع مخزون السكر بالشركة.

ونأتى إلى نهاية القرن العشرين وعام ٩٩ / ٢٠٠٠ وتقرير مجلس إدارة شركة السكر المعد للعرض على الجمعية العمومية الذى يوضح نتائج أنشطة الشركة خلال موسم ٩٩ / ٢٠٠٠ ويعرض ما يلى:

١- شهد موسم ٩٩/٢٠٠٠ زيادة ملموسة فى حجم إنتاج السكر حيث بلغت كمية السكر المنتج فى ذلك الموسم ١٠٣٧٦٢٦ طن بزيادة قدرها ١١٢٠٣٥ طن عن الموسم السابق، وذلك نتيجة لزيادة حجم توريدات القصب بما يقارب مليون طن عن توريدات الموسم الماضى حيث كانت التوريدات ٩،٩ مليون طن موسم ٩٩ / ٢٠٠٠ مقابل ٨،٩ مليون طن فى الموسم الماضى.

٢- زادت كمية البنجر الموردة إلى مصنع بنجر أبو قرقاص فى موسم ٩٩/٢٠٠٠ بالمقارنة بالموسم السابق لزيادة متوسط محصول الفدان رغم نقص المساحة المنزرعة والموردة على النحو التالى:

أ-المساحة المنزرعة ١٥٣٣٠ فدان مقابل ١٧٤٦٠ فدان فى الموسم السابق.

ب-المساحة الموردة ١٥٢٤٧ فدان مقابل ١٧١٣٦ فدان فى الموسم السابق.

جـ- حجم التوريدات ٤٣٠٠٠٠ طن مقابل ٣٦٦١٥٧ طن فى الموسم السابق.

د-متوسط محصول الفدان ٢٨،٢ طن مقابل ٢١،٤ طن.

٣- استمرار جهود الشركة لتحسين جودة الإنتاج من خلال تنفيذ البرامج التالية:

أ-إزهار وتربية قصب السكر.

ب-إنتاج تقاوى خالية من الأمراض الفيروسية باستخدام أسلوب زراعة الأنسجة.

ج-مكافحة أمراض محصول القصب.

د-المكافحة الحيوية للثاقبات.

هـ-إنتاج سماد عضوى صناعي بالتعاون مع كلية الزراعة بجامعة أسيوط.

٤- استمرار جهود الشركة فى أنشطة التدريب الداخلى والخارجى محلياً ودولياً، وأبرز التقرير افتتاح مركز تدريب جرجا لتدريب حملة المؤهلات العليا.

٥- المشروعات المستقبلية التى أهمها استخدام المبردات الرأسية لمعالجة مسكويت المولاس قبل نفضه مما كان له أثراً كبيراً فى خفض الفقد بمصانع أبو قرقاص ودشنا، بالإضافة إلى بدء تجارب تشغيل محطة إزالة اللون بالراتنجات بمصنع نجع حمادى لإنتاج سكر بمواصفات جيدة للتصدير.

٦- التطور الذي حققته الشركة فى مجال الصناعات التكاملية بالتعاون مع جهات البحث العلمى.

٧- موقف الشركات التى تساهم فيها شركة السكر حتى ٣١ /١٢/١٩٩٩، وهى شركات قنا لورق طباعة الصحف، ومصر إدفو للب وورق الكتابة والطباعة، ونجع حمادى لإنتاج الأخشاب، وكذا موقف الشركات التى تمتلك شركة السكر جزءاً من رأس مالها وهى شركات الدلتا للسكر، والدقهلية للسكر، والمتحدة للعبوات.

٨- حل شركة ناردن مصر الدولية للعطور والخلاصات التى تمتلك شركة السكر ٤٩% من رأس مالها، وتصفية شركة ميفكو للأثاث التى تساهم فيها شركة السكر بنسبة ٣،٧% من رأس مالها بقيمة ربع مليون دولار لأنها لم تحقق أى أرباح.

وينتهي القرن العشرين، وينقلنا التاريخ إلى بداية القرن الحادي والعشرين فنعرض تاريخ صناعة السكر في سنواته الأولى.

يبدأ القرن الحادي والعشرين بتزايد الصعوبات التي تواجهها الصناعة المحلية للسكر في ظل استمرار تناقص الأسعار العالمية وتدنيها إلى حد غير مسبوق، وتزايد المعروض في الأسواق العالمية، وتدافع المستوردين لاغتنام هذه الفرصة، وامتلاء السوق المحلي بكميات متزايدة من السكر المستورد الذي بيع بأسعار منخفضة جدا.. الأمر الذي أدى إلى تكدس كميات كبيرة من السكر المنتج محليا بمخازن شركة السكر، وتعثر الشركة في تصريف إنتاجها في مواجهة السكر المستورد الذي يباع بأسعار تقل عن تكلفة الإنتاج المحلي.. بل كان السعر في أوقات كثيرة أقل من قيمة سعر القصب الذي تحدده الدولة وتفرضه على الشركة حفاظا على البعد الاجتماعي لمزارعي القصب وتشجيعا لهم لعدم تحولهم إلى محاصيل أخرى أكثر نفعا لهم. وأدت تلك الظروف التي أوجدت منافسة غير عادلة وغير متوازنة بين السكر المستورد والسكر المحلي إلى حدوث خلل كبير في الهيكل التمويلي للشركة.

لقد بدأ انخفاض سعر السكر في السوق العالمي خلال السنوات القليلة الأخيرة من القرن العشرين حيث وصل إلى حوالي ٧٥٠ جنيه للطن سنة ١٩٩٩ بما يعادل أقل من ٥٠% من سعر السكر سنة ١٩٩٦ (١٦٣٣ جنيه للطن) وواصل انخفاضه إلى ٦١٢ جنيه للطن سنة ٢٠٠٠، وساعد على ذلك انخفاض الرسوم الجمركية حيث كانت ١٠% للسكر الأبيض، ٥% للسكر الخام. واضطرت شركة السكر إلى خفض سعر بيع السكر من ١٤٠٠ جنيه للطن إلى ١١٠٠ جنيه للطن بخسارة ٣٠٠ جنيه في الطن. وقد بلغت خسائر الشركة في موسم ٢٠٠٠/٢٠٠١ حوالي ١٦٠ مليون جنيه مصري مما أدى إلى تزايد الاقتراض من البنوك والسحب على المكشوف وتزايدت مع ذلك أعباء خدمة الديون وفوائد القروض إلى حد خطير أخل كثيرا بالهيكل التمويلي للشركة وانعكس سلبا على قدرة الشركة علي تمويل مشترياتها وعمليات الإحلال والتجديد الضرورية في مصانعها. ولجأت الشركة إلى الدولة لحماية الصناعة المحلية وترشيد استيراد السكر وتقنينه بما يهيئ منافسة عادلة بين السكر

المستورد والسكر المحلي ويوقف النشاط المحموم والجشع المتزايد للمستوردين . ورغم أن الدولة كانت قد رفعت الرسوم الجمركية على السكر في نوفمبر ١٩٩٩ لتكون ٢٦% للسكر الأبيض بدلا من ١٠% ، ٢٤% للسكر الخام بدلا من ٥% على أساس أسعار حكمية قدرها ٧٠٠ دولار لطن السكر الأبيض، ٦٧٠ دولار لطن السكر الخام، إلا أن ذلك لم يعالج المشكلة حيث لجأ المستوردون إلى حيلة جديدة تتمثل في إبقاء السكر في مخازنهم وعدم طرحه بالأسواق مما خلق أزمة ودفع المستهلكين إلى شراء كميات كبيرة من السكر وتخزينها لمواجهة الأزمة المصطنعة في السوق المحلي، وقامت شركة السكر بضخ ٣٠٠ ألف طن زيادة عن معدل الاستهلاك خلال فترة الأزمة ولكن نجح المستوردون في إجبار الدولة على تخفيض الرسوم الجمركية وإعادتها إلى ما كانت عليه قبل زيادتها تشجيعا للاستيراد لتغطية الفجوة في السوق المحلي وتهدئة المواطنين. وفي ظل تلك المنافسة الشرسة اضطرت الشركة إلى خفض أسعارها في ٢٠٠٠/١٠/٢٣ لتكون ١٢٠٠ جنيه لطن السكر السائب، ١٢٢٠ جنيه لطن السكر المعبأ، ١٥٠٠ جنيه لطن السكر المسلم للمصانع، وأدى ذلك إلى تحول المصانع المستخدمة للسكر إلى السكر المستورد، وقد تسبب ذلك التخفيض في أسعار السكر في تزايد خسائر شركة السكر حيث كان متوسط تكلفة طن السكر ١٣٩٠ جنيه غير ضريبة المبيعات.

ولم يكن انخفاض الأسعار العالمية للسكر بتداعياته السابقة هو المشكلة الكبرى الوحيدة التي واجهت شركة السكر، بل ظهرت وتفاقمت مشكلة أخرى كبيرة وخطيرة هي إصابة محصول القصب إصابة وبائية بآفة جديدة لم يسبق ظهورها في مصر من قبل، وهي الحشرة القشرية الرخوة التي تؤدي الإصابة بها إلى إنقاص ناتج السكر إلى مستوى من ٢ إلى ٤،٥% في القصب المصاب بدلا من مستوى من ١٠،٥ -١١% في القصب السليم، وأدى ذلك إلى تزايد خسائر شركة السكر التي تشتري القصب بسعر ثابت موحد في جميع الأحوال تحدده الدولة.

ولقد كان ظهور الحشرة القشرية بشكل وبائي في مصر لأول مرة خلال موسم ١٩٩٦/٩٥ في منطقة مركز أطفيح بمحافظة الجيزة حيث انتشرت الحشرة في مساحة أربعة آلاف فدان، وحيث أن تلك الآفة لم يسبق تسجيلها في مصر فقد تم إرسال عينات منها إلى متحف العلوم والتاريخ الطبيعي في فرنسا، وتم تعريف تلك الحشرة وتصنيفها في أواخر عام ١٩٩٦ كما يلي:

أ- الاسم العلمي : Saccharo Lecanium Krugeri

ب- العائلة: Coccidia

ج- الرتبة: Homoptera

د- النوع: Soft Scale

وقد انتقلت الإصابة إلى الظهور بشكل محدود في مساحة ٣٥ فدان بزمام مصنع قوص " محافظة قنا " في موسم ١٩٩٩/٩٨، وانتقلت بعد ذلك في العام التالي إلى زمامات ستة مصانع في مساحات بلغ إجماليها ٢٨٠٠ فدان. وقد تمت مكافحة الحشرة بالزيوت المعدنية تنفيذا لتوصية أجهزة المكافحة بوزارة الزراعة إلا أن خطر الحشرة انتشر بمعدلات متزايدة بلغت ذروتها في أول القرن الحادي والعشرين فقد زادت الإصابة بزمامات المصانع الثمانية التابعة للشركة وانتشرت في مساحة ١٨٠٠٠ فدان بما مثل تهديدا حقيقيا لصناعة السكر في مصر وإنذارا بتدمير هذه الصناعة، حيث بلغت خسائر شركة السكر خلال موسم ٢٠٠١/٢٠٠٠ بسبب تلك الحشرة ٥٥ مليون جنيه. وقد استخدمت شركة السكر كافة الوسائل الممكنة لمواجهة تلك الحشرة والقضاء عليها بالتعاون مع الأجهزة المعنية بوزارة الزراعة فقد تم تشكيل اللجان المشتركة للرصد والمتابعة والفحص والمكافحة والعلاج وتمشيط الزراعات.. الخ. ويوضح الجدول رقم (٣/١١) تطور الإصابة بالحشرة القشرية الرخوة بمصانع الإنتاج التابعة لشركة السكر من موسم ١٩٩٩/٩٨ إلى موسم ٢٠٠١/٢٠٠٠ .

جدول رقم (١١/٣)

تطور الإصابة بالحشرة القشرية الرخوة بمصانع الإنتاج

المصنـــع	المساحة المصابة " فدان "		
	موسم ١٩٩٩/٩٨	موسم ٩٩/٢٠٠٠	موسم٢٠٠٠/٢٠٠١
أبو قرقاص	–	–	٣٦
جـــــرجا	–	–	٣١
نجع حمادي	–	٦٢٧	٤٢١١
دشــــنا	–	١٦	١٦٧
قـــــوص	٣٥	١٩٧٨	٧٣٣٧
أرمـــنت	–	٨٧	٢٥١٦
إدفـــــو	–	٩٤	٣٤٠٠
كوم أمـــبو	–	٢	٢٠٨
الجمـــلة	٣٥	٢٨٠٤	١٧٩٠٦

ورغم تلك العقبات والمشكلات التي كانت تواجه شـــركة الـــسكر فـــإن الشركة قد اقتحمت عالما جديدا في مجال إنشاء المصانع الكاملة على المـــستوى الدولي حيث فازت الشركة في المناقصة العالمية لمشروع إنشاء خمسة مـــصانع لسكر القصب بجمهورية إيران الإسلامية بعد منافسة حادة مع ثلاثة عشر شركة عالمية متخصصة من أوروبا وتركيا والهنـــد وباكـــستان ، وكانـــت المـــصانع المطلوب إنشاؤها من المصانع الضخمة التي تبلغ طاقتها الإنتاجية عـــشرة آلاف طن قصب في اليوم للمصنع الواحد بالإضافة إلى طاقة التكرير بعدد مـــن هـــذه المصانع. وقد تم تسليم مصنعين من الخمسة مصانع حتى عـــام ٢٠٠٠/٢٠٠١ بعد تجربتها واجتيازها بنجاح لاختبارات الاستلام والتشغيل (T.O.T)، وشـــهد الجانب الإيراني بنجاح شركة السكر وتميز وتفوق الخبرة المصرية، واستمرت شركة السكر في تنفيذ خطة استكمال باقي المصانع.

وينتهي العام الأول من القرن الحادي والعشرين ونبدأ عامه الثاني وموسم ٢٠٠٢/٢٠٠١ حيث لازال هاجس الإصابة بالحشرة القشرية الرخوة يشغل الجميع فأعدت خطط المواجهة التي تم تنفيذها بدءا من عمليات تمشيط المحصول ورصد وتحديد المساحات المصابة والمكافحة ، وكان ذلك تحديا حقيقيا للعاملين بشركة السكر ولجميع الأجهزة المعنية في الدولة. وقد تم تشكيل لجنة عليا من قيادات العمل الزراعي بالشركة ومجلس المحاصيل السكرية لوضع خطط وبرامج المكافحة ومتابعة تنفيذها وفاعليتها، كما تشكلت غرفة عمليات بكل مصنع لمتابعة عمليات المكافحة تحت الإشراف المباشر لإدارة كل مصنع وغرفة عمليات مركزية تابعة لشئون الإنتاج الزراعي بالشركة للمتابعة وعرض النتائج على إدارة الشركة يوميا، وتحملت وزارة الزراعة ومجلس المحاصيل السكرية نفقات المقاومة الكيميائية وتكلفة الرش، كما قامت الشركة بتوفير معدات مكافحة تلك الآفة وتمليكها للزراع مع سداد ثمنها من توريداتهم. وبالرغم من تكثيف كل الجهود والتعاون بين جميع الأطراف المعنية واستخدام الكيماويات في المكافحة فإن معدل الإصابة قد زاد بصفة عامة حيث زادت المساحات المصابة على مستوى الشركة ككل إلى ١٩٩٦٤ فدان في موسم ٢٠٠٢/٢٠٠١ بعد أن كانت ١٧٩٠٦ فدان في موسم ٢٠٠١/٢٠٠٠ ، إلا أنه كانت هناك بادرة أمل تمثلت في بدء انحسار الإصابة في بعض المصانع. ويوضح الجدول رقم (٤/١١) تطور الإصابة بالحشرة القشرية من خلال مقارنة المساحات المصابة خلال الموسمين ٢٠٠١/٢٠٠٠ ، ٢٠٠٢/٢٠٠١ بزمامات مصانع الشركة.

جدول رقم (٤/١١)

تطور الإصابة بالحشرة القشرية

المصنع	المساحة المصابة " فدان "	
	موسم ٢٠٠٠/٢٠٠١	موسم ٢٠٠١/٢٠٠٢
أبو قرقاص	٣٦	٢٤٢
جـــــرجا	٣١	٦٢
نجع حمادي	٤٢١١	٢١٣٥
دشــــــنا	١٦٧	٢٧٧
قــــوص	٧٣٣٧	٤٥٨٩
أرمـــنت	٢٥١٦	٤٠٧٩
إدفـــــو	٣٤٠٠	٢٧٤٠
كوم إمبو	٢٠٨	٥٨٤٠
الإجمالي	١٧٩٠٦	١٩٩٦٤

وبالرغم من زيادة المساحة المصابة على مستوى الشركة إلا أن متوسط ناتج السكر قد ارتفع إلى ١٠،١١% في موسم ٢٠٠١/٢٠٠٢ بعد أن كان ٩،٩٥% في الموسم السابق، كما انخفض إجمالي الفقد وناتج المولاس% قصب، ويرجع ذلك إلى تزايد خبرة مكافحة الحشرة القشرية والتدخل المباشر والسريع في عمليات المكافحة فور ظهور الإصابة واستخدام المقاومة الكيماوية مما أدى إلى التخفيف من شدة الإصابة وحجم الضرر الناشئ عنها.

وقد أدى تأثير الإصابة وإزالة بعض المساحات المصابة إلى نقص كمية القصب الموردة وبالتالي نقص كمية السكر المنتج.

وعلى الجانب الآخر اهتمت شركة السكر اهتماما بالغا بدعم وحدة إنتاج سكر البنجر في أبو قرقاص حيث قامت بتخطيط وتنفيذ برامج إرشاد وتوعية المواطنين بأهمية محصول البنجر وكيفية الارتقاء بجودته من خلال إتباع الأسلوب الأمثل للزراعة والخدمة والرعاية والحصاد باعتبار أن محصول

البنجر من المحاصيل الجديدة غير المألوفة للمزارعين لأنه يزرع على النطاق التصنيعي لأول مرة في صعيد مصر ولا توجد لدى المزارعين الخبرة الكافية بزراعته وخدمته.

ونصل بعد ذلك إلى موسم ٢٠٠٣/٢٠٠٢ حيث لا تزال الحشرة القشرية تصيب جزءا من مساحات القصب بعد أن انحسرت المساحة المصابة إلى ٨٥٠٢ فدان بنسبة ٤٢،٦% من المساحة المصابة خلال الموسم السابق ٢٠٠٢/٢٠٠١ ، وذلك بفضل جهود مقاومة ومكافحة الإصابة بتلك الآفة إلا أنه يبدو أن محصول القصب الذي عانى من تعرضه للإصابة في السنوات السابقة لم يتعافى تماما من أثر الإصابة فانعكس ذلك على نتائج الأداء فقد زادت المساحة الموردة زيادة بسيطة بلغت ٢٣٠ فدانا فقط على الرغم من زيادة المساحة المنزرعة بمقدار ٧٩٠١ فدان خلال موسم ٢٠٠٣/٢٠٠٢ عن الموسم السابق ٢٠٠٢/٢٠٠١ ، وانخفضت بالتالي كمية القصب الموردة خلال موسم ٢٠٠٣/٢٠٠٢ إلى حوالي ٩٣٩٧٦٠٩ طن. **وبالإضافة إلى تأثير الحشرة القشرية فإن هناك أسبابا أخرى قد أدت إلى ذلك أهمها ما يلي:**

١- انخفاض متوسط محصول الفدان بمقدار ١،١ طن خلال موسم ٢٠٠٣/٢٠٠٢ عن الموسم السابق، وكذا انخفاض الحلاوة والنقاوة على مستوى الشركة.

٢- عدم التزام بعض المزارعين بتسليم محصولهم كاملا للشركة طبقا لشروط التعاقد في ظل ارتفاع ثمن القصب المباع لمحلات العصير ولعصارات العسل الأسود عن أسعار توريد القصب للشركة، وكانت الشركة تصرف للمزارعين ٦٠% من مستحقاتهم فقط عند التوريد وطلب المزارعون رفع تلك النسبة إلى ٨٠% ، واتجه بعض المزارعين إلى تصريف جزء من محصولهم إلى محلات العصير وعصارات العسل لزيادة حجم السيولة النقدية المباشرة التي يحصلون عليها فضلا عن استفادتهم بالسعر الأعلى.

٣- نقص كميات الأسمدة المطلوبة في فروع بنك التنمية والائتمان الزراعي.
٤- انخفاض منسوب المياه في بعض الترع الرئيسية وفروعها مما أدى إلى عدم انتظام ري المحصول وتأثر بعض المساحات بالعطش.
٥- لجوء بعض الزراع إلى التوريق الجائر لمحصول القصب عند إصابته بالحشرة القشرية مما أدى إلى ضعف نمو النباتات وتدني جودتها.

واهتمت الشركة بدراسة مشكلة تدهور جودة التوريدات كما وكيفا وشكلت عدة لجان لدراسة وتحديد الأسباب الجوهرية لتلك المشكلة وإيجاد الحلول المناسبة لها، وانتهت تلك اللجان إلى تقرير أن أهم الأسباب المؤدية لذلك هي ما يلي:

١- تدهور مواصفات الصنف السائد حاليا (٥٤س٩) الذي يزرع منذ حوالي خمسة وثلاثين عاما خاصة الأعمار المسنة.
٢- ارتفاع نسبة الإصابة بالثاقبات بعد أن قضت المبيدات الكيماوية التي استخدمت في مكافحة الحشرة القشرية على طفيل الترايكوجراما في الحقول.
٣- مشاكل الري والصرف حيث انخفض منسوب بعض الترع الرئيسية وفروعها مما أدى إلى تأثر بعض المساحات بالعطش بالإضافة إلى سوء حالة المصارف.

وبالإضافة إلى تلك الأسباب الرئيسية كانت هناك بعض العوامل الثانوية المؤثرة أهمها وجود نقص وأزمة في الأسمدة في صيف ٢٠٠٢ أدى إلى تأخر التسميد عن موعده المناسب و/ أو انخفاض معدل التسميد، وكذا تتابع زراعة محصول القصب لسنوات عديدة دون اتباع الدورة الزراعية مما أدى إلى إنهاك التربة وخفض إنتاجيتها . ولمعالجة ذلك قامت الشركة بالتعاون مع أجهزة وزارة الزراعة باتخاذ الإجراءات التالية:

١- استصدار القرار الوزاري رقم ٢٢٢٨ لسنة ٢٠٠٣ (قرار وزير الزراعة واستصلاح الأراضي) بعدم استخلاف محصول القصب أكثر من غرس و ٤ خلفات .
٢- استخدام مانعات الانسلاخ في معالجة المساحات المصابة بالحشرة القشرية والتي يتم إطلاق الترايكوجراما بها.
٣- صدر قرار السيد المهندس/ رئيس مجلس إدارة شركة السكر والعضو المنتدب للشركة رقم (٤٠) بتاريخ ٢٠٠٣/٤/٢٢ بتشكيل مجموعة عمل بكل مصنع برئاسة نائب رئيس المصنع وتضم ممثلين لإدارة القصب والبحوث والجودة لمتابعة محصول القصب من جميع النواحي في جميع مراحل نموه حتى الحصاد.
٤- إعادة تنظيم شئون الإنتاج الزراعي بالشركة بتكليف نائب لرئيس شئون الإنتاج الزراعي لمتابعة مصانع الشمال " أربعة مصانع " ، ونائب ثان لمتابعة مصانع الجنوب " أربعة مصانع " وتقديم تقارير دورية عن حالة المحصول إلى رئيس شئون الإنتاج الزراعي الذي يتولى بدوره العرض على إدارة الشركة.
٥- تمليك معدات رش مبيدات مكافحة الآفات للمزارعين بالتقسيط بدون فوائد وخصم ثمنها من حسابات توريداتهم، وكذا توفير مبيدات المكافحة بنفس الأسلوب.
٦- التوسع في إنشاء معامل الطفيل ليكون لكل مصنع معمل لتغطية جميع مساحات القصب بالطفيل.

وعلى الجانب الآخر في مجال زراعة بنجر السكر نجد أن المساحات المنزرعة بالبنجر قد نقصت في موسم ٢٠٠٣/٢٠٠٢ عن الموسم السابق وبالتالي قل حجم التوريدات، ونقص متوسط محصول الفدان، بالإضافة إلى تلف مساحة ٣٢٩ فدان لتأثرها بالعطش.

وقد اتخذت الشركة بعض الإجراءات لتشجيع وتحفيز المزارعين من أهمها رفع سعر توريد المحصول، وصرف ٩٠% من مستحقات المزارعين بعد التوريد بعشرة أيام، وتدرج زيادة سعر التوريد طبقا لنسبة الحلاوة حتى يصل سعر طن البنجر إلى ١٤٢،٢٥ جنيها عند درجة حلاوة قدرها ٢٢% بالإضافة إلى المميزات الأخرى التي تقدمها الشركة مثل دعم التقاوي وتحمل نولون النقل بالكامل.

ونقص حجم إنتاج الشركة من السكر " قصب وبنجر " في موسم ٢٠٠٣/٢٠٠٢ عن الموسمين السابقين حيث كان ٩٥١٨٦٥ طن في موسم ٢٠٠٣/٢٠٠٢ ، وكان ٩٩٣٠٤٣ طن في موسم ٢٠٠٢/٢٠٠١ ، ١٠٢١١٥١ طن في موسم ٢٠٠١/٢٠٠٠ .

وبالرغم من الصعوبات التي واجهتها الشركة خلال موسم ٢٠٠٣/٢٠٠٢ إلا أنها واصلت مسيرتها واستمرت جهودها في تطوير وتحديث مصانعها.

وننتقل بعد ذلك إلى موسم ٢٠٠٤/٢٠٠٣ حيث شهد ذلك الموسم تحسنا في جودة القصب فقد زادت الحلاوة والنقاوة وناتج السكر، وزادت إنتاجية الفدان وكمية السكر المنتجة عن الموسم السابق، وذلك رغم نقص المساحة المنزرعة والمساحة الموردة وحجم التوريد عن موسم ٢٠٠٣/٢٠٠٢ . ويوضح الجدول رقم (٥/١١) مقارنة بين نتائج الموسمين ٢٠٠٣/٢٠٠٢ ، ٢٠٠٤/٢٠٠٣ .

جدول رقم (١١/٥)

مقارنة بين نتائج الموسمين ٢٠٠٢/٢٠٠٣ ، ٢٠٠٣/٢٠٠٤

بيـــــــــان	موسم ٢٠٠٢/٢٠٠٣	موسم ٢٠٠٣/٢٠٠٤
المساحة المنزرعة " فدان "	٢٩٧٤٣٧	٢٩٠٠١٠
المساحة الموردة " فدان "	٢٥٠٥٧٤	٢٤٥٩٢٣
حجم التوريد " طن "	٩٣٩٧٦٠٩	٩٢٩٠٥٩٨
متوسط محصول الفدان " طن"	٣٧،٥٠	٣٧،٨٠
الحلاوة (%)	١٢،٢١	١٢،٩٨
النقاوة	٨٢،١٢	٨٣،٤١
ناتج السكر (%)	٩،٩٩	١٠،٧٩
إجمالي كمية السكر المنتج " طن"	٩٣٨٣٨١	١٠٠١٩٩١
إنتاجية الفدان من السكر " طن "	٣،٧٤	٤،١٠

وهكذا بدأت جهود الشركة تؤتي ثمارها، فقد ركزت على المادة الخام كأساس للصناعة، واهتمت بمحصول القصب وما يتعلق بأصنافه وزراعته وخدماته وتشجيع وتحفيز زراعه وتوعيتهم وإرشادهم بالتنسيق مع جميع الجهات المعنية بوزارة الزراعة ومعاهد ومراكز البحوث والجامعات محليا وعالميا، وتشكيل لجان المتابعة والدراسة والبحث ومكافحة الآفات والأمراض وعلى الأخص الجهود التي بذلت في مكافحة الحشرة القشرية والثاقبات، وإنشاء معامل الطفيل بجميع مصانع الشركة لتغطية جميع مساحات القصب المنزرعة بالطفيل مع تنظيم إطلاقه بحيث لا يتعرض لتأثير المبيدات السامة المستخدمة في مكافحة الحشرة القشرية.

ومن الجدير بالذكر أن طفيل الترايكوجراما الذي يتم إطلاقه في حقول قصب السكر يتطفل على بيض ثاقبات القصب وبيض عدد من الآفات الزراعية الأخرى مثل دودة ورق القطن ودودة البلح وغيرها من فصيلة الحشرات حرشفية الأجنحة مما يعمل على الحد من إضرارها للمحاصيل الزراعية الأخرى غير قصب السكر.

وهكذا انعكس اهتمام الشركة بجودة المادة الخام على تحسين نتائج واقتصاديات التشغيل.

وبالنسبة لمحصول بنجر السكر فإن وحدة تصنيع البنجر بمصانع أبو قرقاص مازالت تعاني من نقص توريدات البنجر عن المطلوب للتشغيل بكامل الطاقة التصميمية، وتدني أرقام الحلاوة والنقاوة وناتج السكر للبنجر المورد لعدم وجود الخبرة الكافية لدى المزارعين لحداثة عهدهم بمحصول بنجر السكر، وتواصل الشركة جهودها في إرشاد وتوعية المزارعين بما يزيد من خبرتهم بالمحصول الجديد.

وبعد أن تم تطوير العمليات الصناعية بمصانع الإنتاج لإنتاج سكر أبيض للاستهلاك المباشر نقص حجم الإنتاج المحلي من السكر الخام، ولكن الشركة زادت من نشاطها في تكرير السكر الخام سواء بمصنع التكرير في الحوامدية أو بمصانع إنتاج السكر المؤهلة لتكرير الخام معتمدة على السكر الخام المستورد للتكرير الذي صار يمثل ٩٢,١٦% من حجم السكر الخام الذي يتم تكريره بمصانع شركة السكر.

كما زادت إنتاجية الشركة من منتجات مصانع التقطير والكيماويات والعطور وغيرها من منتجات الصناعات التكاملية، كما تعاظم دور مصانع

الآلات والمعدات في مجال إنشاء مصانع السكر، وتوريد وتركيب المعدات، وإعداد الهندسة الأساسية للمصانع والإنشاءات الصناعية بجمهورية إيران الإسلامية، وجمهورية السودان، والجمهورية العربية السورية، ونيجيريا، وأوغندا، والمملكة العربية السعودية.

وقد تم تشغيل وتسليم أربعة مصانع من مشروع إنشاء خمسة مصانع سكر بإيران الذي سبق الحديث عنه حتى نوفمبر ٢٠٠٤، ومخطط تسليم المصنع الخامس في فبراير ٢٠٠٥، وقد كان لهذا الإنجاز الهائل أثره الكبير في تعظيم مقدرة شركة السكر في أعمال الهندسة الأساسية لمشروعات مصانع السكر وفي التصنيع المحلي لمعدات صناعة السكر وقطع الغيار اللازمة لهذه الصناعة الاستراتيجية الهامة، كما ساعد العمل في ذلك المشروع الضخم على دعم وتعميق علاقة شركة السكر بالشركات الصناعية الكبرى العالمية المتخصصة في إنتاج معدات صناعة السكر والاستفادة من التكنولوجيا العالمية، وحصلت شركة السكر على تراخيص من الشركات العالمية الكبرى لتصنيع العديد من المعدات المستخدمة في صناعة السكر في إطار اتفاقيات التعاون الفني مع تلك الشركات العملاقة.

ومن الجدير بالذكر أن شركة السكر كانت قد حرصت منذ أوائل التسعينيات من القرن العشرين على مسايرة النظم العالمية لإدارة الجودة بعد ظهور سلسلة المواصفات العالمية الشهيرة (ISO 9000) ، وقامت بتأهيل الشركة وجميع مصانعها لتحقيق متطلبات المواصفات الدولية وحصلت بالفعل على شهادة (ISO 9001) للشركة وجميع مصانعها وكذا لقطاع النقل والمركز الطبي . وتعمل الشركة على تطوير نظام إدارة الجودة بها طبقا للتعديلات الدورية في

المواصفات العالمية حيث حصلت في أوائل القرن الحادي والعشرين على شهادة (ISO 9001) إصدار سنة ٢٠٠٠ للشركة ولجميع المواقع التابعة لها. وحصلت الشركة أيضا على شهادة المطابقة لنظام الهاسيب (HACCP) الذي يطبق على الصناعات الغذائية لضمان أمن وسلامة الغذاء باعتبار أن السكر من المواد الغذائية ويدخل أيضا في تصنيع الكثير من المنتجات الغذائية.

واهتمت الشركة أيضا بتطوير نظم الإدارة البيئية بجميع مواقعها وأقامت المشاريع البيئية الكبرى التي تكلفت ملايين الجنيهات لمعالجة الماء والهواء والتربة بما يضمن منع التلوث وحماية البيئة مسايرة في ذلك النظم العالمية، وحصلت على شهادة المطابقة للمواصفات العالمية لإدارة الشئون البيئية (ISO 14001) للشركة ولجميع المواقع التابعة لها.

ولم تكتف شركة السكر بذلك، ولكنها قامت أيضا بتأهيل نظام السلامة والصحة المهنية بجميع المواقع التابعة للشركة بما يضمن أمن وسلامة وصحة العاملين بالشركة وتأمين بيئة العمل حفاظا على الأرواح والممتلكات مما ساعد على تدني معدلات الإصابة وحوادث العمل والأمراض المهنية. وكللت تلك الجهود بحصول الشركة ومصانعها على شهادة المطابقة للمواصفة العالمية (OHSAS 18001) للسلامة والصحة المهنية. وهكذا كانت شركة السكر والصناعات التكاملية سباقة دائما في مسايرة النظم والمواصفات العالمية.

كما تم اعتماد المعمل المركزي للشركة بمعرفة المكتب الوطني لاعتماد المعامل ليكون المعمل الوحيد المتخصص والمعتمد في جمهورية مصر العربية لإجراء فحوص واختبارات السكر.

وجاء بعد ذلك موسم ٢٠٠٤/٢٠٠٥ الذي تميز بالاستقرار والتحسن في نتائج جميع أنشطة الشركة، وزادت الإيرادات والأرباح وتحسنت أجور العاملين وارتفعت عائدات الاستثمار وحقوق الملكية، ومن أهم المؤشرات الإيجابية لذلك الموسم هو زيادة حجم توريدات القصب بمقدار ٣٤٤١٣٠ طن، وزيادة ناتج السكر إلى ١٠،٨٨% ، وزيادة متوسط محصول الفدان من القصب على مستوى الشركة بمقدار ١،٩ طن. وكان هناك على الجانب الآخر بعض المعوقات أهمها نقص توريدات القصب إلى مصنعي أبو قرقاص وجرجا رغم الجهود الكبيرة التي تبذلها الشركة للارتقاء بجودة القصب وتحسين سلالاته وتأمين توريداته والخدمات والحوافز التي تقدمها الشركة لمزارعي القصب والتنسيق مع كافة الأجهزة المعنية بوزارة الزراعة والجامعات ومراكز البحوث المحلية والعالمية لخدمة المحصول والمزارعين والعمل على مكافحة الآفات والحشرات وإنشاء معامل الطفيل بجميع المصانع، تلك الجهود التي سبق الحديث عنها تفصيلا في تقارير السنوات السابقة.

وقد اهتمت إدارة الشركة بالانتقال إلى نظم إدارة الجودة الشاملة بعد أن طبقت النظم الدولية (ISO 9001) لسنوات عديدة، واستعانت في ذلك بالخبراء المتخصصين من ألمانيا والسويد بالإضافة إلى الاستشاريين المصريين وكوادر الشركة، وقد كان لذلك أثرا كبيرا في تطوير العمليات الصناعية وترشيد التكلفة.

كما حرصت الشركة على تنفيذ المرحلة الأولى من مشروع ترشيد الطاقة، وترشيد العمالة مع تحسين أوضاع العاملين، وتنمية الموارد البشرية من خلال برامج التدريب الداخلية والخارجية محليا ودوليا.

ومن الجدير بالذكر أن شركة السكر والصناعات التكاملية باعتبارها من أقدم وأكبر قلاع الصناعة الوطنية قد ساهمت بخبراتها ومالها في تأسيس العديد من الشركات المصرية الشقيقة التي تعمل في مجالات مختلفة لخدمة ودعم الصناعة المصرية والاقتصاد الوطني على النحو الموضح في الجدول رقم (٦/١١).

جدول رقم (٦/١١)

مساهمة شركة السكر في تأسيس شركات جديدة

م	الشركة	نسبة مساهمة شركة السكر في رأس المال
١	شركة الدلتا للسكر	٥٥،٧٣%
٢	شركة الدقهلية للسكر	٨،٧٥%
٣	شركة الفيوم للسكر	٢،٦٥٩%
٤	شركة قنا لورق طباعة الصحف	١٥%
٥	شركة مصر إدفو للب وورق الكتابة والطباعة	١٥%
٦	شركة نجع حمادي لإنتاج وتصنيع الأخشاب	٢٠%
٧	الشركة المتحدة لإنتاج العبوات	٤٩%
٨	شركة النوبارية لصناعة وتكرير السكر	١٥%

ويتضح من ذلك الدور الريادي لشركة السكر والصناعات التكاملية في دعم الاقتصاد الوطني من خلال المشاركة في الأنشطة الاقتصادية التي تساهم في تغطية حاجة البلاد من العديد من المنتجات الأخرى غير السكر مثل صناعة الورق للكتابة والطباعة أو الأخشاب بمختلف أنواعها بما يعظم الناتج الصناعي الوطني.

ونختتم توثيق تاريخ صناعة السكر في مصر بعام ٢٠٠٥/٢٠٠٦ الذي شهد استمرار تطور وتحسن جميع الأنشطة في الشركة ، وزادت الإيرادات والأرباح، وارتفعت عائدات الاستثمار وحقوق الملكية ، ونورد فيما يلي أهم الملامح والمؤشرات لذلك العام:

١- المساحة الموردة للقصب ٢٣٩٠٧٥ فدان بنقص قدره ٣٤٤٥ فدان عن الموسم السابق.

٢- حجم توريدات القصب ٩٤٨٢٥١٢ طن بنقص قدره ١٥٢٠٠٠ طن عن الموسم السابق.

٣- زاد ناتج السكر إلى قيمة غير مسبوقة قدرها ١١،٣١% قصب بعد أن كان ١٠،٨٨% في الموسم السابق.

٤- استمرت الشركة في بذل جهودها للارتقاء بجودة القصب وتأمين توريداته وتحسين سلالاته على النحو الذي سبق توضيحه تفصيلا في تقارير السنوات السابقة.

٥- **أدى اهتمام الشركة بمحصول البنجر لتأمين تشغيل وحدة تصنيع البنجر في مصانع أبو قرقاص إلى زيادة المساحة المنزرعة والمساحة الموردة وحجم التوريدات خلال موسم ٢٠٠٥/٢٠٠٦ على النحو التالي:**

أ- زادت المساحة المنزرعة إلى ٨٨٠٢ فدان بعد أن كانت ٦٧٢٧ فدان.

ب-زادت المساحة الموردة إلى ٨٧٧٧ فدان بعد أن كانت ٦٧٠٠ فدان.

ج- زاد حجم التوريدات إلى ٢٤٦٤١٣ طن بعد أن كان ١٨٩٧٠٩ طن غير أن متوسط محصول الفدان قد نقص إلى ٢٨،١٠ طن بعد أن كان ٢٨،٣٠ طن.

وقد واجهت زراعة البنجر في زمام مصانع أبو قرقاص ظاهرة الزيادة الوزنية للمحصول مع نقص الحلاوة بسبب نقص الخبرة لحداثة عهد المزارعين بالبنجر، كما أدى ارتفاع عائد المحاصيل المنافسة لمحصول البنجر إلى تفكير

المزارعين في التحول عن البنجر إلى المحاصيل الأخرى أملا في عائد أفضل رغم ما تبذله الشركة من جهد في دعم وتوعية المزارعين بأهمية وقيمة الاستمرار في زراعة البنجر.

٦- تواصل الشركة جهودها في تطوير نظم إدارة الجودة والبيئة والسلامة والصحة المهنية مسايرة في ذلك تحديثات المواصفات العالمية الخاصة بتلك النظم والحرص على تجديد شهادات المطابقة الحاصلة عليها لتلك النظم العالمية التالية:

ISO 9001 : نظام إدارة الجودة

HACCP : نظام تحليل المخاطر وتأمين سلامة الغذاء

ISO 14001 : نظام إدارة البيئة.

OHSAS 18001 : نظام السلامة والصحة المهنية .

بالإضافة إلى اعتماد معمل استلام المواد بالشركة من المكتب الوطني للاعتماد ليكون المعمل القومي الوحيد المتخصص المعتمد طبقا للنظم العالمية.

هذا ويسجل عام ٢٠٠٦ بداية توجه شركة السكر والصناعات التكاملية إلى الاستثمار الدولي حيث ساهمت الشركة في إنشاء شركة سكر النيل الأبيض المحدودة بجمهورية السودان بنسبة ١٥% من رأس المال البالغ ٣٢٥ مليون دولار، هذا بالإضافة إلى مساهمتها في العديد من الشركات الوطنية التي سبق الحديث عنها تفصيلا.

السيد / رئيس الجمهورية محمد أنور السادات
يضع حجر الأساس لمصنع شركة الدلتا للسكر فكفر الشيخ ١٠ مايو ١٩٧٩

الفصل الثاني عشر

صناعة سكر البنجر في مصر

(١٩٧٨ ـ ٢٠٠٦)

الفصل الثاني عشر
صناعة سكر البنجر في مصر
(١٩٧٨ – ٢٠٠٦)

أولا : الحضارات القديمة ونبات البنجر

ظهر نبات البنجر في الحضارات اليونانية والرومانية القديمة واستخدم كمكمل غذائي مميز للأطعمة، وزرعت نباتاته علي شواطئ البحر المتوسط كأحد خضروات الحدائق بهدف استخدام أوراقها، وظهرت للبنجر أسماء كثيرة تختلف حسب أماكن زراعته وتواجده تصل إلي ما يقرب من أربعين أسما منها اسم (سيلجا) الذي ورد في كتابات الأشوريين القدامى عام ٨٠٠ قبل الميلاد حيث تحدثوا عن زراعته في حدائق ملوك بابل، كما تحدث عنه العالم ثيوفراستس (Thiofrasts) سنة ٤٢٠ قبل الميلاد باسم الشمندر كأحد نباتات الحدائق وميز بين أنواعه المختلفة حسب لون الجذور التي منها فاتحة اللون وأخري داكنة . ومن الأسماء اليونانية التي ذكرت للبنجر اسم تيوتلن (Tutlon)، كما شاع قديما اسم (سلج) في اللغة العربية والذي قد يكون مشتقا من الكلمة اليونانية (سيكيولا)، وذكر اسم بيتا (Bita) للبنجر في الكتابات الرومانية القديمة.

ولقد تحدث القدماء عن بعض خصائص وأهمية نبات البنجر ، فقد ذكر الطبيب العسكري الروماني ديوسكر ايدز (Dioskurides) في مدوناته الطبية (Materia Medica) بعض الخواص الطبية للنبات وكذا العالم الإغريقي هيبوقراط (Hippocrates)، وفي سنة ١٥٠٠ ميلادية تقريبا عرفت بعض الصفات والخصائص المميزة لهذا النبات أهمها حلاوة جذوره، وبعض الخصائص الطبية مثل إمكانية الاستفادة منه كمقوي للشعر وإضافته إلي الأنبذة

لإكسابها طعما مميزا. وتشير المراجع إلي أن بنجر السكر الموجود الآن كنـــاتج من عمليات تربية النبات لم يعرف قديما .

ثانيا : صناعة وإنتاج السكر من البنجر

ظهر نبات البنجر في اليونان، وانتقل منها إلي الدول الأوروبية كنبات من نباتات الأعلاف، كما عرفت زراعته في بعض بلاد البحر الأبيض المتوسط كأحد نباتات الخضر التي تزرع من أجل أوراقها، ولم تتطور زراعة البنجر بهدف استخدامه في إنتاج السكر إلا في القرن الثامن عشر نتيجة للدراسات التي أجراها العالم الألماني مارجراف (Andreas Marggraf) الذي كان يشغل منصب رئيس قسم الكيمياء في أكاديمية برلين للعلوم بعد أن لفت نظره المذاق الحلو لجذور البنجر .

قام مارجراف عام ١٧٤٧ بدراسة الخواص المميزة لنباتات البنجر ذات الجذور البيضاء وذات الجذور الحمراء ، وقد نجح في استخلاص مادة متبلورة من منقوع جذور البنجر باستخدام الكحول وأثبت بالفحص الميكروسكوبي أن بللورات المادة المستخلصة لها نفس الخواص الطبيعية والكيماوية لبللورات السكر المستخلصة من نبات قصب السكر ، وعندئذ أوضح مارجراف إمكانية إنتاج وصناعة السكر من نبات البنجر مثل قصب السكر، إلا أنه لاحظ انخفاض كمية بللورات السكر المستخلصة من جذور البنجر باستخدام الكحول حيث لا تتجاوز ١,٠٦% من وزن الجذور الطازجة. وقد سجل مارجراف نتائج هذا الاكتشاف في أكاديمية برلين للعلوم في نفس العام (١٧٤٧) وترجمت أبحاثة إلي الفرنسية .

وفى عام ١٧٦١ أعاد مارجراف تجاربه مرة أخرى وأكد على ما سبق اكتشافه عام ١٧٤٧. ولم يتم التفكير الجدى فى هذا الوقت فى استخلاص السكر

من البنجر على نطاق صناعى اقتصادى واسع بسبب انخفاض معدلات استخلاص السكر من البنجر، وعلى الرغم من ذلك حظى اكتشاف مارجراف باهتمام كبير فى الدول الأوروبية التى كانت تعتمد كليا على سكر القصب الذى كان يرد إليها من المستعمرات البريطانية والذى اعتبر فى ذلك الوقت من السلع القيمة ذات المكانة المتميزة فى التجارة العالمية.

وبرغم الاهتمام الأوروبي الكبير بدراسات واكتشاف مارجراف إلا أنـــه لم يتيسر الاستفادة من نتائج تلك الدراسات ووضعها موضع التطبيق الــصناعى العملى إلا بعد مرور أربعين عاما على يـــد أحـــد تلاميـــذ مـــارجراف يـــدعى فرانزكارل أكارد (Franz Karl Achard) الذى اهتم بتطبيق نتائج اكتـــشاف مارجراف عمليا لخدمة البشرية، ولهذا يعتبر أكارد (Achard) الأب الروحى لصناعة السكر من البنجر. كان أكارد عضوا فى أكاديمية برلين للعلوم وأســـتاذا جامعيا وكان عمره وقتها ثلاثة وعشرون عاما كما كان عالما فى العديـــد مـــن المجالات واهتم بعلوم المعادن وعلوم النبات.

اهتم أكارد بنتائج أبحاث مارجراف حيث بدأ سنة ١٧٨٤ إجراء بعض التجارب وزرع فى حديقته الخاصة فى بلدة كولسدروف (القريبة من برلين) نباتات البنجر التى انتقاها من مجموعة من نباتات بنجر العلف التى كانت منزرعة فى سهول منطقة ماجدبرج الألمانية الخصبة، وبعد أن تذوق العديد من أصناف البنجر وجد أن جذور الأصناف بيضاء اللون مخروطية الشكل هى الأغنى فى درجة حلاوتها حيث تميزت بمذاق سكرى نقى، وقد تلاحظ له تباينا كبيرا فى المحتوى السكرى بين نباتات البنجر حتى بين مجموعة النباتات المنزرعة من نفس البذور وفى نفس المكان. وقد أدت ملاحظات أكارد إلى استنباط نوع من البنجر ذو الجذور البيضاء عرف باسم بنجر سيليزيا الأبيض (White

Silesian beet). وقد نشر أكارد نتائج أبحاثه وعرضها على الملك فريدريك وليام الثالث ملك بروسيا (ألمانيا فيما بعد) بعد أن سمع الملك عنها، وقد أحال الملك تلك الأبحاث ونتائجها إلى لجنة علمية محايدة لفحصها وتقييم نتائجها وتقرير إمكانية استخدام البنجر فى إنتاج السكر، ولما جاء تقرير اللجنة مؤيدا لنتائج أبحاث أكارد عام ١٨٠١ صدق الملك على مكافأة العالم أكارد وسمح له بإقامة أول مصنع لإنتاج السكر من البنجر فى منطقة سيليزيا (Silesia)، وبالفعل أقيم المصنع فى بلدة كيونرن (Cunern)، وتمت زراعة بنجر السكر فى نفس العام لاستخدام المحصول فى تصنيع وإنتاج السكر. وقد تم تشغيل مصنع أكارد فى أوائل ربيع عام ١٨٠٢ حيث تمت تجربة استخدام ٢٥٠ طن من جذور نبات البنجر فى إنتاج ١٠ طن سكر بما يعنى أن نسبة السكر المنتج إلى وزن الجذور المستخدمة لإنتاجه ٤% وهى إنتاجية منخفضة وأقل من توقعات وآمال أكارد، وقد يكون سبب ذلك الانخفاض هو طول الفترة بين حصاد البنجر وتصنيعه. وقد أكدت اللجنة المشكلة لمتابعة هذا الموضوع على إمكانية الاستخلاص بمعدلات أكبر.

وفى عام ١٨٠٣ تزايد الاهتمام بنتائج أكارد على المستويين الحكومى والشعبى بعد أن تأكدت إمكانية إنتاج السكر من نباتات البنجر محليا بما يعنى الحد من استيراد السكر من المستعمرات البريطانية فى الوقت الذى كان فيه السكر سلعة عالية القيمة غالية الثمن.

وفى انجلترا كان الأمر مختلفا حيث أدرك منتجو سكر القصب فى المستعمرات البريطانية والشركات العاملة فى نقل وتجارة السكر وتكريره خطورة إنتاج سكر من البنجر ومدى تأثير ذلك على مصالحهم، ولهذا لم يستقبلوا نتائج أبحاث أكارد بارتياح، وقد ذكر أكارد أنهم عرضوا عليه مبلغا من

المال مقابل إيقاف تجاربه وأبحاثه فى مجال إنتاج سكر البنجر إلا أنه رفض ذلك.

وبعد مرور خمسة سنوات وتحديدا فى عام ١٨٠٧ تعرض أكارد لصدمة كبيرة حيث احترق مصنعه، كما تعرض للعديد من العقبات التى حالت دون استبدال المعدات أو إصلاحها مؤقتا.

وقد بدأ آخرون فى استخدام وتطبيق أفكار وطرق أكارد فى إنتاج سكر البنجر ومن أول هؤلاء كوبى (Koppy) سنة ١٨٠٥.

١- مصنع موريتزفون كوبى (مصنع كراين) (Moritz Baron Von Koppy)

فى سنة ١٨٠٥ قام موريتزفون كوبى أحد الأصدقاء المقربين لأكارد ومن كبار الزراع ببناء مصنع لسكر البنجر فى مزرعته الخاصة بمنطقة كراين (Krayn) التى لا تبعد كثيرا عن كيونرن التى أقيم بها مصنع أكارد. وقد قام موريتز بإنشاء المصنع طبقا لتخطيط وتوصيات صديقه أكارد، وكانت طاقة ذلك المصنع أكبر من طاقة مصنع أكارد حيث كان يقوم بتصنيع حوالى ٥٠٠ طن بنجر يتم زراعتها سنويا. وقد أوضح موريتز العديد من المزايا الاقتصادية لبنجر السكر، فبالإضافة إلى استخدامه فى إنتاج السكر فإنه يمكن استغلال المخلفات الثانوية للمحصول مثل القمم الخضراء (green tops) وكذلك لب البنجر (beet pulp) والدبس (المولاس)، وأنه يمكن استخدام المخلفات كغذاء للماشية. وبهذا قدم مصنع موريتز الدليل العملى الواضح على نجاح أكارد فى اكتشافه وأبحاثه وقيمتها القومية وآثارها على الاقتصاد الوطنى.

وفى عام ١٨٠٩ نشرا أكارد مؤلفا أسماه (Die europaishe zucher fabrikation eus runrolra ben) جمع فيه نتائج أبحاثه وتجاربه

وكذلك تجارب موريتز كوبى فى مجال اختيار نبات البنجر فى تصنيع وإنتاج السكر وكيفية تحقيق أفضل وأقصى استفادة من المنتجات الثانوية، كما أوضح فيه بالتفصيل تأثير الأنواع المختلفة للتربة وطرق إعداد وتجهيز الحقول للزراعة وآثار التسميد على إنتاجية المحصول، واستعرض مزايا وعيوب طرق التربية المختلفة، كما قارن بين طريقة زراعة البذور مباشرة فى الحقل المستديم فى خطوط (صفوف) وطريقة الزراعة بالشتلات. وقد أشار أكارد إلى آماله فى أن يشهد المستقبل القريب اختراع الإنسان لماكينة أو لوسيلة أخرى لإنتاج بذور يتم استخدامها بحيث تعطى كل بذرة نبتة واحدة للحد من وقت وجهد وتكلفة خف النباتات. وقد تناول أكارد بالشرح المفصل طريقة تصنيع وإنتاج الكحول من دبس (مولاس) البنجر، وكذلك طريقة صناعة الخل وطرق إنتاج بدائل للقهوة من لب البنجر وبدائل للتبغ (الدخان) من أوراق البنجر.

ويتضح من ذلك أن أكارد لم يناقش المحاور الفنية والتقنية المتعلقة بإنتاج السكر من البنجر فحسب وإنما تطرق إلى مناقشة القيمة الاقتصادية للمحصول وتأثير ذلك على الاقتصاد القومى.

وقد أدت الصعوبات الاقتصادية التى واجهت تشغيل مصنع أكارد فى كيونرن إلى تحويله إلى وحدة تجريبية بطاقة صغيرة.

وفى سنة ١٨١٠ قام أكارد بدعم من فريدريك وليام الثالث ملك بروسيا (ألمانيا لاحقا) بإنشاء مدرسة لتعليم إنتاج سكر البنجر على الرغم من أن مملكة بروسيا كانت محتلة وقتها بجيوش نابليون بونابرت، واستمرت تلك المدرسة يأتيها الدارسون من مختلف الأقطار المجاورة يتعلمون فيها صناعة السكر من البنجر على يد هذا العالم البروسى الذى أرسى أول قواعد لصناعة سكر البنجر، وقد أغلقت هذه المدرسة سنة ١٨١٤ بعد انتهاء الحصار الأوروبى وعدم وجود

حاجة ملحة لاستمرارها، وفى سنة ١٨٢١ توفى العالم أكارد الأب الحقيقى لصناعة سكر البنجر قبل أن تتاح له الفرصة ليرى ثمرة أبحاثه وجهوده تنتشر فى جميع أنحاء أوروبا.

٣- انتشار نتائج أبحاث وتطبيقات أكارد

نالت صناعة سكر البنجر اهتماما كبيرا وأخذت دفعة قوية من التأييد والمساندة فى بدايات القرن التاسع عشر نتيجة لحروب نابليون بونابرت التى أشعلت نار المنافسة بين فرنسا وعدوتها اللدودة بريطانيا بعد أن تمكن الأسطول الإنجليزى من فرض سيطرته على خطوط الملاحة وحاصر بذلك تجارة فرنسا عبر البحار وتمكن من منع وصول العديد من السلع التى تستوردها فرنسا والتى من ضمنها السكر. وكانت نتائج تجارب وأبحاث أكارد قد وصلت إلى فرنسا فى ذلك الوقت، وفى عام ١٨١١ شجع نابليون التوسع فى زراعة البنجر وصناعة السكر منه، ويقال أنه قرر تخصيص مساحة من الأرض تبلغ مائة ألف أربنت (Arbent) (وحدة فرنسية للمساحة)، كما قرر تخصيص الاعتمادات المالية اللازمة لتشجيع زراعة وتصنيع البنجر لإنتاج السكر وأعفى هذه الصناعة من الضرائب.

وفى اليوم الثانى من يناير ١٨١٢ قدم الكيميائى بنيامين ديلسير أول قطعة من سكر البنجر من إنتاج فرنسا إلى الإمبراطور نابليون بونابرت الذى سر سرورا عظيما حتى أنه خلع وشاح جوقة الشرف الذى كان يرتديه وألبسه للكيميائى بنيامين ديليسير.

وفى ظل اهتمام نابليون بونابرت ورعايته لزراعة وتصنيع البنجر لإنتاج السكر وتشجيعه للعلماء والباحثين فى هذا المجال تمكن العالم لويس فيلمورين (Vilmorin) من تطوير طرق تربية النبات والانتخاب الفردى مما ساعد على تحقيق نجاحات ملموسة فى زيادة محتوى السكر فى جذور البنجر

حيث زادت من ٧,٥% إلى حوالى ١٦% بما يمثل إنجازا كبيرا وهاما فى هذا المجال.

وقد انتقلت صناعة السكر من البنجر بعد ذلك إلى معظم دول أوروبا، ثم إلى أمريكا حيث أقيم أول مصنع لسكر البنجر عام ١٨٧٠ فى ولاية كاليفورنيا، وبعد ذلك توالى انتقال المحصول والصناعة إلى العديد من دول العالم.

ثالثا: **تطور زراعة وتربية بنجر السكر فى العالم**

لم يكن العالم الألمانى فرانز كارل أكارد (Franz Karl Achard) (١٧٥٣ –١٨٢١) كيميائيا تكنيكيا فقط بل كان بارعا فى تربية النباتات حيث استطاع بنجاح كبير غير مسبوق انتقاء نوع البنجر الملائم لإنتاج السكر من بين العديد من أنواع نباتات بنجر العلف، وكان ذلك الانتقاء جديرا بالاهتمام والتقدير حيث أن إنتاج بذور البنجر كان يتم عبر التلقيح الخلطى بين أنواع مختلفة فى ألوانها وصفاتها المورفولوجية فضلا عن الصعوبات والتعقيدات فى عملية الانتقاء نتيجة لعدم وجود طريقة علمية معروفة ومحددة لتقدير المحتوى السكرى فى جذور البنجر، وهذا المحتوى السكرى هو العنصر الحاكم فى نجاح عملية التربية. وبالرغم من الصعوبات التى واجهت أكارد فإنه استطاع أن يحدد تأثير عدد من العوامل الحاكمة المؤثرة على قيمة المحتوى السكرى فى النبات وكذا مستوى اللاسكريات غير المرغوبة، وأهم هذه العوامل نوعية التربة وطرق الزراعة وظروف النمو.

وبعد وفاة أكارد سنة ١٨٢١ استمر إنتاج بذور البنجر فى مزرعة فون كوبى وابنه بمنطقة كراين بسيليسيا باتباع نفس أسلوب عمل وخطوات أكارد، واستخدمت بذور البنجر المنتجة فى كل من فرنسا وبلجيكا خلال العشرة سنوات الأولى من القرن التاسع عشر، وعرف محصول البنجر الناتج من زراعة هذه البذور باسم البنجر السيليزى الأبيض (White Silesian beet) الذى يعتبر الأساس لنشأة جميع أنواع البنجر الحالية.

واستمرت تربية بنجر السكر فى فرنسا بعد انهيار امبراطورية نابليون بونابرت لبعض الوقت، ففى باريس كان مربى النباتات فيلمورين (Vilmorin) الذى عمل لعدة سنوات فى إنتاج بذور بنجر العلف بدعم من نابليون بونابرت قد بدأ فعلا فى إنتاج بذور بنجر السكر متخذا من البذور الأصلية للبنجر السيليزى أساسا لإنتاجه وكان ذلك فى عام ١٨١٠.

كانت الخطوة الأساسية فى تربية بنجر السكر على أسس منطقية هى تلك التى اتبعها المربى لويس دى فيلمورين ابن مربى النباتات المعروف الذى افترض أن جذور نباتات البنجر ذات الكثافة النوعية العالية تكون أكثر احتواء للسكر، وفى عام ١٨٥٠ استخدم محاليل ملحية أو سكرية بتركيزات مختلفة لقياس الكثافة النوعية لجذور البنجر بهدف الحصول على مؤشر لقيمة المحتويات السكرية بتلك الجذور، وفى عام ١٨٥٢ طور طريقته وقرر استخدام طريقة القالب الفضى لتقدير الثقل النوعى لعصير البنجر. وقد قام ماكفرلينى بإيضاح تلك الطريقة فيما بعد.

ولقد أرست هذه الطرق أسس عملية الانتخاب الفردى لجذور البنجر وكذلك أسس تربية النباتات حيث أن جذور الأمهات لنباتات البنجر كان يتم انتخابها من عدد من أصناف وسلالات البنجر المختلفة التى سبق تقييمها.

ومن خلال تلك الطرق وبواسطة بعض التقنيات المعملية الجديدة حقق فيلمورين تقدما سريعا فى تطوير نوعية بنجر السكر المنتج مما أدى إلى تعظيم مكانة البنجر الفيلموريني وتميزه فى الكثير من الدول لسنوات عديدة.

وعلى صعيد آخر فى ألمانيا تمكن كانيور (F-Kanuer) منتج ومصنع البنجر من إنتاج صنف جديد من البنجر أطلق عليه اسم البنجر الإمبراطورى الذى تميز بجذوره المتجانسة فى مظهرها وزيادة محتواها السكرى حيث تراوحت حلاوته من ١١ إلى ١٣%، وفى منطقة كلين وينزلبين (Klein Wanzleben) القريبة من منطقة مجدبرج برزالمربى ماتياس فى تحقيق نجاح

ملحوظ فى هذا المجال باتباع طريقة الانتخاب الفردى لأمهات البنجر، وقد سار الكثيرون على نفس المنوال فى تربية نباتات البنجر.

وقد كان لظهور جهاز البولاريميتر (Polarimeter) الذى يحدد مستوى تركيز السكر فى نباتات البنجر أكبر الأثر فى تسارع وتطور خطوات وبرامج تربية البنجر، وكان أول من استخدم هذا الجهاز هو فينتزاك (Ventzke) سنة ١٨٤٢ لتحليل أنواع مختلفة من العصائر وتقدير السكر بها ثم استخدم فيلمورين (Vilmorin) الجهاز بعد ذلك فى مجال تربية نباتات البنجر سنة ١٨٥٣.

ولقد أثمرت عمليات تطوير طرق تربية البنجر خلال الفترة من ١٨٥٠ إلى ١٨٨٠ فى رفع نسبة المحتوى السكرى فى البنجر إلى ١٨-٢٠% وانعكس ذلك على تعظيم معدلات استخلاص السكر من البنجر فى المصانع فقد بلغت نسبة الاستخلاص فى ألمانيا ١١,٤% فى منتصف سنة ١٨٨٠ بعد أن كانت تتراوح من ٦ إلى ٧% سنة ١٨٥٠. وبدأت بلورة وتحديد أهداف عملية التربية منذ سنة ١٨٧٠، فمع استمرار المربين فى تربية الأصناف ذات المحتوى السكرى العالى (Z-type) التى اتصفت بانخفاض محصولها إلى حد ما فقد ظهرت وانتشرت أصناف أخرى جديدة ذات محصول كبير إلا أنها أقل فى المحتوى السكرى (E-type)، كما انتشرت أصناف أخرى تتصف بقيم متوسطة من إنتاج الجذور والمحتوى السكرى (N-type) عرفت باسم البنجر العادى (Normal beet). وقد ظهرت النوعيات المختلفة من بذور البنجر سنة ١٨٨٠ من خلال إحدى شركات إنتاج بذور البنجر فى ألمانيا وهى شركة (Rabbethgeund giesecke) فى منطقة (Kleinwanz Leben)، وقد اشتقت رموز تمييز الأصناف العالية والمتوسطة والعادية المحتوى السكرى من بدايات الكلمات المرادفة كما يلى (على الترتيب):

Zucker Z
Ertrag E
Normal N

وقد ظهرت فى العالم مؤخرا العديد من شركات إنتاج وتسويق بذور البنجر في تشيكوسلوفاكيا وبولندا وروسيا والسويد وإيطاليا وغيرها.

وفى القرن العشرين تم وضع أسس داعمة لإنتاج أصناف من بنجر السكر تتميز بشدة مقاومتها لأمراض محددة فقد نجح المربون فى أمريكا خلال الفترة ما بين الحرب العالمية الأولى والحرب العالمية الثانية فى تطوير واستنباط أصناف عالية المقاومة لمرض تجعد القمة (Curly top)، كما نجح المربون فيما بعد باستخدام طرق التربية الحديثة وظاهرة العقم الذكرى (Male sterility) والتضاعف الكروموسومى فى إنتاج أصناف النباتات وحيدة الأجنة.

وانتشرت بعد ذلك زراعة وتصنيع بنجر السكر لإنتاج السكر فى العديد من دول العالم بفضل عمليات التطوير الدائمة فى زراعة المحصول والتوسع فى استخدام الأسمدة لتوفير احتياجات النبات من العناصر الغذائية المختلفة. ولقد استمر تطور وتنامى المعرفة الزراعية حيث تم استخدام الآلات الحديثة فى الخدمات الزراعية، كما استمر تطوير طرق تصنيع واستخراج السكر من البنجر فى مصانع العالم، وظهر الاتجاه لزراعة نباتات وحيدة الأجنة عن طريق التقسيم الميكانيكى للبذور، ثم تطورت عمليات التربية لإنتاج البذور وحيدة الأجنة بالهندسة الوراثية واستغلال ظاهرة العقم الذكرى، كما تبع ذلك استخدام الآلات فى زراعة البذور وحيدة الأجنة واستخدام مبيدات الحشائش وبعدها إنتاج واستخدام المبيدات الحشرية والتطوير المستمر لنوعياتها بما يحقق التخصصية وزيادة الفاعلية. وبدأ بعد ذلك التفكير فى تصميم آلات حصاد البنجر فى سنة ١٩٣٠ للتغلب على مشكلات ارتفاع أجور الأيدى العاملة وندرتها وارتفاع تكلفة الحصاد عموما. وانتشرت آلات الحصاد فى أمريكا بعد الحرب العالمية الثانية

حتى وصلت كمية البنجر التى يتم حصادها آليا إلى ٥٠% من المساحة الكلية المنزرعة بالبنجر بحلول سنة ١٩٤٩، ومع بداية سنة ١٩٥٢ عم الحصاد الآلى ليشمل جميع المساحات المنزرعة فى أمريكا وأوروبا تقريبا. وتوالت بعد ذلك وحتى الآن برامج التطوير المستمر فى مجال زراعة بنجر السكر وتصنيعه لإنتاج السكر، وقد شملت تلك البرامج الأصناف والآلات الزراعية والخدمات الآلية بما فى ذلك الحصاد الآلى، كما اهتمت بوجود الشركات الزراعية المتخصصة فى إنتاج بذور البنجر بالمواصفات المطلوبة. ولم تقتصر أنشطة التطوير على مجال زراعة البنجر فقط وإنما شملت أيضا برامج تطوير صناعته التى اهتمت بالارتقاء بتقنيات وأساليب وضوابط أداء هذه الصناعة.

ملحوظة: تجدر الإشارة إلى أنه قد ورد فى دائرة المعارف البريطانية (الانسكولوبديا) ما يشير إلى ظهور صور لجذور خضروات ضخمة على جدران معابد قدماء المصريين يصل عمرها إلى حوالى ٤٠٠٠ سنة ربما تكون رمزا للبنجر، فضلا عن الإفادة بأن البنجر كان مستخدما للتحلية عند قدماء المصريين.

رابعا: **زراعة وتصنيع بنجر السكر فى مصر**

ظهرت أول معلومة فى مصر عن محصول بنجر السكر فى وثيقة محفوظة فى أرشيف شركة السكر والصناعات التكاملية المصرية يرجع تاريخها إلى ما قبل مائة عام تقريبا وهى تقرير لمجلس إدارة الشركة كان قد أعد للعرض على الجمعية العمومية فى **٢٠ إبريل سنة ١٩٠٠** فى اجتماعها لمناقشة الميزانية ونتائج أعمال الشركة خلال موسم ١٨٩٨/١٨٩٩، وقد سجل ذلك التقرير ما يلى:

١) تم إجراء تجارب كثيرة لزراعة وتصنيع محصول بنجر السكر بدأت على نطاق صغير ثم على نطاق أكبر فأكبر، وأثبتت نتائجها نجاح فكرة زراعة البنجر وتصنيعه لإنتاج السكر فى مصر.

٢) تمكنت الشركة ولأول مرة فى تاريخها وكذا فى مصر من إنتاج السكر من نبات بنجر السكر فى مصنع سكر الحوامدية التابع للشركة فى ١٥ **ديسمبر ١٨٩٩.**

٣) التوصية بزيادة المساحة المنزرعة بمحصول بنجر السكر لتصنعيه وإنتاج السكر منه بمصانع الشركة اعتبارا من شهر نوفمبر سنة ١٩٠٠ قبل بداية موسم عصير القصب. (ويعنى ذلك أن يزرع البنجر خلال شهرى إبريل ومايو صيفا بحيث يمكن حصاده وتصنيعه فى شهر نوفمبر).

٤) زراعة محصول البنجر خلال فصل الشتاء مما يساعد على تصنيع البنجر لموسم ثان بعد انتهاء موسم عصير القصب.

٥) تقديم عظيم الشكر والتقدير للأفراد الذين قادوا بنجاح مبادرة زراعة وتصنيع بنجر السكر فى مصر.

٦) صلاحية وملاءمة بل وتميز التربة المضرية لزراعة البنجر وإمكان أقلمة المحصول طبقا للظروف المصرية.

٧) قد تحدث بعض الصعوبات ولكن النجاح فى النهاية مؤكد.

٨) كان المستهدف فى بادئ الأمر أن يستمر موسم العصير بمصانع الشركة لمدة أربعة أشهر إلا أنه فى ظل نجاح التجارب ونتائجها المشجعة فإن الشركة قد استهدفت زيادة فترة الموسم لتكون من ستة إلى سبعة أشهر بدلا من أربعة وبإنتاجية عالية.

٩) تنظيم العمل بمصانع الشركة يسمح بتصنيع محصول القصب أو محصول البنجر فى ظروف ملائمة تسمح بارتفاع ناتج السكر.

وفى العام التالى مباشرة أعد تقرير لمجلس إدارة الشركة للعرض على الجمعية العمومية فى ٢ يناير سنة ١٩٠١ فى اجتماعها لمناقشة الميزانية ونتائج أعمال الشركة خلال موسم ١٨٩٩/١٩٠٠، وقد سجل ذلك التقرير ما يلى:

١) قيام الشركة بتصنيع محصول البنجر على نطاق صناعى مناسب حيث بلغت كمية البنجر المعصور حوالى خمسة عشر ألف طن.

٢) فاقت نتائج التصنيع كل التوقعات سواء من حيث ارتفاع ناتج السكر أو سهولة عمليات التصنيع.

٣) بالرغم من صعوبة عمليات زراعة محصول بنجر السكر باعتباره محصولا جديدا فإن المحصول الناتج تميز بجودته وارتفاع درجة نقاوته مما ساعد على تبسيط عمليات تصنيعه والإقلال من كميات الوقود المستهلكة فى التصنيع.

وكان إنتاج سكر البنجر فى العالم فى ذلك الوقت يمثل حوالى ٦٣% من جملة الإنتاج العالمى من السكر.

٤) توجيه الشكر للخديو عباس حلمى الثانى الذى كان يحكم مصر فى هذه الفترة (١٨٩٢ – ١٩١٤) لسماحه للشركة بتجربة زراعة بنجر السكر فى الدائرة السنية (أملاكه الخاصة) مما أعطى للشركة دفعة قوية.

ومع بداية زراعة محصول بنجر السكر فى مصر ظهرت أول نشرة زراعية فنية إرشادية عن زراعة بنجر السكر فى مصر أصدرتها الجمعية الزراعية الخديوية إضافة لإصداراتها من النشرات المماثلة للمحاصيل الزراعية الأخرى، وقد تم إعداد وطبع هذه النشرة سنة ١٩٠٠ لتوزيعها على المهتمين بزراعة هذا المحصول من كبار ملاك الأراضى.

وقد أسس الأمير حسين كامل تلك الجمعية الزراعية بمعاونة عدد من كبار الزراع ملاك الأبعديات سنة ١٨٩٨ وبالتحديد فى ٢٢ إبريل ١٨٩٨، حيث وافق مجلس النظار على تأسيسها ودعمها بتخصيص مساحة ٣٠٠ فدان لها لإجراء التجارب والاختبارات والفحص دون أى مقابل. وقد كانت لهذه الجمعية إسهامات متعددة فى تشجيع ودعم الزراعة العلمية الحديثة فى مجالات كثيرة منها طرق تغذية النباتات والأسمدة والتربة وقيمة طمى النيل كسماد...ألخ، وذلك إلى جانب إصدار العديد من النشرات العلمية والإرشادية فى مجالات أمراض النبات وعلوم تربية الحيوان والحشرات....الخ.

وتفيد وثائق الشركة عام ١٩٠١ ما يلى:

١) التغلب على المصاعب التى كانت تواجه الشركة فى زراعة البنجر باعتباره محصولا جديدا.

٢) تدريب المزارعين وتعظيم قدرتهم فى طرق زراعة وخدمات المحصول ورفع درجة وعيهم بمزايا زراعة البنجر فى تقوية التربة والعمل على زيادة خصوبتها.

٣) تتوقع الشركة أن تكون كمية المحصول للتصنيع خلال موسم ١٩٠٢/١٩٠١ هو ٢٥٠٠٠ طن بنجر سكر.

وبمتابعة ما ورد فى وثائق شركة السكر نأتى إلى تقرير مجلس إدارة الشركة الذى أعد للعرض على الجمعية العمومية فى اجتماعها بتاريخ ١٩٠٣/٤/١٥ لمناقشة ميزانية ١٩٠٢/١٩٠١ ونتائج أعمال الشركة، ويوضح ذلك التقرير استمرار انخفاض مستوى فيضان نهر النيل للعام الخامس على التوالى إلى الحد الذى أثر سلبا على جميع المحاصيل الزراعية بما فى ذلك بنجر

السكر حيث أن انخفاض مستوى الفيضان يؤدى إلى تكاثر الحشرات وهى العقبة الرئيسية لتطوير زراعة بنجر السكر، وتلك هى أول إشارة صريحة وواضحة إلى تأثر محصول بنجر السكر بمهاجمة الآفات الحشرية له.

ولم يرد بعد ذلك فى تقارير ووثائق الشركة أى شئ عن زراعة أو تصنيع بنجر السكر فى السنوات التى لحقت ذلك الوقت، حيث يبدو أن تعرض محصول بنجر السكر الذى زرع صيفا للإصابات الحشرية والمرضية فى وقت لم تكن قد عرفت فيه المبيدات الحشرية قد أدى إلى تقرير عدم الاستمرار فى زراعته فى ذاك الوقت طالما أن زراعته لم تعد تحقق النتائج المرجوة بسبب زيادة النشاط الحشرى صيفا لارتفاع درجة الحرارة بالإضافة إلى انتشار زراعة محصول القطن وتواجد عدة أجيال من دودة ورق القطن مما ساعد على أن يكون محصول بنجر السكر غذاء شهيا للعديد من الآفات.

وعاد التفكير مرة أخرى فى بنجر السكر فى أواسط الأربعينيات حيث قامت عدة جهات بإجراء تجارب مختلفة على بنجر السكر، وأهم هذه الجهات شركة السكر والتقطير المصرية والبحوث الزراعية بوزارة الزراعة ومؤسسة استزراع وتنمية الأراضى المستصلحة، وقد تمت تلك التجارب الزراعية فى مناطق مختلفة تمثل نوعيات متباينة من التربة وظروفا جوية مختلفة حيث تمت الزراعة فى مناطق شمال التحرير وأبيس بالقرب من الإسكندرية وأبو المطامير وأبو حمص بمحافظة البحيرة وكذا فى أبو قرقاص بالمنيا ونجع حمادى بقنا وكوم امبو بأسوان وانتهت تلك التجارب بنتائج متباينة، ولم يتم التفكير فى استغلال نتائج تلك التجارب وقتها لأن سلعة السكر لم تكن تمثل ضغطا استراتيجيا فى هذا الوقت إلى الحد الذى يدعو إلى توظيف وتطوير نتائج ما تم

من تجارب لزراعة وتصنيع بنجر السكر، واقتصر التفكير فى ذلك المحصول على الاستفادة به فى استزراع الأراضى الجديدة لكونه محصولا يتميز بقدرته العالية على تحمل الملوحة وعلى خفض محتوى التربة نسبيا من أملاح الصوديوم، وساعد على ذلك كفاية الإنتاج القومى لتغطية احتياجات الاستهلاك المحلى مع وجود فائض للتصدير بعد تحديث صناعة السكر من القصب فى بدايات القرن العشرين، واستمر الحال كذلك حتى سنة ١٩٧٢ حيث بلغ إنتاج السكر حوالى ٥٠١ ألف طن، وكان تعداد السكان فى ذلك الوقت ثلاثين مليون نسمة تقريبا وكان معدل الاستهلاك السنوى للفرد من السكر ١٦,٦كجم/ سنة تقريبا أى أن نسبة الاكتفاء الذاتى كانت حوالى ١١٨%.

ومع بداية عام ١٩٧٣ (عام حرب أكتوبر) بدأ ظهور نقص فى كميات السكر المنتجة وعدم كفايتها للاستهلاك المحلى وظهرت ما أطلق عليها الفجوة الغذائية للسكر والتى بدأت بسبعة آلاف طن فقط حيث انخفضت نسبة الاكتفاء الذاتى إلى ٩٨,٦% سنة ١٩٧٣، وبدأت عمليات استيراد السكر لاستكمال حاجة الاستهلاك المحلى.

وقد حدثت متغيرات جوهرية بمصر كان لها أكبر الأثر فى تناقص معدلات الاكتفاء الذاتى من السكر ومن ثم تزايد حجم الفجوة الغذائية من السكر عاما بعد عام، ومن أهم تلك المتغيرات ما يلى:

١) الزيادة المستمرة فى عدد السكان بمعدلات عالية.

٢) الزيادة المستمرة فى معدل الاستهلاك السنوى للفرد من السكر.

ويوضح الجدول رقم (١/١٢) تطور معدلات استهلاك الفرد من السكر ونسبة الاكتفاء الذاتى بمصر فى الفترة من سنة ١٩٧٢ حتى سنة ٢٠٠٦.

وعاد التفكير الجدى فى زراعة وتصنيع بنجر السكر، وتزايد الاهتمام بتلك الفكرة للأسباب التالية:

١) ظهور الفجوة الغذائية للسكر وتزايد معدلاتها والاعتماد على الاستيراد لسد تلك الفجوة.

٢) الارتفاع المتزايد لسعر السكر عالميا ومن ثم ضرورة توجيه قدر كبير متزايد من دخل البلاد من العملة الصعبة لاستيراد السكر.

٣) تشغيل المصانع باستخدام قصب السكر بطاقتها الكاملة تقريبا ولم تعد هناك طاقة يمكن استغلالها لتقليل حجم الفجوة.

٤) لم يعد فى الإمكان زيادة عدد مصانع سكر القصب حيث كان إنشاء مصنع سكر جرجا هو نهاية إنشاء مصانع سكر القصب وذلك بسبب قلة الموارد المائية المتاحة وعدم توافر مساحات جديدة من الأراضى اللازمة لزراعة القصب فى صعيد مصر.

٥) نقص مياه نهر النيل فى أواخر الثمانينيات من القرن العشرين والاهتمام بإعادة النظر فى جدوى زراعة القصب فى صعيد مصر والأرز فى شمال الدلتا فى ظل نقص الموارد المائية المتاحة والدعوة إلى تقليص المساحات المنزرعة بالمحاصيل مرتفعة الاستهلاك المائى.

لقد أسهمت كل تلك الظروف فى وضع محصول بنجر السكر تحت النظر، وتنامى الاهتمام بفكرة زراعته وتصنيعه لسد الفجوة المتزايدة للسكر، وقد شجع على ذلك ما يلى:

١- انخفاض معدل استهلاك محصول بنجر السكر من المياه مقارنة بمحصول القصب، ومع محدودية الموارد المائية فى مصر فإن ذلك يرجح التوجه لزراعة محصول بنجر السكر لإنتاج السكر فى مصر.

٢- انخفاض الإشغال الزمنى لمحصول البنجر مقارنة بمحصول القصب مما يساعد على زراعة محصول تال للبنجر في نفس السنة يزيد العائد مع زيادة المساحة المحصولية.

٣- ارتفاع درجة تحمل البنجر للملوحة مما يعطيه ميزة نسبية تنافسية مقارنة بالمحاصيل الأخرى (عدا الشعير) عند زراعته فى الأراضى حديثة الاستصلاح.

٤- يتميز محصول بنجر السكر بقدرته على امتصاص عنصر الصوديوم من التربة واستخدامه بديلا لعنصر البوتاسيوم عند نقص الأخير فى التربة.

جدول رقم (١٢/ ١)
تطور معدلات استهلاك الفرد للسكر ونسبة الاكتفاء الذاتي بمصر من عام ١٩٧٢ إلى عام ٢٠٠٧

السنة	عدد السكان مليون نسمة	إنتاج السكر محلياً ألف طن	إجمالي كميات السكر المستهلكة ألف طن	الفجوة ألف طن	معدل استهلاك الفرد كجم/ سنة	% للاكتفاء الذاتي
١٩٧٢	٣٠,١٨	٥٩٣	٥٠١	٠٠	١٦,٦	١١٨%
١٩٧٣	٣١,٣٨	٥٥٥	٥٦٢	٧	١٩,٣	٩٨,٦%
١٩٧٤	٣٢,٥٨	٥٤٥	٨٣٠	١٨٥	٢٢,٤	٧٥%
١٩٧٥	٣٣,٧٨	٥٢٢	٧٦٣	٢٤١	٢٢,٦	٦٨,٤%
١٩٧٦	٣٤,٩٨	٦٠٠	٨١١	٢١١	٢٣,٨	٧٤%
١٩٧٧	٣٦,١٨	٦١٩	٨٢٠	٢٠١	٢٢,٣	٧٥,٥%
١٩٧٨	٣٩,٨	٥٩٣	٨٨٩	٢٩٦	٢٢,٣	٦٦,٧%
١٩٧٩	٤٠,٩٠	٦٢٣	٩٩٦	٣٧٣	٢٤,٤	٦٢,٥%
١٩٨٠	٤٢,١٠	٦١٨	١١١٥	٤٩٧	٢٦,٥	٥٥,٤%
١٩٨١	٤٣,٥٠	٦١٥	١١٨٧	٥٧٢	٢٧,٣	٥١,٨%
١٩٨٢	٤٤,٧٠	٦٩٩	١٢٦٠	٥٦١	٢٨,٢	٥٥,٥%
١٩٨٣	٤٥,٩٠	٧١٩	١٣٢٠	٦٠١	٢٨,٨	٥٤,٥%
١٩٨٤	٤٧,١٠	٧١٦	١٣٧٠	٦٥٤	٢٩,١	٥٢,٣%
١٩٨٥	٤٨,٣٠	٨٣٠	١٤٤٠	٦١٠	٢٩,٨	٥٧,٦%
١٩٨٦	٤٩,٥٠	٨٨١	١٤٧٠	٥٨٩	٢٩,٧	٦٠%
١٩٨٧	٥٠,٧٠	٩٢٦	١٥٠٠	٥٧٤	٣٠,٠	٦١,٧%
١٩٨٨	٥١,٩٠	٨٩١	١٥٧٦	٦٨٥	٣٠,٤	٥١,٥%
١٩٨٩	٥٣,١٠	٨٧١	١٤٩٢	٦٢١	٢٨,١	٥٨,٤%
١٩٩٠	٥٤,٣٠	٨٩٥	١٥٧٥	٦٨٠	٢٩,٠٠	٥٦,٠٠%
١٩٩١	٥٥,٥٠	٩٨٢	١٧١٦	٧٣٤	٣٠,٩	٥٧,٢%
١٩٩٢	٥٦,٧٠	٩٩١	١٥٣٤	٥٤٣	٢٧,٠	٦٤,٦%
١٩٩٣	٥٧,٩٠	١٠٠٥	١٥٠٥	٥٠٠	٢٥,٩	٦٦,٧%
١٩٩٤	٥٩,١٠	١٠٩٩	١٥٥٠	٤٥١	٢٦,٢	٧١%
١٩٩٥	٦٠,٣	١١٣١	١٥٨٦	٤٥٥	٢٦,٣	٧١,٣%
١٩٩٦	٦١,٥	١١٢٤	١٥٧٤	٤٥٠	٢٦,٠	٧١,٤%
١٩٩٧	٦٢,٧	١١٣١	١٥٧٠	٤٣٩	٢٥,٠	٧٢,٠%
١٩٩٨	٦٣,٩	١١٦٧	١٦٠٠	٤٣٣	٢٥,٠	٧٣%
١٩٩٩	٦٤,٣	١٢٤٢	١٦٧٨	٤٥٨	٢٦,١	٧٤%
٢٠٠٠	٦٥,٥	١٣٩٣	١٨٠٠	٤٠٧	٢٧,٠	٧٧,٤%
٢٠٠١	٦٦,٩	١٤٠٥	١٨٠٦	٤٠١	٢٧,٠	٧٧,٨%
٢٠٠٢	٦٨,٣	١٣٧٢	٢٠٠٠	٦٢٨	٢٩,٩	٦٨,٦%
٢٠٠٣	٦٩,٥	١٢٨٥	٢١٠٠	٨١٥	٣٠,٢	٦١,٢%
٢٠٠٤	٧٠,٧	١٣٦٩	٢٢٠٠	٨٣١	٣٢,٠٠	٦٢,٢%
٢٠٠٥	٧٣,٧	١٤٩٧	٢٤٣٢	٩٣٥	٣٣,٠٠	٦١,٥%
٢٠٠٦	٧٥,١	١٥٧٥	٢٥٥٣	٩٧٨	٣٤,٠٠	٦٢,٠٠%
٢٠٠٧	٧٦,٥	١٧٥٧	٢٦٠٠	٨٤٣	٣٤,٠٠	٦٧,٥%

ملحوظة: معدل الزيادة السكانية السنوية تبلغ نحو ٢% سنوياً.

المصدر: مجلس المحاصيل السكرية (تقرير ٢٠٠٧).

خامسا: ازدهار صناعة سكر البنجر فى مصر

١- المشروع المتكامل لسكر البنجر بوسط الدلتا

فى منتصف السبعينيات من القرن العشرين وبمبادرة من شركة السكر والتقطير المصرية تمت دراسات الجدوى لمشروع إنشاء صناعة سكر البنجر بمنطقة وسط الدلتا تحت اسم "المشروع المتكامل لسكر البنجر بوسط الدلتا".

ويطالعنا تقرير مجلس إدارة شركة السكر والتقطير المصرية الذى أعد للعرض على الجمعية العمومية فى اجتماعها بتاريخ ١٩٧٦/١٢/٣١ لمناقشة الميزانية ونتائج أعمال الشركة بما يلى:

أسفرت التقارير النهائية لدراسة الجدوى الخاصة بالمشروع المتكامل لسكر البنجر بوسط الدلتا عن نتائج إيجابية تشير إلى إمكانية تحقيق المشروع للأهداف المرجوة منه. وقد أورد التقرير المشار إليه بعض البيانات الأساسية عن المشروع نذكر منها ما يلى:

أ) سيقام المشروع على مساحة قدرها خمسون ألف فدان من الأراضى المملوكة لوزارة الزراعة بقطاعات الحامول والمنصور والزاوية بمحافظة كفر الشيخ كزراعة خاصة يديرها المشروع فى دورة زراعية كاملة.

ب) أسفرت تجارب زراعة بنجر السكر فى المساحة التى استأجرتها شركة السكر عن نجاح زراعة البنجر.

ج) ستكون طاقة المصنع ستة آلاف طن بنجر فى اليوم، وستصل إنتاجيته عند التشغيل الكامل إلى مائة ألف طن سكر فى السنة، وسيحصل

المصنع على احتياجاته من البنجر من الأراضى التى سيستغلها بمعرفته أو من مزارعى المناطق المجاورة.

د) تقدر إنتاجية المشروع من مختلف المنتجات عند العمل بالطاقة الكاملة بمائة ألف طن سكر، واثنان وثلاثون ألف طن مولاس، وسبعة وثلاثون ألف طن لب جاف، واثنان وثلاثون ألف طن أرز، واثنان وثلاثون ألف طن ذرة، وسبعة وعشرون ألف طن قمح، واثنا عشر ألف طن شعير، واحدى عشر ألف طن فول.

هـ) ستتولى تنفيذ المشروع شركة مساهمة مصرية جديدة يتم تأسيسها طبقا لأحكام القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤.

و) يقدر رأس المال للشركة الجديدة بأربعة وعشرون مليون جنيه مصرى، نصفه بالعملة المحلية ويخصص من مساهمات المصريين والنصف الآخر بالعملات الحرة ويخصص من مساهمات العرب والأجانب.

ز) تقدر القروض طويلة الأجل اللازمة بمقدار أربعة وعشرون مليون جنيه مصرى و ١٩,٣ مليون جنيه عملات حرة.

ح) تقدر العمالة بثلاثة آلاف جميعهم من المصريين.

ط) تشير مؤشرات العائد الاقتصادى للمشروع إلى متوسط قدره ٧% خلال العشر سنوات الأولى وإلى متوسط قدره ٧,٧% خلال العشرين سنة الأولى بعد ما يلزم من عمليات الإحلال والتجديد، والفترة المتوقعة لاسترداد استثمارات المشروع ثلاثة عشر سنة تقريبا.

وقد أبدت جميع الجهات التى عرض عليها المشروع استعدادها للمساهمة فى تمويله سواء بالعملة المحلية أو الأجنبية.

وفى ١٩٧٦/١١/٢٧ تم أول اجتماع للمؤسسين بمقر شركة السكر والتقطير المصرية حضره ممثلون عن الشركة العربية للاستثمار، وشركة فيف كايل بابكوك (فرنسا)، وشركة الشرق للتأمين، والشركة المصرية لإعادة التأمين، وبنك ناصر الاجتماعى، وشركة مصر للتجارة الخارجية بالإضافة إلى شركة السكر والتقطير المصرية. وكانت أهم قرارات المؤسسين فى هذا الاجتماع ما يلى:

أ) تفويض شركة السكر فى جميع الإجراءات التنفيذية نيابة عن المؤسسين.

ب) تستمر شركة السكر فى الانفاق على المشروع خلال فترة التأسيس على أن تسترد مستحقاتها لاحقا.

ج) تقدم شركة فيف كايل بابكوك الفرنسية بيانا بالمعدات التى تنتجها والمقرر استيرادها للمشروع على أن يتضمن ذلك البيان مواصفات وأسعار التوريد للعرض على شركة السكر لدراسته وتحديد مدى ملاءمته.

د) يكون الاجتماع الثانى للمؤسسين خلال فبراير ١٩٧٧ تقدم فيه شركة السكر ما تم بشأن إجراءات تأسيس الشركة ونتائج دراسة وثائق شركة فيف كايل بابكوك الفرنسية.

هـ) إعادة دراسة وتصويب البنود المالية فى دراسة الجدوى على ضوء الواقع الفعلى.

و) إرجاء البت فى حصة كل من المؤسسين إلى اجتماع فبراير ١٩٧٧.

ز) تنشئ شركة السكر مزرعة تجريبية بموقع المشروع فى إطار الدراسات الخاصة بالمشروع.

وقد تم تشكيل فريق عمل من المتميزين المتخصصين ذوى الخبرة فى الشئون الزراعية والشئون المالية للدراسة والمتابعة والإشراف.

وقد وافقت الهيئة العامة للاستثمار العربى والأجنبى والمناطق الحرة على إقامة المشروع بتاريخ ١٩٧٧/٣/٢٧، كما وافقت الجمعية العمومية لشركة السكر والتقطير المصرية على مساهمة الشركة فى المشروع الجديد بتاريخ ١٩٧٧/٦/٢١.

وفور صدور تلك الموافقات بدأت شركة السكر تحركاتها للعمل على ثلاثة محاور شملت ما يخص الزراعة، وما يخص الصناعة، وما يتعلق بإجراءات تأسيس الشركة الجديدة.

وقد تم ما يلى فى مجال الزراعة:

أ) استلام شركة السكر الأراضى المستصلحة المخصصة للمشروع من وزارة الزراعة وقدرها خمسون ألف فدان، وتأجيرها إلى شركة الدلتا للسكر.

ب) تسجيل المساحة ووضع برنامج لزراعة سبعة آلاف فدان بالمحاصيل الشتوية اعتبارا من أكتوبر ١٩٧٧.

ج) إعداد المزرعة التجريبية بمساحة مائتى فدان وتفعيل دورها فى تنمية الخبرات اللازمة للاستصلاح والاستزراع والخدمات الزراعية المطلوبة.

د) التنسيق مع جهاز تحسين الأراضى لتحسين أراضى المزرعة التجريبية والاستفادة من نتائج التحسين فى بقية الأراضى.

هـ) التعاقد مع بعض زراع المنطقة لزراعة محصول البنجر تمهيدا لنشر المحصول وخبرة زراعته.

و) تشكيل الجهاز الزراعى القيادى، وتشكيل المستويات الوظيفية التابعة فى ضوء تطور العمل فى المزارع.

كما تم ما يلى فى مجال الصناعة

أ) اختيار موقع المصنع وإجراء الدراسات النظرية والاختبارات العملية لتحديد مواقع وتصميمات المنشآت المطلوبة.

ب) وضع تخطيط أولى للمدينة السكنية للعاملين.

ج) تحديد وتوثيق المواصفات الفنية للآلات والمعدات.

د) التعاقد مع هيئة المساحة الجيولوجية لإجراء دراسات على الحجر الجيرى بمحاجر هضبة التبين بحلوان لتقرير مدى ملاءمته وصلاحيته لأهمية الحجر الجيرى فى صناعة سكر البنجر.

وقد تم ما يلى فيما يتعلق بإجراءات تأسيس الشركة الجديدة:

أ) إعداد واعتماد اتفاق المشاركة بين المؤسسين.

ب) موافقة المؤسسين على اختيار اسم (شركة الدلتا للسكر) للشركة الجديدة وأن تكون شركة مساهمة مصرية طبقا للقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ المعدل بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧ ويسمح فيها بمشاركة رأس المال العربى والأجنبى.

ج) إعداد واعتماد العقد الابتدائى للشركة ولائحة نظامها الأساسى واتخاذ اللازم لإصدار قرار تأسيس الشركة.

د) التقرير النهائى لرأس المال ليكون ثلاثة وثلاثون مليون جنيه تقريبا نصفه بالعملة المحلية والنصف الآخر بالعملات الحرة، ولحصة شركة السكر لتكون ثلاثة عشر مليون ونصف جنيه منها خمسة ملايين بالعملة المحلية والباقى بالعملات الحرة.

هـ) أسهمت الجهود المبذولة فى جذب مزيد من المساهمين وأصبح المؤسسون كما يلى:

من مصر: وزارة الأوقاف، وشركة الشرق للتأمين، وشركة كيما، وبنك ناصر الاجتماعى، وشركة مصر للتجارة الخارجية، وبنك الإسكندرية بالإضافة إلى شركة السكر والتقطير المصرية.

ومن العرب: الشركة العربية للاستثمار.

ومن الأجانب: شركة فيف كايل بابكوك الفرنسية.

وتقرر استمرار شركة السكر فى إجراء اتصالاتها وبذل جهودها مع بعض هيئات التمويل العربية والأجنبية لاستكمال المساهمة فى رأس مال الشركة، ونتيجة لذلك وافق البنك الإسلامى على المساهمة بأربعة ملايين دولار، كما وافقت هيئة (I.F.C) على المساهمة بمليونى دولار. وحتى لا يتأخر صدور قرار تأسيس الشركة فقد قررت شركة السكر زيادة مساهمتها بقيمة هاتين الحصتين على أن تتنازل عنهما للمساهمين الجدد بعد سدادهما.

ومن الجدير بالذكر أيضا أن شركة السكر قد اقترضت مليون ونصف مليون دولار من الهيئة العامة للبترول للاستفادة به فى استكمال سداد الربع

الأول من رأس مال شركة الدلتا، وتحملت شركة السكر سداد فوائد لهذا القرض قدرها ٩١ ألف دولار.

وبدأ المضى قدما فى تنفيذ المشروع حيث طرحت مناقصات الأعمال الإنشائية وتم البت فيها، كما تم ترسية الأعمال الهامة على الشركات المتخصصة مثل إنشاءات الهياكل المعدنية وتركيب المعدات الصناعية والتصنيع المحلى وعمليات الإمداد بالحجر الجيرى والنقل البحرى والتأمين على نقل المعدات، وتم أيضا استلام جميع الأراضى المخصصة للمشروع ووضع خطة الاستغلال الزراعى وشراء خمسين جرار زراعى وعشر قصابيات.

ويعتبر عام ١٩٧٩ عام التنفيذ الفعلى لإنشاءات المصنع

وكان العبء الملقى على قطاع الزراعة ثقيلا حيث كان البنجر محصولا جديدا مطلوب زراعته للتصنيع فى أراضى من الدرجة الثانية تعانى من مشكلات فى ريها وصرفها وفى ظل عدم توفر البنية الأساسية فى تلك المناطق، ومع الجهد والمثابرة نجحت زراعة المحصول وزادت مساحة الأراضى المنزرعة تباعا على النحو الموضح بالجدول رقم (٢/١٢)

جدول رقم (٢/١٢)

تطور المساحات المنزرعة فى المشروع

الموسم الزراعى	المحصول المنزرع (فدان)		ملاحظات
	شتوى (فدان)	صيفى (فدان)	
١٩٧٨/١٩٧٧	٥١٥٩	٦١٦٣	سنة الأساس
١٩٧٩/١٩٧٨	٩٨١٤	٩٣٩١	
١٩٨٠/١٩٧٩	١٠١٩٤	١٢٧٨١	

وقد أضيفت إلى المساحات الواردة بالجدول مساحة ٣١٦٠ فدان استغلت كمزارع سمكية فى قطاع المنصور، وتمت الزراعة خلال المواسم فى القطاعات الزراعية الثلاث التى يشملها الزمام وهى قطاع المنصور وقطاع الزاوية وقطاع الحامول، كما تنوعت الزراعات حسب نوعية التربة ومدى ملاءمة الظروف الجوية وعائد زراعة المحاصيل وغير ذلك من المؤثرات.

وشملت الزراعة محاصيل البرسيم والشعير والكتان والبنجر والخلة والبصل إلى جانب ما تمت زراعته بمحصول بنجر السكر لدى الزراع فى ٦٢ حقل تطبيقى لتعريف الزراع بالمحصول وأسلوب زراعته من خلال الممارسة الفعلية.

استمر العمل الدؤوب فى مجال الزراعة حيث تم ما يلى:

أ) وضع برنامج لتحسين صفات التربة تم تنفيذه اعتبارا من سنة ١٩٨٠ واستمر لعدة سنوات.

ب) حل المشكلات المتعلقة بتوفير ماء الرى وخاصة للزراعات الصيفية التى واجهت بعض المعوقات مثل عدم انتظام مواعيد المناوبات وتعدد مرات انقطاع التيار الكهربائى خاصة فى قطاع المنصور وعدم انتظام مناسيب المياه فى الترع.

ج) عمليات تطهير الترع وإصلاح بوابات الرى وترميم الموزعات.

د) تسويق المحاصيل محليا وتصدير بعض المحاصيل مثل الأرز.

هـ) دعم أنشطة الإعداد والاستعداد لبدء أول موسم لإنتاج المصنع فى إبريل ١٩٨١ من خلال تخطيط وتنفيذ برامج التوعية والإرشاد الزراعى، والتنسيق مع الأجهزة الحكومية المعنية بالمحافظة، واتخاذ اللازم لتوفير وتخزين كميات البذور المطلوبة، وتحديد المساحة اللازمة للزراعة مع التعاقد على وسائل نقل المحصول وكذا على الحجر الجيرى والمواد البترولية وغيرها من المواد والخامات ومستلزمات التشغيل.

و) إجراء تجارب استخدام الميكنة فى حصاد بنجر السكر.

واستمرت أيضا جهود إنشاء المصنع حيث انتهت شركة فيف كايل بابكوك من توريد حوالى ٨٨% من معدات المصنع حتى ١٩٨٠/٦/٣٠، كما انتهى تنفيذ ٦٢,٧% تقريبا من الإنشاءات المدنية حتى هذا التاريخ. وانتهت التركيبات الأساسية اللازمة للتشغيل فى ٢٠ مايو ١٩٨١ ثم بدأت تجارب التشغيل.

لقد استغرق تنفيذ هذا المشروع العملاق قرابة عامين فقد وضع السيد رئيس الجمهورية أنور السادات حجر الأساس للمشروع فى ١٩٧٩/٥/١١ وبدأت تجارب التشغيل فى ١٩٨١/٥/٢١ بما يمثل إنجازا قوميا عظيما فى وقت قياسى.

وفى عام ١٩٨٢ بدأ الإنتاج المنتظم للمصنع حيث تم إنتاج ١٧ ألف طن سكر إلى جانب المنتجات الأخرى من اللب والمولاس. ويوضح الجدول رقم (٣/١٢) إنتاجية الشركة فى أول عامين للتشغيل (١٩٨٢ ، ١٩٨٣) من السكر واللب الجاف والمولاس.

جدول رقم (٣/١٢)

إنتاجية الشركة عامى ١٩٨٢، ١٩٨٣ (بالطن)

المنتج	١٩٨٢	١٩٨٣
سكر	١٧٠٦٣ طن	٢٢٠٨٥ طن
لب جاف	٧٢٤١ طن	٥١٨٢ طن
مولاس	١١٥٠٠ طن	٨٠٧٧ طن

ونتيجة لإقبال الزراع على زراعة محصول البنجر وزيادة معدلات التوريد فقد اتخذت الشركة ما يلزم لرفع الطاقة الاستيعابية لخط الإنتاج (الخط الأول) ليكون ٧٠٠٠ طن بنجر/ يوم بدلا من ٦٠٠٠ طن بنجر/ يوم.

واستكمالا لمسيرة النجاح وفى ظل الإقبال المتزايد من الزراع على زراعة وتوريد بنجر السكر للتصنيع، وتنامى خبرات العاملين بالشركة، وبعد

تأسيس بنية أساسية جيدة تم إنشاء خط إنتاج آخر (الخط الثانى) بشركة الدلتا بطاقة اسمية قدرها ٨٠٠٠ طن/يوم بدأ إنتاجه عام ١٩٩٨ ليصل الإنتاج الكلى للمصنع ٢٥٠ ألف طن سكر أبيض بالإضافة إلى المنتجات الثانوية الأخرى وقدرها مائة ألف طن لب جاف ومائة ألف طن مولاس تقريبا.

وبهذه الإنتاجية تعتبر شركة الدلتا للسكر من أكبر شركات سكر البنجر فى العالم.

والآن ونحن على أعتاب عام ٢٠٠٨ تستعد شركة الدلتا لإنشاء مصنعها الثانى (دلتا ٢) فى محافظة الشرقية بخطى إنتاج من المتوقع أن تصل إنتاجيتهما إلى ٢٥٠ ألف طن سكر بالإضافة إلى المنتجات الثانوية الأخرى.

وقد كان لنجاح مشروع شركة الدلتا للسكر أكبر الأثر فى دعم فكرة إنشاء شركات أخرى لتصنيع سكر البنجر فى مصر.

٢- شركة الدقهلية للسكر

تم اختيار موقع المشروع فى وسط منطقة استصلاح على أرض مساحتها خمسون ألف فدان تقريبا بمنطقة أرض الرمال بزيان وقلابشو شمال مركز بلقاس بمحافظة الدقهلية. ولقد حرص الجميع على الإسراع فى تأسيس الشركة الجديدة فى ظل الارتفاع المتنامى لمعدل الاستهلاك الفردى من السكر في مصر والذى وصل إلى ٣٣كجم للفرد فى السنة (سنة ١٩٩٠) واتساع حجم الفجوة الغذائية من السكر فى التسعينيات إلى الحد الذى انخفضت معه نسبة الاكتفاء الذاتى إلى ٥٠%، وقد ساعدت خبرة الزراع فى زمام محافظة الدقهلية والتى اكتسبوها مع شركة الدلتا للسكر من خلال تعاقداتهم معها على تحقيق هدف سرعة التنفيذ حيث تم تأسيس شركة الدقهلية للسكر كشركة مساهمة مصرية طبقا للقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ وتم وضع حجر الأساس لها فى ١٩٩٤/٥/٣١. وقد ساهمت فى الشركة الجديدة مجموعة من البنوك وشركات التأمين المصرية إلى جانب شركة السكر والصناعات التكاملية التى كان لدورها الكبير أثر فاعل فى المضى قدما فى تنفيذ المشروع حيث ساعدت على تدبير قرض من الصندوق السعودى بضمانتها قدره ٢٠٧ مليون ريال

سعودى لتمويل شراء المعدات من الخارج إلى جانب رأس المال المرخص به وقدره خمسة وعشرون مليون جنيه مصرى وكذا القروض المحلية.

وقد تم تصميم المشروع بطاقة إنتاجية قدرها مائة ألف طن سكر، وأربعون ألف طن مولاس، وخمسون ألف طن لب بنجر تقريبا.

وتم إسناد التصنيع المحلى لشركة السكر والصناعات التكاملية بنظام المقاول العام الرئيسى لسابق خبرتها المتميزة فى هذا المجال.

وقد سار البرنامج التنفيذى للمشروع وفقا للخطة الموضوعة حيث تم الانتهاء من إنشاءات المدينة السكنية والمرافق بنهاية عام ١٩٩٤، وانتهت الأعمال المدنية للأقسام الصناعية فى منتصف عام ١٩٩٥، كما انتهت أعمال التركيبات وتمت تجارب التشغيل فى ١٩٩٦/٦/١٥.

وقد تم تشغيل المصنع بكامله عام ١٩٩٧ ليكون الموسم التجريبى الأول للشركة، وقد ظهرت نتائجه على النحو الموضح فى الجدول رقم (٤/١٢)

جدول رقم (١٢ /٤)

بيان بنتائج الموسم التجريبى الأول لشركة الدقهلية للسكر (١٩٩٧)

بيـــــان	الكمية	ملاحظات
البنجر المورد	١٢٣٣٥٣ طن	
السكر المنتج	١٥٠٠٠ طن	
المولاس المنتج	٨٥١٤ طن	
اللب المنتج	٦٣٦٣ طن	
ثمن البنجر المورد	١٢٣٣٥٠٠٠ جنيه	

ورغم مواجهة الشركة لبعض الصعوبات فى استكمال تنفيذ برنامج استصلاح واستزراع المنطقة المحيطة بالمصنع فإنها استمرت فى تقدمها

وانتشرت فى زمام المناطق المحيطة بها فى جميع الاتجاهات لتأمين إمداد المصنع بالمادة الخام اللازمة لتشغيله بكامل طاقته. وقد ساعد ذلك النجاح مع تزايد إقبال الزراع على زراعة محصول البنجر فى إعداد وتنفيذ خطة لزيادة طاقة التشغيل بمقدار ١٠% فى موسم تشغيل ٢٠٠٧، وتشجيع المساهمين على الموافقة على إنشاء الخط الثانى للإنتاج الذى بدأ العمل فيه فى مارس ٢٠٠٧ بما يمثل إضافة كبيرة لصناعة سكر البنجر وإسهاما فاعلا فى تحجيم الفجوة الغذائية للسكر.

٣- وحدة تصنيع بنجر السكر بمصانع أبو قرقاص (محافظة المنيا)

مصنع سكر أبو قرقاص هو أحد المصانع التابعة لشركة السكر والصناعات التكاملية التى تنتج سكر القصب. وفى الثمانينيات قامت شركة السكر ببحث ودراسة إمكانية زراعة بنجر السكر فى مناطق مصر الوسطى عندما واجه مصنع أبو قرقاص عقبات كثيرة تحول دون تشغيله بكامل طاقته فى ظل النقص المتزايد لكميات القصب الموردة إليه نتيجة لأسباب أهمها ما يلى:

١) منافسة عصارات العسل الأسود.

٢) بيع جزء كبير من محصول القصب للاستهلاك المباشر.

٣) تعرض محصول القصب لمهاجمة الثاقبات ولموجات الصقيع.

وقد أجريت تجارب لزراعة بنجر السكر فى أبو قرقاص فى موسم ١٩٨٥/٨٤ باستخدام ثلاثة أصناف هى (Trible-Trirave-Cerespoly) ونجحت تلك التجارب، وتم بالفعل زراعة البنجر فى منطقة مصر الوسطى (أبو قرقاص) وبلغ متوسط الإنتاجية ٢٥,٢١٢ طن بنجر/فدان، وكان ناتج السكر ٤,٢٣٦ طن سكر/فدان. وفى سنة ١٩٨٨ أعيدت التجارب فى دشنا وكانت نتائجها إيجابية.

وفى أوائل عقد التسعينيات واجه مصنع أبو قرقاص ظروفا خاصة تتعلق بأمن الدولة فى مواجهة الإرهاب استدعت تدخل المسئولين لتقليص مساحات القصب المنزرعة بزمام المصنع وإزالة كافة الزراعات التى تحجب الرؤية لمسافة ٢٠٠ متر من جانبى الطرق الرئيسية والفرعية وخطوط السكك الحديدية ومجرى نهر النيل. وقد أدى هذا الوضع الذى استدعته المصلحة العليا لأمن الوطن إلى حرمان مصنع أبو قرقاص من توريد كميات كبيرة من القصب أثرت بشدة على اقتصاديات تشغيل المصنع. وفى ظل ذلك الوضع ومع تزايد الفجوة الغذائية للسكر عاما بعد عام فكرت شركة السكر فى إدخال زراعة محصول بنجر السكر بزمام مصنع أبو قرقاص لتحسين الأداء الاقتصادى للمصنع وزيادة إنتاج السكر بديلا للنقص فى توريد القصب خاصة وأن البنجر لا يندرج ضمن قائمة المحاصيل التى تحجب الرؤية ومن ثم لا يتعارض مع الظروف الأمنية.

قامت شركة السكر والصناعات التكاملية بالتعاون مع معهد بحوث المحاصيل السكرية بوضع برنامج بحثى يهدف إلى دراسة إمكانية زراعة محصول بنجر السكر فى محافظات الوجه القبلى عموما، وتتولى شركة السكر التمويل اللازم لتنفيذ هذا البرنامج فى ثلاثة مواسم زراعية متعاقبة تشمل محافظات المنيا وسوهاج وأسوان. وقد شمل هذا البرنامج البحثى دراسة وبحث ما يلى:

أ) تحديد أصناف البنجر الملائمة للزراعة فى كل منطقة.

ب) إنتاجية الأصناف المنزرعة.

ج) برامج التسميد المناسبة.

د) إمكانية زراعة بعض المحاصيل الأخرى تحميلا على البنجر.

هـ) أنسب مواعيد للزراعة وللحصاد.

و) منحنى نمو المحصول.

ز) برامج الرى المناسبة.

ح) أهم الأمراض والآفات التى يمكن أن تصيب المحصول فى مناطق زراعته وطرق الوقاية والعلاج.

وتم البدء فى تنفيذ التجارب والدراسات اللازمة اعتبارا من موسم ١٩٩٦/١٩٩٥، وخلصت النتائج إلى إمكانية زراعة محصول بنجر السكر فى صعيد مصر بنجاح كامل فى ظل مجموعة من التوصيات الفنية التى يراعى الالتزام بها طبقا لظروف كل منطقة من مناطق زراعة البنجر.

وعلى ضوء ذلك سارعت شركة السكر بإنشاء مقدمة لتصنيع بنجر السكر ملحقة بمصنع أبو قرقاص بحيث يتم تشغيلها عقب انتهاء موسم عصير القصب بطاقة إنتاجية قدرها ٥٠ ألف طن سكر تقريبا. وقد تم تجربة الوحدة الجديدة فى موسم ١٩٩٨/٩٧. وقد واجهت تجربة زراعة البنجر بمحافظة المنيا بعض المشكلات فى ظل كونه محصولا جديدا ليس للزراع خبرة به، وقد تغلبت الشركة على تلك المشكلات من خلال تخطيط وتنفيذ برامج الإرشاد الزراعى والتوعية وتنامى خبرة المزارعين بالمحصول الجديد مما أسهم فى تشغيل الوحدة الجديدة بطاقتها التصميمية.

ولا تتوقف جهود شركة السكر بالتنسيق مع معهد بحوث المحاصيل السكرية والجهات المعنية الأخرى فى البحث والدراسة والتطوير بهدف مسايرة التقدم العالمى فى مجال زراعة وتصنيع بنجر السكر فى ظل الظروف المصرية، وفى هذا المجال تجرى تجربة زراعة محصول البنجر الصيفى لتحسين اقتصاديات تشغيل وحدة تصنيع البنجر بمصنع أبو قرقاص.

٤- شركة الفيوم لصناعة السكر

فى عام ١٩٩٢ اتجه التفكير لإنشاء مصنع لإنتاج سكر البنجر بمحافظة الفيوم بناء على نتائج دراسة الجدوى التى شاركت فيها شركة السكر والصناعات التكاملية ومجلس المحاصيل السكرية ممثلا لوزارة الزراعة وبعض الجهات المعنية الأخرى، ولكن تعذر تدبير الاستثمارات اللازمة لإقامة المشروع مما أجل التنفيذ أربع سنوات تقريبا أعيد بعدها تحديث دراسات الجدوى والمضى قدما فى التنفيذ حيث صدر قرار الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة رقم ٣١٦ بتاريخ ١٩٩٧/٨/١٤ بالترخيص بإنشاء شركة الفيوم لصناعة السكر.

بدأت زراعة بنجر السكر فى محافظة الفيوم فى موسم ١٩٩١/١٩٩٠ مع بداية فكرة إنشاء مصنع لإنتاج سكر البنجر، وتم توريد المحصول من المساحات المنزرعة إلى مصنع شركة الدلتا للسكر بكفر الشيخ حيث كان هو الجهة الوحيدة لتصنيع بنجر السكر فى ذاك الوقت، ونظرا لطول مسافة النقل وارتفاع تكلفته فقد ساهم مجلس المحاصيل السكرية كما ساهمت شركة الدلتا للسكر فى تكلفة النقل فضلا عما يدفعه المزارعون. ومع زيادة وتصاعد تكلفة النقل لم يعد ذلك حلا عمليا مناسبا مما جعل المزارعين يهجرون زراعة البنجر حتى تلاشت زراعته تماما.

وبعد تأسيس شركة الفيوم لصناعة السكر عادت فكرة زراعة البنجر بزمام الفيوم حيث أعيدت زراعته فى موسم ١٩٩٨/٩٧ وتم توريد المحصول إلى مصنع أبو قرقاص سنة ١٩٩٨ حيث كان أول موسم لتشغيل سكر البنجر به. كان يتم نقل المحصول لمسافة حوالى ١٥٠كم بما يمثل صعوبة كبيرة ولكن كان الهدف هو تواجد شركة الفيوم فى زمام مناطقها لربط الزراع بالشركة ونشر التوعية والإرشاد الزراعى للعمل على نشر زراعة المحصول وتوفيره بالقدر الذى يمكن من تشغيل المصنع بكامل طاقته. وتمت زراعة حوالى ٢٠٠٠ فدان بمحصول البنجر عام ١٩٩٩ بزمام الفيوم استعداداً لإجراء تجارب تشغيل

المصنع ولكن حدث بعض التعثر فى إتمام تركيبات المصنع فتقرر توريد المحصول إلى مصنع شركة الدلتا للسكر مع تحميل تكلفة النقل لشركتى الدلتا والفيوم.

وفى موسم ٢٠٠٠/٢٠٠١ استقبل مصنع الفيوم للسكر توريدات المساحات التى تمت زراعتها لحسابه وقدرها ٤١٦٢ فدان.

وقد أثرت البداية المتعثرة لشركة الفيوم تأثيرا سلبيا على المزارعين فى السنوات التالية مما قلل من المساحات المنزرعة بنجر، فحتى موسم ٢٠٠٤/٢٠٠٥ لم يتجاوز ما تم تصنيعه ٦٠% من الطاقة التصميمية للمصنع على الرغم من توجه الشركة للزراعة فى مناطق خارج نطاق ما تم التخطيط له فى دراسة الجدوى مثل الزراعة فى زمام محافظة بورسعيد والنوبارية والأطراف الشمالية لمحافظة المنيا وتحمل الشركة الزيادة فى تكلفة النقل ومواجهة الصعوبات فى الإشراف والمتابعة.

ومع الإصرار والمثابرة بدأت المؤشرات الإيجابية اعتبارا من موسم ٢٠٠٥/٢٠٠٦، و٢٠٠٦/٢٠٠٧ تشير إلى التقدم فى استكمال زراعة المساحات اللازمة لتغطية الطاقة الكاملة لتشغيل المصنع لينطلق مصنع الفيوم للسكر فى مساره الطبيعى الذى خطط له للمساهمة بإنتاجه فى سد جزء من الفجوة الغذائية للسكر فى مصر.

٥- شركة النوبارية لإنتاج وتكرير السكر

يعود التفكير فى زراعة محصول بنجر السكر فى منطقة النوبارية إلى أربعينيات القرن العشرين كحلم راود المخططين لاستصلاح الأراضى فى زمام النوبارية فسموا أحد قطاعات الأراضى حديثة الاستصلاح بزمام النوبارية باسم قطاع بنجر السكر، وظل الأمر قاصرا على الاسم فقط حتى صدر الترخيص بإنشاء شركة النوبارية لإنتاج وتكرير السكر عام ٢٠٠٤ من خلال رؤية قومية تستهدف سد جزء من الفجوة الغذائية للسكر فى مصر.

وتم إسناد تنفيذ المشروع إلى شركة السكر والصناعات التكاملية بنظام المقاول العام لخبرتها الكبيرة المتميزة فى هذا المجال.

وقد تم إنشاء المشروع فى الموقع الذى تحدد له على ترعة البستان شرق طريق مصر/ إسكندرية الصحراوى عند الكيلو ١٢٩، وقد انتهت تركيبات المصنع وتجارب التشغيل، كما تم زراعة ما يقرب من ثلاثين ألف فدان لتصنيع محصولها فى أول موسم إنتاج للشركة سنة ٢٠٠٨.

ويسهم فى المشروع الشركة القابضة للصناعات الغذائية، وشركة السكر والصناعات التكاملية، وشركة الدلتا للسكر، وشركة الدقهلية للسكر، وشركة الشرق للتأمين، وشركة مصر للتأمين، وبنك مصر.

ويهدف المشروع إلى إنتاج سنوى قدره ١٢٥ ألف طن سكر، و٥٠ ألف طن مولاس، و٥٤ ألف طن لب بنجر. هذا بالإضافة إلى طاقة تكرير قدرها ١٢٥ ألف طن سكر خام سنويا.

وتقدر التكلفة الاستثمارية للمشروع بمقدار ٧٥٠ مليون جنيه مصرى منها ٤٠% بالعملات الحرة. ومن المخطط إضافة خط إنتاج ثان للمصنع لمضاعفة طاقته الإنتاجية فى ظل توافر بنية أساسية تسمح بذلك.

٦- شركات القطاع الخاص

هناك العديد من المشروعات الخاصة بتصنيع وإنتاج سكر البنجر فى مصر مازالت فى مرحلة الدراسة عند البدء فى إعداد هذا الكتاب .



السيد رئيس الجمهورية محمد أنور السادات ونائبه السيد/ محمد حسنى مبارك

الفصل الثالث عشر

صناعة المحليات البديلة من الذرة في مصر

(١٩٨١ – ٢٠٠٦)

الفصل الثالث عشر

صناعة المحليات البديلة من الذرة في مصر

(١٩٨١ ـ ٢٠٠٦)

مقدمة

عرفت المجتمعات البشرية التحلية قديماً باستخدام الفاكهة في صورة سائلة مركزة مثل استخدام الرومان لعصير العنب المركز في التحلية، أو في صورة مجففة مطحونة، وكذا باستخدام عسل النحل، كما استخدمت بعض القبائل في المناطق الصحراوية المن في التحلية، واستخدمت بعض البلاد الأفريقية عسل الذرة السكرية كمحلي غذائي.

وقد ظهرت صناعة السكر من القصب منذ أكثر من ألفي عام في الهند غالباً، واعتبر سكر القصب قديماً من السلع الترفيهية التي لا يستخدمها إلا الأغنياء، وانتشرت بعد ذلك زراعة القصب في العالم وانتشرت وتوسعت معها صناعة سكر القصب، وصار السكر من السلع الغذائية الأساسية التي يستخدمها البشر في كل مكان، وزادت معدلات استهلاكه في مصر وفي العالم أجمع عاماً بعد عام.

ثم ظهر سكر البنجر خلال القرن الثامن عشر ليسهم بفاعلية في توفير الاحتياجات العالمية المتنامية من السكر.

وقد اهتم العالم منذ زمن بعيد بالبحث عن بدائل للتحلية، حيث تم تأسيس أول مصنع لإنتاج النشا من الذرة في ولاية نيوجرسي الأمريكية بنظام طحن الذرة على المبلول (Corn Wet-Milling) بعد أن كان المصدر الأساسي لإنتاج النشا هو القمح أو البطاطس. وتطورت هذه الصناعة بعد ذلك بفضل

البحث العلمي المستمر للحصول على منتجات أخرى من الـذرة غيـر النـشا الغذائي، فظهرت منتجات الجلوكوز والهاي فركتوز المعروفة بمحليـات الـذرة "Corn Sweeteners" التي احتلت مكانة متميزة في مجال تحليـة المنتجـات الغذائية وعلى الأخص المشروبات والعصائر المركزة والمربات والحلوى.

وقد عرف العالم صناعة المحليات من النشا منذ سـنة ١٨٨٠ بعـد أن توصل البحث العلمي إلى معرفة أن جزئ النشا يتكون من عديد مـن جزيئـات الجلوكوز المترابطة، وأن ارتباط تلك الجزيئات هو الذي يخفى طعمها السكري المميز، وأنه إذا تم تحرير الجزيئات فإن المذاق الحلو يبدأ في الظهـور. وقـد تمكن العلماء من تحرير جزيئات النشا بالتحليل المائي (Hydrolyses) حيـث يتم تحليل النشا في وجود الماء عنـد درجـات حـرارة وقـيم (PH) محـددة والحصول على الجلوكوز، والجلوكوز مـادة عـضوية حلـوة المـذاق سـهلة الامتصاص وتحليتها تعادل ٧٥% من درجة تحلية السكر تقريباً، ثـم تطـورت عملية التحليل المائي للنشا باستخدام أنزيمات معينة لزيادة نسبة التحول وزيـادة ناتج الجلوكوز، واستمرت الأبحاث العلمية بعد ذلك حتى تـم الحـصول علـى شراب الهاي فركتوز الذي شاع استخدامه في المشروبات الغازيـة والعـصائر المركزة والحلوى والمربات.

وتعتبر الولايات المتحدة الأمريكية أول دول العالم في إنتاج المحليـات من الذرة واستخدامها كبديل للسكر (السكروز) في التحلية لقلة تكلفتها وسـهولة وملاءمة استخدامها في الصناعات الغذائية.

أولاً: إنتاج شراب الهاي فركتوز من الذرة

يتم استخلاص النشا من الذرة أولاً، ثم يتم معاملته بالأنزيمات كما يلي:

١- تنظيف الذرة من الشوائب.

٢- نقع الذرة وجرشها وفصل جنين الحبة لاستخلاص زيت الذرة.

٣- استخلاص النشا من باقي مكونات الحبة.

٤- معاملة النشا بالأنزيمات التالية بالترتيب لإنتاج شراب الهاي فركتوز:

أ) إنزيم ألفا أميلاز Alpha Amylase.

ب) إنزيم أميلوج لوكوسيداس Amylog Lucosidas.

ج) إنزيم أيزوميريز Isomerase.

حيث تعمل تلك الأنزيمات على إتمام التحول المطلوب.

٥- يمر المحلول الناتج بسلسلة من العمليات لإزالة الألوان غير المرغوبة ورفع درجة التركيز إلى الحد المطلوب والحصول على شراب الهاي فركتوز الذي يحتوي على ٥٥% من الفركتوز وتعادل تحليته ٧٧% من درجة تحلية السكروز.

ثانياً: إنتاج المحليات البديلة للسكر في مصر

يتم إنتاج الجلوكوز في مصر منذ أربعينيات القرن الماضي بعد تأسيس الشركة المصرية لصناعة النشا والجلوكوز سنة ١٩٤٢ لإنتاج الجلوكوز من النشا المستخرج من الذرة الصفراء، وتأسيس الشركة المصرية للنشا والخميرة بعد ذلك سنة ١٩٦٢ لإنتاج الجلوكوز من النشا المستخرج من كسر الأرز، ويغطى إنتاج الشركة الأولى حوالي ٩٦% من احتياجات السوق المحلي من الجلوكوز، ويغطى إنتاج الشركة الثانية باقي الاحتياجات المحلية حيث تقل كميته وجودته نسبياً.

ومع التزايد المستمر في تعداد السكان في مصر بمعدلات عالية، وتنامي معدلات استهلاك السكر ظهرت الفجوة الغذائية للسكر عقب حرب أكتوبر

١٩٧٣، وتزايدت الفجوة عاماً بعد عام مع انخفاض نسبة الاكتفاء الذاتي من السكر حتى وصلت إلى ٥١،٨% سنة ١٩٨١. ويوضح الجدول رقم (١/١٣) التغير في عدد السكان وإنتاج واستهلاك السكر ومدى الاكتفاء الذاتي منه خلال عشر سنوات بين عامي ١٩٧٢ و ١٩٨١.

جدول رقم (١/١٣)

التغير في عدد السكان وإنتاج واستهلاك السكر

ومدى الاكتفاء الذاتي في عامي ١٩٧٢ و١٩٨١

بيـــان	عـــام ١٩٧٢	عـــام ١٩٨١
عدد السكان	٣٠،١٨ مليون نسمة	٤٣،٥ مليون نسمة
إجمالي السكر المنتج	٥٩٣ ألف طن	٦١٤،٥٤ ألف طن
إجمالي الاستهلاك السنوي	٥٠١ ألف طن	١،١٨٧ مليون طن
معدل الاستهلاك السنوي للفرد	١٦،٦ كجم/ سنة	٢٧،٣ كجم/ سنة
النسبة المئوية للاكتفاء الذاتي	١١٨%	٥١،٨%

وفي ظل تلك الظروف كان لابد من التفكير في بدائل لمواجهة تلك الفجوة المتزايدة لسلعة السكر، وتم التوصل إلى أن خير وسيلة لذلك هي مسايرة الاتجاه العالمي في إنتاج شراب الهاي فركتوز من الذرة كبديل للسكر (السكروز)، وصدر القرار الوزاري رقم (٣٠٥) لسنة ١٩٨١ بتأسيس الشركة الوطنية لمنتجات الذرة للعمل في إطار القانون رقم (١٥٩) لسنة ١٩٨١ بمساهمة مجموعة من البنوك الوطنية في رأس مال الشركة المقدر بعشرين مليون جنيه مصري، وتم التخطيط لقيام الشركة بإنتاج ١٠٠ ألف طن من الهاي فركتوز سنوياً بما يعادل ٧٧ ألف طن من السكروز، وتم إنشاء مصنع الشركة

في مدينة العاشر من رمضان وانتهت تركيباته وتجارب التشغيل سنة ١٩٨٨ وبدأ الإنتاج الفعلي سنة ١٩٩٠.

وقد حرصت الشركة على التطوير المستمر لأدائها وحققت نجاحاً ملموساً في سد جزء كبير من الفجوة الغذائية للسكر. ويوضح الجدول رقم (٢/١٣) حجم إنتاج الشركة الذي استهلك بكامله في السوق المحلي ومعادله من السكر منذ بدء إنتاج الشركة سنة ١٩٩٠ حتى سنة ٢٠٠٧.

كما يوضح الجدول رقم (١٣/ ٣) حجم مساهمة المحليات التي تنتجها الشركة الوطنية لمنتجات الذرة في إنتاج السكر في مصر خلال السنوات من سنة ٢٠٠١ إلى سنة ٢٠٠٦.

ويوضح الجدول رقم (١٣/ ٤) نسبة مساهمة الشركة الوطنية لمنتجات الذرة في الإنتاج العالمي من الفركتوز خلال السنوات من سنة ٢٠٠٠ إلى سنة ٢٠٠٦.

وبعد النجاح المشهود الذي حققته الشركة الوطنية لمنتجات الذرة في إنتاج الهاي فركتوز، ومساهمتها الفعالة في سد جزء ملموس من الفجوة الغذائية للسكر تقرر إضافة مصنع للشركة لإنتاج الجلوكوز بطاقة إنتاجية قدرها ٦٥ ألف طن في السنة بتكلفة استثمارية تصل إلى حوالي ٣٧ مليون جنيه يتم تمويلها من الموارد الذاتية للشركة. وقد بدأ إنتاج المصنع في أواخر سنة ١٩٩٦ بإنتاج تزايد حجمه عاماً بعد عام حتى وصل إلى ما يزيد عن ٥٠% من الحجم الكلي لإنتاج الجلوكوز في مصر بما يمثل إضافة قومية هامة ومؤثرة. ويوضح الجدول رقم (١٣/ ٥) تطور الإنتاج المحلي من الجلوكوز منذ عام ١٩٩٢ حتى عام ٢٠٠٧، وحجم مساهمة الشركة الوطنية لمنتجات الذرة في ذلك الإنتاج منذ بدء إنتاجها سنة ١٩٩٦.

جدول رقم (٢/١٣)

حجم إنتاج الشركة الوطنية لمنتجات الذرة من الفركتوز، ومعادله من السكر

(من سنة ١٩٩٠ إلى سنة ٢٠٠٧)

السنـــــــة	إنتاج الفركتوز (طن)	معادل السكر (طن)
١٩٩٠	٥٦٤٢٦	٤٣٤٤٨
١٩٩١	٥٢٨٩١	٤٠٧٢٦
١٩٩٢	٥٠١٨٦	٣٨٦٤٣
١٩٩٣	٦٨٥٢٨	٥٢٧٦٦
١٩٩٤	٨٧٠٨٦	٦٧٠٥٦
١٩٩٥	٩٣٨٠٨	٧٢٢٣٢
١٩٩٦	٩٥٥٨٢	٧٣٥٩٨
١٩٩٧	٨٩٠٥٥	٦٨٥٧٢
١٩٩٨	٩٣٦٥٠	٧٢١١٠
١٩٩٩	٨٦٧٠٦	٦٦٧٦٣
٢٠٠٠	٩٠٥٠٢	٦٩٦٨٦
٢٠٠١	١٠٢٢٣٦	٧٨٧٢١
٢٠٠٢	٩٩٥٥٢	٧٦٦٥٥
٢٠٠٣	٨٨٤٣٩	٦٨٠٩٨
٢٠٠٤	٧٩٤٣٧	٦١١٦٦
٢٠٠٥	٩٠١٨١	٦٩٤٣٩
٢٠٠٦	١٠٦٩٧٦	٨٢٣٧١
٢٠٠٧	١٠٦٩٧٦	٨٢٣٧١

جدول رقم (٣/١٣)

حجم مساهمة المحليات التي تنتجها الشركة الوطنية لمنتجات الذرة في إنتاج السكر في مصر خلال الفترة من ٢٠٠١ إلى ٢٠٠٦

البيـــان		إنتاج السكر من محصول القصب	إنتاج السكر من محصول البنجر	إنتاج السكر من المحليات	الجملة
عام ٢٠٠١	الإنتاج	١٠٠٩٠٣٥	٣٩٦٩١٣	١٤٧٩٦٥	١٥٥٣٩١٣
	%	٦٥	٢٥،٥	٩،٥	١٠٠
عام ٢٠٠٢	الإنتاج	٩٧٦٤٧٧	٣٩٦١٢٠	١٦٩٠٨٤	١٥٤١٦٨١
	%	٦٣،٣٤	٢٥،٦٩	١٠،٩٧	١٠٠
عام ٢٠٠٣	الإنتاج	٩٣٨٩٨١	٣٤٦٩١٣	١٥٧٤٠٥	١٤٤٣٦٩٩
	%	٦٥	٢٤	١١	١٠٠
عام ٢٠٠٤	الإنتاج	١٠٠١٩٩١	٣٦٧٥٥٨	١٦٥٠٠٠	١٥٣٤٥٤٩
	%	٦٥،٣	٢٤	١٠،٧	١٠٠
عام ٢٠٠٥	الإنتاج	١٠٤٨٣٢٧	٤٤٩٤١٨	١٧٠٠٠٠	١٦٦٧٧٤٥
	%	٦٢،٨٦	٢٦،٩٥	١٠،١٩	١٠٠
عام ٢٠٠٦	الإنتاج	١٠٧٢١٥٨	٥٠٣٢٨٣	١٧٨٠٠٠	١٧٥٣٤٤١
	%	٦١،١	٢٨،٧	١٠،٢	١٠٠

جدول رقم (١٣/ ٤)

نسبة مساهمة الشركة الوطنية لمنتجات الذرة في الإنتاج العالمي من الفركتوز خلال الفترة من ٢٠٠٠ إلى ٢٠٠٦

البيـــان	السنـــة						
	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦
إنتاج الشركة الوطنية	٨٦٠٠٠	٩١٠٠٠	١٠٠٠٠٠	٩٩٥٥٢	٩٣٠٠٠	٨٩٠٠٠	١٠٤٠٠٠
الإنتاج العالمي	١١١٩٠٢٥٥	١١٣٧٢٤٣٣	١١٤٩٦٧٨٧	١١٢٨٤٣٧٩	١١٣٨٣٤٠٠	١١٤٢٦٩١٩	١١٩٥٨٠٠٠
نسبة المساهمة(%)	٠،٧٧	٠،٨	٠،٨٧	٠،٨٨	٠،٨٢	٠،٧	٠،٧٥

جدول رقم (١٣/٥)

تطور الإنتاج المحلي من الجلوكوز منذ عام ١٩٩٢ حتى عام ٢٠٠٧ وحجم مساهمة الشركة الوطنية لمنتجات الذرة

السنة	إجمالي الإنتاج المحلي (طن)	إنتاج الشركة الوطنية (طن)	مساهمة الشركة الوطنية (٪)
١٩٩٢	٥٤٠٣٧	—	—
١٩٩٣	٥٧٠٣٢	—	—
١٩٩٤	٦٣١٥٠	—	—
١٩٩٥	٦٤٤٧٤	—	—
١٩٩٦	٥٢١٦٥	١٦٢٥	٣،١
١٩٩٧	٧٢٠١٢	٢٧٤٠٠	٣٨،٠
١٩٩٨	٧٣٣٦٩	٢٩٤٨٥	٤٠،١
١٩٩٩	٧٤٤٩٥	٣٣٧٤٥	٤٥،٢
٢٠٠٠	٧٠٩٤٤	٣١٨٦٩	٤٤،٩
٢٠٠١	٧٦٩٧٢	٣٦٢٨٦	٤٧،١
٢٠٠٢	٨٠٥٩٣	٣٧٩٧٢	٤٧،١
٢٠٠٣	٨١٠١٥	٤٢٠١٨	٥١،٩
٢٠٠٤	٨١٤٨٠	٤٧٠٤٩	٥٤،٧
٢٠٠٥	٨٢٠٠٠	٤٣٨٤٢	٥٣،٤
٢٠٠٦	٨٢٥٠٠	٤٢٧٩٥	٥١،٨
٢٠٠٧	٨٢٥٠٠	٤٣٥٠٠	٥٢،٧

ثالثاً: نظرة مستقبلية للمحليات البديلة للسكر في العالم

لا يتوقف البحث العلمي في العالم عن البحث عن محليات بديلة جديدة للسكر سواء من مصادر طبيعية أو تركيبية تسهم في علاج الفجوة الغذائية للسكر المتزايدة عاماً بعد عام. وقد تم التوصل إلى ثلاث مجموعات من المحليات تم ترتيبها تصاعدياً حسب درجة تحليتها منسوبة إلى السكر على النحو التالي:

١- **المجموعة الأولى**: وتسمى "المحليات عالية الكفاءة" High Intensity Sweeteners وتصل درجة تحليتها إلى ٥٠٠ مرة قدر تحلية السكر.

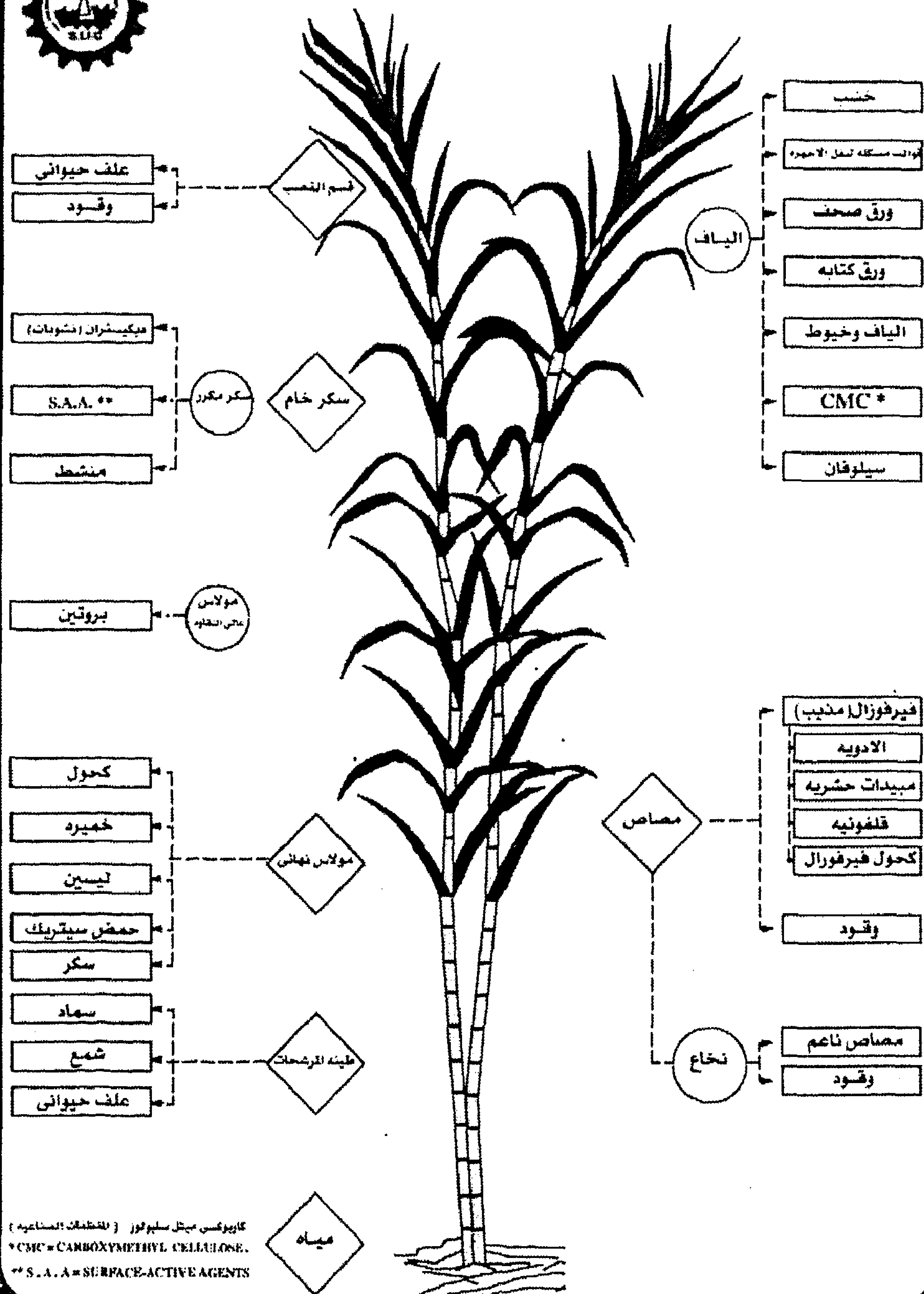
٢- **المجموعة الثانية**: وتسمى "المحليات متميزة الكفاءة" Super Intensity Sweeteners وتصل درجة تحليتها إلى ٥٠٠٠ مرة قدر تحلية السكر.

٣- **المجموعة الثالثة**: وتسمى "المحليات فائقة التميز في الكفاءة" Extra Ordinary Intensity Sweeteners وتصل درجة تحليتها إلى ٥٠ ألف مرة قدر تحلية السكر.

ولا زالت الأبحاث مستمرة لمعرفة مدى توافر اشتراطات الأمان الصحي باستخدام تلك المحليات وثباتها عند درجة الحرارة العالية وعدم وجود أضرار جانبية لها بالإضافة إلى اقتصاديات تصنيعها.

ومع تزايد أهمية المحليات وقيمتها في سد جزء من احتياجات التحلية في العالم يتزايد اهتمام الجهات العلمية والبحثية العاملة في هذا المجال. ومن الجدير بالذكر أن أهم النشرات العالمية المتخصصة في مجال السكر وهي نشرة ليخت العالمية "F. Licht" قد تم تعديل أسمها لتصير " International Sugar and Sweeteners Report" تعبيراً عن مكانة المحليات وأهميتها كبديل للسكر في التحلية.

صناعة السكر من القصب ومنتجاتها الجانبية



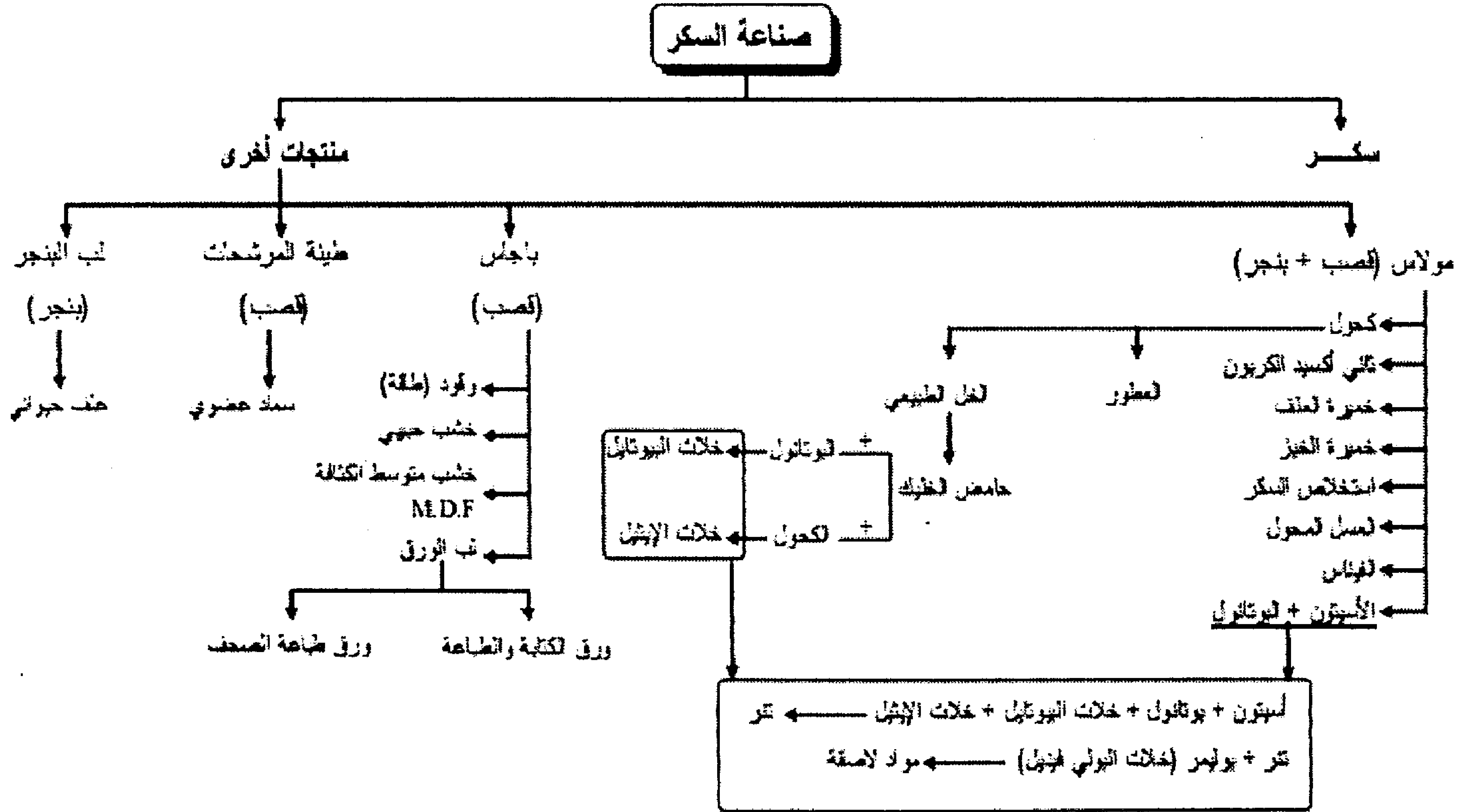
الفصل الرابع عشر

الصناعات التكاملية

الفصل الرابع عشر

الصناعات التكاملية

شكل رقم (١/١٤) الصناعات التكاملية القائمة على صناعة السكر من محصولي القصب وبنجر السكر



الفصل الرابع عشر

الصناعات التكاملية

يعتبر السكر هو المنتج الرئيسي في صناعة السكر سواء كانت المادة الخام المستخدمة في التصنيع هي القصب أو البنجر، وينتج عن صناعة السكر منتجات ثانوية تقوم عليها صناعات كثيرة عرفت بالصناعات التكاملية... تلك الصناعات التي تنتج العديد من المنتجات المتباينة في خصائصها واستخداماتها طبقاً لشكل رقم (١/١٤).

المنتجات الثانوية لصناعة سكر القصب

١- **المولاس:** سائل غليظ القوام داكن اللون لزج الملمس يحتوى على ٥٠ – ٥٥% من سكريات الجلوكوز والفركتوز والسكروز بالإضافة إلى ٣٠-٣٥% من المواد اللاسكرية، ويصل تركيز المواد الصلبة الكلية به إلى ٨٥ – ٩٠% مما يصعب معه استخلاص ما به من سكريات، وتتراوح نسبته من ٤ إلى ٥% من وزن القصب المعصور.

٢- **الباجاس:** هو المصاص المتبقي من القصب بعد استخلاص ما به من عصير، ويحتوي على الماء بنسبة ٥٠ – ٥٢%، والألياف بنسبة ٤٥ – ٤٧%، وبعض المواد الصلبة الذائبة بنسبة ٢،٥ – ٣%، ويتغير تركيبه حسب نوع القصب ودرجة نضجه وطريقة حصاده وكفاءة استخلاص العصارات. وتعتبر ألياف المصاص الجزء غير القابل للذوبان في الماء وتبلغ نسبة المصاص من ٣٥ – ٣٧% من وزن القصب المعصور (عند درجة رطوبة ٥٢%).

٣- **طينة المرشحات:** هي الشوائب المترسبة بعد معالجة وترويق عصير القصب، ويتم فصلها بواسطة المرشحات وتجميعها على هيئة قرص

يحتوى على رطوبة ٨٠ – ٨٥% بالإضافة إلى غرويات عضوية وألياف وشموع وبروتين وسكر مع حبيبات الطين، وتصل نسبتها إلى حوالي ٤% من وزن القصب المعصور.

المنتجات الثانوية لصناعة سكر البنجر

١- **المولاس**: يشبه مولاس القصب في مظهره الخارجي ولكنه يختلف في ارتفاع نسبة السكريات الكلية والنيتروجين به، وتتراوح نسبته من ٥ إلى ٥،٥% من البنجر المعصور.

٢- **لب البنجر**: هو ما يتبقى من البنجر بعد استخلاص ما به من عصير، وتتراوح نسبته من ٥،٥ – ٦،٥% من وزن البنجر المعصور، ويتم تشكيله وتجفيفه لاستخدامه كعلف للماشية.

المنتجات الثانوية لصناعة تكرير السكر الخام

ينتج المولاس الذي يشبه في مواصفاته مولاس القصب عدا اختلافه في زيادة محتواه السكري ودرجة نقاوته، ويمثل حوالي ٤% من وزن السكر الخام المذاب للتكرير.

أولاً: الصناعات التكاملية القائمة على المولاس

اعتبر المولاس الناتج عن صناعة السكر قديماً عبئاً ثقيلاً على المنتجين لصعوبة التخلص منه، واستخدم علفاً للماشية في بداية القرن التاسع عشر ولا يزال أحد مكونات الأعلاف حتى الآن، ثم استخدم كمخصب للتربة الزراعية ووقوداً للمراجل في منتصف ذلك القرن، ولكن لم تستمر تلك الاستخدامات طويلاً. ويعتبر استخدام المولاس كمادة أولية رخيصة لإنتاج الكحول الإيثيلي (الإيثانول) وخميرة الخبز من أهم الاستخدامات حديثاً بعد ظهور صناعة

التخمرات والتقطير. وتعتمد هذه الصناعة على عملية التخمير التي تحدث فيها تحولات كيميائية في البيئة العضوية بتأثير حافز حيوي (إنزيم) تفرزه أنواع معينة من الكائنات الحية الدقيقة. ويعتبر التخمير عملية كيميائية حيوية (بيوكيميائية) تتم بواسطة هذه الكائنات في وسط غذائي مناسب حيث يتم تحويل السكريات التي يحتويها هذا الوسط إلى مركبات أخرى عبر سلسلة من التفاعلات التي يتم ضبطها لإنتاج المركب النهائي المطلوب، ويعتمد المنتج النهائي على سلالة الكائن المستخدم والمعاملات الحرارية والكيميائية والإضافات خلال المراحل المختلفة. ويعتبر المولاس أرخص وأهم البيئات الغذائية المستخدمة في هذا المجال لإنتاج العديد من المركبات العضوية التي من أهمها الكحول الإيثيلي الذي يستخدم بدوره في العديد من الصناعات فضلاً عن دوره المتنامي حالياً كمصدر للطاقة، كما يستخدم المولاس في إنتاج الأسيتون، والبوتانول، وخميرة الخبز، وخميرة العلف، وغاز ثاني أكسيد الكربون.

١- صناعة الكحول الإيثيلي

عرف المصريون القدماء طريقة استخلاص الكحول من المادة المتخمرة، ثم انتقلت هذه المعرفة إلى العرب، وقد تمت دراسة وتطوير أسلوب التقطير خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر، وفي عام ١٨٠٨ أقامت فرنسا أول عمود للتقطير المستمر.

والكحول الإيثيلي عبارة عن سائل عديم اللون ذو رائحة نفاذة، يتميز بانخفاض كثافته النوعية ودرجة غليانه، ويمكن الحصول عليه كيميائياً من البترول في الصناعات البتروكيميائية أو حيوياً بتخمير المولاس واستخلاص الكحول الإيثيلي بالتقطير.

ويعتبر المولاس المتخلف عن صناعة السكر من أهم وأرخص البيئات المستخدمة لإنتاج الكحول باستخدام سلالات معينة من الخميرة تفرز أنزيمات تسبب تحول المحتويات السكرية في المولاس إلى كحول طبقاً للمعادلة التالية:

سكر أحادي + خميرة ← كحول إيثيلي + غاز ثاني أكسيد الكربون

ومن الناحية النظرية يعطى كل طن سكريات قابلة للتخمر ٦١١ لتر كحول ١٠٠%.

١/١- نشأة وتطور صناعة الكحول في مصر

في ١٨٧٩ أنشأت الدائرة السنية ستة معامل للتقطير بجانب مصانع السكر التي كانت تمتلكها في ببا ومغاغة ومطاي والمنيا وأبو قرقاص والروضة لإنتاج الكحول باستخدام الدبس (المولاس) الناتج من صناعة السكر، وكانت الدرجة الكحولية لا تتجاوز ٩٠% في الكحول المنتج، وكان يتم توجيه معظم الإنتاج إلى صناعة الخمور واستخدمت الكميات المتبقية كوقود وفي الإنارة، وكان متوسط الإنتاج حوالي ٣٠٠ ألف كيلوجرام سنوياً بما يعادل ٣٧٥ ألف لتر سنوياً.

وقد تعرضت صناعة الكحول في مصر للمنافسة الأجنبية لعدة أعوام، وواجهت الكثير من الصعوبات بسبب قدم معدات إنتاجها وتوقف مصانع الدائرة السنية عن الإنتاج بين عامي ١٩٠٠ و ١٩٠٣. وقد زاد إنتاج الكحول بعد إقامة مصنع كوتسكا وشركاه ببلدة طرة سنة ١٨٩٢، حيث بلغ متوسط إنتاجه حوالي ١،٤ مليون لتر سنة ١٩٠٠ ثم زاد الإنتاج إلى ٦،٥ مليون لتر سنة ١٩١٨، ثم وصل إلى ١١ مليون لتر سنة ١٩٤٨، وكان يتم تصدير ما يزيد عن حاجة الاستهلاك المحلي. وكان مصنع كوتسكا ينتج نوعين من الكحول أولهما ٩٠%

درجة كحولية استخدم كوقود وفي الإنارة، وثانيهما ٩٥% درجة كحولية استخدم في صناعة الخمور والعطور وبعض الأغراض الطبية والصناعية.

وقد صاحب إنتاج الكحول في مصنع كوتسكا إنتاج غاز ثاني أكسيد الكربون المستخدم في صناعة الثلج الجاف والمياه الغازية، إلى جانب إنتاج زيت الأميليك الذي استخدم في صناعة الأصباغ وبعض الكيماويات.

وكان استهلاك مصنع كوتسكا من المولاس ٣٥ ألف طن تقريباً سنوياً من جملة إنتاج مصانع شركة السكر الذي وصل إلى حوالي ١٠٠ ألف طن سنوياً. وقد انتهي عقد بيع المولاس لشركة كوتسكا من شركة السكر بنهاية موسم ١٩٤٩، وتم إغلاق شركة كوتسكا.

٢/١- نشأة شركة التقطير المصرية

تم تأسيس شركة التقطير المصرية كشركة مساهمة مصرية سنة ١٩٤٨، وكانت شركة السكر وكبار مساهميها يملكون أكثر من ٦٠% من أسهمها، وشارك بعض أعضاء مجلس إدارة شركة السكر في مجلس إدارتها، وقد أنشأت هذه الشركة مصنع التقطير بالحوامدية لإنتاج الكحول والخل وبعض المنتجات الأخرى.

وفي ١٤ يونيو ١٩٤٩ تم توقيع اتفاق بين شركة السكر والتكرير، وشركة التقطير يتم بموجبه تنظيم عمليات إمداد شركة التقطير بالمولاس والحسابات الخاصة بذلك، وحدد الاتفاق أن يتم الحساب على أساس ١٨٠ قرش لطن المولاس وهو أقل من سعر بيعه للغير الذي يصل إلى ٣٨٠ قرش للطن في مقابل حصول شركة السكر والتكرير المصرية على نسبة من أرباح بيع منتجات المولاس، كما اشترط الاتفاق أن تبيع شركة السكر والتكرير فائض المولاس محلياً أو خارجياً بعد استيفاء

شركة التقطير احتياجاتها منه، وأن تستقطع من ثمنه جنيهاً عن كل طن ويقسم باقي الثمن مناصفة بين شركة السكر وشركة التقطير على النحو الموضح فيما بعد.

وقد بدأ إنتاج الكحول الإيثيلي في مصنع التقطير عام ١٩٤٩، وكان الإنتاج كافياً للاستهلاك المحلي مع تصدير الفائض، وقد بلغ حجم التصدير ٥ مليون لتر عام ١٩٥٠.

وفي سنة ١٩٤٩/٤٨ كان كوتسكا يحصل على المولاس بسعر ٣،٣٣٥ جنيه للطن بينما كانت شركة التقطير تحصل عليه بسعر ٢،٧٥٠ جنيه للطن قبل اتفاق ١٤ يونيو ١٩٤٩، ويفسر ذلك سر الأرباح التي كانت توزعها شركة التقطير على مساهميها والتي كانت تعادل ٢٠% من قيمة الأسهم سنوياً علماً بأنه لو تم رفع سعر بيع المولاس إلى شركة التقطير لانخفضت أرباح شركة التقطير وزادت أرباح شركة السكر، ولكن يبدو أن ذلك كان مخططا لعدم إظهار حقيقة أرباح شركة السكر، وهذا على الرغم من أن شركة السكر تمتلك حوالي ٤٠% فقط من رأس مال شركة التقطير، و ٦٠% من أرباحها توزع على مالكي باقي الأسهم. ولعلنا نجد تفسيراً لهذا الأمر الغريب والمريب إذا علمنا أن أسهم شركة التقطير كانت موزعة على النحو التالي:

أ) أحمد عبود باشا ٩٠٩٠٠ سهم تمثل ٤٨،٥١% من جملة الأسهم.

ب) مونا أحمد عبود ٢٦٥٠٠ سهم تمثل ١٤،١٤% من جملة الأسهم.

ج) مجلس إدارة شركة السكر ٢٠٠٠٠ سهم تمثل ١٠،٦٧% من جملة الأسهم.

د) المطروح للاكتتاب العام ٥٠٠٠٠ سهم تمثل ٢٦،٦٨% من جملة الأسهم.

وقد اكتشفت مصلحة الضرائب ذلك عند مراجعتها لحسابات شركة السكر عن السنوات من ١٩٤٩/٤٨ إلى ١٩٥٢/٥١، وأشار تقرير المراجعة بتاريخ ١٩٥٣/١٠/١ إلى أن الاتفاق بين شركة السكر وشركة التقطير كان الهدف منه نقل جزء من أرباح شركة السكر إلى شركة التقطير بما يحقق أرباحاً كبيرة لمالكي أسهم شركة التقطير ويقلل من أرباح شركة السكر بهدف زيادة إعانة الدولة لها طبقاً لمشروع اتفاقية إبريل ١٩٤٩، وقد استردت شركة السكر ما حصلت عليه شركة التقطير من أرباح بيع المولاس عن السنوات من ١٩٤٩/٤٨ إلى ١٩٥٢/٥١ وقدره ٣١٧٨٣٨ جنيهاً.

وقد تم فرض الحراسة على شركة التقطير المصرية في ١٩٥٥/٩/١٤ ثم تمت تصفيتها بعد أن زادت خسائرها عن نصف رأس المال تطبيقاً لأحكام النظام الأساسي للشركة، وصدر القانون رقم ١٩٦ لسنة ١٩٥٦ بالتصفية وإدماج صناعة التقطير ضمن شركة السكر وتعديل اسم شركة السكر إلى "شركة السكر والتقطير المصرية" حرصاً من الدولة على المحافظة على تلك الصناعة.

٣/١- شركة السكر والتقطير المصرية

باشرت هذه الشركة تنفيذ جميع عقود تصدير الكحول التي سبق لشركة التقطير المصفاة الالتزام بها فضلاً عن تعاقدها لتصدير كميات أخرى سنة ١٩٥٦. وقد درس مجلس إدارة الشركة نشاط إنتاج العطور وتطويره لينافس العطور المحلية والمستوردة.

وفي ١٩٥٧/١٠/٣١ ناقش مجلس الإدارة أول ميزانية للشركة الجديدة واستعرض نشاط التقطير بها، وأشار إلى إضافة جهاز لتنقية الكحول مما أدى إلى زيادة طاقة إنتاج الكحول النقي بنسبة ١٠% وزيادة حجم الصادرات،

واستطاعت الشركة الجديدة خلال سنتها المالية الأولى إنتاج ما يكفي حاجة البلاد من الكحول النقي والمحول وثاني أكسيد الكربون والعطور وتصدير الفائض من تلك المنتجات.

وقد حققت الشركة نجاحاً كبيراً في زيادة الإنتاج ومضاعفة الصادرات من الكحول النقي وغاز ثاني أكسيد الكربون.

وفي عام ١٩٦٦ بدأ إنشاء وحدتين للتقطير بطاقة ٨٠ ألف لتر/ يوم بما يعادل ٢٥ مليون لتر/ سنة، وتم التشغيل الفعلي لهاتين الوحدتين في سنة ١٩٦٨/٦٧، واستمر إنتاج الكحول في الزيادة حتى وصل إلى ٢٩،٦ مليون لتر سنة ١٩٦٩/٦٨، كما زاد إنتاج غاز ثاني أكسيد الكربون إلى ١٣٦٠ طن في نفس العام، وقد تجاوز إنتاج الكحول رقم الثلاثين مليون لتر سنة ١٩٧١/٧٠.

ولم تستمر فترة الازدهار حيث بدأ مصنع التقطير في مواجهة مشكلات وصعوبات ابتداء من عام ١٩٧٢ بدأت بتعدد فترات انقطاع التيار الكهربائي من الشبكة الحكومية واستمرار المشكلة رغم تركيب ماكينة ديزل سنة ١٩٨٠، وانخفضت مبيعات الكحول اعتباراً من أوائل سنة ١٩٧٤ بسبب النقص المستمر والمتزايد في استهلاك شركة الكروم والتقطير المصرية نتيجة لتوقف صادراتها إلى الاتحاد السوفيتي، كما ساهم رفع سعر المولاس المورد إلى مصانع التقطير لمساواته بسعر البيع المحلي في رفع سعر بيع الكحول مما أدى إلى نقص مبيعاته.

وفي عام ١٩٧٧/٧٦ بدأ مصنع تقطير الحوامدية في المعاناة من عدم توافر المولاس بسبب عجز هيئة السكك الحديدية عن نقل المولاس من مصانع الإنتاج بالوجه القبلي بالكميات المطلوبة مع عدم كفاية الوحدات النهرية للنقل

النهري مما أدى إلى وجود رصيد من المولاس بمصانع الإنتاج وصل إلى ما يقرب من ٦٥ ألف طن في نهاية ١٩٧٧.

١/٤- مصنع تقطير أبو قرقاص

أعدت شركة السكر دراسة في أواخر الستينيات لمشروع إقامة مصنع جديد للتقطير يلحق بمصنع سكر أبو قرقاص لمواجهة الزيادة في الاستهلاك، وتم عرض نتائج الدراسة على الجمعية العمومية في اجتماعها لمناقشة نتائج سنة ١٩٦٩/٦٨، وبدأ العمل في تنفيذ المشروع باعتماد قدره ٢٢٠ ألف جنيه.

وقد بدأ المصنع في الإنتاج اعتباراً من يوليو ١٩٧٥ ولكنه لم يعمل بكامل طاقته بسبب تعثر إجراءات بناء خزان الكحول بالإسكندرية وتعذر الحصول على الترخيص بتصدير الكحول من ميناء الإسكندرية، وقد أنتج المصنع ٢،٢ مليون لتر كحول في الفترة من بدء إنتاجه في يوليو ١٩٧٥ حتى نهاية العام. ويوجد بالمصنع وحدتى تقطير طاقة كل منهما ٥٠ ألف لتر كحول ١٠٠% يومياً.

١/٥- التطوير المستمر في إنتاج الكحول

تحرص شركة السكر دائماً على إعداد وتنفيذ خطط التطوير للارتقاء دوماً بكفاءة أداء عمليات الإنتاج بها، وشملت خطط التطوير عمليات إنتاج الكحول، ففي عام ١٩٧٦ تم استخدام مواد كيميائية لخفض لزوجة المولاس لرفع كفاءة الشحن والتفريغ خلال أشهر الشتاء، كما تم استخدام مركب كيميائي مانع للترسيب يضاف إلى السائل المتخمر للإقلال من الرواسب المتكونة بأعمدة التقطير مما أدى إلى رفع كفاءة تشغيلها وسهولة إزالة الرواسب المتكونة بها. وتم تركيب وحدة معالجة المولاس كيميائياً وحرارياً بمصنع تقطير أبو قرقاص

لإزالة جزء من الأملاح وترويق المولاس بتكلفة قدرها ١٤٥ ألف جنيه مما ساعد على رفع كفاءة عمليات التخمير، وتم تركيب نافضات المولاس في مصنع تقطير الحوامدية للتخلص من الطينة بالمولاس بما يحسن من مواصفاته ويرفع من كفاءة التخمير. وفي عام ١٩٨٧ تم تركيب وحدة تقطير جديدة في نفس المصنع بطاقة ١٠٠ ألف لتر كحول في اليوم.

وقد تعرضت مصانع التقطير لبعض العقبات في التشغيل نتيجة لاهتمام الشركة بمعالجة مياه الصرف الصناعي والفيناس والتصرف فيهما بطرق آمنه لا تضر بالبيئة تنفيذاً لسياسة الشركة في الالتزام بتطبيق القوانين المتعلقة بالبيئة وحمايتها، وقد أدى ذلك إلى تحجيم الطاقة الإنتاجية مرحلياً إلى أن يتم تطوير طاقة نظم معالجة الصرف الصناعي والفيناس.

وقد بدأ حجم إنتاج الكحول بمصنعي التقطير في الحوامدية وأبو قرقاص في النقص والتذبذب في ظل تلك العقبات ليكون في حدود من ٢٥ إلى ٣٠ مليون لتر في السنة، وانخفض بعد ذلك إلى ٢١ مليون لتر في السنة عام ١٩٩٠، وواصل الانخفاض حتى وصل إلى ٩،٧٦ مليون لتر في السنة سنة ٢٠٠٠. وقد اهتمت الشركة بدراسة الأسباب والمشكلات التي أدت إلى نقص الإنتاج، وأعدت خطة لتطوير العمل في صناعة التقطير للارتقاء بإنتاجيتها، وتم تنفيذ خطة التطوير التي كان لها أكبر الأثر في التحسين المستمر في الإنتاجية حيث زاد حجم إنتاج الكحول إلى ٢٦ مليون لتر في السنة عام ٢٠٠٤ ثم ٣٤ مليون لتر في السنة عام ٢٠٠٥، ووصل إلى ٥٣،٤ مليون لتر في السنة عام ٢٠٠٦، وزاد أخيراً إلى ٦٦،١ مليون لتر في السنة عام ٢٠٠٧ بما يمكن الشركة من زيادة حجم صادرات الكحول بدلاً من المولاس في ظل ارتفاع سعره العالمي بالإضافة إلى استهلاك حوالي عشرة ملايين لتر في السنة لإنتاج الخل والمذيبات والعطور.

٦/١- الصناعات القائمة على الكحول الإيثيلي

يعتبر الكحول الإيثيلي مادة أولية لإنتاج الكثير من المركبات العضوية الهامة إلى جانب استخداماته العديدة المباشرة، ومن أهم تلك المنتجات وأقدمها الخل وحمض الخليك وخلات الإيثيل. ونلقى الضوء فيما يلي على صناعة الخل وحمض الخليك الثلجي.

١/٦/١- إنتاج الخل من الكحول الإيثيلي المقطر

الخل هو المحلول المائي (٤ – ١١%) لحمض الخليك، وينتج الخل من الفاكهة مثل العنب والتفاح بالإضافة إلى إنتاجه من الكحول الإيثيلي المقطر بأكسدة الكحول باستخدام بكتريا الخل في عملية تعرف بالتخمر الخليكي.

ويرجع تاريخ صناعة الخل من الكحول إلى سنة ١٩١٦ عندما أنشأ مصنع كوتسكا وشركاه معملاً لإنتاج الخل بتركيز ٦% من الكحول حيث تم إنتاج حوالي ٠،٥ مليون لتر في ذلك العام.

وتزايد الإنتاج بعد ذلك عاماً بعد عام حتى تجاوز المليون لتر عام ١٩٣٣ ثم ٢،١ مليون لتر عام ١٩٤٢، وتزايد خلال سنوات الحرب العالمية الثانية والسنوات التي أعقبتها إلى حوالي ٢،٥ مليون لتر في السنة.

وفي سنة ١٩٤٩ بدأت شركة التقطير المصرية في إنتاج الخل الطبيعي تركيز ٦% من الكحول المقطر، وتزايد الإنتاج بعد ذلك لتغطية الاحتياجات المتزايدة للاستهلاك المحلي.

وقد أصبحت صناعة الخل جزء من أنشطة شركة السكر منذ صدور القانون رقم (١٩٦) لسنة ١٩٥٦ بتصفية شركة التقطير المصرية وضمها إلى شركة السكر، وقد اهتمت شركة السكر بزيادة إنتاج الخل حتى وصل إلى ٩١ ألف لتر في سنة ١٩٦٠/٥٩.

وفي سنة ١٩٦١/٦٠ أعدت شركة السكر دراسة لمشروع مضاعفة الطاقة الإنتاجية لمصنع الخل إلى ٨ مليون لتر سنوياً لمواجهة احتياجات مشروع إنتاج حامض الخليك الثلجي.

وانخفضت بعد ذلك مبيعات الخل إلى ٢،٢ مليون لتر سنوياً نتيجة لمنافسة الخل الصناعي المستورد للخل الطبيعي الذي تنتجه الشركة.

وقد تم تشغيل مصنع الخل الغاطس سنة ١٩٦٦/٦٥ بطاقة ٢٠ مليون لتر خل ١٠% لإمداد مصنع حامض الخليك الثلجي الذي بدأ تشغيله في يونيو ١٩٦٢ باحتياجاته من الخل.

وفي عام ١٩٦٧/٦٦ انخفض إنتاج الخل إلى ٣،٦٢ مليون لتر مقابل ٥،٠٦ مليون لتر في العام السابق، واستمر انخفاض مبيعات الخل الطبيعي بسبب اتجاه البعض إلى استخدام حامض الخليك الثلجي لإنتاج الخل، وظل حجم الإنتاج يتذبذب حول ٣،٥ مليون لتر في السنة حتى عام ١٩٧٠.

ثم بدأ الإنتاج في الزيادة اعتباراً من سنة ١٩٧٢/٧١ حتى بلغ ٧،٣ مليون لتر سنة ١٩٧٤، ثم زاد إلى ٩،٩ مليون لتر سنة ١٩٧٨.

وفي سنة ١٩٧٩ تم تركيب وحدة تعبئة زجاجات الخل أوتوماتيكياً بطاقة ٣٠٠٠ زجاجة في الساعة بتكلفة قدرها ٤،٧ مليون جنيه.

وفي سنة ١٩٨٠ تم تشغيل مرشح الخل المستورد من ألمانيا لفصل بكتريا الخل والتغلب على مشكلة الرواسب.

وفي سنة ١٩٨٣ تم إضافة وحدة أخرى لإنتاج الخل الغاطس لزيادة إنتاج الخل اللازم لإنتاج حمض الخليك الثلجي، وقد تذبذب حجم إنتاج الخل حول ١٢ مليون لتر في السنة خلال الفترة من١٩٨٢ حتى سنة ١٩٨٥، وزاد بعدها إلى حوالي ١٤ مليون لتر سنة ١٩٩٠.

وفي عام ١٩٩٧ اعتمدت الهيئة المصرية العامة للتوحيد القياسي وجودة الإنتاج المواصفة القياسية المصرية المعدلة للخل الطبيعي تحت رقم ٣٨٣ لسنة ١٩٩٧ والتي تضمنت خفض تركيز الخل الطبيعي للاستهلاك الآدمي من ٦% إلى ٥%، وذلك في إطار التوافق مع مواصفات هيئة الكودكس العالمية (دستور الأغذية العالمي). وقد حققت الشركة أرباحاً أكثر نتيجة لتعديل المواصفة.

وقد سجل عام ٢٠٠٢/٢٠٠١ أعلى حجم إنتاج للخل (٥%) للاستهلاك الآدمي حيث بلغ ١٩،٥ مليون لتر، ثم تراجع بعد ذلك إلى حوالي ١٤ مليون لتر سنوياً.

١/٦/٢- إنتاج حامض الخليك الثلجي

حمض الخليك الثلجي هو حمض عضوي له رائحة الخل يذوب في الماء والكحول والجليسرين والإثير، ويمكن إنتاجه كيميائياً أو حيوياً.

ويمكن إنتاج هذا الحمض كيميائياً من أكسدة الغازات البترولية في وجود حافز، أو بتفاعل الإيثانول مع أول أكسيد الكربون أو بأكسدة الاسيتالدهيد.

كما يمكن إنتاجه حيوياً بالتخمر الخليكي للإيثانول لينتج الخل الذي يتم تركيزه بفصل الماء باستخدام خلات الإيثيل.

وفي عام ١٩٥٩/٥٨ تم التعاقد على إنشاء وحدة لإنتاج حامض الخليك الثلجي بطاقة ٩٠٠ طن في السنة بمصنع تقطير الحوامدية، وقد تم تشغيل هذه الوحدة في يونيو ١٩٦٢ حيث أنتجت ٣٣ طن في أول موسم تشغيل.

وفي سنة ١٩٦٢/٦١ تعاقدت شركة السكر مع الشركة العامة للتجارة والكيماويات لتوزيع حامض الخليك الثلجي كمنتج جديد في مصر بدلاً من استيراده، كما تعاقدت الشركة في نفس العام على وحدة ثانية لإنتاج الحمض بطاقة ٩٠٠ طن في السنة لمواجهة الاحتياجات المتزايدة للسوق المحلي.

وقد تذبذب حجم إنتاج حامض الخليك الثلجي نتيجة لبعض المؤثرات حيث بلغ الإنتاج عام ١٩٦٣/٦٢ حوالي ٢١٤ طن لزيادة استهلاك الخل الطبيعي محلياً وانخفاض كمية الخل الموجهة لإنتاج الحامض مما جعل الشركة تخطط لزيادة إنتاجية الخل، وانخفض الإنتاج سنة ٦٣/ ١٩٦٤ لوفرة الحامض المستورد الذي يباع بأسعار منخفضة.

وارتفعت مبيعات الحامض سنة ١٩٦٥/٦٤، وحصلت الشركة على موافقة وزارة الصناعة لاستيراد الحامض بالكميات التي تفي بالاحتياجات المحلية حتى تنتهي الشركة من تشغيل وحدتي إنتاج الحمض بكامل طاقتهما.

وقد حرصت الشركة على دعم قدراتها الإنتاجية من خلال تشغيل مصنع الخل الغاطس بطاقة ٢٠ مليون لتر خل (١٠%) سنوياً وتشغيل وحدات متزايدة لإنتاج الحمض تم تصنيع بعضها بمصانع المعدات التابعة لشركة السكر حتى زاد إنتاج حمض الخليك الثلجي إلى ٣٠٠٠ طن في السنة عام ٢٠٠٧.

ومن الجدير بالذكر أنه عند بدء إنتاج حامض الخليك من الخل الغاطس ظهرت بعض المشكلات الفنية نتيجة لوجود كميات كبيرة من بكتريا الخل في المنتج والتي يصعب ترشيحها، وقد استحدث العاملون بمصنع تقطير الحوامدية طريقة مبتكرة لترويق الخل الغاطس قضت على المشكلة وسجلت باسم الشركة في براءة الاختراعات.

٣/٦/١- صناعة العطور ومستحضرات التجميل

ارتبطت صناعة العطور بصناعة السكر منذ إنشاء شركة التقطير المصرية سنة ١٩٤٨ التي أقامت مصنع تقطير الحوامدية الذي اعتمد على

استخدام المولاس لإنتاج الكحول الإيثيلي، وارتبطت بإنتاج الكحول الإيثيلي بعض الصناعات الهامة مثل صناعة الخل الطبيعي التي سبق الحديث عنها، وصناعة العطور ومستحضرات التجميل التي بدأت عام ١٩٥١ بالاستعانة بالخبرة الفرنسية المتميزة في هذا المجال.

وفي عام ١٩٥٦ تم تصفية شركة السكر والتكرير المصرية وشركة التقطير المصرية، وصدر القانون رقم ١٩٦ لسنة ١٩٥٦ بدمج أنشطة هذه الشركات في كيان واحد يمثله شركة جديدة هي شركة السكر والتقطير المصرية.

وقد عرض تقرير مجلس إدارة الشركة الجديدة على الجمعية العمومية في أول اجتماع لها في أكتوبر ١٩٥٦ فكرة تطوير إنتاج العطور ومستحضرات التجميل لدعم قدرة تلك المنتجات على المنافسة أمام العطور المحلية والمستوردة.

وبدأ إنتاج العطور ومستحضرات التجميل في الزيادة حتى صار الإنتاج كافياً لسد حاجة الاستهلاك المحلي والتصدير لأسواق خارجية كما ورد في تقرير الشركة عن عام ١٩٥٧.

وفي عام ١٩٥٨/٥٧ زادت كمية الكحول المحول المستخدمة في إنتاج العطور إلى ٩٦٢٤ لتر مقابل ٥١٠٠ لتر في العام السابق.

واستمر الاتجاه في نمو سوق ومبيعات العطور وزيادة صادراتها في ظل تطوير الأصناف بصفة دائمة لتضاهي أرقى الأنواع العالمية وزيادة منافذ البيع وعدد المعارض، وزادت مع ذلك مبيعات العطور ومستحضرات التجميل عاماً بعد عام.

وفي ١٩٦٧/٤/١٨ تم بيع مصنع العطور المملوك للسيد حمزة محمد الشبراويشي بدار السلام إلى شركة السكر تطبيقاً لقانون الطوارئ والأمر

العسكري رقم ١٣٨ لسنة ١٩٦١ ونظام الحراسة على أموال الخاضعين لهذا الأمر.

وفي سنة ١٩٧٥ بدأ الانفتاح على الأسواق العالمية وإنتاج العديد من الأصناف العالمية محلياً، واشتدت حدة المنافسة، وبلغت المبيعات المحلية في ذلك العام ٢،٤٨٨ مليون جنيه، بالإضافة إلى ٢،١٨٩ مليون جنيه من الصادرات.

وشهد عام ١٩٧٩ انكساراً لصناعة العطور ومستحضرات التجميل نتيجة لارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج المستوردة ونقص الصادرات إلى الاتحاد السوفيتي، وعدم السماح بدخول المنتجات المصرية إلى أسواق بعض الدول العربية كالسعودية والعراق، وقد شهد هذا العام أيضاً البدء في بناء مصنع جديد للعطور في الحوامدية لتجميع أنشطة إنتاج العطور ومستحضرات التجميل في موقع واحد.

وقد زادت قيمة المبيعات المحلية من العطور ومستحضرات التجميل من ٢،٥٤٧ مليون جنيه سنة ١٩٨٠ إلى ٨،٧٢٤ مليون جنيه سنة ١٩٨٥، كما زادت الصادرات من ٣٢٦ ألف جنيه إلى ١،٣٤٠ مليون جنيه خلال نفس الفترة.

وفي سنة ١٩٨٦ تم دمج شركة القاهرة للخلاصات الغذائية والعطرية في شركة السكر والتقطير المصرية بناء على قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٠٦٧ لسنة ١٩٨٦، وزادت مع ذلك المبيعات للسوق المحلي والتصدير حيث حققت ٣٩،٧١٨ مليون جنيه سنة ١٩٩١.

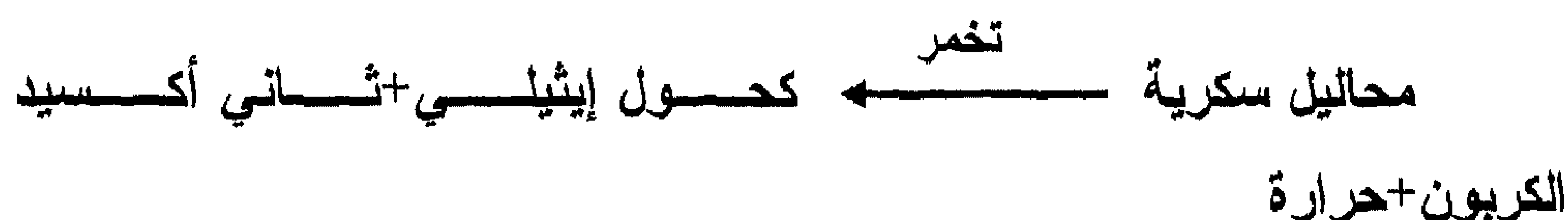
وبدأت بعد ذلك منافسة حادة وشرسة في أسواق العطور محلياً وعالمياً تزايدت معها صعوبة التسويق مع مشكلات ارتفاع أسعار المستلزمات مما أثر على حجم المبيعات الذي انخفض إلى ١٢،٨٦٦ مليون جنيه سنة ٢٠٠٧، وقد

تذبذب في المستوى من ١٩إلى ١٢ مليون جنيه خلال الفترة من سنة ١٩٩٨ إلى سنة ٢٠٠٧.

هذا وقد تم تجميع كل الوحدات المنتجة في مصنع العطور الجديد في الحوامدية حيث تم نقل مصنع قسمة سنة ١٩٨٦، ومصنع الشبراويشي سنة ١٩٩٢، ومصنع الهرم لصناعة العطور والخلاصات سنة ١٩٩٤، ومصنع مكسبات الطعم والرائحة بالهرم سنة ١٩٩٧.

٣- صناعة ثاني أكسيد الكربون

ثاني أكسيد الكربون غاز عديم اللون والطعم والرائحة لا يشتعل ولا يساعد على الاشتعال يذوب في الماء معطياً حمض الكربونيك، ويوجد في الهواء بنسبة ٠،٠٣%، وهو أثقل من الهواء ويتحول إلى سائل بالضغط والتبريد عند – ٣٧°م. وينتج غاز ثاني أكسيد الكربون من احتراق المركبات الكربونية عموماً وكذلك من عمليات التخمر الطبيعي للمحاليل السكرية طبقاً للمعادلة التالية:



الكربون+حرارة

وينتج كل كيلوجرام سكر أحادي حوالي ٤٦٠ جرام من ثاني أكسيد الكربون. ويتم إنتاج ثاني أكسيد الكربون في صناعة التقطير حيث يتم تجميعه من أجهزة التخمير ثم ينقى ويضغط ويعبأ في أسطوانات، ويتميز الغاز المنتج بهذه الطريقة بنقاوته وخلوه من الشوائب مما يجعله مناسباً للاستخدام في صناعة المياه الغازية بالإضافة إلى استخداماته الأخرى مثل إنتاج الثلج الجاف وفي اسطوانات إطفاء الحرائق.

وقد بدأ إنتاج ثاني أكسيد الكربون في مصر سنة ١٨٩٢ حيث أقيم مصنع كوتسيكا وشركاه في طره لإنتاج الكحول الإيثيلي وثاني أكسيد الكربون الذي كان يستخدم في صناعة المياه الغازية والثلج الجاف.

وفي عام ١٩٤٨ تكونت شركة التقطير المصرية وبدأ إنتاج الكحول وثاني أكسيد الكربون في مصنع الشركة بالحوامدية سنة ١٩٤٩ حتى صدر القانون رقم ١٩٦ لسنة ١٩٥٦ بتصفية الشركة ودمجها مع شركة السكر.

وقد تزايد الإنتاج من ٥٩١،٢٨٧ طن سنة ١٩٥٨/٥٧ إلى ١٥١٧،٩٦٠طن سنة ١٩٦٣/٦٢، ٢٣٠٠ طن سنة ١٩٧٣، واستمر كذلك خلال عامي ١٩٧٤ و١٩٧٥ وكان إنتاج مصنع تقطير الحوامدية يمثل ٥٩% من الإنتاج القومي من غاز ثاني أكسيد الكربون.

وقد أجريت بحوث لزيادة نقاوة الغاز بمعرفة فريق بحثي من المتخصصين بشركة السكر والمركز القومي للبحوث.

و في سنة ١٩٧٦ زاد إنتاج الغاز نتيجة لتشغيل وحدة الإسالة الجديدة المستوردة من أمريكا.

وشهد عام ١٩٨٢ تحولاً هاماً في صناعة واستهلاك غاز ثاني أكسيد الكربون في صناعة المياه الغازية حيث أنشأت مصانع القطاع الاستثماري الجديدة وحدات خاصة بها لإنتاج الغاز بحرق الهيدروكربونات وسارت على نهجها شركات القطاع العام مما أثر سلباً على مبيعات الغاز.

وقد قامت الشركة بعمليات إحلال وتجديد لتطوير كفاءة الأداء والإنتاجية بعد أن صار الإنتاج ٣٢٦ طن فقط سنة ٢٠٠١ مما كان له أكبر الأثر في زيادة حجم الإنتاج إلى حوالي ٥٦١٨ طن سنة ٢٠٠٧/٢٠٠٦.

ومن الجدير بالذكر أن إنتاج غاز ثاني أكسيد الكربون كان يتم بمصنع تقطير الحوامدية فقط، ولم يسبق استغلال مصنع تقطير أبو قرقاص لإنتاج الغاز.

وقد تعاقدت الشركة سنة ٢٠٠٦ على وحدتي إسالة بطاقة ٢٥ طن في اليوم لكل منهما يتم إلحاقهما بمصنعي التقطير في أبو قرقاص والحوامدية ومن المتوقع بدء إنتاجهما سنة ٢٠٠٨.

٣- صناعة خميرة العلف الجافة

خميرة العلف الجافة أساسها خلايا فطر ناتجة عن تخمر المولاس في وسط هوائي حيث تتكاثر تلك الخلايا في وجود الأكسجين، ويتم فرز الخميرة وتجفيفها لاستخدامها كعلف حيواني لارتفاع محتواها من البروتين (٤٠- ٥٠%) بالإضافة إلى العناصر الغذائية الأخرى والفيتامينات.

وفي عام ١٩٦٢/٦١ تعاقدت شركة السكر على معدات الإنتاج اللازمة لإنتاج خميرة العلف الجافة بطاقة إنتاجية قدرها ٢٢٥٠ طن في السنة لإلحاقها بمصنع تقطير الحوامدية، وقد بلغت استثمارات هذا المشروع حتى نهاية السنة المالية ٦٤/ ١٩٦٥ حوالي ١٦٨٦٥٧ جنيهاً.

وفي عام ١٩٦٦/٦٥ تم تطوير وحدة التخمر بمصنع التقطير لإنتاج خميرة العلف الجافة بنسبة بروتين ٥٢% على أن يتم تصدير هذا الإنتاج، وقد زاد الإنتاج إلى ١٤٨٤ طن عام ٦٧/ ١٩٦٨ بعد أن كان ٢٢٦ طن في العام السابق، ثم زاد عام ٦٨/ ١٩٦٩ إلى ٢٠٣٨ طن حيث تم تصدير ١٢١٧ طن ٥٢% بروتين منها، وبيع ٨٤٠ طن ٤٠% بروتين محلياً إلى مؤسسة الدواجن لاستخدامها بديلاً للأعلاف المستوردة، وزاد الإنتاج سنة ١٩٧٠/٦٩ إلى ٢٥٠٠ طن تم تصدير جزء منه والباقي للسوق المحلي.

واستمر إنتاج الخميرة الجافة خلال الفترة من ١٩٧٠ إلى ١٩٧٣ بمعدلات تتراوح بين ٢١٠٠ طن و ٢٥٠٠ طن في السنة حيث تم بيع الخميرة ٤٠% بروتين للسوق المحلي وتصدير الخميرة ٥٢% بروتين.

وفي عام ١٩٧٤ واجهت هذه الصناعة بعض المشكلات نتيجة لنقص مستلزمات الإنتاج من اليوريا والسوبرفوسفات ونقص قطع الغيار اللازمة لمحطة ترويق المولاس وفرازات الخميرة مما أثر على حجم الإنتاج الذي نقص إلى ١٧٠٠ طن ثم زاد إلى ٢٠٠٠ طن عام ١٩٧٥.

وفي عام ١٩٧٦ صدر قرار وزير الزراعة بمنع تصدير الخميرة الجافة لتوفير الأعلاف بالسوق المحلي، إلا أن شركة الدواجن رفضت شراءها بالسعر الذي حدده وزير الزراعة مما اضطر الشركة إلى تخفيض حجم إنتاجها من الخميرة إلى ١٣٠٠ طن، ثم إلى ١٢٠٠ طن سنة ١٩٧٧، ونقص سنة ١٩٧٨ إلى ٧٩١ طن.

وفي عام ١٩٧٩ تم تركيب وحدة نافضات المولاس الجديدة ووحدة لفرز الخميرة بطاقة ١٠ طن في اليوم مما أسهم في زيادة الإنتاج ليصل إلى ١١٣٩ طن في ذلك العام، وزاد إلى ١٦٤٨ طن عام ١٩٨٣، ثم إلى ٢٣٨٢ طن عام ١٩٨٤، واستقر حجم الإنتاج حتى عام ١٩٩٠ في المدى من ٢٥٠٠ إلى ٣٠٠٠ طن سنوياً.

ونقص الإنتاج بعد ذلك نتيجة لمشكلات المخلفات السائلة وضرورة التخلص الآمن منها بما لا يلوث البيئة، وقد وصل حجم الإنتاج إلى أقل مستوى سنة ٩٩/٢٠٠٠ حيث بلغ ٥٧١ طن في السنة.

وبدأت الشركة بعد ذلك في تطوير أنظمة التخلص من المخلفات السائلة لاستيعاب حجم المخلفات الناتجة عن زيادة حجم إنتاج خميرة العلف الجافة مما ساعد على زيادة الإنتاج إلى ١٧٤٨ طن في السنة عام ٢٠٠٦/ ٢٠٠٧.

٤- صناعة خميرة الخبز

يتم إنتاج خميرة الخبز بتخمير المولاس المخفف الرائق تحت ظروف تهوية ملائمة باستخدام سلالة نقية من فطر خميرة معين، حيث يتم تلقيح بيئة نمو نقية من فطر الخميرة مع تحضينها في ظروف ملائمة للنمو (٣٠°م) لمدة ٢٤ ساعة، ويتم اكثار خلايا الفطر بنقلها إلى أوعية متدرجة الحجم حتى وعاء التخمير الأساسي ذو سعة من ١٠٠ إلى ٢٠٠ ألف لتر، ويستغرق الإنتاج بهذا الأسلوب من ١٠ إلى ٢٠ ساعة حتى يصل تركيز الخلايا الجافة إلى ٣،٥ – ٥%، ثم يتم تركيز الخلايا الناتجة بالطرد المركزي مع الغسيل للتخلص من آثار بيئة النمو، ويسمى الناتج كريمة الخميرة تحتوى على ١٥% مواد صلبة وتحفظ عند درجة حرارة من ٢ إلى ٤°م.

٤/١- إنتاج الخميرة الطازجة (المضغوطة)

ترشح كريمة الخميرة تحت تفريغ ثم تخلط بمادة مستحلبة، وتضغط وتقطع بعد ذلك إلى قوالب بأحجام مختلفة ثم تغلف وتحفظ عند درجة حرارة أقل من ٥°م لحين استخدامها.

وفي عام ٦١/ ١٩٦٢ تم دراسة مشروع إقامة وحدة لإنتاج خميرة الخبز تلحق بمصنع التقطير بطاقة ٢٤٠٠ طن في السنة.

وفي عام ١٩٨٠ أنتج مصنع التقطير بالحوامدية ٦٤ طن من خميرة الخبز المضغوطة باستخدام مرشح ضغط من المستخدم في صناعة تكرير السكر

لاكتساب خبرة الإنتاج، كما تم طرح مناقصة لتوريد وحدة إنتاج خميرة الخبز بطاقة ٣٥ طن/ يوم.

وفي عام ١٩٨٦ تم تأسيس وحدة لإنتاج خميرة الخبز بمصنع الكيماويات العضوية بالحوامدية بطاقة قدرها ٣٥ طن في اليوم، وزاد الإنتاج بعد ذلك إلى معدل من ٤٠٠٠ إلى ٦٥٠٠ طن في السنة في الفترة من ١٩٨٧ إلى ١٩٩٠، ثم إلى معدل من ٨،٥ إلى ١١،٤ ألف طن سنوياً اعتباراً من ١٩٩٠ حتى ٢٠٠٧.

٢/٤- إنتاج الخميرة الجافة النشطة لحظياً

تخلط كريمة الخميرة مع إحدى مواد الاستحلاب المناسبة وتجفف عند درجة حرارة من ٣٠ إلى ٣٥°م حتى ينخفض محتوى رطوبتها إلى ٧-٨% ثم تعبأ في رقائق الألمونيوم تحت تفريغ أو في وجود غاز النيتروجين، وتتميز بطول فترة صلاحيتها التي تصل إلى سنة في ظروف تخزين ملائمة، وقد تم تركيب وحدة لإنتاج الخميرة الجافة اللحظية بمصنع الكيماويات سنة ١٩٩٢، ولم يزد إنتاجها عن ٢٠٠- ٣٠٠ طن في السنة لصعوبة تسويقها في ظل المنافسة الشرسة للخميرة المستوردة.

٥- صناعة المذيبات والمواد اللاصقة

وفي عام ١٩٦٤ تم تأسيس شركة الصناعات الكيماوية العضوية في الحوامدية، وهي شركة قطاع خاص توافرت لديها وحدة للتخمير والتقطير لإنتاج الأسيتون والبوتانول، ووحدة أخرى لإنتاج التنر والمواد اللاصقة.

وفي عام ١٩٦٩ صدر القرار الجمهوري رقم ٢٢٨٨ يقضي بنقل تبعية هذه الشركة إلى المؤسسة المصرية العامة للصناعات الغذائية اعتباراً من ١١/١٧/ ١٩٦٩. وفي ١٩٦٩/١١/٢٩ قرر مجلس إدارة المؤسسة المنعقد

بسلطات الجمعية العمومية برئاسة وزير الصناعة والبترول والثروة المعدنية دمج تلك الشركة مع شركة السكر والتقطير المصرية.

وكان رأس مال شركة الصناعات الكيماوية العضوية ٢ مليون جنيه مقسمة على مليون سهم، وبلغت حصة المؤسسة المصرية العامة للصناعات الغذائية منه ١٩٢٧٧٥٢ جنيه، والجمعية التعاونية للبترول ١٦٤٧٠ جنيه، والباقي لمساهمين مصريين (أفراد) وأجانب.

إنتاج المذيبات والمواد اللاصقة

يتم إنتاج الأسيتون والبوتانول مخلوطاً في المولاس المتخمر لا هوائياً بواسطة نوع معين من البكتريا، ثم يتم استخلاص كل من المكونين على حدة بالتقطير حيث يختلفان في درجتي غليانهما.

ويستخدم كل من الأسيتون والبوتانول كمذيبات عضوية ويدخلان في صناعات أخرى عديدة.

ويتم إنتاج التنر كمذيب عضوي من خليط من المذيبات الأخرى مثل الأسيتون وخلات الإيثيل وخلات البيوتيل وبعض المذيبات المساعدة، ويستخدم التنر في صناعة الدوكو واللاكيهات وفي مجالات أخرى كثيرة.

والمواد اللاصقة عبارة عن مركبات عضوية تستخدم في لصق الأخشاب والجلود الطبيعية والصناعية كبديل صناعي جيد لمواد اللصق الطبيعية مثل الغراء والصمغ العربي، ويتم إنتاج المادة اللاصقة باسم "بيفوكول".

وقد تم تركيب وحدة أسترة في مصنع الكيماويات وتم تشغيلها سنة ١٩٦٩/٦٨ لإنتاج خلات الإيثيل وخلات البيوتايل التي تدخل في العديد من الصناعات مثل صناعة التنر والمواد اللاصقة. ومن الجدير بالذكر أن الأستر

مركب عضوي يتم تخليقه من تفاعل حمض عضوي وكحول تحت ظروف معينة.

وقد واجهت صناعة المذيبات والمواد اللاصقة بعض الصعوبات في بدايتها بسبب عدم توافر البيانات والإحصائيات الدقيقة عن حاجة السوق المحلي وكذلك ارتفاع تكلفة الإنتاج مما يعوق التصدير، وقد أدى ذلك إلى التفكير في نقل أحد أعمدة التقطير القديمة واستخدام بعض المخمرات من مصنع التقطير لإنتاج الكحول الإيثيلي في مصنع الكيماويات.

وفي عام ١٩٧٢ تم تركيب وحدة جديدة للتعقيم والتبريد مما ساعد على ارتفاع كفاءة التخمير.

ثم حدثت بعض المشكلات سنة ١٩٧٣ نتيجة لاضطراب السوق العالمي وصعوبة توفير الخامات المساعدة لتصنيع المواد اللاصقة، وقدم بعض المعدات وخاصة مراجل الضغط المنخفض مما أدى إلى نقص الإنتاج.

وقد قام المتخصصون بشركة السكر بدراسة المشكلات والصعوبات التي تعيق زيادة الإنتاج وتم التخطيط لتنفيذ مشروع لإحلال وتجديد وحدتى التخمير والتقطير سنة ١٩٨١ مما أسهم في زيادة الإنتاج.

واستمر تطوير العمل والأداء لزيادة حجم إنتاج المذيبات والمواد اللاصقة، وقد أشارت تقارير الإنتاج لعام ٢٠٠٦/ ٢٠٠٧ إلى نوعية المنتجات وحجم إنتاج كل منهما على النحو التالي:

الأسيتون ٢٤٣ طن، البوتانول ٤٢٧ طن، خلات الإيثيل ٨١٤ طن، خلات البيوتيل ٢٩ طن، المواد اللاصقة ١٨٠ طن، التنر (مذيبات التركيب) ٣٠١٠ طن.

وقد أضيفت إلى مصنع الكيماويات وحدة لإنتاج الأكسجين اللازم لعمليات اللحام في مارس ١٩٧٧، كما تمت إضافة وحدة ثانية في يناير ١٩٨٠ بالإضافة إلى وحدة أخرى بمصانع قوص لتغطية احتياجات مصانع الوجه القبلي من الأكسجين اللازم لعمليات اللحام، ويتم إنتاج الأكسجين من الهواء الجوي بإسالة الهواء وفصل الأكسجين وتنقيته وتعبئته في أسطوانات لاستخدامه في اللحام وفي الأغراض الطبية.

كما أضيفت إلى المصنع في سنة ١٩٧٩ وحدة لإنتاج كبريتات الصوديوم اللامائية بطاقة إنتاجية قدرها ٥٠ طن في اليوم. ويتم إنتاج كبريتات الصوديوم اللامائية بتنقية خاماتها المتوفرة بوادي النطرون من خلال سلسلة من عمليات الإذابة والترسيب وإضافة حمض الكبريتيك المركز ثم التجفيف، وقد تجاوز إنتاج كبريتات الصوديوم اللامائية الثمانية آلاف طن في السنة حيث بلغ ٨٣٧٠ طن سنة ٢٠٠٦/ ٢٠٠٧.

٦- صناعة استخلاص السكر من المولاس

أدى التطور التكنولوجي في مجال البوليمرات إلى تقدم كبير في مجال عمليات الفصل الكروماتوجرافي في العمليات الصناعية، ومنها عملية استخلاص السكر من المولاس التي تمت تجربتها وتطبيقها في عدة دول منها فنلندا وإيطاليا وألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية.

وقد خططت شركة السكر للاستفادة من هذا التطور في تعظيم العائد من المولاس بما يحسن من اقتصاديات صناعة السكر بالشركة، وتم إعداد دراسة

جدوى لمشروع إنشاء مصنع لاستخلاص السكر من المولاس بمصانع تكرير السكر بالحوامدية يحقق الأهداف الإنتاجية السنوية التالية:

١- إنتاج ٢٧ ألف طن سكر سائل يستخدم في إنتاج سكر مكرر.

٢- إنتاج ١٤ ألف طن عسل صناعي يستخدم محلياً في صناعة الدخان والسجائر.

٣- إنتاج ٢٥ ألف طن فيناس مركز يستخدم في صناعة الأعلاف محلياً.

وتم إدراج المشروع في الخطة الخمسية (٨٧/ ١٩٩٢) بتكلفة استثمارية قدرها ٦١ مليون جنيه. وقد نفذت المشروع شركة إيطالية بتكنولوجيا أمريكية بتكلفة ٨٤،٧ مليون جنيه. وفي عام ٢٠٠١ بدأ المصنع الجديد في مضاعفة إنتاجه من العسل الصناعي والتركيز على تعظيم إنتاجه مما كان له أكبر الأثر في تحقيق دخل كبير للشركة ساعد على تحسين اقتصاديات صناعة السكر بها فضلاً عن علاج مشكلة الصرف الصناعي الذي انخفضت معدلاته إلى الثلث، وبذلك نجحت الشركة في تعظيم الاستفادة من المولاس.

ثانياً: الصناعات التكاملية القائمة على الباجاس (مصاص القصب)

الباجاس (مصاص القصب) هو الجزء الليفي المتبقي بعد استخلاص عصير القصب وتكون نسبته من ٣١ – ٣٣% من وزن القصب المعصور تقريباً، وتبلغ كميته في مصانع سكر القصب حوالي ٣،٢ مليون طن سنوياً.

وقد تم استخدام الباجاس كوقود في صناعة السكر منذ عام ١٨٧٥ في مصانع الدائرة السنية بعد أن تم تطوير عصارات القصب والمراجل البخارية كي تتوافق مع ذلك الاستخدام، ولا تزال مصانع السكر تستخدم كميات ضخمة من الباجاس كوقود لإنتاج البخار حتى الآن.

ويستخدم الباجاس أيضاً كمادة أولية في كثير من الصناعات التكاملية مثل صناعة الأخشاب الصناعية وصناعة الورق.

١- صناعة الخشب المضغوط (الخشب الحبيبي)

بدأ التفكير في مشروع إقامة مصنع لإنتاج الخشب المضغوط باستخدام مصاص القصب استغلالاً للفائض منه بمصانع شركة السكر منذ أواخر سنة ١٩٥٧، وأجرت الشركة اتصالات ببيوت الخبرة الأمريكية والأوروبية المتخصصة، وأسندت الدراسة بالفعل إلى شركة بارسونز وهوايتمود الأمريكية لبحث الموضوع ودراسته من كافة جوانبه، وأوفدت الشركة الأمريكية بعض مندوبيها حيث زاروا مصنعي أرمنت وكوم امبو لاستكمال دراستهم الميدانية، وأعد تقرير شامل عن المشروع سلمته شركة السكر إلى الهيئة العامة لبرنامج السنوات الخمس للصناعة لاعتماد تنفيذه، وقد تقرر إلحاق المشروع بمصنع كوم امبو، وبدأت شركة السكر في تنفيذ الأعمال الإنشائية، وتعاقدت مع إحدى الشركات السويدية لتوريد معدات المشروع، وخطط أن يبدأ إنتاجه سنة ١٩٦٣ بطاقة إنتاجية قدرها ٢٢ ألف متر مكعب سنوياً.

وقد تم بالفعل افتتاح مصنع الخشب الحبيبي بكوم امبو في نوفمبر ١٩٦٣، وبدأ المصنع إنتاجه في مارس ١٩٦٤ بطاقة قدرها ٨٣ متر مكعب في اليوم، وينتج المصنع ألواح الخشب المضغوط (الحبيبي) بمقاسات وتخانات وكثافات مختلفة بطاقة إنتاجية تصل إلى ٣٢ ألف متر مكعب سنوياً وبمنتجات تصلح لأن تكون بديلاً للأخشاب المستوردة التي تكلف الدولة حوالي ٦٠٠ ألف جنيه سنوياً بالعملات الحرة (في ذلك الوقت).

ومن الجدير بالذكر أن شركة السكر قد قامت بتمويل تكلفة إنشاء المصنع وقدرها حوالي ٧١٠ ألف جنيه تمويلاً ذاتياً.

وقد تعرض المصنع في السنوات الأولى لإنتاجه لبعض الصعوبات مثل عدم وفرة بعض قطع الغيار وبعض المواد المساعدة في التشكيل، وكذلك بعض الصعوبات في تسويق المنتج الجديد غير المألوف وإيجاد القناعة باستخدامه بديلاً للأخشاب الطبيعية المستوردة.

ثم استقر بعد ذلك إنتاج المصنع اعتباراً من سنة ٦٥/ ١٩٦٦ بمستهدف ٥٥٠٠ طن في السنة، ثم زاد حجم الإنتاج إلى ٦٢٥٧طن سنة ٦٨/ ١٩٦٩، ثم إلى ١٠٤٠٠ طن سنة ١٩٧٣، ١٠٤٦٠ طن سنة ١٩٧٤.

وفي عام ١٩٧٥ بعد مضى حوالي خمسة عشر عاماً على إنشاء المصنع الذي يعتبر من أوائل مصانع إنتاج الخشب الصناعي في العالم بدأت تعاني معداته من التقادم ونقصت الإنتاجية إلى ٩٥٠٤ طن تقريباً في السنة، وقد تم إعداد خطة لإحلال وتجديد معدات المصنع بدأت بالمكبس الساخن مما ساعد على زيادة إنتاج الدرجة الأولى (أ) إلى ٩٠% سنة ١٩٧٩.

كما تقرر تجديد وإحلال خط الإنتاج بمصنع الخشب، وقد تم الانتهاء من تركيبات ذلك الخط وبدأت تجارب تشغيله سنة ١٩٨٢بنجاح ليعمل بطاقة قدرها ٢٥ ألف متر مكعب في السنة تقريباً.

وفي سنة ١٩٨٧ تم إضافة وتشغيل وحدة لكسوة الخشب بالميلامين وإنتاج الخشب المكسي الذي يمكن استخدامه في صناعة الأثاث، وبدأ الطلب على تلك النوعية يتزايد عاماً بعد عام ويتزايد معه حجم الإنتاج حتى وصل إلى متوسط إنتاج سنوي من ٢٠ إلى ٢٢ ألف طن حتى سنة ٢٠٠٦/ ٢٠٠٧.

٣- صناعة الخشب الليفي متوسط الكثافة (الفيبر بورد)

يتم إنتاج هذا النوع من الأخشاب من ألياف مصاص القصب، ويعتبر بديلاً لخشب الكونتر وبعض أنواع الخشب الزان، ويدخل في صناعة الأثاث حيث يعرف بخشب الفيبر بورد أو خشب M.D.F. وقد تم تأسيس شركة نجع حمادي لإنتاج وتصنيع الأخشاب في ١٢/٥/ ١٩٩٦ لتتخصص في إنتاج هذه النوعية من الخشب بعد أن أثبتت الدراسات التي أجرتها شركة السكر مع الجهات المتخصصة محلياً ودولياً صلاحية الباجاس المصري لإنتاج هذه النوعية من الخشب بالمواصفات المطلوبة وحاجة السوق المصري والعربي عموماً إليه.

وتم تأسيس الشركة الجديدة كشركة مساهمة مصرية وفقاً للقانون رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٨٩ برأس مال قدره ٥٠ مليون جنيه تمت تغطيته بالكامل بمساهمات مصرية، وبدأت الإجراءات التنفيذية للمشروع بدءاً من إعداد الدراسات وكراسات شروط المناقصة العالمية لتوريد المعدات سنة ١٩٩٧ حتى تم تركيب كافة معدات المشروع وإجراء التجارب الأولية في أغسطس سنة ٢٠٠٠ ثم الإنتاج التجريبي في أواخر سنة ٢٠٠٠. وفي سنة ٢٠٠١ تم زيادة رأس المال إلى ٨٠ مليون جنيه، وبدأ التشغيل الاقتصادي للمصنع منذ سنة ٢٠٠٤ حيث تم إنتاج ٥٧٥٠٤ متر مكعب، وقد حقق المصنع ربحاً قدره ٩،٧٥٧ مليون جنيه سنة ٢٠٠٥. وقد أنشئ المصنع بجوار مصنع سكر دشنا لسهولة نقل واستعمال فائض الباجاس من مصنع السكر حيث يحتاج مصنع الخشب إلى حوالي ١٣٠ ألف طن باجاس رطب سنوياً.

ومن الجدير بالذكر أن المتر المكعب من الفيبر بورد المضغوط يحتاج إلى ٧٥٠ – ٨٥٠ كليوجرام من الباجاس الجاف مفصول النخاع. وينتج مصنع دشنا حوالي ٣٢٠ ألف طن باجاس رطب سنوياً من عصر حوالي مليون طن

قصب، يحتاج المصنع إلى ١٩٠ ألف طن منها كوقود، ويوجه الباقي إلى مصنع خشب الفيبر بورد.

٣- صناعة لب الورق

تشكل الألياف النباتية المأخوذة من الأشجار وبعض الحاصلات الزراعية المصادر الأساسية للمواد الخام لصناعة الورق، وقد ارتفعت أسعار الورق نتيجة للضوابط التي فرضتها قوانين البيئة ومواجهة القطع الجائر للأشجار مما شجع على التفكير في استغلال خامة الباجاس في صناعة الورق باعتباره مورداً متجدداً وصديقاً للبيئة.

وترجع صناعة الورق في مصر إلى عام ١٩٢٠ حيث تم تشغيل أول مصنع لإنتاج ورق اللف والكرتون بالإسكندرية، ثم تأسست شركة الورق الأهلية سنة ١٩٤٠، وشركة الشرق الأوسط للورق شمال القاهرة سنة ١٩٤٥، وشركة راكتا بالإسكندرية سنة ١٩٥٨، ومصنع لورق الكرافت بالسويس سنة ١٩٦١ ثم نقل إلى شركة الورق الأهلية بالإسكندرية بعد حرب يونيو ١٩٦٧.

وفي عام ١٩٦٥ تم تشغيل أول مصنع لإنتاج لب الورق الكيماوي الغير مبيض باستخدام الباجاس بشركة النصر لصناعة السكر ولب الورق بجوار مصنع سكر إدفو بطاقة ٦٠ طن لب في اليوم، ويعتبر هذا المصنع من أوائل المصانع التي أنشئت في العالم لهذا الغرض وهو إنتاج لب الورق الذي يعتبر المادة الأولية لصناعة كافة أنواع الورق.

وفي فبراير سنة ١٩٦٧ قرر مجلس إدارة المؤسسة المصرية العامة للصناعات الغذائية المنعقد بسلطات الجمعية العمومية دمج كل من شركة النصر لصناعة السكر ولب الورق ومشروع سكر دشنا في شركة السكر والتقطير المصرية اعتباراً من ١/٧/ ١٩٦٧.

وقد واجهت المصنع خلال سنوات تشغيله الأولى عدة صعوبات خاصة بتسويق إنتاجه، وارتفاع تكلفة الإنتاج لارتفاع فوائد القروض ونقص قطع الغيار وبعض مستلزمات التشغيل مما اضطر الشركة إلى تحجيم كمية الإنتاج وقصرها على قدر الكميات التي يمكن بيعها.

وتركزت الجهود بعد ذلك لإزالة جميع العقبات والتصدى لجميع المشكلات ووضعت خطط للتطوير والتحسين ودعم القدرات الإنتاجية منذ سنة ١٩٦٩ حيث تم دعم معدات الإنتاج بماكينات اللب المطوي مما أدى إلى زيادة الإنتاج إلى ٣٧ طن في اليوم سنة ١٩٧٢، كما أضيفت وحدة تجفيف اللب الخالي من تجمعات الألياف، وتم ترشيد معدل استهلاك الوقود من ١،٦ طن مازوت لكل طن لب إلى ١،٤ طن.

وفي عام ١٩٨٢ تم إعداد برنامج للإحلال والتجديد لرفع الطاقة الإنتاجية للمصنع من ١٢ إلى ١٨ ألف طن سنوياً، وقد شمل هذا البرنامج ما يلي:

أ) تطوير نظام تخزين الباجاس لترشيد التكلفة والعمالة والفقد ومنع أخطار الحرائق.

ب) التعاقد على وحدة لترشيح اللب، وتم تركيبها وتشغيلها سنة ١٩٨٣.

ج) استيراد وحدة لإنتاج اللب المطوي لزيادة كميات إنتاجه.

د) تركيب وحدة لتركيز السائل الأسود بطاقة ٦٠ طن في اليوم بدلاً من الوحدة الحالية التي تعمل بطاقة ٤٠ طن في اليوم.

هـ) إتاحة وحدة لترويق السائل الأبيض بالإضافة إلى مرسب كهربائي.

وفي عام ١٩٨٨ تم إعداد دراسة جدوى فنية واقتصادية لإضافة خط إنتاج ثان للب الورق لرفع الطاقة الإنتاجية من ٢٠ ألف طن إلى ٦٠ ألف طن

السيد الرئيس محمد حسنى مبارك رئيس الجمهورية يستمع من السيد الدكتور
مهندس / محمد عبد العال خليف رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب إلى شرح مراحل صناعة الورق

سنوياً بتكلفة استثمارية قدرها ١١٨ مليون جنيه، وتم الانتهاء من تنفيذ المشروع سنة ٩٥/ ١٩٩٦ بتكلفة كلية قدرها ١٧٠،٩ مليون جنيه.

٤- صناعة الورق من اللب

أثبتت الدراسات أن لب الباجاس يمكن استخدامه بنجاح لإنتاج نوعية متميزة من ورق الكتابة والطباعة بنظام تشغيل اقتصادي جيد.

وفي ١٩٩٣/٨/١٨ وافق مجلس إدارة شركة السكر على تكوين شركة مساهمة مصرية لإنتاج الورق باستغلال الطاقات المتاحة بمصنع اللب، بناء على الأسس التالية:

أ) التأسيس

في ١٩٩٥/٧/٣١ كشركة مساهمة مصرية تحت اسم "شركة مصر إدفو للب وورق الكتابة والطباعة" طبقاً للقانون رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٨٩ برأس مال مرخص ٤٠٠ مليون جنيه.

ب) الغرض الأساسي للشركة

إنتاج ورق الكتابة والطباعة الفاخر بطاقة ٦٠ ألف طن في السنة، وعشرة آلاف طن لب ورق مبيض لاستخدامه في الصناعات الورقية، وذلك باستخدام ألياف الباجاس.

جـ) موقع الشركة

مدينة إدفو بمحافظة أسوان.

د) أنشطة أخرى للشركة

استيراد وتصدير الورق واللب الخام، وإنشاء الصناعات التحويلية للورق بأنواعه المختلفة بجانب نشاطها الرئيسي في إنتاج لب الورق وورق الكتابة والطباعة.

وفي عام ١٩٩٧ تم توريد معدات المشروع وبدء التركيبات.

وفي عام ١٩٩٨ إجراء التجارب الأولية لإنتاج لب مبيض.

وفي عام ١٩٩٩ إجراء تجارب إنتاج بعض نوعيات الورق.

وفي عام ٢٠٠٠ تم توقيع عقد تسويق كل إنتاج الورق مع الوكيل الكوري محلياً وعالمياً لمدة خمسة سنوات.

وقد شهد الإنتاج والمبيعات تطوراً ملحوظاً خلال السنوات التالية بعد ذلك مما شجع الجمعية العمومية غير العادية للشركة في جلستها بتاريخ ٦/٤/ ٢٠٠٤ على تقرير زيادة رأس المال المصرح به بمبلغ مائة مليون جنيه ليصير ٥٠٠ مليون جنيه، ثم زيادته إلى ٦٠٠ مليون جنيه سنة ٢٠٠٦.

وقد حققت الشركة ربحا صافياً قابلاً للتوزيع قدره ٣١،١٨٨ مليون جنيه خلال سنة ٢٠٠٥.

ويتم توفير احتياجات شركة مصر إدفو من الباجاس الجاف مفصول النخاع من خلال شرائه من مصنع سكر إدفو، وتقدر هذه الاحتياجات بحوالي ١١٧ ألف طن باجاس جاف مفصول النخاع سنوياً.

٥- صناعة ورق الصحف

بعد ظهور التقدم التكنولوجى الذى أتاح إنتاج ورق طباعة الصحف من الباجاس المتخلف عن صناعة سكر القصب، وبعد نجاح التجارب الصناعية فى

هذا المجال فى الهند وفنلندا سنة ١٩٩٢/٩١ حيث تم إنتاج ورق لطباعة الصحف طبقاً للمواصفات العالمية.. اهتمت شركة السكر بدراسة النتائج العالمية فى هذا المجال وقامت بإعداد تجارب باستخدام الباجاس المحلى فى مصانع سكر القصب، ثم إجراء دراسات جدوى متكاملة فنية واقتصادية لتأسيس هذه الصناعة محلياً، وانتهت الدراسات إلى تأكيد جدوى وأهمية إقامة هذا المشروع.

وفى عام ١٩٩٣/٩٢ قامت شركة السكر بالإعداد لتنفيذ المشروع كشركة مساهمة مصرية تحت اسم "شركة قنا لصناعة الورق" في ضوء الأسس التالية:

أ) **الموقع:** مدينة قوص بجوار مصنع سكر قوص – محافظة قنا.

ب) **الإنتاج:** ١٦٠ ألف طن من ورق طباعة الصحف.

ج) **التكلفة:** ٧٠٠ مليون جنيه منها ٣١٠ مليون بالعملة المحلية، ٣٩٠ مليون عملة حرة.

د) **الخامات الأساسية:** ٩١% منها متوفر محلياً (باجاس، وقود، كيماويات مساعدة، ورق دشت)، ٩% لب خشب طويل الألياف يتم استيراده من أكثر من مصدر.

هـ) **التمويل:** ٤٤% مساهمات، ٥٦% قروض أجنبية

وفى سنة ١٩٩٤/٩٣ قام البنك الأهلى المصرى بإتمام الترويج للمشروع وتغطية رأس المال بالكامل، واجتمع المؤسسون فى ١٩٩٤/٩/٢٠ وتم تشكيل لجنة لإنهاء إجراءات تأسيس المشروع كشركة مساهمة مصرية وفقاً للقانون رقم ٢٣٠ لسنه ١٩٨٩، وقد تم عقد أول جمعية عمومية للشركة الوليدة فى ١٩٩٥/٦/٢٧.

وفى عام ١٩٩٧ استكملت إدارة المشروع إجراءات طرح المناقصة العالمية لاستيراد المعدات وإنهاء إجراءات التعاقدات المتعلقة بإمدادات الباجاس مع شركة السكر، والإجراءات المتعلقة بالمساحات اللازمة للمشروع بجوار مصنع سكر قوص.

وتم استكمال جميع عمليات الإنتاج عام ٢٠٠٠، وأنتجت أول بكرة ورق من الشركة يوم ٢٠٠٠/١٢/١١. وفى عام ٢٠٠١ تم زيادة رأس المال المصدر إلى ٤٢٥ مليون جنيه. ويساهم فى المشروع الشركة القابضة للصناعات الغذائية بنسبة ٢٥%، وشركة السكر والصناعات التكاملية بنسبة ١٥%. والبنك الأهلى المصرى بنسبة ١٨%، وبنك الاستثمار القومى بنسبة ١٥%، وشركة الشرق للتأمين بنسبة ١٠%، وشركة مصر للتأمين بنسبة ١٠%، وشركة التأمين الأهلية بنسبة ٧%.

وفى عام ٢٠٠٢ تم إنتاج ٤٧ ألف طن ورق كتابة وطباعة، وخمسة آلاف طن ورق طباعة صحف، ثم تطور الإنتاج وزادت معدلاته حتى أمكن تشغيل الشركة بما يقارب طاقتها التصميمية حيث تم إنتاج ١١٥٠٤ طن ورق كتابة وطباعة، وورق طباعة صحف فى سنة ٢٠٠٤.

وفى سنة ٢٠٠٦ حققت الشركة معدلات إنتاج عالية مكنتها من تحقيق أرباح قدرها ٨٣،١٩٦ مليون جنيه، وقررت الجمعية العمومية توزيع حوالى ٥٠ مليون جنيه على المساهمين بعائد ١٠% من قيمة المساهمة فى رأس المال تقريباً.

ثالثاً: الصناعات التكاملية القائمة على المولاس والباجاس معاً

صناعة العلف الحيوانى

تم التفكير فى إنشاء مصنع لإنتاج العلف الحيوانى الذى يدخل فى تكوينه بعض مخلفات صناعة السكر مثل الباجاس والمولاس وبعض الإضافات الأخرى مثل كسب القطن ونخالة القمح ودريس البرسيم مساهمة من شركة السكر فى سد جزء من الفجوة فى أعلاف الحيوانات خاصة فى الوجه القبلى. وتم إنشاء المصنع ملحقاً بمصنع أرمنت بعد إجراء الدراسات الفنية والاقتصادية بمعرفة شركة السكر وهيئة القطاع العام للصناعات الغذائية، وتم إجراء تجارب التشغيل

سنة ١٩٩٦، ولا يزال المصنع يعمل بطاقته ويؤدى رسالته فى علاج مشكلة نقص العلف الحيوانى.

رابعًا: الصناعات التكاملية القائمة على طينة المرشحات المستمرة

صناعة السماد

تتخلف عن صناعة السكر نتيجة لعمليات المعالجة مخلفات طينية تصل إلى ٤-٥% من كمية القصب المعصور فى حالتها الرطبة (٨٠% رطوبة)، وتتميز تلك المخلفات باحتوائها على المادة العضوية بنسب عالية بالإضافة إلى احتوائها على العناصر السمادية كالنيتروجين والبوتاسيوم والفوسفور، لذا فإنها تستخدم فى حالتها الرطبة كسماد عضوى، أو يتم تجفيفها بالطاقة الشمسية المباشرة لخفض تكلفة النقل، وقد يتم إضافة بعض العناصر الغذائية الأخرى إليها أو يضاف لها الفيناس كمصدر لبعض العناصر الغذائية السمادية.

خامساً: الصناعات التكاملية القائمة على لب البنجر

يتخلف لب البنجر عن صناعة السكر من البنجر، وهو عبارة عن شرائح البنجر بعد استخلاص أغلب محتواها السكرى، وتبلغ نسبتها حوالى ٣٥% من كمية البنجر المعصور، وتصل رطوبتها إلى حوالى ٩٠%، ويتم كبس هذه الشرائح لخفض رطوبتها إلى حوالى ٧٠% ثم تجفف فى مجففات خاصة وتشكل على هيئة مصبعات لاستخدامها كعلف حيوانى ذو قيمة غذائية عالية حيث يحتوى على بروتين بنسبة لا تقل عن ٩% وسكر ٧% ورطوبة ١٢% .

كما تقوم المصانع باسترجاع العروش الخضراء المتخلفة بعد غسيل البنجر واستغلالها فى صناعة العلف.



السيد الرئيس محمد حسنى مبارك رئيس الجمهورية يفتتح مصانع المعدات بالحوامدية

الفصل الخامس عشر

تصميم وإدارة المشروعات وصناعة المعدات الاستثمارية والآلات

الفصل الخامس عشر

تصميم وإدارة المشروعات وصناعة المعدات الاستثمارية والآلات

أولاً: تصميم وإدارة المشروعات

تضم شركة السكر والصناعات التكاملية صناعات كثيرة أهمها صناعة السكر والتكرير، والصناعات الكيماوية التحويلية مثل التقطير والكيماويات والعطور والخميرة، والصناعات السيلولوزية مثل الخشب والورق. وتنتج تلك المصانع العديد من السلع والمنتجات للاستهلاك المحلي والتصدير، وبها العديد من آلات ومعدات الإنتاج.

وتحرص شركة السكر والصناعات التكاملية على التطوير المستمر لأنشطتها من خلال تطوير وإحلال وتجديد آلات ومعدات المصانع وتكنولوجيا التشغيل وكذا تطوير السلع والمنتجات في ظل سياسات وأهداف الشركة للتطوير المستمر ومسايرة التطور العالمي، ولتحقيق ذلك قامت بتخطيط وتنفيذ الكثير من المشروعات تعاملت من خلالها مع العديد من المقاولين والموردين المحليين والأجانب واكتسبت من خلال ذلك خبرات متعاظمة في شتى مجالات تصميم وإدارة المشروعات.

وبعد نجاح الشركة وتوسعها في تخطيط وتنفيذ المشروعات كان لابد من تأسيس كيان تنظيمي يتولى مسئولية إدارة المشروعات فأضيفت شئون المشروعات إلى تنظيم شركة السكر، وبدأ نشاطها في تخطيط وتنفيذ ومتابعة المشروعات بما يشمله ذلك من أنشطة تفصيلية متعددة كدراسات الجدوى الفنية والاقتصادية وإعداد العروض الفنية والمالية والهندسة الأساسية والتفصيلية ومداركة المهمات ومتابعة وتقييم وتطوير كافة الأنشطة والمجالات المتعلقة

بإدارة المشروعات، وكذا إصدار النشرات الفنية والمجلات الدورية (مجلة عالم السكر).

ولم تقتصر جهود وخبرات شئون المشروعات بشركة السكر على مشروعات الشركة ولكنها طورت أداءها ومجالات عملها لتفيد المشروعات القومية لصناعة السكر، كما امتد نشاطها خارج جمهورية مصر العربية.

قامت شئون المشروعات بتصميم وتنفيذ العديد من محطات الصرف الصناعي بمصانع شركة السكر، وأسهمت بفاعلية في تنفيذ سياسة الشركة في تأسيس وتخطيط وتنفيذ نظم الإدارة البيئية بمواقع الشركة وتطبيق قوانين البيئة والحصول على شهادات المطابقة للمواصفة الدولية (ISO 14001) بعد نجاح المشروعات البيئية المتعددة التي نفذتها شئون المشروعات بمواقع الشركة في منع تلوث الهواء والماء والتربة.

ولقد حرصت شركة السكر على دعم شئون المشروعات بجميع الموارد اللازمة وعلى الأخص القوى البشرية القادرة المؤهلة التي يتم تدريبها بصفة مستمرة على أحدث النظم العالمية في مجالات عملها المختلفة في المشروعات من عمليات صناعية وهندسة مدنية وميكانيكية وكهربائية وأجهزة القياس والتحكم، ووفرت للعاملين جميع المساعدات الفنية من حاسبات آلية وبرامج متطورة للتصميمات الهندسية، وتعاظمت خبرات العاملين في شئون المشروعات مما كان له أكبر الأثر في نجاح العديد من مشروعات التأهيل والتطوير بجميع مواقع الشركة والتعاقد خارجياً لتنفيذ مشروعات متكاملة مثل مشروع سكر النوبارية ومشروع إنشاء خمسة مصانع للسكر بجمهورية إيران الإسلامية والتعاقد مع الشركات العالمية في ألمانيا وإنجلترا وسويسرا وأمريكا للتعاون الفني في تخطيط وتنفيذ المشروعات الكبرى.

أهم إنجازات شئون المشروعات في المصانع والوحدات التابعة لشركة السكر

١- تأهيل وتحديث الآلات والمعدات وتكنولوجيات العمل لدعم القدرة الإنتاجية والجودة.
٢- تأهيل وتطوير المراجل وإعداد وتنفيذ خطة لتشغيلها بالغاز الطبيعي.
٣- تأهيل وتحديث أجهزة القياس والتحكم.
٤- مشروعات الصرف الصناعي.
٥- مشروعات الصرف الصحي.
٦- المشروعات البيئية لمعالجة تلوث الهواء والماء والتربة.
٧- مشروعات السلامة والصحة المهنية وعلى الأخص شبكات الإطفاء والإنذار وتأمين بيئة العمل ضد مخاطر الحريق والحوادث وإصابات العمل.
٨- إدخال صناعات جديدة مثل صناعة السكر من البنجر، وصناعة الخشب، والورق.
٩- صيانة البنية الأساسية للشركة ومواقعها من أبنية ومدن سكنية وأندية اجتماعية وشوارع وغيرها، وإعادة تأهيلها، وتوسعتها.
١٠- تأهيل وتوسعة شبكات وخطوط الديكوفيل لنقل القصب.
١١- صيانة وتأهيل وتوسعة خدمات النقل البري والبحري، ويشمل ذلك نقل العاملين.

مشروع إنشاء خمسة مصانع للسكر بجمهورية إيران الإسلامية

تم توقيع العقد النهائي لهذا المشروع في نهاية عام ١٩٩٤ بعد أن وقع الاختيار على شركة السكر والصناعات التكاملية في المناقصة الدولية التي ضمت ثلاثة عشرة شركة من كبريات الشركات العالمية في صناعة السكر في

الهند وألمانيا وغيرها لتنفيذ ذلك المشروع الضخم الذي بلغت قيمة تعاقداته حوالي ١٤٩ مليون دولار.

ولقد نجحت شئون المشروعات في تخطيط وتنفيذ هذا المشروع حيث عملت كمقاول رئيسي في إنشاء خمسة مصانع للسكر الخام والمكرر بمنطقة خوزستان بإيران، فقامت بتصميم وتصنيع وتوريد المعدات والإشراف على أعمال التركيبات وتجارب التشغيل والتسليم وتوريد قطع الغيار اللازمة لتشغيل المصانع الخمسة.

وتعتبر هذه المصانع من أحدث مصانع السكر في العالم حيث تصل طاقة المصنع الواحد إلى عشرة آلاف طن قصب في اليوم لينتج ١١٠٠ طن سكر بالإضافة إلى ٣٣٠ طن مولاس، ٢٩٠٠ طن مصاص، وتم تزويد مصنعين بمحطات لتكرير السكر الخام بطاقة ٧٠٠ طن في اليوم، وتعمل جميع هذه المصانع بنظام التحكم الآلي في التشغيل من خلال غرف تحكم رئيسية.

قامت شئون المشروعات بأعمال التصميم الهندسي للمشروعات شاملة جميع الأنشطة من هندسة للعمليات الصناعية والهندسة الميكانيكية والكهربية والأجهزة وحسابات المواد والطاقة وقدرة المعدات وإعداد المخططات العامة والتفصيلية للمصانع وخطوط المواسير وتحديد المواصفات الكاملة للمعدات لتصنيعها محلياً أو استيرادها، وإعداد تعليمات ورسومات التركيب والتشغيل والشحن والمناولة وأنظمة التحكم...إلخ.

وتم تصنيع الكثير من المعدات وقطع الغيار بمصانع المعدات التابعة للشركة بمستوى جودة متميز بشهادة المفتشين الدوليين الممثلين للشركات الإيرانية الذين قاموا بالتفتيش على تلك المعدات وفحصها والتصريح بشحن

عشرة دفعات من المصنعات إلى الموانى الإيرانية زنتها حوالي سبعة آلاف طن بلغت قيمتها أكثر من ٢٤ مليون دولار.

وقد استثمرت شركة السكر هذا المشروع في تعميق وتوسيع علاقاتها بالشركات الصناعية العالمية الكبرى المتخصصة في صناعة السكر لنقل التكنولوجيات المتطورة والخبرات المتقدمة لصناعة السكر في مصر، ومن أهم ترخيصات التصنيع التي حصلت عليها شركة السكر ما يلي:

أ) النافضات، ومرشحات تكرير السكر الخام، وأنظمة التفريغ الحديثة لقيزانات الطبخ، وطلمبات الماسكويت من شركة BMA الألمانية.

ب) معدات الطبخ المستمر من شركة فليتشرسميث Fletcher Smith.

ج) مرشحات العصير من شركة دور أوليفر الهولندية Dorr-Oliver.

د) القلابات من شركة ميرفرز البلجيكية Mervers.

وقد تمكنت شركة السكر من تصنيع هذه المعدات المتطورة والاستفادة من تلك التكنولوجيات داخلياً بمصانع الشركة في دعم الإنتاجية والجودة وتصديرها إلى إيران.

وقد تميزت المصانع الإيرانية باستخدامها لأحدث التقنيات في صناعة السكر والمعدات ذات الطاقات الكبيرة مثل عصارات القصب سداسية الأسهم، والأنظمة الأوتوماتيكية لإضافة كيماويات المعالجة، والمبخرات العملاقة، وتكنولوجيا الطبخ المستمر... إلخ.

وقد حققت الشركة في هذا المشروع طفرة كبيرة في الاستغناء عن الخبرات الأجنبية معتمدة على الخبرات الهائلة لدى أبنائها، وأثبتت التجارب والنتائج أنهم قادرون على تصنيع وتركيب وتشغيل وإدارة المعدات

والمشروعات الكبرى بشهادة الجانب الإيراني والأوربيون أنفسهم، ويعد ذلك نجاحاً كبيراً للصناعة المصرية وشهادة بجودة أدائها طبقاً للمستويات العالمية.

وقد أتاحت الشركة في هذا المجال فرصة سفر أكثر من ٢٥٠ خبير مصري من أبنائها إلى إيران للمشاركة في الإشراف على تركيب وتشغيل وتسليم هذه المصانع، كما قامت الشركة بتدريب أكثر من ٣٠٠ مهندس إيراني داخل مصانعها بمصر وتدريب أكثر من ألف متدرب بمواقع المصانع بإيران.

وفتح نجاح شركة السكر في هذا المشروع أبواب الأسواق العالمية أمام الشركة في إيران وسوريا والسودان والعراق وأندونيسيا وغيرها في مجالات صناعة السكر والصناعات التكاملية من خشب وورق وكحول وغيرها.

ثانياً: صناعة المعدات الاستثمارية والآلات

لتصنيع الآلات والمعدات في شركة السكر والصناعات التكاملية تاريخ طويل يمتد عبر مراحل تطورها بدءا من استيراد كافة أجزاء وقطع غيار المعدات اللازمة لعمليات الصيانة وأنشطة الإحلال والتجديد بالمصانع ومروراً بتصنيع قطع الغيار البسيطة ومجموعات القطع وانتهاء بتحقيق الاكتفاء الذاتي لقطع الغيار لشركة السكر وكذلك للصناعات الغذائية المحلية عموماً والتصدير إلى الخارج، فضلاً عن إنشاء المصانع المتكاملة بمصر وبعض الدول الشقيقة.

ولقد شهدت مراحل صناعة المعدات الاستثمارية والآلات العديد من المشكلات والقضايا والأفكار والتوجيهات والتوجهات بمختلف ألوانها وأنواعها الفنية والإدارية والمالية والاجتماعية والسياسية.

ولما كان كل هذا، فإن الأمر يستوجب توثيق تلك المراحل ليروى التاريخ للأجيال حاضراً ومستقبلاً كيف كافح القائمون على صناعة السكر في مصر لتأسيس وتطوير تلك الصناعة وما يلزمها من الآلات والمعدات وقطع

الغيار، وكيف نجحوا في تأدية رسالتهم في ذلك المجال بإعمال الفكر والجد والاجتهاد مستخدمين في ذلك كل الوسائل المتاحة التقليدية المعروفة ووسائل التكنولوجيا الحديثة والمتطورة والعمل الدؤوب والتعاون الكامل بين كل المعنيين من فنيين وإداريين لوضع الأسس والمعايير وتفعيل وتطبيق العلوم والتكنولوجيات على أرض الواقع والتعامل مع المتغيرات المحلية والقومية والعالمية المتسارعة بما يمثل تجربة نجاح متكاملة ومساهمة فعالة وواعية دائبة في التغيير والتطوير.

١- المرحلة المبكرة

بدأت صناعة السكر في مصر بتأسيس مصانع كانت تسمى في ذاك الوقت معامل، وضم كل معمل ورشة صغيرة بها بعض الفنيين المتخصصين في أعمال التركيبات والصيانة واستبدال قطع الغيار التالفة بأخرى جديدة مستوردة تحت إشراف بعض الخبراء الأجانب، ولم تعرف شركة السكر في ذاك الوقت تصنيع قطع الغيار أو الآلات والمعدات عموماً فلم يكن ذلك هدفاً قومياً أو ضمن أهداف الشركة في تلك الفترة.

٢- مرحلة الحرب العالمية الأولى

بعد نشوب الحرب العالمية الأولى وما ترتب عليها من مشكلات في وسائل المواصلات المختلفة وتعذر وصول قطع الغيار من الدول الأجنبية إلى مصر تعرضت مصانع شركة السكر لتهديد شديد بالتوقف، ووجدت الشركة نفسها أمام تحد كبير، وقد بذل العاملون في الشركة في ذاك الوقت جهداً كبيراً لإصلاح وتشغيل المعدات المتوقفة معتمدين على الخامات والإمكانيات المحلية المتاحة، وأدرك الجميع أهمية وضرورة تطوير القدرات المحلية لتصنيع قطع

الغيار الأساسية ذاتياً توفيراً للوقت والجهد والمال وضماناً وأماناً لاستمرارية العمل دون تهديد بالتوقف.

وبدأ طريق النجاح في ذلك بإنشاء مكتب للرسم الهندسي في كل مصنع يتولى إعداد رسم هندسي تنفيذي لكل قطعة غيار يتم استيرادها وهي بحالتها قبل استخدامها ثم يتم تصنيع قطعة مماثلة في ورشة المصنع باستخدام الخامات المتاحة وتركب في الآلة أو المعدة لتقييم كفاءة أدائها، وقد يتم إجراء تعديلات وصولاً إلى أفضل النتائج، وبعد نجاح التجربة يتم تصنيع عدد من القطع المماثلة كاحتياطي للاستخدام عند الحاجة ثم يوقف استيراد تلك القطعة. واهتمت الشركة بتبادل الخبرات والمعارف في ذلك المجال بين المصانع المختلفة، وكذا بتخصيص المصنع الذي يتميز في تصنيع قطعة معينة لتوفير احتياجات المصانع جميعها من تلك القطعة.

٣- مرحلة تصنيع مجموعات القطع

بعد النجاح في تصنيع قطعة الغيار الواحدة، بدأت ونجحت محاولات تصنيع عدد من القطع والأجزاء التي تعمل معاً كوحدة واحدة لأداء عملية معينة سواء منفردة أو داخل آلة أو معدة مثل سهم العصارة (Mill Roller) الذي يتكون من العامود وترس الإدارة والجلبة أو عامود طلمبة بالريشة ...إلخ.

وقد اكتسب العاملون بمصانع الشركة خلال تلك الفترة خبرات فنية في التصنيع، تنامت وتعاظمت وصارت كياناً قوياً متميزاً يمثل قاعدة صلبة لتأسيس صناعة الآلات والمعدات وقطع الغيار.

٤- مرحلة صناعة الآلات والمعدات وقطع الغيار

بعد أن تجمعت لدى شركة السكر والصناعات التكاملية قوى بشرية وكوادر فنية متميزة الخبرة من المهندسين والملاحظين والعمال قررت الشركة

إنشاء وتشغيل مصانع الآلات والمعدات بالحوامدية سنة ١٩٧٣ كورش مركزية لإمداد مصانع الشركة باحتياجاتها من قطع الغيار التي لا تسمح امكانات ورش المصانع بتصنيعها، وقد حددت شركة السكر الأهداف العامة لمصانع الآلات والمعدات كما يلي:

١- خفض التكلفة الاستثمارية للمشروعات الجديدة وكذلك تكلفة عمليات الإحلال والتجديد للمصانع القائمة وتحقيق وفر في التكلفة يصل في بعض الحالات إلى ٧٥% من تكلفة الاستيراد.
٢- تأمين توفير قطع الغيار اللازمة لاستمرار تشغيل معدات المصانع.
٣- خلق وتنمية وتطوير تكنولوجيا مصرية لصناعة الآلات والمعدات وقطع الغيار.
٤- دعم تنمية وتطوير أنشطة الصناعات الصغيرة المغذية لصناعة الآلات والمعدات وتعظيم جودة منتجاتها.
٥- توفير فرص عمل جديدة بمصانع الآلات والمعدات وكذا بالصناعات المغذية.
٦- المساهمة في زيادة الصادرات وترشيد الواردات وزيادة الناتج القومي وتحسين ميزان المدفوعات.

ومن الجدير بالذكر أن واردات المعدات الرأسمالية وقطع غيارها تمثل ٢٥% من قيمة الواردات المصرية.

٧- كسر احتكار الدول الأجنبية في مجال تصنيع الآلات والمعدات الرأسمالية وتعظيم القدرات القومية في هذا المجال.

وقد اهتمت شركة السكر بدعم مصانع الآلات والمعدات بأحدث المعدات الإنتاجية المتطورة وجميع الموارد اللازمة مما ساعد على تعظيم قدرتها في تصنيع قطع الغيار اللازمة لصناعة السكر والصناعات الغذائية والكيماوية والعديد من الصناعات الأخرى، كما دعمت شركة السكر مصانع الآلات والمعدات بتسهيل الحصول على حق المعرفة ونقل التكنولوجيا من العالم

والحصول على تراخيص لإنتاج كثير من الآلات والمعدات المتخصصة مثل الطلبمات والنافضات والقاطرات والغلايات والمبردات ولوحات التوزيع الكهربي.

وقد أدى ذلك إلى ترشيد استيراد قطع الغيار والآلات والمعدات، وكان له أكبر الأثر في توفير الاحتياجات في الوقت المناسب وترشيد التكلفة كذلك من خلال إنتاج قومي يتنامي ويتعاظم لتحقيق الأهداف المرجوة من إنشاء مصانع الآلات والمعدات.

ويوضح الجدول رقم (١/١٥) حجم إنتاج الآلات والمعدات خلال الخمسة سنوات الأولى من إنشاء المصانع.

جدول رقم (١/١٥)

حجم إنتاج مصانع الآلات والمعدات خلال الخمسة سنوات الأولى من إنشائها

(القيمة بالألف جنية)

السنة	مشغولات لمصانع الشركة بسعر التكلفة	مشغولات للغير بالقيمة السوقية	مشغولات للغير تحت التصنيع بثمن التكلفة	إجمالي قيمة النشاط
١٩٧٣	٨٤٩	٥٨	١٦	٩٢٣
١٩٧٤	٩٧٧	٨٨	٦٨	١١٣٣
١٩٧٥	١٦٥١	٢٤٣	—	١٨٩٤
١٩٧٦	١٧٦٥	٦٠٣	—	٢٣٦٨
١٩٧٧	٢٠٦٠	٢٥٣	—	٢٣١٣

ومن الجدير بالذكر أن شركة السكر قد أبرمت اتفاقاً للتعاون الفني مع هيئة اليونيدو التابعة للأمم المتحدة في أغسطس ١٩٨٨ بتكلفة قدرها ٣ مليون جنيه مصري تتحملها الجهتان مناصفة، وقد تم من خلال ذلك إيفاد المهندسين والفنيين للتدريب بالخارج واستقدام خبراء دوليين إلى المصانع لتبادل الخبرات

والمعرفة والتدريب وكذا دعم أنشطة التصميمات الهندسية مما كان له أكبر الأثر في تعظيم كفاءة وفاعلية العاملين في مصانع الآلات والمعدات.

وقد تعاظمت خبرات العاملين بمصانع الآلات والمعدات بما مكنهم من العمل المتميز فى المجالات الآتية:

أ) تركيب مصانع متكاملة بنظام تسليم مفتاح.

ب) تأهيل المصانع، وتخطيط وتنفيذ برامج الإحلال والتجديد.

ج) رفع كفاءة الأداء بالمصانع وزيادة طاقاتها الإنتاجية.

د) إجراء البحوث والدراسات فى مجال صناعة الآلات والمعدات وقطع الغيار.

هـ) إعداد التصميمات الهندسية للآلات والمعدات والمشروعات الكبرى.

وقد أسهمت مصانع الآلات والمعدات فى تصنيع مستلزمات المصانع التابعة لشركة السكر وتنفيذ برامج الإحلال والتجديد لتطوير أداء المصانع أهمها مصنع سكر جرجا، ومصنع علف أرمنت، ومصنع سكر بنجر أبو قرقاص، وتصنيع مهمات مقدمة مصنع سكر كوم امبو، ومرجل حرق النخاع بمصنع سكر قوص، وتصنيع القاطرات قدرة ٢٨٠ حصان بترخيص من شركة ميكانواكسبورت، وكذا تنفيذ برامج الإحلال والتجديد لإعادة تأهيل مصنع نجع حمادى ومصنع كوم أمبو بالإضافة إلى العديد من الخدمات المساعدة لجميع الوحدات الإنتاجية بالشركة.

كما تقوم مصانع الآلات والمعدات بالتصنيع للغير داخل مصر وخارجها، فقد أسهمت داخل مصر فى إنشاء مصنع العلف الحيوانى بسوهاج، ومصنع سكر البنجر لشركة الدقهلية للسكر، ومعدات الخط الثانى لشركة الدلتا للسكر، وخارج مصر فى تصنيع معدات مشروع تقطير الكحول لشركة سكر حمص بسوريا، وتأهيل ثلاثة مصانع سكر بالسودان، وتصنيع الكثير من

المعدات والمهمات اللازمة لإنشاء خمسة مصانع سكر بجمهورية إيران الإسلامية والتنسيق مع الجهات الدولية المتخصصة في تبادل الخبرة وحق المعرفة والحصول على المعدات والآلات وقطع الغيار.

ولم يكن طريق النجاح مفروشاً بالورود، ولكن كان هناك عقبات كبرى ومعوقات وصعوبات كثيرة اعترضت الطريق أهمها ما يلي:

١- ضعف كفاءة وكفاية الصناعات المغذية.

٢- عدم وفرة الخامات بالمواصفات المطلوبة ومستوى الجودة المقبول.

٣- عدم وفرة المواصفات القياسية للخامات والمنتجات والسلع الوسطية وكذا للمنتجات تامة الصنع.

٤- عدم وجود قاعدة بيانات على المستوى القومي في مجال صناعة الآلات والمعدات والصناعات المغذية.

٥- عدم وجود أجهزة تسويق فعالة.

وبالإصرار والمثابرة والجد والاجتهاد تمكن العاملون بالمصانع وبالشركة من التغلب على تلك الصعوبات والمعوقات، واستطاعوا بفضل الله وعونه من تحقيق الأهداف القومية وأهداف الشركة لمصانع الآلات والمعدات.

وقد اهتمت الشركة بتأهيل وتطوير نظام الجودة بمصانع الآلات والمعدات لمسايرة الاتجاهات العالمية الحديثة طبقاً للمواصفة الدولية (ISO 9001) وحصلت على شهادة المطابقة لتلك المواصفة.

كما اهتمت بتطوير نظام البيئة طبقاً للمواصفة الدولية (ISO 14001) وحصلت على شهادة المطابقة لتلك المواصفة

واهتمت كذلك بتأهيل وتطوير نظام السلامة والصحة المهنية طبقاً للمواصفة الدولية (OHSAS 18001) وحصلت على شهادة المطابقة لتلك المواصفة،

وقد تم ذلك تنفيذاً لسياسة الشركة في مسايرة النظم العالمية والتطوير المستمر.

بسم الله الرحمن الرحيم

محمد حسني مبارك
رئيس جمهورية مصر العربية

إلى المهندس محمد عبد الهادي حسنين خليفة رئيس مجلس إدارة شركة السكر والتقطير المصرية.

تقديراً لحميد صفاتكم، وجليل خدماتكم للدولة قد منحناكم وسام الاستحقاق من الطبقة الأولى.

وأمرنا بإصدار هذه البراءة إيذاناً بذلك.

تحريراً بقصر الجمهورية بالقاهرة في اليوم الثاني عشر من شهر شعبان لسنة ألف وأربعمائة وثمان من هجرة خاتم المرسلين

٣٠ مارس ١٩٨٨

وسام الاستحقاق من الطبقة الأولى الذى منحه رئيس الجمهورية
إلى السيد المهندس / رئيس مجلس إدارة شركة السكر والتقطير المصرية فى سنة ١٩٨٨

الفصل السادس عشر

دور النقل في صناعة السكر

الفصل السادس عشر
دور النقل في صناعة السكر

مقدمة

يعتبر النقل بمفهومه الحديث الذي يعني تحقيق المنفعة المكانية من أهم مقومات التطور في المجتمعات، ولقد تزايدت أهمية النقل بعد ارتباطه بعنصر الزمن حيث صارت سرعة النقل من أهم أسس ومعايير المفاضلة بين الوسائل المختلفة للنقل، ولهذا السبب اعتبر المختصون بعلوم التاريخ القديم أن اختراع العجلات كان من أهم الاختراعات التي ساعدت على تطور المجتمعات القديمة حيث يسرت من عملية النقل وأسهمت في سرعته.

وقد تطورت أساليب النقل على مدى التاريخ بدءا من اعتماد الإنسان على مجهوده العضلي ثم استخدام الدواب والمعدات التي تجرها حيوانات العمل، وبعد ذلك اختراع المحركات التي تعمل بطاقة البخار الناتج من الوقود الصلب ثم استخدام البترول ومشتقاته في محركات الاحتراق الداخلي وأخيرا استخدام الطاقة الكهربائية والطاقة النووية – هذا في مجال النقل البري.

أما في مجال النقل المائي فقد استغل الإنسان أولا قوته في تسيير المراكب بالمجاديف، ثم استغل طاقة الرياح باستخدام المراكب الشراعية، واستخدم بعد ذلك المحركات بأنواعها المختلفة في وسائل النقل النهري والبحري.

وإلى جانب ذلك نجد أن النقل الجوي قد شهد تطورا هائلا بدءا من استخدام الغازات الأخف من الهواء الجوي في صناعة المناطيد ثم صناعة الطائرات ذات المحركات المروحية والطائرات التي تعتمد في تسييرها على

الدفع النفاث بعد ذلك، والتطور المستمر في هذا المجال حتى صناعة الصواريخ التي استخدمت في الأغراض الحربية لنقل أسلحة الدمار عبر مسافات شاسعة، وكذا في غزو الفضاء لنقل الإنسان أو الأقمار الصناعية إلى الكواكب الأخرى في تطور مذهل غير مسبوق.

خدمات النقل وصناعة السكر

يعتبر نشاط النقل من أهم الأنشطة في صناعة السكر حيث تعتمد جودة المادة الخام من القصب أو البنجر على طول الفترة الزمنية بين حصاد المحصول السكري وتصنيعه إذ يتناسب مستوى جودة المادة الخام تناسبا عكسيا مع طول تلك الفترة... الأمر الذي يحتم ضرورة نقل المحاصيل السكرية من مواقع زراعتها وحصادها إلى مواقع تصنيعها في أقصر وقت ممكن في ظل خطة محكمة وضوابط فاعلة.

ولهذا اهتم القائمون على صناعة السكر بخدمات نقل المحاصيل السكرية إلى المصانع وتخطيط أنشطتها ووضع ضوابطها بما يضمن تحقيق أهدافها وتجنب السلبيات التي يمكن أن تحدث للمزارعين ولشركات ومصانع السكر إذ ما تأخرت عمليات النقل عن مواعيدها المخططة، تلك السلبيات الناتجة عن تدهور المواد الخام نتيجة لطول الوقت بين حصاد المحاصيل وتصنيعها في حالة تأخر نقلها إلى المصانع وما يترتب على ذلك من نقص الإنتاجية وتدني مستوى الجودة وزيادة التكلفة. ويتعاظم تأثير تلك السلبيات في تصنيع سكر القصب حيث يتم تسليم واستلام القصب وتقدير ثمنه على أساس وزن المحصول بغض النظر عن محتواه السكري.

ونظرا لأهمية النقل في صناعة السكر روعي في تأسيس تلك الصناعة إقامة المصانع في مواقع تتوسط مناطق زراعة وإنتاج المحاصيل السكرية

(القصب أو البنجر)، ومن الجدير بالذكر أنه يلزم نقل وتصنيع حوالي ١٠ طن قصب أو ٧ طن بنجر لإنتاج طن واحد من السكر.

وتعتمد نوعية وطاقة وسائل النقل المستخدمة على طبيعة الطرق والكباري والجسور، وكذا على المناطق التي تتركز فيها زراعة المحاصيل وبعدها عن المصانع أو قربها منها، وفي جميع الأحوال يجب تأمين الإمداد المستمر للمصانع بالمحاصيل بالمعدلات المخططة التي تضمن التشغيل المستمر للمصانع (٢٤ ساعة) مع وجود مخزون لتأمين التشغيل في حالة نقص الإمداد بالمحصول لأي سبب اضطراري.

ونتيجة لذلك اهتم المسئولون بشركات السكر بوجود وحدة تنظيمية للنقل في إطار التنظيم العام لشركة السكر تختص بتخطيط وتنفيذ خدمات النقل بما يحقق أهدافها في تأمين الإمداد بالمحاصيل السكرية بالكميات المطلوبة في الأزمنة المحددة، مع تملك وسائل النقل المختلفة بقدر المستطاع لضمان تحقيق ذلك، أو الاعتماد على شراء الخدمة بالقدر المطلوب لاستكمال الموارد اللازمة إذا ما دعت الحاجة إلى ذلك في ظل ضوابط محددة تضمن تحقيق أهداف النقل.

النقل وصناعة سكر القصب

لا تقتصر أنشطة النقل في صناعة سكر القصب على نقل محصول القصب من مواقع زراعته إلى المصانع ولكنها تشمل نقل العديد من الخامات والمهمات والكيماويات والآلات والمعدات والوقود وغير ذلك من مستلزمات الإنتاج فضلا عن نقل المنتجات من السكر والمولاس ومخلفات تلك الصناعة التي أهمها طينة المرشحات. ومن أهم أنشطة النقل في تلك الصناعة نقل ما يلي:

١- قصب السكر من المزارع إلى المصانع.

٢- الوقود من المستودعات إلى جميع وحدات الشركة.

٣- الحجر الجيري من مواقعه إلى المصانع.

٤- مواد التعبئة من الشركات المختصة إلى المصانع.

٥- مستلزمات الإنتاج الأساسية من الشركات المختصة والأسواق إلى المصانع (كبريت- فحم-أحماض- مهمات الورش وقطع الغيار... الخ).

٦- السكر المنتج من مصانع الإنتاج إلى مراكز البيع.

٧- السكر الخام المحلي من مصانع الإنتاج إلى مصنع التكرير.

٨- السكر الخام المستورد من الموانئ إلى مصنع التكرير.

٩- المولاس المنتج من مصانع الإنتاج إلى الصناعات التحويلية، وإلى الموانئ للتصدير.

١٠-طينة المرشحات من مصانع الإنتاج إلى خارج المصانع لاستخدامها كسماد.

وتتعدد وسائل النقل المستخدمة في صناعة سكر القصب سواء تلك التي تمتلكها شركة السكر أو المملوكة للغير، ومن أهم الوسائل المستخدمة ما يلي:

١- خطوط الديكوفيل.

٢- الأسطول النهري.

٣- الأسطول البري (اللواري).

٤- السكك الحديدية.

٥- السيارات والأتوبيسات (للعاملين).

وتمتلك شركة السكر في جميع وحداتها ورشا متخصصة لصيانة معدات ووسائل النقل وعمل العمرات لها.

أنشطة النقل في شركة السكر والصناعات التكاملية المصرية

بدأ نشاط النقل في شركة السكر مع بداية نشأتها منذ ما يزيد على مائة عام، وقد اعتمد النقل وقتها على الوسائل المتاحة في ذلك الوقت حيث اعتمد نقل محصول القصب من مناطق زراعته وحصاده على شواطئ نهر النيل إلى المصانع (كانت تسمى وقتها معامل) على الجمال أو المراكب الشراعية، كما استخدمت المراكب الشراعية وقتها لنقل مستلزمات الإنتاج وكذلك لنقل السكر المنتج من مصانع الإنتاج إلى مواقع التوزيع والاستهلاك.

وقد شهدت أساليب ووسائل النقل في شركة السكر تطورا هائلا يمتد عبر تاريخها الطويل، واهتمت شركة السكر منذ سنوات إنشائها الأولى بامتلاك وسائل النقل لإحكام ضبط تلك الخدمة الهامة بما يحقق أغراضها، كما اهتمت بتطوير آليات ووسائل النقل المختلفة بما يمكنها من تنفيذ حجم عمليات النقل بها سنويا والذي يزيد في مجمله الآن على حجم نقليات هيئة السكك الحديدية المصرية، هذا إلى جانب نقل آلاف العاملين يوميا من مقار إقامتهم إلى مصانع الإنتاج والعودة بهم، والعمل على توفير العمالة المطلوبة للمصانع بما يمكنها من استمرارية العمل ليل نهار على مدار ٢٤ ساعة.

وقد بدأ تنظيم نشاط النقل بشركة السكر ومواقعها لامركزياً حيث وجد بكل مصنع قسم أو إدارة للنقل تختص بتخطيط وتنفيذ خدمات النقل بالمصنع. وبعد أن توسعت الشركة في حجم أعمالها وتعددت مواقع الإنتاج بها على مسافات متباعدة وتزايدت أحجام نقلياتها تم تطوير الكيان التنظيمي لنشاط النقل حيث تم تأسيس قطاع مركزي لشئون النقل يتولى تحديد سياسات وأهداف النقل للشركة ووحداتها ويساعد في التنسيق بين أقسام وإدارات النقل بالمصانع

والوحدات المتعددة التابعة للشركة ويعمل على توفير الموارد المطلوبة وتذليل الصعاب التي تواجهها بما يدعم الأداء الفاعل لذلك النشاط الهام.

ونعرض فيما يلي توضيحا موجزا لأهم وسائل النقل المستخدمة بشركة السكر والصناعات التكاملية.

أولا: خطوط السكك الحديدية الضيقة (الديكوفيل)

ظهرت صناعة السكر في مصر منذ أيام محمد علي باشا، وكان يتم نقل القصب بالوسائل المتاحة وقتها كالجمال أو العربات التي تجرها دواب العمل.

وقد بدأ استخدام خطوط الديكوفيل في عهد الخديو إسماعيل باشا الذي تولى حكم مصر في الفترة من ١٨ يناير ١٨٦٣ إلى يونيو ١٨٧٩ حيث كان من أبرز إنجازاته خلال فترة حكمه التي امتدت حوالي ستة عشر عاما هو مد خطوط السكك الحديدية واستخدامها في نقل محصول القصب من مزارعه إلى المصانع التي عرفت بمعامل الدائرة السنية والتي كان عددها ١٨ معملا موزعة في خمسة أقاليم (مديريات) جنوب مصر.

وتسمى خطوط الديكوفيل بالخطوط الحديدية الضيقة تمييزا لها عن خطوط السكك الحديدية العادية حيث تكون المسافات بين قضبان خطوط الديكوفيل ٦٠سم أو ٧٠سم بينما تزيد على ذلك في خطوط السكك الحديدية العادية.

وقد ظهر استخدام خطوط الديكوفيل لنقل القصب في الثلاثة وثائق التاريخية التالية:

١- كتاب الخطط التوفيقية لعلي باشا مبارك حيث ورد بصفحة ٢٧ من الجزء الثالث عشر وصف لمصنع الضبعية من أعمال مديرية قنا أشار فيه إلى نقل القصب بالديكوفيل.

٢- تقرير مجلس إدارة شركة السكر للعرض على الجمعية العمومية في اجتماعها بتاريخ ٢٠ أبريل سنة ١٩٠٠ لمناقشة نتائج أعمال وميزانية الشركة لعام ١٨٩٨/١٨٩٩، حيث ورد ضمن بنود الميزانية المعروضة تكلفة شراء مائة عربة ديكوفيل لنقل القصب بالإضافة إلى شراء قاطرة واحدة بما قيمته ٧٥٠ و٥٧٥٤ جنيه، وكذا تكلفة إنشاء خط للسكة الحديد بمصنع سكر نجع حمادي بتكلفة قدرها ١٠٠٦،٤٠٠ جنيه.

٣- محضر اجتماع الجمعية العمومية غير العادية لشركة السكر بتاريخ ٩/١٠/ ١٩٠٢ والذي يشمل قائمة جرد مهمات النقل ضمن ممتلكات الدائرة السنية والتي توضح وجود ٥٢٠ كيلومتر من خطوط السكك الحديدية، و٦٥ قاطرة، و٢١٠٠ عربة ديكوفيل لنقل القصب.

ولقد تطورت قاطرات جر عربات الديكوفيل كثيراً سواء في قدرتها أو في نوع الطاقة المحركة فقد استخدمت في البداية قاطرات بخارية تعمل بالفحم لإنتاج البخار اللازم لتشغيلها ثم تطورت بعد ذلك واستبدلت بقاطرات تعمل بمحركات الاحتراق الداخلي ذات القدرات الكبيرة التي تتراوح بين ١٠٠ إلى ٣٠٠ حصان كان يتم استيرادها وصارت تصنع محلياً بعد ذلك في مصانع الآلات والمعدات بالتعاون مع أكبر الشركات العالمية المتخصصة، كما تطورت حمولات عربات الديكوفيل حيث زادت إلى معدلات غير مسبوقة تصل إلى ٨، ١٠، ٢٠ طن/عربة لتلائم متطلبات التشغيل بالمصانع.

كان النقل بالديكوفيل هو الوسيلة الرئيسية لنقل القصب قديماً، كما شارك النقل النهري بدرجة غير مؤثرة، واعتمد على الديكوفيل عند نهاية خطوطه حيث كان يتم نقل القصب من وحدات النقل النهري إلى عربات الديكوفيل باستخدام الأوناش.

وقد تناقصت أهمية الديكوفيل حالياً لنقل القصب حيث صارت نسبة مشاركته حوالي ٤٧ – ٤٨% بعد استخدام الوسائل الأخرى للنقل.

ويعتمد نظام تشغيل الديكوفيل على ما يسمى بدورة التشغيل التي يتم إعدادها بالتعاون والتنسيق بين إدارة الزراعة وإدارة النقل بالمصنع على ضوء ما يلي:

١- إجمالي كمية القصب المتوقع توريدها للمصنع طوال الموسم.
٢- كمية القصب المتوقعة من كل منطقة ومسافة النقل.
٣- متوسط شحن عربات الديكوفيل بكل منطقة.
٤- كمية القصب المتوقعة من الأعمار المختلفة.
٥- كمية القصب الأكثر نضجاً ومواقعها.
٦- برنامج النقل (الأولوية للأكثر نضجاً وللأبعد).
٧- الاحتياجات اليومية للمصنع فضلاً عن حد التأمين اللازم لضمان التشغيل عند تعذر نقل القصب لأي عذر طارئ.
٨- ترتيب دخول القصب إلى العصارات حسب توقيتات وروده لحوشة المصنع.
٩- يتم حصاد وتجهيز وشحن القصب نهاراً مع مراعاة إتاحة ستة ساعات نهارية لشحن عربات الديكوفيل.
١٠- النقل إلى المصنع يتم بعد الشحن في أي وقت خلال اليوم.
١١- ترتيب وصول عربات الديكوفيل الفارغة إلى مخازن الشحن، وأهمية بقائها ستة ساعات نهاراً لضمان شحنها وعودتها بما يعمل على ترشيد التكلفة من خلال تشغيلها بكامل طاقتها في التوقيتات المناسبة خلال رحلات ذهابها وعودتها وتنظيم عمل أطقم قيادة القاطرات وأفراد التشغيل لتأمين التشغيل على مدار اليوم والليلة.
١٢- تنظيم عمل فرق الدريسة التي تقوم بصيانة خطوط الديكوفيل خلال موسم الصيانة حيث يتم تغيير القضبان المستهلكة والمهمات التالفة

لضمان عدم حدوث أي أعطال بالشبكة تعطل توريدات القصب إلى المصانع، كما تتولى فرق الدريسة أيضاً رفع العربات والقاطرات التي تنحرف عن مسارها وإعادتها إلى المسار الصحيح وكذا إجراء الصيانة البسيطة وإصلاح أي خلل في الشبكة خلال موسم العصير.

ويتواجد بكل مصنع ورشة لصيانة وإصلاح القاطرات وعربات الديكوفيل تابعة لإدارة النقل بالمصنع التي تعمل على توفير الوقود والزيوت وقطع الغيار اللازمة لتأمين التشغيل الفاعل لخطوط ووحدات الديكوفيل بما يحقق أهداف النقل.

ويكاد يقتصر دور الديكوفيل أساساً على نقل محصول القصب من المزارع إلى المصانع، إلا أنه قد يستخدم في بعض الأعمال المساعدة داخل المصانع مثل نقل بعض المهمات.

وقد تطورت قدرات النقل بالديكوفيل بشركة السكر حيث صارت الشركة تمتلك ما يزيد على ٢٤٠٠ كيلومتر من خطوط الديكوفيل وأكثر من عشرة آلاف عربة ديكوفيل بحمولات ٨، ١٠، ٢٠ طن/ عربة وأكثر من ٣٠٠ قاطرة بطاقة جر تتراوح من ٧٠ إلى ٣٠٠ حصان.

ثانياً: النقل النهري

تقع جميع مصانع شركة السكر على ضفاف نهر النيل أو على مجاري مائية رئيسية لتأمين احتياجات المصانع من الماء حيث تعتمد صناعة السكر على استهلاك كميات كبيرة من الماء العذب، وقد تم التخطيط للاستفادة من مواقع المصانع في استخدام وسائل النقل النهري لنقل القصب من المزارع إلى المصانع باعتبارها أرخص وسائل النقل وتساعد على ترشيد التكلفة.

ولم يكن النقل النهري في البداية مكلفاً حيث اعتمد على الطاقة الطبيعية سواء طاقة الرياح أو طاقة جريان الماء، واستخدمت المراكب الشراعية في

بداية إنشاء مصانع السكر لنقل المحصول من ضفة إلى أخرى للمجرى المائي ولنهر النيل، وكذا لنقل المحصول من مكان لآخر على نفس الضفة.

ويرجع استخدام النقل النهري في شركة السكر إلى عام ١٩٣٠ عندما بدأ تكوين أسطول نهري للشركة شمل عدداً محدوداً من الرفاصات القاطرة وعدداً من الصنادل الحاملة، ثم شهد تطوراً كبيراً بعد ذلك حتى وصل حجمه إلى ٢٤ رفاصاً و٣٤ صندلاً سنة ١٩٤٦ بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية.

واستخدم النقل النهري في نقل السكر المنتج بالمصانع وكذا المولاس ومستلزمات الإنتاج فضلاً عن استخدامه لنقل القصب خلال مواسم العصير، كما استخدم عدد محدود من اللنشات لنقل العمال سواء بمصانع الحوامدية أو في الوجه القبلي.

وشهدت الفترة من سنة ١٩٤٧ إلى سنة ١٩٥٢ تطوراً ملحوظاً للأسطول النهري لشركة السكر حيث أضيف إليه ٣٠ وحدة نهرية ذاتية الحركة (بكل منها محرك خاص لتسييرها) سميت بأسماء بعض الدول العربية مثل اليمن والسودان والجزائر وكذا بأسماء بعض المدن والقرى المصرية مثل أرمنت والحوامدية.

وقد تم تصنيع بعض الوحدات محلياً بورش الشركة أو بورش خارجية، كما تم شراء وحدات أخرى خصصت لنقل المازوت والمولاس.

وشهدت سنة ١٩٦٧ ضم شركة النصر لصناعة السكر إلى شركة السكر بكل موجوداتها التي تشمل الأسطول النهري المكون من ١٥ وحدة سميت جميعها باسم نصر وتم تمييزها بأرقام مسلسلة مثل نصر ١، ونصر ٢، ونصر ٣...إلخ، كما تمت إضافة ٢٦ وحدة نهرية أخرى سميت بأسماء مختلفة.

وقد تم تصنيع ٩٢ وحدة نهرية خلال الفترة من ١٩٦٨ إلى ١٩٨٠ أطلق عليها اسم سكر ورقمت بأرقام مسلسلة مثل سكر ١، سكر ٢، سكر ٣ ...إلخ.

وقد تنامى حجم الأسطول النهري لشركة السكر حتى صار ١٤٩ وحدة نهرية، و٢٣ رفاص، و٣٧ صندل، وكراكة تطهير وعدد من اللنشات والعبارات المخصصة لنقل القصب والعاملين، غير ما تم تخريده من وحدات، ويعتبر حالياً من أضخم الأساطيل النهرية العاملة في نهر النيل.

ويدير هذا الأسطول قطاع شئون النقل بشركة السكر وإدارات النقل بالمصانع.

وقد تزايد الاعتماد على وسيلة النقل النهري على مدار التاريخ، ويوضح الجدول رقم (١/١٦) متوسط حجم النقل النهري سنوياً خلال الفترة من سنة ١٩٣٠ إلى سنة ٢٠٠٠.

جدول رقم (١/١٦)

متوسط حجم النقل النهري سنوياً بشركة السكر

خلال الفترة من سنة ١٩٣٠ إلى سنة ٢٠٠٠

الفترة الزمنية		متوسط حجم النقل النهري سنوياً (طن)
من	إلى	
١٩٣٠	١٩٤٠	١٠٠٣١٩
١٩٤١	١٩٥٠	١٤٣٤٤٥
١٩٥١	١٩٦٠	٢٥٥٨٤٧
١٩٦١	١٩٧٠	٥٦٥٨٦٨
١٩٧١	١٩٨٠	٧٧٤٩٣٤
١٩٨١	١٩٩٠	٩١٠٤٩٥
١٩٩١	٢٠٠٠	٩٤٧٨٧٥

وتستعين شركة السكر بالأسطول النهري في نقل مستلزمات الإنتاج (سولار – مازوت – مواد تعبئة – حجر جيري ... إلخ) وكذا في نقل المنتجات مثل المولاس والسكر الخام، والمكرر، **كما يعمل الأسطول في نقل القصب من المساحات المنزرعة على الضفاف المقابلة للمصانع بإحدى الطرق الآتية:**

١- نقل عبر نهر النيل بالعبارات التي تنقل وسائل النقل المحملة بمحصول القصب مثل اللواري والجرارات الزراعية التي تتجه بعد ذلك إلي المصانع.

٢- النقل باستخدام عربات ديكو فيل بدون عجل مثبتة علي الوحدات النهرية تسمي الفيولات يتم شحنها بالقصب بالعمالة اليدوية حيث ينقل القصب إلي الضفة الأخرى، ثم يتم رفعه بعد ذلك بأوناش مخصصة لهذا الغرض علي عربات ديكوفيل توجد علي ضفة النهر بجوار المصنع ثم تنقله عربات الديكو فيل إلي داخل المصانع.

ويشيع استخدام هذه الطريقة لنقل القصب المنزرع في الجزر النيلية، ويعيبها زيادة نسبة الفاقد في المحصول الذي يتم نقله من الحقول إلي موارد الشحن علي النيل ثم يعاد شحنه في الألفيولات ومنها بالأوناش علي عربات الديكوفيل.

وقد تقلص حجم القصب المنقول بتلك الطريقة بعد التوسع في إنشاء الكباري علي نهر النيل التي سهلت نقل القصب باللواري والجرارات، واقتصر استخدامها علي نقل محصول القصب من الجزر النيلية ومن المساحات المنزرعة علي ضفاف نهر النيل وفي المواقع التي لا توجد بها أماكن تصلح لتراكي الوحدات النهرية المملوكة للشركة لانخفاض الغاطس وتضطر الشركة

لاستئجار مراكب صغيرة يسمح غاطسها بالتراكي علي حافة الشواطئ القريبة من أماكن تشوين المحصول لشحنه في الألفيولات التي تجهزها بها الشركة.

ويقل الاعتماد علي الأسطول النهري خلال فترة السدة الشتوية لانخفاض منسوب مياه نهر النيل بما يعيق حركة الوحدات النيلية.

ومن الجدير بالذكر أن شركة السكر تستعين أحيانا بوحدات نهرية مملوكة للغير بالإضافة إلي وحداتها لضخامة حجم نقليات الشركة باستخدام تلك الوسيلة التي تعتبر أرخص وسائل النقل.

ويوضح الجدول رقم (٢/١٦) حجم ونوع نقليات الوحدات النهرية بشركة السكر في الفترة من سنة ٢٠٠٠ إلى سنة ٢٠٠٨.

جدول رقم (٢/١٦)

بيان بحجم ونوع نقليات الوحدات النهرية بشركة السكر خلال الفترة من ٢٠٠١/٢٠٠٠ حتى ٢٠٠٨/٢٠٠٧ (الحجم بالطن)

البيان	مولاس	مازوت	سولار	مياه صرف صحي	قصب	بضائع	سكر خام محلي	الحجر الجيري	ذرة صفراء	الإجمالي
٢٠٠١/٢٠٠٠	١٦٦١٥٨	٩٢٨٩٦	٥٠١٧	٣٣٢٧٢٠	٢٥٤٩٤٣	٢٢٧٦	٦٣٥٦٦	٢٧٨٨٢	٢٤١٥	٩٤٧٨٧٣
٢٠٠٢/٢٠٠١	١٥٧٠١٨	٨٠٤٦٢	٣٣٩٤	٥٦٦١٦٠	٢١٣٢٣٦	٣١٦٧	١٨٢٤٣	٣٠٣٦٦	٢٦٢٢	١٠٧٤٦٦٨
٢٠٠٣/٢٠٠٢	١٩٥٨٣٧	٤٥٣٧٠	٣٤٤٦	٥٢٠٨٢٠	١٩٧٥١٠	١١٤٨	٢٢٣٦	٢٥١٥١	٢٥٨	٩٩١٧٧٦
٢٠٠٤/٢٠٠٣	١٩٣٩٩٢	٩٠٣٧٣	٤٦٠٠	٤٩٤٦٨٠	٢١٠٢٦٣	٧٤٠	٠	٣٢٥٨١	٠	١٠٢٧٢٢٩
٢٠٠٥/٢٠٠٤	٢١٦٠١٣	١٤٧٧٤٤	٤٦٩١	٤٣١١٨٠	١٩٧٩٩٧	١٢٦٥	٥٤٨	٢٩٣٤٩	٠	١٠٢٨٧٨٧
٢٠٠٦/٢٠٠٥	٢٣٤٧٩٠	١٦٤٩٥٥	٤٧٠٤	٤٣٩٨٥٠	١٧٩٣٣٨	٢٥٠	٠	٢٦٦٣٢	٠	١٠٥٠٥١٩
٢٠٠٧/٢٠٠٦	٢٥٦٠٣٨	١٦٤٥٨٥	٥٥٣٥	٤٠٥١٧٠	١٧٧٩١٣	٤١٥٠	٠	١٠٢٨٣	٠	١٠٢٣٦٧٤
٢٠٠٨/٢٠٠٧	٢٥٧٢٩٩	١٤٣٣٩٧	٥٩٤٦	٣٦٢٧٠٠	١١٨٣١٧	١٤٨٨٠	٠	٢٥٤٦	٠	٩٠٥٠٨٥
الإجمالي	١٦٧٧١٤٥	٩٢٩٧٨٢	٣٧٣٣٣	٣٥٥٣٢٨٠	١٥٤٩٥١٧	٢٧٨٧٦	٨٤٥٩٣	١٨٤٧٩٠	٥٢٩٥	٨٠٤٩٦١١

ثالثاً: النقل بالسكة الحديد الحكومية

تحتل السكة الحديد الحكومية مكان الصدارة في نقليات شركة السكر بالوسائل غير المملوكة للشركة حيث تقوم بنقل قدر كبير من منتجات الشركة سواء من السكر الخام والمكرر أو المولاس، وكذا الوقود كالسولار والمازوت، فضلاً عن نقل محصول القصب إلي بعض المصانع، ونقل بعض المعدات المستوردة ذات الأوزان الضخمة من موانئ الوصول إلي المصانع، ويساعد علي ذلك ارتباط مصانع إنتاج السكر بالشركة بالوجه القبلي ومصانع منطقة الحوامدية بخطوط تربطها بشبكة السكة الحديد الحكومية بما يعمل علي تأمين وضمان أداء خدمات النقل بفاعلية.

وللسكة الحديد الحكومية دور هام في نقل المولاس من مصانع الإنتاج إلي مصانع الحوامدية حيث توجد مصانع الصناعات التحويلية التي تعتمد علي المولاس كمادة خام رئيسية، أو إلي ميناء الإسكندرية لتصدير المولاس للخارج، حيث تستخدم لهذا الغرض عربات مجهزة بصهاريج مصممة خصيصاً لهذا الغرض تتوافق مع خصائص المولاس ولا يتم استخدامها لنقل أي سوائل أخري.

وتتعاظم أهمية النقل بالسكة الحديد في توقيتات معينة من العام مثل توقيتات السدة الشتوية التي ينخفض خلالها منسوب المياه في نهر النيل بما يعوق استخدام النقل النهري والاعتماد علي السكة الحديد.

كما تساهم السكة الحديد الحكومية في نقل محصول القصب في مصانع كوم امبو حتى الآن، كما كانت شركة السكر تستخدمها في نقل محصول القصب بمصانع أرمنت حتى أخطرتها هيئة السكك الحديدية بأنها سوف توقف تشغيل خطوطها العاملة في نقل القصب نهائياً عقب انتهاء موسم عصير ٧٦/ ١٩٧٧، ويعتبر ذلك الموقف من أكبر التحديات التي واجهتها شركة السكر بفاعلية وحققت فيها نجاحاً مشهوداً حيث قامت بتنفيذ مشروع تعديل وضع الخطوط

لتصبح شبكة مصنع أرمنت العاملة في نقل محصول القصب شبكة ديكوفيل عادية مثل باقي المصانع بتكلفة قدرها ٢،٢١١ مليون جنيه سنه ١٩٧٦، وقد أسهمت الشبكة بعد تعديلها في نقل محصول سنة ١٩٧٧ الذي بلغ حجمه ٨٢٠ ألف طن من المساحات المنزرعة التي كان إجماليها ٣٠ ألف فدان، وحافظت الشركة بذلك على مصالح مزارعي القصب وأفادت الاقتصاد القومي عموماً.

ولقد واجهت هيئة السكك الحديدية مشكلات وصعوبات كبيرة في الفترة ما بعد حرب يونيو ١٩٦٧ وحتى انتصار أكتوبر ١٩٧٣ نتيجة لتخصيص موارد الدولة بصفة عامة للإعداد للحرب وما ترتب على ذلك من عدم توافر الموارد المالية بالقدر الكافي اللازم للصيانة والإحلال بالسكك الحديدية وتأثيره السلبي على الحالة الفنية للقاطرات وانخفاض طاقة الجر مما تعذر معه التزام هيئة السكك الحديدية بتنفيذ برنامج النقل لشركة السكر بالفاعلية المطلوبة، ونجم عن ذلك زيادة أرصدة المولاس في صهاريج التخزين بالمصانع في الأوقات التي يجب أن يكون فيها رصيد المولاس بأي مصنع صفر قبل بداية الموسم الجديد للعصير لاستيعاب مولاس الموسم الجديد بالإضافة إلى انخفاض معدلات توريد المولاس كمادة خام رئيسية لمصانع التقطير، كما أدى انخفاض طاقة الجر بالسكة الحديد إلى تعذر تنفيذ خطة نقل السكر الخام إلى مصانع تكرير الحوامدية كما ينبغي مما أدى إلى تعدد مرات توقف مصانع التكرير لعدم إمدادها بالسكر الخام بالانتظام المطلوب لاستمرارية واستقرار التشغيل على الرغم من تكدس السكر الخام بالمصانع.

كما شهدت تلك الفترة عدم انتظام نقل محصول القصب بمصانع كوم امبو لنقص طاقة الجر بهيئة السكة الحديد وعدم انتظام وصول فوارغ الشحن وسحب المشحون في المواعيد المقررة الموضوعة في الخطة.

وقد تغلبت شركة السكر على تلك المشكلات بالنقل باستخدام اللواري المؤجرة، إلا أن ذلك قد كلف الشركة الكثير في سبيل التزامها ببرامج توريداتها وأداء دورها الوطني خلال تلك الفترة العصيبة من التاريخ.

ويوضح الجدول رقم (٣/١٦) تطور حجم نقليات شركة السكر بهيئة السكة الحديد الحكومية خلال الفترة من سنة ١٩٧٥ إلى سنة ٢٠٠٦.

جدول رقم (٣/١٦)

تطور حجم نقليات شركة السكر بهيئة السكة الحديد الحكومية

خلال الفترة من سنة ١٩٧٥ إلى سنة ٢٠٠٦

السنة	حجم النقليات (بالألف طن)	السنة	حجم النقليات (بالألف طن)
١٩٧٥	١٥٥١	١٩٩١	٨٥١
١٩٧٦	١٤٨٩	١٩٩٢	٨٦٦
١٩٧٧	١٢٩٥	١٩٩٣	٨٥١
١٩٧٨	٥٥٧	١٩٩٤	٩٩٣
١٩٧٩	٥٩١	١٩٩٥	٩٣٢
١٩٨٠	٤٣٦	١٩٩٦	٩٠٩
١٩٨١	٦٦٥	١٩٩٧	٨٥٠
١٩٨٢	٦٠٥	١٩٩٨	٦٣٩
١٩٨٣	٥٨٤	١٩٩٩	٥٥٨
١٩٨٤	٦٣١	٢٠٠٠	٦٦٤
١٩٨٥	٦٠٥	٢٠٠١	٧٢٤
١٩٨٦	٨٤٨	٢٠٠٢	٤٩٣
١٩٨٧	٩٧٢	٢٠٠٣	٥٩٢
١٩٨٨	٩٥٨	٢٠٠٤	٥٢٤
١٩٨٩	٨٨٤	٢٠٠٥	٣٥٤
١٩٩٠	٨٤٤	٢٠٠٦	٣٩٣

ويلاحظ انخفاض حجم النقليات بعد التوقف عن استخدام السكة الحديد في نقل القصب بمصانع أرمنت بعد سنة ١٩٧٧ والاعتماد على شبكة الديكوفيل التي أسستها شركة السكر هناك.

ونظراً لأن الحجم الأكبر من محصول القصب يتم نقله إلى مصانع كوم امبو بالسكة الحديد فإن شركة السكر تتعاقد مع هيئة السكك الحديدية كل عام قبل بداية موسم العصير على نقل المحصول والاتفاق على أسس ومعايير التعامل وتحديد مواعيد خروج العربات الفارغة ومواعيد جر وسحب العربات المشحونة إلى المصنع لضمان تحقيق مايلي:

١- تأمين وصول العربات الفارغة إلى مخازن الشحن في الوقت الذي يسمح للزراع بشحنها بكامل حمولتها.

٢- عدم تعارض مسير قطارات القصب مع قطارات الركاب وقطارات البضاعة التي تعمل على نفس الخطوط.

٣- تأمين وصول الشحنات إلى المصنع بترتيب يضمن انتظام توريدات القصب.

ويتضح مما سبق أن هيئة السكك الحديدية من أهم شركاء شركة السكر وتساعد في تحقيق أهداف الشركة على مدى تاريخها، كما أن شركة السكر من أهم عملاء هيئة السكك الحديدية نظراً لكبر حجم نقلياتها السنوية بمعرفة الهيئة.

ومن الجدير بالذكر أنه في الفترة من ١٤ مارس إلى أول يونيو سنة ١٩١٩ توقف نقل السكر بالسكة الحديد والنقل النهري بسبب الاضطرابات السياسية في البلاد في ذاك الوقت، وقد نتج عن ذلك ما يلي:

١- توقف مصنع التكرير بالحوامدية لمدة شهرين ونصف لعدم وجود سكر خام، وذلك لأول مرة خلال الثلاثين عاماً الأخيرة.

٢- تم توفير احتياجات القاهرة والإسكندرية من الرصيد بالمخازن، واحتياجات الأقاليم من السكر الخام.

كما أنه في سنة ١٩٢٦ عندما تعرضت الشركة لمنافسة شرسة بسبب الإغراق ساعدت الحكومة الشركة في ترشيد التكلفة من خلال تخفيض نولون النقل بالسكة الحديد.

وذلك يوضح أهمية النقل في صناعة السكر.

رابعاً: النقل بالأسطول البري (اللوراي والأوتوبيسات وسيارات الركوب)

١- اللواري

تمتلك شركة السكر أسطولاً من اللواري لنقل مستلزمات الإنتاج إلى المصانع وكذا لنقل المنتجات من المصانع إلى الأسواق ومراكز ومنافذ التوزيع والبيع، ويضم الأسطول لواري ذات حمولات صغيرة ومتوسطة من ٥ إلى ١٢طن، ومجموعة من المقطورات التي تتراوح حمولاتها من ٥ إلى ٣٥ طن، فضلاً عن سيارات نصف نقل وأخرى قلاب، كما توجد بالأسطول مجموعة من اللواري المجهزة بصهاريج وأخرى مجهزة بثلاجات لنقل المنتجات التي يتطلب نقلها درجات حرارة منخفضة للحفاظ على جودتها وصلاحيتها مثل الخميرة، وقد راعت الشركة توزيع وحدات أسطول اللواري على مصانع الشركة طبقاً لاحتياجات كل مصنع مع الاحتفاظ ببعض اللواري ذات الحمولات الكبيرة بقطاع شئون النقل المركزية لتفيد به جميع المصانع، ويشرف على تشغيل الأسطول إدارات النقل بالمصانع بالتنسيق مع وتحت إشراف الشئون المركزية.

٢- الأوتوبيســـــات

تمتلك شركة السكر تشكيلاً ضخماً من الأوتوبيســات والميكروباصـــات لنقل العاملين من مقار إقامتهم إلى مصانع ووحدات العمل بالشركة وإعادتهم بعد انتهاء عملهم في إطار خطة تضمن التشغيل الآمن المستقر لمــصانع ووحــدات الإنتاج ليل نهار مع تأمين راحة واطمئنان العاملين بالشركة.

ولا تقتصر الاستفادة بالأوتوبيسات على نقل العاملين ولكــن الــشركة تستفيد بها في تقديم الخدمات التالية للعاملين بالشركة وأسرهم:

أ- نقل أبناء العاملين الطلاب إلى المــدارس والجامعــات وخاصــة بمحافظتي القاهرة والجيزة.

ب- نقل العاملين وأسرهم إلى المصايف، وكذا في الرحلات الترفيهية.

ج- نقل العاملين إلى مراكز التدريب خارج الشركة.

د- نقل الفرق الرياضية والمرافقين إلى أمــاكن المباريـــات ومراكـــز التدريب على ضوء خطة النشاط الرياضي بالشركة.

هـ- نقل العاملين وأسرهم في مناســباتهم الاجتماعيـــة مثـــل الأفـــراح وواجبات العزاء.

٣- سيـــارات الركوب

تسهم سيارات الركوب بدور هام في خدمات النقل بـــالمركز الرئيـــسي لشركة السكر والمصانع والوحدات التابعة لها حيث تمتلك الشركة عدداً كبيـــراً من سيارات الركوب التي تنقل الموظفين من وإلى مقار إقامتهم وعملهم وكـــذا تقديم الخدمة للمسافرين والعائدين من وإلى المطارات ومحطات السكك الحديدية والنقل البري، ونقل العاملين لتأدية مهام للشركة في غير أوقـــات العمـــل مثـــل

الاجتماعات المسائية والعطلات الرسمية. هذا بالإضافة إلى سيارات مرور الزراعة التي تنقل المهندسين الزراعيين لتأدية مهامهم في المتابعة والإشراف على مزارع القصب والتوجيه والإرشاد وغير ذلك من الخدمات التي تقدمها الشركة للمزارعين.

شراء خدمات النقل

على الرغم من امتلاك شركة السكر لوسائل النقل المتعددة، وبالأحجام الكبيرة التي سبق إيضاحها، والاستفادة من خدمات هيئة السكك الحديدية، فإن الشركة أمام حجم نقلياتها الضخم تضطر أحياناً إلى شراء بعض خدمات النقل في ظروف معينة كما يحدث في توقيتات السدة الشتوية التي يتعذر معها تسيير وحدات الأسطول النهري بكامل حمولتها والحاجة إلى بديل لنقل المواد والمهمات والمنتجات، وكذلك عند حدوث أي قصور في الخدمات التي تقدمها هيئة السكك الحديدية، وتلجأ الشركة أيضاً إلى شراء خدمات النقل في بعض حالات النقل الموسمي كما في حالات نقل القصب باللواري من الأماكن البعيدة عن خطوط ديكوفيل الشركة أو نقله بين مصانع الإنتاج المتقاربة في حالات الضرورة ولتقريب موعد نهاية موسم العصير.

وتستفيد الشركة من شراء خدمات النقل في تخفيف الأعباء الإدارية اللازمة للتشغيل وكذا في ترشيد التكلفة من خلال تأجير تلك الخدمات بدلاً من تخصيص استثمارات كبيرة لها.

دور النقل في حماية البيئة بشركة السكر

للنقل دور هام في حماية البيئة بشركة السكر حيث يسهم في نقل المخلفات التي يتسبب استمرار وجودها في تلويث بيئة العمل، ويتم الاستفادة من

تلك المخلفات بعد نقلها ومعالجتها، ومن أهم المخلفات سائل الفيناس وطينة المرشحات.

١- مخلفات الفيناس

يتخلف عن صناعة التقطير سائل الفيناس ذو الخصائص والمواصفات عالية الأثر البيئي السلبي و على الأخص محتواه من B.O.D (الأكسجين الحيوي المطلوب)، وقد جرمت قوانين البيئة إلقاء مخلفات الفيناس في مجرى نهر النيل أو في المجاري المائية الفرعية، وقد عملت الشركة على نقله بعربات خاصة مجهزة بصهاريج إلى مناطق صحراوية نائية وتحملت في سبيل ذلك تكاليف باهظة لضمان التخلص الآمن من الفيناس والحفاظ على البيئة والالتزام بقوانينها.

وقد أجرت الشركة بعد ذلك أبحاثاً على الفيناس للاستفادة به، وتوصلت إلى إمكانية استخدامه في صناعة الأعلاف لارتفاع محتواه من الأملاح المعدنية بعد تركيزه بالتبخير.

٢- طينة المرشحات

تعتبر طينة المرشحات أحد مخلفات صناعة السكر، وتحظر قوانين البيئة إلقاء هذه المخلفات شبه السائلة في مجرى نهر النيل أو في المجاري المائية الفرعية، ولا تسمح القوانين أيضاً بإلقاء تلك المخلفات في أي أماكن خالية قرب الزراعات أو الطرق أو التجمعات السكنية لأنها قد تشتعل ذاتياً عند جفافها لارتفاع محتواها العضوي ووجود آثار من المواد السكرية بها، لهذا عملت الشركة على نقل طينة المرشحات من المصانع إلى مقالب آمنة للتخلص منها باستخدام لواري قلاب.

وقد أجرت الشركة بعد ذلك أبحاثاً على طينة المرشحات بالتعاون مع الجامعات ومراكز البحوث حتى أمكن الاستفادة منها كسماد عضوي عالي القيمة، وصار المزارعون يتهافتون على الحصول عليها للاستفادة بها في تسميد زراعاتهم أو لاستصلاح الأراضي الزراعية بعد أن قامت شركة السكر بتوعيتهم بفائدتها.

دور الخدمات المعاونة للنقل بشركة السكر

توجد بشئون النقل المركزية وكذا بالمصانع ورش صيانة للإصلاحات البسيطة وأعمال العمرات، ومحطات تموين بالوقود والزيوت، كما يوجد تنظيم إداري ومالي لأنشطة وخدمات النقل تؤدي دورها بفاعلية بما يؤكد على أداء خدمات النقل بالشركة على الوجه الأكمل لتحقيق أهدافها.

النقل وصناعة سكر البنجر

ظهرت صناعة سكر البنجر في مصر في أوائل الثمانينيات بعد أن تم تأسيس شركة الدلتا للسكر وممارسة نشاطها في تصنيع سكر البنجر. والتزمت شركة الدلتا وغيرها من الشركات التي ظهرت بعدها بتقديم خدمة نقل المحصول من مناطق زراعته إلى المصانع على نفقتها تشجيعاً وتحفيزاً للمزارعين ضماناً لورود المحصول للتصنيع في الوقت المناسب كما هو الحال في صناعة سكر القصب.

وتمتلك شركات تصنيع سكر البنجر وسائل ومعدات النقل اللازمة لنقل حوالي ٣٥% من حجم نقليات المحصول، وتعتمد على شراء الخدمة لنقل باقي المحصول بالتعاقد مع مقاولي النقل أو بالوسائل التي يمتلكها أهالي المناطق الزراعية من جرارات وسيارات نصف نقل مقابل نولون نقل تصرفه الشركة لهم بنفس معدل التعاقد مع المقاولين بما يساعد على ترشيد تكلفة النقل وعدم

مغالاة مقاولي النقل في أسعارهم بالإضافة إلى تسهيل خدمة نقل محصول المساحات الصغيرة والبعيدة التي يتعذر استخدام اللواري الكبيرة لنقل محصولها أو المساحات التي توجد على طرق زراعية غير ممهدة، كما أن استخدام الشركات لوسائل النقل التي يمتلكها الأهالي تساعد في زيادة دخلهم وإيجاد فرص عمل بتلك المناطق فضلاً عن تأمين أكثر من مصدر لتقديم الخدمة وعدم الاعتماد على مصدر واحد لضمان استقرار وانتظام توريد المحصول إذا ما حدثت أي معوقات لأحد المصادر تمنعه من تقديم الخدمة في الوقت المناسب.

وتشمل خدمات النقل في صناعة سكر البنجر ما يلي:

١- نقل محصول البنجر من مناطق زراعته إلى المصانع.

٢- نقل مستلزمات الإنتاج إلى المصانع، حيث يتم نقل بذور وتقاوي البنجر المستوردة من الموانئ إلى الشركات ومناطق الزراعة، كما يتم نقل فحم الكوك وقطع الغيار وجوالات التعبئة وجميع المستلزمات الأخرى اللازمة للتشغيل والصيانة.

٣- نقل السكر الخام للتكرير.

٤- نقل السكر المنتج إلى منافذ البيع ومراكز التوزيع.

٥- نقل المولاس إلى موانئ التصدير.

٦- نقل المخلفات الجيرية وطينة المرشحات وغير ذلك من المخلفات التي تضر بالبيئة وتلوثها.

٧- الانتقالات الداخلية بالمصانع.

٨- نقل العاملين وأسرهم.

ومن الجدير بالذكر أن نقل محصول البنجر من مناطق زراعته إلى المصانع يتم طبقاً لخطة تشرف عليها الإدارات الزراعية بالشركات تؤمن

ضمان استمرار واستقرار توريد المحصول إلى المصانع على مدار اليوم والليلة (٢٤ساعة)، كما توجد ورش بالشركات لإجراء عمليات الصيانة والإصلاح لوسائل ومعدات النقل التي تمتلكها تلك الشركات بإشراف الإدارات الهندسية بها.

ويوجد بمصر حالياً (سنة ٢٠٠٧) خمسة شركات لإنتاج سكر البنجر هي:

١- شركة الدلتا للسكر.

٢- شركة الدقهلية للسكر.

٣- وحدة تصنيع بنجر السكر الملحقة بمصانع أبو قرقاص.

٤- شركة الفيوم للسكر.

٥- شركة النوبارية لصناعة وتكرير السكر.

ونعرض فيما يلي موجزاً عن جهاز النقل بكل شركة:

أولاً: شركة الدلتا للسكر

تعتبر شركة الدلتا رائدة صناعة سكر البنجر في مصر باعتبارها أول الشركات التي تم تأسيسها لقيام هذه الصناعة، وقد بدأ التفكير في إنتاج سكر البنجر في مصر منذ منتصف السبعينيات من القرن الماضي، وفي سنة ١٩٧٩ بدأ تنفيذ الأعمال اللازمة لتأسيس شركة الدلتا ومصنعها، وفي عام ١٩٨٢ ظهر أول إنتاج لتلك الشركة.

وقد أسهمت شركة الدلتا في وضع القواعد والأسس اللازمة لقيام تلك الصناعة والتعامل مع المزارعين، ويشمل ذلك خدمات النقل حيث شجعت المزارعين على المساهمة في نقل محصولهم، وتمكنت الشركة من نقل ١٨٥٥٢٤طن بنجر في أول موسم لها ٨١/ ١٩٨٢ اعتماداً على شراء الخدمة،

وتزايد بعد ذلك حجم المحصول حتى صار ٢٤٦٩٠٤٥ طن في موسم ٢٠٠٧/٢٠٠٦ أسهم المزارعون في نقل حوالي ٣٥% منه، وتم نقل ٧٣٣٥١٢ طن (٣٢% تقريباً) بأسطول الشركة، والباقي بشراء الخدمة، ويشمل أسطول النقل بشركة الدلتا ما يلي:

١٨٠ لوري مرسيدس (طرازات مختلفة).

٦ تريلا، وصهريج فنطاس ومقطورة.

٤ لوري بالفنطاس والمقطورة

هذا غير سيارات المرور للمهندسين الزراعيين، وسيارات نقل العاملين، وسيارات الإدارة.

ويوضح الجدول رقم (١٦/ ٤) حجم ونوع النقليات بشركة الدلتا عام ٢٠٠٧

جدول رقم (١٦/ ٤)

حجم ونوع نقليات شركة الدلتا سنة ٢٠٠٧

الكمية المنقولة بالطن	نـوع النقليـات
٧٧٣٥١٢	بنجر خام مورد للمصنع
٢٩٢٧٧٢	سكر منتج من عنبر التعبئة إلى مخازن التشوين بالمصنع
٤٥٠٠٠	سكر موزع للعملاء (تسويق)
٢٧٠٠٠	خامات مساعدة للصناعة (فحم- قطع غيار- بذور- جوالات ... إلخ)
١٤١٠٠٠	مولاس منقول من المصنع إلى ميناء التصدير
١٢٧٩٢٨٤	الإجمالي (مليون ومائتان تسعة وسبعون ألفا ومائتان وأربعة وثمانون طناً)

ثانياً: شركة الدقهلية للسكر

تم تأسيس شركة الدقهلية طبقاً للقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١، ووضع حجر الأساس لها في ٣١ مايو ١٩٩٤، وأجريت تجارب التشغيل في ١٥ يونيو ١٩٩٦، وكان أول موسم تجريبي سنة ١٩٩٧ حيث تم إنتاج ١٥٠٠٠ طن سكر.

وفيما يلي بيان بحجم أسطول النقل المملوك لشركة الدقهلية:

١٠٠ لوري حمولة ١٠ طن لنقل البنجر

٤ لوري حمولة ٣٠ طن مجهزة لنقل المولاس

٥ لوري نصر للنقل الداخلي بالمصنع

٢ لوري نصر ١٩٠ مجهزة كعربات إطفاء حريق

٤ سيارة نصف نقل كابينة مزدوجة

٢٥ سيارة نصف نقل كابينة مفردة لانتقال مهندسي الزراعة

٢ سيارة إيسوزو شاسيه طويل

٨ سيارة نصف نقل مجهزة لنقل العاملين

٣ أوتوبيس سعة ١٤ راكب

١١ أوتوبيس سعة ٢٨ راكب

٢ أوتوبيس سعة ٥٠ راكب

١ ميكروباص مجهز كعربة إسعاف.

١٩ سيارة ملاكي

٥ جرار زراعي بمقطورة حمولة ٨ طن

٥ مقطورة قلاب حمولة ٤ طن

هذا غير بعض المعدات المساعدة مثل اللوادر والأوناش

وفيما يلي بيان بمتوسط حجم ونوع النقليات السنوية لجهاز النقل بشركة الدقهلية:

٢٠٠٠٠٠ طن بنجر سنوياً من المناطق الزراعية إلى المصنع

٤٠٠٠ طن فحم

٢٠٠٠ طن احتياجات متنوعة

٧٠٠٠٠ طن مولاس من المصنع إلى موانئ التصدير

هذا بالإضافة إلى نقل بعض المستلزمات الأخرى مثل التقاوي الواردة من الخارج وبعض مستلزمات الإنتاج إلى مخازن الشركة.

وتقوم شركة الدقهلية حالياً بإضافة خط تصنيع ثان لزيادة الطاقة الإنتاجية للشركة... الأمر الذي يستلزم مضاعفة خدمات النقل بعد تشغيل ذلك الخط.

ثالثاً: وحدة تصنيع بنجر السكر الملحقة بمصانع أبو قرقاص بمحافظة المنيا

أنشأت شركة السكر والصناعات التكاملية وحدة لتصنيع بنجر السكر ألحقتها بمقدمة مصانع سكر أبو قرقاص وتمت تجربتها في موسم ٩٧/ ١٩٩٨، وذلك لتأمين التشغيل الاقتصادي لمصانع أبو قرقاص بعد نقص مساحات زراعة القصب في زمام المصانع في ظل تنفيذ القرارات الأمنية التي صدرت في ذاك الوقت لمكافحة الإرهاب والتي اشترطت إزالة كافة المحاصيل التي تحجب الرؤية والتي يأتي على رأسها قصب السكر من المساحات التي تبعد ٢٠٠ متر من الطرق الرئيسية والفرعية ومجرى نهر النيل ومسار خطوط السكك الحديدية.

واعتمد نقل محصول البنجر اللازم للتشغيل على شراء الخدمة من مقاولي النقل بصفة أساسية مع قيام بعض المزارعين بنقل محصولهم بوسائلهم الخاصة مع صرف نولون النقل لهم. ولا تمتلك مصانع أبو قرقاص وسائل نقل خاصة لنقل بنجر السكر إلى المصانع عدا بعض سيارات النقل المخصصة أساساً لنقل قصب السكر من المساحات المملوكة للشركة وتسهم مساهمة محدودة في نقل البنجر.

ولا تقتصر زراعة بنجر السكر على محافظة المنيا حيث توجد مصانع سكر أبو قرقاص التي ألحقت بها وحدة تصنيع البنجر ولكن تتم زراعته في بعض محافظات جنوب المنيا مثل سوهاج وأسوان والوادي الجديد، ويتولى المزارعون نقل المحصول من تلك المحافظات إلى مصانع أبو قرقاص بمعرفتهم مع صرف أعلى فئة لنولون النقل لهم، ويتم ذلك بناء على رغبتهم.

رابعاً: شركة الفيوم لصناعة السكر

بدأ التفكير في إنشاء شركة الفيوم عام ١٩٩٢ وصدر قرار الترخيص بإنشائها في ١٩٩٧/٨/١٤، واستقبل المصنع أول محصول بنجر زرع لحسابه في موسم ٢٠٠٠/٢٠٠١. واعتمد نقل المحصول في البداية على شراء الخدمة من مقاولي النقل مع تشجيع استخدام المزارعين للجرارات الزراعية التي يمتلكونها وصرف نولون النقل لهم. وبدأت الشركة بعد ذلك في تشكيل أسطول النقل الخاص بها لتأمين إمدادات المصنع وتحقيق التوازن في قيمة نولون النقل ضماناً لعدم مغالاة مقاولي النقل ولدعم ثقة المزارعين في مقدرة الشركة على نقل المحصول من أي مكان قد تتواجد به بعض المعوقات عند استخدام الوسائل الأخرى.

وفيما يلي بيان حجم أسطول النقل المملوك للشركة حالياً:

٤٠ لوري قلاب حمولة ١٠ طن لنقل البنجر

٣ لوري مجهز لنقل العاملين

٣ أوتوبيس ٥٠ راكب لنقل العاملين

٤ ميني باص ٢٩ راكب لنقل العاملين

٢ ميكروباص ١٤ راكب

٢٤ سيارة ملاكي، ونصف نقل بإدارة الزراعة

٥ جرارات زراعية بالمقطورة

٥ سيارات للعلاقات العامة والخدمات والإدارة

١ سيارة إسعاف مجهزة

١ سيارة إطفاء

وتوجد خطة لزيادة حجم الأسطول إلى ١٠٠ لوري خلال السنوات القليلة المقبلة ويوضح الجدول رقم (١٦/ ٥) بياناً بإجمالي الطن المنقول ونسبة مساهمة الشركة في نقله خلال المواسم من ٢٠٠٥ إلى ٢٠٠٨.

جدول رقم (١٦/ ٥)

إجمالي الطن المنقول ونسبة مساهمة شركة الفيوم في نقله خلال المواسم من ٢٠٠٥ إلى ٢٠٠٨

الموسم	عدد السيارات	إجمالي الطن المنقول	الطن المنقول بأسطول الشركة	مساهمة أسطول الشركة (٪)
٢٠٠٥	١٠	٢٨٠٠٠٠	٢١٠٠٠	٧،٥
٢٠٠٦	٢٠	٦١٥٠٠٠	٥٩٠٠٠	٩،٦
٢٠٠٧	٣٠	١٠٢٤٠٠	١٠٨٠٠٠	١٠،٥
٢٠٠٨	٤٠	٦٧٣٠٠٠	٩٥٣٥٠	١٤،٦

هذا بخلاف النقليات الأخرى التالية (متوسط سنوي):

٥٠٠٠ طن فحم ومواد تعبئة وبذور وقطاعات حديدية

١٥٠ ألف طن سكر أبيض معبأ من خط الإنتاج إلى المخازن (داخلي)

١٢٠ ألف طن سكر خام من المخازن إلى التكرير (داخلي)

١٠٠ ألف متر مكعب مخلفات جيرية وطينة جافة ومخلفات محطة الغسيل.

خامساً: شركة النوبارية لصناعة وتكرير السكر

تعتبر شركة النوبارية أحدث الشركات في إنتاج سكر البنجر حيث صدر قرار تأسيسها والترخيص بإنشائها سنة ٢٠٠٤، وتمت إنشاءاتها في زمن قياسي حيث وقع عقد التنفيذ في ٢٠٠٥/٢/١٦ وتم تشغيل المصنع في الموسم التجريبي في فبراير سنة ٢٠٠٨.

وقد اعتمدت الشركة خلال الموسم التجريبي على شراء خدمة نقل المحصول بالإضافة إلى الوسائل التي يمتلكها المزارعون مقابل سداد الشركة لنولون النقل المقرر، وتخطط الشركة حالياً لامتلاك أسطول النقل الخاص بها في إطار خطتها الشاملة لتكوين أصولها.

بيان حجم المحصول المنقول إلى مصانع الشركات بكافة وسائل النقل خلال ٢٧ عاماً

يوضح الجدول رقم (٦/١٦) إجمالي الطن المنقول من بنجر السكر إلى المصانع بكافة وسائل النقل خلال الفترة من موسم ١٩٨٢/٨١ إلى موسم ٢٠٠٨/٢٠٠٧.

جدول رقم (١٦/ ٦)

إجمالي الطن المنقول من بنجر السكر إلى المصانع بكافة وسائل النقل خلال الفترة من موسم ١٩٨٢/٨١ إلى موسم ٢٠٠٧/ ٢٠٠٨

الموسم	الدلتا	الدقهلية	أبو قرقاص	الفيوم	النوبارية	الإجمالي
٨٢/٨١	١٨٥٥٢٤	—	—	—	—	١٨٥٥٢٤
٨٣/٨٢	٢٢٩٥٧٠	—	—	—	—	٢٢٩٥٧٠
٨٤/٨٣	٤٣٦٩٧٣	—	—	—	—	٤٣٦٩٧٣
٨٥/٨٤	٥٨١٣٣٢	—	—	—	—	٥٨١٣٣٢
٨٦/٨٥	٥٦٢٥١٩	—	—	—	—	٥٦٢٥١٩
٨٧/٨٦	٦٢٣٧٧٤	—	—	—	—	٦٢٣٧٧٤
٨٨/٨٧	٥٤٥٣٣٠	—	—	—	—	٥٤٥٣٣٠
٨٩/٨٨	٤٧١١٤٥	—	—	—	—	٤٧١١٤٥
٩٠/٨٩	٤٣٣١١٩	—	—	—	—	٤٣٣١١٩
٩١/٩٠	٨٣٩٣٣١	—	—	—	—	٨٣٩٣٣١
٩٢/٩١	٦٦٢٩١٣	—	—	—	—	٦٦٢٩١٣
٩٣/٩٢	٧١٩٢١٨	—	—	—	—	٧١٩٢١٨
٩٤/٩٣	٧٧٤٨٨٨	—	—	—	—	٧٧٤٨٨٨
٩٥/٩٤	٩١٩١١٦	—	—	—	—	٩١٩١١٦
٩٦/٩٥	٧٢٨٢٢١	٣٠١٢٨	—	—	—	٧٥٨٣٤٩
٩٧/٩٦	٨٢٢٣٣٣	١٢٣٤٤٩	—	—	—	٩٤٥٧٨٢
٩٨/٩٧	١١٣١٠٦٩	٥٩٤٢٨٨	٩٤٨٢٤	—	—	١٨٢٠١٨١
٩٩/٩٨	١٣٣٧٤٢٦	٧٠٩٧١١	٣٦٦١٥٧	—	—	٢٤١٣٢٩٤
٢٠٠٠/٩٩	١٤٧٨٧١١	٨٥٦٣٩١	٤٥٢٢١٣	—	—	٢٧٨٧٣١٥
٢٠٠١/٢٠٠٠	١٩٤٩٣٣	٩٥٣٣٠٥	٧٢٥١٧	٨٥٢٢٤٠	—	٢٠٧٢٩٩٥
٢٠٠٢/٢٠٠١	١٧٠٢١٤٠	٩٦٨٢٠٧	١٦٢٢١٢	١٠٦٧٦١	—	٢٩٣٩٣٢٠
٢٠٠٣/٢٠٠٢	١٥٣٩٦٧٢	٧٠٧٦١٤	١٢٠٣٠٠	٦٣٤٢١	—	٢٤٣١٠٠٧
٢٠٠٤/٢٠٠٣	١٥٤٤٣٩٠	٧٨٠٢٥٦	١٢٣١٩٠	١٣١٧٢٧	—	٢٥٧٩٥٦٣
٢٠٠٥/٢٠٠٤	١٧٧٩٦١٢	٩٦٣٨٣٧	١٨٩٧٠٩	٢٨٠٦٤٦	—	٣٢١٣٨٠٤
٢٠٠٦/٢٠٠٥	١٨١٩١٧٣	٩١٣٥٣٧	٢٤٦٤١٣	٦٢١٨٥٣	—	٣٦٠٠٩٧٦
٢٠٠٧/٢٠٠٦	٢٤٦٩٠٤٥	١٣٣٩٨٠٠	٣٩٢٤٣٨	١٠٢٤٤٢٩	—	٥٢٢٥٧١٢
٢٠٠٨/٢٠٠٧	١٧١٧٣١٤	٩٩٤٣٦٧	١٥٢٩٢٤	٦٧٣٧٣٩	١٨٨١٦٣	٣٧٢٦٥٠٧

دور النقل في صناعة السكر من الذرة

تأسست الشركة الوطنية لمنتجات الذرة سنة ١٩٨١ وتم إنشاء وتشغيل مصنع الشركة في مدينة العاشر من رمضان سنة ١٩٩٠، وقد ساهمت الشركة منذ إنشائها في سد جزء من الفجوة الغذائية للسكر بإنتاجها من الهاي فركتوز والجلوكوز. وتعتبر الشركة الوطنية المنتج الوحيد للهاي فركتوز في مصر فضلاً عن أنها تسهم بما يزيد على ٥٠% من حجم إنتاج الجلوكوز محلياً، وتشارك الشركة الوطنية بأكثر من ١٠% من الإنتاج القومي للسكر بالتقدير على أساس معادل الحلاوة، وتعتمد الشركة في إنتاجها على الذرة الصفراء المستوردة حيث تستورد أكثر من ٢٦٠ ألف طن سنوياً من الولايات المتحدة الأمريكية يتم نقلها بحرياً ثم تنقل باللواري بمعرفة المورد من الميناء إلى مخازن الذرة بمقر الشركة.

أما منتجات الشركة فيتم نقلها إلى مناطق التوزيع والاستهلاك في سيارات مجهزة بصهاريج خاصة تلائم نقل المنتجات الغذائية السائلة للشركة والتي يراعي في تجهيزها الحفاظ على جودة المنتجات وسلامتها صحياً وصلاحيتها للاستهلاك الآدمي، وتمتلك الشركة ٢٣ سيارة مجهزة لنقل الهاي فركتوز والجلوكوز.

وقد بلغ حجم الكمية المنقولة بأسطول الشركة سنة ٢٠٠٧ ما يزيد على ٩٥٠٠٠ طن من منتجاتها، وتقوم الشركة بنقل جزء من إنتاجها إلى عملائها بشراء خدمة النقل بمعرفة موزعين لمنتجاتها وذلك بواسطة سيارات مجهزة بصهاريج خاصة صغيرة السعة تتلاءم مع احتياجات العملاء نظراً لأن سيارات الشركة مجهزة بصهاريج لا تقل سعتها عن ١٠ طن/ سيارة.

ويساهم أسطول الشركة في نقل حوالي ٦٩% من إنتاجها بينما يتم نقل ٣١% تقريباً من الإنتاج بشراء خدمة النقل.

وتمتلك الشركة أيضاً عدداً من السيارات المخصصة لنقل الخامات المساعدة ومستلزمات الإنتاج التي يصل حجمها إلى حوالي ٨ آلاف طن سنوياً.

ويوضح الجدول رقم (١٦/ ٧) حجم منتجات الشركة سنة ٢٠٠٧ وأسلوب نقل تلك المنتجات إلى العملاء.

جدول رقم (١٦/ ٧)

حجم منتجات الشركة الوطنية لمنتجات الذرة وأسلوب نقلها للعملاء

مسلسل	أسلوب النقل	المنتجات المنقولة بالطن		
		فركتوز ٤٢/ ٧١٪	فركتوز ٥٥/ ٧٧٪	جلوكوز
١	بأسطول الشركة	٢٢٦١٥	٣٠٩١	٢٩٥٥٥
٢	بشراء الخدمة	٣٩٦٥	٧٧٨٣٥	١٣٥٠٠

دور النقل في صناعة الورق

يتم استخدام مصاص القصب الناتج عن تصنيع قصب السكر في صناعة الورق حيث يتم إنتاج لب الورق وورق الكتابة والطباعة بواسطة شركة مصر إدفو التي تم إنشاؤها بجوار مصنع السكر في مدينة إدفو، كما يتم إنتاج ورق الصحف في شركة قنا للورق التي أسست بجوار مصنع السكر في مدينة قوص.

ويتميز مصاص القصب عن غيره من المخلفات الزراعية السيلولوزية الأخرى المستخدمة في صناعة الورق بتواجده في مكان واحد هو مصنع السكر، كما أنه ينتج بمعدل يومي منتظم طوال موسم العصير (من ٥ إلى ٦ شهور). ولهذا تم اختيار مصنعي شركة مصر ادفو وقنا للورق بجوار مصنعي السكر

في ادفو وقوص لتخفيض تكلفة النقل إلى الحد الأدنى والتي تقل كثيراً عن تكلفة نقل قش الأرز إلى شركة راكتا للورق بالإسكندرية.

وتعتمد كل من الشركتين على نقل المصاص وهو الخام الأساسي للتصنيع بواسطة سيور ناقلة تنقله من مصانع السكر المجاورة إلى أماكن التشوين بكل شركة. أما المنتجات النهائية للشركتين فيتم نقلها بشراء الخدمة من جمعيات وشركات النقل التي تقوم أيضاً بنقل الوقود والخامات المساعدة ومستلزمات الإنتاج، ويصل حجم نقليات شركة مصر ادفو سنوياً إلى ١٧٢ ألف طن منها ٦٠ ألف طن ورق كتابة وطباعة و١١٢ ألف طن وقود وخامات مساعدة ومستلزمات إنتاج.

وتمتلك الشركة سيارتين حمولة كل منهما ٤طن وسيارة بمقطورة حمولتها ٣٠ طن لنقل قطع الغيار والمعدات، كما تمتلك ٤ سيارات قلاب لنقل مخلفات التصنيع إلى المقلب العمومي للشركة على بعد عشرة كيلومترات منها والتي يصل حجمها إلى حوالي ٦٠ ألف طن سنوياً من مخلفات الصرف الصناعي و ٤٠ ألف طن من الطينة الجيرية.

أما شركة قنا للورق فيصل متوسط حجم نقلياتها سنوياً إلى ٢٠٢ ألف طن منها ١١٠ ألف طن ورق (منتجات نهائية)، و٢٦ ألف طن لب مستورد (مواد خام)، و٦٦ ألف طن كيماويات (مستلزمات إنتاج).

وفيما يلي بيان بأعداد ونوعيات معدات ووسائل النقل بالشركة:

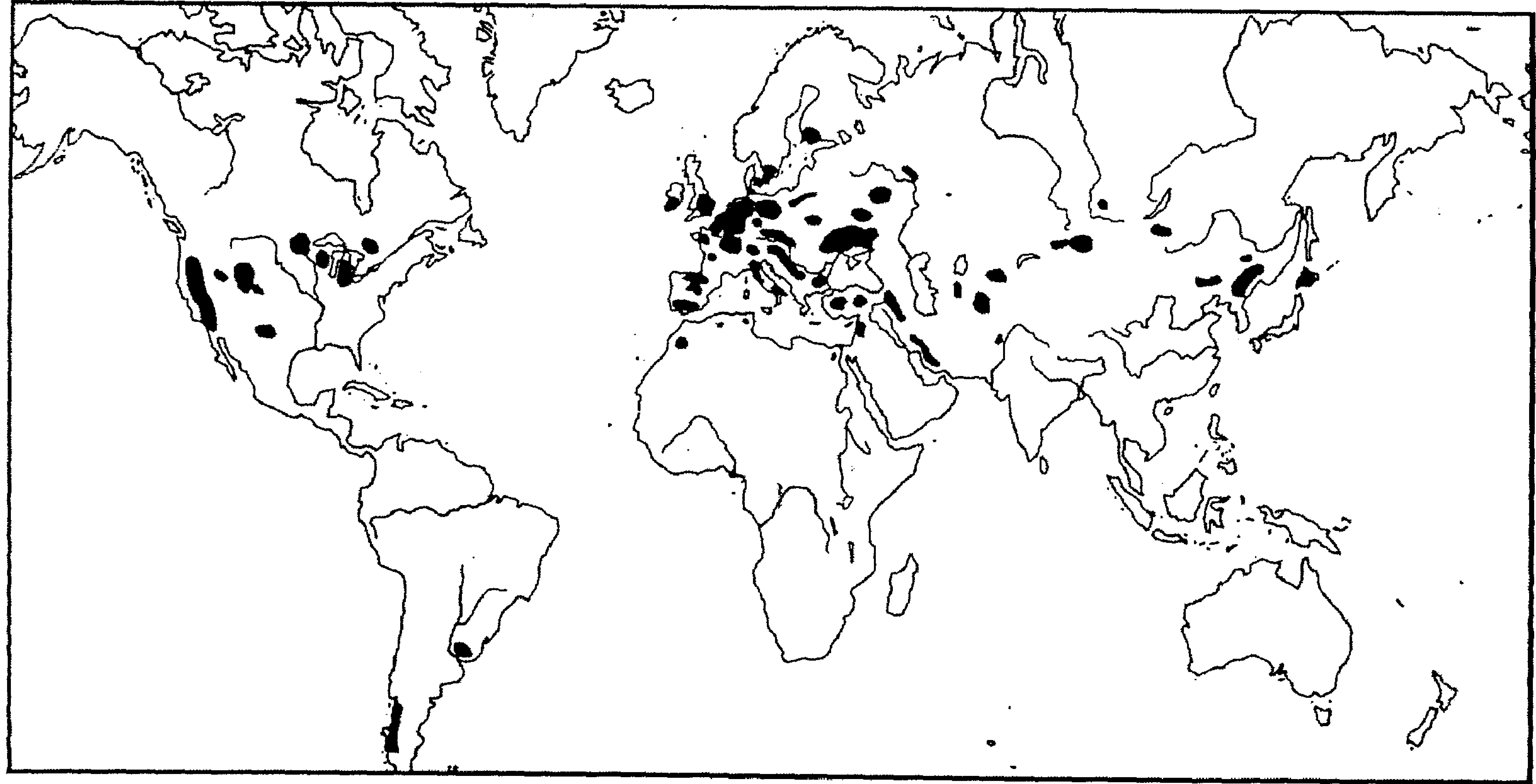
٣	لودر كوماتسو
٤	بلدوزر كوماتسو
٢	ونش نقالي جروف ١٥ طن، و ٣٥ طن
٥	ونش شوكة ديزل ٣ طن، اثنان منها مجهزين بحضانة
٧	ونش كهربائي

٣	جرار زراعي
٩	مقطورة (مواد كيماوية – سولار – نقل محركات كهرباء)
١	محرك ديزل (بمولد وماكينة لحام)
١	أوتوبيس رحلات
٨	سيارات ملاكي
٤	سيارات بيك أب
١	سيارة إطفاء
١	سيارة إسعاف
٢	سيارة ميكروباص
٥	أوتوبيس نقل العاملين

دور النقل في صناعة الخشب

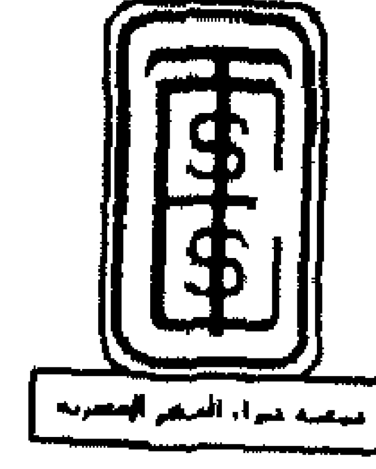
يستخدم المصاص الناتج من تصنيع قصب السكر في صناعة الخشب في كل من مصنع الخشب الملحق بمصنع سكر كوم امبو، وشركة نجع حمادي للفيبربورد التي أسست بجوار مصانع سكر دشنا، ويتم نقل المصاص اللازم لمصنع الخشب كخامة أساسية للتصنيع بواسطة لواري مخصصة للعمل داخل مصنع سكر كوم امبو بعد كبسه على هيئة بالات، كما يتم نقل المصاص إلى مصانع شركة نجع حمادي من مصنع سكر دشنا بواسطة سيور ناقلة ويخزن المصاص في مخازن خاصة بكل شركة خلال موسم العصير.

أما المنتجات النهائية فيتم نقلها في كل من الشركتين بمعرفة العملاء أو بشراء خدمات النقل حيث لا تمتلك أي من الشركتين أسطولاً خاصاً لذلك، وتقتصر إمكانيات النقل المتاحة بها على السيارات المخصصة لنقل العاملين وسيارات الإدارة.



Regional distribution of sugar-beet growing areas (after F.O. Licht's Weltkarte der Zuckerindustrie)

خريطة توضح التوزيع الجغرافى لمناطق زراعة محصول بنجر السكر فى العالم



جمعية خبراء السكر المصرية

تاريخ
صناعة السكر في مصر

(الملاحق)

إعداد

جمعية خبراء السكر المصرية

مايو ٢٠٠٩
الطبعة الأولى

١٢ شارع جواد حسني القاهرة – مسجلة تحت رقم: ٥٢٨
www.esstegypt.com

ت: ٠١٠/٥١٦٥٢٦١ – ٢٣٩٥٢٣٧١
E-mail: info@esstegypt.com

ملحق رقم (١)

صور من تاريخ الحركة العمالية بمصانع السكر في مصر

ملحق رقم (١)

صور من تاريخ الحركة العمالية بمصانع السكر في مصر

تعد صناعة السكر من أعرق الصناعات المصرية، حيث نشأت منذ أن نقل العرب زراعة القصب واستخرجوا منه السكر بطرق بدائية، وازدهرت تلك الصناعة في أخميم وفرشوط.

ولقد شهدت هذه الصناعة تطوراً كبيراً في القرن التاسع عشر، حيث تم تأسيس المصانع الحديثة والعمل بتكنولوجيات متطورة في ظل الإدارة الأجنبية التي تملكت تلك المصانع. وتسجل وثائق شركة السكر والصناعات التكاملية أن أول كيان تنظيمي لصناعة السكر بمفهوم الشركات قد ظهر عام ١٨٩٢ بتأسيس شركة مصر العليا للسكر التي كان عدد أعضاء مجلس إدارتها ثمانية جميعهم من الأجانب، وكان المصري الوحيد في المجلس هو السيد/ جاك أصلان قطاوي سكرتير المجلس الذي لم يكن في الأصل مصرياً ولكنه يهودي مغربي استوطن مصر.

كان هدف الأجانب من تأسيس وتملك وتحديث تلك الصناعة هو تحقيق وتعظيم أكبر قدر من الأرباح في مصر التي اشتهرت في ذلك الوقت بكونها دولة زراعية رخيصة العمالة تخيم عليها ظلال الفقر والجهل والمرض.

لم يهتم الأجانب إلا بمصالحهم الشخصية حيث استغلوا هذه الظروف، فتم تشغيل العمال باليومية وبأجور زهيدة، وفصلهم دون تحقيق أو إعطائهم فرصة الدفاع عن أنفسهم في نظام عمل أقل ما يوصف به هو "نظام السخرة"، وانعزلت القيادة والإدارة عن الطبقة العمالية، وساد الشعور بالظلم بين أفراد هذه الطبقة، وظهر ذلك من خلال الإضرابات التي تكررت من حين لآخر للمطالبة بحقوق العمال.

وباستمرار ذلك الظلم، ومع نمو الوعي لدي الطبقة العاملة والتحامها بالحركة الوطنية في ظل دعوة مصطفي كامل ومحمد فريد من بعده اللذان رفعا رايات الجهاد من أجل الاستقلال وفتحا مدارس الشعب لمحو الأمية وتدريس التاريخ النضالي للشعب المصري، تم إنشاء أول نقابة مصرية للعمال سميت "نقابة عمال الصنائع اليدوية".

واشتعلت الحرب العالمية الأولي وخلفت آثاراً من الغلاء والبطالة، واتجه أصحاب الأعمال إلي التجمع من أجل الاتفاق علي خفض أجور العمال وفصل أكبر عدد منهم مما ساعد في تفاقم مشكلة البطالة.

وكان عمال السكر جزءا من الحركة الوطنية التي تفجرت طاقتها خلال ثورة ١٩١٩ بقيادة سعد زغلول الذي زار مصانع السكر في رحلته إلي الصعيد علي ظهر باخرة نيلية.

وواكبت ثورة ١٩١٩ حركة عمالية اهتمت بالعمل النقابي وتحسين ظروف العمل والمطالبة بتحديد ساعات العمل وصرف مكافأة نهاية الخدمة والتعويض عن إصابات العمل وغير ذلك من المطالب العمالية في غيبة قوانين العمل التي تكفل تنظيم العلاقات بين العمال وأصحاب الأعمال وتحمي العاملين من الظلم والجور والتعسف والإذلال وتضمن لهم حقوقهم الأساسية. كان العمال يعملون في ظروف صحية صعبة لساعات تمتد إلي أكثر من اثنتي عشر ساعة، كما كانت الأجور متدنية والغلاء يزداد فحشا وكان لابد للعمال من التجمع والتحرك للدفاع عن حقهم في حياة كريمة وظروف عمل أفضل.

كان عمال السكر إحدى القوي الفاعلة والمؤثرة في هذه الحركة، ففي ١٢ أغسطس سنة ١٩١٩ أضرب ٥٠٠ عامل في مصنع سكر أبو قرقاص للمطالبة بتحسين أجورهم، كما أضرب في اليوم نفسه عمال مصنع التكرير بالحوامدية مطالبين أيضا بزيادة الأجور وخفض ساعات العمل. وبعد مفاوضات

بين العمال وإدارة الشركة تقرر العودة للعمل وإعطاء الشركة مهلة ١٥ يوماً للرد علي مطالب العمال. وفي ١٨ أغسطس ١٩١٩ أصدر مجلس الوزراء قرارا بتشكيل لجنة للتوفيق بين العمال والإدارة.

وفي أعقاب ثورة ١٩١٩ شهدت البلاد موجة من الغلاء سجلت أعلي معدل لها سنة ١٩٢٠، وفي مواجهة هذا الغلاء تحركت القوي العاملة لتنظيم صفوفها والاتجاه إلي العمل الجماعي.

كان العمل النقابي أيامها جريمة عقوبتها الفصل، ولم تكن هناك قوانين تسمح بقيام النقابات العمالية.

وأضرب عمال شركة السكر بالحوامدية إضرابا جزئيا يوم ٣٠ يونيو ١٩٢٠ شارك فيه ٨٠٠ عامل من مجموع ٢٠٠٠ عامل مطالبين بزيادة الأجور وصرف علاوة لغلاء المعيشة، وتمكن الحازم بك مظلوم مدير الجيزة من إعادتهم للعمل في نفس اليوم ووعد ببحث مطالبهم مع يوسف قطاوى باشا عضو مجلس إدارة الشركة، وقد أسفرت جهوده عن منح العمال ٢٠% زيادة في الأجور و ٣٠% علاوة لغلاء المعيشة. وفي ٩ يوليو ١٩٢٠ تم إبلاغ القرار إلي العمال فقابلوه بالتصفيق الشديد داعين لمدير الجيزة بطول العمر، وتقرر العمل بهذا القرار من أول يوليو ١٩٢٠.

وقد ظهرت بوادر الحركة العمالية بشركة السكر بنجع حمادي في أكتوبر ١٩٢٠ حيث طالب العمال بزيادة الأجور ٢٠% وصرف علاوة لغلاء المعيشة ١٠% ومكافأة عند نهاية الخدمة لكن حركتهم لم تحقق نتائج ملموسة.

لقد ناضل النقابيون وتبلور نضالهم في تشكيل أول اتحاد عام يضم النقابات العمالية باسم الاتحاد العام لنقابات وادي النيل في ١٥ مارس سنة ١٩٢٤ رأسه عبد الرحمن فهمي بك أحد القيادات الوفدية والذي لقب بزعيم العمال. وظلت فاعلية هذا الاتحاد محدودة للغاية في الدفاع عن العمال وحقوقهم

فلم يكن له دور ملموس في المنازعات التي وقعت والتي كان من أبرزها النزاع حول مطالب عمال شركة السكر في كوم امبو وأرمنت.

وفي أكتوبر سنة ١٩٢٤ تقدم عمال شركة السكر بكوم امبو بقائمة من المطالب تضم ٤١ مطلبا من ضمنها الاعتراف بالنقابة وتعديل الأجور وإقرار نظام للأجازات والعلاج والتعويض عن إصابات العمل، ولم يكن للاتحاد أي اهتمام بتلك المطالب.

وفي نوفمبر ١٩٢٤ أسس عمال مصنع السكر بأرمنت نقابة لهم تقدمت بعدد من المطالب حول ساعات العمل والأجور وسوء المعاملة وسوء حالة الخفراء كما تقدمت النقابة بطلب للانضمام لاتحاد العمال برئاسة عبد الرحمن فهمي. وهددت الشركة أعضاء النقابة بالفصل...بل فصلت بالفعل ١٦ خفير، ولم يتحرك الاتحاد لإعادتهم للعمل إلا بعد أن نشرت جريدة الاتحاد العام بياناً عن الأحداث في ١١ يناير ١٩٢٥ ناشد فيه عمال مصنع أرمنت الرأي العام والصحافة الاحتجاج علي ما وقع للعمال. وفي يناير ١٩٢٥ أضرب العمال الزراعيون التابعون لمصنع سكر أرمنت مطالبين برفع أجورهم واحتجاجاً في الوقت نفسه علي فصل أربعة من زملائهم بسبب نشاطهم النقابي.

سقطت حكومة الوفد سنة ١٩٢٤ وفقدت الطبقة العاملة الكثير من مطالبها وأمانيها المعلقة التي توسمت في حكومة الوفد تبنيها وطفت علي سطح الحياة السياسية حكومة زيوار باشا التي اتجهت نحو تقييد الحريات بما في ذلك حرية الصحافة وحرية الاجتماعات وحق تأليف الجمعيات والمنظمات النقابية مما وضع الطبقة العاملة وحركتها في مناخ سياسي مضاد لحركتها وأهدافها. وكان من الطبيعي في ظل تلك الظروف أن يتراجع العمل الجماعي أو يفقد علي الأقل أسلحته ومن ضمنها سلاح الإضراب ليحل محله أسلوب الشكوي ورفع الالتماسات، وتوالت الالتماسات والشكاوي من عمال شركة السكر بأرمنت الذين

وصلوا بشكواهم إلي الأعتاب الملكية راجين إعادة زملائهم المفصولين وصرف تعويضات لآخرين.

وسقطت وزارة زيوار باشا وألف عدلي يكن باشا الوزارة، وكان العمال يأملون أن يكون هذا مؤشراً لإلغاء القيود وفاتحة أمل لتحقيق مطالبهم، إلا أن الأزمة الاقتصادية ازدادت تفاقما (١٩٢٩-١٩٣٤) وصاحبها ارتفاع جديد في الأسعار وسعي أصحاب الأعمال لخفض الأجور وتوفير مزيد من العمال وتضييق الفرص المتاحة للاستخدام. وفي هذه الفترة ركب القصر موجة الحركة العمالية فأسس النبيل عباس حليم حزبا للعمال.

وفي ظل حكومة صدقي باشا شددت الرقابة علي العمل النقابي ودور النقابات وعلي سراي النبيل عباس حليم رئيس حزب العمال أيضاً، وأغلق مقر الاتحاد العام للعمال في ١٥ مارس ١٩٣١، ولاحق رجال الأمن القيادات النقابية فاعتقلوا بعضا منهم وسجلوا محاضر للبعض الآخر. ورغم كل ذلك لم يستسلم العمال أمام هذا الظلم البين والتحدي الصارخ... فقد قامت مظاهرة بشركة سكر أرمنت للمطالبة بزيادة الأجور، واستباح المدير الأجنبي لنفسه قتل قائدها محمود برسي برصاص مسدسه وأطلقت الشرطة سراح المدير واعتبرته في حالة دفاع شرعي عن النفس. وأعاد العمال بعد ذلك تشكيل نقابة جديدة لهم واعتبرت الإدارة ذلك جريمة وفصلت كل أعضائها، وبعد مفاوضات أصر مدير الشركة الفرنسي ألا يعود نقابي إلي عمله إلا إذا ارتدي ملابس النساء إمعانا في إذلالهم وكسر نفوسهم . وبالفعل... لبس البعض زي النساء التقليدي (الجبة والقناع) ودخلوا المصنع يجرون ذيول الذلة تحت وطأة الحاجة والأزمة الاقتصادية الطاحنة. وظلت تلك الحادثة وصمة عار في جبينهم وجبين أحفادهم من بعدهم، وتم فصل من لم يرتدي زى النساء منهم. وانتهي حكم صدقي في ٢١ سبتمبر

سنة ١٩٣٣ بصورة فجائية عندما قدم استقالته لظروف صحية ولكن سياسته ظلت سائدة بكل ملامحها طوال فترة حكم خلفه عبد الفتاح يحيى باشا.

وفي ١٣ يوليو ١٩٣٤ أضرب عمال عنبر السكر في مصنع تكرير السكر بالحوامدية لرفض الشركة إجراء تعديلات الأجور التي طالبوا بها، وانضم إليهم زملاؤهم من وردية المساء فأصبح عدد المضربين نحو ألف عامل من ثلاثة آلاف عامل. ويبدو أن الخلاف كان قد دب بين قادة العمال وبين مؤيدي الإضراب ومعارضيه، وأعلنت الشركة غلق المصنع حتى لا يتفاقم الوضع. واهتمت أجهزة الأمن بالحادث فحضر مدير الجيزة محمد شعير بك إلي الحوامدية بنفسه لتسوية النزاع ولكنه لم ينجح حيث استمر عدد كبير من العمال مضربين عدة أيام رغم استئناف العمل في بعض أقسام المصنع.

وفي ١٣ يوليو ١٩٣٦ قام عمال مصنع تكرير السكر بالحوامدية بإضراب جديد وعنيف أدي بأحداثه المثيرة إلي تفجير قضية العمال وعلاقاتهم بحكومة الوفد. وترجع أسباب هذا الإضراب إلي نزاع قديم بين شركة السكر وعمالها في مصنع الحوامدية حول عدد من المطالب كان أهمها مطلب زيادة الأجور بنسبة ٢٥% وإعادة العمال المفصولين في حوادث سابقة وتنظيم فترات الراحة لتأدية الصلاة، وكان حامد سليم أحد قادة العمال ضمن المفصولين الذي قدم عريضة بهذه المطالب إلي مكتب العمل بوزارة التجارة والصناعة دون أن يتلقي ردا أو إجابة. وفي صباح يوم ١٣ يوليو سنة ١٩٣٦ تسلل حامد سليم إلي المصنع شاهرا مسدسه في صورة فروسية، وأعلن الاعتصام في المصنع حتى تجاب المطالب ولقي نداءه استجابة من العمال حيث أغلقوا الأبواب وقطعوا أسلاك الكهرباء والتليفونات كما قام بعضهم ببعض أعمال التخريب في الآلات والمعدات، ووجهت سلطات الأمن قوات كبيرة من رجالها ومن الجيش لمحاصرة المصنع ومحاولة إخراج العمال منه، وجرت بين الطرفين معارك

دامية طوال النهار وجزءا من الليل، وأصيب فيها عـدد كبيـر مـن الجـانبين واستشهد العامل عواد بسيوني أبو العلا برصاص البوليس، وتمكن حامد سـليم من التسلل من المصنع المحاصر خلال الليل وسافر سرا إلـي القـاهرة حيـث اختفي في سراي عباس حليم ثلاثة أيام، وبهروبه انفض الإضراب وقبل العمال الخروج وألقي القبض علي نحو ٧٧ منهم. ولما كان عباس حلـيم غائبـا عـن القاهرة فقد اتصل حامد سليم بالأستاذ أحمد حسين المحامي الذي نصحه بتـسليم نفسه إلي النائب العام، ثم استؤنف العمل في المصنع يوم ١٦ يوليو سنة ١٩٣٦. وترجع أهمية هذا الإضراب بصرف النظر عن أحداثه المثيرة وتصرفات قائـده حامد سليم إلي أنه فجر موضوع علاقة حكومة الوفد بحركة الطبقة العاملة، فقد كشف هذا الإضراب عن عجز الأجهزة التنفيذية التي تعتمد عليها حكومة الوفـد في مواجهة مسئولياتها كحكومة دستورية ديمقراطية، فقد ثبت من أحداث هـذا الإضراب مدي عجز وإهمال مكتب العمل في نظر المطالـب العماليـة وفـي المبادرة إلي بذل الجهد لتسويتها، كما ثبت أنه رغم ادعاء حكومة الوفد انتهـاء أساليب القهر البوليسي كانت أجهزة الأمن أسبق الأجهزة إلي مواجهـة العمـال وتعقيد المواقف بالصدام معهم، وكشف هذا الإضراب أيضا عن ظاهرة غيـاب القيادة النقابية العليا المرتبطة بالوفد فـي الاتحـاد العـام والمجلـس الأعلـي، وانصرافها عن مداومة العمل وسط الحركة النقابية بعد أن تولي حزبهم الحكـم. ولعل ذلك يفسر لنا التجاء حامد سليم إلي سراي عباس حليم بدلا مـن الالتجـاء إلي الاتحاد العام الوفدي الذي يدعي قيادة الحركة العمالية.

وإذا كان إضراب الحوامدية قد خطف الأنظار وشغل اهتمام الرأي العام وفجر الكثير من النقاش حول الحركة اليومية للطبقة العاملة وعلاقاتها بالوفـد، فإن قطاعات أخرى من العمال ظلت توالي حركتها اليومية النشيطة مـن أجـل مطالبها طوال النصف الثاني من عام ١٩٣٦ وإن كانت لم تحظ بنفس القدر من

الاهتمام الذي حظيت به الإضرابات السابقة. ولم تتمكن حكومة الوفد حتى آخر يوم من وجودها في ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٣٧ أن تحل مشاكل العمال رغم ما تظاهرت به من انحياز للعمال.

وجاءت حكومة محمد محمود باشا صاحب القبضة الحديدية والطغيان بينما كانت الحركة العمالية تكتسب من خلال تجاربها صلابة وخبرة نضالية وتجمعاً وتنظيماً ونضجاً، وواصلت العمل الجماعي الذي وصل ذروته بالإضراب العام يوم ١٢ يونيو سنة ١٩٣٩ الذي كان نقطة تحول وعلامة بارزة في تاريخ الحركة العمالية.

وفي عام ١٩٣٩ تمكن عمال مصنع سكر نجع حمادي البالغ عددهم أكثر من ألف عامل من تشكيل نقابة لهم وتعيين مستشارين قانونيين لها من المحامين المحليين. وانتهزت النقابة فرصة موسم العصير وتقدمت من خلال مستشاريها بعدد من المطالب تتصل بزيادة الأجور وخفض ساعات العمل من ١٢ ساعة إلي ثمانية ساعات وصرف أجور إضافية عن ساعات العمل الزائدة وإصلاح مساكن العمال ونقل فريق من عمال اليومية إلي كادر العاملين الدائمين، وأرسلت صورة من تلك المطالب إلي مصلحة العمل، وتشكلت لجنة من وزارة المالية لبحث الأمر، وأعلن أن اللجنة قد وافقت علي بعض المطالب التي أبلغت النقابة بها لتهدئة الموقف والحيلولة دون إضراب العمال، كما تقرر إيفاد مندوبين من مصلحة العمل إلي نجع حمادي لإعداد تقرير تفصيلي عن المشكلة وتم ذلك فعلا في نهاية فبراير سنة ١٩٣٩. وفي أوائل مارس سنة ١٩٣٩ سافر هنري نوس رئيس مجلس إدارة الشركة ووكيله ممدوح رياض إلي نجع حمادي، وبعد أن اتصلا بحكمدار قنا ومأمور مركز نجع حمادي استدعيا ممثلي العمال لإبلاغهم ببعض القرارات التي اتخذتها الشركة لتسوية مطالبهم أهمها صرف مرتب يوم عمل إضافي كل عشرة أيام وصرف أجر سبعة أيام

مكافأة في نهاية موسم العصير وصرف أجر إضافي لمن يعملون أكثر من تسع ساعات من عمال العصير. وقبل العمال هذه التسوية علي أمل الاستجابة لباقي المطالب مستقبلا، وبعد انتهاء موسم العصير في إبريل سنة ١٩٣٩ انقضت الشركة علي زعماء العمال وفصلت منهم ٦٠ عاملا وأعلنت حل النقابة من جانبها واتهمت يوسف حمدان من قادتها بتهديد مدير المصنع بالاغتيال وأطلقت البوليس لمطاردته وتفتيش مساكن العمال بحثا عنه.

اندلعت بعد ذلك الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩-١٩٤٥) وانتهت بهزيمة ألمانيا النازية واستسلامها في ٧ مايو سنة ١٩٤٥، كما انتهت بهزيمة اليابان في أغسطس سنة ١٩٤٥. ولقد عانت مصر بصفة عامة والطبقة العاملة بصفة خاصة من أحداثها وآثارها حيث تم تطبيق الأحكام العرفية وزادت البطالة بمعدلات عالية نتيجة تسريح العمال من معسكرات الجيش الانجليزي، وتجمدت الأجور، ولجأ أصحاب الأعمال إلي الإقلال من نسب العمالة في مشروعاتهم مما وسع دائرة الصراع بين العمال وأصحاب العمل.

وفي فبراير سنة ١٩٤٥ تقدمت نقابة عمال السكر بالحوامدية التي تضم نحو خمسة آلاف عامل بمجموعة من المطالب إلي إدارة شركة السكر والتكرير المصرية التي كان لها وزنها ضمن أسرة البرجوازية الصناعية وسكرتيرها العام ممدوح رياض عضو معين في المجلس الاستشاري الأعلى للعمل، ولم يخلو مجلس إدارتها يوما من وزير أو أكثر ضمن أعضائه. وبادرت إدارة الشركة برفض مطالب العمال وأعلنت عدم استعدادها حتى لمجرد النظر في تلك المطالب، ورد العمال علي ذلك باحتلال المصنع لمدة خمسة أيام من ١٢إلي ١٦ فبراير سنة ١٩٤٥، وقامت وزارة الشئون الاجتماعية بإصدار قرار وزاري بإحالة النزاع إلي لجنة التوفيق ولكن مندوب الشركة تخلف عن حضور جلسة اللجنة مما اضطر اللجنة إلي تأجيل انعقادها لمدة عشرة أيام، واعتبر العمال أن

هذا التأجيل من قبيل المماطلة والتسويف وقرروا إعلان الإضراب من جديد يوم ٩ مارس سنة ١٩٤٥ واستمر الإضراب حتى ١٦ مارس ١٩٤٥ أي نحو أسبوع امتنع فيه العمال عن استلام أجورهم أو تموينهم، لكنهم في هذه المرة لم يحتلوا المصنع إلا يومين فقط (٩، ١٠مارس) ثم أخلوه في اليوم الثالث تجنبا للصدام مع البوليس. وعادت لجنة التوفيق إلي الانعقاد في موعدها المؤجل ووافق العمال علي العودة للعمل انتظاراً لصدور قراراتها، ولكن إجراءات التوفيق طال أمدها نتيجة لمناورات مندوب الشركة حتى صارت قضية عمال مصنع سكر الحوامدية هي قضية العصر كما أطلقت عليها الصحافة أيامها. ولم تصدر لجنة التوفيق قراراتها في هذا النزاع إلا في يناير ١٩٤٨، وطالب العاملون في المصانع الأخري للسكر تطبيق قرارات لجنة التوفيق عليهم وتعاطف معهم في ذلك وزير التجارة والصناعة.

وانقضي عقد الأربعينيات ووضع التاريخ نهاية لحكومات الأقلية ليعود الوفد إلي الحكم في ١٢يناير ١٩٥٠.

وفي ١٦ ديسمبر سنة ١٩٥٠ عاود عمال السكر بالحوامدية الإضراب لتحقيق باقي مطالبهم، واستمر الإضراب حتى ٢٥ ديسمبر وتضامنت معهم نقابات عمال مصانع السكر بالصعيد، وانتهي الإضراب نهاية مؤسفة بالقضاء علي النقابة وإبعاد رئيسها وسكرتيرها وتكوين نقابة جديدة اختارت إدارة الشركة عناصرها من الموالين لها وبدأت مرحلة جديدة من الانتهازية النقابية.

وقامت ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ لتنحاز إلي جانب القضاء علي الإقطاع وسيطرة رأس المال علي الحكم وإقامة عدالة اجتماعية. وتبنت الثورة قضايا العمال الذين تحقق لهم في ظل الثورة والتأميم والتحول الاشتراكي كل مطالبهم وآمالهم وصار العامل المصري آمنا في رزقه ومطمئنا علي مستقبله بعد تطبيق قوانين العمل والتأمينات الاجتماعية التي وضعت في عهد الثورة

وتطويرها باستمرار لصالح الطبقة العاملة، وأصبح للحركة النقابية شرعيتها ومؤسساتها الخدمية والثقافية ووصل العمال إلي منصب الوزير وتم تشكيل الاتحاد العام لنقابات عمال مصر سنة ١٩٥٧ ليقود العمل النقابي في البلاد وصار له صوتا مؤثرا في المسيرة الوطنية في مصر والعالم العربي والحركة العمالية العالمية.

لقد جني التنظيم النقابي ثمار هذا الكفاح الطويل والتضحيات العظيمة، وكان عمال شركة السكر من طليعة المناضلين من أجل قضايا وحقوق العمال وحفرت صفحات نضالهم مكانها في تاريخ الحركة العمالية المصرية رغم أن التاريخ لم يدون كل حكاياتهم في ظل غيبة الإعلام العمالي.

وتتواصل المسيرة ويصل إلي مواقع الإدارة العليا في شركة السكر أبناء هؤلاء العاملين المناضلين الذين مهدوا لهم الطريق.... كانت الساحة أمامهم متسعة، والطريق مفتوحاً في ظل المكاسب العمالية ومجانية التعليم ليحقق الأبناء حلم الآباء مقدرين حجم التضحيات التي فرشت أمامهم طريق المستقبل بالورود.

ملحق رقم (٢)

دور البحوث والتطوير في صناعة السكر

ملحق رقم (٣)

دور البحوث والتطوير في صناعة السكر

تهتم شركات السكر المصرية اهتماما بالغا بمجالات البحوث والتطوير إيمانا منها بأن التنمية والنهوض لا يمكن أن يتحققا إلا على قاعدة عريضة من البحث العلمي دفعا لعجلة التطوير والتنمية مع مسايرة الاتجاه العالمي المتنامي في التطوير الشامل... تطوير الآلات والمعدات، وتطوير أنظمة العمل، وتطوير وتنمية القوى البشرية... تطوير وتنمية في الزراعة والصناعة.

وليس ذلك بجديد على صناعة السكر، فقد آمن القائمون عليها منذ نشأتها بأهمية البحوث والتطوير، وشهدت تلك الصناعة على امتداد تاريخها الطويل تجارب كثيرة ومظاهر متعددة للتحسين والتطوير كان لها أكبر الأثر في تقدمها لتكون اليوم في مصاف الشركات العالمية الكبرى في مجالها، ولتكون في طليعة الشركات المصرية الرائدة في دعم التنمية الوطنية والاقتصاد القومي.

وعندما نعود إلى بدايات نشأة صناعة السكر في مصر أيام محمد علي باشا الكبير والي مصر نجد أن محمد علي قد استعان بالخبرة الأجنبية سنة ١٨١٨ لإدارة أول معمل (مصنع) لصناعة السكر الذي أنشأه في قرية الريرمون بالقرب من ملوي بمديرية المنيا لعدم توفر الخبرة المصرية الكافية لهذه الصناعة الجديدة، فاستقدم مهندس إنجليزي اسمه بريم (Brim) لهذا الغرض وبعد وفاته أسند إدارة المعمل إلى اثنين من الإيطاليين. وفي عام ١٨٣٤ استعان محمد علي أيضا بعدد من الخبراء الفرنسيين لإدارة معملين آخرين أنشأهما في قريتي الروضة وساقية موسى بالمنيا. ، كما استعان محمد علي بالخبير الفرنسي مسيو

آلار (Alar) المتخصص في تكرير السكر لتطوير عمليات التكرير، وأصدر أوامره المشددة إلى مدير مديرية أسيوط لتنفيذ مقترحات وتعليمات الخبير الفرنسي وضرورة التزام جميع العاملين بها.

ولم تقتصر جهود التطوير والتحديث على عمليات التصنيع، بل امتدت إلى المجال الزراعي حيث إستقدم محمد علي في سنة ١٨٢٧ خبيرا إنجليزيا في مجال زراعة القصب اسمه روبرتسون (Robertson) لتطوير الإنتاج الزراعي في مصر الوسطى كما ونوعا ٠

وقام إبراهيم باشا الابن الأكبر لمحمد علي باشا الكبير بإيفاد مستشاره الخاص عمر أفندي إلى جزر الهند الغربية لجلب أصناف جديدة من القصب، وأحضر بالفعل نوعا من القصب الأحمر لزراعته في مزارع إبراهيم باشا الخاصة التي أعطاها له والده والتي كانت مساحتها ١٠٠٠ فدان من أطيان الإبعادية في جرجا وأسيوط والتي خصصت لزراعة محصول قصب السكر، واستقدم إبراهيم باشا أيضا اثنين من الخبراء الإنجليز المتخصصين لتطوير مزارع القصب الكبيرة.

وسار على نفس النهج الخديو إسماعيل باشا بعد توليه حكم مصر وإنشائه معامل الدائرة السنية، فاستعان بخبرة بعض الشركات الأوروبية العاملة في المجال مثل شركة كاي وشركة تيت أندليل لتنظيم وإدارة وتطوير معامل الدائرة السنية وإمدادها بالمعدات والخبراء مما كان له أكبز الأثر في تطوير هذه الصناعة منذ نشأتها.

وبالرغم من وجود عدة مصانع أهلية لإنتاج السكر في مصر في ذاك الوقت فإن السكر المنتج من مصانع الباشاكان أفضل أنواع السكر المنتج في البلاد.

وقد نفذ الخديو إسماعيل باشا أيضا عددا من المشروعات الكبرى التي أسـهمت في تطوير زراعة القصب وصناعة السكر في مصر وقتها نذكر منها ما يلي:

١- مد خطوط الديكوفيل لنقل القصب من المزارع إلى المصانع.
٢- تأسيس صناعة التقطير لإنتاج الكحول بجوار مصانع الدائرة السنية.
٣- تطهير وتعميق ترعة الإبراهيمية لتوفير مياه الري لمحصول القصب.
٤- مد خطوط السكة الحديد من القاهرة إلى أسيوط لنقل السكر المنتج من المصانع إلى القاهرة، ونقل المعدات المستوردة إلى المصانع.

ومن المعالم البارزة في تاريخ تطوير صناعة سكر القصب في مصر هو استخدام المصاص في إنتاج الطاقة البخارية اللازمة لتشغيل المصانع بديلا للفحم الذي كان يتم استيراده واستخدامه كوقود للمراجل لتوفير الطاقة البخارية اللازمة للتصنيع، وقد تم ذلك بعد تطوير عمل العصارات لتحسين ملاءمة المصاص للحرق وكذلك تطوير أفران المراجل لتناسب حرق المصاص، وقد كان ذلك نتاجا لجهود بحوث وتجارب مجموعة من الخبراء الفرنسيين الذين كانوا يعملون بمعامل الدائرة السنية.. وقد أفاد ذلك كثيرا في ترشيد التكلفة وتعظيم العائد.

وفي عهد الخديو عباس حلمي الثاني... تكونت شركة مصر العليا للسكر سنة ١٨٩٢ كشركة مساهمة فرنسية، واستمر نهج التطوير... فكان مشروع إدخال صناعة سكر البنجر إلى مصر من خلال شركة مصر العليا مع الاستخدام المزدوج لمعدات الشركة في تصنيع البنجر، وقد تمت زراعة ٥٠٠ فدان من بنجر السكر لهذا الغرض سنة ١٨٩٩ وحققت إنتاجية قدرها ٣٠ طن/ فدان حيث تم تصنيع ١٥ ألف طن من جذور البنجر... وتلك إنتاجية لم تتحقق على المستوى القومي حتى الآن.

واستمر نهج التطوير، والأمثلة كثيرة في تاريخ صناعة السكر نذكر منها مايلي:

١- إدخال نظام الكربنة المزدوجة بمصانع سكر نجع حمادي سنة ١٩٠٠ لإنتاج سكر بمواصفات عالية الجودة للتصدير.

٢- زيادة الطاقة الإنتاجية لمصانع أبو قرقاص إلى ٢٠٠٠ طن قصب/ يوم بعد أن اشترته الشركة العامة للسكر والتكرير من الدائرة السنية.

٣- زيادة الطاقة الإنتاجية لمصنع أرمنت من ٤٣٩٢٨ طن قصب/ موسم سنة ١٩٠٤/ ١٩٠٥ إلى ١٧٢٤٢٨ طن قصب/ موسم سنة ١٩١١/١٩١٢.

٤- زيادة الطاقة الإنتاجية لمصانع شركة السكر من ٦٩٢ ألف طن قصب/ موسم قبل سنة ١٩١٩/١٩٢٠ إلى ١،١٣٨ مليون طن قصب/ موسم سنة ١٩٢١/١٩٢٢ ثم إلى ١،٥ مليون طن قصب/ موسم سنة ١٩٣١/١٩٣٢، وبعد ذلك إلى ما يزيد على ٢ مليون طن قصب/ موسم سنة ١٩٤٧/١٩٤٨.

٥- إجراء البحوث على ٤٠ صنف قصب هجين مستورد وتجربتها صناعياً (ورد في تقرير مجلس إدارة شركة السكر المعروض على الجمعية العمومية سنة ١٩٤٥/١٩٤٦).

٦- تطوير ورش المصانع وزيادة إنتاج المسابك لتوفير متطلبات الصيانة التي كان يتم استيرادها بعد أن تعذر الاستيراد خلال الحرب العالمية الثانية لتوقف طرق المواصلات. ومنذ ذلك الحين بدأ

التفكير جديا في تطوير القدرات الذاتية لتصنيع قطع الغيار محليا ودعم الأنشطة الهندسية لتحقيق ذلك الهدف.

٧- اعتماد ٥١٠ ألف جنيه سنة ١٩٥٥/١٩٥٤ لأعمال التطوير والتحديث والتوسعة في مصانع شركة السكر.

٨- زيادة اعتمادات البحوث والتطوير إلى مليون جنيه سنة ١٩٥٨/١٩٥٧، والتخطيط لتطوير العمل بمصنع تقطير الحوامدية لإنتاج ٢٥٠٠ طن خميرة جافة سنويا بالإضافة إلى إنتاج حمض الخليك (ورد في تقرير مجلس إدارة شركة السكر المعروض على الجمعية العمومية سنة ١٩٥٧/ ١٩٥٨).

٩- زيادة الطاقة الإنتاجية لمصنعي أرمنت وكوم امبو إلى ٨٨٠ ألف طن قصب في الموسم سنة ١٩٥٩.

١٠- قيام القطاع الزراعي بشركة السكر بنشر صنفين جديدين من القصب بالتعاون مع الأجهزة المختصة بوزارة الزراعة لتطوير محصول القصب وزيادة إنتاجيته والارتقاء بجودته. وهذان الصنفان هما D12 48 الذي توصلت إليه أبحاث شركة السكر، N. Co. 310 المستورد من الهند والذي تم التوصل إليه من البحوث المشتركة بين محطة بحوث القصب بناتال في جنوب أفريقيا ومحطة بحوث القصب بكوامبتور بالهند سنة ١٩٥٨/ ١٩٥٩.

١١- اختراع جهاز الانتشار المصري بمعرفة شركة السكر، الذي يستخلص السكر من مصاص القصب بطريقة مستمرة والذي سجل عالميا باسم مصر (Egyptian Diffuser)، وبيع حق تصنيعه لشركة B. M. A. الألمانية بعد اجتيازه بنجاح جميع الفحوص

والاختبارات التي أجريت عليه بمعرفة معهد تكنولوجيا صناعة السكر في براون شيفانج بألمانيا الغربية.

١٢- تطوير نظام تفقير المولاس من خلال التبريد المستمر.

١٣- تطوير عملية ترشيح الطينة لتخفيض فقد السكر في الطينة، وذلك بالترشيح المستمر بدلا من نظام الترويق متعدد المراحل، وتم ذلك سنة ١٩٦٤.

١٤- تطوير عملية معالجة العصير باستخدام الكبرتة لإنتاج سكر أبيض للاستهلاك المباشر.

١٥- التغلب على مشكلة زيادة نسبة النشا في عصير القصب من الصنف ٥٤س٩ باستخدام الإنزيم الطبيعي في العصير وتعديل زمن الاحتجاز ودرجة الحرارة في تانكات خاصة.

١٦- تطوير وتوسعة واستكمال طاقات مصانع الإنتاج بإنشاء خط ثان في إدفو واستكمال مصنع قوص ومصنع دشنا مما أدى إلى زيادة حجم الطن المعصور من القصب إلى ٤ مليون طن في موسم ١٩٦٩/١٩٦٨.

١٧- تطوير مصانع الإنتاج لتكرر جزءا من إنتاجها بدءا بمصنع أرمنت في موسم ١٩٦٩/١٩٦٨.

١٨- تطوير عملية نفض طبخة سكر ب باستخدام النافضات المزدوجة.

دور شركة السكر والصناعات التكاملية المصرية في أنشطة البحوث والتطوير

تمثل شركة السكر والصناعات التكاملية كيانا صناعيا هائلا وصرحا قويا من صروح الصناعة المصرية العملاقة حيث تعتبر المنتج الرئيسي للسكر في مصر إذ تمتلك تسع مصانع لإنتاج وتكرير السكر فضلا عن الصناعات التكاملية الأخرى القائمة على صناعة السكر ومنتجاتها الثانوية مثل خميرة الخبز والكحول والعطور والخل وحمض الخليك والمذيبات العضوية والخشب الحبيبي والأعلاف علاوة على المنتجات الأخرى المتعددة.

ولقد كانت البحوث والتطوير أحد الأركان الهامة في سياسات واستراتيجيات الإدارة بشركة السكر منذ نشأتها وحتى الآن إيمانا بأن ذلك هو الركيزة الأساسية للنجاح.

ودعمت الشركة ذلك الاتجاه منذ الأربعينيات بإنشاء محطات البحوث الزراعية في الحوامدية وأبو قرقاص ونجع حمادي وكوم امبو، وأعدت الكوادر العلمية اللازمة لها حيث تجري البحوث المتخصصة في مجالات إنتاج أصناف وسلالات القصب بجانب بحوث التربة وتغذية النبات ونظم الري ومقاومة الأمراض والآفات والمعاملات الزراعية... الخ، كما قامت بإنشاء وحدة تجريبية متكاملة في مصانع قوص لتطوير العمليات الصناعية وكذلك مركز على مستوى عالمي للأعمال الهندسية والتكنولوجية بالحوامدية لتعميق التصنيع المحلي وإقامة المصانع الكاملة.

ولقد أقامت الشركة جسور التعاون مع الجامعات المصرية ومراكز البحوث المختلفة والمعاهد البحثية المتخصصة بهدف إثراء هذا الاتجاه وتطويره وإعادة التأهيل المستمر لمحطات البحوث في إمكانياتها المادية والبشرية، ويتمثل

هذا التعاون في إقامة معهد بحوث تكنولوجيا صناعة السكر في جامعة أسيوط وتنفيذ المشروعات البحثية التي تحقق جزءا من الخطة الاستراتيجية للبرامج البحثية للشركة إيمانا بأن العصر الحالي لثورة المعلومات يعتمد في المقام الأول على العلم والمعرفة والعقول المستنيرة.

وامتدادا لهذا الفكر الرائد ولتحديد استراتيجية العمل في هذه المجالات بهدف تنمية الإمكانيات المادية ووضع خطط التأهيل العلمي ونظم العمل ورفع كفاءة الكوادر العلمية... الأمر الذي يتحقق معه إثراء وإسراع حركة التغيير والتطوير... كان قرار إدارة الشركة سنة ١٩٩٧ بإنشاء شئون للبحوث والتطوير تضم قطاعات للبحوث في المجالات الفنية الزراعية والخلاصات الغذائية والعطرية، والعمليات الإنتاجية والصناعية، والأنشطة الهندسية... بهدف تعظيم دور البحوث والتطوير الذي يعتبر قاطرة التقدم والريادة في مجال إنتاج وتصنيع المحاصيل السكرية والمحليات الطبيعية، وكذلك المنتجات الثانوية الناتجة من هذه الصناعة ولإمكان تحقيق الصمود والتصدي للمنافسة العالمية في ظل تطبيق اتفاقية تحرير التجارة العالمية (الجات).

وقد تم تحديد الأهداف التالية لشئون البحوث والتطوير:

١- وضع أولويات واضحة في مجالات العمل البحثية المختلفة والتي يجب أن يشارك في تحديدها العاملون، وإعداد الخطط السنوية للبحث والتطوير.

٢- تحديد استراتيجيات فاعلة وخطط تنفيذية محددة لتحقيق الأهداف، وطرق تقييم الأداء، والتحسين والتطوير المستمر.

٣- إدخال نظم نقل التكنولوجيا المولدة محليا وعالميا.

٤- بناء كوادر علمية وفنية متكاملة ومتتابعة.

٥- تنمية روح العمل بفريق بحثي لتغطية كافة نواحي البحث.

٦- الالتحام مع الجامعات ومراكز البحوث العلمية المحلية والعالمية.

٧- إنشاء مركز معلومات وقاعدة بيانات للبحوث والتطوير، والاشتراك في شبكات المعلومات العالمية.

٨- إصدار وتوزيع الدوريات العلمية بنتائج الأبحاث المحلية والعالمية.

٩- نشر الوعي بأهمية البحوث والتطوير.

قطاع البحوث الزراعية

يهدف العمل في قطاع البحوث الزراعية إلى النهوض بالمحاصيل السكرية مما يؤدي إلى زيادة إنتاجية السكر وتقليل الفجوة ما بين الإنتاج والاستهلاك في محاولة للوصول إلى درجة الاكتفاء الذاتي، ويعتمد هذا العمل على زيادة الإنتاجية من وحدة المساحة للمحاصيل السكرية بتحسين وسائل الإنتاج سواء من الأصناف الجديدة أو تطوير وإدخال تكنولوجيا جديدة في الإنتاج وخفض التكاليف... مع إدخال محاصيل سكرية جديدة مثل بنجر السكر والذرة السكرية والاستيفيا والذرة الشامية التي تستخدم في إنتاج شراب الهاي فركتوز وغيرها، وذلك كمصادر لزيادة إنتاج السكر وبدائله واستغلال منتجاتها الثانوية. وتتلخص الأهداف الرئيسية لقطاع البحوث الزراعية فيما يلي:

١- تربية واستنباط أصناف جديدة لمحصول قصب السكر تتميز بإنتاجية عالية وبارتفاع نسبة الحلاوة والمقاومة للأمراض والحشرات والآفات وتتلاءم مع الظروف البيئية الزراعية السائدة.

٢- حصر ودراسة المشاكل المرضية في المحاصيل السكرية وتحديد طرق علاجها.

٣- تتبع نشاط الآفات الحشرية والحيوانية بالمحاصيل السكرية ووضع برامج متكاملة لمقاومتها، مع التوسع في أساليب المقاومة الحيوية.
٤- تحسين المعاملات الزراعية في إعداد الأرض للزراعة ومواعيد وطرق الزراعة ومزارع التقاوي والمقننات المائية والسمادية ومقاومة الحشائش والتكثيف الزراعي وحتى الحصاد.
٥- دراسات في تكنولوجيا المحاصيل السكرية من حيث النضج والتدهور وعلاقته بجودة التوريدات.
٦- دراسات خاصة بالمخلفات الحقلية والصناعية وتدوير هذه المخلفات للاستفادة منها والمساهمة في الحد من تلوث البيئة.
٧- دراسة وإدخال تقنيات العمل الحديثة في مجال البيوتكنولوجي والهندسة الوراثية.
٨- العمل على إدخال محاصيل سكرية جديدة للصناعة.
٩- استمرار وتنمية التعاون مع الجهات العلمية في مجال المحاصيل السكرية محليا وعالميا.
١٠- تنمية الإمكانيات المادية والموارد البشرية بالتدريب داخليا وخارجيا.

محطات البحوث الزراعية وأنشطتها

١- محطة أبحاث نجع حمادي (الملحقة بمصنع سكر نجع حمادي - قنا)

أ- **تاريخ الإنشاء:** ١٩٣٨ وتم تطويرها بإضافة معامل متخصصة سنة ١٩٧٦، ١٩٨٥.

ب- **النشاط الأساسي:** تنفيذ برنامج انتخاب أصناف قصب السكر الجديدة في المراحل النهائية، وإنتاج وتربية طفيل التريكوجراما لتطبيق المكافحة الحيوية لآفات القصب الحشرية وحصر وتصنيف وتقييم المسببات المرضية لقصب السكر، والإكثار السريع لأصناف القصب عن طريق زراعة الأنسجة، وتجارب معاملات زراعية على المحاصيل السكرية.

ويتبع المحطة مزرعة بحثية مساحتها ٦٠ فدان.

٢- محطة أبحاث الحوامدية (الملحقة بمصنع تكرير السكر بالحوامدية - الجيزة)

أ- **تاريخ الإنشاء:** ١٩٤٠ وإنشاء الصوب ١٩٦٧ وتجديد المبني ١٩٨٠ وإعادة التاهيل واستحداث غرف ضوئية ١٩٩٦، وإضافات حديثة للتربية سنة ٢٠٠٨.

ب- **النشاط الأساسي:** إزهار وتربية أصناف قصب السكر وإنتاج البذرة وزراعتها وانتخاب البادرات.

٣- محطة أبحاث كوم امبو (الملحقة بمصنع سكر كوم امبو - أسوان)

أ- **تاريخ الإنشاء:** ١٩٤٣ وتم تحديثها سنة ١٩٧٥ وإضافة معمل متخصص لطفيل المقاومة الحيوية سنة ٢٠٠٨.

ب- **النشاط الأساسي:** تنفيذ برنامج انتخاب أصناف قصب السكر الجديدة في مراحلها النهائية، ودراسة التربة والاحتياجات المائية والسمادية وتطوير نظم الري، وتجارب المعاملات الزراعية على المحاصيل السكرية.

ويتبع المحطة مزرعة بحثية مساحتها ١٦٠ فدان، ومحطة أرصاد جوية زراعية.

٤- محطة أبحاث أبو قرقاص (الملحقة بمصنع سكر أبو قرقاص - المنيا)

أ- تاريخ الإنشاء: ١٩٦١، وتم إعادة تأهيلها سنة ١٩٧٦، وسنة ١٩٩٠.

ب- النشاط الأساسي: إنتاج أصناف قصب السكر الجديدة في المراحل الأولى، وإنتاج وتربية طفيل التريكوجراما لتطبيق المكافحة الحيوية لآفات القصب الحشرية، وتجارب معاملات زراعية على المحاصيل السكرية.

ويتبع المحطة مزرعة بحثية مساحتها ١٣٠ فدان.

أهم العلامات البارزة لجهودات الشركة في البحوث والتطوير

أولا: إنشاء مراكز التدريب ووحدات البحوث والمعاهد التكنولوجية المتخصصة

يأتي ذلك انطلاقا من إيمان الشركة بالأهمية البالغة للعنصر البشري ليكون نواة للصناعة، وكذلك إعداد صناع مهرة في جميع التخصصات. ومن أهم ما قامت به الشركة في هذا الصدد:

١- إعداد مراكز التدريب المتخصصة بمدينتي قوص والحوامدية.

٢- تأسيس وحدة البحوث النصف صناعية بمصانع قوص.

ثانيا: التعاون مع الجامعات ومراكز البحوث لتطبيق نظرية التزاوج العلمي الفني والتكنولوجي بين الصناعة والأبحاث

وقد قامت الشركة في هذا المجال بإبرام العديد من التعاقدات بينها وبين المركز القومي للبحوث والجامعات ومراكز البحوث بالداخل والخارج في التخصصات المختلفة لدفع عملية تطوير صناعة السكر، وأهم هذه الجهات جامعتي القاهرة وأسيوط والمركز القومي للبحوث.

ثالثا: بحوث حماية البيئة ومعالجة الملوثات وخلق صناعات جديدة لخدمة الاقتصاد المصري

١- مشروع استخلاص السكر من المولاس بمدينة الحوامدية وهو الأول من نوعه في الشرق الأوسط.

٢- تركيز الفيناس بمصانع التقطير وأبو قرقاص واستخدامه في صناعة الأعلاف.

٣- إنتاج العلف الحيواني بمصانع سكر أرمنت كمادة مالئة وعلف متكامل.

٤- الاستفادة من عوادم المراجل البخارية لتجفيف الباجاس واستخدام القش ونخاع الباجاس لتوليد الطاقة.

٥- معالجة الصرف الصناعي لجميع مصانع الشركة وإعادة تدوير مياه العمليات الصناعية بإنشاء أبراج تبريد عملاقة لهذه المياه وذلك بتبني الشركة لسياسة من شأنها حماية البيئة والنيل من أي ملوثات تنجم عن الصناعة بالتعاون مع مراكز البحث العلمي والشركات العالمية المتخصصة في هذه المجالات.

ودعما لأنشطة البحوث والتطوير قامت الشركة بالآتي:

١- إنشاء المكتب الهندسي المتخصص في جميع العلوم الهندسية (تحت اسم شئون المشروعات)، وذلك لمواجهة الزيادة في حجم العمل الهندسي الذي واكب الزيادة في المشروعات بالشركة ولتحجيم دور المقاول الأجنبي في المشروعات حيث يتم إعداد دراسات الجدوى الفنية والاقتصادية، والهندسة الأساسية والتفصيلية بجميع عناصرها، ومداركة المهمات والتخطيط والمتابعة للمشاريع، وأعمال الإشراف والخدمات الهندسية، والتسويق والبيع.

٢- تطوير مصانع الآلات والمعدات بالحوامدية لخلق تكنولوجيا مصرية جديدة في صناعة المعدات الاستثمارية التي تخدم مشروعات الشركة بالتعاون مع الجامعات المصرية لتقوم بدور الريادة في التصنيع والتكنولوجيا محليا وعالميا، وكذلك بانتهاج سياسة التكامل مع المصنعين المحليين والتدعيم لورش الشركة لمواجهة تصنيع معدات المشروعات العملاقة.

٣- نقل المعرفة والتكنولوجيا الحديثة من الخارج، وذلك بإدخال تكنولوجيا التحكم الكاملة في عمليات تصنيع السكر باستخدام أنظمة التحكم PLC, DCS ومعدات الطبخ والبلورة المستمرة لطبخات السكر V.C.C & C.V.P واستخدام المعدات الحديثة والمتطورة في الصناعة. كما قامت الشركة بإبرام العديد من اتفاقيات التعاون الفني والحصول على التراخيص مع الشركات العالمية المتخصصة، وإيفاد المهندسين للتدريب خارجيا بتلك الشركات للتعرف على إمكانيات الصناعة الحديثة ودعم معارفهم وخبراتهم بالمستحدث في تكنولوجيا صناعة السكر. ومن أهم تلك الشركات شركة Dorr Oliver الهولندية، وشركة Fletcher Smith الإنجليزية، وشركة BMA الألمانية، وشركة ABB الألمانية.

٤- تطبيق أحدث نظم المعلومات واستخدام الحاسبات الآلية في مجالات الهندسة والتصميم والمجالات الفنية والمالية والإدارية والتجارية.

نماذج من المشروعات البحثية بالشركة

١- إنتاج سلالات خميرة محبة للحرارة لتطوير صناعة الكحول الإيثيلي والخميرة الجافة.

٢- إنتاج حمض الستريك من مولاس القصب.

٣- معالجة مياه الصرف الصناعي.

٤- إنتاج مواد مجمعة للرواسب.

٥- إنتاج الفركتوز والجلوكوز.

٦- إنتاج البنتوزان سلفوريك بولي استر.

٧- مركب الأوكسي تتراسيكلين.

٨- إنتاج مادة الألفاسليلوز.

٩- إنتاج المبيدات البيولوجية من مخلفات صناعة السكر.

١٠- بحوث التكنولوجيا الحيوية.

١١- الاستفادة من طينة المرشحات للتربة الزراعية - إنتاج مركب الأرثومايسين.

١٢- إنتاج الخامات الدوائية مثل سكر ألفات من سكر القصب.

١٣- إنتاج خشب صناعي عالي الكثافة ومتماسك ذاتيا.

١٤- إنتاج الغاز الحيوي من الفيناس كمصدر للطاقة.

١٥- إنتاج مكسبات الطعم والرائحة باستخدام الغازات تحت ظروف حرجة.

١٦- إنتاج مواد مانعة للتآكل من المولاس.

١٧- بحوث ترشيد الطاقة والخاصة بالتوليد المزدوج وتحسين معامل القدرة.

١٨- هيكلة المنظومة الحرارية لمصانع إنتاج السكر.

١٩- تصميمات جديدة تتوخى المواءمة بين تكلفة المعدات وتكلفة الطاقة.

٢٠- برامج بالحاسب الآلي لتصميم مصنع سكر كامل.

٢١- إنتاج الجليسرين من المولاس.

٢٢- فصل اللجنين من مخلفات صناعة لب الورق (السائل الأسود).

٢٣- تحويل الكحول الإيثيلي إلى حامض الخليك بالتحفيز.

٢٤- تحويل مصاص القصب بيولوجيا إلى سكر الجلوكوز.

٢٥- إنتاج مواد هرمونية باستخدام المولاس كوسط غذائي للكائنات الحية الدقيقة.

٢٦- استخلاص الأحماض الأمينية من المولاس كمركزات للأعلاف.

٢٧- إنتاج حامض الخليك ولكتات الكالسيوم من المخلفات.

٢٨- تحفيز وتعظيم إنتاجية خلات الإيثيل والبيوتيل بدلا من حامض الخليك.

٢٩- المستحضرات المستخدمة كموانع للرغاوي.

٣٠- المستحضرات الطبية من مستخلص الخميرة.

٣١- دراسة تأثير المثبطات المختلفة لمنع تكوين القشور وتكوين الرواسب على المواسير.

٣٢- إقامة صناعات على طينة المرشحات كمنتج جانبي.

٣٣- إنتاج الفورفورال من الباجاس.

٣٤- قياس مكونات الهواء لمصانع الإنتاج بالشركة.

٣٥- تحسين أداء شبكات القوى الكهربائية.

٣٦- إنتاج قطع الغيار والمعدات.

٣٧- تصميم وتصنيع كروت التحكم الإلكترونية.

ومن الجدير بالذكر الإشارة إلى مشروعات التطوير التالية:

١- سنة ١٩٦٢/١٩٦١ تم إنشاء مركز تدريب بنظام التلمذة الصناعية ألحق بمصنع سكر أرمنت يتم اختيار طلبته من أبناء العاملين بالشركة والحاصلين على الشهادة الإعدادية لتخريج جيل من العاملين بالصناعة على قدر كبير من الجدارة المهنية، ومدة الدراسة ٣ سنوات، وكذا إعداد جيل من المشرفين من الحاصلين على الثانوية العامة يتم تدريبهم بمصانع نجع حمادي على جميع العمليات الصناعية والرقابة الكيميائية والهندسة الميكانيكية وتعيين من تثبت كفاءته في وظيفة إشرافية بمصانع السكر.

٢- سنة ١٩٧٧/١٩٧٦ تم تنفيذ مشروع التجميع الزراعي وتوحيد الأعمار على مستوى أحواض الزراعة لمحصول القصب بالتعاون مع وزارة الزراعة للنهوض بإنتاجية المحصول وتطوير نظم الخدمات الزراعية.

٣- سنة ١٩٨٣ تم استصدار قرار وزير الزراعة والأمن الغذائي رقم ٤ لسنة ١٩٨٣ بمنع زراعة الصنف N. Co. 310 بعد انتشار إصابته بمرض التفحم حتى لا يتوطن المرض بمصر.

٤- سنة ١٩٨٩/١٩٨٨ تم تنفيذ دراسات تطوير طرق الري لترشيد استهلاك ماء الري في زراعة قصب السكر بالتعاون مع الأجهزة المعنية التابعة لوزارة الري والموارد المائية ووزارة الزراعة ومراكز البحث العلمي والجامعات المصرية.

٥- سنة ١٩٩١/١٩٩٠ تم إجراء البحوث الخاصة بتوفير بديل للقصب في تصنيع العسل الأسود لاستهلاك كل محصول القصب في صناعة السكر، وتم استيراد أصناف من الذرة السكرية وأجريت عليها البحوث

وتم تصنيع بديل مشابه للعسل الأسود. وتم أيضا استكمال إنشاء معمل لتربية طفيل مقاومة ثاقبات القصب حيويا بجميع مصانع الشركة.

٦- سنة ١٩٩٣/١٩٩٤ توسعت الشركة في تنفيذ برنامج نويات الأساس الذي يهدف إلى الحفاظ على نقاء الصنف التجاري المنزرع ٥٤ س٩ وحمايته من الخلط المؤدي إلى التدهور في الإنتاجية.

٧- سنة ١٩٩٤ أثمر التعاون المشترك بين شركة السكر وجامعة أسيوط عن إنشاء معهد بحوث ودراسات تكنولوجيا صناعة السكر التابع لجامعة أسيوط بموجب القرار الجمهوري رقم ٢٨٧ لسنة ١٩٩٤ ليكون أول معهد متخصص في مجال صناعة السكر في المنطقة العربية والشرق الأوسط، ويمنح المعهد درجات الدبلوم والماجستير والدكتوراه في مختلف المجالات المتعلقة بالعلوم الزراعية والتصنيعية الكيميائية والهندسية المتعلقة بزراعة المحاصيل السكرية وصناعة السكر، ويتيح الدراسة للمصريين والعرب والأفارقة والأجانب.

٨- تم إنشاء مركز تدريب المؤهلات العليا ألحق بمصنع سكر جرجا يتم فيه تنفيذ برامج التدريب في جميع المجالات المرتبطة بزراعة المحاصيل السكرية والعمليات الصناعية في صناعة السكر وكذا الخدمات الهندسية المتعلقة بتلك الصناعة... إيمانا بأهمية التدريب الدائم والمستمر لتعظيم كفاءة العاملين على اختلاف مستوياتهم... ومن ثم تعظيم مقدرة الشركة على الأداء الجيد ومسايرة النظم العالمية ودعم قدرتها التنافسية في ظل المنافسات الحادة الشرسة في الأسواق المحلية والإقليمية والعالمية.

٩- التعاون المشترك المثمر بين شركة السكر وهيئة اليونيدو التابعة للأمم المتحدة في مجال تصميم وإدارة المشروعات وتصنيع الآلات والمعدات.

١٠- التعاون المثمر بين شركة السكر ومراكز البحث العلمي والجامعات المصرية ومراكز التنمية الصناعية لدمج الناحية العلمية النظرية بالتطبيق العملي على المستوى الصناعي بعد البحث والتجارب على المستوى المعملي وقد أفاد ذلك التعاون في تحقيق ما يلي:

أ- إنتاج المواد المساعدة على تجميع الرواسب.

ب- إنتاج الراتنجات القاصرة للألوان.

ج- زيادة إنتاج خميرة الخبز عن طريق سلالات الخميرة عالية التحمل للحرارة.

د- إنتاج الأعلاف الحيوانية باستخدام بعض مخلفات الصناعة من المصاص والمولاس والفيناس.

هـ- إنتاج المواد المانعة لتكوين الرواسب على أسطح التسخين.

و- مشروعات حماية البيئة من التلوث.

ز- إنتاج المواد المثبطة لتآكل المعادن.

ح- استخدام التالوفيلتريت Talofiltrate لتعويم الرواسب بدلا من ترسيبها لتنقية رائق المرشحات مما يعمل على تحسين مواصفات السكر المنتج وترشيد استهلاك الطاقة والكيماويات المساعدة، وكذا استخدام التالوديرا Taloduera لمعالجة الشربات لتجويد الإنتاج.

ط- ترشيد الطاقة في العمليات الصناعية بالتعاون مع خبراء شركة فوستر هيللر الأمريكية وجهاز ترشيد الطاقة في مصر.

الكوادر البحثية في شركة السكر والصناعات التكاملية

١- في المجال الزراعي

عدد ٢٥ باحث يحملون درجة الماجستير.

عدد ١٥ باحث يحملون درجة الدكتوراه.

وهم في مختلف التخصصات مثل الصناعات الغذائية وتربية النبات وعلوم الأراضي وأمراض النبات وعلوم الميكروبيولوجي والمحاصيل الزراعية وعلوم وقاية النبات.

٢- في مجال العمليات الصناعية والإنتاج

عدد ١٠ باحث يحملون درجة الماجستير.

عدد ٦ باحث يحملون درجة الدكتوراه.

وهم في مختلف المجالات التطبيقية الخاصة بصناعة السكر.

٣- في مجال العطور والخلاصات الغذائية

عدد ٩ باحث يحملون درجة الماجستير.

عدد ٩ باحث يحملون درجة الدكتوراه.

وهم في مجالات مستحضرات التجميل والزيوت العطرية ومكسبات الطعم والرائحة... الخ.

البحوث والتطوير في صناعة سكر البنجر

تم تأسيس شركات تصنيع سكر البنجر في ظل نهضة البحوث والتطوير بشركة السكر والصناعات التكاملية وبمشاركة كوادرها في خطط تأسيس وتأهيل تلك الشركات، ولهذا فإن جميع شركات تصنيع سكر البنجر تؤمن بأهمية البحوث والتطوير، وتعمل قيادات تلك الشركات على توفير الكوادر والموارد اللازمة لأنشطة البحوث والتطوير بها. وتعتبر شركة الدلتا رائدة صناعة سكر

البنجر في مصر فقد أنشأت سنة ١٩٧٩ وبدأ إنتاجها سنة ١٩٨١ بخـــط واحـــد طاقته ١٢٥ ألف طن سنويا ثم أضيف خط ثان بالتمويـــل الـــذاتي ســـنة ١٩٩٨ بطاقة ١٢٥ ألف طن سنويا، كما تم إنشاء خط لتكريـــر الـــسكر ســـنة ٢٠٠٥. وأنشأت شركة الدلتا إدارة متخصصة للبحوث الزراعية تم تزويـــدها بالمعامـــل المتخصصة وبالكوادر المؤهلة علميا من حملة الـــدكتوراه والماجـــستير ولهـــا مزرعة بحثية، وتختص هذه الإدارة بإجراء البحوث الخاصة بالتربيـــة وتقيـــيم الأصناف وبرامج التسميد والميكنة الزراعية والمعاملات الزراعية.

ملحق رقم (٣)

صناعة السكر والبيئة

ملحق رقم (٣)

صناعة السكر والبيئة

الإنسان والبيئة

البيئة هي كل ما هو خارج عن كيان الإنسان، وكل ما يحيط به من موجودات فالهواء الذي يتنفسه الإنسان، والماء الذي يشربه، والأرض التي يسكن عليها ويزرعها، وما يحيط به من كائنات حية أو من جماد، هي عناصر البيئة التي يعيش فيها، وهي الإطار الذي يمارس فيه حياته ونشاطاته المختلفة.

وأهم ما يميز البيئة الطبيعية هو ذلك التوازن الدقيق القائم بين عناصرها المختلفة، ويرى العلماء أن هذا التوازن شيء حقيقي وقائم فعلاً بين العناصر المكونة للبيئة، وهم يعبرون عنه باسم "النظام البيئي" (ecosystem)، وهو نظام متكامل يعيش فيه كل المساهمين في توازن تام، ويعتمد كل منهم على الآخر في جزء من حياته واحتياجاته، ويقوم كل منهم بمهمته في هذا النظام خير قيام.

ويمثل الإنسان أحد العوامل الهامة في هذا النظام البيئي، بل يعتبر من أهم عناصر الاستهلاك التي تعيش على سطح الأرض، ولذلك فإن الإنسان إذا تدخل في هذا التوازن الطبيعي دون وعي أو تفكير أو علم أفسد هذا التوازن تماماً.

وقد نشأ الإنسان الأول في بيئة طبيعية كانت مواردها تزيد كثيراً على ما يتطلبه من احتياجات، وعندما كان الإنسان يعيش على الصيد كان هناك نوع من التعاون بينه وبين بقية العناصر الأخرى للبيئة، ولم يكن تأثيره واضحاً في البيئة المحيطة به.

ومنذ أن اكتشف الإنسان النار وتعلم الزراعة، بدأ يتحكم في البيئة المحيطة به، فابتدع أنظمة جديدة للري، وأقام القناطر والسدود على الأنهار للتحكم في سريان مياهها.

وعندما استطاع الإنسان أن يدخل الآلات في الزراعة، وفي إنتاج المحاصيل، بدأ يسيطر على عناصر البيئة بشكل أكبر، فقد كان يدير هذه العناصر لمصلحته الخاصة، وكان يزرع المحاصيل ليأكلها هو، ويربي الماشية ليأخذ منها اللحم واللبن، وبذلك أصبح الإنسان هو أهم عنصر من عناصر الاستهلاك، واختفت تقريباً أدوار بقية عناصر البيئة الأخرى خلف أنشطة الإنسان الهائلة.

والزيادة الكبيرة في أعداد السكان تفسد البيئة، وتقلل من صلاحيتها للمعيشة فيها، فتكدس السكان في المدن الكبيرة تنتج منه أضرار كثيرة، فالطرق فيها تمتلئ بشتى أنواع السيارات، وتصبح وسائل النقل فيها أكثر ازدحاماً، ويزداد الضغط فيها على محطات القوى، ومحطات تنقية المياه، ومحطات الصرف الصحي، وقد يعجز بعض هذه الأجهزة عن مقابلة احتياجات السكان.

كذلك أدى التقدم الصناعي الهائل الذي صحب الثورة الصناعية إلى إحداث ضغط متزايد على كثير من الموارد الطبيعية، خصوصاً تلك الموارد غير المتجددة مثل الفحم، وزيت البترول، وبعض الخامات المعدنية والمياه الجوفية، وهي الموارد الطبيعية التي احتاج تكوينها إلى انقضاء عصور جيولوجية طويلة، ولا يمكن تعويضها في حياة الإنسان.

وقد صحب هذا التقدم الصناعي الهائل الذي أحرزه الإنسان ظهور أصناف جديدة من المواد الكيميائية لم تكن تعرفها البيئة من قبل، وتصاعدت الغازات الضارة من مداخن مئات المصانع ولوثت الهواء، وألقت هذه المصانع بمخلفاتها ونفاياتها الكيميائية السامة في البحيرات والأنهار، وأسرف الناس في

استخدام المبيدات الحشرية والمخصبات الزراعية، وأدى كل ذلك إلى تلوث البيئة بكل صورها، فتلوث الهواء، وتلوث الماء، وتلوثت التربة مما أدى إلى انخفاض مقدرتها الإنتاجية.

مشكلة تلوث البيئة

أصبحت مشكلة تلوث البيئة خطراً يهدد الجنس البشري بالزوال... بل يهدد حياة كل الكائنات الحية والنباتات ... ولقد برزت هذه المشكلة نتيجة للتقدم التكنولوجي والصناعي والحضاري للإنسان... ففي كل يوم تقذف آلاف المداخن آلاف الأطنان من الغازات والأتربة التي تفسد الهواء وتجعله غير صالح للتنفس، كما تصب المصانع المختلفة يومياً مقادير هائلة من المخلفات والنفايات في مياه الأنهار والمحيطات مما يفسدها ويجعلها غير صالحة للاستعمال الآدمي أو لنمو الكائنات الحية (كالأسماك وغيرها)، وذلك بالإضافة إلى ما تلقيه السفن المختلفة أثناء سيرها في البحار والمحيطات من نفاياتها ومخلفاتها (مثل الزيوت والشحومات وغيرها) مما يؤثر على نمو الكائنات الحية بالتالي، فضلاً عما يسببه ذلك من تفاقم لمشكلة التلوث البيئي، والتي تكمن وراء التوسع في إنشاء المصانع المختلفة واستخدام المبيدات الكيماوية على نطاق واسع، مما يؤدي إلى آثار ضارة خطيرة بالجو المحيط بها وبالتربة وبالنباتات التي يتغذى عليها الإنسان وبالتالي يعود الضرر على الإنسان نفسه نتيجة للتلوث بتلك المبيدات....

حماية البيئة من التلوث

ازداد اهتمام الإنسان بتلوث البيئة عندما شعر بزيادة حجم وخطورة التلوث مع الزيادة في التقدم الصناعي والتكنولوجي، وبدأت معظم الدول في إعادة النظر في تشريعاتها وقوانينها الخاصة بهذا الشأن، والاهتمام بإصدار تشريعات جديدة تتعلق بحماية مصادر المياه وحماية البيئة البحرية والبيئة الزراعية ومنع تلوث الهواء، وهي قوانين يمكن جمعها معاً تحت أسم "قوانين البيئة" (Environmental Laws).

ويمكن تقسيم قوانين البيئة بصفة عامة إلى قسمين رئيسيين، يتضمن القسم الأول التشريعات التي تحمي الماء والهواء والتربة من التلوث، وكذلك القوانين الخاصة بالمحافظة على الثروة النباتية والحيوانية، والقوانين الخاصة بتنظيم طرق تداول المخلفات وطرق التخلص منها، أما القسم الثاني من هذه القوانين فيشمل التشريعات الخاصة بالصحة العامة والتشريعات المتعلقة بتنظيم استخدام الموارد الطبيعية في الدول وأفضل الطرق للمحافظة عليها.

ولم يقتصر الاهتمام بحماية البيئة من التلوث على إصدار التشريعات والقوانين التي تصدرها الحكومات، ولكنه تعدى ذلك إلى كثير من الأفراد العاديين الذين شعروا بخطورة هذا التلوث على جميع عناصر البيئة المحيطة بهم، فتكونت جمعيات أهلية في كثير من الدول تنادي بضرورة حماية البيئة والمحافظة عليها من التلوث وتقاوم في إصرار كل ما يتسبب في الإضرار بأي عنصر من عناصر هذه البيئة حتى لو كان المتسبب في حدوث هذا الضرر هو حكومة الدولة نفسها.

وتعتبر التشريعات البيئية أحد عناصر ثلاثة تكون بتلاحمها منظومة الحفاظ على البيئة، والبعد عما يصيبها من أضرار قد يستحيل محو آثارها، ذلك ما استقرت عليه المجتمعات المتقدمة في تناولها للقضايا البيئية، تلك المكونات الثلاثة هي الجانب العلمي والاجتماعي والتشريعي.

ومن الثابت أنه على الرغم من كل الوسائل التكنولوجية التي دخلت حديثاً في مجالات حماية البيئة، ورغم التطور السريع الذي طرأ على الطرق المتبعة في هذا الشأن إلا أن كل ذلك لا يمكن أن يحقق بمفرده الهدف المنشود دون نظم وقواعد صارمة وملزمة تكفل الحفاظ والحماية لكل مقومات الحياة من أرض وماء وهواء، وتلك أهمية القوانين والتشريعات البيئية التي تحقق ذلك.

القوانين والتشريعات المصرية لحماية البيئة

من أهم القوانين المصرية الصادرة لحماية البيئة ما يلي:

١- القانون رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ في شأن حماية البيئة ولائحته التنفيذية الصادرة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٣٣١ لسنة ١٩٩٥.
٢- القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٨٢ في شأن حماية نهر النيل والمجاري المائية من التلوث.

ورغم القوانين العديدة التي صدرت بدءاً من قانون إنشاء جهاز شئون البيئة برئاسة مجلس الوزراء وتشكيل لجنة لشئون البيئة وتحديد اختصاصاتها وما تلته من قوانين بتأسيس وزارة للبيئة وإنشاء إدارات للبيئة في جميع المحافظات والمراكز وتفويض المسئولين عن البيئة في تلك الإدارات بعض الاختصاصات لحماية البيئة في المجتمع المحلي... وما هو موجود مسبقاً من قوانين يرجع إلى عام ١٩٠٠ في جميع مجالات حماية الهواء أو الماء أو التربة من التلوث ومعالجة مياه الصرف للمصانع وما يخرج من المداخن، والقوانين الخاصة بالمحلات والمسابك والمصانع... لم تحقق تلك القوانين والتشريعات المعالجة المتكاملة والمنشودة للبيئة وقضاياها حيث أن دورها يعالج فقط جوانب التلوث المتعلق بنشاط المرفق وضرورة الالتزام بضوابط منع التلوث الواردة في تلك القوانين والتشريعات.

ولا يمكن تحقيق المعالجة البيئية المتكاملة إلا بتطبيق نظم الإدارة البيئية (Environmental Management System) استرشاداً بمجموعة المواصفات الدولية التي أصدرتها المنظمة العالمية للتوحيد القياسي في هذا المجال (ISO 14000 Series).

صناعة السكر والبيئة

يهتم العالم بتطبيق مبدأ "الإنتاج النظيف" وهو سياسة بيئية وقائية تكاملية لصناعة السكر، ومع أن صناعة السكر قد قدمت منذ نشأتها عالمياً ومحلياً إسهامات فاعلة للمجتمع... فإن المخاطر التي تهدد البيئة قد فرضت على القائمين على هذه الصناعة إعادة صياغة ودراسة دورها في المجتمع، وذلك بناء

على تحليل دورة حياة المحصول السكري (قصب أو بنجر) وكذا المراحل والعمليات المختلفة لصناعة السكر والتحديد الدقيق لجميع المؤثرات والتأثيرات البيئية، ووضع خطة محكمة لمنع التلوث والالتزام بتطبيق جميع القوانين والتشريعات المتعلقة بالبيئة، على أن يتم ذلك من خلال نظام متكامل لإدارة الشئون البيئية يقوم على أسس ومبادئ النظم الفاعلة التي أهمها التخطيط والتنفيذ، ثم المراجعة والتقييم، والتحسين والتطوير.

أهم المشاكل البيئية التي تواجهها صناعة السكر

١- في زراعة المحاصيل السكرية (القصب والبنجر)

سوء استخدام المخصبات والمبيدات يمكن أن يسبب الأمراض وتلوث المياه والتربة والضرر للحياة النباتية والحيوانية، والقضاء على الأعداء الحيوية للآفات.

٢- في حصاد وتحميل المحاصيل

يتم الحصاد والتحميل يدوياً أو آلياً وهذا يؤثر على كمية الأجزاء الخضراء والشوائب والطين الداخلة للمصنع مما يؤثر على حجم النفايات الصلبة والسائلة الناتجة أثناء التصنيع وكذا الكفاءة الكلية للعملية الإنتاجية.

٣- في نقل المحاصيل

عند نقل المحاصيل من الحقول إلى المصانع، تتناثر أحياناً بعض الكميات ويحدث فقد في الكمية الموردة فضلاً عن المشاكل الجمالية بالنسبة للبيئة والمواطنين والسياح.

٤- في مياه الصرف الناتجة

٤/١- مصادر مياه مرتبطة بالعمليات الصناعية

أ) مياه غسيل البنجر.

ب) المياه الناتجة عن عمليات التكثيف في السخانات والمبادلات وأوعية الطبخ ومصايد البخار.
ج) المياه المتدفقة من المكثفات.
د) المياه الناتجة من غسيل مواسير وأنابيب المبخرات لإزالة ما بها من رواسب.

٢/٤- النفايات المركزة الناتجة عن أعمال الصيانة وغسيل أرضية المصانع بالمياه.

٥- المواد المعدنية الثقيلة

يعد وجود المواد المعدنية الثقيلة في صناعة السكر مصدر اهتمام كبير، **وتكون مصادرها من:**

أ) التربة والقاذورات المنقولة للمصنع مع المحصول السكري.
ب) استخدام المخصبات في الحقول.
ج) استخدام المواد الكيميائية في المعالجة.
د) معدات التشغيل.
هـ) احتواء المحصول على نسبة من المعادن تختلف كميتها حسب طبيعة التربة والمواد الكيميائية في المخصبات ومبيدات الآفات.

٦- تلوث الهواء

ينتج تلوث الهواء في صناعة السكر عن:

أ) رش المبيدات والمخصبات.
ب) حرق قصب السكر في الحقول قبل الحصاد (أحياناً).
ج) حرق الباجاس كمصدر للطاقة، وكذا زيت الوقود والغاز الطبيعي... لانطلاق أكاسيد النيتروجين والكربون والكبريت والجزيئات العالقة إلى طبقات الجو المختلفة.

د) حرق وترميد مخلفات المحصول في الحقل (السفير) (كوسيلة للتخلص منه).

٧- المخلفات والنفايات

مثل الباجاس والرماد المتطاير وطينة المرشحات والفيناس وغيرها.

أدرك القائمون على صناعة السكر أهمية وضع "نظام شامل لإدارة النفايات" في إطار النظام المتكامل لإدارة الشئون البيئية لتحقيق الأهداف التالية:

١- زيادة العائد الاقتصادي للصناعة.

٢- تقليل تكلفة التشغيل.

٣- زيادة القدرة التنافسية للصناعة.

٤- التوافق مع القوانين والتشريعات البيئية.

٥- تقليل وتجنب مخاطر المسئولية المدنية والجنائية.

٦- تحسين صورة صناعة السكر.

لذلك يتم فحص ودراسة النفايات الناتجة في المراحل المختلفة (الزراعة – الحصاد – النقل – التصنيع) ومراعاة الخيارات المناسبة لإدارة النفايات بأقل تكلفة ممكنة للصناعة والمجتمع والتي تتوافق في الوقت ذاته مع الصحة العامة وحماية البيئة مثل:

١- تقليل النفايات باستخدام تقنيات نظيفة.

٢- فصل وتركيز النفايات.

٣- استبدال النفايات.

٤- استرجاع الطاقة/ المادة (إعادة التدوير).

٥- تأمين التخلص النهائي من النفايات.

اهتمام الشركات المصرية لصناعة السكر بحماية البيئة

تهتم شركات تصنيع السكر في مصر بحماية البيئة والحفاظ عليها ومنع التلوث، والالتزام بمتطلبات واشتراطات القوانين والتشريعات البيئية من خلال تأسيس نظم فاعلة لإدارة الشئون البيئية، وذلك في إطار السياسة العامة لتلك الشركات التي تهتم بالتحسين والتطوير المستمر واستخدام تكنولوجيات متطورة تساعد على منع التلوث وتقليل الفاقد والمحافظة على الموارد الطبيعية، وكانت شركة السكر والصناعات التكاملية باعتبارها رائدة صناعة السكر في مصر من أسبق الشركات المصرية التي طورت أنظمة إدارة البيئة بجميع مصانعها ووحداتها طبقاً للنظم العالمية (ISO 14000 Series)، والتزمت بتنفيذ القوانين والتشريعات البيئية، وحصلت على شهادة المطابقة للمواصفة الدولية (ISO 14001)، حيث اهتمت إدارتها بتوفير جميع الموارد اللازمة لذلك، فخصصت الميزانيات المالية الضخمة للمشاريع البيئية واهتمت بتدريب العاملين في هذا المجال محلياً ودولياً وأسست المعامل اللازمة للقياسات البيئية وزودتها بأحدث أجهزة القياس، وسارت على نفس النهج جميع الشركات المصرية الأخرى لصناعة السكر حيث يأتي على رأس قائمة اهتماماتها ما يلي:

١- حماية البيئة المائية والهوائية والتربة والتوافق مع القوانين والتشريعات البيئية.
٢- إدارة المخلفات للاستفادة منها وتعظيم العائد.
٣- إنشاء محطات لمعالجة مياه الصرف الصناعي وأبراج التبريد لمعالجة التلوث الحراري للمياه.
٤- التحكم في الانبعاثات الغازية باستخدام أجهزة ووسائل التحكم والضبط.

٥- تطوير الهيكل التنظيمي ليشمل إدارة متخصصة للبيئة، مع توفير الكوادر الفنية المتخصصة وتدريب تلك الكوادر محلياً ودولياً لتعظيم قدرتهم على مسايرة النظم العالمية.

٦- توفير المعامل والأجهزة اللازمة لإجراء القياسات البيئية.

٧- وضع الخطط والبرامج اللازمة لإدارة المخلفات والمواد الخطرة والحد من التلوث بجميع أنواعه.

٨- الالتزام بالشروط والمعايير البيئية ومراعاتها عند تصميم وتشغيل المشروعات الجديدة.

٩- المحافظة على الموارد الطبيعية وترشيد الاستهلاك.

١٠- خفض كافة أنواع الفواقد بغرض حماية البيئة من أضرار الفواقد وحماية المجتمع المحيط.

١١- نشر الوعي البيئي بين جميع العاملين والعملاء والموردين والمزارعين والمجتمع المحيط.

١٢- التحسين والتطوير المستمر للكفاءة البيئية.

بيان موجز لبعض المشروعات البيئية الهامة التي نفذتها شركة السكر والصناعات التكاملية المصرية

١- ترشيد استخدامات المياه للزراعة والصناعة.

٢- ترشيد استخدام الطاقة وتوفير مصادر رخيصة ونظيفة للطاقة.

٣- السيطرة على ملوثات البيئة بتقليل المخلفات وتحويلها إلى سلع مفيدة بتطبيق قاعدة Reduce-Recover-Reuse-Recycle (4R) (تخفيض – استرجاع –إعادة استخدام– تدوير).

أ) طينة المرشحات Filter Mud

ينتج عن صناعة سكر القصب مخلف شبه صلب يسمى طينة المرشحات يحتوى على ٨٠- ٨٥% رطوبة كان يلقى في نهر النيل، وبعد صدور التشريعات والقوانين البيئية في التسعينيات التي تمنع صرفه على المجاري المائية وفرت الشركة سيارات نقل قلاب بكل مصنع لنقل طينة المرشحات إلى مناطق بعيدة عن القرى والتجمعات السكنية، وكانت تلك مشكلة كبرى حيث أن التخلص من الطينة بهذه الطريقة يكلف الشركة الكثير في ظل تزايد كمياتها التي وصلت إلى ٤٠٠ ألف طن سنوياً. وبدأت الشركة في البحث عن حل بديل من خلال إجراء الدراسات والبحوث والفحوص اللازمة بالتعاون مع الجامعات ومراكز البحث العلمي، وتوصلت إلى إمكانية استخدامها كمخصب زراعي غني بالعديد من العناصر الغذائية المفيدة للنبات ومتميز بخلوه من كافة ملوثات التربة المصاحبة لاستخدام الأسمدة العضوية البلدية مثل بذور الحشائش أو فطريات التربة وذلك لتعرضه للمعاملات الحرارية أثناء الإنتاج. وبذلك نجحت الشركة في تحويل أحد المخلفات الضارة إلى مخصب عضوي يستخدمه مزارعو القصب فحلت بذلك أحد المشكلات البيئية وساعدت في الوقت ذاته على ترشيد التكلفة.

ب) الفيناس

يتخلف عن عمليات تخمير المولاس وتقطير الكحول وكذلك إنتاج العديد من المنتجات سائل يسمى الفيناس يحتوى على مواد عضوية وأملاح معدنية، ويعتبر من الملوثات التي كانت تلقى في النيل. وبعد صدور التشريعات والقوانين البيئية التي منعت إلقاءه في النيل تحملت شركة السكر عبء التخلص منه بنقله بواسطة سيارات صهريجية إلى أماكن بعيدة كحل مؤقت، وبدأت في الوقت ذاته في تخطيط وتنفيذ مشروع لتركيز الفيناس في مواقع إنتاجه بمصنعي التقطير بالحوامدية وأبو قرقاص واستخدامه كأحد المكونات الهامة للأعلاف ونجحت في

تحقيق ذلك، وحققت من وراء ذلك عائداً اقتصادياً كبيراً ساعد على تحسين اقتصاديات صناعة السكر فضلاً عن حل مشكلة بيئية كبيرة. ومن الجدير بالذكر أن شركة السكر والصناعات التكاملية قد صنعت بجهودها الذاتية جميع الآلات والمعدات اللازمة لتركيز الفيناس.

جـ) غازات المداخن وملوثات الهواء

يستخدم المصاص كأحد مصادر الطاقة في صناعة سكر القصب بحرقه، ونشأ عن ذلك مشكلات بيئية بسبب انبعاث الغازات الملوثة للهواء من مداخن المراجل نتيجة لعدم الحرق الكامل، وكذلك بعض الرماد المتطاير الناتج عن وجود نسبة من النخاع في المصاص، وكانت نسبة الرماد في غازات المداخن حوالي ٦جم/ م٣ مما يتعارض مع القوانين والتشريعات البيئية التي حددت الحد الأقصى لنسبة الرماد ٠،٨٥٠جم/ م٣ (القانون رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ ولائحته التنفيذية). ولحل تلك المشكلة تم تزويد جميع المراجل البخارية بالمصانع بمصايد للرماد تم تصميمها وتصنيعها بالإمكانات الذاتية للشركة، كما تم تزويد جميع المراجل في المصانع بأجهزة تحكم أوتوماتيكية لضمان الحريق الكامل تجنباً للسلبيات البيئية الناجمة عن عدم الاحتراق الكامل والتي أهمها تصاعد غاز أول أكسيد الكربون، وقد مكن ذلك أيضاً من التحكم في الدخان وتخفيض نسبته إلى الحدود الواردة في القوانين والتشريعات البيئية.

٤- حماية البيئة المائية

حدد القانون رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ المعدلات والشروط المسموح بها للسوائل التي يتم صرفها على البيئة المائية للسيطرة على أحمال التلوث، وقد أقامت شركة السكر عدة مشروعات بيئية للمعالجة والالتزام بحدود القانون أهمها ما يلي:

أ) محطات المعالجة البيولوجية للصرف الصناعي

وتشمل ثمانية محطات بمصانع السكر بالوجه القبلي وكذا محطة بمصنع لب الورق بإدفو، وقد بلغت تكلفة تلك المحطات ٥٥ مليون جنيه.

ب) محطة المعالجة المركزية لمصانع الحوامدية (التكرير والتقطير والكيماويات)

ج) أبراج تبريد المياه بنظام الدائرة المغلقة

أقامت الشركة ٧٩ برجاً طاقة كل منهم ١٠٠٠ متر مكعب/ ساعة (١٠ مليون كيلو كالوري/ ساعة) بجميع مصانع الشركة، حيث تستقبل تلك الأبراج المياه الساخنة الناتجة عن العمليات الصناعية ثم يتم تبريدها ويعاد استخدامها في دورة جديدة دون صرفها على النيل مما يوفر كميات هائلة من المياه كان يتم استخدامها من قبل تصل إلى ٥٠٠ مليون متر مكعب سنوياً.

٥- المقاومة الحيوية لثاقبة القصب الصغرى

تعتبر ثاقبات قصب السكر من أهم الآفات الحشرية لمحصول قصب السكر وخاصة الثاقبة الصغرى حيث هي الأكثر انتشاراً وإضراراً للمحصول كماً ونوعاً... الأمر الذي استدعى الاهتمام بهذه الآفة وتركيز البحوث والدراسات عليها سواء كانت بيولوجية أو ايكولوجية وطرق المقاومة مع تجنب استخدام المبيدات الحشرية التي تضر بالبيئة.

ومن خلال دراسة مجموعة الحشرات بحقول القصب وجد أن هناك مجموعة من الحشرات النافعة منها طفيل التريكوجراما، وهو طفيل بيض متخصص على غالبية الحشرات حرشفية الأجنحة ويتطفل على بيض ثاقبة القصب الصغرى مما يعمل على خفض تعداد مجاميعها بالحقول.

وقد تم إجراء العديد من الدراسات على هذا الطفيل ووجد أنه يتمتع بعدة مزايا تؤهله لكي يكون طفيل بيض ناجح يمكن استخدامه بكفاءة عالية في برامج المكافحة الحيوية للآفات.

واتخذت شركة السكر والصناعات التكاملية هذا الاتجاه منذ السبعينيات وأنشأت معملين لتربية الطفيل في أبو قرقاص ونجع حمادي، وفي عام ١٩٨٥ قامت الشركة بالاتصال بمعهد بحوث وقاية النباتات قسم المكافحة الحيوية للاشتراك في هذا العمل وتم إنشاء معامل تابعة لمركز البحوث الزراعية تحت مظلة مجلس المحاصيل السكرية.

ويعمل الآن ثلاثة عشر معملاً بيانها كالآتي:

أ) معامل تابعة لشركة السكر والصناعات التكاملية (تتولى الشركة إنشاءها وتشغيلها)

١- معمل مصانع سكر أبو قرقاص (محافظة المنيا) بداية الإنتاج في ١٩٧٩.

٢- معمل مصانع سكر نجع حمادي (محافظة قنا) بداية الإنتاج في ١٩٨٠ وتم تطويره.

٣- معمل مصانع سكر جرجا (محافظة سوهاج) بداية الإنتاج في ١٩٩٦.

٤- معمل مصانع سكر كوم امبو(محافظة أسوان) بمحطة الأبحاث وبداية الإنتاج في ١٩٩٨.

٥- معمل مصانع سكر قوص (محافظة قنا) بداية الإنتاج في ١٩٩٩.

٦- معمل مصانع سكر دشنا (محافظة قنا) بداية الإنتاج في ٢٠٠٣.

٧- معمل مصانع سكر أرمنت (محافظة قنا) بداية الإنتاج في ٢٠٠٣.

٨- معمل مصانع سكر إدفو (محافظة قنا) بداية الإنتاج في ٢٠٠٣.

ب) معامل تابعة لمركز البحوث الزراعية (يتولى مجلس المحاصيل السكرية تمويل إنشائها وتشغيلها)

١- معمل مركزي بقسم المكافحة الحيوية بالجيزة بداية الإنتاج ١٩٩٣.

٢- معمل محطة البحوث الزراعية بملوي محافظة المنيا بداية الإنتاج ١٩٩٨.

٣- معمل محطة البحوث الزراعية بشندويل محافظة سوهاج بداية الإنتاج ١٩٩٨.

٤- معمل محطة البحوث الزراعية بالمطاعنة محافظة قنا بداية الإنتاج ١٩٩٨.

٥- معمل محطة البحوث الزراعية بكوم امبو محافظة أسوان بداية الإنتاج ١٩٩٨.

وقد تدرجت مساحات إطلاق الطفيل بحقول القصب من بداية العمل في هذا المجال وفق ثلاث مراحل:

١- مرحلة الدراسات البيولوجية والبيئية ٧٩-١٩٨٥ تم الإطلاق في مساحة ٢٩٠٠ فدان.

٢- مرحلة الدراسات التطبيقية ٨٦-١٩٩١ تم الإطلاق في مساحة ٣٠٠٠ فدان.

٣- مرحلة الإطلاق الموسع ٩٢-٢٠٠٠ تم الإطلاق في مساحة ٣٠٤٠٠٠ فدان.

وتوالى بعد ذلك التوسع في مساحة الإطلاق.

ولكي يتحقق لهذا العمل البقاء والاستمرارية والتطور فإن شركة السكر تحرص على ما يلي:

١- تطوير وتحديث إمكانيات معامل تربية الطفيل القائمة حاليا بالجهات التابعة لها.
٢- تنمية مهارات القائمين على هذا العمل من خلال برامج تدريبية محددة لتعظيم الكفاءة المهنية.
٣- تنظيم أداء الجهات المشاركة التالية في عملية إطلاق الطفيل لزيادة فاعلية عملية الإطلاق: الإدارات الزراعية – إدارات المكافحة – الإرشاد الزراعي – إدارات القصب بشركة السكر.

ويعتبر مشروع المقاومة الحيوية من أكبر وأعظم المشروعات لحماية النظام البيئي الزراعي وللحفاظ على إنتاجية محصول قصب السكر.

٦- معالجة الصرف الصحي

أقامت الشركة محطات لمعالجة الصرف الصحي بمصانع الشركة والمدن السكنية لمنع صرف مخلفات الصرف الصحي على المجاري المائية، وكذا ربط مجاري الصرف الصحي لبعض المصانع بمجاري الشبكة العامة التي أسستها الدولة مثل مصنع أبو قرقاص.

ومن الجدير بالذكر أن التكلفة الاستثمارية لمشروعات حماية البيئة بشركة السكر والصناعات التكاملية قدرها ١١٤ مليون جنيه.

٧- تأهيل نظم الإدارة البيئية والحصول على شهادة (ISO 14001)

قامت شركة السكر والصناعات التكاملية بتأهيل وتطوير نظم الإدارة البيئية بمصانعها ووحداتها لتحقيق اشتراطات المواصفة الدولية لنظام الإدارة البيئية (ISO 14001) ونجحت في الحصول على شهادة بذلك يتم تحديثها كل ثلاث سنوات.

وكان ذلك تتويجاً وإقراراً بكفاءة النظم البيئية بالشركة وإعلانا بالتزام شركة السكر بالقوانين والتشريعات البيئية ومسايرة النظم العالمية.

بيان موجز لبعض المشروعات البيئية الهامة بمصانع سكر البنجر

تعتبر صناعة سكر البنجر من الصناعات الحديثة في مصر، تم تأسيسها في ظل الاهتمام المتنامي بالبيئة والشئون البيئية محليا وعالميا وصدور القوانين والتشريعات البيئية، ولهذا فقد راعت تلك الشركات عند تأسيسها وجود وحدات معالجة لجميع المخلفات الملوثة حيث أقامت محطات لمعالجة الصرف الصناعي والصحي، واستخدمت الغاز الطبيعي كمصدر للطاقة اللازمة للمراجل مما يحد من الانبعاثات الغازية الملوثة للبيئة. وقد اهتمت الشركات بتجهيز أماكن لتشوين الطينة الجيرية ومخلفات محطات الغسيل، وتجري حاليا دراسات وأبحاث على الطينة الجيرية لإعادة استخدامها في صناعات تحتاج إلى نسبة عالية من أكسيد الكالسيوم التي تتوافر فيها. أما طينة الغسيل التي تعتبر أجزاء من التربة تلتصق بجذور البنجر المورد فهي تربة زراعية أصلا يجري استخدامها في استصلاح الأراضي الرملية أو الملحية حيث لا تعتبر بمكوناتها ملوثا للبيئة.

وبهذا تعتبر شركات صناعة السكر من الشركات المصرية الرائدة التي تحافظ على البيئة وتلتزم التزاما كاملا بتنفيذ القوانين والتشريعات البيئية وتساير في الوقت ذاته النظم العالمية للإدارة البيئية.

ملحق رقم (٤)

أثر صناعة السكر على الحياة الاقتصادية والاجتماعية في مصر

ملحق رقم (٤)

أثر صناعة السكر على الحياة الاقتصادية والاجتماعية في مصر

مقدمة

يعتبر السكر من أهم مصادر الطاقة للإنسان ومصدرا غذائيا هاما يدخل في جميع الصناعات الغذائية والمياه الغازية والمشروبات وكذلك في صناعة الأدوية وغيرها.

وصناعة السكر في مصر صناعة قديمة بدأت منذ وقت طويل اعتمادا على قصب السكر الذي كان يتم استخلاص عصيره بعصارات بدائية تدار بالدواب، وكان الإنتاج يفي باحتياجات المجتمع المصري في ذاك الوقت، والمصريون هم أول من توصلوا إلى طريقة لتكرير السكر في القرنين التاسع والعاشر الميلاديين وكان السكر المكرر يصدر وقتها إلى أوروبا. ومرت تلك الصناعة بعصور من الازدهار والتدهور حتى بداية حكم محمد علي باشا والي مصر الذي أنشأ عدة معامل (مصانع) لتكرير السكر في مديرية المنيا، وازدهرت صناعة السكر في عهد الخديو إسماعيل باشا الذي أنشأ سنة ١٨٦٨ ثمانية عشر مصنعا للسكر بجوار زراعاته عرفت وقتها بالدائرة السنية. وشهدت مصانع الدائرة السنية عدة مراحل لتطويرها ولكنها انتكست بعد ذلك وتدهورت إنتاجيتها وبيع ما تبقى منها إلى الشركة المصرية العامة للسكر والتكرير التي ظهرت سنة ١٨٩٣ كأكبر كيان تنظيمي لصناعة السكر.

وقد كانت المناطق التي نشأت بها صناعة السكر تفتقر إلى العديد من مقومات الحياة التي تساعد على تأسيس مواقع صناعية يعمل بها العديد من البشر من المصريين وعدد من الأجانب الذين تم استقدامهم للمساهمة بخبرتهم

في تأسيس وتطوير تلك الصناعة الوليدة، فكان لابد من توفير الحد الأدنى اللازم لإقامة حياة مستقرة بتلك المناطق، وتم بالفعل بناء المدن السكنية وتوفير جميع الخدمات الأساسية.

وتطورت بعد ذلك صناعة السكر على مدار التاريخ على النحو الذي توضحه فصول ذلك الكتاب حتى قامت شركة السكر والصناعات التكاملية، بإدخال صناعة سكر البنجر في مصر.

وقد كان لصناعة السكر أثر كبير على الحياة الاقتصادية والاجتماعية في مصر.

أولا: صناعة سكر القصب

يسهم محصول القصب حاليا بنسبة ٧٠% تقريبا من إنتاج السكر في مصر، ويزرع قصب السكر في محافظات الوجه القبلي من المنيا حتى أسوان بمساحة تقرب من ٣٠٠ ألف فدان، وتمتلك شركة السكر والصناعات التكاملية ثمانية مصانع ضخمة لإنتاج السكر من القصب تقع بمحافظات المنيا وسوهاج وقنا وأسوان، غير الصناعات التكاملية القائمة على صناعة السكر ومنتجاتها الثانوية مثل خميرة الخبز والكحول والعطور والخل وحمض الخليك والمذيبات العضوية والخشب الحبيبي والورق والأعلاف، علاوة على المنتجات الأخرى المتعددة.

ونظرا للخبرة التراكمية التي اكتسبتها شركة السكر والصناعات التكاملية طوال تاريخها الطويل في صناعة السكر فإنها قد اكتسبت على التوازي خبرة متعاظمة في مجال تصنيع المعدات الخاصة بصناعة السكر وتنفيذ المشروعات الصناعية الاستثمارية مما أهلها للحصول على عقود تنفيذ العديد من المشروعات في مصر والخارج بداية من إعداد التصميمات الهندسية إلى تصنيع

المعدات وتركيبها وتشغيلها بما يمثل دعما للاقتصاد القومي، وارتقاء وتعظيما لمقدرة وكفاءة العاملين والنهوض بمستواهم الاقتصادي والاجتماعي.

ولشركة السكر دور كبير في إيجاد فرص العمل في مناطق تواجد مصانعها ووحداتها الخدمية حيث يعمل في تلك المواقع آلاف العاملين من مختلف التخصصات الفنية والإدارية والمالية، ويتقاضون مرتباتهم وحوافزهم المتزايدة دوما بما يحقق لهم ولأسرهم حياة كريمة.

وتسهم شركة السكر في تنمية المجتمع المصري بإنشائها المدن السكنية المتكاملة والمدارس والمراكز الترفيهية الملحقة بها ودعم كافة الأنشطة الثقافية والاجتماعية والرياضية وتقديم الخدمات الطبية والرعاية الصحية، فساعدت بذلك على تطوير المجتمعات التي تواجدت بها مصانعها ووحداتها وتحقيق الرخاء والرفاهية لمواطني تلك المجتمعات.

كما تسهم شركة السكر في تصدير منتجاتها بما يدعم الاقتصاد القومي من خلال ما توفره من العملة الصعبة للبلاد.

مصانع ووحدات شركة السكر والصناعات التكاملية المصرية

نوضح فيما يلي بيانا بمصانع ووحدات شركة السكر والصناعات التكاملية حتى يدرك القارئ حجم تأثير تلك الشركة على الحياة الاقتصادية والاجتماعية في مصر.

١- المركز الرئيسي بالحوامدية (محافظة الجيزة).

٢- الفرع الرئيسي بالقاهرة.

٣- قطاع إسكندرية بالإسكندرية.

مصانع ووحدات خدمية في الحوامدية

٤- مصانع التكرير.

٥- مصانع التقطير.

٦- مصانع المعدات.

٧- مصانع الكيماويات.

٨- مصانع العطور.

٩- مصانع ومطابع فينوس.

١٠- شئون النقل.

١١- شئون المشروعات.

١٢- المركز الطبي.

مصانع في صعيد مصر

١٣- مصانع السكر والتقطير بأبو قرقاص (محافظة المنيا).

١٤- مصانع السكر والتكرير بجرجا (محافظة سوهاج).

١٥- مصانع السكر والتكرير بنجع حمادي (محافظة قنا).

١٦- مصانع السكر والتكرير بدشنا (محافظة قنا).

١٧- مصانع السكر والتكرير بقوص (محافظة قنا).

١٨- مصانع السكر والعلف الحيواني بأرمنت (محافظة قنا).

١٩- مصانع السكر والتكرير بإدفو (محافظة أسوان).

٢٠- مصانع السكر والخشب الحبيبي بكوم أمبو (محافظة أسوان).

هذا غير الشركات التي تساهم فيها شركة السكر والصناعات التكاملية والتي تأتي في مقدمتها شركات تصنيع بنجر السكر مثل الدلتا للسكر والدقهلية للسكر، وشركات أخرى مثل شركات قنا لورق طباعة الصحف بقوص والمتحدة

لإنتاج العبوات ونجع حمادي لتصنيع الأخشاب ومصر ادفو للب وورق الكتابة والطباعة.

ونعرض فيما يلي بقدر من التفصيل أهم مجالات تأثير شركة السكر والصناعات التكاملية في إثراء الحياة الاقتصادية والاجتماعية في مصر.

تبلغ المساحة المنزرعة قصبا حوالي ٣٠٠ ألف فدان، ويتم توريد عشرة ملايين طن قصب تقريبا للشركة من مساحة ما يقرب من ٢٥٠ ألف فدان، ويبلغ ثمن تلك التوريدات حوالي ١،٨ مليار جنيه سنويا تتزايد دائما بزيادة سعر توريد القصب، ويتم ضخ تلك الأموال في محيط مناطق إنتاج القصب بما يشكل موردا هاما للنشاط الاقتصادي في تلك المناطق ويسهم في رفع مستوى معيشة المزارعين بها ودعم الاقتصاد القومي عموما.

ويتجاوز عدد المزارعين المتعاقدين مع الشركة لتوريد محصولهم ١١٠ ألف متعاقد يعول كل منهم أسرة متوسط عدد أفرادها خمسة أفراد بما يعني أن دخل محصول القصب يمثل مورداً رئيسيا لمعيشة حوالي ٥٥٠ ألف فرد.

ويعمل في زراعة محصول القصب وخدماته وحصاده وتوريده عمالة زراعية تعول أسرا يصل عدد أفرادها إلى ما يقرب من ٦ مليون فرد يعتمدون في حياتهم ومعيشتهم بصورة مباشرة أو غير مباشرة على محصول قصب السكر خاصة وأن ذلك المحصول من المحاصيل التي تحتاج إلى كثرة الأيدي العاملة ومن ثم يوفر فرصا للعمل ويسهم في حل مشكلة البطالة على المستوى القومي، كما توفر زراعة القصب حوالي مليون ونصف المليون طن من العلف الأخضر مصدرها القمم الخضراء لعيدان القصب بما يتيح للمزارعين في مناطق زراعة القصب استخدام ذلك العلف في تغذية الحيوانات، وبما يسهم في توفير

المصادر الأخرى للأعلاف في ظل ما تعانيه البلاد من نقص الأعلاف في أوقات كثيرة وبما يمثل دعما للثروة الحيوانية في الوقت ذاته.

وتتم إعادة زراعة حوالي ٥٠ ألف فدان سنويا بمحصول القصب كغرس ربيعي أو خريفي تحتاج إلى خدمات زراعية تؤديها شركات الميكنة الزراعية بما يمثل دخلا لتلك الشركات، بالإضافة إلى العمالة اليدوية التي تشارك في أداء الخدمات وتستفيد منها في زيادة مواردها ورفع مستوى معيشتها.

ويصل حجم العمالة في شركة السكر والصناعات التكاملية إلى ما يقرب من ٢٥ ألف عامل من مختلف التخصصات وفي العديد من الوظائف يعتمد دخلهم الرئيسي هم ومن يعولونهم على مواردهم من وظائفهم بالشركة بما يعني أن الوظائف بالشركة تمثل دعما لإعالة حوالي ١٠٠ ألف فرد.

وتنتج الشركة ما يزيد على مليون طن سكر سنويا بما يعادل نصف احتياجات البلاد تقريبا، كما تستورد السكر الخام لتكريره بما يزيد من فرص العمل التي توفرها، وتصدر السكر والمولاس والكحول والخميرة الجافة والعسل الصناعي والعطور ولب البنجر وغير ذلك من المنتجات بما يساعد على تحسين ميزان المدفوعات ودعم الاقتصاد القومي وتوفير العملة الصعبة التي تحتاجها البلاد في مشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ولقد اكتسبت الشركة عبر تاريخها الطويل خبرات واسعة في تصنيع المعدات وتنفيذ المشروعات الاستثمارية المتعلقة بصناعة السكر وغيرها من الصناعات الغذائية مما أهلها للحصول على فرص تنفيذ العديد من المشروعات الصناعية في مصر والخارج، وتعتبر المصانع الخمسة التي أسستها الشركة في إيران من أكبر وأحدث مصانع السكر في العالم حيث تبلغ طاقة المصنع الواحد

عشرة آلاف طن قصب في اليوم أي مليون طن قصب في الموسم تنتج حوالي مائة ألف طن سكر سنويا، وتميز نطاق عمل الشركة في هذا المجال بالشمولية حيث تضمن كافة الأنشطة بدءا من الهندسة الأساسية والتفصيلية وتصنيع وتوريد المعدات وقطع الغيار والمواد الاستهلاكية والتفتيش والإشراف على الشحن بالموانئ والإشراف على التركيبات بالمواقع والتشغيل وتدريب العمالة. وكان لذلك أثره الكبير في تعميق وتوسيع علاقات الشركة بالشركات الصناعية الكبرى بما يساعد على نقل التكنولوجيا المتطورة والخبرات المتقدمة ودعم وتنمية قدرات العاملين المصريين مما ساعد على الاستغناء عن معظم الخبراء الأجانب وتعظيم مقدرة الشركة على المنافسة في الأسواق العالمية في مجالات صناعة السكر والصناعات القائمة على مخلفاتها مثل صناعة الورق والخشب والكحول وغيرها. ولقد ساعد ذلك أيضا على دعم الصناعة الوطنية والتصنيع المحلي وتوفير العملة الصعبة للبلاد والنهوض بالاقتصاد القومي فضلا عن زيادة كفاءة وفاعلية العاملين في الشركة ورفع مستوى معيشتهم، وتوفير فرص العمل وغير ذلك من المزايا الاقتصادية والاجتماعية.

واشتملت برامج التطوير بالشركة على خطط لتطوير الأنشطة والخدمات الزراعية والتوسع في استخدام الميكنة بتيسير حصول المزارعين على المعدات والآلات الزراعية بالتقسيط بدون فوائد وخصم قيمتها من مستحقاتهم في توريدات القصب، وتنفيذ كثير من مشروعات التطوير مثل تحسين التربة والتسوية بأشعة الليزر وتطوير طرق الري لترشيد استخدام المياه وغير ذلك من المشروعات التي أسهمت في زيادة الطاقة الإنتاجية وتحسين

نوعية القصب وجودته، وانعكس كل ذلك على زيادة دخل المزارعين ورفع مستواهم المعيشي والاجتماعي فضلا عن زيادة الدخل القومي.

وتتعاقد الشركة مع المزارعين على توريد محصولهم بأسعار تتزايد من حين لآخر في ضوء زيادة تكلفة الأنشطة والخدمات الزراعية، وهي تساعد بذلك المزارعين على التفرغ للأنشطة الإنتاجية إذ أنهم ليسوا بحاجة إلى أي جهد أو ضياع وقت أو تكلفة لتسويق المحصول. ومن الجدير بالذكر أن سعر القصب قد تضاعف إلى حوالي ٧٠ ضعف خلال الخمسين عاما الأخيرة، كما تعمل الشركة على تيسير نقل المحصول من مناطق زراعته إلى مصانع الإنتاج على نفقتها بما تمتلكه من وسائل النقل المختلفة وتشجع المزارعين على زيادة دخلهم من خلال استخدام وسائل النقل التي يمتلكونها مثل الجرارات الزراعية لنقل محصولهم مقابل حصولهم على نولون النقل المقرر.

ولقد ساعد إنشاء مصانع ووحدات شركة السكر والصناعات التكاملية على خلق حياة جديدة في المناطق التي تواجدت بها بعد أن كانت تلك المناطق معزولة تماما فقد أنشأت المدن السكنية لإقامة العاملين وأسرهم ووفرت جميع المرافق والخدمات الأساسية مثل الكهرباء ومياه الشرب والأسواق والمدارس والمخابز ودور العبادة وغير ذلك من متطلبات الحياة الكريمة، فضلا عن الأندية والملاعب وحمامات السباحة ودور السينما والمسارح ووسائل الترفيه المختلفة. وصارت تلك المناطق مصادر للإشعاع الحضاري في مناطق تواجدها والمناطق المجاورة بما دعم سياسة الدولة في تطوير المجتمع الريفي وعلى الأخص في صعيد مصر.

واهتمت الشركة بتوفير الرعاية الصحية بالمجان لجميع العاملين بها ولأسرهم حيث أنشأت العيادات في المصانع والوحدات ووفرت لها الأطباء والممرضين والصيدليات وغير ذلك من مستلزمات الرعاية الصحية الجيدة، كما أنشأت الشركة المركز الطبي بالحوامدية الذي يعتبر صرحا طبيا متميزا لتوفير الخدمات الطبية والرعاية الصحية للعاملين وأسرهم مجانا وكذا لأهالي المنطقة من غير العاملين بالشركة مقابل أجور رمزية. ويضم المركز الطبي جميع التخصصات والعيادات حيث يوفر ٢٠٠ سرير وتسعة غرف للعمليات وغرف للعناية المركزة وأقسام لطب الطوارئ ومعامل التحاليل وغرف الأشعة المجهزة باختلاف أنواعها وأقسام العلاج الطبيعي وأمراض القلب والغسيل الكلوي وغير ذلك من العيادات المتخصصة، كما توجد صيدلية كبيرة بالمركز يتوافر بها جميع أنواع الأدوية والمستلزمات التي يحتاجها المرضى. ويعمل في المركز نخبة من الأطباء الأكفاء وهيئات التمريض والاستشاريين من ذوي الخبرة المتميزة في مجالات عملهم بما يكفل تقديم خدمات جيدة. ومن الجدير بالذكر أن تقديم الخدمة الصحية للعاملين يمتد إلى ما بعد خروجهم إلى المعاش بأجور رمزية تقديرا لما قدموه لشركتهم خلال خدمتهم ووفاء من الشركة لأبنائها العاملين.

وقد قامت الشركة بتطوير نظم السلامة والصحة المهنية بجميع مصانعها ووحداتها لتأمين بيئات العمل وتجنب جميع المخاطر المحتملة التي يمكن أن تهدد صحة وسلامة العاملين بما يساعد على تحقيق الاستقرار النفسي والأسري من خلال تجنب الأمراض المهنية والإصابات والحوادث والوفاة، وتأكيد الحفاظ على الموارد الاقتصادية في مواجهة الأخطار المحتملة.

كما تسعى الشركة دائما إلى زيادة دخل العاملين ورفع مستواهم المعيشي من خلال زيادة الحد الأدنى للأجور دوريا وإطلاق العلاوات الدورية والبدلات واستحداث نظم لدعم دخل العاملين بعد خروجهم إلى المعاش مثل المعاشات التكميلية ومكافآت نهاية الخدمة وغير ذلك مما يدعم استقرار العاملين وأسرهم خلال الخدمة وكذا خلال فترة التقاعد، كما تهيئ الشركة الفرصة للعاملين لتملك وحدات سكنية بالمشاركة في جمعيات للإسكان تابعة للشركة وذلك لتأمين مسكن مناسب عند ترك الخدمة، كما تشارك العاملين وأسرهم في مناسباتهم كالأفراح وحالات الوفاة وتكريم المحالين إلى المعاش.

واهتمت الشركة اهتماما بالغا بحماية البيئة من التلوث وصرفت على المشروعات البيئية ما يقرب من ٢٥٠ مليون جنيه، لتكون رائدة في الالتزام بتطبيق القوانين البيئية وحماية البيئة من كافة أنواع التلوث الناجمة عن الأنشطة الصناعية.

وللشركة بصمة متميزة في مجال الأنشطة الرياضية حيث وفرت جميع الإمكانيات والموارد اللازمة لدعم تلك الأنشطة في المجالات الرياضية المختلفة، فأسست الأندية الرياضية وأشهرتها، ووفرت المدربين المتخصصين في جميع المجالات، وكونت الفرق الرياضية التي تشارك في المسابقات التي تقام بين المصانع وتلك التي تقام على المستوى القومي، ولعل أكبر دليل على تميز شركة السكر والصناعات التكاملية في هذا المجال هو حجم إنفاقها على تأسيس الملاعب والصالات المتخصصة حيث أنشأت تسعة ملاعب لكرة القدم، وخمسة عشر ملعبا لكرة السلة، واثنى عشر لكرة اليد، وثمانية عشر لتنس الطاولة ومثلها للتنس، وتسع صالات لرفع الأثقال وتسع أخرى لكمال الأجسام

والجمانزيوم واثنان للمصارعة، وميدانين للرماية وصالة للاسكواش وأخرى مغطاة فضلا عن توفير حمام سباحة بكل مدينة سكنية من مدن المصانع، كما يتم توفير جميع وسائل التسلية والترفيه للعاملين وأسرهم حيث تقام الحفلات في المناسبات المختلفة وتتاح المصايف مقابل اشتراكات رمزية مع توفير وسائل الانتقال والعودة والإقامة والإعاشة على نفقة الشركة، هذا ويتم توفير وسائل النقل أيضا للعاملين وأسرهم ويتم نقل الطلاب إلى المدارس والجامعات بأجور رمزية.

وتدعم الشركة المجتمعات المحيطة بمصانع ووحدات الشركة بجميع أنواع الخدمات، كما تساهم في إنشاء المدارس ودور العبادة.

وتؤمن قيادات الشركة بأن العنصر البشري هو أهم الموارد على الإطلاق فتسعى جاهدة بصفة دائمة لتنمية قدراته والارتقاء بكفاءته وفاعليته حيث أنشأت الكثير من مراكز التدريب وتوفر لها أكفأ المدربين، كما اهتمت بجميع أنشطة التدريب النظري والعملي داخليا وخارجيا وخصصت لذلك الميزانيات المالية المطلوبة، كما تهتم دوما بتحفيز العاملين من أبنائها والمزارعين المتعاقدين معها حيث تقدم شهادات التقدير والحوافز المادية والهدايا العينية للمتميزين منهم دعما لروح المنافسة الشريفة والإجادة.

ويجب ألا ننسى أيضا بعض المعالم البارزة في تاريخ شركة السكر والتي كان لها تأثير كبير على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في البلاد سواء على مستوى المواطن أو على مستوى الدولة نذكر منها ما يلي:

١- بلغ عائد الحكومة أكثر من ٢١ مليون جنيه نتيجة التزام الشركة ببيع السكر بالأسعار المقررة خلال فترة تنفيذ اتفاقية السكر "اتفاقية ريجي" (من ١٩٣١ إلى ١٩٤٥).

٢- كان للشركة دورا فاعلا خلال الحروب العالمية حيث يسرت للشعب المصري سبل الاكتفاء الذاتي من السكر كسلعة استراتيجية هامة لا غنى عنها لأي فرد وجنبت المصريين شرور الأزمات التي ذاقت مرارتها أغلب الدول، وتحملت الشركة كل ما فرضته الحكومة عليها ودعمت الاقتصاد القومي من خلال توفير السكر في السوق المحلي بسعر أقل من السعر العالمي ووفرت للدولة ملايين الجنيهات التي قدرت بما يقرب من عشرة ملايين خلال الحرب العالمية الأولى وحدها.

ومن الجدير بالذكر أنه بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية كان هناك نقص كبير في السكر على المستوى العالمي مما اضطر العديد من الدول بما فيها أكبر الدول المنتصرة في الحرب (أمريكا وبريطانيا) إلى فرض قيود على استهلاك السكر أشد من تلك القيود التي فرضت أثناء الحرب، وكان الوضع في مصر مختلفا بفضل جهود شركة السكر في تغطية احتياجات الشعب المصري مما أدى إلى عدم وجود أي معاناة للجمهور من نقص السكر.

ثانيا: صناعة سكر البنجر

كان الهدف الأساسي من التوجه نحو صناعة سكر البنجر والتوسع فيها هو سد الفجوة الغذائية المتزايدة في السكر بين حجمي الإنتاج والاستهلاك في

ظل الزيادة المتنامية لمعدلات الاستهلاك نتيجة لارتفاع مستوى المعيشة وكـذا الزيادة في عدد السكان بمعدلات عالية.

وقد ظهرت شركة الدلتا للسكر كأول شركة لتصنيع سكر البنجر حيـث تم تأسيسها سنة ١٩٧٩ وبدأ إنتاجها سنة ١٩٨١ بخط إنتاج واحد بطاقـة ١٢٥ ألف طن سنويا ثم أضيف خط ثان بالتمويل الذاتي عام ١٩٩٨ بطاقة ١٢٥ ألف طن سنويا، كما أنشئ خط لتكرير السكر عام ٢٠٠٥.

وفي سنة ١٩٩٤ تم وضع حجر الأساس لمصانع شركة الدقهلية للسكر بمنطقة استصلاح على ارض مساحتها خمسون ألف فدان تقريبا بمنطقة الرمال بزيان وقلابشو شمال مركز بلقاس بمحافظة الدقهلية، وتم تشغيل المصنع بكامله عام ١٩٩٧. وقد تم تصميم المشروع بطاقة إنتاجية قدرها مائة ألف طن سـكر وأربعون ألف طن مولاس وخمسون ألف طن لب بنجر.

كما أنشأت شركة السكر مقدمة لتصنيع بنجر السكر ألحقت بمصنع سكر أبو قرقاص بمحافظة المنيا بحيث يتم تشغيلها عقب انتهاء موسم عصير القصب بطاقة إنتاجية قدرها ٥٠ ألف طن سكر تقريبا، وقد تم تجربة الوحدة في موسـم ١٩٩٨/٩٧.

وفي سنة ١٩٩٧ صدر أيضا قرار بالترخيص بإنـشاء شـركة الفيـوم لصناعة السكر بمحافظة الفيوم. وفي موسم ٢٠٠١/٢٠٠٠ استقبل مصنع الفيوم توريدات المساحات التي زرعت لحسابه وقدرها ٤١٦٢ فـدان وتـم اسـتكمال زراعة المساحات اللازمة لتغطية الطاقة الكاملة لتشغيل المصنع.

كما يوجد مشروع النوبارية لإنتاج وتكرير السكر على ترعة البستان شرق طريق مصر/ إسكندرية الصحراوي عند الكيلو ١٢٩، وقد انتهت تركيبات المصنع وتجارب التشغيل، كما تم زراعة ما يقرب من ثلاثين ألف فدان لتصنيع محصولها في أول موسم إنتاج للشركة والمخطط له سنة ٢٠٠٨.

كما أن هناك العديد من شركات القطاع الخاص التي لازالت في مرحلة الدراسة عند البدء في إعداد هذا الكتاب.

وتحرص جميع شركات سكر البنجر أن تحذو حذو شركة السكر والصناعات التكاملية وتنتهج نفس منهجها باعتبارها رائدة صناعة السكر في مصر وصانعه قياداتها، فجميع تلك الشركات تستهدف تطوير وتنمية المجتمعات المحلية المحيطة والارتقاء بها اقتصاديا واجتماعيا، وتمثل ذلك بوضوح في ظهور حياة جديدة في مناطق لم تكن مأهولة عمرانيا مثل الإسهامات المميزة لشركة الدلتا للسكر في منطقة الحامول بكفر الشيخ حيث حولتها من منطقة مهجورة إلى مجتمع زراعي صناعي متطور يعج بالحياة والنشاط الاقتصادي والاجتماعي ويوفر فرص العمل وسبل الرزق للعديد من المصريين في هذه البقعة من أرض الوطن سواء لأولئك الذين يعملون بالمصانع أو للمزارعين، وصار مجتمع الشركة بمدينته السكنية وما يضمه من أنشطة ثقافية واجتماعية ورياضية مركز إشعاع حضاري في مناطق تواجده والمناطق المحيطة حيث وفرت الشركة جميع الموارد اللازمة لتلك الأنشطة فقد أسست الأندية والملاعب والصالات المختلفة لجميع أنواع الرياضات والسينما والمسرح للترفيه، وأتاحت المصايف والرحلات.

كما اهتمت الشركة بحماية البيئة وخصصت الميزانيات الضخمة لمشروعاتها، وسارت على نفس الطريق والسياسة والمنهج جميع شركات سكر البنجر الأخرى.

الأثر العام لصناعة السكر في مصر

لقد حرصت قيادات شركات السكر على الاستعانة بكل ما يموج به العصر من أسباب القوة والتقدم، واستخدام تلك الأسباب وبشكل جدي في نفع البشر وتحقيق كرامة وعزة الإنسان من خلال الارتقاء بفكره ومعلوماته وخبراته ومنحه الفرصة للانفتاح على المجتمعات المتطورة باعتباره أهم الموارد، وبدأت تلك المسيرة بالارتقاء بوعي العاملين بالمصانع والشركات... بل وبجميع الأهالي في المناطق التي تواجدت فيها المصانع والشركات، واستجاب الجميع وتفاعلوا بإيجابية في التعامل والأخذ من مفردات الأوضاع الجديدة التي أوجدتها الشركات حيث أخذوا بأحدث المستجدات التكنولوجية في الزراعة والصناعة في ظل نجاح الشركات في التهيئة والإعداد والتخطيط والتنفيذ مع توفير الإمكانيات الكبيرة ليعمل الكل يدا واحدة في خلق حضارة تتنامى وتتعاظم يوما بعد يوم ليرتفع في ظلها مستوى الفرد ثقافيا واجتماعيا واقتصاديا، ويتحقق له الاستقرار والأمان والنفع المادي والمعنوي.

لقد نشرت شركات السكر بحق إشعاعها التنموي والحضاري في مناطق تواجدها على أرض مصر، ووضعت الإنسان المصري في تلك المناطق على طريق التقدم والتطور، وصارت بذلك دعما للصناعة المصرية والاقتصاد القومي المصري.

ملحق رقم (٥)

مشروع اتفاقيـة سنـة ١٩٤٩ بين الحكومة والشركة العامة لمصانع السكر والتكرير المصرية

ملحق رقم (٥)

مشروع اتفاقية سنة ١٩٤٩

بين الحكومة والشركة العامة لمصانع السكر والتكرير المصرية

تمهيد

قبل أن تنتهي اتفاقية ريجي في ١٩٤٥/١١/١ أخطرت الشركة العامة لمصانع السكر والتكرير المصرية الحكومة بعدم رغبتها في تجديد اتفاقية ريجي التي تم إبرامها سنة ١٩٣١ والتي استمرت سارية المفعول لمدة ١٤ سنة، وبانتهاء مدة هذه الاتفاقية انتهت فترة الوفاق بين الحكومة والشركة وبدأت الخلافات بينهما حيث استمرت الشركة في مطالبة الحكومة بمساعدتها وطالب كل طرف الآخر بما يراه حقا له عنده.

الحكومة من جانبها ترى أنها ساعدت الشركة خلال فترة الأزمة الاقتصادية التي اجتاحت العالم سنة ١٩٢٩ عند غمر السكر الأجنبي الأسواق المصرية بكميات كبيرة وبأسعار متدنية هددت بإفلاس الشركة مما حدا بالحكومة إلى المبادرة بإصدار تعريفة جمركية لحماية صناعة السكر في مصر، وبالرغم من ذلك استمر سعر السكر الأجنبي في الانخفاض إلى الحد الذي اضطر الشركة إلى التفكير في إغلاق مصانعها والاكتفاء بتكرير السكر الخام المستورد مما يؤثر سلبا على زراع القصب وعمال مصانع إنتاج السكر بالوجه القبلي، وتم تدارك هذا الوضع بأن أبرمت الحكومة والشركة اتفاقية ريجي سنة ١٩٣١ والتي تم بمقتضاها توفير الحماية الجمركية للسكر المصري وكذلك تمكين الشركة من تغطية نفقاتها وتوزيع أرباح معقولة لمساهميها.

والشركة ترى من جانبها أنه لا حق للحكومة في مطالبتها بالضرائب على مبالغ احتياطي التجديد والتوسعات أو الاحتياطيات التي تكونت خلال سنوات الحرب، كما تطالب الشركة الحكومة بتعويضها عما لحقها من خسائر نتيجة لقرار الحكومة بتخفيض سعر السكر بمقدار ١٠ مليمات للأقة اعتبارا من ١٩٤٤/١١/١، وكذلك تطالب الشركة بتعويضها عما لحقها نتيجة قيام الحكومة بزيادة رسوم الإنتاج اعتبارا من نوفمبر ١٩٤٥ دون زيادة سعر السكر بما يعادل الزيادة في رسوم الإنتاج، ورأت الشركة أن الحكومة تعاملت معها بمبدأ نكران الجميل حيث قامت الشركة بتغطية حاجة مصر والسودان من السكر للاستهلاك المحلي زمن الحرب بأسعار معقولة في حين عانت أغلب بلدان العالم من نقص إمداداتها من السكر وارتفاع أسعاره.

تطورات الأحداث وصولا للاتفاقية

بهذه الخلفية بدت صورة العلاقة بين الشركة والحكومة حيث كانت الصورة قاتمة، وبدأت عملية التراشق بين الشركة والحكومة على النحو التالي:

١- حين علمت الحكومة بنية الشركة عدم تجديد اتفاقية ريجي بادر السيد وزير المالية بإرسال خطاب إلى السيد/ أحمد عبود باشا رئيس الشركة في ١٩٤٥/١٠/١٨ قبل انتهاء أجل الاتفاقية في ١٩٤٥/١٠/٣٠ نقتطف منه الآتي:

أبادر بإخطار سيادتكم بأنه قد أصبح يتعين على الشركة عدم إنفاق أي مبالغ من الرصيد الذي في حساب التجديدات والتوسعات وذلك اعتبارا من أول نوفمبر ١٩٤٥، مع العلم بأن وزارة المالية تحتفظ بجميع حقوقها كاملة فيما يختص بالباقي دون إنفاق.. ونحملكم مسئولية كل ما خالف ذلك.

٢- في ٢١ أكتوبر ١٩٤٥ وقبل انتهاء أجل الاتفاقية في ١٩٤٥/١٠/٣٠، وبعد ثلاثة أيام من الخطاب السابق أعاد السيد وزير المالية الكتابة إلى أحمد عبود باشا بخطاب آخر نقتطف منه الآتي:

تود الوزارة أن توجه نظر سعادتكم في هذه المناسبة إلى أنه يتعين على الشركة أن تلحظ الأغراض الأساسية التي صدرت عنها تلك الاتفاقية (اتفاقية سنة ١٩٣١) وبنوع خاص جمهور المستهلكين وزراع القصب، وأن لا تعمل الشركة من جانبها ما قد يدعو الوزارة إلى اتخاذ ما تراه من الإجراءات التي تضمن استمرار تحقيق الأغراض سالفة الذكر.

وقد رد أحمد عبود باشا رئيس مجلس إدارة الشركة على وزير المالية في خطابه المؤرخ ١٩٤٥/١٠/٢١ بما نصه (أن الشركة بطبيعة المهمة التي تأسست لأدائها هي الحريصة من تلقاء نفسها على تحقيق أغراضها ولهذا نستأذن معاليكم في القول أن الغرض من كتاب الوزارة ليس واضحاً كل الوضوح).

٣- استمر التراشق بالخطابات بين شركة السكر ممثلة في رئيس مجلس إدارتها أحمد عبود باشا ووزير المالية، وكل طرف منهما يدعي أحقيته في مستحقات لدى الطرف الآخر.

وبالرغم من أن شركة السكر هي التي فسخت الاتفاقية من جانبها ألا أن أحمد عبود باشا لم يقطع الصلة مع الحكومة حيث داوم على طلب المساعدة، وفي ٢٣ مارس ١٩٤٦ أرسل خطابا إلى وزير المالية ضمنه شكوى الشركة من قيام الوزارة بخفض سعر السكر بمقدار ١٠ مليمات للأقة بالإضافة إلى قيام الحكومة بزيادة رسم الإنتاج على السكر في اليوم التالي لإنهاء الاتفاقية دون أن

يقابل ذلك أي زيادة في سعر بيع السكر، وأنهى خطابه بقوله (أن استمرار تخفيض سعر السكر من جهة وزيادة رسم الإنتاج من جهة أخرى يلحقان بالشركة خسارة عظيمة لا تتردد الشركة في رد المسئولية عنها إلى تصرفات الحكومة وقراراتها).

٤- ترددت بعض الشائعات عن قيام الشركة بمنع توريد السكر، وقد بادر أحمد عبود باشا في ١٩٤٦/٤/٦ بإرسال خطاب إلى صدقي باشا ينفي فيه ما أشيع عن منع توريد السكر ويقول في بعض فقراته ما يلي:

"وإني يا صاحب الدولة لشدة حرصي على صفاء العلاقات بين دولتكم وبيني كما كانت دائما من قبل، ودوام الصداقة التي أزهو بها وأعتد أود أن أنفي لدولتكم كل خاطر يدور على رغبة التحكم من جانبي".

وقد ذيل أحمد عبود باشا خطابه باقتراح ندب عضو من مجلس إدارة الشركة لمباحثة وزارة المالية في الموضوعات المثارة بين الشركة والحكومة، إلا أن وزير المالية رد بأنه لا سبيل إلى المباحثة بين الشركة والحكومة إلا إذا كانت على أساس إبرام اتفاق بين الشركة والحكومة على غرار الاتفاق السابق "الذي رفضت الشركة تجديده".

٥- إزاء هذا الإصرار رد أحمد عبود باشا في ١٩٤٦/٤/٨ على وزير المالية بأنه إزاء ما قررته الوزارة نحو ربط موضوع تسعير السكر بإبرام الحكومة اتفاقا مع الشركة رغم علمها بأن سعر السكر الحالي يقل عن سعر الإنتاج فإن الشركة سوف تلتمس الإنصاف من القضاء.

٦- في ١٩٤٦/٤/٣٠ ردت وزارة المالية على الشركة بما يفيد أن الوزارة ترى أن للشركة الحرية الكاملة في اللجوء إلى القضاء مع الإحاطة بأن وزارة المالية في بحثها لتكلفة الإنتاج لم تجد ما يبرر تعديل سعر السكر أو تعديل رسم الإنتاج.

واستمر الشد والجذب بين الشركة والحكومة حتى بداية عام ١٩٤٨.

٧- كتب المهندس أحمد عبود باشا في ١٩٤٨/١/٢ إلى وزير المالية (النقراشي باشا) يشتكي من أن الشركة مهددة بالعجز عن الاستمرار في عملها بسبب المصاعب والخسائر الناتجة عن زيادة رسم الإنتاج الإضافي بمقدار ٤،٤ جنيه للطن اعتبارا من أول نوفمبر ١٩٤٥ مع بقاء سعر السكر بغير زيادة تناسب ارتفاع التكاليف، وأوضح أن الشركة أمام أحد الخيارات الثلاثة التالية:

الأول: أن تنصف الحكومة الشركة بأن تلغي رسم الإنتاج الإضافي فليس للشركة رغبة في الإساءة إلى زراع القصب بتخفيض ثمنه.

الثاني: إذا لم تر الحكومة إلغاء هذا الرسم فهي مدعوة إلى تولي الإنفاق على إنتاج السكر بنفسها على أن تضمن لحملة أسهم الشركة ربحا معقولا واحتياطيا يعادل ما يربحه المساهمون في الشركات الأخرى.

الثالث: أنه إذا لم يتيسر هذا ولا ذاك فإن الشركة ستكون مضطرة إلى وقف العمل في مصانعها كلها ابتداء من آخر هذا الشهر أي بعد أسبوع.

٨- ردت وزارة المالية على كتاب الشركة في ١٩٤٨/١/٢٩ بما يلي:

اقترحت وزارة التجارة والصناعة تشكيل لجنة حكومية تكون مهمتها بحث حالة الشركة من الناحيتين الفنية والمالية وذلك خلال ثلاثة شهور ابتداء من أول فبراير سنة ١٩٤٨، وعلى ضوء ما يسفر عنه هذا البحث تنظر وزارة

المالية إما في بقاء رسم الإنتاج على ما هو عليه أو تخفيضه إلى الحد الذي يترك للمساهمين ربحا معقولا مع مراعاة ما تتمتع به الشركة من حماية خاصة.

على أن تتخذ الخطوات اللازمة من الآن لرفع القيود المفروضة على استهلاك السكر بحيث يصبح حر التداول ابتداء من أول أبريل ١٩٤٨.

وتوافق وزارة المالية على مقترحات وزارة التجارة والصناعة وستتخذ الخطوات لتنفيذ هذه المقترحات.

٩- ردت شركة السكر في ١٩٤٨/١/٣٠ تعترض على تأليف لجنة حكومية تكون مهمتها بحث الحالة نظرا لأن مقترحات تلك اللجنة لن تكون الإسعاف العاجل الذي تنشده الشركة. وسبق أن شكلت الحكومة في فبراير ١٩٤٦ لجنة، كما تألفت في ١٩٤٧/٥/١٣ لجنة أخرى لذات الغرض وتحققت من صحة بيانات الشركة، وعقد اجتماع في ١٩٤٧/٤/١٦بمكتب وزير المالية لهذا الغرض. وعليه فإن الاقتراح بتشكيل لجنة ثالثة هو إضاعة للوقت وأن الشركة ستضطر في ظل الوضع الحالي إلى شراء القصب بالسعر الذي يعينها على التخفيف من مشكلاتها.

١٠- في ١٩٤٨/٢/٤ اجتمعت لجنة برئاسة وزير التجارة وبحضور أحمد عبود وغيرهما وتم الاتفاق على تشكيل لجنة تحت إشراف الدكتور عبد الجليل العمري، على أن تنتهي من عملها في بحث الحالة المالية للشركة في خلال عشرة أيام وتقدم تقريرها للوزير في ١٩٤٨/٢/١٤، كما تشكلت لجنة أخرى تحت إشراف مصطفى ماهر بك للنظر في البرنامج الشامل لكل التجديدات على أن تنتهي مهمتها في ١٩٤٨/٢/١٧.

١١- في ١٩٤٨/٢/٢١ قدم الأستاذان/ زكي حسن ومحمود الهجين تقريرا بفحص موضوع الزيادة التي طرأت على تكاليف السكر وعلى موارد وإيرادات الشركة فأوردا أنهما لم يطلعا على دفاتر الشركة لانشغال المحاسبين.

وفي ١٩٤٨/٣/٤ تقدمت اللجنة بتقرير أشارت في ختامه إلى أن الشركة قد أوشكت على إقفال حساباتها لموسم ١٩٤٨/٤٧ ورأت أن تكون هذه السنة أساسا لفحص جميع عناصر المصروفات والإيرادات.

١٢-في ١٩٤٨/٣/١١ تقدمت اللجنة بتقرير ضمنته رأى اللجنة الفنية بعد معاينتها لمصانع الشركة أوردت فيه ما يلي:

٧٤٠٠٠٠٠	جنيه قيمة التجديدات والتوسعات حسب تقدير اللجنة الفنية يستنزل من ذلك ما يلي:
١٠٠٠٠٠	جنيه قيمة الماكينات القديمة
٥٠٠٠٠٠	جنيه قيمة توسعات تتحمل بها الشركة من أصل ١،٥ مليون جنيه
٦٨٠٠٠٠٠	(الصافي/ جنيه)

ويلاحظ أن اللجنة قدرت التوسعات بمبلغ ١،٥ مليون جنيه يجب احتسابه بكامله على الشركة طبقا للأوضاع المحاسبية السليمة.

ثم تناولت اللجنة بعد ذلك الاحتياطيات لمواجهة التجديدات وتقدر كما يلي:

(جنيه)

٣٥٠٠٠٠٠	احتياطي تجديدات السنة الإضافية
١٠٨٠٠٠٠	احتياطيات سنة ١٩٤٦/١٩٤٥
١٠٨٠٠٠٠	احتياطيات سنة ١٩٤٧/١٩٤٦ على أساس ١٩٤٦/١٩٤٥
١٤٥٠٠٠٠	احتياطيات سنة ١٩٤٨/١٩٤٧ (نوفمبر ١٩٤٧ إلى مارس ١٩٤٨) على أساس ١٩٤٦/١٩٤٥
٧١١٠٠٠٠	الإجمالي

الزيادات في مصروفات الإنتاج (جنيه)

٤٣٤٤	زيادة الخيش والمازوت (مصنع الحوامدية)
٥٠١١١	زيادات ناشئة عن إنشاءات للعمال (مصنع الحوامدية)
٤٧٦١١	باقي المصانع
١٧٣٠٠٠٠	تغطية خسائر الشركة من ١٩٤٦/١٩٤٥ حتى مارس ١٩٤٨ ودفع أرباح الأسهم

وتقرر اللجنة في هذا الخصوص أن إجمالي الزيادات لا تشمل الوفر الذي سوف تحققه الشركة في تكاليف الإنتاج من أجور عمال ومهمات وصيانة نتيجة التجديد للآلات والماكينات بأخرى حديثة.

١٣- في ١٩٤٨/٣/١٧ طلب وزير التجارة من الشركة موافاته بحساب السنة المالية ١٩٤٧/٤٦ فاعترض المهندس أحمد عبود بقوله أن الوزارة سبق أن قررت اتخاذ حسابات سنة ١٩٤٦/٤٥ أساسا للبحث.

١٤- في ١٩٤٨/٣/٢٣ بعث السيد أحمد عبود بحسابات ١٩٤٧/٤٦ وكشف بتكاليف الأعمال الخاصة بتحسين المستوى الاجتماعي لمستخدمي وعمال الشركة.

١٥- في ١٩٤٨/٣/٢٥ كلفت اللجنة الحسابية بالتوجه إلى مقر الشركة لاستيضاح النقاط التالية:

أ- الاحتياطيات المعلقة ضمن رصيد الحسابات الجارية والحسابات النظامية والبالغ قدرها ٢٨١٨٤٣٥ جنيه.

ب- فرق ثمن محفظة الأوراق المالية البالغ رصيدها ١١٨٤٣١٤ جنيه.

ج- فرق ثمن السكر الموجود بمخازن الشركة وقيمته ٣٩٣٠٧٣٣ جنيه.

١٦- في ١٩٤٨/٣/٣٠ بعث السيد أحمد عبود إلى رئيس مجلس الوزراء كتابا يقول فيه "يؤسفني أن أقرر أنه بعد مناقشات مضنية فوجئت باقتراح اللجنة التي نيط بها بحث الموضوع برئاسة وزير التجارة مؤداه أن تعطي الحكومة لأعمال التجديد والترميم التي باتت آلات الشركة ومهماتها في أمس الحاجة إليها مقدار ٨،٥ مليون جنيه بشرط أن تتنازل الشركة للحكومة عن المبالغ التي خصصتها في حساباتها لهذا الغرض وما تجمع لها في سائر العهد والأمانات والتسويات من احتياطي توفر لديها منذ القدم أسوة بما عليه الحال في جميع الشركات الأخرى، وإذا كان من المعقول ألا تجمع الشركة في آن واحد بين مبلغ التجديد الذي أقرت اللجنة الفنية الحكومية بضرورته وبحق الشركة فيه وبين ما رصدته الشركة لهذا الغرض مما يبرر تنازل الشركة عن هذا الاعتماد الأخير لقاء تقاضيها المبلغ الأول فقد بدا لي أن ما تشترطه اللجنة من أن تتنازل الشركة عن احتياطياتها لا يرمي إلا إلى إعجاز الشركة وأفرادها بمعاملة شاذة نشكو من سوابقها حتى الآن، ولعل عرض الأمر على هيئة تحكيم يساعد على حله بعد أن طال أمده وناءت الشركة بأثقاله".

١٧- في ١٩٤٨/٤/١٠ بعث وكيل وزارة المالية (د. عبد الجليل العمري) بكتاب إلى الشركة ردا على كتابها المؤرخ ١٩٤٨/٣/٣٠ جاء فيه ما يلي:

بالإشارة إلى الفقرة الرابعة من كتابكم بشأن التجديدات أتشرف بالإفادة بأن اللجنة المشكلة برئاسة معالي وزير التجارة والصناعة لبحث الموضوع لم

تصل بعد إلى أي قرار نهائي وأنها مازالت توالي بحثه من جميع الوجوه ولم تحدد اقتراحا معينا كما جاء في خطاب سعادتكم في الفقرة الرابعة.

١٨-في ١٩٤٨/٥/٢٤ بعث وزير المالية (محمود فهمي النقراشي) إلى الشركة رد الوزارة على شكواها في ١٩٤٨/١/٢٤ حيث تعرض أولا لتكاليف الإنتاج وقرر في هذا الصدد أن الوزارة فضلت أن تعتمد في تقديرها لهذه التكاليف على أرقام التكلفة في ١٩٤٥/٤٤ لأنها السنة التي راجعتها مصلحة الضرائب مراجعة مستندية كاملة وتثبتت من صحتها، فإذا أضيف إلى هذه الأرقام ما طرأ على بعض عناصرها من زيادة لتبين أن تكلفة الطن من السكر المكرر ٥٧،٨٠٥ جنيه وإذا أضيف إلى تلك التكلفة قيمة رسم الإنتاج الأصلي والإضافي وقدره ١٧،٦ جنيه للطن تصبح ٧٥،٤٠٥ جنيه فإذا ما استنزل مجموع تكاليف الإنتاج وقدره ٩٦٣٧٧٦٠ جنيه على اعتبار أن الكمية المكررة ١٨٢٣٣٨ طن من حصيلة البيع وقدرها ١٠٢٣٤٧٤٩ جنيه لبلغ مقدار ما تحصل عليه الشركة من ربح ٤٩٧٠٠٠ جنيه سنويا يدخل فيه ربح سكر البودرة وقدره ١٥١٠٠٠ جنيه وخلص من ذلك إلى أنه مع بقاء كل من سعر شراء القصب ومقداره ٩٥ مليم للقنطار ورسم الإنتاج الأصلي والإضافي ومقداره ١٧،٦ جنيه للطن على حالتهما فإن في مقدور الشركة على أساس أسعار البيع الحالية أن تغطي كافة تكاليف إنتاجها وأن يبقى لها بعد ذلك – وبغض النظر عن أرباح التصدير وإيراداتها الأخرى المنوعة – فائض قدره ٤٩٧٠٠٠ جنيه.

ثم تناول المبالغ المستحقة للحكومة وتبلغ ٢٧٨٢٦٥٢ جنيه أرباح السنوات ٤٣/٤٢، ٤٤/٤٣، ٤٥/٤٤.

ثم عرض الضرائب المستحقة على الشركة من ٣٧/٣٩ وتبلغ ٤٨١١٤٠٨ جنيه وعلى ذلك تصبح جملة الالتزامات كما يلي:

برنامج التجديدات	٥٨٩١٠٠٠	جنيه
برنامج الإنشاءات الاجتماعية	٦٧٨٠٠٠	،،
مطلوبات للحكومة	٢٧٨٢٦٢٥	،،
الضرائب (تقدير)	٤٨١١٤٠٨	،،
الإجمـــــــالي	١٤١٦٣٠٣٣	،،

ثم تعرض الكتاب للاحتياطيات الموجودة لدى الشركة والتي ستوجد حتى سنة ٥٢/١٩٥٣ وقيمتها ١٥٥٧٠٥٠٦ جنيه.

فإذا ما استنزل من هذا المبلغ جملة الالتزامات المطلوبة وهي ١٤١٦٣٠٣٣ يكون الفائض الذي يعتبر ربحا صافيا للشركة ١٤٠٧٤٧٣ أي ٢٣٤٥٧٩ جنيه لكل سنة، ويزيد ذلك المبلغ على ضعف ما كانت تحصل عليه الشركة من أرباح صافية خلال الاتفاقية وقدره ١٠٧ ألف جنيه، وعليه فإن ما ذهبت إليه الشركة يسفر في الوقت الحاضر عن خسائر لا تتفق وحقيقة الأرقام المستقاة من دفاترها.

كما أن الشركة لم تنفق حتى تاريخ فسخ الاتفاقية (ريجي) التي كانت مبرمة بينها وبين الحكومة إلا جزءا من مبلغ الـ٣،٥ مليون جنيه التي سمح للشركة بتكوينها كاحتياطي للتجديدات، وقد كان من المتفق عليه أن يؤول باقي هذا المبلغ للخزانة العامة.

١٩-في يونيو ١٩٤٨ بعث السيد أحمد عبود بكتاب إلى وزير المالية ضمنه رد الشركة على كتاب الوزير أعترض.فيه على سعر التكلفة ووافق

اختصارا للجدل على المبلغ المخصص للتجديدات وقدره ٧،٤ مليون جنيه.

٢٠-في ١٩٤٨/٨/٢٣ أرسل وزير المالية كتابا إلى الشركة أورد فيه رد الوزارة على ما جاء بكتاب السيد أحمد عبود حيث جاء فيه ما يلي:

تبدو مخالفة قواعد المحاسبة في امتصاص جزء كبير من الأرباح عن طريق تكوين احتياطيات مختلفة ليس هناك ما يدعو إلى تكوينها، وبالرجوع إلى الحسابات الختامية للسنة المالية ٤٧/٤٦ يتبين أن الشركة قد حولت أرباحها التي تبلغ ١١٧٢٦٤٧ جنيه إلى أنواع من الاحتياطيات على ذمة التجديدات والاستهلاك الصناعي ومختلف الالتزامات والطوارئ، وإذا كان ذلك هو ربح الشركة في سنة واحدة فليس هناك ما يدعو إلى البحث عن موارد جديدة للأرباح بالمطالبة بإلغاء رسم الإنتاج الإضافي أو تخفيض سعر القصب أو زيادة سعر السكر.

وطريقة الشركة في تصوير حساباتها بعيدة عما ينبغي أن ترمي إليه من إعطاء فكرة صحيحة عن مركزها المالي سواء للمساهمين أو للحكومة أو للجمهور.

ثم إن الشركة تعترض على توجيه بعض الاحتياطيات لأعمال التجديدات بحجة أنها (ملك المساهمين) أو أنها (لا علاقة لها بالتجديدات) أو أنها لمواجهة (طلبات غير منظورة) أو أنها (تمثل حسابا معلقا) أو أنها (حساب تحت التسوية) أو أنها (لا يمكن مسها قبل اتخاذ قرار بشأنها)، ومثال ذلك الربح الناتج من بيع أرض المطاعنة بعد أن مضى على هذه الصفقة نيف وعشرين سنة، وأن تخصيص احتياطي لغرض لا يمنع من تحويله لغرض آخر أكثر أهمية، وما تبتغيه الشركة من مواجهة احتمالات المستقبل من تجديدات وطلبات والتزامات مختلفة إنما ينبغي أن تقابله المبالغ المدخرة لديها أيا كانت عناوينها في دفاترها.

أما برنامج التجديدات والتوسعات، فإن معنى التجديد هو الاحتفاظ بطاقة المصانع الإنتاجية في المستوى الذي كانت عليه حين كانت آلاتها جديدة وهذه التجديدات هي التي تنشأ لها الاحتياطيات، أما التوسعات فسبيلها زيادة رأس المال أو الاقتراض ومحاولة التوسع عن طريق تكوين احتياطي إنما تعني زيادة رأس المال عن طريق عدم توزيع أرباح، وإذا عمدت منشأة إلى ذلك بأن وجهت كل أرباحها نحو التوسع فلا يعني ذلك أنها لم تحقق ربحا وإنما معناه أن مساهميها قد ساهموا بأرباحهم في زيادة رأس مالها.

وقد أقرت لجنة الفحص الأعمال الخاصة بالتجديدات دون التوسعات، ومجرد تجديد آلات المصانع لابد وأن يزيد من طاقتها الإنتاجية زيادة تنفي الخوف من عدم كفاية إنتاجها لسد حاجات الاستهلاك المحلي، وذلك لأن الآلات الحالية على قدمها قد وصلت بالإنتاج في العام الماضي إلى ٢٢٤ ألف طن أي ما يزيد على أقصى تقدير للاستهلاك المحلي.

والنتيجة أن الشركة في مركز مالي يسمح لها بأن تنهض بجميع أعبائها دون المطالبة بإلغاء رسم الإنتاج أو زيادة سعر السكر أو خفض سعر القصب.

كما أن الحكومة مازالت عند رأيها الذي أبدته بكتابها المؤرخ ١٨/١٠/١٩٤٥ من أنه إذا لم تستخدم الشركة المبالغ التي سمح بتكوينها في ظل الاتفاقية لاحتياطي التجديدات فإن المبلغ الباقي سوف يؤول إلى الخزانة العامة.

٢١- في ٢/٣/١٩٤٩ اجتمعت اللجنة المشكلة من وزراء المالية والتموين والتجارة والعدل ووزير الدولة وأبدى وزير التجارة أن الغرض من بحث اللجنة هو تمكين الشركة من تجديد مصانعها على أحسن طراز وأن المبدأ الذي استقرت عليه هو أن كل الاحتياطيات التي كونتها الشركة وسميت بأسماء مختلفة يجب استنفادها أولا ثم إذا اتضح أنها لا تفي بالغرض أمكن النظر في استكمالها، وقد دل البحث على أن الشركة

في مركز يمكنها من تجديد مصانعها وأن حالتها المالية تكفل للمساهمين ربحا معقولا في المستقبل، وقد وافقت اللجنة على استدعاء مدير الشركة للاجتماع بلجنة فرعية من حضرات السادة الوزراء لبحث الموضوع والبت فيه.

٢٢- في ١٩٤٩/٣/٩ عقد اجتماع بمكتب وزير التجارة والصناعة تحت رئاسة وعضوية وزير العدل ووزير الدولة (السيد طه السباعي) ووزير المالية ووزير الدولة (السيد/ مصطفى مرعي) وحضر عن الشركة أحمد عبود وحسين سري ومسيو سيسنس والسيد ريشي وزهير جرانة ومسعد صبحي الأتربي.

وتعرضت اللجنة للاحتياطيات الموجودة لدى الشركة ثم انتقل البحث إلى الأرباح المتوقعة خلال سنوات تنفيذ البرنامج على أساس أن الأرباح الحقيقية للشركة في السنة المالية ١٩٤٧/٤٦ هي ١٢٥١٩٤٧ جنيه، ثم انتقلت اللجنة إلى بحث المدة المخصصة لتنفيذ برنامج التجديدات التي قدرتها اللجنة الفنية بسبع سنوات فاعترض السيد أحمد عبود على ذلك وأكد أنه من الممكن تحديدها بخمس سنوات.

٢٣- في ١٩٤٩/٣/١٣ والت اللجنة اجتماعها فقال السيد مصطفى حسن أخصائي الاقتصاد الصناعي أنه أعاد بحث موضوع الاستهلاكات الصناعية من سنة ١٩٣٠ إلى سنة ١٩٥٢ فاتضح له أن الشركة تجري استهلاكات سنوية بخصم جزء من الأرباح وأنها تخصم أيضا مبالغ أخرى لاستهلاك السندات، وأنه من الواجب اعتبار الاستهلاكات السنوية كاحتياطيات يلزم تخصيصها للتجديد، وأن تخفيض هذه الاحتياطيات إلى ٣٢٠ ألف جنيه لا مبرر له، وأن المبلغ الذي يلزم الأخذ به هو ٨٢٠ ألف جنيه حتى ١٩٥١.

ثم انتقلت اللجنة إلى بحث موضوع الاحتياطي الإضافي المكون طبقا للمادة ٧ من الاتفاقية وقدره ٢٠٧١٩٢ جنيه فذكر السيد أحمد عبود أنه من حق المساهمين، فاقترح الأستاذ مصطفى مرعي استبعاد هذا المبلغ، ثم ناقشت اللجنة موضوع احتياطي التجديد من سنة ١٩٤٧ وتقرر احتسابه، ثم أثار حسين سري خسائر الشركة عن السنوات السابقة كما ظهرت بحساباتها لغاية ٤٨/٤٧ وقدرها ٢٦٤٢٥٥٧ جنيه فوافقت اللجنة على خصمها، كما أثار حسين سري موضوع الاحتياطي اللازم لاحتسابه للطوارئ مدة البرنامج وأنه من اللازم أن يحدد بواقع ١٠% فرأت اللجنة الأخذ بالنسبة المقترحة، ثم تعرضت اللجنة للمبالغ التي ستخصص للمنشآت الاجتماعية فاتفق على أن يكون المبلغ ٩٠٠ ألف جنيه وأن يكون للحكومة الحق في الإشراف على هذه المنشآت، ثم أثار وزير التجارة أن هناك مبالغ يمكن تخصيصها للتجديدات في خلال المدة المقررة لتنفيذ البرنامج وهي التي تتوفر سنويا لهذا الغرض وأنه بالرجوع إلى حسابات عام ١٩٤٧ يتضح أن أرباح الشركة الإجمالية ١١٧٢٠٠٠ جنيه وأنه يلزم اتخاذ هذا الرقم أساسا للمحاسبة فاعترض حسين سري على ذلك واقترح أخذ متوسط الأرباح في السنوات السابقة فوافق وزير التجارة على أخذ المتوسط عن مدة ثلاث سنوات ابتداء من ١٩٤٥.

٢٤- في ١٩٤٩/٣/١٦ انعقدت اللجنة تحت رئاسة وزير التجارة وعضوية وزير الدولة (السيد طه السباعي) ووزير العدل (أحمد مرسي بدر) ووزير الدولة (مصطفى مرعي) وشهد الاجتماع السيدان مصطفى حسني ومحمود الهجين.

وبدأت اللجنة ببحث موضوع الضرائب فقرر الأستاذ مصطفى مرعي أنه من المصلحة الموافقة على قبول المبالغ التي رصدت بدفاتر الشركة على ذمة الضرائب وقدرها ١٩٨٧٧٥٠ جنيه خصوصا بعد صدور حكم المحكمة المختلطة بخروج احتياطيات التجديد من وعاء الضريبة وأثار السيد محمود الهجين أن تقارير

الخبراء المحاسبين المكلفين بمراجعة حسابات الشركة خلال مدة الاتفاقية تناولت مبالغ جاءت مخالفة لأحكام الاتفاقية وذكر أنها أكثر من ٦ مليون جنيه منها ما يزيد على ٤ مليون جنيه نتجت عن زيادة تكاليف الإنتاج ومصاريف الإدارة عن الحد المتفق عليه، أما الباقي فهو عبارة عن مبالغ أخرى وردت ضمن الأرقام التي بحثتها اللجنة فضلا عن مبالغ أخرى ذكر المحاسبون أنها تتفق مع الأصول المحاسبية.

طلب السيد المهندس/ حسين سري تصفية الأرقام وثبت في المحضر ما يلي:

أولاً: متوسط الأرباح السنوية الإجمالية وتخصيصها

جنيه	جنيه	
١١٦٠،٠٠٠		متوسط الربح الإجمالي السنوي من ١٩٤٥ إلى ١٩٤٧ قبل احتساب المبالغ
	٩٠،٠٠٠	احتياطي تعويضات العمال
	٩٠،٠٠٠	استهلاك السندات وفوائدها
	١٢٠،٠٠٠	احتياطي عام
	١٦٠،٠٠٠	توزيع الأرباح للأسهم الممتازة والعادية
٤٦٠،٠٠٠		
٧٠٠،٠٠٠		الوفر السنوي الذي يخصص للتجديدات

ثانياً: الاحتياطيات التي تم الاتفاق على تخصيصها

جنيه	
٨٢٠،٠٠٠	استهلاكات صناعية من عام ١٩٣٠
٣٥٠٠،٠٠٠	احتياطي التجديدات من سنة ١٩٤٠ إلى ١٩٤٤
١٤٩٠،٠٠٠	احتياطي التجديدات عن سنتي ٤٥، ٤٦
٢٠،٠٠٠	رصيد احتياطي أدوات المخازن بعد استقطاع نصيب الحكومة
١٧٨،٠٠٠	احتياطي هبوط الأسعار

٤٤،٠٠٠	احتياطي الأعمال الخارجة عن الاتفاقية
٩٧،٩٠٠	احتياطي إضافي طبقا للاتفاقية
٣٣،١٠٤	رصيد أرباح بيع المطاعنة
١٢،٣٤٩	احتياطي استبدال موتورات أرمنت
٦٣،٤٠٠	احتياطي وحدات النقل المائية
١١١٢،٥٠٠	احتياطي تجديد عن سنة ١٩٤٨/١٩٤٧
٧٣٥٢،٠٣٦	
٢٦٤٢،٩٧٦	خصم الخسائر الظاهرة في حسابات الشركة لغاية ٤٨/٤٧
٤٧٠٩،٠٦٠	
٩٠،٩٤٠	مبلغ قررت الشركة إضافته كاحتياطيات مختلفة
٤٨٠٠،٠٠٠	
٢٨٠٠،٠٠٠	الوفر المتوقع في خلال الأربع سنوات التالية بواقع ٧٠٠،٠٠٠ج سنويا
٢٦٠٠،٠٠٠	

ثالثاً: مطلوبات الحكومة

مليم	جنيه	
٥٢٠	١٠٠،١٩٥	حصة الحكومة في أرباح الشركة في سنة ١٩٤٢
٨٦١	١١٧٤،٣٤٤	حصة الحكومة في أرباح الشركة في سنة ١٩٤٤
٩٠٨	٥٥٨،٩٦١	حصة الحكومة في احتياطي أدوات المخازن من ٤١ إلى ٤٤ وما تضمنته من الأرباح لتكوين احتياطي لمساعدة عائلات المجندين من ٤٠/٣٩ إلى ٤٤/٤٣
٢٩٧	١٨٨٠،٩٧١	
٨٦٩	١١٧٤،٢٤٤	يخصم المبلغ الذي استولت عليه الحكومة
٤٢٨	٧٠٦،٦٢٦	الباقي الواجب سداده للحكومة

رابعاً: الضرائب

ذكر الرئيس السابق حسين سري أنه إذا وافقت الشركة على ذلك فإنه يلزم الاحتياط للمستقبل بإعفاء كل ما يخصص للتجديدات من الضرائب فاعترض السيد طه السباعي على ذلك وذكر بأنه من اللازم سداد الضريبة المستحقة على المبلغ الذي يخصص للتجديد وتبلغ نحو ١٠٠،٠٠٠ج، ولما أبدى الرئيس السابق حسين سري مخاوفه من زيادة الضريبة على هذا المبلغ إذا ما عدلت فئات الضرائب في المستقبل طلب السيد عبود تحديد المبلغ لتتمكن الشركة من تقدير الموقف فطلب الرئيس السابق حسين سري النص على إعفاء الشركة إذا تجاوزت الضريبة على التجديدات عن مبلغ ١٠٠،٠٠٠ جنيه.

خامساً: تدبير المال اللازم لتنفيذ برنامج التجديد

ذكر الرئيس السابق حسين سري أن برنامج التجديدات يتكلف ٨١٠٠،٠٠٠ جنيه وأن الاحتياطيات التي يمكن تخصيصها لهذا الغرض هي ٧٦٠٠،٠٠٠ج أي بعجز قدره ٥٠٠،٠٠٠ج وأنه من اللازم أن تمد الحكومة الشركة بهذا المبلغ، وبعد المناقشة استقر الرأي على أنه إذا ما زادت أرباح الشركة على الأساس المقرر (١١٦٠،٠٠٠ج) فإن المبلغ الذي تعوض به الشركة يقل تبعا لذلك وأنه إذا حدث العكس فإن الحكومة تخصم من حصيلة رسم الإنتاج مقدار العجز الذي يجب ألا يزيد في سنة واحدة عن ٢٠٠،٠٠٠ج.

٢٥-في ١٩٤٩/٤/٢٧ أرسل وزير التجارة والصناعة كتابا إلى عضو مجلس الإدارة المنتدب للشركة ضمنه ما انتهى إليه الرأي في

الاجتماعات التي عقدت مع مندوبي الشركة في ٩، ١٣، ١٦ من مارس سنة ١٩٤٩.

٢٦-في ١٩٤٩/٤/٢٨ رد السيد أحمد عبود على وزير التجارة والصناعة بكتاب القبول الشامل لكل ما جاء فيه.

٢٧-بتاريخ ١٩٤٩/٦/٢ أعدت الحكومة مرسوما بمشروع قانون لهذا الشأن وألحقت به المذكرة الإيضاحية الخاصة به بشأن الترخيص للحكومة في الاتفاق مع الشركة العامة لمصانع السكر والتكرير على تسوية الخلافات بين الشركة والحكومة.

وقد تم تقديم هذا المشروع بقانون إلى المجلسين التشريعيين لمناقشتهما وإقرارهما، واستمر هذا المشروع في أروقة مجلس الشيوخ والنواب قيد البحث والتداول حتى قامت ثورة يوليو ١٩٥٢ ولم يقدر لهذا القانون أن يرى النور بعد كل ما ثار من جدل بشأنه.

<u>ملاحظات</u>: المتتبع للتطورات التي حدثت بعد قيام الشركة برفض تجديد اتفاقية ريجي سنة ١٩٤٩ بعد ١٤ عاما من العمل بمقتضاها حتى التوصل إلى اتفاق نهائي بشأن جميع المشاكل المثارة بين الشركة والحكومة يرى مدى التشدد والحدة في تبادل الخطابات والمذكرات والأسلوب الذي صبغ هذه العلاقة خلال الفترة المذكورة وليس أدل على ذلك من الفقرات التي وردت في مذكرة دفاع الحكومة المصرية ضد شركة السكر في المنازعات التي عرضت على لجنة التحكيم والتي أعدتها إدارة قضايا الحكومة والتي نورد منها الفقرات التالية على سبيل المثال لا على سبيل الحصر.

ورد في مذكرة دفاع الحكومة المشار إليها ص ٦١ بند ٢٩ ما نصه (وقد تمكنت الشركة من إظهار هذا العجز بدفاترها بالتجائها إلى طرق مختلفة من التحايل لإخفاء أرباحها).

ثم نجد في فقرة أخرى

(وهذه هي طريقة الشركة دائماً في مماطلتها في دفع حقوق الخزانة فهي تلجأ إلى شتى الحيل لتخفيض أرباحها ثم تخلق القضايا والإشكالات وتقدم التظلمات علها تجد سبيلاً إلى تضييع حقوق الخزانة والفوز بمعاملة خاصة دون سائر الشركات المصرية الأخرى).

ويلفت النظر ما ورد في تقرير الضرائب ممثلة في أحد لجانها التي أنيط بها مراجعة تكاليف الشركة حسب ما ورد في مذكرة دفاع الحكومة ما يلي:

"تود اللجنة أن تختتم مراجعتها لتكاليف إنتاج الشركة بأن هذه التكاليف مجزية في حدود الأسعار الحالية للبيع التي تمكن الشركة من الوفاء بجميع التزاماتها المالية دون أي إرهاق على كاهلها وأن ما تظهره الشركة من خسائر في حساباتها الختامية إنما هي في الواقع خسائر وهمية جاءت وليدة للطريقة التي دأبت الشركة على إتباعها منذ وجدت علاقة بينها وبين الحكومة، وهذه الطريقة مؤداها أن تعمد الشركة إلى إخفاء جزء كبير من أرباحها تحت ستار احتياطيات مختلفة ظاهرة أو خفية، **وكانت هذه هي الروح السائدة في العلاقة بين الشركة والحكومة والتي شكلت العلاقة بينهما خلال هذه الحقبة**".

ما سبق هو تسجيل مختصر لما عاصر هذه الفترة من عام ١٩٤٥ حتى أبريل سنة ١٩٤٩ حيث تم الاتفاق على تسوية النزاع بين الشركة والحكومة **ولم يقدر لهذا الاتفاق أن يرى النور**، وقد تم تبادل العديد من الخطابات والاعتراضات والردود التي لو تم عرضها لاحتاجت إلى سجل كامل. لذا رأينا اختصارها حتى لا يتشتت القارئ وينتفي الغرض الأساسي من إصدار هذا التوثيق.

ملحق رقم (٦)

تطور سعر توريد محصولي القصب والبنجر

ملحق رقم (٦)
تطور سعر توريد محصولي القصب والبنجر

أ- تطور سعر قنطار القصب بالمليم تسليم مصانع السكر المختلفة في مصر ابتداء من عام ١٩١٠ وحتى ١٩٥١

الموسم	المصنع				
	الشيخ فضل	أبو قرقاص	نجع حمادي	أرمنت	كوم أمبو
١٩١٠	٣٠	٣٥	٣٣،٧٥	٣٠	
١٩١١	٣٠	٣٥	٣٠	٣٠	
١٩١٢	٣٠	٣٥	٣٠	٣٠	
١٩١٣	٣٠	٣٥	٣٠	٣٠	
١٩١٤	٣٠	٣٥	٣٠	٣٠	
١٩١٥	٣٠	٣٥	٣٠	٣٠	
١٩١٦	٣٠	٣٥	٣٠	٣٠	
١٩١٧	٣٠	٣٥	٣٠	٣٠	
١٩١٨	٥٠	٥٥	٥٠	٥٠	
١٩١٩	٥٠	٥٥	٥٠	٥٠	
١٩٢٠	٥٠	٥٥	٥٠	٥٠	
١٩٢١	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	
١٩٢٢	٩٥	٩٥	٩٥	٩٥	
١٩٢٣	٦٠	٦٠	٦٠	٦٠	
١٩٢٤	٤٥	٤٥	٤٥	٤٥	
١٩٢٥	٥٥	٥٥	٥٣	٥٢،٥	
١٩٢٦	٤٧،٥	٤٧،٥	٤٥	٤٥	
١٩٢٧	٤٠	٤٠	٣٥	٣٥	
١٩٢٨	٤٠	٤٠	٣٧،٥	٣٥	
١٩٢٩	٤٠	٤٠	٣٧،٥	٣٥	
١٩٣٠	٤٠	٤٠	٣٧،٥	٣٥	
١٩٣١	٤٤	٤٤	٤١،٥	٣٩	
١٩٣٢	٤٠	٤٠	٣٨	٣٦	
١٩٣٣	٤٠	٤٠	٣٨	٣٦	
١٩٣٤	٣٥	٣٥	٣٤	٣٣	٣٥،٧
١٩٣٥	٣٥	٣٥	٣٤	٣٣	٣٧
١٩٣٦	٣٥	٣٥	٣٥	٣٣	٣٧
١٩٣٧	٣٦	٣٦	٣٥	٣٤	٣٨
١٩٣٨	٣٦	٣٦	٣٥	٣٤	٣٨

الموسم	المصنع				
	الشيخ فضل	أبو قرقاص	نجع حمادي	أرمنت	كوم أمبو
١٩٣٩	٣٦	٣٦	٣٥	٣٤	٣٨
١٩٤٠	٣٧	٣٧	٣٦	٣٥	٣٩
١٩٤١	٤٤	٤٦	٤٢	٤٢	٤٦
١٩٤٢	٤٤	٤٦	٤٢	٤٢	٤٢
١٩٤٣	٧١	٧١	٧١	٧١	٧١
١٩٤٤	٩٥	٩٥	٩٥	٩٥	٩٥
١٩٤٥	٩٥	٩٥	٩٥	٩٥	٩٥
١٩٤٦	٩٥	٩٥	٩٥	٩٥	٩٥
١٩٤٧	٩٥	٩٥	٩٥	٩٥	٩٥
١٩٤٨	٩٥	٩٥	٩٥	٩٥	٩٥
١٩٤٩	٩٥	٩٥	٩٥	٩٥	٩٥
١٩٥٠	٩٥	٩٥	٩٥	٩٥	٩٥
١٩٥١	٠	١١٥	١١٥	١١٥	١١٥

المصدر: قصب السكر – مصطفى مرسي ١٩٥٢ – المطبعة السلفية

ب- تطور سعر طن القصب المورد للمصانع ابتداء من عام ١٩٥٢ وحتى ٢٠٠٨

الموسم	سعر الطن مليم جنيه	الموسم	سعر الطن مليم جنيه
١٩٥٢	٢،٥٥٥	١٩٨١	١٦،٠٠٠
١٩٥٣	٢،٥٥٥	١٩٨٢	١٧،٣٣٠
١٩٥٤	٢،٥٥٥	١٩٨٣	١٨،٢٠٠
١٩٥٥	٢،٣٣٣	١٩٨٤	٢٠،٢٠٠
١٩٥٦	٢،٣٣٣	١٩٨٥	٢٤،٢٠٠
١٩٥٧	٢،٣٣٣	١٩٨٦	٢٧،٥٠٠
١٩٥٨	٢،٣٣٣	١٩٨٧	٣٠،٥٠٠
١٩٥٩	٢،٣٣٣	١٩٨٨	٣٤،٠٠٠
١٩٦٠	٢،٣٣٣	١٩٨٩	٣٨،٠٠٠
١٩٦١	٢،٣٣٣	١٩٩٠	٥٠،٥٠٠
١٩٦٢	٢،٣٣٧	١٩٩١	٥٨،٠٠٠
١٩٦٣	٢،٣٣٧	١٩٩٢	٦٦،٠٠٠

الموسم	سعر الطن مليم جنيه	الموسم	سعر الطن مليم جنيه
١٩٦٤	٢،٣٣٧	١٩٩٣	٧٢،٥٠٠
١٩٦٥	٢،٣٣٧	١٩٩٤	٨١،٠٠٠
١٩٦٦	٢،٥٧٠	١٩٩٥	٩٠،٠٠٠
١٩٦٧	٢،٥٧٠	١٩٩٦	٩٠،٠٠٠
١٩٦٨	٢،٥٧٠	١٩٩٧	٩٥،٠٠٠
١٩٦٩	٢،٥٧٠	١٩٩٨	٩٥،٠٠٠
١٩٧٠	٢،٥٧٠	١٩٩٩	٩٥،٠٠٠
١٩٧١	٢،٥٧٠	٢٠٠٠	٩٥،٠٠٠
١٩٧٢	٢،٥٧٠	٢٠٠١	٩٥،٠٠٠
١٩٧٣	٢،٨٧٠	٢٠٠٢	٩٥،٠٠٠
١٩٧٤	٣،٥٠٠	٢٠٠٣	١٠٥،٠٠٠
١٩٧٥	٦،٠٠٠	٢٠٠٤	١٠٥،٠٠٠
١٩٧٦	٧،٠٠٠	٢٠٠٥	١٣٠،٠٠٠
١٩٧٧	٨،٠٠٠	٢٠٠٦	١٦٠،٠٠٠
١٩٧٨	٩،٢٠٠	٢٠٠٧	١٦٠،٠٠٠
١٩٧٩	١٠،٠٠٠	٢٠٠٨	١٨٢،٠٠٠
١٩٨٠	١٣،٠٠٠		

المصدر: تقارير مجلس المحاصيل السكرية وشركة السكر والصناعات التكاملية

ملاحظة: حتى موسم ١٩٨٢/٨١ كان سعر طن القصب المورد للمصانع يخضع للتحليل الكيمائي لتقدير المحتويات السكرية وبذلك يخضع لإضافة منحة أو خصم استقطاع كيمائي أما بعد موسم ٨٢/٨١ فقد أصبح سعر توريد القصب يتم على أساس وزن القصب المورد للمصانع دون النظر إلى المحتويات السكرية.

ج- تطور سعر طن البنجر المورد للمصانع

الموســـــم	السعر الأساسي مليم جنيه (عند ١٦٪ سكر)
١٩٨٢	٢٣،٠٠٠
١٩٨٣	٢٣،٠٠٠
١٩٨٤	٢٣،٠٠٠
١٩٨٥	٢٣،٠٠٠
١٩٨٦	٢٣،٠٠٠
١٩٨٧	٢٣،٠٠٠
١٩٨٨	٢٦،٢٥٠
١٩٨٩	٣٠،٥٠٠
١٩٩٠	٥٥،٠٠٠
١٩٩١	٥٥،٠٠٠
١٩٩٢	٥٥،٠٠٠
١٩٩٣	٥٥،٠٠٠
١٩٩٤	٦٣،٠٠٠
١٩٩٥	٦٣،٠٠٠
١٩٩٦	٧١،٠٠٠
١٩٩٧	٧٧،٠٠٠
١٩٩٨	٧٧،٠٠٠
١٩٩٩	٧٧،٠٠٠
٢٠٠٠	٧٧،٠٠٠
٢٠٠١	٧٧،٠٠٠
٢٠٠٢	٧٧،٠٠٠

الموســـــم	السعر الأساسي مليم جنيه (عند ١٦٪ سكر)
٢٠٠٣	٨٧٠٠٠٠
٢٠٠٤	١٢٠٠٠٠٠
٢٠٠٥	١٢٠٠٠٠٠
٢٠٠٦	١٤٠٠٠٠٠
٢٠٠٧	١٤٠٠٠٠٠
٢٠٠٨	١٦٠٠٠٠٠

المصدر: تقارير مجلس المحاصيل السكرية وشركة السكر والصناعات التكاملية

ملاحظة: السعر المدفوع لطن البنجر المورد يمثل السعر الأساسي يضاف إليه الحوافز السعرية المختلفة وهي علاوة زيادة نسبة السكر في البنجر المورد وكذلك علاوة التبكير.

ملحق رقم (٧)

الهيئات وثيقة الصلة بصناعة السكر في مصر

ملحق رقم (٧)

الهيئات وثيقة الصلة بصناعة السكر في مصر

أولاً: مجلس المحاصيل السكرية

أ) نشأته

١- أنشئ عام ١٩٧٧ كجهاز تنموي وخدمي برئاسة وزير الزراعة باسم "المجلس الدائم لمحصول القصب" بموجب القرار الوزاري (زراعة) رقم ٥٥٧٨ بتاريخ ٢٠/٨/ ١٩٧٧.

٢- عدل الاسم في ١١/١٢/ ١٩٨٣ إلى "المجلس المركزي للمحاصيل السكرية" بعد إدخال زراعة محصول بنجر السكر في مصر.

٣- صدر القرار الوزاري (زراعة) رقم ١٢٢٠ بتاريخ ٢٠/١١/١٩٨٨ بإنشاء المجالس النوعية التابعة لوزارة الزراعة وتم تعديل الاسم إلى "مجلس المحاصيل السكرية".

ب) أهداف المجلس

١- وضع الخطط والبرامج اللازمة للنهوض بإنتاجية المحاصيل السكرية ومتابعة تنفيذها.

٢- التنسيق بين الوزارات والهيئات المعنية بالمحاصيل السكرية زراعياً وصناعياً وتسويقياً لتحقيق أعلى إنتاجية ممكنة والعمل على تحقيق الاكتفاء الذاتي للسكر في مصر.

٣- دعم وتمويل البحوث الزراعية والمشروعات الإرشادية التي تساهم في النهوض بإنتاجية ونوعية المحاصيل السكرية.

٤- العمل على نشر الميكنة الزراعية والمساهمة في تأسيس الشركات المتخصصة في هذا المجال.

٥- رعاية مصالح منتجي المحاصيل السكرية وتعويضهم في حالة الظروف الطارئة ودعم تعاونياتهم بالقروض الميسرة لتوفير مستلزمات الإنتاج وتمليكهم الجرارات وآلات الري اللازمة للزراعة.

٦- تمويل البعثات الداخلية والخارجية وإقامة المؤتمرات والندوات التدريبية التي تدعم فاعلية تحقيق أهداف المجلس.

ثانياً: معهد بحوث المحاصيل السكرية

أ) نشأته

أنشئ بموجب القرار الوزاري (زراعة) رقم ٢١٥ بتاريخ ٢٦/٥/ ١٩٨١ كأحد المعاهد البحثية المتخصصة التابعة لمركز البحوث الزراعية بوزارة الزراعة واستصلاح الأراضي.

ويضم المعهد ستة أقسام بحثية تعمل في المجالات الآتية:

١- التربية والوراثة.

٢- الوقاية (آفات – أمراض).

٣- المعاملات الزراعية.

٤- الفسيولوجي والكيمياء.

٥- المحافظة على الأصناف.

٦- تكنولوجيا السكر.

ب) أهدافه

١- تطوير الإنتاجية الفدانية من المحاصيل السكرية (القصب والبنجر) كماً ونوعاً.

٢- دعم مجالات بحثية جديدة غير تقليدية مثل بحوث الذرة السكرية والمحليات الطبيعية.

٣- التعاون مع بحوث القصب بشركة السكر والصناعات التكاملية في إدخال أصناف جديدة للإنتاج مثل إدخال الصنف التجاري ٥٤ س ٩ بديلاً للصنف N.Co. 310 الذي أصيب بمرض التفحم وتدهور إنتاجيته.

٤- اختيار أفضل أصناف تقاوي بنجر السكر التجارية المستوردة وتحديد قائمة الأصناف المسموح باستيرادها.

٥- تحديد التوصيات الفنية المتعلقة بالمعاملات الزراعية للمحاصيل السكرية وعلى الأخص تلك المتعلقة باستخدام التكنولوجيا الحيوية لانتخاب وإنتاج سلالات خالية من المسببات المرضية.

٦- تسجيل البصمة الوراثية للأصناف الجديدة من قصب السكر لمنع خلط الأصناف.

٧- إجراء التجارب والبحوث اللازمة لتطوير زراعة وصناعة المحاصيل السكرية مثل تجربة زراعة بنجر السكر في الوجه القبلي ومصر الوسطى بالتنسيق والتعاون مع شركة السكر والصناعات التكاملية والتي على أساسها تم إنشاء وحدة تصنيع بنجر السكر بمصانع أبو قرقاص.

٨- تخطيط وتنفيذ برامج إرشاد وتوعية وتدريب العاملين في مجال زراعة وتصنيع المحاصيل السكرية.

ثالثاً: معهد دراسات وبحوث تكنولوجيا صناعة السكر

أ) نشـأته

١- أنشئ بموجب القرار الجمهوري رقم ٢٨٧ لسنة ١٩٩٤، والقـرار الوزاري التنفيذي رقم ١٥١٩ بتاريخ ٢٤/١٠/ ١٩٩٤ كأحد المعاهد العليا المتخصصة التابعة لجامعة أسيوط.

٢- بدأت الدراسة بالمعهد منذ العام الجامعي ٩٥/ ١٩٩٦.

ب) أهـدافه

١- تخطيط وتنفيذ الدراسات والبحوث اللازمة لتطـوير وتعظـيم أداء الأنشطة الصناعية بصفة عامة وأنشطة صـناعة الـسكر بـصفة خاصة.

٢- منح الدرجات العلمية (الماجستير والدكتوراه) للعاملين في صـناعة السكر والصناعات التكاملية في مصر والدول الشقيقة.

٣- تخطيط وتنفيذ برامج التدريب الفنية التخصصية لدعم وتنمية قدرات ومهارات وكفاءة العاملين في صناعة السكر.

٤- إعداد وتوزيع النشرات والدوريات العلمية المتخصصة مثل صحيفة السكر المصرية "Egyptian Sugar Journal".

٥- إنتاج مواد ومنتجات جديدة كبدائل لمثيلاتها المستوردة.

٦- تعظيم الاستفادة من المخلفات الصناعية والمساهمة في تطوير نظـم الإدارة البيئية بالمصانع والشركات لمنع التلوث بـسبب الأنـشطة الصناعية.

٧- تصميم قطع الغيار وبعض خطوط الإنتاج والمساعدة في تصنيعها محلياً.

٨- تطوير كفاءة أداء العمليات الصناعية لدعم الإنتاجية والجودة.

٩- إجراء الفحوص والاختبارات للمواد والمنتجات وإصدار التقارير والشهادات الدالة عل النتائج.

١٠- توفير قواعد البيانات الفنية وتقديم الخدمات التدريبية والبحثية والاستشارية.

رابعاً: جمعية خبراء السكر المصرية

أ) نشأتها

١- تم تأسيس الجمعية وإشهارها بتاريخ ١٥ يناير ١٩٦٧ باسم "جمعية خبراء القصب بالقاهرة" طبقاً لقانون الجمعيات الأهلية رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤، وكان القصب في ذلك الوقت هو المصدر الوحيد لإنتاج السكر في مصر.

٢- وافقت الجمعية العمومية لجمعية خبراء القصب بالقاهرة في اجتماعها بتاريخ ٥/١١/ ١٩٩١ على تعديل اسم الجمعية إلى "جمعية خبراء السكر المصرية" ليكون الاسم الجديد أكثر تعبيراً عن أنشطة الجمعية ومجالاتها التي لم تعد قاصرة على محصول القصب كمصدر أساسي وحيد لإنتاج السكر.. بل صارت تشمل جميع المحاصيل السكرية الأخرى التي أهمها البنجر والذرة وصناعاتها الرئيسية والتكاملية.

٣- تضم الجمعية أكثر من ١٥٠٠ عضو من العاملين في مجالات زراعة وتصنيع المحاصيل السكرية والصناعات التكاملية القائمة عليها، وكذلك من الجامعات ومراكز البحوث المتخصصة، ومجلس المحاصيل السكرية ومعهد بحوث المحاصيل السكرية بوزارة الزراعة، ومعهد دراسات وبحوث تكنولوجيا صناعة السكر بأسيوط.

ب) أهداف الجمعية

١- عقد المؤتمرات والندوات العلمية والثقافية لمناقشة الموضوعات ونتائج الأبحاث القومية والعالمية المتعلقة بتطوير وتحديث زراعة وتصنيع المحاصيل السكرية والصناعات التكاملية القائمة عليها بمشاركة الخبراء المتخصصين ذوى الخبرات المتميزة.

٢- تقديم الخدمات العلمية والثقافية للعاملين في مجال زراعة وتصنيع المحاصيل السكرية من خلال ما تقدمه من نشرات ودوريات عن نتائج الأبحاث وتوصيات المؤتمرات والندوات لتطوير زراعة وتصنيع المحاصيل السكرية والصناعات التكاملية القائمة عليها.

٣- الاتصال الدائم مع الجهات المعنية المصرية والعالمية لتبادل المعلومات والخبرات العلمية والفنية والثقافية المتعلقة بزراعة وتصنيع المحاصيل السكرية والصناعات التكاملية القائمة عليها.

خامساً: جمعيات منتجي المحاصيل السكرية

عبارة عن جمعيات تعاونية زراعية تمثل منتجي المحصول سواء كان قصب السكر أو بنجر السكر وتهدف إلى رعاية مصالحهم كمنتجين بهدف

الارتقاء بالمحصول بالتعاون مع المُصنعين في إطار الخطة العامة للدولة بما يساهم في دعم صناعة السكر ويوجد من هذه الجمعيات جمعيتين هما:

أ) الجمعية التعاونية الزراعية العامة لمنتجي القصب

تم إنشاؤها وتسجيلها في ١٩٨١/٩/٢١ – ويشمل نطاق عملها جميع المحافظات الرئيسية لإنتاج محصول قصب السكر – حيث يوجد بكل من هذه المحافظات جمعية إقليمية لمنتجي محصول قصب السكر.

ويتلخص نشاط الجمعية في الآتي:

- المساهمة في رعاية منتجي محصول قصب السكر من خلال التعاون مع كافة الأجهزة المعنية برفع إنتاجية المحصول وكذلك من خلال المشاركة في دراسة السياسة السعرية لمحصول القصب.
- المشاركة في الإشراف على عمليات توريد المحصول وأخذ العينات الخاصة بتقييم الجودة وتقدير الاستقطاع الطبيعي ومراقبة وزن المحصول.
- الإشراف منذ عام ١٩٩٢ على حراسة محصول القصب أثناء نقله من مواقع الشحن إلى المصانع بالتعاون مع أجهزة الأمن والزراع بتكلفة يتحملها مجلس المحاصيل السكرية.
- التنسيق مع الجهات المعنية فيما يتعلق بتوفير مستلزمات الإنتاج والمشاركة في برامج التدريب والإرشاد لأعضاء الجمعية.
- المشاركة في حل جميع المشاكل التي يتعرض لها المحصول بالتعاون مع الأجهزة العامة المختصة.

ب) الجمعية التعاونية الزراعية العامة لمنتجي البنجر

تم إنشاؤها وتسجيلها في ٢٠٠٥/٥/١٥ - ويشمل نطاق عملها جميع محافظات إنتاج بنجر السكر في مصر.

ويتلخص نشاط الجمعية في الآتي:

- المساهمة في رعاية منتجي محصول بنجر السكر من خلال التعاون مع جميع الأجهزة المعنية برفع إنتاجية وعائد المحصول.
- المشاركة في الإشراف على عمليات التوريد وتقدير الشوائب وحل المشاكل التي يتعرض لها الأعضاء.
- المشاركة في برامج التدريب والإرشاد بالتعاون مع الأجهزة المختصة بالدولة.
- المشاركة في إقرار السياسة السعرية للمحصول.
- التنسيق مع الجهات المعنية فيما يتعلق بتوفير مستلزمات الإنتاج في مناطق زراعة المحصول خاصة الأسمدة وكيماويات مكافحة الآفات.

ملحق رقم (٨)

التطور التاريخي لشركة السكر والصناعات التكاملية المصرية

ملحق رقم (٨)

التطور التاريخي لشركة السكر والصناعات التكاملية المصرية

١- في عام ١٨٨١ تم إنشاء شركة لتكرير السكر بالحوامدية بمساهمة رأس المال المصري والبلجيكي سميت "شركة التكرير المصرية".

٢- في عام ١٨٩٢ تكونت شركة مساهمة فرنسية سميت "الشركة العامة لمصانع السكر في الوجه القبلي".

٣- في عام ١٨٩٣ تم دمج شركتي التكرير المصرية والشركة العامة لمصانع السكر بالوجه القبلي في شركة واحدة سميت "الشركة العامة لمصانع السكر والتكرير المصرية".

٤- في عام ١٩٤٩ تم تأسيس شركة التقطير المصرية بجوار مصنع التكرير بالحوامدية لتصنيع المولاس الناتج من صناعة السكر.

٥- في ٢٤ أغسطس سنة ١٩٥٥ صدر أمر الحاكم العسكري العام رقم (١٢٢) بوضع الحراسة على الشركة العامة لمصانع السكر والتكرير المصرية.

كما صدر أمر الحاكم العسكري العام رقم (١٢٣) في ٢٤ سبتمبر من نفس العام (١٩٥٥) بوضع الحراسة على شركة التقطير المصرية.

٦- في عام ١٩٥٦ صدر القانون رقم (١٩٦) بتصفية الشركة العامة لمصانع السكر والتكرير المصرية وشركة التقطير المصرية وإنشاء شركة جديدة.

وفي ٣١ يوليو من نفس العام (١٩٥٦) صدر قرار رئيس الجمهورية بتأسيس الشركة الجديدة كشركة مساهمة مصرية سميت "شركة السكر والتقطير المصرية".

٧- في عام ١٩٩٣ وبعد مرور ٣٧ سنة من تأسيس شركة السكر والتقطير المصرية تم تعديل اسم الشركة إلى "شركة السكر والصناعات التكاملية" ليكون الاسم أكثر دلالة وتعبيراً عن تعدد وتنوع وتطور أنشطة الشركة ورسالتها وأهدافها.

٨- في عام ٢٠٠٦ قررت الجمعية العامة غير العادية لشركة السكر والصناعات التكاملية بجلستها المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٦/٥/٤ تعديل اسم الشركة إلى "شركة السكر والصناعات التكاملية المصرية".

رؤساء مجالس إدارة شركة السكر

منذ سنة ١٨٩٣ وحتى تاريخه (أول ٢٠٠٩)

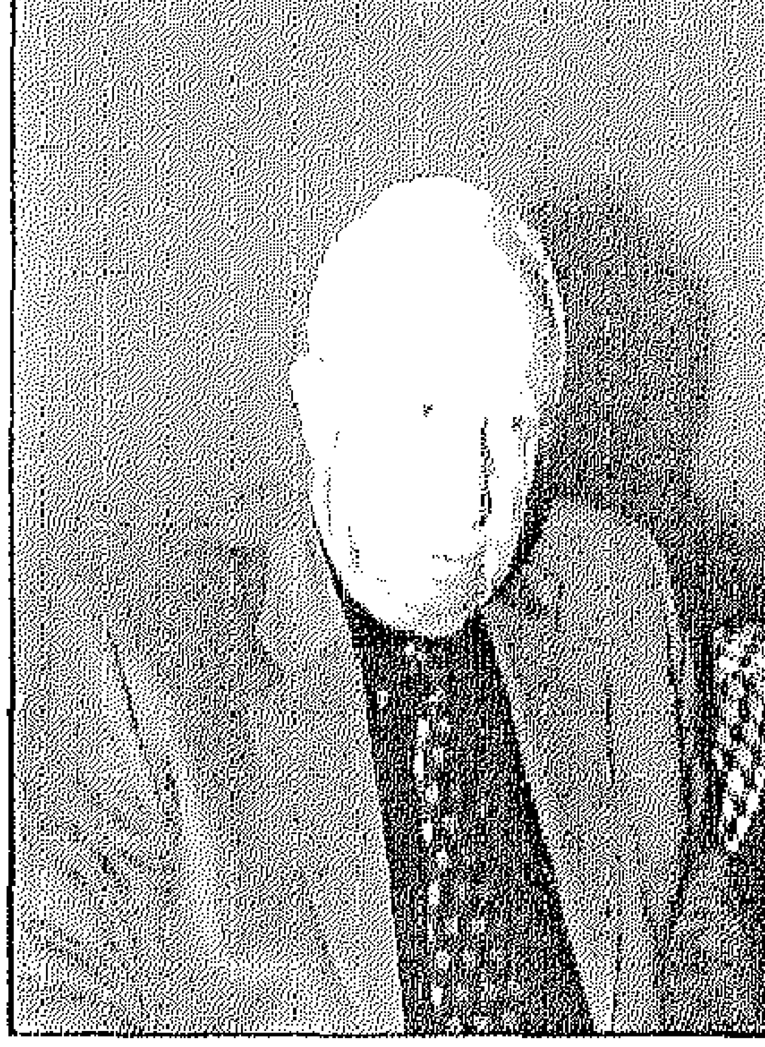
م	الاســـــم	الفـــترة		ملاحظات
		من	إلى	
١	Felix Suarés	١٨٩٣	١٨٩٥	استقال
٢	Raphel Suarés	١٨٩٥	١٨٩٨	أعيد تشكيل المجلس
٣	Ernest Cronier	١٨٩٩	١٩٠٥	توفى
٤	Raphel Suarés	١٩٠٦	١٩١٠	أعيد تشكيل المجلس
٥	V. Harari Pacha	١٩١٠	١٩٣٩	استقال لظروف صحية وظل رئيساً فخرياً حتى توفى في ١٩٤٥/٢/٢١
٦	محمد محمود باشا خليل	١٩٣٩	١٩٤٧	أعيد تشكيل المجلس

م	الاســـــــم	الفـــترة		ملاحظات
		من	إلى	
٧	م. أحمد عبود باشا	١٩٤٧	١٩٥٥	وضعت الشركة تحت الحراسة في ١٩٥٥/٨/٢٤
٨	محاسب/ محمود الدرويش	١٩٥٥	١٩٥٦	حارس قضائي
٩	مستشار/ محمود محمد لطفي	١٩٥٦	١٩٦٥	بلغ سن التقاعد
١٠	م. إسماعيل بليغ صبري	١٩٦٦	١٩٧٨	بلغ سن التقاعد
١١	د. محمد حسن طنطاوي	١٩٧٨	١٩٨٢	بلغ سن التقاعد
١٢	م. محمد عبد العال خليف	١٩٨٣	١٩٩٨	أعيد تشكيل المجلس
١٣	ك. عبد الحميد مصطفى سلامة	١٩٩٨	١٩٩٨	أعيد تشكيل المجلس
١٤	م. سمير عبد القادر حسن	١٩٩٨	٢٠٠٣	توفى
١٥	ك. عبد الحميد مصطفى سلامة	٢٠٠٣	٢٠٠٣	أعيد تشكيل المجلس
١٦	م. حسن كامل حسن	٢٠٠٣	حتى الآن	

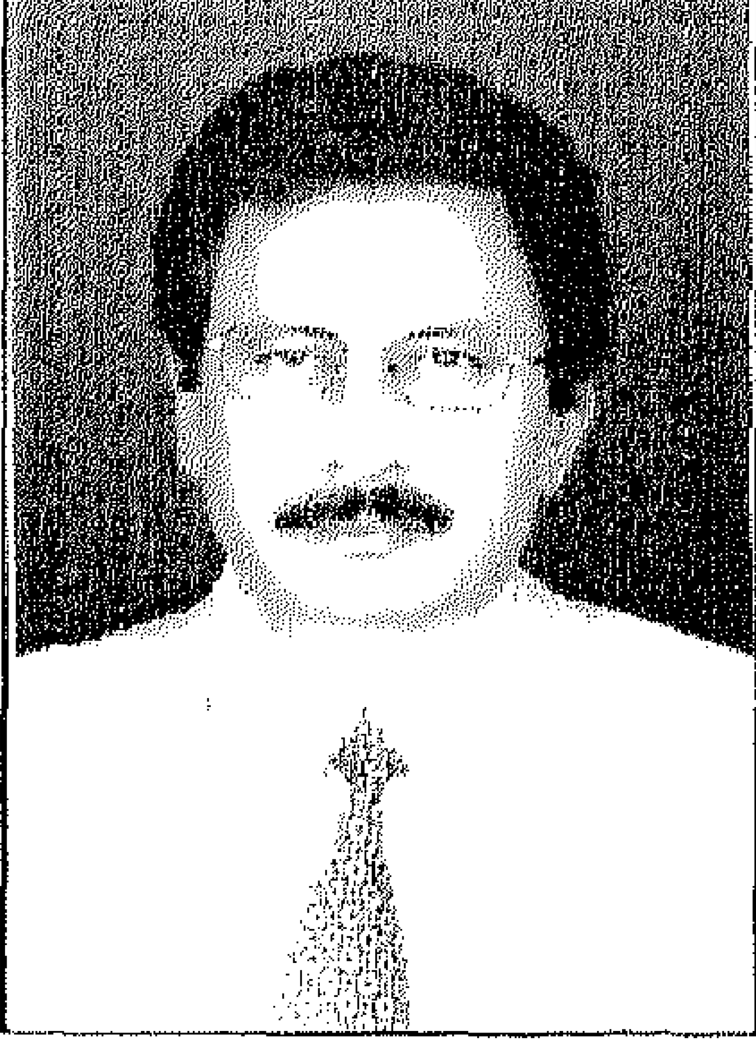
صور بعض رؤساء مجالس إدارات شركة السكر والصناعات التكاملية المصرية



المهندس / حسن كامل حسن



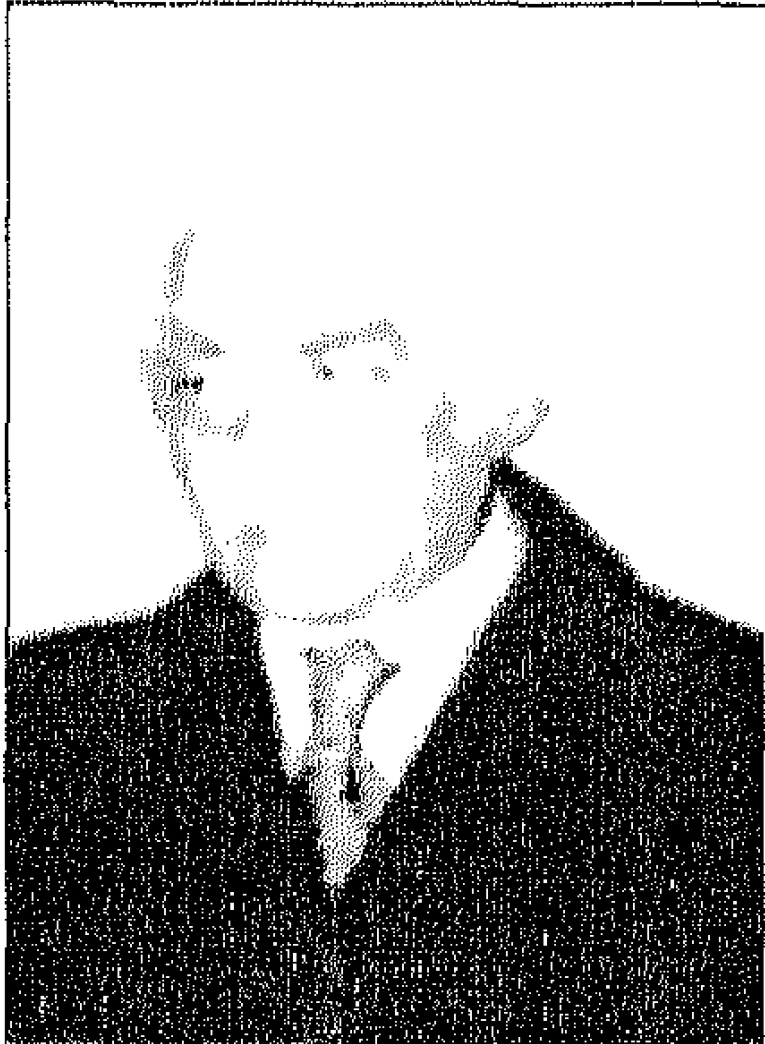
الكيميائى / عبد الحميد سلامة



المهندس / سمير عبد القادر حسن



الدكتور المهندس / محمد عبدالعال خليف



الدكتور / محمد حسن طنطاوى



المهندس / اسماعيل صبرى



مستشار / محمود لطفى



المهندس / أحمد عبود باشا



السيد / فيكتور هرارى باشا

ملحق رقم (٩)

بيان برؤساء مجالس إدارة شركات سكر البنجر والورق والخشب والشركة الوطنية لمنتجات الذرة

ملحق رقم (٩)

بيان برؤساء مجالس إدارة شركات سكر البنجر والورق والخشب والشركة الوطنية لمنتجات الذرة

اســـم الشـــركة	اسم رئيس مجلس الإدارة	الفترة		ملاحظات
		من	إلى	
شركة الدلتا للسكر	١- المهندس/ إسماعيل بليغ صبري	١٩٧٩	١٩٨٤	إعادة تشكيل
	٢- الكيميائي/ عبد الحميد مصطفى سلامة	١٩٨٤		حتى تاريخه
الشركة الوطنية لمنتجات الذرة	١- المهندس/ إسماعيل بليغ صبري	١٩٨١	١٩٨٧	إعادة تشكيل
	٢- الدكتور/ محمد السيد الغروري	١٩٨٧	٢٠٠٥	وفاة
	٣- الأستاذ/ حسن السيد رمضان	٢٠٠٥		حتى تاريخه
شركة الدقهلية للسكر	١- المهندس/ محمد شوقي عبد الوهاب	١٩٩٢	٢٠٠٧	إعادة تشكيل
	٢- المهندس/ محمد محمد عبد القادر	٢٠٠٧		حتى تاريخه
شركة الفيوم لصناعة السكر	١- المهندس/ على محمود صالح	١٩٩٧	٢٠٠٢	إعادة تشكيل
	٢- المهندس/ أحمد البكري محمد	٢٠٠٢		حتى تاريخه

اســـم الشـــركة	اسم رئيس مجلس الإدارة	الفترة من	إلى	ملاحظات
شركة قنا لصناعة الورق	١- المهندس/ عادل الشهاوي	١٩٩٤	٢٠٠٤	إعادة تشكيل
	٢- المهندس/ عبد الستار سليمان	٢٠٠٤	٢٠٠٨	إعادة تشكيل
	٣- المهندس/ محمود داود	٢٠٠٨		حتى تاريخه
شركة نجع حمادي للفيبربورد	١- المهندس/ عادل السماحي	١٩٩٦	٢٠٠٣	إعادة تشكيل
	٢- المهندس/ كمال غنيم	٢٠٠٣	٢٠٠٥	إعادة تشكيل
	٣- المهندس/ محمود خليل سليمان	٢٠٠٥		حتى تاريخه
شركة مصر إدفو للب وورق الكتابة والطباعة	الدكتور مهندس/ محمد عبد العال خليف	١٩٩٥		حتى تاريخه

ملحق رقم (١٠)

أعضاء مجلس إدارة

جمعية خبراء السكر المصرية



أعضاء الجمعية العمومية العادية لجمعية خبراء القصب المصرية
(جمعية خبراء السكر المصرية حالياً) خلال المؤتمر السنوى الثانى ٢٩/١١/١٩٦٧

ملحق رقم (١٠)
أعضاء مجلس إدارة جمعية خبراء السكر المصرية

يتكون مجلس إدارة جمعية خبراء السكر المصرية من السادة

١- **الدكتور مهندس محمد عبد العال خليف** رئيس مجلس إدارة الجمعية
ورئيس مجلس إدارة شركة مصر
أدفو للب وورق الكتابة والطباعة.

٢- **الكيميائي عبد الحميد مصطفى سلامة** نائب رئيس مجلس إدارة الجمعية
ورئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب
لشركة الدلتا للسكر

٣- **المهندس حسن كامل حسن** عضوا
ورئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب
لشركة السكر والصناعات التكاملية المصرية.

٤- **المهندس محمد شوقي عبد الوهاب** عضوا
ورئيس مجلس إدارة شركة الدقهلية
للسكر سابقا

٥- **المهندس محمود علي البطوطي** أمين الصندوق
ورئيس مجلس إدارة شركة راكتا
للورق

٦- **الأستاذ الدكتور عبد الوهاب إسماعيل علام** عضوا
ورئيس مجلس المحاصيل السكرية
وزارة الزراعة

٧- **الأستاذ حسن السيد رمضان** عضوا
ورئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب
للشركة الوطنية لمنتجات الذرة

٨- **المهندس محمد محمد عبد القادر** عضوا
ورئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب
لشركة الدقهلية للسكر

٩- **المهندس محمود خليل سليمان** عضوا
ورئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب
لشركة نجع حمادي للفيبر بورد

١٠- **الكيميائي عبد البديع قرني الباشتلي** عضوا
والعضو المنتدب
لشركة مصر أدفو للب وورق الكتابة والطباعة

١١- المهندس أحمد البكري محمد
عضوا
ورئيس مجلس الإدارة
شركة الفيوم لصناعة السكر

١٢- الدكتور حازم أحمد الشريف
عضوا
مدير عام الشئون الزراعية
لشركة الدلتا للسكر

١٣- المهندس محمد عبد الحميد حسان
عضوا
والعضو المنتدب لشركة النوبارية لصناعة وتكرير السكر

١٤- المهندس رأفت سعد محمد
عضوا
والعضو المنتدب للشئون الفنية
لشركة السكر والصناعات التكاملية المصرية

١٥- الدكتور عباس هلال حجي
أمين عام الجمعية
ورئيس قطاع البحوث الزراعية
لشركة السكر والصناعات التكاملية المصرية سابقا

المــــراجــــع

المراجع

أولا: المراجع العربية

١- المطبعة الأميرية بالقاهرة: "مذكرة بدفاع الحكومة المصرية ضد الشركة العامة لمصانع السكر والتكرير في المنازعات المعروضة على هيئة التحكيم"، ١٩٥٤.

٢- المملكة المصرية، وزارة المعارف العمومية: "إسماعيل - بمناسبة مرور خمسين عاماً على وفاته"، مطبعة دار الكتب المصرية، ١٩٤٥.

٣- أحمد الشربيني: "تاريخ التجارة المصرية في عصر الحرية الاقتصادية (١٨٤٠ - ١٩١٤)"، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٥.

٤- أحمد أحمد الحتة: "تاريخ الزراعة المصرية في عهد محمد على الكبير"، دار المعارف، مصر، ١٣٦٩هـ - ١٩٥٠م.

٥- أحمد جمال عبد الحميد، هلال الحطاب، محسن الريدي، محمد صابر: "تاريخ الفكر الزراعي في مصر خلال القرنين التاسع عشر والعشرين"، أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا، ١٩٩٦.

٦- أحمد زكريا الشلق: "تطور مصر الحديثة (فصول من التاريخ السياسي والاجتماعي)، مصر العربية للنشر والتوزيع، ٢٠٠٣.

٧- أمين عز الدين: "تاريخ الطبقة العاملة المصرية منذ نشأتها وحتى ١٩٧٠"، الطبعة الأولى، دار الفكر العربي، ١٩٧٣.

٨- إسماعيل محمد زين الدين: "الأجانب ودورهم في الإدارة المصرية ١٨٢٠ – ١٨٨٢"، دار الثقافة العربية، ١٩٩٠.

٩- بير كرابينيس (القاضي بالمحاكم المختلطة): "إسماعيل المفترى عليه"، ترجمة فؤاد صروف – رئيس تحرير المقتطف، دار النشر الحديث، ١٩٣٧.

١٠- جامعة أسيوط – معهد دراسات وبحوث تكنولوجيا صناعة السكر: "دليل معهد دراسات وبحوث تكنولوجيا صناعة السكر"، ٢٠٠٧.

١١- جلال يحيى: "مصر الحديثة (١٨٠٥ – ١٨٤٠)"، الهيئة المصرية العامة للكتاب، فرع الإسكندرية، ١٩٨٣.

١٢- جمعية خبراء السكر المصرية: "مجلدات المؤتمر السنوي"، أعداد متفرقة (١٩٦٦ – ٢٠٠٦).

١٣- جورج جندي وجاك تاجر: "إسماعيل كما تصوره الوثائق الرسمية"، وضع بمناسبة مرور ٥٠ عاماً على وفاة

الخديو إسماعيل، مطبعة دار الكتب المصرية، ١٩٤٧.

١٤- جيراد. ب. س.: "وصف مصر"، موسوعة الحياة الاقتصادية في مصر في القرن الثامن عشر، ترجمة زهير الشايب، الجزء الأول، الزراعة – الصناعات والحرف – التجارة.

١٥- رأفت محمد النبراوي: "أسعار السلع الغذائية والجوامك في مصر (عصر دولة المماليك والجراكسة)"، كلية الآداب – جامعة الملك سعود، الطبعة الأولى، الرياض ١٤١١ هـ-١٩٩٠م.

١٦- شركة السكر والصناعات التكاملية المصرية: "محاضر اجتماعات الجمعية العمومية لشركة السكر والتقطير المصرية"، ١٨٩٣ – ٢٠٠٦.

١٧- صلاح أحمد هريدي: "الحرف والصناعات في عهد محمد علي"، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، ٢٠٠٣.

١٨- عبد الرحمن الرافعي: "عصر إسماعيل"، الجزء الثاني، مكتبة النهضة المصرية، إصدارات مكتبة الأسرة، ٢٠٠٠.

١٩- عبد الرحمن الرافعي بك: "عصر محمد على"، الطبعة الثالثة، مكتبة النهضة المصرية، ١٣٧٠هـ – ١٩٥١م.

٢٠- على الجريتلي: "تاريخ الصناعة في مصر في النصف الأول من القرن التاسع عشر"، دار المعارف، ١٩٥٢.

٢١- هيلين آن ريفلين: "الاقتصاد والإدارة في مصر في مستهل القرن التاسع عشر"، ترجمة أحمد عبد الرحيم مصطفى – مصطفى الحسني، دار المعارف، مصر، ١٩٦٧.

٢٢- مجلس المحاصيل السكرية، "٢٥ سنة من الإنجازات"، اليوبيل الفضي، وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، ١٩٧٨ – ٢٠٠٣.

٢٣- محمد ممتاز الجندي: "الصناعات الغذائية"، الجزء الثاني، تكنولوجيات الخبز والشيكولاته والسكر، دار المعارف، مصر.

٢٤- مصطفى مرسي السيد: "قصب السكر"، المطبعة السلفية، ١٩٥٢.

٢٥- معهد دراسات وبحوث تكنولوجيا صناعة السكر جامعة أسيوط: "المؤتمر الدولي عن التحديات السياسية والاقتصادية والتكنولوجية عن صناعة السكر والصناعات التكاملية في المنطقة العربية والشرق الأوسط وأفريقيا والاتحاد الأوربي"، الإسكندرية، إبريل، ٢٠٠٥.

٢٦- معهد دراسات وبحوث تكنولوجيا صناعة السكر: "نموذج فريد للتعاون بين الجامعة والصناعة"، اليوبيل الذهبي لجامعة أسيوط، ١٩٥٧ - ٢٠٠٧م.

٢٧- نوال قاسم: "تطور الصناعة المصرية من عصر محمد على إلى عصر عبد الناصر، مكتبة مدبولي، ١٩٨٧.

٢٨- وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي: "المحاصيل السكرية وإنتاج السكر في مصر"، مجلس المحاصيل السكرية، التقارير السنوية، أعداد متفرقة، ٢٠٠٧.

٢٩- وزارة الزراعة: "دراسة عن قطاع السكر في مصر"، جمهورية مصر العربية، سبتمبر، ١٩٩٤.

٣٠- وزارة العدل: "النشرة التشريعية"، إبريل، ١٩٥٦.

ثانياً: المرجع الأجنبية

1- Andrew Watson: "Agricultural Innovation in the Early Islamic World, Cambridge University, U. K., 1983.

2- Cooke, D. A. and R. K. Scott: "The Sugar Beet Crop", Chapman & Hall, London, New York, 1993.

3- Galloway, J. H.: "The Sugar Industry. An Historical Geography from its Origins to 1914", Cambridge University, U. K., 1989.

4- Humbert, R. P.: "The Growing of Sugar Cane", Elsivier, Pub. Com. Amesterdam, London, New York, 1968

5- I.I.R.B.: "Fifty Years of Sugar Beet Research, 1932- 1982", International Institute for Sugar Beet Research, 1982.

6- Sugar Crops Research Institute: "Agricultural Research Center Reports", Ministry of Agriculture & Land Reclamation, Egypt, 1994.

رقم الايداع بدار الكتب والوثائق القومية

٢٠٠٩/ ١٣١٠٠

طبع بمطابع شركة السكر والصناعات التكاملية المصرية
مصــــانع فينـــوس بالحـــوامدية

جمعيــــة خـــبراء الســـكر المصــرية

EGYPTIAN SOCIETY OF SUGAR TECHNOLOGISTS

١٢ شارع جواد حسنى – القاهرة – مسجلة تحت رقم : ٥٢٨

ت : ٢٣٩٥٢٣٧١ ـ ٠١٠ / ٥١٦٥٢٦١

WWW.esstegypt.com email:info@esstegypt.com

مواقع مصانع السكر والصناعات التكاملية فى مصر

